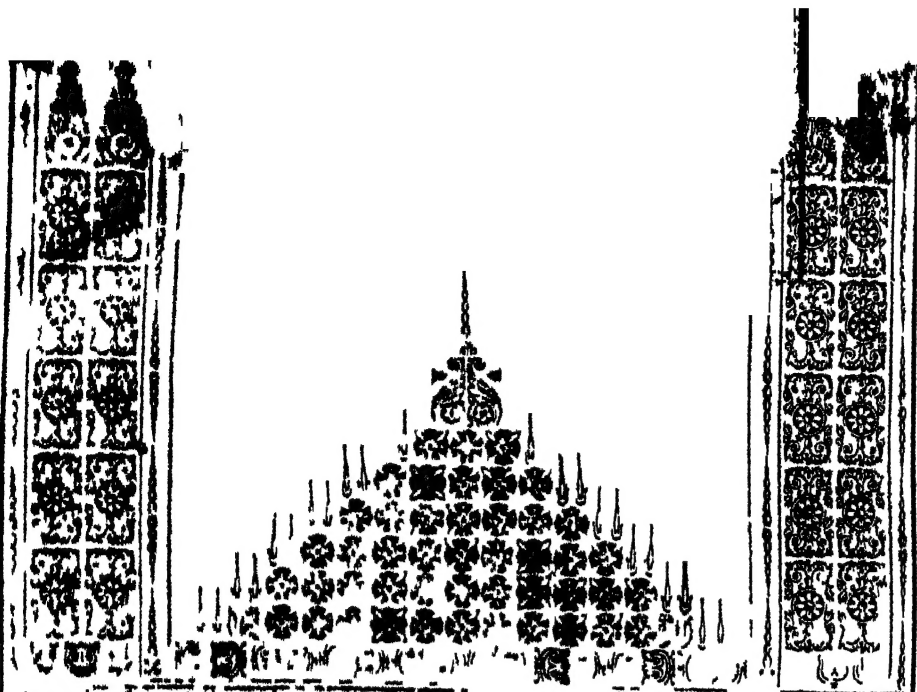


كتاب عاشية اللم العلامة والخبير الذواتة الشيخ
أحمد الطهطاوى على مراقى الفلاح
شرح خُتُوَرا لا يضاح لي مذهب
الأمام الأعظم أبي حنيفة
الذو - مان رضي
الله عنه
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أيد الشريعة برأيه ورافع همته بها وبسط دلوها في الدنيا والآخرة على
سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه القانتين بالحقوق في أمانيه في هذه الدنيا والآخرة
على شرح نور الأيضاح المسمى بمرآة العالين أسأل الله تعالى أن يرزقني من كتابه ما يفي
بحاجتي من هو قد رمتي راجداً وطمعاً الله تعالى إلى الولي العلي ما أخذت من كتابه المرحوم محمد
الرحمن أفندي خلوات ومن شرح المؤلف الكبري وشرح السيد محمد أبي السعد وشرح السيد محمد
الجميع وشكر منهم السبي والصنع مع هم فوائدها من غير ما وفرائدهم في الله تعالى بها ما كان
انها من صواب فن المنقولات ومن خطائين كثير الزلات وعلى الله اعتمد في كل حال واسأله
الرضا والسعدي في الحال والمآل قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان من الواجب
صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ومن الجائز أربعة مدح الفوائد كراياها له وفيه من الكتاب ريبان كفيته من التوبة
والنقص بل افتتح المصنف كتابه بما قد مر على غيره من القوة حديثها وإضافة أسلوسه لقرآنه
الحقون ينبغي لكل شارعي فن أن يتسكك على البسملة بحسب ذلك الذي ذكر فيه
وهذا الفن هو اللغة الذي موضوعه فعل المكارم من حيث ما يرضى له من الأحكام الخيرية وهي
الوجوب والندب والإباحة والحرم والكره والاتباع ما ليس له عمل بصدد من المكارم فلا بد
أن يتصف بحكم فتارة يكون فرصاً كما عند الذبح وإن كان لا يشترط هذا اللفظ بقائه بل لا بأس
واغما المنقول بسم الله أكبر يكفي كل ذلك خاص لله تعالى ولا يرد على ذبيحة نامي التسمية
لأن الشرع أقام كونه مهتماً مقام الذكر لله عز وجل وتارة يكون واجباً على القول بأنهم أتوا من
العائقة وإن كان خلاف المذهب لأن الأخبار الواردة فيها مع المواطبة تفيد الواجب وتارة يكون
سنة كأي الوضوء وأول كل أمر ذي بال ومنه لا كل راجعاً رفقها وتارة يكون مباحاً كما هي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

المدرسة التي

مكرها كلفى الاماكن المستقرة وتارة يكون حراما كفى حال العرج بالهبة وبعداً كل حرام
 الآن بقصد الجد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم له قوة البدن اه وذ كرى الهندية من
 الظفر والاباحة أن الجدلة بعداً كل الحرام لا تحرم فتنزاً على هذا وقوله كفى خطبة الجمعة بمعنى
 اذا اقتصر عليها فانها تجزئ وتقع فرضاً لأن لفظها متعين لا ان لواقعة مر على قسبة أو تم لـ
 تجزئ وتقع فرضاً وتارة يكون سنة مؤكدة كفى الجدلة بعد العظام (وهو شرف خلاصة عبادة)
 أى المختار بن من عباده الذين استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الانبى (قوله بوراة
 صفوته) الباء للبيبة والمراد بالصفوة الانبياء والاصافة فيه وى عباده وعباده لشرب المنافع
 وقوله خير عباده يدل من صفوته وعباده جميع طائفة العبادة والاول جمع عباده والمراد بالـ
 هم اهل السنة والجماعة وهم اتباع أبى الحسن الاشعرى وأبى منصور الماترى رضى الله
 تعالى عنهم قال صلى الله عليه وسلم لم لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من
 خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم على ذلك وهو لا هم اهل العلوم الشرعية والالهيية من اهل السنة
 والجماعة لان الناس مع وجودهم آمنون من كل مخنة وضلالة دينية وقال صلى الله عليه وسلم
 العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لا يورثون درهما ولا ديناراً ولا غارثوا العلم فمن أخذ به أخذ
 بحظ وافره جمعة جماعة وفى رواية يجمعهم اهل السماء ومن تغفر لهم الحيتان فى البحر وانما العالم
 من عمل بعلمه وفى رواية أخرى أقرب الناس من درجة النبوة اهل العلم ولم الجهاد وفى رواية
 أخرى كادح لـ القرآن أن يكفوا انبياءه انهم لا يوس اليهم وفى رواية أخرى من حفظ
 القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنتيه الا أنه لا يوس اليه وفى رواية أخرى علماء امتى كآدم
 بنى اسرائيل قال بعضهم هذا الحديث لا أصل له ولا له معنى صحيح انظر ان العلماء ورثة
 الانبياء قاله ابن حجر فى شرح الحديث (قوله وأقدمهم بالعناية) أى قوامهم بالعناية أى بعناية بهم
 يعنى انه اعنى بهم أى سهل لهم أعمال الخير والبر فبشروا لهم (قوله فأحدثهم الله العبادة)
 اعلم أن العبادة أعلاها ان تكون لذاته لا لغيره فى سنة لا خوف من ناس حتى لو لم يوافقوا
 مستحقاً للعبادة وهى رتبة السكاملين من العبادة وهم وان أرادوا العبادة فى غير بلادهم بلونهم
 محل المشاهدة والزيارة لا يفتقدون بالمتلذذات فلو ذلك عادة لهم انهم فى الدنيا وأوسطها ان يعبدهم
 للطمع فى الجنة والخوف من النار وأدناها ان يعبدهم لغيره ورهه الشهوة تشاكى دواءه فإراد
 حينئذ من خلاصة العباد ليس مطلق العلماء لان هذه رتبة لا تثبت لجماعة منهم بل لفراد
 السكاملين وقوله فاحسنوا عطف على أمتهم مع أفادة التبريع والعبادة هى مصدق الدعا
 وفرق شيخ الاسلام بين العبادة والدعاء والقرب فلاولى ما تنوقف على مع فالله به دعاء
 النية والثانية امتثال الأمر النهى عرف الأمر والنهى لم يعرف والثالثة ما تنوقف على
 معرفة المنتقرب اليه وان لم تنوقف على نية كالعقود وأشد العبادة لها امتناع لانها فى
 النظر الموصل الى معرفة الله تعالى (قوله وحفظوا شريعته) من كلام البطائين ولزمن فوسخ
 مسورة هم لا يقدروا على خرق منيع حججهم أو حفظوها أيضاً بتغييرها أو عملهم أو غيرهم
 فعمله ليعنى مفعولة وهى الاحكام المشرعة وهى النسب التامة لمتابعة بليغة الاعمال والى
 وجوب رعية كنبوت الوحوب للنية فى شعوا الصلاة وقبول النية للمعصية وأبى الحسرة فإبى
 انظر رفقو ذلك (قوله وبلغوها عبادة) عطف معياره ولا يلزم من الحفظ التام مع عطف
 الخاص ان اراد بالهفظ ما يحفظ بالهفظ بالتقرير كمر وخصه ما يزيد به لقيام الأمر به وقالوا ان
 العالم لا يجب عليه السعى الى الجاهل لا زلة به لانه لا يجب على الجاهل ان يسعى ويسأل لـ
 فاداساله وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأنهم قد نالوا الله) أى صدقوا لم يروا
 بلسان مع الأذعان والانتقاد انه لا اله الا الله والابان بها فى الخطوط لم يربط بربان

شرف خلاصة عباده بوراة صفوته
 خير عباده وأقدمهم بالعناية
 فأحدثهم الله العبادة وحفظوا
 شريعته وبلغوها عبادة وأشهد
 أن لا اله الا الله الملك

والتردي واليه بقي رحمه مرعوما كل خطبة ليس فيها تمهيد فنهى كاليد الجذماء اي قليلة البركة
 كذا في شرح الواهب واقول الجامع المنسرف في هذه الموانع في معانيها انه لا معبود مستحق للعبادة
 الا الواحد والوجود الممتنع بل جميع المضاف في الواقع كادله العصام في الاصول قال السطوي
 في شئ قال له من على العموم ولا مقترا اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا المعنى
 اظهر من انزل وقرب منه وهو انسل له اذ لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شئ الا من كان
 معه مناس كل شئ ومقترا اليه كل شئ فظهر ان العبارة الثانية احسن من الاولى لانها تستلزم
 اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي ان لا يظلم مدافع الان لا جذا وان
 يقطع له من له من الارز بشدة اللام وان ينضم المعظم اعظم اه وينبغي ان يظهر المعظم من
 له من الاله في شح الجوهر في انما يختص به من الافضل للمكاف عند التلفظ بالاله الا الله
 هذا انما لا ينافي مع ما رآه عن المدد الطيبي اذ هو لا يقتضيه والقسم يعني اذ يقتضيه على المدد
 الطيبي في من احد رانظي شعرا للمعظم بما في الالهية عن كل ما سواه تعالى ومنهم من اختار
 الله في ربه من قبل الله تعالى في فرق القريبين ان يكون اقل كلام يعني عند
 دهره في سائرهم من رانظي من الواجب ان يستحضر اذا كرفي ذهنه عند التقي وجود
 امر له وواجب لوجود وان في مصلحا كفر والعياذ بالله تعالى وروى مالك وغيره
 في من ادلت انما يكون من في لاله الله الله ويتفرع عليه انه لو حلف ليد كرت الله تعالى
 بادل لذي كرم ما رآه ملك) خمس من المسالك لانه من ملك الاشياء وتصرف بالامر والنهي
 ولا يمكن في المسالك ان يكون متصرف بها (قوله البر) المحسن والمار التقي والطائع (قوله واشهد
 ان سيدنا) من ساد قومه ودهم سببه اذ من باب كعب والاعم السودد لفهم وهو الجود والشرف
 بالسودا فيس والكريم في الدنيا في اسلافه فيل سيود بوزن فيعمل بسكون الياء وكر
 الدين وهو مدح به من رانظي به نوار والما وسبقت حدتها بالسكون فقلت الواو يا
 رانظي في الياء في الياء لا جتماع للمثلين في العادة ان المدغم هو الذي ينقلب ويرد من جنس المدغم
 فيه لا يمتنع في ما كانت الياء اخف من الواو فقلت الواو يا مطلقا فيل يقع الدين وهو مذهب
 المذوفين لا لا يولد فيل بالمرام في المحمدين المتبع قيا ساعلى عبطل ونحوه ثم ابدلت
 الهمزة كسرة في نسبة الياء فيل اسله سو يد كرم فقلت كسرة على الواو فقلت وجبة
 ساريا الواو والما وسبقت واو واد وديت في الياء كما في الصحاح والمصباح رغبيرها قان
 الهمزة في شح له من ولانزل شرا (قوله شهدا) قبل هي في التسمية سابق على احمدا
 ان التسميم ومذهب القاضي عياش الذي ان احمد بن قبل محمد لان تسميته بأحمد وقعت في السكت
 الدائمة في عتبة بعد وقعت في لمرآ قال ابن العربي واسماؤه صلى الله عليه وسلم ألف
 بضمه ثم هو في ربه فيد بضمه الله تعالى على لثنا وشهد شرا وافضل من احمد على الاحد
 كذا في حلية المولى على الاشياء واحد فعل تفضيل محمول على الماعل كاهل اوص المفعول
 كذا في اهل القول لا فضل التفضيل انما اذده الملى على في شرح التسمي قل ومن عجب
 في تسميته صلى الله عليه وسلم لم اسحق الله هذين الاسمين ان يسمى بأحمد اذ قبل زمانه صلى
 الله عليه وسلم بعد كرم في المذنب العديعة والاسم السابقة ومع انهما من الاعلام المنقولة فلي
 ذلك لا احد في قوله اسلا لثنا حرفة الاتفاق وانما حرفة في الاصح كاد كره الشهاب في شرح التسمي
 فيل لما قرب زمانه رانظي اهل الكتاب زعمته سمي بعض العرب ابناهم بمحمد ورجاء ان يكون
 احمدهم هو والله اعلم حيث جعل رسالته وكنيته صلى الله عليه وسلم ابو القاسم لانه ا كبر اولاد
 واقولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين اهله ويشترط الجنة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة سا

ابراهيم واسمه ان سيدنا محمد

و رسوله النبي الكريم
لي تعلموا العلم

اذ لا تتم المعرفة الا به وكونه بشرا من العرب وكما نحاكم النبي من اننا قالوا ربه ذلك بالقول والحق
انما اثره ولا يشترط معرفة اسم الله عندنا كما قاله العلامة ربي في كتاب السير من المشايخ وربه
المجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين كما في اتعاف المار الى شرح هذه الاماني (تنبيه) ولا يشترط
عندنا في اسلام الكافر لفظ الشهادتين ولا ترتيبهما الا به وذا راعى من انكر الصانع حل وعلا
اسلامه بل الله الا الله ومن اقر بالوحدانية وانكر الرسالة الحمد صلى الله عليه وسلم بدخل في الاسلام
بمحمد رسول الله وقالوا ان من صلى في الوقت مقتديا بوقت صلواته بجمعه بالاسلام و... الله تعالى
من حيث المرتبة اذا قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا بد من عرفه صلى
هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الابا... ان ياتي ابا القاسم وما رواه
البخاري وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تسموا بآبائي... وروى لا يسمي
رضي الله عنه كني ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ولولا علمه بالانصاع لما كانا ماري قاله كان النبي
مخصوصا بزمانه صلى الله عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب الاستيعان (قوله
عبد) من الصفات التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التقاليد والخصوع
لا من العبادات التي هي غايتها قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجند دون العبادات التي
افضل من العبادات على الصحيح وهو اشرف اوصافه واحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه اسماها الى
الله تعالى ومن ثم وصفه به في اشرف المقامات (قوله ورسوله) فعول بمعنى رسول وهو ان
حرز كراوحي اليه بشرع وامر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو مشهور عندهم بقول
مترا فان (قوله النبي) فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه جرح الله عز وجل اربعة
معهول لانه مخبر فهو من المهموز عند الحققة من سبويه وهو الحق كما قاله الزمخشري والزمحي
وغيرهما قال في الصحاح نقلان سبويه غير انهم تركوا التهمز في النبي كما تركوه في الذرية والجره
والخامية الا اهل مكة قائمهم مزون هذه الاسرف يعني هذه الكلمات ولا يميزون في غيرها
ويخالفون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة تشبهه وله في التبعة يعني
الرفعة لانه رفيع الرتبة فايدت الواو بااء... هاء وسكونها وروى ابو داود في فروعنا لانه
مائة الف واربعه وعشرون الفا والرسول منهم ثلثا وثلاثة عشر وفي بعض الاشجار الالهية
الف الف او مائتا الف واربعه وعشرون الفا قال النسي في بحر الكلام والامامة في هذا المقام
ان تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله على ما اراد الله تعالى به وبجميع الانبياء والرسول
حتى لا يعتد نبيما من ليس نبيا او عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى فاعل لانه اكرمه الله تعالى
على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعه من الملائكة خلافا لشيء من المعتزلة ونحو الاجابة
ويحتمل ان يكون كريمة بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم لم طاهر ان النبي كماله
اليه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله الغائل تعلموا العلم) فيه براهة استهلال بوجه
آتافا حسنوا لانه العبادات وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد ونحوه لا يوافق
عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرح به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من المال
ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنده صلى الله عليه وسلم ان العلم من الامال...
ينفع ان العلم الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر العلم نفعه من بعد بضع الاف
العلم ومن اعظم الادلة على شرف العلم ان الله تعالى جعل العلم في المرتبة الثالثة في قوله
تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة والاولو العلم الآية وقال ابن عباس في درجيات العلماء
فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسة مائة وقال صلى الله عليه وسلم من فضل
العالم على العابد كفضل علي ادناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل في العزلة والدرج
النبوة وعنده صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام ومعاد الايمان ومن علم علما تم له نوره

ومن ثم فعل به عليه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام بالبراهيم أن عليهم
أصحاب كل علم ويردوهم إلى الله تعالى ثم العلماء ثم الشهداء ووردوا يوم القيامة بعد العلماء
ودم الشهداء فخرج مداد العلم إلى دم الشهداء وورد من تفرقة في دين الله عز وجل كفاة الله
مورد زكوة. حدث لا يمتدح وورد أن طالب العلم إذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وإنه إذا
خرج من بينه لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الإمام أبو حنيفة ع. ر. ح. الله تعالى
أنه إذا روى رسول الله ص. إلى الله عليه وسلم طلب العلم فربضه على كل علم ووردوا طلبوا العلم
ولو بالحقين وورد أن نودوا به لم يمانس العلم خبر من أن فصل مائة ركعة وورد العلم خزان
وهما فيهما. قال لا تسألوا عنه بوجوه. أربعة السائل والعالم والمسئوم والمحب لهم وورد
لا ينبغي للعلم أن يركب إلى - وله ولا له لم أن - مكت في علمه وأعلم أن كل علم يتوصل به إلى
فرض من فخصه فرض من كمال المتعلم معرفة الله تعالى والصلوات كآلة الصوم والنج
ومعرفة الحلال والحرام وتحد ذلك وما يتوصل به إلى فرض الكفاية فتخصص به فرض كفاية
وقام في خطبة الله المختار وعلم المذهب (قوله وتعلموا الكتب والحلم) أي تعلموا التعلية وتعلموا
الكتب وهي سلون الأعضاء والوقار والحلم صفة راحة لا تستفز صاحب الغضب قال صلى الله
عليه وسلم إن العلم ما تعلمه والحلم ما تعلم من يتخير الخمر يعطيه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى الله
عليه وسلم تعلموا العلم لم يطلوا وأعلم العلم السكينة والحلم إيماناً من تعامون ولين تعلمون منه ولا
تدروا ما جرة العلماء فيعلم - علمكم علمكم (قوله وعلى آله وأصحابه) كذا في النسخ والظاهر أن
المصنف - من علمه صلى الله عليه وسلم فتوجهم ذكره فحفظ عليه أو من النسخ الأول
وإصلاحها في الأمور مما نرى أن نصلي هليل في كيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على
علم الخلد في العلم والصلوات أفرق بينهما أن مدق الصلوات معناه الرحمة والصلوات المأمورة بها معناه
طلب الرحمة لأنهم من مخلوق ولا حظ لهم في أمور راجع إلى حصولهم المتمثال الأمر فتكون أتم
من غير ما قبل معناها الصلوات وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلوات الواقعة
في مكتوبة وتنبه صاحبها بالوعد وتجب كلما ذكره إلى أحد قولين وتسن في كل تشهد أخبر من
العرض وفي كل تشهد دل لاني سنة فأذهر القبلية والجمعة القبلية والبعدية وتندب في أوقات
الامكان وتندم على الحرام وتذكره عند دفع التاجر معناه ولا يكره أفرادها من السلام على الأصح
مدنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أما في حق غيره من الأنبياء فلا خلاف في
عدم كراهة لأفراد أحد من العلماء ذكره الخوى يحشى الأشياء وظاهر ما في النهاية من كتاب
الصلوات أنه لا يجب السلام لأن جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا قالوا لمعنه
سلموا والقضائه كذا في مبسوط شيخ الإسلام والظاهر أن ذكر الآل والأصحاب مندوب أما
الأصحاب فظاهر لأنهم سلموا وقد أمرنا بالترضى عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الآل فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا تصلوا على إلاة إلا أئمة أو ما الصلاة البراءة برسول الله قال تعالى تقولون اللهم صل
على محمد وآله يكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره الفاسي وغيره والمراد بالآل هنا
سائر أمة الأجابة مطلقاً وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى حمل على التقوى من الشرك
لأن المقام لا بد من نقل الآفاني في شرح - وهو أنه يطلق على مؤمنين في هاشم أشراف
والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وإنما حدث تخصيص الشريف بولد الحسن والحسين في
مما خاصة في عهد الفاطميين قال ويجب إكرام الأشراف ولو تحقق فقهم لأن فرع الشجرة
منها ولو مال وقوله وأصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لأن فاه لا يجمع على أفعال صريح به سيديه
ومثله بصاحب وأصحاب وأرضاء الركنه والرضى وأبو حنيفة وهو عند جمهور الأصوليين من
طالب صحبة متباعدة ثبت معها الطلاق صاحب فلان مر قابلاً لتحديد في الأصح ولذا صح نقبه

وتعلموا الكتب والحلم وهي آله
وأصحابه

أصل بل هو طاهر طاهر وهو عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور في عامة كتبهم من أصابنا واشتد له المحققون من مشايخنا وراه النور وقال في المحققين وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طاهر والاحسن ورأيت شاذة غير ما شذوا كما في مجموع الانهر المذكور بقرينه به والجهن به تنزيها للاستعداد للنفس له (قوله أي لا يصح الاحتياط بقدره بذلك لانه لو ابقاه على حقيقة لا يبقدهم عدم الصحة وانما يبقدهم الحل وقد يعام مع الصحة والمقصود الاول (قوله عينا قصير) المراد به مطلق الثبات كالكرم وورق الهندباء (قوله بخر) بالثبوت ما يغمر الثبات في شمل جميع الفواكه والازهار كما في القوس تاني (قوله اكتمال امتزاجه) فيه رد على الزباني حيث علم جواز رفع الحديث به بانه لم يكل امتزاجه ونظر فيه صاحب النهر (قوله فله يمكن طهرا) ادلا بطابق عليه اسم الماء بدون قدر (قوله احتراز به عما قيل بأنه الخ) وله صاحب الحداد ومضى عليه زباني ونحوه ما صاحب التنوير (قوله لانه ليس بخروجه) حلة لقوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله اكتمال امتزاجه وهو في المسألير سمع الى ما هنا (قوله وجهه في الاصل) أي اسم الماء المطلق حيث لا يبال له ما بدون قدر وهو لازم لما قيل له لانه اذا كان لا يفتي بقدره لا يصح إطلاق اسم الماء عليه (قوله واغاب صرخ الخ) جواب سؤال حاصله أن الامام رضي الله تعالى عنه أطلق له ثعاب بالماء في ازالة نجاسة الحقة فيقتضاه أن يلحق المقييد بالماضي في ازالة النجاسة فلا فرق وحاصل الجواب بالماء والثبات الفرق (قوله لتطهير النجاسة) منه وبالماء والاولى للتعريف (قوله لوجبوا شرط الاطلاق) متعلق ببعض وهو علمته (قوله وهي تنهاى) الاول تذكرة كبراء غير كبراء في نسخ (قوله بخر وسها) الباء للبيان وهو متعلق بتنهاى (قوله وهو من عدم) النجاسة أي شرط لا يلحق الذي هو التناهي (قوله اعدم نجاسة محسوسة) أي حكمها بالانهاى (قوله راجع امرش عي) يصلح بها بانهاى (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقة فيل هو اعظم لانه لا يفتي عن قبله (قوله له محسوسة) وهي اما الماء المطلق أو مخلقه وهو التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) العمل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلذا لم يصح به (قوله وهو الرقة والسيلان) افتدع عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لان الاخيرين لا يكونان في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس لي ما ينبغي فندم في طبعه لا يقصده النظافة لا يرفع الحدث وان ابقى رقة اسائل اكتمال الامتزاج بخلاف ما يقصده النظافة فله لا يمتنع برفعه الا اذا خرج عن رقة وسيلانه فالفرق بينهما ثابت وقد هو المصنف بينهما منوعة زاده لسيده وغيره (قوله بالطبخ) بقدره لا يذوقه بروفه الماء بنحو الحصى أو البياض لا بد من طبخه بأن ألقى فيه لبيد لم يذوب رقة الماء فندم يجوز الوضوء به كالأواني في زج وهو رقيق كما في الغلبة (قوله لانه اذا برد نكس) فدعا عليه برفع ولو بقي رقة ما (قوله وان ابقى على الرقة جاز الوضوء) وان غير اوصاه الثلاثة لان مقصود للبالغة في غرض المطلوب وهو النظافة واسم الماء باق وازداد معناه وهو التطهير ولذا حوت الرقة في غسل الميت بالماء المعلى لسدور والحرص (قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التعريف أن يقول ولما كان تقييد الماء يحصل بأحد الامرين الاول كمال الامتزاج بشرب الثبات أو الطبخ بعداد كونه الماء في غلبة المتزج فلما بين الاول شرع في بيان الثاني وهو غلبة المتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله بشرب الثبات متعلق بكمال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بعداد كونه الماء بنحو الحصى والعدس مطافا وما يقصده النظافة اذا صار الماء به مخففة (قوله باختلاف الخ لظ) فانه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا أو مائعا في أوصافه أو مختالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبع) الاولى حذفه لانه قول المفروق منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله العاهرة) أما النجاسة فتجس القليل منه مظهره أو اشير من طهر أحد أوصافها (قوله وما ذاق الخ) عبارة المتن في ذاتها انما ذهب

أي لا يصح الوضوء (بماء غير مطبوخ) لكمال امتزاجه فلم يكن مطلقا (ولو) خرج بنفسه من غير عصر (كالقائط من السكر) (في الأطهر) احتراز به عما قيل بأنه يجوز بعداد طهر بنفسه لانه ليس بخر وجهه بلاء عصر وتأثير في نفى التقييد وصحة نفى الاسم عنه وانما صح الحاق المائعات المزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة الحقيقية لوجوبه وشرط الاطلاق وهي تنهاى أجزاء النجاسة بخر وجهه مع الغسلات وهو من عدم في الحقيقة لعدم نجاسة محسوسة بأعضائه المحدث والمحدث أمر شرعي لحكم النجاسة لمنع الصلاة منه وبين الشارع لازمة آلة مخصوصة فلا يمكن الحاق غيرها بها (ولا) يجوز الوضوء (بماء زال طبعه) وهو الرقة والسيلان والارواء والانبات (بالطبخ) بخوصه وندس لانه اذا برد فخن كما اذا طبخ بعداد يقصده النظافة كما ادر وصار به مخفيا وان بقي على الرقة جاز الوضوء ولما كان تقييد الماء يحصل بأحد الامرين كمال الامتزاج بشرب الثبات أو الطبخ بعداد كونه الماء بين الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبع ذكر لمخص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل في مخالطة الماء لشيء من (الجامعات) الطاهرات (بأخراج الماء من رقتة) فلا ينعصر عن الشوب (أو) أخرجه عن (سيلانه) فلا يسيل على الأجزاء سيلان الماء (أو) أما اذا بقي على رقتة وسيلانه

IV

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤

(۳ - خط اول)

(۲ - خطاری)

$$[g]_{\mathcal{N}} = [g]_{\mathcal{N}'} + [g]_{\mathcal{N}''} \quad \text{for } g \in \mathcal{N} \cap \mathcal{N}' \cap \mathcal{N}''.$$

1A

غسله أو بأكل بقية ما أكلت منه أن كان غنيا بعد غيره ولا يكره أكله للمفقر للضرورة (و) سزر
(الدجاج) بثلاث لاد وتزأها للوحدة لثلاثة اث والدجاج مشترك بين الذكور والانثى وللدجاجة الانثى خامد ولهذا الواحد لا يأكل كل
دجاجة لا يحنث بلحم الديك ويكره مسؤره (الحلقة)

لمجساتها وأغماصها الكراهة هذه هالة الخلال نزهان وكذا الخلق في ابل وبقرهم - لانه
 فلا ولي حذف رجاسة وهو قباله طاهره في الظاهر خافية وكراهة ابن الجبل لانه ولجها اذا
 وقبوس انزول الكبره - يذهب - منه رقة ثلاثة ايام الدجاجة ولثا ابر بعنوا لادله البفر
 بعشرة داف في النجاسة - من الحوى - لايجاج لاياس به لار حله لاينفرا (قوله لي تقول)
 أي فطر في وتدور أوده في الماء وس في جله عار (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما اذا علمت
 رصدها والحدكم طاهر (قوله بأر حبت الخ) الحبس كما قول شيخ الاسلام ان حبس في بيت
 وتعلم هناك ولا تجرد عذرا - غير ما - تفتش في الحب وهي لا تفتش في هذا - فسمها حادة
 فلم تفتش النجاسة اه (قوله لا لزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب
 اية وطأ النجاسة في حقه ما لزم (قوله وحرمه طهارة النجس) الواو عني مع (قوله فلا كراهة فيه)
 ولو مات في الماء (قوله سؤره مشكوك) ذل ابن أمير حاج هذه القصة لم ترو عن سلمة أصلا راغا
 وقدره ان يترجم من الحديث فسمها بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكوكا وسأدهم بذلك التوقف
 فيكون جزيل الحديث في الوانحب استعمله مع التيمم عند عدم الماء لاطلاق احتياطيا يخرج عن
 اعمدة الثقة من راس معناه الجبل به حكم الله عز وجل هو انوطا طاهر الدباس فأكد كراهة هذا النجس - جلا
 المحكم فيه - لم يرو وما ذكرنا القول بما توفى في مثل هذا التعارض الا اذا دليل العلم غاية
 الوراء قال الحلي وأما النجاسة فالخافعة في إيزها عند الامام ربي يوسف لقوله اياها
 سعة ففسار كمثل في لانه - (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال شيخ الاسلام
 وأما زاده لانه ان دليل النجاسة ان ترد في الضرورة والبلوى - المقابلة للنجاسة
 في الجارية اذا لا - يشك في النجاسة - انما لا - انما لا - ركوبه فأشبهه الحزقة
 و عدم مكانة فيه فقدر نجاسته بالهيجان اية فيه كراهة في الضرورة في الحرمة انما
 أشك في الطهارة في الضرورة في المضائق دون الجارية لم يكن فيه ضرورة أصلا كان كالكاب
 في الحكم بالنجاسة بالاشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الحزقة كان مثله في سقوط
 النجاسة لذلك وحديث ثبتت الضرورة من وجهه دون وجهه قيل بالاشكال في طهورية سؤره
 الاحتياط وعدم المخرج في ذلك عملنا بالدليلين بقدر الامكان واعمال الدليلين أولى من اعمالهما
 عند عدم المخرج قال في البحر والمعتد كذا مر عرق الحمار وعلم طاهر واذا أصاب الثوب او
 البدن لا ينجسه واذ اوم في الماء لقليل صار مشكوكا وان انزل في جانب الماء والعرق أي
 في ذاتهما متعلق بالظاهرة وفي جانب الدور متعلق بالطهورية فقط ولا شك الطهارة لا راحة
 طاهر بيقين وقد مضى ما مشكوك في طهارته وهو لا يصاب بالعرق فلا يشك في ذلك
 أوردت شكافي طهوريته للاحتياط حتى لو اصاب هذا الزرع لقليل جاز الوضوء به من غير
 شك ما لم يداوه كما يشك في طهارة الماء استعمل اه (قوله فلم يجز الخ) امر في نجاسته في التيمم
 لتحقيق الرخيم بطهريته (قوله الذي اتمه انك) ولا يذكره سؤره ما معناه كوا كبقرة وانان وحش
 وفرس ولا كاه اذا الثالث على قول الامام (قوله لان اعمابه طاهر) - لانه لغوله مشكوك
 في طهوريته (قوله الثالث) أي في طهوريته (قوله في اباحه الحية) روى ان ابي قال
 يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ناظم أهلي الا معار حمر وانك حرمت الحمر
 الا هلية فقال أطمع أهلك من سبعين حرك (قوله وحرمته) وأخرج البخاري في عزوة خيرة
 عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاه فقال يا رسول الله كانت الحمر فسكت ثم أتاه
 الثانية فقال كانت الحمر فسكت ثم أتاه الثالثة فقال أفنيت الحمر فأمر مناديا بنادي في الناس ان
 الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الا هلية وفي رواية في نهارجس فأفنت القدور وانما
 لتفوق بالهم والجهور على ان التحريم لعينها وقبل استونها كانت جلالة وقيل لانها كانت حاملة

التي تحول في القاذورات ولم يعلم
 طهارة منقارها من نجاسته
 وكراهة سؤرها للشيء قد لم يكن
 كذلك فلا كراهة فيه بأن حبست
 فلا يصل منقارها لغز (و) سؤره
 (سباع الطير كاصفة والشاهين
 والحداة) والرخم والغراب
 - روه لانها تحل للميتات
 والنجاسات فأشبهت الدجاجة
 النجاسة لوتيق انه لا نجاسة
 على منقارها لا يكره سؤرها وكان
 الفبا - نجاسته لمحة طها كسباع
 البهائم لكن طوارته استعمل
 لانهم انشرب بمنقارها وهو عظم
 طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها
 وهو مبتلى بلسانها النجس
 (و) سؤره (سوا كن البيوت) هاله
 دم سائل (كالعارة) والحية والوزغة
 مكره ولا لزوم طوافها وحرمه الحمار
 النجس (لا) كذلك سؤره (العقرب)
 والنخفس والصراصير اهدم نجاستها
 فلا كراهة فيه (و) القهم
 (الرابع) سؤره (مشكوك) في
 متوقف - (ي) حكم (طهوريته) لم
 يشك بكونه طهورا حرم ولم يشك
 عنه الطهورية (وهو سؤره البغل)
 الذي أمه اتان (الحمار) وهو يصدق
 على الذكر والانثى لان اعمابه طاهر
 على الصحيح والنسك لتعارض
 الخبرين في اباحه طهارة
 والبغل متولد من الحمار فأخذ حكمه

الحديث (غيره) أي هو سؤر البغل والجار (قوله ونهيم) والافضل تقديم الوضوء ثم الغسل ثم المضمضة ثم الاضطحا
ينوي الاغتسال في لزوم التنية في الوضوء بسؤر الجار (نحوه) فتكون ضلالتة صحيحة بنية بل لا في الوضوء بل في الوضوء ليعلم ان التيمم
ان سؤر الجار لا يجزئ لانه لا يشتمل البول فتشبهه به وغيره

وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا
لانه امر موهوم لا يعاب رجوعه
ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب
غسل الأعضاء بعد ذلك بالماء
لازالة التماسك والذكورة

فصل في التيمم
(لو اختلط) اختلط بمسحورة
لا عازجة (أواب) جميع اناه
(أكثرها طاهر) راقه الخمس
(تحرى للموضو) لا اغتسال في يد
بالاكثر لا يتيمم عند تساوي
الأواني والافضل أن يمزجها
أويريقها فيتم اغتسالها وقطعا
وان وجب ثلاث رجال ثلاث أوان
أحدها نجس وتحرى كل اناه
جائزا لا يتم وضوءا (و) كذا
يتحرى مع كثرة الطاهر لا ادة
(الشرب) لأن الماء يوجب كماله
وان اختلط أنا آ ولم يتغير وتوصا
بكل وصيحت ان مع في
موضع من رأسه لا في موضعه لأن
تقديم الطاهر حيزيل له حدث رقد
نجس بالثاني وقد الطاهر يصلي
مع النجاسة وطهر بالغسل الثاني
ان قدم النجس ومع شي لا آخر
من رأسه وان مسح خلابا من
دار الأربين الجوار لوقد دم
الطاهر وعدم الجوار لتنجس
البيل بأول ملاقاة لآخر الطاهر
فلا يجوز للشك احتياطا (وان كان
أكثرها) أي المختلط بالمسحورة
(نجسا لا يتحرى الا لغرب)
لنجاسة كلها حكم الغالب فيها
هذه قاعدة المشايخ وعجزها لسقي
الدواب عند التحاوي في تيمم
(وفي) وجود (التياب) المختلطة
يتحرى (مطلقا أي) سواء كان أكثرها طاهرا أو نجسا

والافضل تقديم الوضوء ثم الغسل ثم المضمضة ثم الاضطحا
ينوي الاغتسال في لزوم التنية في الوضوء بسؤر الجار (نحوه) فتكون ضلالتة صحيحة بنية بل لا في الوضوء بل في الوضوء ليعلم ان التيمم
ان سؤر الجار لا يجزئ لانه لا يشتمل البول فتشبهه به وغيره

القوم ويعل لانها افيت قبل فسة المغم وأعرض شيخ لا سلام هدا انها رض بأنه يقتضي
التحرى لا الشك ان العمل بالحرم حينئذ صحيح توحده الله ارض بما قد تحكي (قوله ون
لم يجد غيره) ولو الغريم ذكر وهافانه طهور بقينا (قوله توصاه رقيم) عطف بالواو المتضمن
لما طاق الاجتماع ليقيد التخيير في التقديم (قوله لزوم تقديم) لان الماء واجب الوضوء في الشبهة
الماء المطبق وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذلك اما الشبهة فيجب تقديم الوضوء ان يكون طاهرا بالماء
وقت التيمم (قوله والا حوط أن يروي) لشعب الظهور عن المطلق فتعوي بالية (قوله
نحوه) أي يتم اي بدأن الصلاة بفعلة او هو لا فصل فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة مع مع
الكرامة ولا يلزم ان يكون لا يندل يصل بغير طهارة من كل وجه بل وجه دون وجه وهو كماله
حنفي بعد افتصاده فانه لا يكفر في الداهية ما قبله لفقار الى قول الامام مالك والشافعي صلى الله
تعالى عتهما (قوله ولا يترقى ازالة الثابت) أي بقية وهو رواية لما رواه عنه (قوله فصل في التحري)
هو تهر بغير لوسع والجهاد التيمم بالظاهر من قوله وفي قوله خرج من الماء لورع يوسر الناس
وتحرى يعني غلبا كل الاشكال لا في نوعين اشكاله لا في وجه واحد لا في وجه واحد ولا في وجه واحد ولا في وجه واحد
ولده وآخر الثاني وذكره بفصل على حد ذاته من جهة ما لا في قوله (قوله أواب) مرفوع
بالمعالية والعلامة رقصه صحة قدرته على المياه لحد ذاته لانه لا في قوله (قوله أواب) مرفوع
تجاوز (قوله والا في الخ) قال مثله في الدكا اظهره (قوله أواب) أي عند
الطحاوي أو يريها أي عند جماعة العلماء أو في كناية الخلاف (قوله وان وجب دوزن رجال)
لتميز بالثلاثة والرجال افاق (قوله جاربا لا يتم رجدا) أي لا يصح اغتسال به من وجهين لأن
كل واحد من الوضوء يتحرى لا آخر لا في قوله (قوله أواب) مرفوع
في من الماء (قوله لم حر) جماعة قد رويوه وهو مرة داهية روم له (قوله أواب) مع في
موضع من رأسه) كل موضع قدر الزرع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لأن باقي الأعضاء
يغسل في زوايا النجس قبل العمل بالباطل طاهر تهر ويرفع الحدث وان قدم الطاهر مع
الحدث من اول الامر فصح صلاته ولا يضره نجس الأعضاء باطل في ثانيا بالنجس لان حديثه قد
فقد ما يزيل به النجاسة وهو قد يصلي بالنجاسة ولا يبعد (قوله ون قد روي الطاهر) أي على
سبيل العرض (قوله وقد تنجس بالثاني) أي وهو قد لم يطهر (قوله أواب) مرفوع
(قوله لو قدم الطاهر) لانه نجس باطل في دفع الحدث عن نجس الأعضاء وهو قد لم يطهر
من فقد صي بنجاسة من اعاد عليه (قوله أواب) مرفوع (قوله أواب) مرفوع (قوله أواب) مرفوع
ملاقاة من يقول النجس أي ولم يزل حدث الرأس فيهم لوصوه (قوله فلا ولا احتياط)
فمنقل الى يومئذ الطاهر (قوله لا يتحرى الا لثب) راقه الخ لانه لا في قوله (قوله أواب) مرفوع
في الصفرة مع خيب أو اختلط ريقه برأسه ثم قال بهم يتحرى ومنهم من يتردد في
صلاة وهو في حال لا اختيار أما في حال لا سطر في وجهه طهارة فله ان يركع ذلك
الش في رضي الله تعالى عنه يتحرى أو لا (قوله أواب) مرفوع (قوله أواب) مرفوع (قوله أواب) مرفوع
تحرى انه غيبا لانه اده وطهارة تهر فله من لا تهر في قوله (قوله أواب) مرفوع (قوله أواب) مرفوع
امضاء الاجتهاد لا ينقض (أي بانها مثله والاذن) في عدم استقرار حكم ريقه مع عظم كماله
في الاشياء (قوله لانهما تحتل الاعمال اي جهة اخرى) لا لانهما تحتل الاشياء

يتحرى (مطلقا أي) سواء كان أكثرها طاهرا أو نجسا
لانه لا خلاف للشوب في ستر العورة وما يجلبه الزراب وان صلى في أحد ثوبيه يتحرى بالنجاسة أو دهما ثم أراد صلاة أخرى فوقع تحريه
على غير الذي صلى فيه ولم يصح لان امضاء الاجتهاد لا ينقض بطلان القبلة لانها تحتل الانفعال الى جهة أخرى بالتحري

يصليها بالذي تحسرى لها نية الا
 وتصل بالذي تحسرى طهارته ولو
 تمارض من ذلك في الخل والحرمة
 بان اخبر به رجل بان هذا اللحم به
 نجوسه ودل آخر انه كاه مسلم
 لا يحل لبعائه على الحرمة ثم اتر
 الله برين ولو اخبر عن ماء وتماثرا
 بقي على أصل الطهارة

(فصل في مسائل الابار)
 والواقع فيماروث أو حيوان
 أو قطرة من دم ونحوه وحكمها أن
 تنزع البئر (أو أي ماؤها) لأنه من
 اسناد الفعل إلى البئر وإرادة الماء
 الحلال بالبئر (الصغيرة) وهي
 ما دون عشر في عشر (بوقوع
 نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة
 إلى (من غير الارواث) وقدر
 القليل (كقطرة دم أو) قطرة
 (خبر) لا قليل النجاسة نجس
 قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه
 (و) تنزع (بوقوع خنزير ولو خرج
 حيوان) الحلال انه (لم يصب فيه الماء)
 لنجاسة عينيه (و) تنزع (بموت
 كلب) بقيد بؤته فيها لأنه غير نجس
 العين على الصحيح فادالميت وخرج
 حيوان لم يصل فيه الماء لا نجس
 (أو) موت (شاة أو) موت (أدعى
 فيها) لتخرج ما من مريم بموت زنجي
 وامر ابن عباس وابن الزبير رضي
 الله عنهم به بمحض من الصحابة من
 غير نكير (و) تنزع (بانتهاج
 حيوان ولو) كان (صغيرا) لا تشار
 النجاسة (و) تنزع وجوبا
 (ما تادلو) وسط وهو المستعمل
 كثير في تلك البئر ويستحب زيادة
 ما تادلو وتخرج الواجب في أيام أو
 غسل الثوب النجس في أيام طهر
 وتطهر البئر بانفصال الدلو الأخير
 عن قها عندهما وعند محمد بانفصال
 عن الماء وقطر في البئر للغير وولا يشترط
 الاتصال لبقائه الاتصال بالقاطر

سورة القصرى لتعذر اصابة الجوهة حقيقة بتبدل الاجتهاد بتبدل الجوهة لا محالة (قوله لا بأس
 شرعى) أي القصرى الذي يغلى به القبة (قوله لا بأس بالإعادة الخ) بخلاف القبة فإنه لو ظهر
 خطؤه لم تحسرى به لا بعد (قوله لئلا يفتن) أي اللهم على الحرمة أي إلى هي الأصل اذحل الا كل
 متوقف على صحة ذلك كقصة الشهيدة وبما مرض الخبرين لم يتحقق الحبل بقيت الذبيحة على
 الحرمة (قوله بتماثر الخبرين) أي تراصفهما الاستواء في الصدق قال في الهداية ولو كان الخبر
 بنجاسة المسألة لا يقبل قوله كاصبي والمعتوه ولا يجب التحسرى ولكن يستحب بخلاف
 الفاسق لان خبره يتولى فيه الصدق والاذب فيجب القصرى طالما التزم صحيح قال في القاموس
 المختصر في العرض من خبره وبما كسر الكذب والذم والامس العجيب والسقط من الكلام
 والخطا في النصف الاول من الليل انه في تنبيهه على مثل تعارض الخبرين الشك وقالوا ان
 الشك على ذلك اذ ضرب شئ طرا على أصل حرام وشك طرا على أصل مباح وشك لا يعرف أصله
 فلا قول مثل أن يحد شاة مذبوبة في بلد قها مسلمون ويجوز فلا تحل حتى يعلم أنهم ذكاة مسلم
 لان الأصل فيها الحرمة دحل الا كل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية فصالح الا كل
 مشكوكا فلا بد من العلم بها من جازا كل على اطلاق العباد المعيد للعل والثاني أن نجاسة
 ما عبرا وحل أن يكون خبره نجاسة أو طول ذلك يجوز التطهير به لا بأصل الطهارة
 والثالث مثل معاملة ما أخرجه حرام لم يدر ما به بآيته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذه منه ولكن
 يكره خوف الوقوع في الحرام الذي وقع لغيره قوله أبو السعود في حاشية الاشياء

(فصل في مسائل الابار) انتهى كصاحب فهو حمزة بعد ما كثره العرب من يقدها على
 البساتين مع غمرات في ثوب النجاسة لماروزة فقال وعلى الاول افعال من يأر يبار بارا
 من باب قطع اذا حفر البؤرة بالضم المقرة ومما سببه هذا المصطلح لظاهرة لانه من جملة
 المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح قراءته بالجر عطما على مسائل وقوله روت بدل منه وبالرفع مبتدأ
 وروث الخ خبره وعلى الاول فالعطف تفسيرى لان مسائل الابار هي أحكام ما فيها اذا وقع فيها
 شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو نجسه الا ان الغليظ والخفيف في المياه سواء (قوله لانه
 من اسناد الفعل إلى البئر) قصد الماء العذب في اخراج جميع المياه وقوله وإرادة الماء الحلال بالبئر
 أشار به إلى أنه من اطلاق اسم الحبل وإرادة الحلال فيه (قوله لا يشترط نجس العين على الصحيح)
 هو قول الامام رضي الله عنه وعند محمد نجس العين كالخنزير واعتوى على قول الامام وان ربح
 قولهما كفى الدر عن ابن الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم نجس يطلق على الضأن والماعز كما
 في الصحاح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كانت الشاة صغيرا إذا كان حكمه حكم الحرة
 (قوله أو موت أدعى فيها) مبنى على غالب حال الميت من عدم خلوه من نجاسة والا فقد مر أن
 غسل الميت التنظيف مستعمل فقط على الأصح إذا كان نظيفا لا يتخرج به شئ ولو قبل الغسل
 روى ذلك عن أبي القاسم الصفار كافي القصة تاني من المحيط فاستثناه صاحب الدلائل الشهيد
 التنظيف فقط فمقصود وما ذكره من التعصيل في المسلم اذا وقع قبل الغسل نجس وبعده لا مبنى
 على الغالب أيضا ذكره بعض الفضل قلت اوله مبنى على القول بأن نجاسة الميت نجاسة
 خبيث وصحح أيضا وقد فرغ أهل الذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزع بانهما حيوان) أي
 دموى غير ماني رصدا لوتة سمح أربعة عشره ووريشه (قوله ولو صغيرا) كالحامة وقال
 بعضهم بتنزع عشرة دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثير في تلك البئر) هو ظاهر
 الرواية ويكفي ملء كثر الدلو وتخرج ما وجد دواقل (قوله ولو تخرج الواجب الخ) وكذا لو تخرج
 القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقال يشترط الخ) أعادله كدليله وغرته الخلاف يظهر في

عن الماء وقطر في البئر للغير وولا يشترط الاتصال لبقائه الاتصال بالقاطر

(كسمل وضمدع) بكسر الميم
أفصح والفتح لغة ضمدعة والفتح
ضمدعة والبرى يفسده ان كان له
دم مسائل (وحى وان الماء)
كالسرطان وكاب الماء وشعره
لا يفسده (وبق) هو كبار البعوض
واحدة بقعة وقد يسمى به الفسفس
في بعض الجليات وهو حيوان
كالقرادشيد الشن (وذباب) مسمى
به لانه كلما ذب أب أى كلما طرد
رجس (وزبور) بالضم (وعقرب)
وخفس وجراد وبرش وثقلن
أقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع
الذباب في شراب أحدكم فليغمسه
ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء
وفي الآخر شفاء رواه البخاري زاد
أبو داود وانه ينقى جيناحيه الذى
فيه الداء وقوله صلى الله عليه وسلم
يا سلمان كل طعام يشرب ويقت
فيه دابة ليس لماد فاقفت فيه فهو
حلال أكله وشربه ووضوه (ولا)
ينجس الماء (بوقوع آدمى) لا
بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالابل
والبقرة والغنم (اذا خرج حيوان
يكن على بدنه نجاسة) متبقة ولا
تنظر الى ظاهره اشتمال أبو الهادي
أخاها (ولا) يفسد الماء (بوقوع
بعل وحمار وسباع طير) كصقر
وشاهين وحداة (ولا) يفسد بوقوع
(وحش) كسبع وقرد (فى الصبح)
لطهارة بدنها وقيل يجب تزح كل
الماء الخاف الرطوبتها بالعام (وان
وصل لعاب الواقى الى الماء أشد)
الماء (حكمه) طهارة ونجاسة
وكراهة وقد علمته فى الاسارة تزح
بالنجس والمشكوك وجوبا
ويستحب فى المشكوك عدم
الدلاء لوطاهه فيكفى عشرين
(وجوده حيوان ميت فيها) أى
البئر (ينجسها من يوم وليلة) غلب الإمام احتياطاً

لا يذو لا للنجاسة كلهم اذا أنتن بجرم أكله ولا يصير نجساً بخلاف السمن واللبن والدهن والذيت
اذا أنتن لا يرمز كذا الاشارة لا تقرب ما نغمز كذا فى البحر وينفرع على حرمته كل اللحم اذا أنتن
لا يذو لا للنجاسة حرمته كل الاصم المذروف فى الديار المصرية لما ذكر ولم أره صريحاً وفى
تذكرة الحكيمة داود بن داود كره لعل قول والمفة والشهير بالفجوى مولد السدوا والقولنج
والخضاد الباهم المسمى ورعاً أو وقع فى الحيات لبعبة والسل ويهزل اه (قوله على الاصم)
الخلاف فى غير السمك أما هو المايعة المائعات اجماعاً (قوله لادمه) أى سائل فلو لم يمتد
اليلان لادمه أصل الدم حتى لو مات فى الماء حيوان له دم جامد غير سائل لا ينجسه فلو شئت
(قوله فيه) فيدانه أى سى لومات خارجة لائق به يكون الحكم كذلك (قوله والبرى يفسده)
هو ما لا سترقة بين أصابعه (قوله وحى وان الماء) المذو العالم ل بين المائى والبرى أن المائى
ما لا يمشى فى غير الماء والبرى ما لا يمشى فى غير البر واختلاف فيما يعيش فيها فقال قاضى خان
فى شرح الج مع الصغرى انه يفسد وفى المجتبى طير الماء كالبط والاوز اذا مات فيه لا ينجسه
والوجه الأول (قوله لا يفسده) لكن بجرم شر به لان النفوس تعافه (قوله وقد يسمى به
الفسفس) هو البق بلمة مصر (قوله بهض الجهاب) أى الاقاليم وهو الشام (قوله لانه كلما
ذباب) ربما نهم ان انهم مركب من اهلين ولذى ذكره بعض المحققين انه مشتق من
لذ وهو الطارد لانه يرد وقوله ردد بهم الرأى والباء أنواع شتى يجمعها حكم واحد (قوله
وعقرب) يقال لاد ردد كره رما وانما عقربة عيناه فى وسط طهرها ولا تضر
مئة الا بالمشاء يحذر الروى أبوه يردد أى صلى الله عليه وسلم قال من قاح حدين يصح
اعود بكلماته لانه من شىء مخلوق ثلاث راء لم يمتد عمره عقرب حتى يموت ومن ذالمأخدين
يموت لم تنفد حتى يمتد (قوله اذا وقع لذياب الخ) وجه الدلالة منه انه لو كان مونة ينجس ما وقع
فيه لم امر صلى الله عليه وسلم بغمسه لانه يقضى الى موته فيه لا لمخالفة لاسمه اذا كان الشراب حاراً
فيجوز من ساعته ومن نجسه خلاف الشارع لا بأس به بل صح النهى عنه (قوله وانه ينقى جيناحه
الذى فيه الداء) قال بعض الفضلاء اما ذلك البذخ فوجدته الايسر (فرع) لا ينجس
المذموم بوقوع بصفه طرية من بطر دجاجة ولا بوقوع مخرقة من بطر أمها ولو كانت رطبة ما لم يعلم
أن عليه ما قدره ان رطوبته المخرج است بنجسة وقيل نجيته لانه يتلخر وجها من مخرج نجس
والاقل قياس قول الامام والثانى قياس قوله ما وشى على الاول قاضى خان وعلى الثانى
صاحب الخلاصة (قوله بوقوع آدمى) ولو جنباً أو حائضاً أو عاه انقطع دمها أو كافراً (قوله ولا
ينظر الخ) لا شتمال طهارته بورد هامة كثر اقل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة نظافراً
على عدم النزح كذا فى الفخ (قوله ولا يذو الماء بوقوع رطل وحمار) ولا يصير مشكوكاً لان
بدن هذه الحيوانات طاهر لا سيما لونه انما استعمالاً لا غايته بغير نجاسة بالمزك كذا فى الدرر وهذا
كما عند عدم وصول لعابه اذ كره الى الماء وأما اذا وصل اليه فقد ذكر حكمه بعد (قوله وان وصل
لعاب الواقى الخ) وعرق كل شىء كله بغيراً شذ الماء حكمه أيضاً على المذهب كذا فى الدرر المجتقى
(قوله والمشكوك) صرح به الجمع من أهل المذهب عليه الحلى بالمشكوك المشكوك والنجس
فى عدم الطهارة وبانقرض من حيث الطهارة وقد لم تنزح رطوبته والصلابة وحده
لا تجزى بيزج كاه (قوله ولا يجب فى المذروعه عدد) أى من غير تقدير فى الاصل أى تزح عدد
وكذا يقال فيما بعد (قوله وقيل عشرين) عن محمد بن قيس موضع فيه تزح لا ينزح أقل من العشرين
لا أقل ما جاء به الشرع من القادير اه وهذا النزح انما يكتفى بالعلب لانه طاهر حتى لو توضأ
منها من غير تزح جار (قوله ردد وحى وان الخ) قيد بالحيوان لان غيره من النجس صلت لا يتأق
فيه التمسيل ولا الخلاف بل ينجسها من وقت الوجدان فقط والمراد الحيوان الذى هو غير المائى

وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء واظنه النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا عليه السلام له في بعض الاوقات يقال عليه السلام من استحبهم رفايتهم وتروى من فعل هذا فقد احسن ومن لا فلا حرج وماذا كره

٢٥

الابل على ذلك التضعف ما ينشئ خلافه كذا في الفصح (قوله وهو انه سنة) وقيل يستحب في الفصح (قوله واظنه النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الاوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعل) فانه هذا احسن ظاهر كلامه أو اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستنباط لا بد لائمه الاستدلال لا بذلك وبما عارضه انهم ذكروه ليعلم على استحباب الاشارة فلهذا الاشارة يعود إلى الاشارة (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب المراجع وثبت له افسا ما سطر أربعة فرقة من الخيض والنفاس والحفاة وروى بسم اذا تقيأ أو زال أو استغفر جوارح المجاوز أكثر من قدر الدرهم والنفاس من نور اذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) يخرج به حديث من غيره مما كان فيهم والفصد زلاستين اعنه بعد عتقاني لانه تاني (قوله اذا لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالمخرج) قال في المصنوع ان القاع المسمى موضع الاستنجاء اذا أصابه نجاسة قدر الدرهم وسجده بالاحجار ولم يغسله بغيره هو المخرج لا بد ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع بدن حيث يطهر من غير غسل (قوله ولو كان قيسا أو ما) أشار إلى ان لا فرق بين المعنوي وغيره في الفصح حتى لو خرج من السيلين دم قطع بظاهر ما لا يحجر كذا كره الزبلي وهذا الكلام اغفص ذكره عند ذكر الاستنجاء ما ظهر الكفاية في الأعم فيجوز بأدلة من (قوله والاسم في ما هو ليل نجاسة) هو الفصح وشمار وقيل انه ثم فلا بأس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن امر حاجه (قوله) وشيخ يعقوب بن عيسى في شرح كتابه في أسباب نجس المدة الذي ينطبق مصباح (قوله وذكر المخرج قدر الدرهم) أي لم يتجاوز وحدته مندهما وعند محمد يعبر به مافي المخرج وكذا في ما ازالته فرض والحاصل ان المخرج له من السيلين عند مندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة الا لولا انهم روي عنه حديثه لحكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم مفعله إلى مافي جسده لا تحسدهما في الحكم ويقول ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المصنوع روى كراي ابن امر حاجه عن الاستنباط الا وطول عود (قوله فلا يغسل في المخرج) انظر فلا يكفي من المخرج (قوله ويغفر غسلا مافي المخرج) أي ازالة مافي المخرج بعد غسله (قوله لا يغسله) له عزاء قوله بفرض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاستنابة ان لم يكن له شيء به وكذا في ولاية ابيه ذكره من له في سنتين المصل لان المدة تون قد يهتد به (قوله في قوله كل ما يخرج) كذا وهو ان السيلين والترب والحفاة البالية الجند المدة تون في المقيده وكذا في غير مفعلة بعمل عمل المخرج ومنها العود ولواقي حادثة مسحة أمه الارض اجزء كما عليه عبر رضى الله تعالى عنه والمراد حائله لم لو كاله او المدة اجزء لو هو ما كاله السعد (قوله احسن) أي أفضل المخرج وحده روى عائشة رضي الله تعالى عنها قال لا بد من زوال النجاسة طيبا او ماء في استنجائهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدة والرمز وقال من صحح (قوله والمدة) ثم غفر المدة في بطونه) ظاهره انه يقول قدس سره ان النجس يعرفون بجوار الاستنجاء وهو الاى عليه كلامه أول الفصل (قوله في زمان) مع الجملة انما هو سنة في زمانها زمان زمان الاقول فأدب لاسم كفو وهو روى (قوله لا الله ان الخ) كذا كره الاصحاب وهو مروي عن ابن عباس وسنده صحيح ولا يروى بويوب بن جبر بن عبد الله وفسر مالك في ثلاثين من رجال يعقوب بن ابي هريرة روى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اعثر انصارا ان الله

الابل على ذلك التضعف ما ينشئ خلافه كذا في الفصح (قوله وهو انه سنة) وقيل يستحب في الفصح (قوله واظنه النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الاوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعل) فانه هذا احسن ظاهر كلامه أو اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستنباط لا بد لائمه الاستدلال لا بذلك وبما عارضه انهم ذكروه ليعلم على استحباب الاشارة فلهذا الاشارة يعود إلى الاشارة (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب المراجع وثبت له افسا ما سطر أربعة فرقة من الخيض والنفاس والحفاة وروى بسم اذا تقيأ أو زال أو استغفر جوارح المجاوز أكثر من قدر الدرهم والنفاس من نور اذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) يخرج به حديث من غيره مما كان فيهم والفصد زلاستين اعنه بعد عتقاني لانه تاني (قوله اذا لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالمخرج) قال في المصنوع ان القاع المسمى موضع الاستنجاء اذا أصابه نجاسة قدر الدرهم وسجده بالاحجار ولم يغسله بغيره هو المخرج لا بد ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع بدن حيث يطهر من غير غسل (قوله ولو كان قيسا أو ما) أشار إلى ان لا فرق بين المعنوي وغيره في الفصح حتى لو خرج من السيلين دم قطع بظاهر ما لا يحجر كذا كره الزبلي وهذا الكلام اغفص ذكره عند ذكر الاستنجاء ما ظهر الكفاية في الأعم فيجوز بأدلة من (قوله والاسم في ما هو ليل نجاسة) هو الفصح وشمار وقيل انه ثم فلا بأس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن امر حاجه (قوله) وشيخ يعقوب بن عيسى في شرح كتابه في أسباب نجس المدة الذي ينطبق مصباح (قوله وذكر المخرج قدر الدرهم) أي لم يتجاوز وحدته مندهما وعند محمد يعبر به مافي المخرج وكذا في ما ازالته فرض والحاصل ان المخرج له من السيلين عند مندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة الا لولا انهم روي عنه حديثه لحكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم مفعله إلى مافي جسده لا تحسدهما في الحكم ويقول ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المصنوع روى كراي ابن امر حاجه عن الاستنباط الا وطول عود (قوله فلا يغسل في المخرج) انظر فلا يكفي من المخرج (قوله ويغفر غسلا مافي المخرج) أي ازالة مافي المخرج بعد غسله (قوله لا يغسله) له عزاء قوله بفرض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاستنابة ان لم يكن له شيء به وكذا في ولاية ابيه ذكره من له في سنتين المصل لان المدة تون قد يهتد به (قوله في قوله كل ما يخرج) كذا وهو ان السيلين والترب والحفاة البالية الجند المدة تون في المقيده وكذا في غير مفعلة بعمل عمل المخرج ومنها العود ولواقي حادثة مسحة أمه الارض اجزء كما عليه عبر رضى الله تعالى عنه والمراد حائله لم لو كاله او المدة اجزء لو هو ما كاله السعد (قوله احسن) أي أفضل المخرج وحده روى عائشة رضي الله تعالى عنها قال لا بد من زوال النجاسة طيبا او ماء في استنجائهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدة والرمز وقال من صحح (قوله والمدة) ثم غفر المدة في بطونه) ظاهره انه يقول قدس سره ان النجس يعرفون بجوار الاستنجاء وهو الاى عليه كلامه أول الفصل (قوله في زمان) مع الجملة انما هو سنة في زمانها زمان زمان الاقول فأدب لاسم كفو وهو روى (قوله لا الله ان الخ) كذا كره الاصحاب وهو مروي عن ابن عباس وسنده صحيح ولا يروى بويوب بن جبر بن عبد الله وفسر مالك في ثلاثين من رجال يعقوب بن ابي هريرة روى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اعثر انصارا ان الله

(٤ - طحاوي) على الوجه لا كذا في غيره ولما اختلف في تدويره (الافضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال المخرج) مرتبا (في مصحح) الخارج (م يعل) المخرج لان الله أنفى على اهل دياره باتباعهم المخرج المأه

كان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح ٢٦ وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو بلى الجمع

بين الماء والخمر في الفضل (أو الخمر) وهو دون ماء في الفضل ويحصل به السنة وإن تفرقت الفضل (والسنة اتفاق المحل) لأنه المقصود (والعدد في) محل (الاجتماع) ثلاثة (منه دواب) أقوله عليه السلام من استحجر فلتر لانه يحقل الاباحة فيه يكون العدد مندوبا (لا سنة مؤكدة) لما ورد من التحجير لقوله صلى الله عليه وسلم لم من استحجر فلتر من فعل ففدا أحسن ومن لا فلا حرج فله يحكم في التحجير (فمنه نهي) يريد الفضل (بثلاثة أجزأ) يعني باكمال عدد ثلاث (ثلاثان) حصل التذليل (أي الانقضاء) (يدونها) ولما كان المقصود وهو الانقضاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الأكمل فقال (وكيفية الاستنجاء) بالأجزاء (أن يصح بالخمر الأول) بادئا (من جهة المتقدم) أي القبل (إلى خلاف وبالثاني من خلفه) إلى قدم ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام إلى خلاف وهذا الترتيب إذا كانت الخصىة دلالة) سواء كان صيفا أو شتاء خشية تلويثها (وان كانت غيرة مدلاة) يتبدى من خلفه إلى قدام) لكونه أبلغ في التنظيم (والمرأة يتبدى من قدام إلى خلف خشية تلويث فرجها ثم) هذا المسح (يفعل يده أولا) أي ابتداء (بالماء) انقضاء عن تشرب جوده الماء الخمس بأول الاستنجاء (ثم بذلك المحل بالماء يباطن أصبع أو أصبعين) في لا ابتداء (أو ثلاث إن احتاج) إليها فيه

(٣) بوجده من زيادة في بعض الشئ ونقصها قال ابن أمير حاج ولم

أرهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأجزاء في الدبر ١١

أبى عليكم في الباهو فطاهوركم قالوا توفوا الصلاة وثقل من الجنابة ونهى بالماء قال هو ذا لكم فليكنوه وسنده حسن قال في الفتح وترجعه إلها كم وصحبه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كالأجنحة (قوله في مكان الجمع سنة) تفرس على ما هو عاقل له انه عدو حشرها والافضية ترجع إلى كثرة الثواب في تنبيهه محل كون الماء أحب أو استئذان الجمع بينه وبين الخمر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شئ يوع التنجاسة فيكون فرضا من باب إزالة النجاسة كما إذا أصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فإذا باشر الغسل صار فرضا لانها اتسع بأرل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله والسنة انقضاء المحل) فلولم يحصل الانقضاء بثلاث يراه بالاجتماع المكونة هو المقصود ولو حصل الانقضاء بواحد واقتصر عليه جازا ما ذكر (قوله في جعل الأجزاء ثلاثة متعلق بمذرف مائة العدد أي العدد السكت وأشاره إلى أن في العدد دليل العهد والثلاثة بالاطلاقه يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تقريره على ما قبله الاية مؤنة من المقام ويصير في الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب في تركب حالة وسطى وهو الاستنجاء ولو قال لا يمتنع من الندب لكان أظهر (قوله فندى محكم في التحجير) أي لا يحق للمذنب قبله على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه (قوله يعني باكمال عدد ثلاث) لاحاجة إلى هذه العناية (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الأكمل) قال الشيخ كمال الدين بن المهام عند قول الهداية لان المقصود هو الانقضاء فيبدأ بأحد الحاجة إلى التقييد بكيفية من المذ كور في السكت ثم واقباله بالخمر الأول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقضاء فيختر ما هو الأبلغ والأسلم من زيادة التلويث كما في الهداية وقال السرخسي لا كيفية والفصل الانقضاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الأول في السكت (قوله وكيفية الاستنجاء بالخ) أي في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستنقى من الرجل المحبوب والمحب فيلحقها بالمرأة وينبغي أن يكون المذنب في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام إلى خلاف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية "يصح بالثلاث الجوانب يتبدى الجانب الأيمن ثم الأيسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو أن يأخذ ذكره بشماله مائلا من شحوا بخرولا يأخذ ذرا واحدا من يمينه فان اضطر جعل الخمر بين عقبيه وأما الذي ذكره بشماله فان تعذر أمسك الخمر بين يمينه ولا يجوز له لانه اهون من العكس ثم رتبعه الزاهد بعد نقله بأن في أمساك الخمر بين عقبيه مثلا حرجا تركه بل يستنجى بحداد أو نحوه والافياخذ بالخمر جفنه ويستنجى يساره بر الله بك الأيسر ولا يريد بك العصر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا اغماض في حق من لم يفرج نافر اه (قوله يفعل يده أولا) هكذا وقع هذا الذي فيه شرح عليه السيد بديه بالثنية وجري على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة عـ أو المراد أنه يده ليدفع إلى الرسغين (قوله ثم بذلك المحل بالماء) الذي في المصنفات اندى مع موضع الاستنجاء بباطن أصبع مرارا ويغسل الأصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عنها عن المحل ولا بذلك بالأصبع من أول الأمر مثلا تلوث المحل يغسل بالماء فليحذفه ويصب الماء على المحل يرفق ولا يضرب بعنف كما في المصنفات ولا يشترط عدد للصبغات على ما هو الصحيح من تعويض ذلك إليه ويصب الماء قليلا ثم يديه يكون أظهر كافي الخلاصة (قوله إن احتاج إليها) وإن لم يحتج فلا تفرع زاع زيادة التلويث ولا يزد على الثلاث لان الغمر مرة تندفع ما ونفخيس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختصار وفي المقدمة الغزوية ويفعل بالكف والأصابع إن كانت النجاسة فاحشة أو بالأصابع إن كانت قدر المقدمة أو أقل ذكره ابن أمير حاج وحاصـ لانه يفعل ما يحتاج إليه ولا يزد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل أصبعه في دبره تفرع زاع استحباب اليد ولا يدورث الباسور وما قيل انه

يدخلها

(ويضعه الرجل أصبه الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) ليقتدر الماء الخمس من غير شيوخ على جسده (ثم) إذا غسل بالاب (بعد بصره) ثم خذمه ثم السجاية أن احتساج ايتمكن من التنظيف ٧ (ولا يقتصر على أصبع واحدة) لأنه يوشح

مرضه ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تفضل بصرها وأوسط أصابعها مع ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت بأصبع واحدة قرب ما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعدو لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفا من إزالة العذرة (ويبالغ مستنجي في التنظيف حتى يقطع رائحة الكريمة) ولم يقدر بعدد لأن الصحيح تقويضه إلى الرأي حتى يطهر من القلب بالاطهارة بينة أو غلبة الظن وقيل يندري حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الأحليل ثلاث وفي المنة ومن يجف من وقيل بتسعة وقيل بعشر (و) يبالغ (في أرغاء المفعدة) ليزيل ما في الشرج بقدر الامكان (أن لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ في هذا الصوم يوم عن الفساد ويجتزأ أيضا من ادخال الأصبع ميلة لأنه يفسد الصوم (فإذا فرغ) من الاستنجاء بالماء غسل يده ثانيا وأنشف معة قبل القيام (لئلا تجذب المفعدة شيئا من الماء) إذا كان صائما) ويستحب غير الصائم غطا للثوب عن الماء المستعمل (فصل) في ما يكره من الاستنجاء وما يكره وما يكره فله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والغسق به فلا يرتكب له لاقامة السنة ويصح المخرج من تحت الثياب بخروج ران تركه صحت الصلاة بدونه (وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز) بأنفراد (على قدر الدرهم) وزنا في المجردة ومساحة في المساحة (لا تصح معه الصلاة) لزيادة على المقدار المعقو عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويجوز أن لا يزيله من غير كشف العورة عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه ولو أمته الجوسية والتي زوجها لا يغير لانه لم يحرم عليه وطؤها حرم عليه نظره إلى عورتها وكذا نظرها

يدخلها فليس بشيء. كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه طاعتهم أنه لا يصعد بل يرفعهما جملته كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السجاية أن احتساج) اليها علم هذا الشرط عاقبة قريبا (قوله ولا يقتصر على أصبع واحدة) ولا يستنجي بظهور الأصابع أو برؤسها لأن يورث الباسور كما في القهستاني ولذا لا تترك النجاسة في شقوق الأظفار كما في الابيضاح (قوله والمرأة تصعد بصرها الخ) ذكر القرمان في شرح المقدمة اللبكية عن المرحبة أني أنه يكفيه أن تغسل براحتيها والصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وقبل تستنجي برؤس أصابعه هالما محتساجا إلى ظهره فرجها الخارج ولا يحصل ذلك إلا برؤس الأصابع ورؤسها من أمير حاج قال والاستماع موهوم لانه فيما يظهرا غشا يكون بالادخال في الفرج الداخل (نقطة) * اختلف في القبل والبرأيم ما يبدأ فقال الامام الأئمة رضي الله تعالى عنه في قديم القبل وعندنا بالقبول لانه أسبق والفتوى على الأول (قوله حتى يقطع رائحة الكريمة) أي من المحل ومن أصبعه التي استنجي بها لأن الرائحة أثر النجاسة فلا طهارة مع باقيها إلا أن يشق والناس عنه خالفون قالوا ويبلغ إلى الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف أصلا بل المحل في الشتاء إلا أن يستنجي بما حار لانه يبرئ المحل ويبرد بالزالة ولا يحتاج إلى شدة المبالغة. لكن لا يبلغ ثواب المستنجي بما بارد لانه أفضل وانفع كما في المتأوى وغيره وأفضليته لم يشقه وأفضلية لقطع الباسور (قوله وقيل يقدر في حق الموسوس) بفتح الواو جمع له المستنف مقابل الصحيح. الذي ذكره غيره أن الصحيح خلافه في غير الموسوس وهو استئذان من القائل به لا مقابلة أفده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله غطا للصوم عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم غشا يفسد اذا وصل الماء إلى موضع الحقنة وقوله لا يكون ذلك اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا من هذا الصوم فخرج ران في معة فيه فنه لا يصل بالتنفس شيء إلى الداخل أصلا أو فده الامة فوح في السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى يشقه قبل رده فان رجعت قبل الشئ يفسد لا يفسد (قوله ونشف معة) بخزقة أو بيده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خزقة * (فرع) في الخائبة مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحصل له جماعه سقط عنه الاستنجاء لانه لا يجعل من فرجه الا لذلك والله أعلم اه

(فصل) فيما يجوز به الاستنجاء * (قوله وما يكره فله) أي حال قضاء الحاجة (قوله فلا يرتكب له لاقامة السنة) لأن دره الفاسد مقدم على جلب المصالح غالباً واعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما منيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى الترمذي عنه ما منيتكم به فاجتنبوه من عبادة الثقلين ورواه صاحب الكشف قال العلامة نوح استنجي لا يكشف عورته عند أحد لا للاستنجاء فان كشفها صار فسقا لان كشف العورة حرام ومركب الحرام فاسق سواء كان النجس مجازا أو باللعجز أو لا وسواء زاد على الدرهم أو لا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد ساء (قوله وزاد المتجاوز) بأنفراد (قوله) اه (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل في معها ولا إعادة كما في الهداية (قوله ويجوز الخ) أي أن أمكنه ولا فلا لآن كشف العورة حرام وهو ذر به في ترك طهارة النجاسة اذ لم يمكنه إزالة ما من غير كشف قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه ولو أمته الجوسية والتي زوجها لا يغير لانه لم يحرم عليه وطؤها حرم عليه نظره إلى عورتها وكذا نظرها

من ارتكب المحرم بالقدر الممكن وأما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه

ولا بالعظام فانها زاد اخوانكم من الجن فاذا وجدوها سار العظم كما لم يؤكل فيا كانوا وصار الروث شهرا وتب الدوابهم مجهزة للذي صلى الله عليه وسلم والنبي يقتضى كراهة التحريم (وطعام لا دعى او جيفة) لا الهانرا الامراف رقة دعى عنه عليه الصلاة والسلام (راجر) بعد الهمة فريض الجيم وتشد لراه الماهلة فارسي معرب وهو الطوب بلةة أهل مصر ويقال له آجور على وزن فاعول الين لم حرق فلا ينقى المحل ويؤذنه فيذكره (وخرف) سمار الحصار فلا ينقى ويؤث البسد (وطهم) لتلويثه (ورجاج وجص) لانه يضر المحل (وشى محترم) لتقويته (تكرهه) تديباج رفظن لالتلاف المسالمة والاستحباب بها يورث المعقرو) يكره الاستحباب (باليد اليمنى) اهولة صلى الله عليه وسلم اذا بال أحدكم ولا يصح ذكره يمينه مراد اى الخلاه فلا يتمسح يمينه واذا شرب فلا يشرب نفسا واحدا (الامن عذري) اليسرى فيستقي بصب خادوم اومن ماء جار (ويدخل الخلاه) عود المتوضأ والمراد بيت القنوط (رجله اليسرى) ابتداء مستورا لراس استحبابا بانه كرامة لليمنى لانه مستعذر يحضره الشيطان (و) لهذا يستعين أى يستعين بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة لقوله عليه السلام مستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل أحدكم الخلاء ان يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش محتضرة فاذا أتى فليقل أعود بالله من الخبيث والخبيثات والشيطان معروفا وهو من شطن يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان ويسمى بذلك من متمرده من الجن والانس والدواب لبعده غوره

اليه اذ متى حرم الوط حرم الدواهي الاما استثنى كراهته الخائض والتفاسد ومما فيه حاله بة الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على المعقد خلافا لما حكى عليه الاتفاق (قوله) سار العظم تأكل لم ير كل اى العظم الذى ذكر اسم الله عليه ما في الحديث كل عظم يكره الله عليه يقع في أيديكم أفرما كن الجاهل هذا كحة في ولوه ادم عبيده وتكررا وقاصره على قرب العهد الذى لم يطعمه أحد من الجن والظاهر لانه في ان زنت الكراهة في الجملة مع لان اهلة تعتبر في الجنس وافاد الحديث الشريف ان الجن يأكلون رقبيل رزقهم الشيم ولا خلاف انهم مكافون واغنا للخلاف في انابهم فروى عن الامام التوفيق وروى عنه ان انابهم اجارهم من العذاب اقوله تعالى ويجزكم من عذاب أليم وهو لا يستحق الا انابهم ولا يملك انابهم على الله وسلم كما عليهم عقاب (قوله وحكم لنريته) ولما روى ندماقدم وقد الح على النى صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انما نملك أن يستنجوا به عظم أودوث اوجمة فان الله تعالى جعل لنا فيها رزقا فمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة كربة الفهم وما احترق من الخشب أو العظام وشوهها رقه رزقا أى انما عالجهم بالبلعج والذوالاضافة بكرة الاستحباب بذلك لافساده ولا نافي هذا الحديث ما تقرر ان ذلك كان يجعل النى صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضى قبوله لهم قبله ذن المعنى جعل انابهم رزقا بسبب جعلنا اياها لافاد من الله عز وجل (قوله فلا يتمسح يمينه) قال العنى في شرح البخارى والنهى للتزنية عند الجملة هو لانه لا يمتنع أحدهما رفع قدر اليمين الآخر انه لو باله رجم الخبيثات تروى عنه من انه لم يذره الا الطعام ما مامر يمينه فيتمسح به عن ذلك خلافا للظاهرية والكرهية في الاستحباب بتسميه (قوله فيستقي بصب خادوم) هذا خلاف ما عليه الاستحباب في ندماقدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك لا يصح حصول عذر باليمين ساقط الاستحباب كما في الجوى عن الحديث (قوله) لو استنجى بيمينه المكرهات فقال في غاية البيان عن الاقطر فان اردت ان يصب يمينه بذلك هل يذره وهذا نعم وعند الشافعى لانه ان المصنوع المذمومة وودع ذلك وانما ردا نهي المعنى في غيره اه فساد كما لو صلى المنة في أرض مغصوبة كان انابها مع ان كتابا نهي نمر وهو مخالف لما جعده أشوه (قوله ويدخل الخلاه) سمي بالاختلاف فيه وأصله المكاب لكلى الذى لا شى فيه ثم كثر استعماله حتى تجوز به عن ذلك وما بالعه رفقه الحشيش الرطب أو مرة خلافة من حسا وحساة روى الحديث لا يخلت خلاها وبكر الخاء والمصيب فى الاول تاخران فى الخليل (قوله الموصا) أى محل الوضوء للغوى وهو انما فاقه ولو اقامته روى قوله والمراد الخ كغيره لكان أنزل (قوله) روى (اليسرى) أى ويخرج باليمنى علس المسجدين فيما (قوله يحضره الشيطان) أى يؤذنه لعله تعليل آخر كقوله السيد (قوله ولهذا يستعين) أى لاجل حضور الشيطان قال فى المصباح استعذ بالله وعذت به معاذا ومعاذا اعتصمت وقصصت وقصصت واستجرت به والنجاب اياه اه (قوله قبل دخوله) الاول التفصيل وهو ان كان المسكب معذرا لذلك قول قبل الدخول وان كان غير معذرا كالحصرا فى أو ان الشروع كان من الشباب معذرا قبل كشف عورته وان قسى ذلك اتى به فى نفسه لا بلسانه (قوله ويقدم تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره لا يبعد تعليل لاولى ما قاله ابن حجر السنة هنا تقدم التسمية على التهوذه لاس المعهود لى لادارة الحديث اليه مرى اذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله اعوذ بالله من الخبيث والخبيثات وحذره على شرطه من اهل بعض الفضلاء وبالا كنفاء بأحد ما يحصل اصل السنة والجميع افضل (قوله من الخبيث) جمع حيث وهو المؤذى من الجن والشياطين يروى بضم الياء وسهوا تخفيها ولا رجة لانكار الخطا بى التمكن وان استبه اعطه حينئذ بلفظ المصدر (قوله والحيث) هن انابهم (قوله لبعده غوره

في الشر (المراد أشد قبحه في الشر (قوله بالغف) هو الأكثر (قوله بستان الخيل في الأصل)
 وكونه بستان وطون من الخيل قبل اتخاذ السكن في البيوت ثم كنى به من موضع قضاء الحاجة
 مطلقا (قوله رصديني آدم بالأذى) أي انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا
 قرئ بالسكون أو بالغف وأريد المصير في القاموس والرد في الحركة والرد في الالف ويحتمل على
 الغف المجمع راسد قال في القاموس والرد في الحركة والرد في الالف ويحتمل على
 تكشف فيه العورة ولا يذكر فيه اسم الله تعالى (قوله وبكره تحريما لاستقبال القبلة) نه تدب
 الرواية عن الامام في هذا المبحث فروء عنه المنه مطلقا وهو طاهر الزاوية كأي الغف والثانية
 الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضا الا اذا كان
 ذيله مرخيا ويستثنى من المنع على ظاهر الزاوية ما لو كانت الزاوية تهب عن بين القبلة أو شملها
 فانهم لا يكرهون لضرورتها اذا اضطر الى أحد هاتين يعني أن يختار الاستدبار لان الاستقبال
 أوقع فتره أدل على التعظيم أفاده الفسطاطي والمنه لا على في شرح المشكاة (قوله حال قضاء
 الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرحه لم يجوز الجماع مستقبل
 القبلة في الصحراء والبيان هذه اذ هي مأذون بها في حنية وأما دودا وادواختلف فيه أصحاب
 مالك بخبره ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم غايته في الشرع ولم
 يرد فيه نهى والاو ان يقال ان خلاف الأولى الماسية في (قوله واختار التمر تاشي عدم
 الكراهة) أي التحريمية رافا فهو ترك أدب كذا الرجل اليها كأي الحلبي (قوله وهو باطلاقة
 منهي) أي الحديث مطلق فيفيد الكراهة في البيان لا في الأولى لأن الأولى أن يقول وهو باطلاقة
 بقضى الشهى ولو في البيان في غير ما قبلها من النسي لاعتظيم الجهة وهو موجود فيها
 في الجواز في البيان ان كان لوجوه الخائفين في الجواز في الجوارح كالجبال والادوية
 ولان المصلي في البيت يعتبر به مستقبل القبلة ولا تجعل الحائط حائلا كذا اذا كشف العورة
 في البيت لا تجعل الحائط حائلا اه (قوله وانحرف الالاحيا) قيد الاجلال لا بد منه في المعرفة
 ومبحث في النهي وجوبه وقال في النهاية فان لم يفسد لم يكن بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب
 لانه وقع معقوا عنه للسهو وهو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى
 كان فيما عدا مستقبله ثم رأت في الزاوية ما يقبداً ياتي في ذلك الانحراف اليسير (قوله وبكره
 امسك الصبي الخ) كل ما كره له الغفوله كرهه ان بفعله بصغير فبكره امسا كذا حال قضاء حاجته
 نحو القبلة وعن القمير بن ربحو لك يحرم اطعامه والباسه محرم مارا لا ثم على البالغ الفاعل به
 ذلك (قوله وبكره استقبال عين الشمس والامر) اطلاق الكراهة بقضى التحريم وقيد
 بالعين إشارة الى ان لو كان في مكان مسنور ولم يكن عنهما غير أي منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه
 نص العلامة في شرحه بل في شرح مقدمة أبي الليث وكراهة الاستقبال يفيد أنه لا يكره استدبارهما
 (قوله لاهما آيتان عطفدتان) وقيل لاهل الملازمة الذين معهما كأي المراج وغيره (قوله
 ومهوب الرقيم) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار ان كان سله ما تعال به لوجود علة البول
 فيه بخلاف ما اذا كان من مد (قوله ولوجا يا) يعني أن يكون في الزاوية كراهة تحريما لانه غاية
 ما يهينه حديث لا يقول أحدكم في الماء الدائم في الجارية مكرها وتقرها فراقين من المجر من
 بحث المياه قال بعض الحذاق وانظروا الفصيل في الزاوية كدفعي القليل منه يحرم لانه ينجسه
 وتنجيس الماء حرام في الكثير يكره تحريما لانه غوط فيه كالبول بل أوقع عن أبي حنيفة يكره
 قضاء الحاجة في الماء بالليل مصفا خشية أن يؤذيه الجمل لما قيل ان الماء بالليل مأواهم (قوله
 وبقر بئر زهر وحوض) ومضى عيدا وقافلة وخيمة وبين الدواب كأي الدرو وغيره لانه يكون
 سببا لاهل وينبغي ان يلحق بذلك مصلى الجنائز كذا يكره بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال

في الشر وقيل من شاطئ يشببط اذا
 هلك فالحقدها لك بقدره ويجوز أن
 يكون مسمى بقوله لان لم الغت في
 اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن
 والحشوش جمع الخشب بالغف والضم
 بستان الخيل في الأصل ثم استعمل
 في موضع قضاء الحاجة واحتضارها
 رصديني آدم بالأذى والقضاء
 يصير مأواهم بخروج الخارج
 (ويجاس معقدا على يساره) لانه
 أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما
 بين رجليه (ولا يتكلم الا لضرورة)
 لانه يحتمل به (ويذكره تحريما
 استقبال القبلة) بالفرج حال
 قضاء الحاجة واختلاف في استقبال
 للنظر واختار التمر تاشي عدم
 الكراهة (و) بكره (استدبارها
 لقوله عليه السلام اذا أتيتهم الغائط
 فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
 ولكن شرقا أو غربا وهو باطلاقة
 منهي (ولو في البيان) واذا جلس
 مستقبله لانه ماسية افتد كر وانحرف
 احلا فالحقدها لك بقدره حتى يغفر
 له كما أخرجه الطبراني مرفوعا
 وبكره امسك الصبي نحو القبلة
 للبول (و) بكره (استقبال عين
 الشمس والقمر) لانهما آيتان
 عظيمتان (ومهوب الرقيم) لعوده
 به فينجسه (ويذكره أن يبول أو
 يتغوط في الماء) ولوجا يا وبقر
 بئر زهر وحوض (والظل) الذي
 يجلس فيه

الايمري موضع الشمس في الشتاء كالظل في الصيف وهذا اذا كان مباحا واما اذا كان حراما
 فحرم فيه قضاء الحاجة بغير اذن مالسه كما في شرح المشكاة فبيده بالذي يحرم فيه بغير اذنه
 لا كراهة فيما لا حاجة اليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الخرق في الارض والجدار
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبول أحدكم في حجر رواه أبو داود والبيهقي (قوله لا ذبيحة ما نه) بضم
 اعتبار مصدر مضافا الى معوله والى ذم له وقيل اسم اسكن الحاء فمذنب ان... من عبادة
 الخنزرجي بال في حجر بأرض دوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله انقوا
 للاعنين) أي الذين هماسهم - الله والشتم قال بافادتهم مالا ههنا من باب تشبيهه الحال فاعلا
 مجازا وقيل الاله بمعنى الملعون (قوله لا تلاف الثمر) ولأنه ظل منقطع اذا كان يسيرا فبال
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قبل النهي للتنزيه ويحسب للثمر في البناء
 قال الطحاوي لا بأس بالبول قائما اهـ (قوله اتجسس غابا) أي لتجسس الحفص به ولأنه
 من الجفاء كما ورد (قوله الام عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال فمذنب الجرح في بطن
 ركبة لم يبق كس منه - القعود وقيل لا يلد يحد مكناط هرا لاقه عودا... تله الموضع بالنجاسات
 وقيل لو جيع كان بصلبه الشريف فان الله - رب قتل في موضع الصواب بالبول قائما كما قاله
 الشافعي وقال الغزالي في الاحياء قال ربي العرب أجمع اربعون طيبا هي أن البول في الحمام
 قائما دواء من سبعين داء (قوله ويكره في شل التوضؤ) اهـ قوله صلى الله عليه وسلم لا... وان أحدكم
 في... تخمه لم يغتسل فيه أو يتوضأ أو فاة الوسواس منه قال ابن شاذان ذلك الموضع يصير
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأن هل أصابه منه رشاش أم لا اهـ حتى لو كان يجث في يده ومذنبه
 رشاش أو كان فيه منه فبحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول به الا تخاره في الوسوسة
 حدثنا ذلك منه هو رشاش اليه في الاقل واطهر وأرضه في الثاني بأدنى ماء ما هو ورع عليها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلاه بثوب ملح) اهـ هذا ما في الراجح من عدد ذكر
 في باب الانجاس عن النهاية ماضيه ولا يجس لا... دعد دخول الخلاه... ربي ان تجدي
 على زين العابدين تكف لبيت الخلاه ثوبا ثم تركه و... لم يتكلم له داء هو خير مني يعني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضوا الله تعالى عنهم اهـ ومثله في غاية البيان (قوله
 ويكره لدخول الخلاه ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاه فخرج معه شيء من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه دليل على وجوب تحجته المذنب في اسم الله تعالى واسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الايمري
 وكذا سائر الرسل اهـ وقال ابن حجر استعمله منه انه يندب ما يذبح في كل ما عليه من عظم
 من اسم الله تعالى أو شيء أو ملك أو خائف كره امرئ ان يخطب اهـ وهو الموضع المذموم كما
 شرح المشكاة قال بعض الخدائق ومنه يعلم كراهة استعمال الخواجر في خلاه مكتوب عليه
 شيء من ذلك اهـ وطعت تغفل فيه الايدي فبحسب كراهة ان لم يكن من ثور أو كان في حبه
 فانه حينئذ لا بأس به وفي القهسية ان من المنية الأفضل ان لا يدخل الخلاه في كراهة الا اذا
 اصار من رجوان لا يأثم بلا اسطرار اهـ وأقره الجوى في الحلبي الختم المكتوب به شيء من
 ذلك اذا جعل فسه الى باطن كفه قبل لا يكره والخبر روى اهـ (قوله ونهى عن شر عورته
 قائما) أي قضاء الحاجة حتى يدنوس الارض فترزاع كشف العورة يعرض رورة لقول أنس
 رضي الله تعالى عنه كن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد الخلاه لم يرفع ثوبه حتى يدنوس
 الارض رواه الترمذي بسند حسن قال الايباري في شرح الجامع الصغير مثله ما لم يخف التجسس
 والارفع بقدر الحاجة اهـ وقال الطيبي يستوي فيها المحرم والباين لان كشف العورة لا يجوز
 الا عند الحاجة يعني الضرر ولا ضرر رورة قبل القرب من الارض وعدم الجواز أحد وقاين في

(والجحر) لا ذبيحة ما به (والطريق) والامة بركة لقوله عليه السلام اتقوا
 الاعنين قالوا وما الاعنين يا رسول
 الله قال الذي يتخلى في طريق الناس
 وظهورهم (وتحت شجرة مثمرة) لا تلاف
 الثمر (ويكره) البول قائما
 لتجسسه غابا (الام عذر) كوجع
 بصلبه ويكره في محل التوضؤ لانه
 يورث الوسوسة ويستحب دخول
 الخلاه بثوب غير الذي يصل في فيه
 والاحتراز ويحذف من النجاسة
 ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء
 مكتوب فيه اسم الله أو قرآن ونحوه
 من كشف عورته قائما

وذكر الله فلا يصح له اذا لم يسل ولا
 شئت طامسا ولا يرد سلاما ولا يجيب
 مؤذنا ولا ينظر له ويرثه ولا الى الخارج
 منها ولا يصق ولا يتمشط ولا
 يتبخخ ولا يكثر الانفا ولا يبعث
 ببدنه ولا يرفع صوته الى السماء
 ولا يطبل الجملوس لانه يورث
 البثور ووجع السكدة (ويخرج
 من الخلاه برجله اليمنى) لانها احق
 بالتقدم لثلاثة الاقصر افعس
 الاذن وحمل الشياطين (ثم يقول)
 بعد الخروج الحمد لله الذي اذهب
 عني الاذى يخرج الفاضلات
 المبرسة يجيبها (وعاوانى) بابقاه
 خاصة الغذاء الذي لو افسد لك
 اخرج ايكال عظيمة الهلاك وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
 خروجه من مكة وهو كناية عن
 الاعتراف الفصو عن بلوغ حق
 شكره لعمدة الاطعام وتصرف
 خاصة الغذاء وتسهيل خروج
 الاذى لامة البدن من الآلام
 اوعن عدم الذكربالان حال
 التخلي
 (فصل في احكام الوضوء)
 وهو يضم الواو وفتحها مصدر
 ويفتحها فقط ما يتوضأ به وهو الغدة
 مأخوذ من الوضوء والحدس
 والنظافة الوضوء الرجل اى
 صار وضوءا وشرا نظافة مخصوصة
 ففيه الامانة لغوى لانه يحسن
 أعضاء الوضوء في الدنيا بالنظف
 وفي الآخرة بالتجديد للقيام بخدمة
 المولى ودم على الغسل لان الله
 قدم عليه وله سبب وشرط وحكم
 وركن وصفة (أركان الوضوء اربعة
 وهي فرائض الاول منها غسل
 الوجه) لقوله تعالى فغسلوا وجوهكم
 والغسل بفتح العين مصدر غسله

الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كنهها بعد الفراغ فذكر ما يقتضيه اعلى الخلاف في
 كشف العور في الخلوة فيجب غسل يديه بعد الفراغ وان ظهرت بظاهرة الحمل مبالغة في
 التنظيف (قوله وذكر الله الخ) بل ذكره مطلق الكلام حال قضاء الحاجة والحاجة الى الحاجة
 تقوت بالتأخير كمنذير نحو اصى من سقط (قوله فلا يصح اذا غطس الخ) وله أن يفعل ذلك
 في نفسه من غير تلهظ بلسانه (قوله ولا ينظر له ويرثه) فانه خلاف الادب وكذا الاولى عدم نظر
 أحد الزوجين الى عورة الآخر وكما يندب له الستر بنسب تغطية رأسه وخفض صوته قال على رضي
 الله عنه من أكثر انظرا الى سوانته هوق بالانسان اه وقيل من أكثر مسح ابنتي بالزنا (قوله
 ولا الى الخارج) ذنب يورث النسيان وهو متفق شرعا ولا داعية له (قوله ولا يصق) لانه يصغر
 الاسنان (قوله ولا يتمشط) لانه يلاؤه بالانفة بالانفة المكرهية (قوله ولا يكثر الانفا الخ) لانه
 محل حضور الشياطين فلا يصح فيه مالا حاجة اليه (قوله ولا يرفع صوته الى السماء) لانه محل
 التمسك في آيات ارباب هذم الحله (قوله لانه يورث البثور ووجع السكدة) روى ذلك من
 افعس الحكيم ولا محل الشياطين فيجب الاسراع بالخروج منه (قوله من الاذى) اى من
 محل انحرابه (قوله يخرج الفاضلات) متعلق بأذهب وقوله بجهنم متعلق بالمبرسة (قوله
 غفر الله) منصوب بعمد في أى أطاب من ذلك غفر الله أى ستر ذنبي أو محوه وهو من باب
 حسانت الامور اسمايات المقرين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) فكنا يقول يارب اغفر لي
 ما فعلت فيه من الوزاء بشرا هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اسمايتها للبيان (قوله وتصرف
 خاصة الغذاء) اى في البدن (قوله وتسهيل خروج الاذى) عطف على الاطعام (قوله لامة
 البدن) على الخروج (قوله اوعن عدم الخ) عطف على بلوغ أى الاعتراف بالقصور
 الناشئ عن عدم الذكربالان اوعن معنى الباء ان اقصور الثابت بسبب عدم الذكربالان في تلك الحالة
 (فصل في احكام الوضوء) * الصحيح ان الوضوء ليس من خصائص هذه الامة وانما الذى
 اختصت به هو الغسرة والتجديد ذكره العلامة فوج في شرح المشكاة ينبى أن تختص الغسرة
 والتجديد بالانبياء وهذه الامة من بين سائر الامم اه وفرض بمكة ووزان آية ما بدنة تا كيدا
 ما لوسن المسقر على توالى الازمان وايضا في خلاف العلماء لذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء واسم
 مصدره توضع كما نكس عليه ابن هشام في التوضيع (قوله ويفتحها فقط ما يتوضأ به) والمفتوح
 مشترك بين المصدر والآلة (قوله والحسن والنظافة) الاولى أن يقول وهى الحسن والنظافة كما
 فعله السيد (قوله نظافة مخصوصة) الاحسن ما قاله العيني انه في الشروع غسل الاعضاء الثلاثة
 ومسح الرأس اه لان النظافة لا تظهر في مسح الرأس (قوله وفي الآخرة بالتجديد) في الايدي
 والارجل والاولى زيادة الغرة (قوله للقيام بخدمة المولى) على للظرفين (قوله لان الله قدمه عليه)
 ولا جزء منه ولا كثره لاحتياج المولى السيد (قوله وله سبب) بيته بقوله وسببه استباحة
 ما لا يحل الا له الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتي نفسه الى شرط وجوب وشرط صحة (قوله
 وصفة) عقد له صلا على حدة وقسمه ثلاثة اقسام فرضا واجبا ونوبا (قوله وهى فرائضه)
 الفرض قسمان قطعي وهو ثابت بدليل قطعي موجب للعالم بالدينى وبكفرها - دهنظنى وهو
 ثابت بدليل قطعي لان فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يورث الجواز بقوائمه - حكمه كالقول غير
 انه لا يكفر بها - دهنظن نظرية الى أصل الغسل والمسح كان من الاول وان نظرتى التقدير كان
 من الثاني واعلم أن الادلة اربعة أنواع * الاول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية
 والاحاديث المؤثرة الصريحة التى لا تختمل التأويل من وجه * الثاني قطعي الثبوت تخفى
 الدلالة كآيات والاحاديث المؤثرة * الثالث ظنى الثبوت قطعي الدلالة كخبار الآحاد
 المرجحة * الرابع ظنى الثبوت والدلالة كخبار الآحاد المحتملة معانى فالاول يعيد القطع

امرار اليد على الشيء وهو ما اصابه اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل عضو مع ضرورة يئيل احد من حضور وان اصابه او فطر على
المفروض اجزاء (وسببه) السبب ما أففى الى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أى ارادة فعل (ما) يكون من صلاته من معصية
وطواف (لا يجل) الاقدام عليه (الابه) ٣ أى الوضوء (وهو) أى - حل الاقدام على الفهل متوضئا (سكته الدنياوى) المختص به

المقام (وسكته الاخرى الثواب
فى الآخرة) اذا كان بنية وهذا
حكم كل عبادة (وشرط وجوبه)
أى التكليف به وامراضه ثمانية
(العقل) اذ لا خطاب بدونه
(والبلوغ) لعدم تكليف القاصر
وتوقف صحة صلاته عليه لخطاب
الوضع (والاسلام) اذ لا خطاب
كافر بفروع الشريعة (وقدرة)
المكاتب (على استعمال الماء)
الظهور لان عدم الماء والحاجة
اليه تنبيه - كما فلا قدرة الا بالماء
(الكافى) لجميع الاعضاء مرة
مرة وغيره ~~كعدم~~ (وجود
الحدث) فلا يلزم الوضوء على
الوضوء (وعدم الحيض) وعدم
(النفاس) فانقطاعهما شرعا
(وضيق الوقت) لتوجه الخطاب
مضيقا حينئذ وموسعا فى ابتداءه
وقد اختصرت هذه الشروط فى
رأى هذه وقدرة المكاتب بالظاهرة
على ابا الماء (وشرط صحته) أى
الوضوء (ثلاثة) الاول (عدم
البشرة بالماء الظهور) حتى لو بقى
مقدار من زبرة لم يصبه الماء من
المفروض - لا لم يصب الوضوء
(و) الثانى (نقطاع ما ينافيه من
حيض ونفاس) - امام العادة
(و) انقطاع (حدث) حال التوضوء لانه
بذله ورجول وسيلان - اض لا يصح
الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع
وصول الماء الى الجسد) لجرمه الخائل
(كشمع وشحم) قيده لان بقاءه
دسومة لزيت ونحوه لا يمنع لعدم
الحائل وترجيع الثلاثة لو اجد
هو عدم الظهور شرعا بالبشرة
في فصل في تمام احكام الوضوء

ولما لم يقدم الكلام على للحية قال (يجب) يعنى يفترض (غسل ظاهر للحية) سكنة (هى الى لا ترى بشرتها) فى ادفع ما يعنى ونحوه
به) من التصحيح فى حكمه - هالغية لمقام البشرة التحول الغرض اليها ورجوعها ما يدل من لاكتفاء بثلاثتها اربعها أو مع كفاها

ونحوه (و يجب) يعني يقتض (ايصال الماء الى بشرة الكلية الخفيفة) في المختار لبقاء المواجعة او عدم غسله او قيل يسقط لعدم كمال المواجعة بالنبات (ولا يجب اوصول الماء الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه اصل ولا بد لانه (ولا يجب اوصول الماء الى ما انكم من شفتين عند الانفهام) المعتاد لان المنضم تبسيع لهم في ٣٥ الاصح وما يظهرون تبسيع لوجهه ولا باطن العينين

ولو في الغسل للضرر ولا داخل
 فحة رأت ولم ينفصل من قشرها
 سوى شجر القمح للضرر (ولو
 انفتحت الاصابع) بحيث لا يصل
 الماء بنفسه الى ما بين الاصابع (او طال الظفر
 فغطى الاظفار) وغسل مع وصول الماء
 الى ما تحتها (او كان فيه) يعني المحل
 المضر وضغله (ما) أي شيء
 (في الماء) ان يصل الى الجسد
 (كجفن) وشعر ورص بخارج
 العين بتغيبها (وجب) أي
 اقترض (غسل ما تحتها) بعد ازالة
 المانع (لا يمنع الدرن) أي وضع
 الاطعمه اسوا للقرى والعري في
 الاصح فيصح الغسل مع وجوده
 (و) لا يمنع (خره البراغش وقصوها)
 كونهم الذباب وصول الماء الى البدن
 لغرضه فيه اقلته وعدم لزوجه
 ولا ما على ظفر الصباغ من صبغ
 للضرورة وهذه الفتوى (ويجب)
 أي يلزم (تسريح الحاتم الضيق)
 في المختار من الرواية لانه يمنع
 الوصول ظاهرا وكان صلى الله
 عليه وسلم اذا قصا حرك خاتمه وكذا
 يجب تسريح القيرط في الاذن
 لضيق محله والمعتبر غلبة الظن
 لا يصل الماء تقببه فلا يشكك
 لا يدخل عود في ثقب للخرج والقرط
 بضم القاف وسكون لاء ما يعلق
 في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل
 شقوق رحليه جاز) أي صح
 (امرار الماء على الدواء لذي وضعه
 فيها) أي لشقوق للضرر (ولا
 راي بعد الغسل) ولومن حنابة (ولا
 المسح) في الوضوء (على موضع
 الشعر بعد حله) لعدم طر وحدت

او نحوه) من مسحه لاقى البثرة أو عدم المسح اصل او قال أبو عبد الله الشحى حكمها كالحقيقة
 (قوله ولا يجب اوصول الماء الى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسح به بخلاف عندنا نهر
 نعم سنه مسحه كافي منه المصلح قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
 للضرر) هذه المسألة تنتج الحرمة ومما صرح به فيهم وقالوا لا يجب غسله من كل نجس ولو كان
 أعنى لانه مضر مطا فاولان العينين تهكم وهو لا يقل الماء في ابن أمير حاج يجب اوصول الماء الى
 أهداب العينين وموقعا ما (قوله للضرر) وعدم ضرره عن حكم الباطن به هذا القدر
 (قوله أي وضع الاظفار) وكذا درن سائر اعضاء بالاجماع كافي الحائمية والدرر لانه متولد
 من البدن كأي الفخ والبرهان (قوله في الاصح) وعليه العتوى وقيل درن المدنى يمنع
 لانه من الودك أي الدهن فلا ينفذ الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي زرقه (قوله لغرضه فيه اقلته) بل ولو منع دفعه للخرج
 كافي ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الرواية) وروى الحسن عن
 الامام انه لا يجب حنابة (قوله وكذا يجب تسريح القيرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
 شقوق رحليه) أي مثلاً (قوله امرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء
 مسحه عليه وان ضربه ايضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك نعمين بقدر ما يضره حتى لو كان
 ضربه الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعماله لانه محتمل حار امرار الماء على
 الدواء اذا لم يزد على راس الشقاق فلان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كافي ابن أمير حاج ومثله في
 لدرن المختار لانه ينبغي أن يقيه بعدم الضرر كالأية في أخذه بعض الاصل (قوله اعدم
 طر وحدت) ولان الغرض مسقط والساقط لا يعود بفصل في سنتن الوضوء (قوله ولو
 سببه) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة سنة فله أجروها ما حمل بها في حياته وبعد
 حياته حتى ترك ومن سن سنة سنة فعله انما حتى ترك ومن مات مر اطاقى سبيل الله جرى له
 أجر المارطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا طرية المسلوكة في الدين) أوضح منه
 قول بعضهم طرية مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار على تاركها ولو كانت
 خصوصية فقولنا طرية المسلوكة كالجس يسهل السنة ترغيبا وقولنا من غير لزوم فصل خروج
 الغرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا لو كانت خصوصية خرج ما هو من خصائصه صلى الله
 عليه وسلم كصوم الوصال (قوله على سبيل المواظبة) متعلق بقوله المسلوكة والمراد
 المواظبة في غالب الأحيان كما فهم عليه (قوله وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه
 وسلم تركها حيانا) كالأذان والاقامة والجماعة والسنة الواجب والمضمضة والاستنشاق
 وبقية يوم ايسنة الهدى أي أخذها هدى بتركها ضلالة أي أخذها من تكمل الهدى أي الدين
 وبما علق بتركها كراهية واسامة قال الدهر متعلق حكمها كالأواب في المطالبة في الدنيا والآخرة
 تاركها يعاقب وتاركها يعاقب (قوله وفي الجوهرة من الغنية تاركها اذا سقى وجا حدها مبتدع وفي
 السلوحة ترك السنن اذا كثر قرب من الحرام بدتحقق به حرمان الشفاعة اقوله صلى الله عليه وسلم
 من ترك سنتي لم يزل شفاعتي وفي شرح المنار للشحز زين الاصح انه بدأ ثم بترك المؤكدة لانها في
 حكم الواجب والاشم قول بالتشكيك فهو الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل
 الاثم منوط باستياد الترك وصحح وقيل لا اثم اصلا (قوله وأما التي لم يواط عليها) كأن المنفرد

به (و) كذا (لا) بعد (الغسل) بفص ظفره وشاربه (لعدم طر وحدت وان استحب الغسل) في سنتن الوضوء (يس في حال
 الوضوء ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد تسميلا لاطالب لا للمصر والسنة لغة الطريقة ولو سميئة واصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين
 من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا وأما التي لم يواط عليها فهي المندوبة

المفروض أجزاء (وسميها) السبب ما أففى الى الشئ من غير تأثير فيه (استباحة) أى ارادة فعل (ما) يكون من صلواته من معصية وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) ٣ أى الوضوء (وهو) أى حل الاقدام على الفعل متوضئا (حكمه الدينى) المختص به

المقام (وحكمه الاخرى) الثواب
في الآخرة) اذا كان بنيتها وهذا
حكم كل عبادة (وقرط و حوبه)
أى التكليف به وافترضة ثمانية
(العقل) اذا خطاب بدونه
(والبلوغ) لعدم تكليف القاصر
وتوقف صحة صلواته عليه لخطاب
الوضع (والاسلام) اذا يخاطب
كافر بغير وع الشريعة (وقدره)
المكلف (على استعمال الماء)
الظهور لان عدم الماء والحاجة
اليه تنفيه - كما فلا قدرة الا بالماء
(الكافي) لجميع الاعضاء مرة
مرة وغيره - كعدم (وجود
الحدث) فلا يلزم الوضوء - على
الوضوء (وعدم الحيض و) عدم
(النعاس) ما قطعاهما شرعا
(وضيق الوقت) لتوجه الخطاب
مضية فاحتمل في ابتدائه
وقد اختصرت هذه الشروط في
واحدة وقدرة المكلف بالطهارة
عليها بالماء (وشرط صحته) أى
الوضوء (ثلاثة) الأول (عدم
المسح بالماء الظهور) حتى لو بقي
مقدار معزلة لم يصبه الماء من
المفروض غسله لم يصح الوضوء
(و) الثاني (انقطاع ما ينفيه من
حيض ونفاس) ان تمام العادة
(و) انقطاع (حدث) حال التوضوء لانه
بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح
الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع
وصول الماء الى الجسد) لجرمه الحائل
(كشمع وشحم) فيديه لان بقائه
دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم
الحائل وترجع الثلاثة لواحد
هو عدم الظهور شرعا بالبشرة
فصل في تمام احكام الوضوء

ولما يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعنى يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة) وهى التى لا ترى بشرتها (فى اصح ما يفنى ونحوه
به) من التصحيح فى حكمه الفقيهان مقام البشرة لحوول الغرض اليها ورجوعهما فى من الاكفاء بثلاثها اربعها أو مسحها

ونحوه (و يجب) يعني يقتض (ايصال الماء الى بشرة الخفيفة) في المختار لبقاء المواجهة هو اعدم غسلها وفيل بسقط لانعدام كمال
لمواجهة بالنبات (ولا يجب ايسال الماء الى المسترسل من الشعر من دائرة الوجه) لانه ليس منه اصاله ولا بدل عنه (ولا) يجب ايسال
الماء (الى ما انكمتم من اشقتين عند الانفهام) المعتاد لان المضم تبسع للعم في ٣٥ الاصح وما يظهر تبسع للوجه ولا باطن العينين

ولو في الغسل للفرز ولا داخل
قرحة برئت ولم ينفض من قشرها
سوى يخرج القبيح للضرورة (ولو
انفدت الاصابم) بحيث لا يصل
الماء بنفسه الى ما بينها (او طال انظر
فغطي الاغلة) ومنه وصول الماء
الى ما تحته (او كان فيه) يعني المحل
المفروض غسله (ما) أي شيء
(يعني الماء) ان يصل الى الجسد
(كعين) وشعر ورص بخارج
العين بتغيبها (وجب) أي
افترض (غسل ما تحته) بعد ازالة
المانع (ولا يمنع الدرن) أي وسخ
الاطمار سواء للقرى والمصرى في
الاصح فيصح الغسل مع وجوده
(و) لا يمنع (خر البراغيث ونحوها)
كونيم الذباب وصول الماء الى البدن
لنفوذ فيه لقلة وعدم لزوجه
ولا ماعلى ظفر الصباغ من صبغ
للضرورة وعلمه الفتوى (ويجب)
أي يلزم (تحرير الحاتم الضيق)
في المختار من الروايةين لانه يمتنع
الوصول ظاهره وكان صلى الله
عليه وسلم اذا قاضى حرك خاتمه وكذا
يجب تحرير القيرط في الاذن
لضيق محله والمعتبر غلبة الظن
لا يصال الماء ثقبه فلا يترك
لادخال عود في ثقب للخرج والقرط
بضم القاف وسكون الراء ما يعلق
في شحمة الاذن (ولو ضره غسل
شقوق رحليه جاز) أي صح
(امرار الماء على الدواء الذي وضعه
فيها) أي لشقوق للضرورة
(ولا يعاد الغسل) ولومن حنابة (ولا
المسح) في الوضوء (على موضع
الشعر بعد حله) لعدم طر وحدث

نحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح اصلا وقال أبو عبد الله الشافعي حكمها كالخفيفة
(قوله ولا يجب ايسال الماء الى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بخلاف عندنا نهر
نعم سن مسحه كافي منة المصل الى قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
للضرر) هذه العلة تنتج الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كحل نجس ولو كان
أعمى لانه مضر مطلقا ولان العين تهكم وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب ايسال الماء الى
أهداب العينين وموقعهما اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
(قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الاعضاء بالاجماع كافي الحائمية والدرا لانه متولد
من البدن كافي الفتح والبرهان (قوله في الاصح) وعليه الفتوى وقيل درن المدق يمنع
لانه من الودك أي الدهن فلا ينفذ الماء منه بخلاف القرى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
نفوذ الماء (قوله كونيم الذباب) أي زرقه (قوله لنفوذ فيه لقلة) بل ولو منع دفعه للخرج
كافي ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
الامام انه لا يجب خافية (قوله وكذا يجب تحرير القيرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
شقوق رحليه) أي مثلا (قوله جاز امرار الماء على الدواء) وان ضره امرار الماء على الدواء
صح عليه وان ضره ايضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان
يضره الماء البارود درن الحمار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحمار ثم محل حوازا امرار الماء على
الدواء اذ لم يزد على راس الشقاق فان زادت تعين غسل ما تحت الزائد كافي ابن أمير حاج ومثله في
الدرن المجتبى لانه ينبغي ان يقد بعدم الضرر كالايجب اخافه بعض الافاضل (قوله لعدم
طر وحدث) ولان الغرض سقط والساقط لا يعود (فصل في سنن الوضوء) (قوله ولو
سيئة) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة حسنة فله أجرهما ما عمل بها في حياته وبعد
ماتته حتى تترك ومن سن سنة سيئة فعليه ان يترك ومن مات مرابطا في سبيل الله جرى له
أجر المراتبين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين) أوضع منه
قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار على تاركها ولو ليست
خصوصية فقولنا طريقة الخ كالجسم يشعل السنة وغيره ما قولنا من غير لزوم فصل خرج به
الغرض وبلا انكار أخرج الواجب وفولنا ولو ليست خصوصية خرج به ما هو من خصائصه صلى الله
عليه وسلم لم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق بقوله المسلوكة والمراد
المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما عابده (قوله وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه
وسلم لم تركها احيانا) كالاذان والاقامة والجماعة والسنة الرواتب والمضمضة والاستنشاق
ويلقبونهم بسنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة أي أخذها من تكميل الهدى أي الدين
والتعلق بتركها كراهة واساءة قال القسستاني حكمها كالواجب في المطالبة في الدنيا والآخرة
تاركها يعاقب وتاركها يعاقب اه وفي الجوهرية عن القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي
التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك سنتي لم يزل شقفا حتى وفي شرح المنار للشيخ زين الاصح انه يأثم بترك المؤكدة لانها في
حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل
الاثم منوط بالاعتقاد بالترك وصح وقيل لا اثم اصلا (قوله وأما التي لم يواطى عليها) كاذان المنفرد

به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل بقص ظفروه وشاربه) لعدم طر وحدث وان استحباب الغسل (فصل في سنن الوضوء) (سن في) حال
(الوضوء ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد تسهيلاتا للطالب لا للحصر والسنة لغة الطريقة ولو سيئة واصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين
من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم لم تركها احيانا وأما التي لم يواطى عليها فهي المندوبة

ونظروا في القراءة في الصلاة فوق الواجب ومسح الرقبة في الوضوء والتيمم من وضوء وضوء وضوء
نطرقه ويلبسونهما بالسنة الزائدة وهي المسح والمنادوب والادب من غير فرق بينهما عند
الاصوليين وأما عند الفقهاء فالمسح ما استوى فعله مع تركه والمنادوب ما تركه أكثر من فعله
وعكس صاحب المحيط والاولى ما عليه الاصوليون أفاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند
الحنفية ما فعله صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أو حبه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم أو واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمرها به السلام باتباعها بقوله عليه
السلام عليه وسلم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقوله عليه الصلاة والسلام احب الي
كالنجوم تأييم اقتديتم اهتديتم (قوله وان اقرئت بوجع يد الخ) صنيعة يقتضى أن الواجب
من أقسام السنة (قوله غسل اليدين) على المكينة الآتية وأما جمعهما في غسلة واحدة كل
مرة فظن صاحب المحيط أنه غير مستنون ورده ابن أمير حاج بأنه مستنون واستدل عليه بعدة
أحاديث تفيد ما قال والذي تقتضيه الأحاديث أنه إذا أراد غسل اليدين منفردة يبدأ أولاً بصب الماء
باليسرى عليه ثم يغسل اليسرى من مرة أيضاً ويجمعها مع اليمين ثانياً وأنه إذا قصد الجمع بينهما
في الغسل من غير تفريق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معاً بولاشك في جواز السك والآخر
في البحر وفي العيني على البحر هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اه (قوله في
ابتداء الوضوء) تقدمه شرط في تصحيح السنة لا مهم آله التمهيد فيبدأ بتنظيفهما كما في
الابيض وغيره والمراد الطاهران أما المتنجستان ولوقت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجز
الماء فرض فإن افضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتراف بشيء ولو بتعديل أو بغيره قيمه وصلى
ولم يعد كما في القهستاني وغيره قال في السكافي وهذا الغسل سنة تدوب عن الفرض وقال في الفتح
بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وأبعد السرخسي فقال
والاصح عندي أنه سنة لا تدوب به قال الشافعي (قوله يسكون السنين المهملة) وتضم ويقال
بالصاد قاله العلامة فاقم في شرح النفاية واقدأ حسن من قال

فغظم على الأهمام كوع وما يلي * لحنه رة الكرسوع والرسع ما رسط
وعظم على أيم - أم رجل ملقب * ببوع نخذاً بالعلم واحذ من الغلط

(قوله يسواه استيقظ من نوم أولاً) فإنه صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه غسل يديه حال
اليقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خروج مخرج العادة فلا يعمل بغيره (قوله
فأنه لا يرى أين باتت يده) أي أين أوب يده فلا يختص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاصراً على
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذا لم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
المذهب أنه إذا كان الاناء صغيراً يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
اليمنى فيغسلها ثلاثاً ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثاً وان كان
الاناء كبيراً بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغسل يديه
كاملين وان لم يكن معه اناء صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء
ويصب على كفه اليمين ويذلك لأصابع بعضه وأبعضه يفعل ذلك ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى
في الاناء بالغاطم بالغاطم ان شاء الله ويفعل باليسرى كذلك اه (قوله صار الماء مستعملاً) مخالف
لما في الحاشية ونصها الحديث أو الجنب إذا أدخل يده في الماء ثلاثاً عترف وليس عليه النجاسة
لا يغسل الماء وكذا إذا وقع الكوز في الحطب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملاً اه
وتقيده في الحاشية بالاغتراف أي بنية يغيد أنه إذا نوى الغسل يصير الماء مستعملاً وبه صرح
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف أو أراد الغسل صار الماء مستعملاً وان أراد الاغتراف لا
اه ولم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو الملاقى ليد لا كل الماء ذكره

وان اقرئت بوجع يد لم يفعلها فهي
لوحوب فيسرى (غسل اليدين الى
الرسغين) في ابتداء الوضوء الرسغ
بضم الزاء وسكون السين المهملة
وبالغين المجهمة المفصل الذي بين
الساعد والكف وبين الساق
والقدم وسواهما استيقظ من نوم
أولاً واسكنه آكد في الذي استيقظ
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
استيقظ أحدكم من منامه فلا
يغمس يده في الاناء حتى يغسلها
ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثاً فإنه
لا يدرى أين باتت يده وإذا لم يمكن
امالة الاناء يدخل أصابع يسراه
اليسارية عن نجاسة متحقة ويصب
على كفه اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل
اليمنى ويغسل يسراه وان زاد على
قدراً ضرورياً فادخل الكف صار
الماء مستعملاً

(والتسمية ابتداء) حتى لو
 نسيتها فتذكرها في غياله
 ومعنى لا تحصل له السنة بخلاف
 الأول لأن الوضوء عمل واحد وكل
 لقمة فعل مستأنف لقوله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ ركعاً صلى الله
 فانه يظهر جسده كله ومن توضأ ولم
 يذكر اسم الله لم يظهر الا موضع
 الوضوء والمنقول من السلف وقيل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر
 لفظه باسم الله العظيم والحمد لله على
 دين الاسلام وقيل الافضل بسم
 الله الرحمن الرحيم لعموم كل امر
 ذي بال الحديث ويسمى كذلك
 قبل الاستنجاء وكشف العورة
 في الاصح (والسواك) بكسر
 السين اسم للاستبراء ولا يعود ايضا
 والمراد لا قول لقوله صلى الله عليه
 لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسواك عند كل صلاة أو مع كل
 صلاة وما ورد أن كل صلاة به
 تفصل سبعين صلاة بدونه وبغني
 أن يكون ايضاً في غلط الاصبع
 طول شبر مستوي يقليل العقدة من
 الأراك وهو من سنن الوضوء
 ووقته المستنون (في ابتداءه) لأن
 الابتداء به سنة أيضاً عند
 الغضفة على قول الأكثر وقال
 غيره هم قبل الوضوء وهو من سنن
 الوضوء عندنا لا من سنن الصلاة
 فتحصل فضيلته لكل صلاة أداها
 بوضوء ستاك فيه ويستحب لتغير
 العم والقيام من النوم والى الصلاة
 ودخول البيت واجتماع الناس
 وقراءة القرآن والحديث لقول
 الامام انه من سنن الدين وقال عليه
 الصلاة والسلام السواك مطهرة
 للوجه مرضاة للرب فيستوى فيه
 جميع الأحوال

السيد ومعنى الاختراف نقل الماء من نحر الاناء ثم اذا صار في يميني به التطهير (قوله
 والتسمية ابتداء) هذه من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والخفة
 وغيره واختاره القدوري والطحاوي وصاحب الحاكي وصححه المزياني لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي
 والحاكم وهو محمول على في السكا وقال في الهداية الاصح تمام مستحبة وكان وجهه ضعف
 الحديث ولا يظهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة
 حتى ان السكاك اثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاتحة ثبت بمثله رأياً متعين كونها في الابتداء
 فدل عليه ما روى من عاقبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا من طهوره صلى الله تعالى ثم
 يعرض الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السيراج انه يأتي به ثلاثا يغسل وضوءه عنها ومثله
 في الجوهرية أي ليكون آتياً بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انما عند غسل كل وضوء
 منه وبذكرة كره السيد (قوله بخلاف الأول) فانه اذا أتى بها أثناءه تحصل السنة في الماضي والباقي
 كما ذكره الحافظ متعباً السكا في قوله انه تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه
 وسلم الخ) الأولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفاً (قوله فانه يظهر جسده كله الخ) لعل الفكرة تظهر
 في كثرة الأبواب وقلة حافظ هذا الحديث لا يعمين بسهولة، لذا قال في المحيط لوقال نحو لا اله الا الله
 بصير مقيمة السنة قال ابن أمير حاج ويؤيده حديث كل أمر لا يبدأ به بذكر الله اه فلو كبر
 أو هلك أو سجد كان مقبلاً للسنة أي لا صلواتها ولا سجدتها سجد ذكره السيد (قوله بسم الله العظيم
 الخ) أي بعد اتيانه مائة وثقله لو يرى (قوله والخ) لله على دين الاسلام الذي في الجبازية
 والخ لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناءة من المجتبي لوقال بسم الله الرحمن
 الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام غسل لورود الآثار اه أي بعد التعوذ (قوله
 ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أي بالصيغة المتقدمة في الخلاف والذي سبق انه صلى الله عليه
 وسلم كان اذا دخل الحمام قال بسم الله اللهم افى أهو ذيل من الخبث والخبائث اه وانما يسمى
 قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قال صلى الله عليه وسلم
 وبه قيد الزبلي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وهلة التسمية بعده عند الوضوء
 انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله المراد الأول) أي فلا حاجة الى تقدير مضاف (قوله
 لا أمرتهم بالسواك عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل لمذهب الشافعي وانما الذي يدل لمذهبنا
 رواية الذمائي عند كل وضوء وصححه الحاكم ذكره البخاري تعليقه في كتاب الصوم فلو ذكرها
 المازني مقتصر عليهم السكاك أولى (قوله ولم يورد أن كل صلاة الخ) رحمه الله ففضيلة في كل
 صلاة اذا بوضوء استاك فيه وان لم يستاك عند قيامه لماله من سنن الدين لا من سنن الصلاة على
 الاصح كما سجد كرهه ارشاد الله تعالى (قوله وينبغي أن يكون لبنا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بله
 ان كان يابساً وغسله بعد الاستمساك الثلاثية الشيطان وأربكون من شجر مرليكون
 أقطع للبلغم وأبقى للصبر وأهناً للطعام وأفضله الأراك ثم الزيتون ويصنع بكل عود الزمان
 والقصب لغيرهم ما وأن يكون طول شبره مستعمله لأن الزائد يركب عليه الشيطان اه (قوله لأن
 الابتداء به سنة أيضاً عند الغضفة) تسكماً لا انقضاء وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله
 والى الصلاة) محلي استحباب في ذلك اذا أمن خروج الدم والافلا (قوله لقول الامام انه من سنن
 الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث أقوى وهو المنقول
 عن الامام كما ذكره العيني في شرح البخاري وقوله في الهداية اصح انه مستحب يعني في الوضوء
 لا مطلقاً وهاله السكاك بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال
 فالحق انه من سنن الدين اه ولا يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعلها أحياناً كما يحسنه ابن أمير

وفضله يحصل (ولو) كان الاستيلاء
(بالاصبع) أو خرقة خشنة (عند
فقدته) أي السواك أو فقد أسنانه أو
ضرر بقمه لقوله عليه السلام يجزئ
من السواك الاصابع وقال علي
رضي الله عنه المشويص بالمسحجة
والاجهام سواك ويقوم العلك
مقامه للنساء لرقعة بشرتهم والسنة
في أخذه أن تجعل خنصر عيئك
أسفله والبنصر والسبابة فوقه
والاجهام أسفل رأسه كإبراهيم
مسهر رضي الله عنه ولا يقضه
لأنه يورث الباسور ويكره مضطجعا
لأنه يورث كبر الطحال وجمع العارف
بأنه تعالى الشيخ أحمد الزاهد
فضائله عجواف معاهضة السلاك
في فضائل السواك (والمغضضة)
وهي اصطلاحا استيعاب الماء جميع
القم وفي اللغة التحريك ويسن أن
تكون (ثلاثا) لأنه صلى الله عليه
وسلم قوضا فمغضض ثلاثا واستنشق
ثلاثا يأخذ لكل واحدة ماء جديدا
(ولو) فمغضض ثلاثا (بغرفة) واحدة
أقام سنة المغضضة لاسنة التكرير
(والاستنشاق) وهو لغة من النشق
جذب الماء ونحوه ويرج الأنف
إليه واصطلاحا إيصال الماء إلى
المارن وهو مالن من الأنف
ويكون (بثلاث غرفان) للحدث
ولا يصح التثليث بواحدة لعدم
انطباق الأنف على باقي الماء بخلاف
المغضضة

حاج (قوله وفضله يحصل الخ) أي في ترتيب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقدته) لاهته وجوده في
في السكاكي (قوله يجزئ من السواك الاصابع) من لبلب (قوله الشويص بالمسحجة والاجهام
سواك) التشويص ذلك باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كما في ابن أمير حاج أن
يبدأ بالاجهام من الجانب الأيمن يستاك فوقا وتحتا ثم بالسبابة من الأيسر كذلك اهـ (قوله ويقوم
العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنه لا يحصل الثواب لمن الأبالسة ثم الظاهر أنهم لا يؤمرن
بالعلك في ابتداء الوضوء كالسواك للرجال ويحرم (قوله والسنة في أخذه أن تجعل خنصر عيئك
الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال إن المقام من الأحاديث الابتداء من جهة اليمين وأما كون
المسل باليمين فلا فينبغي أن يكون باليسار لأنه من باب إزالة الأقدار وفيه أنه حيث ثبت من ابن
مسعود فلا كلام ويستحب أن يدلك الأسنان ظاهرا وباطنا وأطرافها والحنك وهو باطن
وأعلى الفم من داخل والأسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري
أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يستيقول أع أوع والسواك في فيه كأنه يتنوق (قوله
ولا يقضه الخ) ولا يصح لأنه يورث العي ويكره يؤذ بحرم بذي سم ويبطل الريق الصافي من
الدم فإنه نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى الخ)
من فضائله ما روى الأئمة عن علي وابن عباس وعطاء رضي الله تعالى عنهم أجمعين عليهم السلام بالسواك
فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فإن فيه رضا الرحمن وتضاهف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفا أو إلى أربعمائة
ضعف وإدامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب القم ويشد اللثة ويسكن الصداع
وهروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبالغم
ويقوى الأسنان ويجلو البصر ويعصم المعدة ويقوى البدن ويزيد الرجل فصاحة وحفظا وعقلا
ويطهر القلب ويزيد في الحسنات ويقزح الملائكة وتصلح لذوره وجهه وتشبعه إذا خرج إلى
الصلاة وتستغفر رحمة العرش لفاعله إذا خرج من المسجد وتستغفره الألباء والرسول والسواك
مسحطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن موهضة للطعام مكررة للولد ويجوز على الصراط كالبرق
اللطاف ويبطئ الشيب ويعطي الكتاب باليمن ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب
الحسرة من الجسد ويذهب الوحى ويقوى الظهر ويذكر الشهادة ويسرع الغزى ويبيض
الأسنان ويطيب النكهة ويصفي الحلق ويجلو اللسان ويذكر الفطنة ويقطع الرطوبة ويحيد
البصر ويضاهف الأجر وينفي المال والأولاد ويعين على قضاء الحاجات ويوسع عليه في قبره
ويؤنس في لحدّه ويكتب له أجر من لم يستاك في يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا
مقعدك يا أنبياء يقفوا نارهم ويلبس هديهم في كل يوم ويقلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج
من الدنيا إلا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت عند قبض روحه إلا في الصورة التي يأتي
فيها الأرواح وفي بعض العبارات الأنبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يسقى شربة من حوض
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الحقيق المختوم وأهلى هذه مطهرة للقم مرضاة للرب
قال بعضهم هذه العوضات كلها مربية بعضهم مرفوعة وبعضهم موقوف وإن كان في
استنادها مقال فينبغي العمل بما مروي من بلغه عن الله ثواب فطلبه أعطاه الله مثل
ذلك وإن لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكور يرجع إلى بعض (قوله وهي اصطلاحا
الخ) والادارة المجمع ليس بشرط فلو شرب الماء بماء آخر أو لمصا لا كما في الفتح لكن الأفضل
أن يجعه لأنه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو لغة من النشق) محرك من باب تعب الشم
(قوله واصطلاحا الخ) أقاد أن الجذب برجح الأنف ليس شرطاً فيه شرها بخلاف لغة نهر
(قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا يكفيه أن يغضض ثم يستنشق من
كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك أسكن بقوته كمال السنة وأحسن ما يقال

في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه ابيان الجواز كما في العيني على البخاري ولو عكس لا يجوز عن
السنة ولا عن الغرض في الجنابة ما تنظر الى المضمضة والفرق أن الغم ينطبق على بعض الماء فلا
يصير الباقي مستعملًا بخلاف الأنف كما في الجوهرية والشرعية لا يغيرها (قوله والمبالغة) فيهما
هي سنة في الطهارة على المعتمد وقبل سنة في الوضوء واجبة في الغسل إلا أن يكون صائمًا
نقله القهسنة عن المتية وشارح الشريعة عن صلاة البقال وأعلم أن المضمضة والاستنشاق
سنتان مشفلتان على سبب سنن الترتيب والتثليث والتجديد وفعلهما باليمين والمبالغة فيهما واجب
والاستنشاق والحكمة في تقيجهما على الترتيب واختبار أو ساق الماء لأن لونه يدرك بالبحر
وطعمه بالغم وريحه بالأنف فقد ما لا اختبار حال الماء بعد الرطوبة قبل فعل العرض به وقد تمت
المضمضة أشرف منافع الغم كما في ابن أمير حاج (قوله وهي إيصال الماء لرأس الحلق الخ) هو ما في
الخلاصة وقال الامام خواهر رزاده هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الحلق وفي
الاستنشاق أن يجذب الماء هفسه الى ما شئت من أنفه اه قال في البحر وهو الأول والاستنشاق
مطلوب والاجماع على عدم وجوبه والمستحب أن يستتر بيده اليسرى ويكره بغيره لأنه يشبهه
فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر العيني والأولى أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه فهو سنة تالي (قوله
والصائم لا يبالي) أي مطلقا ولو صوم نفل (قوله خشية أفساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء
ومضغه (قوله ويسن في الأصح) مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف)
وأصح الروايتين عن محمد (قوله كان يخلل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثة غزيرة الشعر
صلى الله عليه وسلم (قوله من جهة الأسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهسنة تالي
وابن أمير حاج وغيرهما أي حال وضع الماء ويجهل ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في الجوى
واذا علمت ما ذكر فلا وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الأسفل (قوله يكف ماء)
متعلق بيبكون الذي قدره الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغن عن نقل
صريح الموافقة لأن أمره تعالى حال علمه ولم يكن واحدا لعدم تعليله الا هراي (قوله ولأنه
لا كمال الغرض) أي السنة وذكر باعتبار أنهم ما هو به وهما رتبة في الشرح أولى حيث قال
وتكون السنة لا كمال الغرض في محله ودخلها ليس محله لاقامته فلا يكون التخليل اكتمالا فلا
يكون سنة اه (قوله رواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه
الزاهد في القنية بأن يخلل بخنصر يده اليسرى يبتدىء من خنصر رجله اليمنى من أسفل ويختتم
بخنصر رجله اليسرى كذا ورد في النوى هذه الكيفية في الرض ولا يكمل هنا مناقشة
وكذا ابن أمير حاج فليرجع اليه ما مر من ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه
اه أي وهو الماء الكثير والظاهر انه في الماء الكثير الزاكد لا يقوم مقام التخليل الا
بالتهرب بل وحيدته فلا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لأنه بقوة يدخل الاثناء (قوله
ويسن تثليث الغسل) أي المستوجب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوجبات لا العرفان
والمراد في فرض والثنتان بعد هاستنتان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في
المبسوط وأيده في النهر لأنه لما توضح صلى الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضح أعطاه الله
كفلين من الأجر فجعل للثانية جزءا مستقلا فهذا يؤيد ما استقلاهما لانها جزء سنة حتى لا يشاب
عليها واحد هاهو لو اقتصر على مرة فقيهه أقوال ثالثا انه ان اعتاده أنم والا لا واختاره صاحب
الخلاصة وحمل في النهر تبعا للفتح القولين المطلقين عليه والمراد أن يسيروا قبا بين ترك السنة وترك
الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد نهى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى نقصان
فالتشبه مرتب (قوله الا ضرورة) بأن زاد لظمانه قلبه عند الشك فلا بأس به ما ورد في
ما يربى الى ما لا يربى وما قيل انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضا لأنه نور على نور منتهى في

(و) بسن (المبالغة في المضمضة)
وهي إيصال الماء لرأس الحلق
(و) المبالغة في (الاستنشاق)
وهي إيصاله الى ما فوق المارن (الغمر
الصائم) والصائم لا يبالي فيهما
خشية أفساد الصوم لأنه وله عليه
الصلاة والسلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق إلا أن تكون صائمًا
(و) بسن في الأصح (تخليل اللحية
السكينة) وهو قول أبي يوسف لرواية
أبي داود عن أنس أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يخلل لحيته
والتخليل تفرق الشعر من جهة
الأسفل الى فوق ويكون بعد غسل
الوجه ثلاثا (يكف من ماء من
سفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا توضأ أخذ كف من ماء تحت
حنكه لخلل به لحيته وقال بهذا
أمرني ربي عز وجل وأبو حنيفة
ومحمد يفضلانه لعدم الموافقة ولأنه
لا كمال الغرض ودخلها ليس محلا
له بخلاف تخليل الأصابع ورجح
في المبسوط قول أبي يوسف لرواية
أنس رضي الله عنه (و) بسن
(تخليل الأصابع) كلها لا مربيه
ولقوله صلى الله عليه وسلم من لم
يخلل أصابعه بالماء خلاها الله بالنار
يوم القيامة وكيفية في اليدين
ادخال بعضهما في بعض وفي الرجلين
باصبع من يده ويكني عنه ادخالها
في الماء الجاري ونحوه (و) بسن
(تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص
فقد نهى وظلم كما ورد في السنة
الضرورية (و) بسن (استيعاب
الرأس بالماء) كما فعله النبي صلى
الله عليه وسلم

الجهر بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدي بالاول عبادة مقصودة من شرعه
 كالصلاة والجمعة والتلاوة ومن المصحف كما ذكره الحلبي مكرره لانه امراف محض وقوله في
 النهر يحمل عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مرارا بغير تدبير بل به
 أحد أقاده بعض الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرة النقص بان لا يجزأه ينكفي التثليث
 وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا الوضوء ثلاث مرات
 بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدب قال في البحر وهو أول عملي المحيط والبداية انه
 يكره وعمل الخاتمة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من
 التثليث محمول عليه بما واحد وهو مشروع على ما يروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه
 ورجح في البرهان رواية الأفراد على التثليث وله كيفيات منه مذكرة وردت في الأحاديث ذكر
 نبذة منها في البداية واختار بعض أصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن قاصم المتفق عليها وهي عن
 رواية محمد بن في موطنه عن مالك بن مسعود عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن أبي حنيفة رضي الله عنه
 المسكن الذي منه بدأ ومن ثم قال الزبلي والظاهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعدّها
 إلى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال
 الزاهد هكذا يروى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكرن الماء بهذام تتعملا ضرورة
 إقامة السنة اه وما في الخلاصة وغيره من أنه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع
 ويمسك إبهاميه وسبابقه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه ففيه تكلم ومشقة كما
 في الخاتمة بل قال الكمال لأصل له في السنة (قوله كسح الجبهة والتيمن) أي والخلف فانه لا
 يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل فانه يثلاث للتنظيف
 (قوله ويسح الأذنين) ما يمسح ظاهرهما بالاهامين ودخلهما بالابايتين وهو المختار كما في
 المعراج ويدخل الخنصرين في حجريهما ويحركهما كما في البحر عن الحلواني وشيخ لاسلام
 (قوله مع قفاه البقلة) أمامه فانه يبار رفع العمامة بهما ولا يكون مقيما للسنة الا بالاجتهد (قوله
 ويسن ذلك) هو امرار اليد على العضو مع اسالة الماء ذكره الحلوي في بحث الغسل وفي النهر عن
 منية المصلي هو امرار اليد على الأعضاء المغسولة في المرة الأولى اه قال ابن أمير حاج لعل
 التقيد بالمرّة الأولى اتفاقا مع انما ساقية في الوضوء وعلى ما بعد ما فسي به أولى لان السابق من
 أسباب الترجيح اه وليس ذلك فرضا الا انه دمالك والواهي فانهم اشرطاه في صحة الوضوء
 والغسل (قوله امهله صلى الله عليه وسلم) أي اياه فله عمل محذوف وقوله بامرار يده تصوير للفعل
 (قوله قبل جفاف السابق) بأن يغسل الأخير قبل جفاف الأول وفي السابق يستعمل الشارح هو أن
 يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول اه فاعتبر الثاني مع الأول لا آخرهم السابق وهما
 طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تخفيف الأعضاء قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك
 الوضوء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به ويحقق الوضوء في الفرائض والدن كما
 أفاده السيد مة قبل المعصومي في أفادته قمره في الفرائض (قوله مع الاعتدال جسد او زمانا
 ومكانا) فلو كان بدنه ينتشر الماء أو كان الهواء مشددا أو كان المسكن حارا يجفف الماء مريعا
 فلا يبعد ناركاه ولو كان طريا لا يجفقه الا في مدة متطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الوضوء
 (قوله وهي لغة عزم القلب على الفعل) كذا قاله الجوهرى وهو لفظ اصطلاح بأمر كاهودأ به لانه
 معناها الشرهى وامامها غفلة فلا بد من كلام أهل اللغة لانهم نوى الشئ قصده وتوجه اليه
 والشارح عكس المعنيين (قوله لا يجاد الفعل جزما) الفعل أهم من فعل المأمورات وترك المنهيات
 ومدار الامرين عليها لا المصالح في النهى هو كراهة النهى على الرأى لكن اعتبار النية
 للترك اغناه لحصول الثواب لا للحر وجع عن عهد النهى فارجح ترك فيه كاف فلا يستحق

مرة) كسح الجبهة والتيمن لان وضعه
 للتخفيف (و) يسن (مسح الأذنين
 ولو بامه الرأس لانه صلى الله عليه وسلم
 غرّف) غرقة فمسح بهما رأسه وأذنيه
 وان أخذهما ماما جديدا مع بقائه
 البقلة كان حسنا (و) يسن (الذلك)
 لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل
 بامرار يده على الأضواء (و) يسن
 (الولاء) مواظبته صلى الله عليه
 وسلم وهو بكسر الواو المتابعة بغسل
 الأضواء قبل جفاف السابق
 مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا
 (و) يسن (النية) وهي لغة عزم
 القلب على الفعل واصطلاحا توجه
 القلب لا يجاد الفعل جزما ووقتها
 قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله
 بربوكة فيها أن ينوى رفع الحدث
 وإقامة الصلاة

أولئك الذين الوضوء أوامير

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان نطق
بما يلزم من فعل القلب واللسان
استحبابه المشايخ والنية سنة
لتحصيل الثواب لان المأمور
به ليس الاغسل الوضوء في الآية
ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم
لانه يراه مع جهله وفوضت في التيمم
لانه بالتراب وليس من بل اللحد
بالاصالة (و) يس (الترتيب) سنة
مؤكدة في الصحيح وهو كائن الله
تعالى في كتابه (ولم يكن فرضا لان
الوار في الامر لما لم يلق الجمع والفاء
التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب
جمله الاغتسال (و) يس (البداية
باليمن) جمع ميمنة خلاف الميمنة
في اليدين والرحلين لقوله صلى الله
عليه وسلم اذ قوضتم فابدوا
بيمانكم وصرف الامر عن الوجوب
بالاجماع على استحبابه لشرف
اليمنى (و) يس البداية بالغة
من (روى الاصابم) في اليدين
والرحلين لان الله تعالى جعل
المرافق واليدين غاية الغسل
فتمتكون منتهى الغسل كما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم (و) يس
البداية في المسح من (مقدمة لرأس
(و) يس (مسح الرقبة) لان صلى
الله عليه وسلم قوضا وأما يديه من
مقدم رأسه حتى بلغهما أسفل
عقبه من قبل فقاو (لا) يس مسح
الحلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان
الاربعة الاخيرة التي أولها البداية
باليمن) مستحبة) وكان وجهه
عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما
فصل من آداب الوضوء أربعة
عشر شيئا) وزيد عليها هي جمع
أدب وعرف بأنه وضع الانشياء
موضعها وقيل الخصلة الحيدة وقيل
الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله

الوعيد (قوله أو ينوي الوضوء) ولو نوى الطهارة بكتفه هذا لبعض اعتبار الله باليتميم قاله الربيعي
(قوله استحبه المشايخ) فالمراد أنهم لم يمتنعوه بل جمعوا مع القلب ولم يدركوا الخلق جماعا النبي صلى الله
عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين ولا عن رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنية سنة) وقال
القنوري إنها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغسل الوضوء) رجاء في هذه العبارة أن
الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قل الجوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتبادى بغير نية
لان المأمور به حصوله لا يتحصي له كسائر الشروط وفي الاشياء من بعض الكتب الوضوء الذي
ليس بنوى ليس بمأمور به واستحبه مفتاح للصلاة اه فان أراد المأمور به ما يشاء عليه ارتفع
التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية (قوله
لانه بالتراب) أى وهو لم يعتبر طهر اثره الا للصلاة ونوبها الا في نفسه فكان التطهير به تعبدا
مخضار فيه يحتاج الى النية كما في الفتح أوله ان افظه يني عن القصد والاصل أن يعتبر في الاستحباب
الشريعة ما تنبى عنه من المعاني (قوله وهو كائن الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية خالية عن
الدلالة على ذلك وانما جاء التنصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب جملة
الاعضاء) من غير افادة طاب تقديم بعضها على بعض في الوحد فهو كقولك ادخل السوق
فاشترت لخبز ولجاء حيث كان المعاد اعقاب الدخول بشر ما ذكر والدليل لما رواه البخاري
وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم
ثبت في الوضوء لان الخلاف فيه ما رواه ومما تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا
للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويس البداية بالميمان) البداية بتثليث اليما والمذمومة وتبدل
يا وهي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبيدنا * ولو عبدنا غيره شقينا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحارث بن اسامة من طريق سليمان التيمي عن
أبي عثمان (قوله في اليدين والرحلين) وهما عضوان مغسولان تخرج العضو الواحد كلوجه فلا
يطلب فيه التيمم والعضوان المسوحيان كالاذنين والخفين قلست تمسحهما معهما لكونه أهمل
قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمن والاذنين والخفين (قوله
فتمتكون منتهى الغسل) أى والمنتهى لا بدله مبدءا في العضو وقد فرض غسل جميعه فالبدء
قوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أى البداية المذمومة والكاف لاعتداله بعبارة
في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البداية
في المسح) وأما البداية في الغسل بصب الماء من اعلى سطح الجبهة فبالا برأيه حاج اه أدب
(قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح
والسيد وغيرهما وهو يقتضي انه مسح الرقبة مع مسح الرأس وهذا ذهب اليه يدين الى مؤخر
الرأس وهو خلاف المتقدمين بين الناس وما في الفتح من انه يستحب مسح الرقبة بنظر اليدين
لعدم استعمال يدهما فافهم لان مفهومه ان له باطنه مبدءا في الرقبة بغير اليدين
ودون عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا قوضا مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قوضا ومسح عنقه لم يغسل بالاغلال يوم القيامة (قوله وليس مسلما) أى بل المواظبة
ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله أولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد
بتركه وانما الخلاف في تأكيده واستحبابه فكان الاولى حذفه

فصل من آداب الوضوء الخ (قوله ويدعيها) أو صافها في الخزان الوضوء ويستحب قوله
اليد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما عذب به المكلف ولا يذم على تركه
وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم دلي تركه اه من الشرح ركاه مقاربة (قوله هو ما فعله

النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبالمستحب لان الشارع
 رحمه الله بالندوب لان الشارع بين ثوابه وبالندوب لان فاعله مستحب به قاله السيد (قوله وأما
 السنة) أي المؤكدة (قوله لا لعقاب) لكن اذا اعتاد الترك فعليه ان يسيروا دون ان يترك الواجب
 وقدم (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الشباب عن الماء المستعمل كما ذكره السكاك
 لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حاله أرحى لقبول الدماء فيها) أي وهو مشتمل
 على الادعية والماروي مرفوعاً كرم المجالس ما استقبل به القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره)
 قال السكراني لا كراهة في الصب ولا يبعد انه خلاف الأولى وساق هذه أحاديث دالة على
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على الكراهة وعن كان يدعيه على وضوئه بغيره
 عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما في العيني على البخاري (قوله لتحصيل العزيمة) مراده
 بها الشيء الأقوى وليس مراده بها الحكم الذي لم يبين على اعداء العباد فان التلغظ بهم لم يردص
 الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين) قال ابن أمير حاج
 سهل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر العسقلاني عن الاحاديث التي ذكرت في مقدمة
 أبي الميث في أدعية الاعضاء فأجاب بأنها ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف
 والعميل به في الفضائل ولم يثبت منها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من
 فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من
 نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذرنا من الوقوع في مصداق من كذب على متعمدا
 وليتبرأوا مقدمه من النار وعن هذا قالوا كما في التقرير بشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف
 بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم بل قل روي
 عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو نقل وما أشبهه من صيغ التقرير وكذا فيما تشكك في صحته
 وضعفه أما الصحيح فاذا ذكره بصيغة الجزم ويقع فيه صيغة التقرير كقوله في الضعيف صيغة
 الجزم قال الهندى وغيره ولم يثبت منه الا الشهادة بان بعد الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله
 والنية) أي استصحابها كما في الفتح وأشار به قوله استصحابها الى ان المنوى واحد وهو امتثال
 الامر مثلا (قوله وهكذا في سائرهما) فيقول هندى غسل الوجه بسم الله اللهم يرض وجهي يوم
 تبيض وجهه وتسود وجوه وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا
 يسيرا وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهرى وعند مسح
 رأسه بسم الله اللهم أطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله
 اللهم اجعل يميني من الذين يستمعون القول فيمتنعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم اعتق
 رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام
 وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفورا وروسي مشكورا وتبصرتي لن تبور اه
 من الشرح (قوله أيضا) أي بعد كل داء (قوله رادخال خنصره) أي اغلته خنصره وهو بكسر
 الخاء والصاد وقول العارضي الفصح ففتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره في صمخ اذنيه
 ويحركها وهو مروي عن أبي يوسف والعمامان مني صمخ بكسر الصاد ويقال بالسين الميملة
 (قوله وتحريك خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحسب تحريكه والا ففرض قاله
 السيد (قوله والامتحان) مثله الاستئثار (قوله لان وضوئه بنقطة الخ) أي وهو اذا توصأ في
 زمر قبل الوقت فلا يحلوا ما ان يكون بين الوقتين وقت مهمل أولاً وان كان بينهما وقت مهمل
 وتوصأ فيه لا رقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز زفنته بل إعادة الوضوء في
 الوقتين وجا من الخلاف وان لم يكن بينهما مرق مهمل وتوصأ في آخر الوقت للوقت الثاني لا يجوز
 اجتماعا فوجب إعادة الوضوء وحديثه فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه إحدى

النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه
 الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه
 وأما السنة فهي التي واظب عليها
 النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك
 بلا حذر مرة أو مرتين وحكمها
 الثواب وفي تركها العتاب لا العقاب
 فأدب الوضوء (الجلوس في مكان
 مرتفع) تحريه من الغسالة (واستقبال
 القبلة) في غير حالة الاستنجاء لانها
 حالة أرحى لقبول الدماء فيها وجعل
 الاناء الصغير على يساره والكبير
 الذي يفرق منه على يمينه (وعدم
 الاستعانة بغيره) ليقيم العبادة
 بنفسه من غير حاجة غيره عليهم بلا
 عذر (وعدم التكلم بكلام الناس)
 لانه يشغل عن الدعاء المأثور بلا
 ضرورة (والجمع بين نية القلب
 وفعل اللسان) لتحصيل العزيمة
 (والدعاء بالمأثور) أي المنقول
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والصحابة والتابعين (والنية
 والنية عند غسل كل عضو أو
 مسكه فيقول ناويا بعد المضمض بسم
 الله اللهم أعني على تلاوة القرآن
 وذكرك وشكرك وحسن عبادتك
 وعند استنشاق بسم الله اللهم
 أرحني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة
 النار وهكذا في سائرهما ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم أيضا كما
 في التوضيح (و) مآداه (ادخال
 خنصره في صمخ اذنيه) مبالغة
 في المسح (وتحريك خاتمه الواسع)
 لليلة العن السل (و) تكون
 المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى
 لشرفها (والامتحان باليسرى)
 لاهتمامها (وتدعيم التوضؤ قبل
 دخول الوقت) مبادرة لا طاعة (غير
 المأثور) لان وضوئه ينتقض
 بخروج الوقت عند ناء بدخوله عند

زقروهم ما عند أبي يوسف (والايمان بالشهادتين بعده) قائماً مستقبلاً لقوله صلى الله عليه وسلم لم آمنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة الثانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قال اذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت استغفرك وأقرب اليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بصاحبها يوم القيامة (وان يشرب من فضل الوضوء قائماً) مستقبلاً للقبلة أو عاقداً لانه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً من فضل ولده وما زعمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب أحدكم قائماً من شئ فليس يتقرب وأجمع العلماء على كراهته تغزياً لمرطبي لاديني (وان يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الراجعين عن كل ذنب والتواب مبالغة وقيل هو الذي كمال ذنبه بادر يا توفيقه والتواب من صفات الله تعالى أيضاً لانه يرجع بالانعام على كل مذهب بقبول توبته (واجعلني من المنتهرين) أي المنتزهين عن الفواحش وقدم المذهب على المنتهرين لدفع القنوط والحجب ومن الادب انه لا يتوضأ بماء مشمس لانه يورث البرص ولا يستخلص لنفسه اياه (قوله أي الجعلة لنفسه خالصاً من الشبهة) قد سئل محمد بن واسم أي الوضوء أحب اليك أم ما يخرج من متوضاً العامة قال من متوضاً العامة قال عليه السلام أحب الايمان الى الله تعالى السجدة الخفيفة اه من الشرح (قوله خفيفة أي ما قلته من الايمان الباطل (قوله سحجة) يرجع الى معنى مهلة أو معناه مقبولة من غرب فيها أي ومن مهولتها عدم الاستخلاص (قوله وترك الخفيف) في آثار محمد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيه مسح وجهه بالثوب قال لا بأس به قال محمد بنه نأخذ ولا نرى

المسائل الثلاثة التي انفصل فيها أفضل من الفرض الثانية ابراهيم المعسر أفضل من انظاره الثالثة ابراهيم بالسؤال أفضل من رده (قوله وبم ما عند أبي يوسف) أي بأيام ما وجد (قوله والايمان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي انه يشير بسبب بابه من النظر الى المسألة وصحبت سبابة لانه يسبب بها والاولى تسببها بسجدة كما نص عليه في شرح الشريعة وخصت بذلك لما ذكره شراح المولد ان الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه فكانت الملائكة تف خلفه فاعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يجعله امامه حتى تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيباً فجعله الله تعالى في مسجته فصار ينظر اليه وكان كذلك الى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره كما كان أولاً فاعطيت المسجدة الشرف من وقتئذ وهذا هو الذي عفا في يد (قوله فيسبغ الوضوء) أي يعم الاعضاء بالماء من قولهم درع سابعة أي شاملة للبدن والمراد هنا الاحسان (قوله وفي رواية) هي مسلم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لانه عظيمه وتكبره (قوله طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود بجنته تعظيمه ويرتبه عليه كثرة الثواب (قوله من فضل الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائماً (قوله أوقاعه) أي للتخفيف قالوا يقول عند شربه اللهم اشقي بشفاؤك وداوني بدوائك واعصني من الوهن والامراض والواجع وفي الهندية يشرب قطرة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب أحدكم قائماً) محمول على غير الخاتمين السابطين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا العمل قال قتادة في رواية أنس فلا كل قال ذلك أشرف وأخبرني في العناسة ولا من بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص للمسافر ذكره الحلبي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تغزياً لمرطبي) لا تسلم حكاية الاجماع فانه لم تعارضت الاحاديث الدالة على النهي والاحاديث الدالة على الفعل اختلف العلماء في الخنص من التعارض فمن قائل ان النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن قائل ان النهي ليس للتحريم بل للتنزيه لانه لا مرطبي لاديني وقوله ليلى الجواز ذكره ابن أمير حاج (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) والمبالغة فيه من حيث الاعراض عن كل ذنب (قوله وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبالغة (قوله بقبول قوته) متعلق بالانعام والمبالغة للتصوير اولاً بعبية ولو زادوا واطفاه الى الانعام لكان أولى وأغاد بهضهم ان الثواب في حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المنتزهين عن الفواحش) وقيل الذين لم يذبوا وخبر صاحب المنيعة بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن كما قاله ابن أمير حاج قال غير ان الوارد أن يقوله بعد الفراغ منه لا بالشهادتين (قوله لدفع) القنوط أي من المذهب (قوله والحجب) أي من المتطهرين قال قلت ان جعله من أحدهما ينافي الآخر أوجب منه بأن الواو بمعنى أو ولقائل ان يقول ان القنوط لا يتوهم مع طلبه أن يكون منهم فهو مندفع بالدهاء لا بلغة لديهم وأوجب لا يأتي من المتطهر لانه من السكائر وهو لم يذب اصلاً ومن الفواحش وهو متنزه نهائياً ان مقام الدهاء لا يفال فيه ذلك فقد بر ويحتمل ان الضمير في قد بر يرجع الى الله تعالى أي في قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين (قوله انه لا يتوضأ بماء مشمس) لقوله عليه السلام لما شئت من الماء لا تفعل يا حمره فانه يورث البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه اياه الخ) أي الجعلة لنفسه خالصاً من الشبهة قد سئل محمد بن واسم أي الوضوء أحب اليك أم ما يخرج من متوضاً العامة قال من متوضاً العامة قال عليه السلام أحب الايمان الى الله تعالى السجدة الخفيفة اه من الشرح (قوله خفيفة أي ما قلته من الايمان الباطل (قوله سحجة) يرجع الى معنى مهلة أو معناه مقبولة من غرب فيها أي ومن مهولتها عدم الاستخلاص (قوله وترك الخفيف) في آثار محمد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيه مسح وجهه بالثوب قال لا بأس به قال محمد بنه نأخذ ولا نرى

بذلك بأسا وهو قول أبي حنيفة اه وفي الخافية لا بأس بالتوضي والغتسل ان يتمسح بالمدبل روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا
بالتقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه لمختصا ووردت عدة احاديث تدل على انه فعله عليه
الصلاة والسلام وهذا كماله اذ لم يذكر حاجة الى التمشيط فان كانت ولظاهرا لا يختلف في جوازه
من غير كراهة بل رد استحبابه أو وجوبه بحسب تلك الحاجة المعارضة المدفوعة به قاله ابن أمير حاج
ثم قال وهذا في الحى أما الميت في تنضى كلامه مشايخنا انه مستحب ثلاثا يتل ككفانه فيصير مثله
اه (قوله وان تكون آيته من خرف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آيته من خرف من
المسلمين (قوله يغسل عروها ثلاثا) لينتقم الطهارة (قوله ووضعه على يساره) ليصب منه على
يمينه وتقدم له ما يفيد ذلك (قوله لارأسه) تحاميه عن تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى
حالة ارادة الصب للغسل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بغسل الاعضاء
(قوله وما تحت الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للغرة) المراد به ما يعم التحجيل واطالة الغرة
تكون بالزيادة على الحد المحدود كفى البحر أما التحجيل فيقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين
لنصف المصدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله اسعدا لوقت آخر) لوقال لوضوء آخر
لسكان أوليهم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لسوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه
الدليل في مسند العمد وس (قوله كتب في ديوان الشهداء) الديوان بالكسر ويفتح جمع الصحف
والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل العظيمة وأول من وضعه عمر رضي الله عنه قاموس فالمراد
انه يكتب اسمه مع اسمائه في محل كتابتهم والمراد منه وعما قل ان يعطى نوابهم وان تفاوتت
الكيفيات (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وفتح محل الاجتماع أى واذا اجتمع
معهم في محشرهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه أبو الليث في
مقدمته) ذكره المصنف في كبريه قال في المناص الحاشية حديث قراءة انا أنزلناه عقب الوضوء
لا أصل له انتهى وبني به اذ كفى المقدمة ولم يذيل على وضعه
فصل في المكروهات يقال كره الشيء بكرهه من باب سمم كرهاو يضم وكراهية بالتخفيف
والتشديد اذ لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تحريرا وهو المحمل عند اطلاقهم
المكراهة وهو ما تركه واجب وشيئ عايش به الواجب كفى الفتح ومكروه تنزيها وهو ما تركه
أولى من فعله وكثيرا ما يطلقونه فلا تدمى النظر في الدليل فان كان تنزيها لا يحكم بكراهة
التحریم ما لم يوجد صراحة عنه الى التنزيه وارجح لم يكن الدليل تنزيها بل كان معيدا للترك الغير
الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحد اقرب اتفاقا كفى
استحسان البرهان وأما المكروه تحريرا فمعه محذور حرام ولم يطلقه عليه لهدم الأصل الصريح
فيه والمشهور عنهما اسالى الحرام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها كحرمان
الشفاعة وفي التلويح من بحث الفقه المكروه تحريرا يستحق فاعله محذور دون العقوبة
بالتحريم كحرمان الشفاعة والواحد في رتبة المكروه تحريرا اه وقال الزيلعي من
بحث حرمة التحليل القريب من الحرام ما يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العباد
كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق بعقوبة النار ولكن بتعلق به الحرمان من شفاعة النبي
المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يعم المحبوب الواجب لتدخل كراهة
التحریم (قوله والآداب) فيه مناسفة لما قدمه أول الآداب من أن الآداب لا يلام على تركه ومن
جملة عدم لتكامل والاستعانة وجعل الكراهة نقابا لوفيهما اللوم وجعل الاستعانة والتكامل
بكلام الناس مكروهين فليتامل (قوله فلا صر لها) تفريع على قوله فيكره للتوضي وقوله
سنة أشياء بالنصب بالنظر لشرح لانه معمول لقوله بعدها (قوله لانه للتقريب) أى عدها

وان تكون آيته من خرف
وغسل عروها ثلاثا ووضعه
على يساره ووضع اليد حالة
الغسل على عروته لارأسه وتعاهد
موقبه وما تحت الخاتم وبجاءزة
حدود الغروض اطالة للغرة ومل
آيته اسعدا لوقت آخر وقراءة
سورة القدر ثلاثا لقوله صلى الله
عليه وسلم من قرأ في آخر وضوئه انا
أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة
كان من الصديقين ومن قرأها
مرتين كتب في ديوان الشهداء
ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر
الانبياء أخرجه الدليل ولما ذكره
الفقيه أبو الليث في مقدمته
فصل في المكروهات (و) عا (بكره)
ضد المحبوب والآداب في كرهه
للتوضي ضد ما استحجب من
الآداب فلا صر لها بعدها ستة
أشياء لانه للتقريب فيها

(الامراف في) صب (الماء) اقله صلى الله عليه وسلم استعمله بغيره وهو يتوضأ ما هذا السرفى باسمه فقال في الوضوء سرفى قال نعم وان كنت على نهر جار ومنه ثلثت المسح بماء جديد (والتقير) يجعل الغسل بمثل المسح فيه لان فيه تقويت السنة وقال عليه السلام خير الامور واسطاطها (و) يكره (ضرب الوجه به) لما قاله سرفى الوجه فيلقه برفق عليه (و) يكره (التسكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الادمية (و) يكره (الاستعانة بغيره لقول عمر رضى الله عنه رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرته ان استقي له فقال له يا عمر فاني لا اريد

ان يعينني على صلاتي احد (من شعر عذر) لان الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا يخطر فيه وعن الامام الوري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في اوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه وركنه فقال (الوضوء على ثلاثة اقسام الاول منها انه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي واما المحدث والمقدار فهو ما يفوت الجواز بغوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس وتزات آيته بالبدنية وقد فرض بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للاصلاة) كما امر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (نفلا) لان الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم

وهو يقع الطاء وقال بعضهم الا وحده (و) كذا (للاصلاة الجنارة) لانها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثله (اصح الصلاة) (و) كذا الوضوء (فرض) (لمس) القرآن ولو آية مكتوبة على درهم أرحاط لقوله تعالى لا يصح الا المطهرون وسواء السجدة والياض وقال بعض مشايخنا انما يكره للمحدث من الموضع المكتوب دون الحواشي لانه لم يمس القرآن حقيقة والصحيح ان مسحها كمن المكتوب ولو بالفارسية يحرم مسه اتفاقا على الصحيح (و) القسم

سنة للتقريب للبتدى (قوله الامراف في صب الماء) الامراف العمل فوق الحاجة الشرعية في فتاوى الحجة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون والقدر المعهود لما ورد في الخبر شرار امتي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدر ويكره الامراف فيه تعري بما لو بقاء النهر أو الملوكة له أما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس حرام اه (قوله فقال في الوضوء سرفى) الذي في رواية احمد وابي يعلى والبيهقي في شعبة وان ما جبه في سننه فقال أوفى الوضوء من زيادة الواد العاطفة فقال على مقدار تقديره أنقول هذا وفي الوضوء سرفى (قوله والتقير) هو عدم بلوغ الحد المسنون فلو حقه صرح على ما دون الثلاث قيل بأنهم قيل لا وقيل بأنهم بالاعتقاد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لا اختلاف طبع الناس وعن عائشة جرت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية أرطال وفي الوضوء رطلان اه وهما مد فالمد ربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن لكن لا بد من أن ينظر ولو قطر حتى يكون غسلًا والا فلا يصح الوضوء أصلا (قوله ويكره ضرب الوجه) أي تقزيم ماؤه مثله غيره من بقية الاهضاء كما في الدر (قوله لما قاله سرفى الوجه) ولان فيه انتضاح غسالة الماء المستعمل فالتحيز عنها أولى ولا يغمر عيني ولا يقبض فيه شديدا بحيث تنكس حمرة الشفتين ويحاج العيينين أي أطراف الاجفان ومتابا لهدب لوجوب اتصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعلم بصبها الماء لا يصح الوضوء كما في الحلبي (قوله فيلقه برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجبهة برفق ثم يدلك به (قوله ويكره التسكلم بكلام الناس) ما لم يكن الحاجة تغوته بتركه قال ابن ابراهيم (قوله لانه يشغله عن الادمية) ولاجل تخليص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكر بعض العارفين ان استحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وهم في عدمه (قوله ويكره الاستعانة الخ) تقدم ما فيه رانه لا بأس به ما وجد حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره ما يدل على ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض المحققين

(فصل في اوصاف الوضوء) (قوله الوضوء على ثلاثة اقسام) العدد لا يفيد المصنف لاني انه قد يكون مذكروها كل وضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الاول أو اداءه عبادة لا يصح بدونه وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدارس (قوله والمراد بالعرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد الوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقدار) عطف تفسير (قوله فهو ما يفوت الجواز بغوته) أي فالمراد بالعرض النظر الى الموضع العرض الا عدم وهو ما يفوت صحة الشيء اذا عدم فيعم القطعي بالنظر الى أصل الغسل والمسح والعمل بالنظر الى المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله ا اراد القيام) أي الشرع فليس المراد به ضد القعود فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو يقع الطاء) الطهور المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر فاموس (قوله ومثله الصلاة التلاوة) لقولهم بشرط لما ما بشرط للصلاة (قوله ولما يمكن صلاة حقيقة) يعني انه لما اشبه الصلاة من وجهه دون وجه قلنا بوجوب الطهارة وعدم توقف صحة عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا طاف الفرض محدثا وجب دم وان كان جنبافبدنة واطاف الواجب كالوداع او النفل محدثا فصدقة

(الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للاطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام اطراف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تذكلمون فيه فمن ذكلم فيه ولا يذكلمن الا بخير ولم يكن صلاة حقيقة لم تنوقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في الفرض للجنابة وصدقة في النفل يترك الوضوء كما ذكر في محل (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في احوال كثيرة

وجنبافدم نقوله فيجب بتر كذا أي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليمتأمل (قوله كس الكتب الشرعية) نحو الفقه والحديث والعقائد فظهر لها تعظيمها قال الحلواني انما قلنا هذا العلم بالتعظيم فأي ما أخذت السكاكيد الا بطهارة والسرخصي حصل له في ليلة داه البطن وهو يكرر درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا التفسير) أي فلا يرخص ولو كان التفسير أكثر وهو صادق بأن يكون قرضاً أو واجباً لأن عدم الرخصة يجامعهما فقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة توضح عن الجوهر والسراج ان كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يس غير ما بخلاف المصنف لأن جميع ذلك تبع له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك اندوب الا اذا أخذ النوم وهو متطهر فلو تطهر ثم اضطجعه واحد فدام لا يكون آتياً به (قوله واذا استيقظ منه) مبادرة للطهارة (قوله الحديث بلال) حاصل معناه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى مناماً أنه دخل الجنة وبلال أمامه يسمع خشخشة نعاله فسأله عن ذلك فقال أي كلما حدثت أنوضأ وأصلي ركعتين وسئل بعض الفضل هل يلبس في الجنة نعال فأجاب نعم مستدل بما في الحديث (قوله اذا تبدل مجلسه) أرادى بالاول عبادته مقصودة من مشروعة الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة) لا حاجة الى تقديره مضاف لان الغيبة حقيقة في ذكرا لاخ وقوله بذكر الخ تصوير لغيبته وقوله في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تنهي غيبة الا اذا كان صادقاً فيها وأما اذا كانت كذبا فهبتان قال الخازن وهو أشد من العيبة وكما يكون بالقول تكون بغيره من كل ما يفهم منه المصدود وكما يحرم ذكرها بالسار يحرم اعتقادها بالقلب واسقاطها وتباج عنه الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعندنا استعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي الى الصواب وعندنا الاستفتاء بان يقول للفتي ظلمي فلان بكذا اوزوجي بفعل كذا وكذا وعند تقدير المسلمين من الشر كميان جرح لجرودين من الروايات والشيوخ وكلا خبر عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة أو المسافرة معه وكلا خبر بعيب ما يشتره وهو لا يعلّم به بل يجب وعنده ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعندنا التعريف بما لا يشتره من القلب كما عهش والاهرج وعند الشفقة على الاعتبار وعند عدم التعمين فهي ثمانية (قوله وكذب الخ) وأما التعريض بالكذب لغرض رقة قيل يحرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه ما يحمله اللفظ وأما ان الاستعانة تغارق الكذب من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر بخبر آيات اسد في الجامع بخلاف الكذب كذا في شرح شرعة اسلام (قوله اختلاف المالكين) أي اقراره يقال خلق الاول واختلقه وتخلقه افتراه وتخلو الكلام منه افاده في القاموس (قوله واصلاح ذات البين) وأما دفع الظالم عن المظلوم في معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله رابعاً (قوله القمام المضرب) لم يذكر هذا المعنى المجدي للقاموس وإنما قل النهر رفع الحديث اشاعة له وفساد اود كره معاني أخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشتيمة والنفاق والتلق والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والفاق ترك المحافظة على أمور الدين سرادهم احاطت اعلمنا وأما التلق فهو الود والطف وان يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس وفي شرح التفة لاهي هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المداوي هو الزيادة في التودد وما ينبغي ليستخرج ما عند الانسان وفي جميع الانهر التلق مذكور بخلاف التواضع فإنه مدح ومن الخطايا المداهنة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المدارة فهي بذل الدنيا ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين أو الدنيا أوهما معا وهي مباحة ورعاً استحب اه (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً الخ) فيه نظر فإنه يدل على ان المندوب للغسل الغسل لا الوضوء وبه صرح الحلبي في الشرح الكبير

كس لكتب الشرعية ورخص مسها للحديث الا التفسير كذا في الدر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونوب الوضوء (النوم على طهارة) وأيضاً (اذا استيقظ منه) أي النوم (و) تجديده (للمداومة عليه) الحديث بلال رضى الله عنه (والوضوء على الوضوء) اذا تبدل مجلسه لانه فو رضى نوروا ذالم يتبدل فهو اسراف وقيل بالوضوء لان الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثاً (وبعد) كلام (غيبة) بذكره أخاك بما يكره في غيبته (وكذب) اختلاف المالكين ولا يجوز الا في نحو الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الاهل (ونغم) الغمام المقرب والقيم والتميمة السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الافساد (و) بعد كل خطيئة وافتساد شهن قبض لان الوضوء يفر الانوب الصغائر (وقهية خارج الصلاة) لانها محدث صورة (وغسل ميت رحله) لقوله صلى الله عليه وسلم لم من غسل ميتاً فليغتسل

لورود السنة به (وليتوضأ عند أرادته
 أكل وشرب ونوم و) معارضة (وطه
 ولغضب) لانه يطفئه (و) القراءة
 (قرآن و) قراءة (حجج) ورواية
 (ورواية) تعظيمه لشرفه
 (ودراسة علم) شري (وأدان
 وقامة خطبة) ولو خطبة نكاح
 (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم)
 تعظيما لمحضته ودخول مسجده
 (وقوف بعرفة) لشرف المكان
 ومباهاة الله تعالى الملائكة بالوافقين
 بها (ولاشي بين الصفا والمروة)
 لاداء العبادة وشرف المسكين
 (و) بعد (أكل لحم جزور) لقول
 بالوضوء منه شربا من الخلاف ولذا
 حمله فقال (وللفروج من خلاف)
 سائر (العلماء كما اذا مس امرأة)
 أو فرجه يبطن كفه لتكون
 عبادته صحيحة بالاتفاق عليها
 استبرأ لادنه هكذا جئت وان ذكر
 بدنه اذ صفة السنة في محله للفائدة
 التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه
 (فصل) هو طائفة من المسائل
 تغيرت احكامها بالنسبة لما قبلها
 (ينقض الوضوء) النقض اذا
 اضيف الى الاجسام كنقض الحائط
 يراد به ابطال تأليفها واذا اضيف
 الى المعاني كالوضوء يراد به اخراجها
 عن اقامة المطلوب بها والنواقض
 جمع نافضة (اثنا عشر شيا) منها ما
 خرج من السبيلين وان قل سعي
 القبل والدرسيلا لكونه طريقا
 للخارج وسواء المعتاد وغيره كالردة
 والحصىة (الارجح القبل) الذكرو
 والفرج (في الاصح) لانه اختلاج
 لارجح وان كان ريجا لنجاسة فيه
 وارجح الدبر نافضة بمرورها على
 النجاسة لان ههنا طاهرة فلا ينجز
 مبتل الثياب عند العامة فينقض
 ريج المفضاة احتياطا والخروج
 الخارج بحقيق بظهور البلة على راء

على المثية قاله السيد (قوله ومن سـ له فليتوضأ) أخذ به الإمام أحمد فأوجب فيه تدب الوضوء غير وجبا
 من الخلاف وعمل بالحدوث (قوله وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحيض والنفاس كالجنابة
 كذا يحتمل بعض الافاضل (قوله ولتجنب عند ارادة أكل الخ) أكل الوضوء بين الجماعين وعند النوم
 فالمراد به الشرح في قول أبي حنيفة وما لك والشافعي وأحمد ودوا له وركن شرح البخاري للبيهقي
 العيني والمحافظة ابن حجر لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 أراد أن يشام وهو جنب غسل فرجه وقضأ للصلاة وسجد وسلم والاربعة وابن حبان والحاكم
 والبيهقي في السنن الكبير اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا زاد ابن
 حبان ومن بعده فانه تشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دليل حملت على
 بيان الجوار جمع بين الروايات ومضى الطحاوي على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الاهل
 والنوم ونوخ وأما الوضوء عند ارادة أكل أو شرب فالمراد به اللعوي لما روى الطحاوي وأبو
 داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يأكل
 وهو جنب غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنابة اذا أراد أن
 يأكل أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لا بأس به ولعل خرافة الاكل ولئن ترك
 يضره وفي منية المصلي اذا أراد الجنابة الاكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاه ثم يأكل
 أو يشرب نه يورث الفقر اهـ أى لان كل والشرب بدون ما ذكر سبب له لقرآله ابن أمير
 حاج (قوله ولعصب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من
 النار وانما طفا النار بالماء فاداغضب أحدكم فليتوضأ واه الإمام أحمد ودواود في الادب
 أى ولو كان متوضئا فاشبه الغضب ندبه الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقرأه
 حديث) هي المتسارفة لان من التكلم على ما فيه من فقه وغرب ومشكل واختلاف ولغة
 واعراب (قوله وروايته) هي مجرد ذكر الاسناد والاثبات (قوله وشرف المسكين) الصفا والمروة
 (قوله لقول بالوضوء منه) هو قول الإمام أحمد (قوله وللفرج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
 غير الاربعة (قوله كما اذا مس امرأة) أى مشتمة غير محرمة فان مس المحرم وغير المشتهة لا ينقض
 اتفاقا (قوله استبرأ لادنه) أى طلب البراءة دينه من القتل بالافساد
 (فصل) بمعنى فصل أو فصل مبتدأ أو خبر (قوله هو طائفة من المسائل) أى
 مطلة أو تقية في الشرح بالعقبة لمخصوص المام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله
 النقض الخ) فهو حقيقة في القول مجازي الثاني بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
 للاتقالي (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها (قوله
 منها ما خرج من السبيلين) افاد ان الناقض الخارج لان الضد هو المؤثر في رفع ضده
 واغما الخروج عليه لتحقق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج وشروط في حمل الضد في ضده
 لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وازافة النقض اليه اضافة
 الى علة العلة والاولى اضافة الحكم الى نفس العلة (قوله وان كان ريجا لنجاسة فيه) الاولى ان
 يقول وان كان ريجا فليس منبعا عن نجاسة لانه يفيد نجاسة وان ريج الدبر نجاسة وليس كذلك
 كما افاده بعد ويحتمل ان المراد لنجاسة فيه أى في القليل يبر عليها ريجا حتى يكون ناقضا وهو الذي
 يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجز مبتل الثياب) والاستنجاء منه بدعة (قوله فينقض ريج المفضاة
 احتياطا) الاولى الواو والمراد بهما من اختلاط مسلكيها واثباتها بخلاف من اختلط مسلكيها
 ووطئها فلا ينقض بالريج الخارج من امامها على الصحيح وتخصص الاولى بحكمين آخرين أحدهما
 انهما التمسك من طائفتها لاثنا بوطه الثاني ما لم تحب لاحتال الوطه في الدبر والثاني حرمة جماعها
 الا أن يمكنه الوطه في القبل بلا بعد وفي الهندية من المحيط عدم النواقض سقوطه من أعلى اهـ

قال بعض الفضلاء له له عدم خلقه من خروج خارج غايه هو لا يشعر والخشيش غير المشكل
فرجه الآخر كالجرح وهو المول عليه والمشكل ينقض وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولو الى
لتلغى) بفتحات وبوزن غرقه وهى ما ينقطع في الختان (قوله لعدم خاؤه) أى المولود المعلوم من
المقام أو حال ولادة (قوله ظاهرا) أى في الظاهر أى أن الغالب أن لا يخلوا النفاس منه نزل
الغالب نزلة المتحقق (تنبيه) فإسأل من السبيلين انما بعد ناقضا لطهارة الحى أما الخارج من
الميت بعد تغسله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي غير السبيلين يتجاوز النجاسة الى محل الخ)
والمراد أن يتجاوز ولو ما له من وما شأنه أن يتجاوز لولا المانع كالموتى علقته فامة الأت بحيث
لو شقت لزال منها الدم كذا في الحامى (قوله الى محل) أهم من العضو والثوب والمكان (قوله
يطلب تطهيره) بالغسل أو المسح فينتظم الموضع الذى سقط عنه حكم التطهير بعد قوله ان
الكامل (قوله ولوندا) فاذا نزل الدم الى قصبة الانف نقض صرحه في المعراج وغيره لان المبالغة
بإيصال الماء الى ما في الاستنشاق غير الصائم سنة وفي المدايم اذا نزل الدم الى صماخ الاذن
يكون حدثا اه وليس ذلك الا لكونه يندب معه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله
فلا ينقض دم سال في داخل العين الخ) وكذا ما سال في باطن الجرح الى الجانب الآخر وحقيقة
التطهير فيها مكنته وانما سقط حكمه للجرح (قوله كما الذي والسر الخ) قال في البحر الجرح
والنفطة وما السرة والندى والاذن والعين اذا كان له سوا في الاصح أى في النقض
والظاهر أن القدر اجمع الى الاربع الاخير وعى الحسن أن ماء النفطة لا ينقض قال الخوافي
وفيه توسعة لمن به جوب أو جدرى أو مجمل بالجيم وهو ما يكون بين الجلد واللحم وفي الجوهره عن
البنابيع الماء الصافي اذا خرج من النفطة لا ينقض وفي المغرب بنى بفتح النون وكسر الفاء
وزن كما الجدرى وكسر النون وسكون الفاء النرسة التي امتلأت وحن قشرها والقرى بك لغة
فيها ذكره العلامة فتوح وفي التبيين ولو كان بعينه مرد أو عيش يسيل منها الدموع قالوا يؤمر
بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون سديا أو قويا قال العلامة السلمي في حاشيته عليه
قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعميل يقتضى أنه أمر استحباب فان
الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذا ليقين لا ينزل بالشك والله تعالى
أعلم نعم اذا علم انه سديد أو قبيح من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء أو علامة تغلب على ظن
المبتلى يجب وفي النية وروى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان في عينه مرد وتسيل الدموع منها أمره
بالوضوء لوقت كل صلاة لا يأنحاف أن يكون ما يسيل منها سديا فيه يكون صاحب عذره ونزل
شارحها عن الكمال ما نقله عنه انسابي ثم قال شارحها عايشه هذا أى لسكونه أمر استحباب
ما في شرح الزايد عقيب هذه المسئلة وعن هشام في جامعهم ان كان قبيحا فله كالمستحاضة والا
فكالمستحاضة وأما قوطم ماء الجرح والنفطة وما السرة والندى والعين والاذن ان كان له
سوا ينبغى أن يحتمل على ما اذا كان الخماج من العين متغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن
التجذيس الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه كالجرح وليس يدمع وهو بالقرى يكورم
في المايق اه وضبطه في الدرر ينفخ يكون قال وهو عرق في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت
وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النفطة من الخلاف والظاهر نعم ادم الفرق قال
العارف بالله سمى عبد العنى السابلس وينبغى أن يحكم برواية عدم النقض بالصافي الذى
يخرج من النفطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض وار يتجاوز الى محل يطهره حكم التطهير
اذا كان ما صافيا ما غير الصافي بأن كان مخلوطا بدم أو قبيح أو سديد فانه نافذ اذا جرد السيلان
بأن يتجاوز العصابة واللم ينقض مادامت الورة في موضع السكى عصابة بالعصابة وان امتلأت
دما أو قبيحا ما لم يدل من حول العصابة أو ينغذ منها دم أو قبيح سائل وأما طهوره من غير أن يتجاوزها

ولو الى الغلظة على الصحيح (وينقضه) أى الوضوء (ولادة من غير روية دم) ولا تكون نفاسه في قول أبي يوسف وصحده آخره وهو الصحيح لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد عليها الوضوء للرطوبة وقال أبو حنيفة عليها الغسل احتياطا لعدم خاؤه عن قبل دم ظاهرا وصحده في الفتاوى وبه أفنى الصدر الشهيد رحمه الله (و) ينقض الوضوء (نجاسة سائلة من غيرهما) أى السبيلين لقوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصحدهم التابعين كالحسن البصري وابن سيرين رضى الله عنهم والسيلان في السبيلين بالظهور على رأيهم ما وفي غير السبيلين يتجاوز النجاسة الى محل يطلب تطهيره ولوندا فلا ينقض دم سال في داخل العين الى جانب آخر منها بخلاف ما سأل من الانف وقوله (كدم وقبيح) إشارة الى ان ماء السدي لا ينقض كماء الندى والسرة والاذن اذا كان لمرض على الصحيح (و) ينقضه (ق) طعام أو ماء

المعدة وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فافتموا فقال الترمذي وهو أصح شيء في الباب لقوله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء من سبعم من قطار البول والدم السائل والقيء ومن دسعة عملاً الغم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم (وهو) أي حدث ملء الغم (ما لا يطبق عليه) الغم إلا بتكاف على الأصح) من التماسه برفقه وقيل ما يمنع الكلام (ويجمع) تقدير (متفرق الشيء) إذا اتسببه) عند محمد وهو الأصح فينقض أن كان قد رمل الغم قال أبو يوسف إن التمسد المكان وما هم الناسم أن تزل من الرأس فهو طاهر اتفاقاً وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به وقيل إن كان أصفر أو متنفذاً فهو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح نفسه (غلبه) إلى البراق أي إلى يرق (أو سواه) احتياطاً ويعلم بالون فالأصفر مغلوب وقيل الحمرة مساووشة ديدها غالب والنازل من الرأس ناقض بسيلانه وإن قل بالأجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقاً به أخيراً المشايخ (و) ينقضه (نوم) وهو فترة طبعية تحدث فتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا إذا (لم يتمكن فيه المقعدة) يعني بالخروج (من الأرض) باضطجاع وتورك واستلقاء على القمار ولو كان مريضاً صلى بالإمام على الصحيح وانقلاب على الوجه زوال المسكة والناقض الحدث للإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم العينان وكاه السه فإذا نامت

فقد لامن الجرح نفسه وهو غير ناقض ولو حل العصاة قاتل جرح الورقة والخرقة فوجد ما أو قضا لولا الرباط لسال في غالب ظنه انتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقضت عن موضعها ما قبل حلها فالنجاسة في موضعها لم تنفصل ولو لم يكن قطع السيلان حقيقة أو حكماً كقطعه ما ربط فهو مذكور والاحتمال لا يمكن أن لا يتنعم العذر إلا بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وإن لم يتغير) أشار به إلى أنه لا فرق بين أنواع التي سواء قام من ساعته أم لا وقال الحسن إذا تناول طعاماً أو ماءً ثم قام من ساعته لا ينقض وضوءه لأنه طاهر حيث لم يستعمل والذي اتصل به قليل في فلا يكون حدثاً ولا يكون نجساً وكذا الصبي إذا ارتفع وقام من ساعته لا يكون نجساً والصحيح أنه حدث ونجس في السكك كأي الحلبى قبل وقول الحسن هو المختار كما في الفتح قال الزاهد ويحل الاختلاف إذا وصل إلى معدته ولم يستقر أما الوقوف قبل الوصول وهو في المرمى فإنه لا ينقض اتفاقاً (قوله هو سوداء محترقة) قال في الشرح تفسيراً للعلق وهو ما اشتدت حرته وجدوه سوداء محترقة اه قال السيد وان كان ما منع انقض وان لم يعل الغم عند الامام خلافاً لهذا إذا كان صاعداً من الجوف وأما إذا كان نازلاً من الرأس فنقض قل أو كثر بانفاق أصحابنا اه عني (قوله إذا لم ألقم) اغما اشتراط ملء الغم في التي واعتبر السيلان في غيره لان الغم تجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه طاهراً والآخر يقتضي كونه باطناً حقيقة وحكماً أما الحقيقة فلأنه إذا وقع فيه يظهر وإذا ضم إليه يبط وأما الحكم فلأنه يترضى عنه في الغسل بخبر عليه حكم الظاهر وإذا ابتلع الصائم بقاء لا يفسد وضوءه بخبر عليه حكم الباطن فوفرنا على الدليلين حكمهما وقلنا إذا كثر تنقض فاعتبر خارجاً وان قل لا ينقض فاعتبر باطناً فيصير تبعاً للبرق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قاله في الشرح (قوله ومن دسعة عملاً الغم) قال في القاموس الدسع كالتمع الدفع والقيء والممل ثم قال والدسعة أيضاً الطبيعة والجفنة والمائدة السكرية والقوة اه مختصر الخبث الذي يكون معنى الدسعة التي ووصفه بكونه عملاً الغم احترازاً عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لدفع توهم أنه لا ينقض إلا ما كان كثيراً فاحشا (قوله وقهقهة رجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقاً لأن المرأة كذلك بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) العمل المراد منه خروج من السيلان فيغير قوله في صدر الحديث والدم السائل فإن المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلاً على أن الخارج غير المعتاد ينقض وليراجع (قوله إذا اتسببه) وهو الغشيان مصدر غشيت نفسه بالمثلثة إذا جاشت وهاجت (قوله وهو الأصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف اتحاد المجلس لأن المجلس أثر في جميع المتفرقات ولم يذكر حكم العرع في ظاهر الرواية واتبعنا انهم ما لو اتحد وانقض أو اختلف لم ينقض (قوله وما هم الناسم الخ) احتراز به من ما هم الميت فإنه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع لملا الغم (قوله العينان وكاه السه) قال في النهاية أصل سبعة بوزن فرس وجمعه استاه كافر اس لحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقبل است فأزادت الهاء وهي لامها وحذفت العين التي هي التاء المحذوفة الهمزة التي جى بها عوضاً عن الهاء فقبل سه بفتح السين وبرى في الحديث وكاه السه اه وفي قوله العينان وكاه السه تشبيهه بلسع بقم الزق على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الو كاه تخييل واستعمال العينين في البقطة مجاز مرسل علاقته التلازم لانه يلزم من افتتادهما البقطة وحل الو كاه على العينين من التشبيه باللسع سواء كانا على البقطة أو بقيعا على معناه أو من باب الكناية أي البقطة أو العينان كرباط الدبر اه مدابغي في حاشيته على الخطيب وأعرابه بالحر كات على الهاء لانها لام الكلمة (قوله وانما الحدث ما لا يخلو عنه النائم) صححه في السراج واختاره الزبلي مقتصر عليه وحكى في التوشيح الاتفق

فأقبح السبب الظاهر مقامه
والنعاس الخفيف الذي يسـمع
به ما يقال عنده لا ينقض والافهـ
الثقل ناقض (و) ينقضه (ارتجاع
مقعدة) فاعده (ناجم) على الارض
(قبل انتماءه وان لم يسقط) على
الارض (في لظاهر) من المذهب
لزال المقعدة (و) ينقضه (انتماء)
وهو مرض يزيل لقوى ويسـتر
العقل (و) ينقضه (حنوق) وهو
مرض يزيل العقل ويزيد القوى
(و) ينقضه (سكر) وهو خفة
يظهر أثرها بالتقابل وتلازم
الكلام لزوال القوة الماسكة
بظلمة الصدر وعدم انتعاش القلب
بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) مصل
(بالغ) عدم اوسم واهي ما يكون
مسموعا لجيرانه والضحك ما يسمعه
هودون جيرانه يبطل الصلاة خاصة
والتبسم لا يبطل شيئا وهو مالا
صوت فيه ولو بدت به الأسنان
وقهقهة الصبي لا تبطل وضوؤه
لانه ليس من أهل الزجر

عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي وقصده سئل عن شيخه
اتفق لاترجح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن النوم
نفسه ليس بناقض وان الناقض ما يخرج من ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لوضوءه نقض
وضوءه من هاتفت لاترجح بالنوم والله تعالى أعلم اهـ (قوله الذي يسـمع به) الباء بمعنى مع
وقوله ما يقال أى أكثر ما يقال قال في الحاشية النعاس لا ينقض الوضوء وهو قبل نوم لا يشتبه
عليه أكثر ما يقال ويجرى عنده اهـ وظاهر المصنف كالحاشية انه لا يشترط الفهم والذي
في الفتح عن الدقاق والرازي ان كان لا يفهمه عامة ما قبل عنده كان حداثا وان كان لا يفهم
حرفا أو حرفين معنى كلمة أو كلمةين لا اهـ ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لغته والظاهر
اعتبار السمع فقط (تنبيه) لا ينقض من الانبياء عليهم السلام فلا يحتاج
أن يقال توهمهم غير ناقض كجاء القهستاني فإنه يقتضى تخصيص عدم النقص به فوضوؤهم
نشر ببع الامم كن يندفع أن يستثنى انتماءهم وقهشيم فاتهم ما منهم ناقضان على ما في المبسوط
أفاده السبب وهو بحث فيه بعض الخذاق بأنه اذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض
فالحكمى المتوهم أولى على أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو لم يفيح على أنه رواية (قوله
وينقضه ارتجاع مقعدة الخ) فقبل ان انتماءه كما مسقط لا يثبت نقض وان استقر تأنيهاً لثبته انتقض
لوجود النوم فخطبه ما هذا قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي
المضمرات عن الزاد وهو الصحيح في رواية الحسـر وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل
القوى) بسبب ابتلاء بطون الدماغ من البلغم البارد وتعطل لقوى لدركة والمحرك عن أفعاله
مع بقاء العقل مغلوبا والغشى به فحسب من أن كسر الشين المحجمة مع تشديد الباء نوع منه
وكلاهما ناقض وأما العتمة فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالجمعة به وان لم يكن كلاً لهما
لالحاقه بالصبي لأن ذلك قد نزل لأفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضـهم هو سرور
يغلب على العقل به ثمة بعض الأسباب المؤجلة فيه مع الانسارع العمل وجوب عقله من
غير أن يزيله ولذا اتفق على الخطأ وقيل يزيله وتكافؤ زجره والتحقيق الاول كافي للفرق
فيه بين السكر من محرم أو مباح فهو كالاتمائم الآية يسقط عنه القضاء وان كان أكثر من يوم
وليلة لانه يصنعه بخلاف الانتماء (قوله يظهر أثرها بالتقابل) هذا التحريف باتفاق هنا كافي
الحلبي كما انه باتفاق في الايمان أن يهذى ويخطئ أى أكثر كلامه كما صرح به الزيلعي في كتاب
الحدود واختلف في ثمة في باب الحد فقال الامام هو ان لا يعرف الارض من السماء ولا الرجال
من النساء لان المدعة وبه يحتسب الدرم فيعتبر نهاية السكر وقالوا هو أن يهذى في كلامه لا هو
السكر في العرف قال في التهرؤبة في النقض بأكل الحشيشة اذا دخل في مشيته اختلال (قوله
لزال القوة الماسكة) عليه للخمسة الموصوفة بما بعده او قوله وعدم انتعاش عطف على زوال (قوله
بالعقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر وقلب أو بالقلب فاقرب يمتدى بنوره لتدبير
الامور ويميز الحسن من الخبيث قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثا حقيقة والا
لاستوى فيها جميع لأحوال مع انها مخصوصة ببعضها وهو الموافق لقياس لانها ليست بخارج
فحسب بل هي صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها جوارع وقوبة وعليه جماعة منهم
الابوي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز مس المصحف بعد ما في جعلها حدثا منع
كثيرا لاجتماع واحد من أوجب الوضوء عقوبة جواز في البحر ويزن في ترجيح موافقة القياس
لظواهر الاخبار التي هي الأصل في هذا الباب اذ ليس فيها الا لأمر باعادة الوضوء والصلاة ولا
يلزم منه كونها من الاحداث اهـ (قوله أنه عا) هو فيه احدي رواية نوبها جزم الزيلعي لان
قوله الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون مسموعا لجيرانه) ولو قل والمراد به ان

تؤتى بطله (يقظان) لا تأثم على الأصح (في صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالاصالة ولو وجدت بالايام سواء كان متوضاً أو متيمماً أو مغمساً في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول بمحبة رقة الطهارة واحترزنا بالسكاملة عن صلاة الجنائز ومعهمة التلاوة وتورد النص فلا ينقض فيها وان بطلتها (و) تنقض التهمة في السكاملة (و) لو تعدد فاعلمها ٥١ (الخروج بها من الصلاة) بعد الجلوس

الاخير ولم يبق الا السلام لوجودها في حصة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لقام فروضها وترك واجب السلام لا ينفعه (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (من فرج) أو دبر (بذكر) منتصب بلا حائل يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرحمين والمرأتين ناقصة فصل (عشرة) أشياء لا تنقض الوضوء منها (طهور ورد لم يسل عن محله) لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غير سبيل دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المذوق الذي يقال له رشته) بالغارسية كما في العناوى البرزية (و) منها (خروج دودة من جرح وأذن وأنف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكرك) ودبر وفرج مطلقا وهو مذبح كبار الصغار كعمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصددور التابعين كالحسن وسعيد والشورى رضى الله تعالى عنهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه يدرى فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكرك في الصلاة فقال هل هو الابيض فتعلمك أنه مضى فتعلمك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرمة في السنن الاربعه عن عائشة رضى الله عنها كان النبي

في الصلاة ومحوم (قوله وقيل تبطله) دون الصلاة وهو مروى عن سلمة بن شاذان عن أبي قاسم انها تبطلهما فعلى الثاني له أن يبنى على صلاته وفيه أن القهقهة ليست حدثا معها (و) قوله لا تأثم على الأصح لان فعله لا يوصف بالجناية كالصبي لكن تبطل صلاته ما ذكرنا وهو المذهب بحر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكما كما اذا فقهه في السهو أو من سبقه الحديث بعد الوضوء قبل أن يبنى (قوله أو مغمساً في الصحيح) وعليه الجمهور كما في الذخائر الاثرية وقال عامة المشايخ لا تنقضه لانه ثابت في ضمن العسل فاذا لم يبطل المتعق بالسكر لا يبطل المتعق بالغشغ (قوله لكونها قربة) أى لا تكونها حدثا حقيقيا فلا يلزم القول الخ أقاده في الشرح (قوله لمورد النص) وهو ما روى مرسلنا ومسندا انه صلى الله عليه وسلم قال من فعلت منكم قهقهة لم يعد الوضوء والصلاة قال السكالك أهل الحديث اعترفوا بفتحته مرسلنا وأما روايته مسندنا فممنه من الصحابة كابن عمر ومعه من أبي عبد الخزاعي وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم أجمعين والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة ولا يمانع قسص وضوءه ينقض وضوءها كما في القية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذي وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي غالباً والمالبس لم يتحقق وفي جميع الاثر قوله أقبس وقوله أحوط

فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء (قوله لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا) ينحس بشديد الحميم من الشخص أى لا ينحس ما أصابه جامدا كان أو مائعا عند أى يوسف وهو الصحيح فلو أخذ قلن وأتقى في الماء القليل لا يغسله وعن محمد في غير رواية الأصول انه نجس قال الحدادى والغتوى على قول الثاني فيما اذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما اذا أصاب المائعات أقاده السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله لطهارته) أى اللحم أى في حق نفسه أى في حق غيره فنجس لان المنفصل من الحي مائة (قوله كالعرق المذوق) فسيب الى المدينة الشريفة اسكرته بها وهي بثرة تظهر في سطح الجلد تنفجر عن عرق يخرج كالودعة شيئا أسببه فضول غليظة قاله السيد (قوله ولقلة الرطوبة التي معها) لكنها تنحس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو من غير الماس ولو كان الممسوس مشتهى وسواء كان المس بباطن الكف أو بغيره بشهوة أو لا وفي السيد ويستحب غسل يدها من مستحبة بغير الماء حديث به رضعه جماعة وهو من مس ذكره فليتوضأ قال في الفتح والحق أن كلام الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طلق وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى لانهم أحفظ للعلم واصبغ ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بصرية على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المفق عليها خبر من العبادة المختلصة فيها (قوله والماس في الآية المراد به الجماع) فله به ترجمان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت الماس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب است المرأة أى جامعها ذكره السيد (قوله وهو طاهر) أى عندهما مطلقا لانه برأى حقيقة والبرق طاهر لان الرطوبة ترقى أهل الخلق فتصير برقا في اسفله تغلف فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة

صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أرواحه ثم يصلى ولا يتوضأ والماس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن يمسوهن (و) منها (في لا يعلم) لانه من أهل المعدة (و) منها (في بلغم ولو) كان كثيرا لعدم تخلل النجاسة فيه وهو طاهر (و) منها (تجامل تأثم احتمال زوال مقعده) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء

حتى تخفق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون (و) منها (نوم متمكن) من الأرض (ولو) كان (مستلدا إلى شيء) كخائط وسارية وسادة بحيث
(لو أزيل) المستند إليه (سقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيماء) أي في المسئلةين هذه والتي
قبلها لاستقراره بالأرض فيما من خروج ناقض منه رواء أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ وقال القدوري
ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها ٥٢ (نوم مصل ولو) نام (راكعا أو ساجدا) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر

واثن خرج منها فخرج صقيل لا تتخلله نجاسة وما يتصل به منها قليل وهو في التي وهو لا يرد
ما إذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتنجس لأن كلامنا فيما إذا كان في الباطن وأما إذا انفصل
قلت تخالفته وازدادت رفته فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينتقض الا اذا كان
الطعام غالب بحيث لو انفرد لم يلا القم أما اذا كان مغلوبا وساريا فلا وفي صلاة الحسن العبرة
للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تخفق رؤسهم) أي تخفرك قال في القاموس خفق
النجم يخفق خفوقا قاب وفلا حركة رأسه إذا نعس اه وبعض النجاسة حينئذ كان يضم
جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بإسناد صحيح وحمل على النعاس (قوله ولو نام راكعا
أو ساجدا الخ) لبقاء بعض الاستسقاء إذا لوزال كله لسقط فليتم الاسترخاء ولا فرق بين أن
يتعمد النوم فيها أو خارجهما على المختار وتعماده في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والركوع
المستنون اقتض) الأولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كآدمه قاصر على السجود ولان
مجرد انتصاب نصفه الأسفل وانحناء الأعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة
(فصل ما يوجب الاغتسال) * (قوله اسم من الاغتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل
من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من مخصوصا ون والغسل بالضم ما غسلت به الشيء كما في
المصباح وذكر ابن مالك أنه إذا زاد بالغا غسل الاغتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضمة وم
الغين اسم مصدر لا يغسل ويفتحونها مصدر الثلاثي المجرد (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل
الجسد التام والذي عجز به غيره غسل تمام الجسد (قوله وأسم للاء الذي يغتسل به أيضا)
ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلا قاله السيد وغيره (قوله وخصوه بغسل البدن الخ)
هو المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المستنون غسل
اصطلاحا وفيه بعد (قوله الجنابة صفة الخ) أي لغة كذا في الشعر لا أنه عجز فيه بحالة والذي في
القاموس والجنابة المني وقد أجنب وجنب وجنب واستحب وجنب يستوي فيه الواحد
والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وإذا أتزال المني فبوافق
ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطف على تفسيره وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان عتقها
قوله) هو الحكم الذي يورى وقوله والثواب بفعله نقر باهو الحكم الآخرى وقوله تقر بامر يربط بقوله
بفعله أي اغتياثا إذا فعله لقتربا (قوله خروج المني) يكسر النون مشددا ليا وقد تسكن مخففا
فهو ستاني (قوله يشبه رائحة الطلع) أي عند خروجه ورائحة البيض عند بيه (قوله ومعنى المرأة
رفيق أصفر) فلواغتسلت الجنابة ثم خرج منها مني بدون شهوة ان كان أصفر أعادت الغسل والا فلا
(قوله وهو الصلب) أي والترائب (قوله وكان خروجه من غير جماع) قيد به ليتصور ركون وجوب
الغسل مضافا إلى خروج المني الذي الجماع يضاف الوجوب إلى توارى الخشعة وان لم يخرج المني
قاله السيد (قوله ولو باول مرة بلوغ في الأصم) وقيل لا يجب لانه صار مكافيا به وقيد بقوله
لبلوغ لانه لو تحقق البلوغ أولا من غير أتزال ثم أتزال يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أول
مرة (قوله وفكر ونظر وعيث) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العيث بذكره
(قوله ان كان أهزب) يقال فيه هزب وظاهر التقييد به عدم حله لمزج ولو في مدة منه عن

المذهب بأن أبدى ضبعيه وبما في
بطنه عن نخذه لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا
أوقفا أو ساجدا حتى يضع جنبه
فإذا اضطجع استرخت مفاصله
وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا
ينتقض به وضوءه في الصحيح وان لم
يكن على صفة السجود والركوع
المستنون انتقض وضوءه (والله)
سبحانه (الموفق) بمحض فضله وكرمه
(فصل ما يوجب) * أي يلزم
(الاغتسال) يعني الغسل وهو
بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام
غسل الجسد وأسم للاء الذي يغتسل
به أيضا والضم هو الذي اصططح
عليه الفقهاء أو أكثرهم وان كان
الفتح أفصح وأشهر في اللغة
وخصوه بغسل البدن من جنابة
وحيض ونفاس والجنابة صفة
تحصل بخروج المني بشهوة يقال
أجنب الرجل إذا قضى شهوته
من المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير
الغسل لغتشرية وسببه وشروطه
وحكمه وركنه وسننه وآدابه
وصفته وعلمت تفسيره وسببه بانه
اراد ما لا يحصل مع الجنابة أو
وجوبه وله شروط وجوب وشروط
حكمة تقدمت في الوضوء وركنه
عموما أمكن منه الجسد من غير
خروج الماء الطهور وحكمه حل
ما كان عتقها قبله والثواب
يفعله تقر با والصفة والسنة
والآداب يأتي بيانها (يفترض

حليته

الغسل بواحد يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ما أبيض تخين ينكسر

الذي يخرج من وجهه يشبه رائحة الطلع ومعنى المرأة رفيق أصفر (إلى ظاهر الجسد) لانه ما لم يظهروا حكمه (إذا انفصل عن مقره) وهو الصلب
(بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو باول مرة بلوغ في الأصم وفكر ونظر وعيث بذكره وله ذلك ان كان أهزب

وإنما يجوز أن يفسر أسرارهم بغير معنى منها لا جليها ولا يفتنى انصراطا فهو من الدقيق ٥١

كما إذا حمل ثقبلا أو ضرب على صلبه
فتزل منبته بلا شهوة والشرط
وجودها عند انفصاله من
الصواب لا دوامها حتى يخرج إلى
الظاهر خلافًا لابي يوسف سواء
المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه
وسلم وقد سئل هل على المرأة من
غسل إذا هي احتلمت فقال نعم
إذا رأت الماء وثمرة الخلاف تظهر
بألو سئل ذكره حتى سمعت
شهوته فإرسال الماء يلزمه الغسل
عند أبي حنيفة وبه لا عند أبي
يوسف ويقتضى بقول أبي يوسف
لضعيف خشي التهمة والذالم
تدارك مسكه بتسترها بهام صفة
المصلي من غير تعريته وقراءة
وتظهر الثمرة بما إذا غتسل في مكانه
وصلى ثم خرج بقيمة المني عليه
الغسل عندهما لا عند مولاته
صحبة اتفاقا ولو خرج بعد ما بال
وارتقى ذكره أنما أو مشى
خطوات كثيرة لا يجب الغسل
اتفاقا وجعل المني وما عطف
عليه سببا للغسل مجازا للسهولة في
التعليم لانها شروط (و) منها (تواري
حشة) هي رأس ذكر آدمي مشتهر
حي احتزبه عن ذكرها ثم والميت
والمقطوع والمصنوع من جلد
والاصبع وكرسي لا يشتهى
وبالغة يوجب عليها تواري حشة
المراهق الغسل (و) تواري (قدر
أي الحشفة (من مقطوعها) إذا
كان التواري (في أحد سبيل آدمي
ح) فيلزمه ما الغسل لومكافير
ويؤثر به المراهق تخلفا

٣ يوجد في بعد الفسخ هنا ما غير
ونصها قوله مشتهى يقر بأصيفة
اسم الفاعل ان كان المراد الوجو

خلفه بغير أسفر (قوله وبه ينحو رأسا) عبارة البحر من المحيط ولو أن رجلا عزابه
فرط شهوة أن يستمني بعلاج لتسكينها ولا يكون مأجورا الآية ينحو رأسا برأسه كما ذكره
عن أبي حنيفة اه والمراد بقوله رأسا برأسه أنه لا أجراه ولا وزعه عليه (قوله يخشى منها) أي
الوقوع في لواط أو زنا فيكون هذا من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جليها) أي فيحرم لها
روى عنه صلى الله عليه وسلم كما يحل عليه وسلمان كح اليد له من وقال ابن جرير سألت عن عطاء فقال مكره
سمعت قوما يبشرون وأيديهم حبلى فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا
يعيشون على كبرهم وورود سبعه لا ينظر الله إليهم منهم الناكع يده (قوله للملازمة لها) الذي في
الدرلم يذكر الدفق ليشمل منى المرأة لأن الدفق فيه غير ظاهر وأما استناده إليه أيضا في قوله تعالى
خلق من ماء دافق فيجسمه من التغليب اه وهذا منهم الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) نعمه في
قول المصنف خروج المني إلى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء إذا وجدت
الالة (قوله ويفتى بقول أبي يوسف) عبارته في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في
الضعيف إذا استخفى من أهل المحل أو خاف أن يقع في قلبه بهيمة بأن طاف حول بيتهم وعلى قولهما
في غير الضعيف اه ونقل بعضهم أنه يفتى بقوله بالنظر إلى الصلوات الماضية والمراد بما فعلت
حال الاستحياء أو خوف الزينة وبقولهما بالنظر إلى المستقبل والمراد بها التي اتقتى عند أدائها
ما ذكر رجوعها إلى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله وإذا لم تدارك مسكه) أي حتى
خرج المني من رأس الذكر بشهوة أي وقد استخفى أرخصى الزينة وفي جعل الحياة المجردة عن
خوف الزينة عذرا نأمل لانه في غير محله (قوله بايها مصفة المصلي) أي بايها مراهقه أنه يصلى (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الا كبر ولا يظهر في التكبير لانه ذكر يحجر للجنب اللهم
الآن يقال في عدم الاتيان به زيادة بعد عن فعل الماهية واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسميع والتشهد والسلام وباقي التكبير في حكم الحرمة والبحر (قوله في مكانه) أو
تجاوز بخطوة أو خطوتين (قوله وارقتي ذكره) أفاد تقييده أنه إذا بال ولم يرتج الذكرك حتى خرج
المني يجري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقية المشى في المجتبى
بالكثير وأما لغة كثيرة التقييد أو جبه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك اه أي انقطع
مادة الاوّل (قوله لانها شروط) أي للوجوب فإضافة الوجوب إلى الشروط مجاز كقولهم صدقة
القطر لان السبب يتعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف إليه الوجود فشارك الشرط السبب
في الوجود اه من الشرح في المجاز مجازا استعارة علاقته المشابهة في أن كلا يضاف إليه الوجود
(قوله ومنها تواري حشة) أي تغيب تمام حشة فلو قاب أقل منها أو أقل من قدرها من المقطوع
لم يجب الغسل كما في القهستاني (قوله هي رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه
المقام والا لحشة كما في القاموس ونحوه في الدرما فوق الختان وفي القهستاني هي رأس الذكر
إلى المقطوع وهو غير داخل في مفهومها اه (قوله مشتهى) ٣ بصيغة اسم المفعول يدل عليه
قوله في المحن زود كرسى لا يشتهى ولم يعبر المصنف بالتقاء الملتصقين لمتناول البلاج في الدبر
ولان الثابت في الفرج مجازا لالتقاءهما (قوله احتزبه عن ذكرها ثم) مجتزأ لا أدى
وقوله والميت خرج ذكر الحى وقوله والمقطوع خرج بالمشتهى كما خرج به قوله وكرسي وقوله
بما صنوع من جلد والاصبع خرج بقوله رأس ذكره ومن النشر المختبط (قوله يوجب عليه الخ)
أي لا عليه لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة بعد ما حتى يتوضأ كما في
الخلاصة عن الاصل وفي الخاتمة يؤثر به ابن هشار اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة
(قوله في أحد سبيل آدمي ح) يجمع مشهولة خرج في آدمي والميت والصغيرة التي لا تجماع
فلا يجب الغسل بالجماع في هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء وغاها يلزمه غسل ذكره كما في القهستاني

عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظرائى وجوبه عليها والرسم يساعد الثاني ولم يعبر المصنف الخ لم

ويلزم بوطء صغيرة لا تشتهى ولم يغتسل الا انها ٥٤ صارت عن مجامع في الصحيح ولولف ذكره بخرقة أو بلبه ولم ينزل فلا يصح انه ان وجد

من النواقض وفي الدرر طرية الفرج طاهرة عند أبي حنيفة اه أي فلا يلزمه غسل الذكر أيضا
(قوله ويلزم بوطء صغيرة لا تشتهى ولم يغتسل) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطالعتهما
من قال لا يجب مطلقا فاده السيد (قوله فلا يصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة تنصرف في السراج على وجود الحرارة وفي التنوين بشرحه على
وجود اللذة وجمع بينهما ما لصنف لان الطاهرة لازمة ما غالبها (قوله اذا اتى الختانان الخ)
ذكرهما بناء على عادة العرب من حتن نسائهم وهومن الرجال دون حرمة الحشفة ومن المرأة موضع
قطع جلدة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو يخرج الولد والماء والحيض وتحت شرج البول
ويقال له أيضا خفاض قال في السراج وهو سنة عند الرجال والنساء وقال الشافعي واجب
عليهما وفي الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركه نهى لا اه وذكر الاتقاني
عن الخصاف بأسناده الى شداد بن اوس مرفوعا الختانان للرجال سنة وللنساء مكرمة قال في
المهرج يعني مكرمة للرجال لان جماع المختونة الذروية من جملة المسائل التي توقف فيها الامام
ورعاه منه لعدم النص ولم يرد عنهم ما فيه شيء واختلف فيه المشايخ والاشبهه اعتبار الطاقة كافي
الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسر وفي مسنده عن أبي
حنيفة بأسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب الغسل) أي ولا ينقض الوضوء (قوله
ومنهما وحود ما رقيق بعد النوم) حاصل مسألة النوم اذا عثر وجهها على البحر لانه امانان يتيقن
انه منى أو مذي أو ودى أو دخل في الأول مع الثاني أو في الأول مع الثالث أو في الثاني مع الثالث
فهذه مسألة وفي كل منها امانان يتذكر احتمالا أو لا فتة الاثنا عشر فيجب الغسل انعاقا فيما اذا
تيقن انه منى تذكر احتمالا أو لا وكذا فيما اذا تيقن انه مذي وتذكر الاحتمال أو شك انه منى
أو مذي أو شك انه منى أو ودى أو شك انه مذي أو ودى وتذكر الاحتمال في الكل ولا يجب
الغسل انعاقا فيما اذا تيقن انه ودى مطلقا تذكر الاحتمال أو لا أو شك انه مذي أو ودى ولم يتذكر
أو تيقن انه مذي ولم يتذكر كرو يجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذي
أو شك انه منى أو ودى ولم يتذكر كرا احتمالا فيما ما اراد المتقن هذا غلبة الظن لان حقيقة اليقين
متعذرة مع النوم (قوله وقد يرقق المني لعارض) كالهواء أو الغذاء قال في الخلاصة ولنا ان يوجب
الغسل بالمذي ولكن المني قد يرقق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذي اه (قوله اذا لم يكن
ذكره منتهرا قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجعا وغيره كغيره وقال ابن أمير حاج التعرقة
المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائما أو قاعدا أما اذا نام مضطجعا
فيجب الغسل سواء كان ذكره منتهرا قبل النوم أو لا تعرقة غير ظاهرة الوجه فأسكل على
الاطلاق اذا لا يظهر بينهما ما افتراق اه (قوله دون تذكر وعيز) أما اذا تذكر كرا حدهما حلما
دون الآخر فعلى المتذكر فقط أو وجوب علامة كونه منه أو منه افعلى صاحب فقط وبحله ما لم يكن
العراش نام عليه غيرهما قبله ما أمادا كان لك والمني جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل
منهما ما كذا في البحر (قوله بغلظ) متعلق بعيز والاول والثالث والخامس صفة منى الذي ذكر
والثاني والرابع والسادس صفة منى الاثنى (قوله طه منيا) يحترزه هما لو كان مذيافا لا يغسل
عليه قاله السيد عن شرح من لا يسكن (قوله ويقتصر بحيض) أي بانقطاعه لان المعدود هنا كما
نقدهم شرط لا أسباب وانما أصيب الوجوب اليها نسبه لا لا شرط هو الانقطاع لا الخروج
(قوله ونحوها) كتوازي الحشفة والحيض والنماس والمراد بقائه الاحكام المرتبة (قوله
ونحوها) كسجدة لتلاوة وصلاة الجمارة ومس المصحف (قوله بزوال الجنابة) متعلق بالشرط
وقوله رماني معناها أي الجنابة كالحض والنماس وقدم (قوله الذي لا جنابة منه) كالغني
ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله ليشمل الشهيد لكان أولى ويستثنى من الميت أيضا الخنثى

حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا والاحوط وجوب الغسل في
الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا اتى الختانان وضأت الحشفة
وجب الغسل انزل أو لم ينزل (و منها
انزال المني بوطء مبيتة أو مبيتة) شرط
الانزال لان مجتزئ وطئهما لا يوجب
الغسل لقصور الشهوة (و منها
وجود ما رقيق بعد) الانتباه من
(النوم) ولم يتذكر كرا احتمالا عندهما
خلافه قال أبي يوسف وبقوله أخذ
خلف بن أيوب وأبو الليث لانه مذي
وهو الاقيس ولما ما روى أنه صلى
الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد
البلل ولم يتذكر كرا احتمالا قال يغتسل
ولان النوم راحة تميم الشهوة وقد
يرقى المني لعارض والاحتياط
لازم في باب العبادات وهذا (اذا لم
يكن ذكره منتهرا قبل النوم) لان
الانتشار سبب للمذي فيحال عليه
ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون
تذكر وعيز بغلظ ورقة وبياض
وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل
في الصحيح احتياطا (و منها
وجود بلل ظنه منيا بعد افاقته من
سكر (و بعد افاقته من اغشاء)
احتياط (و) يعترض (بمحض)
للتص (ونفاس) بعد الظهر من
تجاسدهما بالانقطاع اجماعا (و)
يفترض الغسل بالموجبات (لو
حصلت الاشياء المذكورة قبل
الاسلام في الاصح) لبقاء صفة
الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن
أداء الشرط من الصلاة ونحوها
بزوال الجنابة رماني معناها الاب
فيقتصر عليه لكونه مسلما مكلفا
بالطهارة عند ارادة الصلاة ونحوها
بآية الوضوء (ويقتصر تعسيل
الميت) المسلم الذي لا جنابة منه
هسقة لعسلة (كهاية) وسند كرمه في محله ان شاء الله تعالى

في (فصل بشرة أشياء لا يغتسل منها أدى) هبة في الميم ويسكنون المثال المجمع وكسر هاء وهما أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا شهوة ولا
دقيق ولا يعقبه فتور ورعب لا يحس بخبر وحده وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى يفتح القاف والذال المجمة
(و) منها (ودى) باسكان الدال المهملة وتخفيف اليا وهما أبيض كدرنخين ٥٥ - لا راحة له يعقب البول وقد يسبقه أجمع العلماء
على أنه لا يجب الغسل بخروج المذي

والودي (و) منها (احتلام بلا بلل)
والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية
لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها
(ولادة من غير رؤية دم بعدها في
الصحيح) وهو قولهما عدم النفاس
وقال الامام عليها الغسل احتياطاً
لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما
تقدم (و) منها (ايلاج بخبرقة مازنة
من وجود اللذة) على الأصح وقد مناه
لزوم الغسل به احتياطاً (و) منها
(حقنة) لانها لاخراج الفضلات
لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال
اصبع ونحوه) كشيء ذكر مصنوع
من نحو جلد (في أحد السبلين)
على المختار لقصور الشهوة (و) منها
(وطء بهيمة أو امرأة) ميتة من غير
انزال (منى لعدم كمال سببه ولا يغلب
نزوله هنا القيام مقامه (و) منها
(اصابة بكر لم تزول) (الاصابة) بكثرتها
من غير انزال) لان البكارة تمنع
التقاء الختانين ولو دخل منه
فرجها بلا ايلاج فيه لا يغسل عليها
ما لم تحمل منه

فصل في بيان فرائض الغسل
(يفترض في الاغتسال) من حيض
ارحانة او نفاس (احد عشر شيئاً)
وكما هو اجمع لو احدث وهو دم الماء
ما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن
عسدت للتعليم منها (غسل الفم
والانف) وهو فرض اجتهدى
لقوله تعالى فاطهروا واخلأقهما في
الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان
المواجهة لا تكون بداخل الانف
والفم وصيغة المبالغة في قوله
فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيهما

المشاكل فقبل فهم وقبل يغسل في ثيابه والاول اول وهل يشترط لهذا الغسل النية الظاهر أنها
شرط لاسقاط الوجوب عن المكاتب لا التحصيل طهارته كما في فتح القدير
(فصل عشرة أشياء لا يغسل منها) (قوله وكسرها) أى الذال مع تخفيف اليا وهما أبيض
كلاولى وتشديدها والغسل ثلاثي مخفف ومضغف وورباهى (قوله وهما أبيض كدرنخين)
يشبه المني في الثخانة. ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين يعقب البول اذا كانت
الطبيعة متمسكة وعند حمل شيء وقبل وبعد الاغتسال من الجماع وبغض الوضوء فان قيل ما
فإنه وجوب الوضوء من الودي وقيل وجوب البول قبلها واجب بأنه قد يخرج بدون البول كما
ذكرنا فلا يرد السرازال أو يقال يظهر فائدة فيمسح سلس البول فان وضوءه يثبته بالودي دون
البول (قوله ومنها احتلام الخ) لانه غالب على ما يراه الذم من الجماع المترن بالانزال غالباً وهو
محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معصومون منه وان كان يوسوس لهم
كذا ذكره بعضهم وفي الخصائص أن منها السلام قرينه صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر
الرواية) وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم
سلمة رضى الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت
الماء اه قال السكالك والمراد بالرؤية العليم سواء اقصت برؤية البصر أم لا فان من تبعقت
الانزال بعد الاستمسية لم تخف ولم تر شيئاً بعينها لا يسمع أحد القول بعدم الغسل مع انها لم تر شيئاً
يبصرها (قوله مازنة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة ما وزاد فيما تقدم وجود الحرارة
ولهما احتلامان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه علة لا فراض بدليل التعيين باللزم
وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعيين بعلمها المغيرة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر
ومعناه ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة فوج
أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستماع لان الشهوة فيها غالبة في مقام السبب مقام المسبب
فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة فاداه السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم
تحمّل) لا ما لا تحبل الا اذا أنزلت وتعد ما صلت قبل لغسل وهذا أحد قولين وقبل لا يغسل
عليها ولو ظهر الحبل الا اذا خرج منها الى طاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه تأخذ
انظر الزبلي

فصل في بيان فرائض الغسل
(قوله من حيض أو رجاء أو نفاس) قال في البحر طاهره أن
المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المسنون حتى يصح بدونهما ولو كنهما شرطان في
تحصيل السنة كما في لدر ويكتفي بوجودهما في الوضوء عن تحصيلهما ما في أول الغسل وقوله في
تحصيل السنة أى سنة العسل المسنور وليس المراد انهم شرطان في سنتيه (قوله غسل الفم
والانف) أى بدور مبالغة فيما افانما سنة فيه على المعتمد شرب الماء عبا يقوم مقام غسل الفم
لا مصلو كان سنة بخلافه في فيه طهارة أو بين أسنانه او كان في أنه درن رطب احزاه لان
الماء لطيف يصل الى كل موضع غالباً لاف الأيابس فانه كالجزء الموضوع والنجس فيقع كما
في الفم (قوله لقوله تعالى فاطهروا) رانهم ما يغسلوا عادة ومباداة في الوضوء وفرض في
النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهم ما من اظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما
لوقوع الخلاف فيهما لا لهما سفار عند الامامين مالك واشافعي رضى الله عنهما ولا نهما لا يكفر

(والبدن) عطف عام على خاص ومنه لفرج الخارج لانه كغيرها لا داخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشمع
ومعجن لا يصح بنظر صباغ ولا ما بين الاظفار ولولم ينفى في الصحيح

تكره برغوث ووتيم ذباب كالتقدم والغرض الغسل (مرة) في الاغتسال بالنية باللسان (و) يفترض غسل (دليل) (لا عسر في فسخها) على الصحيح وان عسر لا يكاف به كالتب انضم للخرج (و) يفترض غسل داخل (مرة) خشوفة لانه من خارج الغسل ولا خرج في غسله (و) يفترض غسل ٥٦ (نقب غير منخم) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضمور من شعر الرجل)

ليلزمه حله (مطلقا) على الصحيح سواء
 منى الماء في اصوله ولا يكونه ليس
 زينة فلا خرج فيه (و) لا يفترض
 نقض (المضمور من شعر المرأة ان
 سري الماء في اصوله) اتفاق الحديث
 ام سلمة رضي الله تعالى عنها انها
 قالت قلت يا رسول الله انى امرأة
 اشهدت برأى أفانقضه لغسل
 الجنابة قال انما يكفيك ان تعشى
 على رأسك ثلاث حثبات من ماء ثم
 تغيبى على ساتر جسده الماء
 فتطهرين واما ان كان شعرها لم يلبس
 او غزيرا فلا بد من نقضه ولا يفترض
 ابصال الماء الى اثناء ذوائبها على
 الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض
 عليه بل ذوائبها كلها والاضغرة
 بالضاد المجمة الذؤابة وهى الخصلة
 من الشعر والضرغ فتسل الشعر
 وادخل بعضه في بعض وغش الماء
 على الزوج لها وان كانت غنية ولو
 انقطع بعضها عشرة (و) يفترض
 غسل (بشرة للعبة) وشعرها ولو
 كانت كثيفة كتة لقوله تعالى
 فاطهر وا (و) يفترض غسل (بشرة
 الشارب و) بشرة (الحاجب) شعرها
 (والفرج الخارج) لانه كالنم
 لا الداخل لانه كالخافي كالتقدم

(فصل) في سنن الغسل (وسن
 في الاغتسال اثنا عشر شيئا) الاول
 (الابتداء بالنية) لهوم الحديث
 كل امرئ بال (و) ابتداء (بالنية)
 ليكون فعله تقر با شأب عليه

جاء حدها (قوله ومنه الفرج الخارج) وقوله تكبر برغوث ووتيم ذباب (ولو
 لم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هى الجلدة الساترة
 للشفة والختان قطعها اه من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله أولا) فيه انه اذا سري
 في اصوله وعده الماء كله لا يلزم له وفيه بعض الاطلاق بقوله سواء كان علويا أو تر كذا قال
 السيد وما في العيني من قوله الا اذا كان علويا أو تر كذا للخرج متعقب بلن دعوى الخرج متنوعة
 اه (قوله واما ان كان شعرها لم يلبس او غزيرا) بحيث يمنع ابصال الماء الى الاصول (قوله
 ولا يفترض ابصال الماء الى اثناء ذوائبها على الصحيح) احترازه من قول بعضهم يجب بلها وعدها
 في صلاة الباقى الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان تجاوزت القدمين ونحوها في الشرح (قوله
 والاضغرة بالضاد المجمة الذؤابة) قال في القاموس الذؤابة الناصية أو متبتم من الرأس وشعره
 أصل ناصية الفرس اه والمراد الخصلة لانه كفى القاموس ما انضم الشعر المجتمعة أو القبل
 منه اه (قوله والضرغ فتل الشعر الخ) واما العقص فجمعه على الرأس (قوله وغش الماء) أى
 لشرب ووضوه وغسل على الزوج لانه لا بد منه اه شرح (قوله ولو انقطع بعضها عشرة)
 وبعضهم قال اذا كانا قطاع الحيز لقل من عشرة فعلى الزوج لا احتياجه الى برطمان بعد الغسل
 وان كان لعشرة فعليها لانها هى المحتاجة للصلاة ويعلم منه أن أجرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه
 وفي الطائفة دخول الحمام مشروعا للرجال والنساء قال الكمال وحديث أبى جهم الحارثي وجع الحمام اغما
 يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكره داعيا الى نظار الرجال والاستسالة اه أى
 وبشرط عدم نظرهن الى هؤلة بعضهم والاحرم كالأبغنى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تنعم
 نفسها عن زوجها

(فصل في سنن الغسل) (قوله لا ابتداء بالنية) هى كاللفظ المذكور في الضوء (قوله لهوم
 الحديث كل امرئ بال) لفظ كل الخ يدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هى كالتقدم
 في الوضوء (قوله اتعاق النية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذا كراستحضار معنى الذكر
 فلها اتعاق بالقلب أيضا فاما ان يقال ان الابتداء اضافى أو ان القلب يلاحظ أشبه به متعدي
 دفعة (قوله مع غسل اليدين) أى قبل ادخالهما الا ناه على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أى
 ان ازالها قبل الوضوء والاغتسال هو السنة الثلاث اذ باضافة الماء فلا ينافى أن مطلق ارالة
 القدر المفعول منها غير مبدى ذكره رضى اه كلام السيد ملخصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو
 اعيم للابن وقد يطلق على الذكر أيضا كفى المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة) فيقيم سائر
 أعمال الوضوء من المستحبات والسنن والرائض (قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم الخ) روى الجماعة
 واللفظ لم عن سمونة رضى الله تعالى عنها قالت أدبني رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله
 من الجنابة فغسل من ربي أو فلا ثم أدبني في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشبهه ثم ضرب
 بيناه على الارض فداكها دسا كاشدا ثم توضأ وضوئه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حثبات
 كل حثنة ملء كف يده ثم غسل سائر جسده ثم نفضي عن ماله ذلك فغسل رجله الحديث (قوله

كالوضوء والابتداء بالنية يصاحب النية لتعلق النية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع
 (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة لو كانت) على بدنه (بافرادها) في الابتداء اعظم من
 بزوالها قبل أن تشبع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يذكر به نجاسة كإفعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء
 الى الجزء الذي ينفذ من فرجه حال القيام وينفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة) ثمثل الغسل ويسمى الرأس (في ظاهر الرواية
 وقيل لا يسميها لانه يصيب عليها الماء والاول أصح لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ قبل الاغتسال وضوئه للصلاة وهو اسم للغسل والمصح

الماء يوثق غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في غسل يجمع في الماء) لاحتياجه لغسله ما لم يكن الغسل (ثم يفيض في الماء حتى يذنه ثلاثا) يستوجب الجسد بكل واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو اشبه) للغسل (في الماء الجاري أو) انفس في (ما) هو (في حكمه) الماء الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منعسا قدر الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو لوضوء فقط (فقد أكل السنة) للحصول بالماء في كالتثليث (ويعد في) حال (صب الماء برأسه) ٥٧

وسلم (ويغسل يدها) أي الرأين منه (كعبه الايمن ثم الايسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس الاثني الخواقي (و) (يسن أن) (يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الاولى ليم الماء يذنه في المراتب الاخيرتين وليس الدلك واجب في الغسل الا في رواية عن أبي يوسف بخصوص صبغة اطهر وافيه بخلاف الوضوء لانه بافظ اغسلوا والله الموفق

(فصل وآداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بينها (الا انه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لانه يكون غالباً مع كشف العورة) فان كان مستورا فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعا (أي هذا اذا كان غير دعه بل ولودعا) أما الكلام غير الدعا فله كراهته حال الكشف كما في الشرح وأما الدعا فلما ذكره المؤلف (قوله ويذكر مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه مستور العورة بدليل قوله لا احتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزوع النقا (قوله يغسل ويحتمل واما ما في الوهبة والقنية والذي في ابن امير حاج انه يؤخر حتى يتكس من الاغتسال بدون اطلاع عليه رسوا في ذلك لرجل والمرأة لا فرق بين كونهم ما بين رجال أو نساء فان خاف خروج الوقت تيم وصلى والنظار وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان أبيع التيم اه (قوله وبين الرجال تؤخر غسلها) وكذا بين النساء وينبغي لها أن تقيم وتصلي اجزءه شرعا من الماء كما في الدر (قوله والا تم على الناظر) أي اذا كان حامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقبل يجوز ان يجرد للغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الخلوة فقال تحذف يات الحمام الصغير لقصر ازاره أو خلق عانته بأتم قبل يجوز في المدة البسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن يجرد الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما روجه هذا التحديد ولعل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قدر واه في المياه فيكون المحل اذا كان بهذا القدر مستعاضا والله تعالى اعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك اشارة بقوله لانه يشمله

فصل غسل الرجلين (فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها صبغة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان وأكثرهم على انه يؤخر الحديث ميمونة فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التمسك به يحصل التوفيق (قوله يستوجب الجسد بكل واحدة منهما) والالم تحصل سنة التثليث والاولى فرض الثنتان بعد هاتين حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما في مجمع الانهر (قوله ولو انفس المغتسل الخ) أي بعد ما تمهض واستنشق (قوله كالعشر في العشر) قدر به محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام ابن الكثير ما استكثره المبتلى (قوله أو في المطر) معطوف على منعسا أي أو مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولو لوضوء) أي ولو مكث منعسا أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فانه يكون آنيا بكل السنة فيه (قوله ويغسل يدها) الاولى التذكير (قوله منه كعبه الايمن ثم الايسر) يغسلهما ثلاثا ثلاثا كما في الزاهد وقيل يبدأ بالمكعب الايمن ثم بالارأس (قوله ويسن ان يدلك الخ) الدلك امر ارا به على الاعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في الجرح من الفتح في من لا مسكين انه شرط عنده في رواية النوادر (فصل وآداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب ان لا يتكلم بكلام معه ولودعا) أي هذا اذا كان غير دعه بل ولودعا أما الكلام غير الدعا فله كراهته حال الكشف كما في الشرح وأما الدعا فلما ذكره المؤلف (قوله ويذكر مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه مستور العورة بدليل قوله لا احتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزوع النقا (قوله يغسل ويحتمل واما ما في الوهبة والقنية والذي في ابن امير حاج انه يؤخر حتى يتكس من الاغتسال بدون اطلاع عليه رسوا في ذلك لرجل والمرأة لا فرق بين كونهم ما بين رجال أو نساء فان خاف خروج الوقت تيم وصلى والنظار وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان أبيع التيم اه (قوله وبين الرجال تؤخر غسلها) وكذا بين النساء وينبغي لها أن تقيم وتصلي اجزءه شرعا من الماء كما في الدر (قوله والا تم على الناظر) أي اذا كان حامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقبل يجوز ان يجرد للغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الخلوة فقال تحذف يات الحمام الصغير لقصر ازاره أو خلق عانته بأتم قبل يجوز في المدة البسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن يجرد الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما روجه هذا التحديد ولعل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قدر واه في المياه فيكون المحل اذا كان بهذا القدر مستعاضا والله تعالى اعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك اشارة بقوله لانه يشمله

فصل غسل الرجلين (فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها صبغة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان وأكثرهم على انه يؤخر الحديث ميمونة فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التمسك به يحصل التوفيق (قوله يستوجب الجسد بكل واحدة منهما) والالم تحصل سنة التثليث والاولى فرض الثنتان بعد هاتين حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما في مجمع الانهر (قوله ولو انفس المغتسل الخ) أي بعد ما تمهض واستنشق (قوله كالعشر في العشر) قدر به محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام ابن الكثير ما استكثره المبتلى (قوله أو في المطر) معطوف على منعسا أي أو مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولو لوضوء) أي ولو مكث منعسا أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فانه يكون آنيا بكل السنة فيه (قوله ويغسل يدها) الاولى التذكير (قوله منه كعبه الايمن ثم الايسر) يغسلهما ثلاثا ثلاثا كما في الزاهد وقيل يبدأ بالمكعب الايمن ثم بالارأس (قوله ويسن ان يدلك الخ) الدلك امر ارا به على الاعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في الجرح من الفتح في من لا مسكين انه شرط عنده في رواية النوادر (فصل وآداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب ان لا يتكلم بكلام معه ولودعا) أي هذا اذا كان غير دعه بل ولودعا أما الكلام غير الدعا فله كراهته حال الكشف كما في الشرح وأما الدعا فلما ذكره المؤلف (قوله ويذكر مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه مستور العورة بدليل قوله لا احتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزوع النقا (قوله يغسل ويحتمل واما ما في الوهبة والقنية والذي في ابن امير حاج انه يؤخر حتى يتكس من الاغتسال بدون اطلاع عليه رسوا في ذلك لرجل والمرأة لا فرق بين كونهم ما بين رجال أو نساء فان خاف خروج الوقت تيم وصلى والنظار وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان أبيع التيم اه (قوله وبين الرجال تؤخر غسلها) وكذا بين النساء وينبغي لها أن تقيم وتصلي اجزءه شرعا من الماء كما في الدر (قوله والا تم على الناظر) أي اذا كان حامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقبل يجوز ان يجرد للغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الخلوة فقال تحذف يات الحمام الصغير لقصر ازاره أو خلق عانته بأتم قبل يجوز في المدة البسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن يجرد الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما روجه هذا التحديد ولعل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قدر واه في المياه فيكون المحل اذا كان بهذا القدر مستعاضا والله تعالى اعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك اشارة بقوله لانه يشمله

(٨ - طه طوى) (وكره فيه ما ذكره في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعا كما تقدم ولا تقدير للماء الذي يظهر به في الغسل والوضوء لاختلاف أحوال الناس ومراعى حال الوسط من غير اعراف ولا تقدير (فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء) منها (صالحات) على الصحيح لانها أفضل من الوقت وقيل انه لليوم

وغرته انه لو اخذت بعد غسله ثم قوض لا يكون له فضله على الصحيح له الفضل على الرجوع وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس في أول ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع ٥٨ الزاخرة (و) منها (صلاة العبدین) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل

الحسن وذ كرفي المحيط محمد ادم الحسن وفي غاية البيان من شرح الطحاوي انه لما جمعه ما هذا
 أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فيمن لا جمعة عليه أيضا وأما الغسل بعد الصلاة فليس
 باعتبار اجامها كافي جمعة المحيط والخاتبة (قوله استن بالسنة لحصول المقصود) وقال في النهر كاجبر
 ينبغي عدم حصول السنّة بهذا اتفاقا أما على قول أبي يوسف فلا يشترط الصلاة به والغالب وجود
 الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان وأما على قول الحسن فلا يشترط ان يكون متطهرا
 بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضا اهـ الخ (قوله فيها
 ونعمت) أي قبل السنّة أخذ ونعمت هذه المصلحة فالغدير راجع الى غير مذكور وهو جائر
 في المشهور كافي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب (قوله وهو ناسخ لظاهر قوله الخ) وقيل معنى
 الواجب المتأخر كما يقال حقل على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف) ولليوم عند
 الحسن نقله القهستاني عن النخبة (قوله للصبح أو العصرة) أو مائة خلوة تجوز الجمع (قوله
 ولهذا لا يتيم مكانة بفسه الماء) أي مثلا والمراد به ذروا الباء للصبية ومثله سائر الاغتسالات
 المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البدائع يجوز ان يكون غسل
 عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف أو لليوم أي يوم عرفة لمن حضره (قوله
 لغسل زمان الوقوف) وليكن أقرب اليه فيكون أبلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة
 الأفضل أن يكون بقرب ذهابها اليها الآن هذا يقتضي الأفضلية فقط لا كونه شرطاً في تحصيل
 السنّة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الأصح وقيل انها مستحبة بدليل أن محمداً
 صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة في الأصل حسناً قال في الفتح وهو النظر (قوله ان أسلم طاهراً) بذلك أمر
 صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فإنه يفرض عليه الغسل على
 المعمد كما تقدم (قوله ولو بلغ بالنس) احترزه عن بلوغ الصبي بالاحتلام والاحمال
 والآنزل وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والمجمل فإنه لا بد من الغسل فيها (قوله
 وهو خمس عشرة سنة على المفتي به) وهو قولهما ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر في هذه المدة
 فالسنة لولا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وأدنى مدة يعتد فيها بظهور العلامة
 اثنتا عشرة سنة في حق وتسع سنين في حقها فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كتابا بالغاين حكما
 لان ذلك لما يعرف من جهة ما (قوله ولو انفاق الخ) لعلة للشكر على نعمة الاقامة (قوله وعند
 الفراغ من حجة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها الحجة ورواه أبو داود
 (قوله خروجا للخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل لزوم الغسل منها (قوله
 ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفيقه ما عليه
 من الحقوق ولما فيها من البراءة من الذنوب بغفرانها قاله العمر روى (قوله يقينا) بأن يكون
 بطريق الكشف مثلا (قوله أو علما) كذا هو وفيما شرح عليه السيد أيضا والمناسب لمقالة
 اليقين ان يقول او ظنا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة بلجة لا حارة ولا باردة الى
 غير ذلك مما ذكره والذي فيها رأيت من الشرح او مع الاقتصار ما ورد والمعنى ان الرؤية اما
 باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لا حياثها) يحتمل ارتباطه بالغسل أي انما نذب
 لا حياثها وفيه أن الاحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل الا ان يقال انه يعين عليه فيطلب له
 أوليكون الاحياء مؤدى بأكل الطهارتين ويحتمل انه مرتبط بقوله وورد والمعنى أن العلامات
 الواردة بطلب الاحياء هي العلامات التي يطلب منها وجودها الغسل (قوله ومحل اجابة دعاه
 سيد الكونين) أي بعد أن دعاه في جميع عرفة فأخبرت عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول

يوم الفطر والافصى وعرفة وقال
 صلى الله عليه وسلم من قوض يوم الجمعة
 فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل
 أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى
 الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب
 على كل محتلم والغسل سنة للصلاة
 في قول أبي يوسف كافي الجمعة
 (و) يسن (للأحرام) للصبح أو العصرة
 لفعله صلى الله عليه وسلم وهو
 للتنظيف لا للتطهير فغسل المرأة
 ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا
 لا يتيم مكانة بفسه الماء (و) يسن
 الاغتسال (للحاج) لا لغيره
 ويغسله الحاج (في عرفة) لا خارجها
 ويكون فعله (بعد الزوال) الفضل
 زمان الوقوف * ولما فرغ من
 الغسل المسنون شرع في المتدوب
 فقال (ويندب الاغتسال في ستة
 عشر شيئا) تقر بيالانه بن يد عليها
 (من أسلم طاهرا) عن جنباته وحيض
 ونفاس للتنظيف من أثر ما كان
 منه (ولو بلغ بالس) وهو خمس
 عشرة سنة على المفتي به في الغلام
 والجارية (ولو انفاق من حنون)
 وسكر وانما (وعند) الفراغ من
 حجة وغسل ميت (خروجا للخلاف)
 من لزوم الغسل بها (و) نذب (في
 ليلة براءة) وهي ليلة النصف من
 شعبان لا حياثها وعظم شأنها اذا
 فيها تقسم الارزاق والآجال (و)
 في (ليلة القدر اذا رآها) يقينا
 أو علما باتباع ما ورد في وقتها
 لا حياثها (و) نذب الغسل (لدخول
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم)
 تعظيما لحرمتها وقدمه على حضرة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم (و)
 نذب (لوقوف بمزدلفة) لانه ثاني

الجمعة ومن محل اجابة دعاه سيد الكونين بغفران
 الدماء والمظالم لأمته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة فيخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول

مكة) هي أفضل الارض عندنا مطلقا وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقعة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فانما أفضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء ولكل من مكة والمدينة اسماء كثيرة نحو ما قال النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منه - ما ذكره الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سيما في انه يغتسل رجلي الحجار وتقدم انه يغتسل بالجمع مزدلفة وقد تجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسلوا احدا يكفي الجميع بالنسبة (قوله ويقوم بتعظيم حرمة البيت) أي التعظيم الزائد والافاضة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي بأكل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاول حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاول حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير للطلب أو الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن فزع مصدر بمعنى مفزع (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس بأكل الطهارتين فانه ادعى لازالته (قوله فيلتجئ المتطهر اليه) أي المتطهر بأكل الطهارتين (قوله ويندب للثائب من ذنب) ازالة ثرما كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من سفر) لانظافة (قوله وللمسحاضة الخ) لاحتمال تخلل حيز اثناء المدة (قوله ولن يراد قتله) ليوت على اكل الطهارتين (قوله ولن أصابته فحاسة الخ) عده في البحر من الغسل المفروض وهو الذي تعيده عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافا لما قال انه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انها لا تنفع نفعا تاما اذ لا يسكران وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والنزاهة) أي التماسد (قوله من الغل) قال في القاموس الغليل الحقد كالغل بالسكر والضغن اه وقال في مادة ح ق د حقه عليه كضرب وفرح حقه اوحدها وحقة امة سكت عداوته في قلبه وتر بص لفرصتها كتحقة والحقد والكثير الحقد اه ومنه يعلم ان الغل والحقد شيء واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النصع واطهر خلاف ما يفسر والغش بالسكر الاسم منه والغل والحقد والغش بالغش الرجل الغاش اه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى ما قبله وأما الحسد أعاذنا الله تعالى عنه فعلم (قوله وتطهير القلب) عطف على اخلاص أي يطهره بقطع العلائق عن جملة الخلائق وما تطمح اليه النفوس فلا يقصد الا الله تعالى بعبدده لاستحقاقه العبادات لانه تعالى وامثالا لامره الا خلا لجلالته وكبرياه لا رغبة في الجنة ولا رهبة من نار اه من الشرح (قوله مفتعرا) أي مظهر فقره اليه بأن يسأله حاجته الدينية والدنيوية اظهارا للفاقة والاضطرار الى المولى العني عن كل شيء بعد تطهير لسانه من اللغو فضلا عن الكذب والغيبة والنميمة والبهتان وترقيته بالتقديس والتمسك والتسبيح وتلاوة القرآن لعله ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بأن) أي الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطر بها) أي بسببها (قوله هطفا عليه) بفتح العين أي رحمة وحنو او بالسكس الجانب (قوله فتكون عبدا فردا الخ) أي غير مشترك من كلام الحلاج نفعا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارضا من أمور الدارين مشغلا بالله وحده وقال ليس لمن يرى أحدا أو يذكروا احدا ان يقول عرفنا الا الذي ظهرت منه الآحاد وقال من خاف من شيء سوى الله أو رجاسواه أغلق عليه أبواب كل شيء وسلط عليه الخافة وجب بسببه من حجابا بغيرها الشك اه (قوله ولا يسلك) السين وانما في التان أو أن النهي عن طلب الميل أبلغ من النهي عن الميل (قوله قال الحسن) في مقام التعليل لقوله ولا يسلك (قوله رب مستور) أي كثيرا ما يقع ذلك وهو من الزم (قوله سبته شهوته) أي

مكة) شرفها الله تعالى (لطواف) ماواطىء واط (الزيارة) فيؤدي الطواف بأكل الطهارتين وبة - وم بتعظيم حرمة البيت الشريف (و) بسبب (الصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما (واستسقاء) لطلب استئزال الغيث رحة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بأكل الطهارتين (و) لصلاة من (فزع) من مخوف التجاء الى الله تعالى وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلمة) حصلت نهارا (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهار لان الله تعالى أهلك به من طغى كفوم عاد فيلتجئ المتطهر اليه ويندب للثائب من ذنب وللقادم من سفر وللمسحاضة اذا انقطع دمه او لن يراد قتله ولرعى الجمار ولن أصابته تجاسة في مكانها فيغسل جميع يديه وكذا جميع ثوبه احتياطا وتنبيه عظيم لا تنفع الطهارة الظاهرة الا مع الطهارة الباطنة بالاخلاص والنزاهة من الغل والغش والحقد والغش بالحقد والاحسد وتطهير القلب بحسبى الله من الكونين فيعبده لذاته لا لالهة مفتعرا اليه وهو يتفضل بأن يقضاه حوائجه المضطر بهم اعطاه عليه فتكون عبدا فردا للمالك الاحد الفرد لا يسرق شيء من الاشياء سواه ولا يسرقك هوالك من خدمته اياه قال الحسن البصري رحمه الله تعالى رب مستور بسبته شهوته

٢ (قوله وهو اشارة الخ) كانه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن وفزع والظاهر ان قوله من مخوف صلة لمزع أي لخوف من أمر مخوف تأمل اه

قد هري من ستره وانتم سكا

صاحب الشهوة عبد فاذا ملك
الشهوة أضحى ملكا فاذا أخلص
لله وعبا كعبه وارضاء قام فاداه
خفته العناية حيثما توجه وتيمم
وعلمه عالم يكن يعلم

باب التيمم

هو من خصائص هذه الأمة وهو لغة
القصد ومطلنا والنجاة القصد الى
معظم وشرفه مع الوجه واليدين عن
صعيد مطهر والقصد شرط له لانه النية
وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة
وكيفية وستأتي تفصيله كاصله ارادة
مالا يحل الابه وشرطه قدمها بقوله

(يعلم) التيمم (بشرط ثمانية الأول)

منها (النية) لان التراب ملوث فلا

يصير مطهر الا بالنية والماء خلق

مطهرا (و) النية (حقيقة) شرطا

(عقد القلب على) ايجاد (العمل) جزئا

(ووقتها عند ضرب يده على ما يتيمم

به) أو عند مسح أعضائه بتراب

أصاها (و) للنية في حد ذاتها شروط

لحقتها بينها بقوله (شروط خمسة

النية ثلاثة الاسلام) ليصير الفعل

سبيلا للثواب والسكافر محروم منه

(و) الثاني (التخير) لهم ما يتيمم

به (و) الثالث (العلم بما ينويه)

ليعرف حقيقة المنوى والنية معنى

وراء العلم الذي يسبقها (و) نية

التيمم لها شرط خاص بما ينيه بقوله

(يستمر لصحة نية التيمم) ليكون

مفتاحا (للصلاة) فتصح (به) احد

ثلاثة أشياء امانية الطهارة) من

الحديث النائم به ولا يشترط تعيين

الجنابة من الحدث فتكفي نية

الطهارة لانها شرعت للصلاة

وشرطت لصحتها واباحتها فكأن

يتمها نية اباحة الصلاة ولذا قال

(أو) نية (استباحة الصلاة) لان

اباحتها برفع الحدث

جعلته مسيما لها وأسيرا والمقصود انه صار لا يخالها (قوله قد هري) بكسر الهمزة يعني ترجع ثيابه
والياء ساكنة للضرورة (قوله وانتم سكا) الفه لا إطلاق وهو عطف لازم على هري (قوله
صاحب الشهوة عبد) أي ملازمها والمتصف بها كالعبد في الاقياد الى غيره والذليل (قوله فاذا
ملك الشهوة) بأن خالف النفس والشيطان فيما يأمران به (قوله أضحى ملكا) أي في الدارين
وهو بكسر اللام لذكر العبد أولا ويحتمل ان يكون بفتحها وهو على التشبيه يعني انه في الدنيا كعبد
كالملائكة وقد خلق الله تعالى عالم الارواح رزقه اقسامًا ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون
الشهوة ومنهم من جعله وهم الباطن ومنهم من جعله ما فيه وهم بنو آدم فان غلب
عقله شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون
ارذل ان هم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وعبا كعبه) متعلق بقام (قوله وارضاء) عطف
على كفه (قوله حفته العناية) أي احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له اموره فيعامله معاملة من اهمته بشأته تعظيمه له (قوله حيثما توجه وتيمم) أي
قصد أي في أي زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث للسكان ولا يخفى حسن
ذكره مادة التيمم بلصقه (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دليله قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله والله
تعالى أعلم

باب التيمم

د لوه بعد طهارة الماء لانه خلف وقدمه على مسح الخف وان كان طهارة مائية لشبوت هذا
بالمسك وذاك بالسنة وثلاثه تأسيسا بالمسك (قوله هو من خصائص هذه الأمة) رخصة لهم
من حيث الآلة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث المخل للاقتصار فيه على
شروط الاعضاء (قوله وشرطا الخ) قال السكاك هذا هو الحق فهذا التعريف أولى من قول بعضهم
في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد ركنا (قوله عن
صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد أي عن صعيد (قوله مطهر) احتريزه عن الارض
اذا نتجت وجعت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط أصله الا فيما سئل عنه (قوله
وحكم) هو حل ما كان عتقا قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كاصله أيضا (قوله وركن) هو
المسح المستوعب للمحل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما
سئل عنه ويجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليدين بالمسح وقبضه مستوعبا
(قوله على ايجاد العمل جزئا) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به
في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت قدرة العبد افاده
السيد (قوله أو عند مسح أعضائه) الجمع لما فوق الواحد أو به كل يده عضوا (قوله لغهم
ما يتيمم به) الاولى أن يقول للمنوي ولا يلزم من التيمم العلم بحقيقة المنوى (قوله ليعرف حقيقة
المنوى) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله ولا يشترط
تعيين الجنابة من الحدث) بل روي ابن مهابة عن محمد ان الجنابة اذا تيمم يديه الوضوء اجزاه
عن الجنابة في الصحيح (قوله واباحتها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال) سرتب على كلام
مخدوف تقديره وهي تصح بنية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعليل المذكور كما فعله السيد
لسكان أولى (قوله وأونية استباحة الصلاة) أي نوى التيمم ان تكون الصلاة مباحة أو صيرورة
لصلاة مباحة فالسكين والتأخران أول الصيرورة ولا يصح الطلب (قوله لان اباحتها برفع
الحدث) تعليل الصحة انية في التيمم بنية الاستباحة يعني انه لنوى استباحة الصلاة وهي
لا تكون الا برفع الحدث بكانه نوى رفعه أي وهي تصح بنية رفعه واذا حققنا المظهر وجدنا كلنا
النيةين السابقتين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى نية الاباحة وهي ترجع

الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي لا تحب في ضمن شئ آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى وتكون أيضا لا تصح بدون طهارة فيكرن المنوى اما صلاة أو جزاء الصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة او صلاة الجنائزة أو سجدة التلاوة أو قراءة القرآن وهو جنب أو نية لقراءة القرآن بعد انقطاع حياضها أو نفاسها لان كلاهما لا بد له من الطهارة وهو عبادة فلا يصح به (أي التيمم اذا نوى التيمم فقط) أي مجردا من غير ملاحظة شئ مما تقدم (أو نواه) أي التيمم (لقراءة القرآن) وهو محدث حدثا أصغر (لم يكن حدثا) وكذا المرأة اذا نوتها للقراءة ولم تكن مخاطبة بالنظر من حیض ونفاس لجواز قراءة المحدث لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس المصحف أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به صلاته في الأصح وكذلك زيارة القبور والأذان والاقامة والسلام ورده أو للاسلام عند طاعة المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلته به لدخوله في الاسلام لانه رأس القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الاصح ولو تيمم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سنذكره وفي رواية النوادر والحسن جواز مجرد نيته (الثاني) من شروط خمسة التيمم (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كعبه) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للرجحان بالذهاب هذه المسافة وما شرع التيمم الا لدفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة

الى نية الرفع فله تأمل (قوله فتصح باطلاق النية) تعريص على قوله امانية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان المصنف نص بعد على انها لا تصح بنية - (قوله نية رفع الحدث) تفریع على قوله لان ابا حنيفة رفع الحدث ولا بد من ضميعة قولنا وهي تصح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشئ) عطف على مقدر تقديره هذا اذا اطلق في النية ويضبط صورتين صورة نية الطهارة أو صورة نية استباحة الصلاة وصورة نية رفع الحدث (قوله بينه في الشرط الثالث) الاولى بينه في الامر الثالث لان الشرط هو أحد الثلاثة المذكورة فتأمل (قوله وهي التي لا يجب الخ) كالصلاة بخلاف المس فانه وجب له بطريق التبع للتلوة وهو في حد ذاته ليس بعبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل لمسه لقراءة القرآن لكونه الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب لقوله فيكون المنوى اما صلاة ان يكون المنوى عند التيمم الصلاة ونحوها وان يكون المعنى على استباحة هذه العبادة فربما جئنا الى ما قبله (قوله أو لصلاة الجنائزة) لو ادخلها في عموم الصلاة فيقول فيكون المنوى اما صلاة ولو صلاة جنائزة لسكان أولى لانها صلاة من وجه (قوله أو سجدة التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون طهارة (قوله فلا يصح به) تفریع على اشتراط أحد هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنباً) تصريح بالالزام (قوله ولم تكن مخاطبة بالنظر) أي بأن تكون محدثة حدثاً أصغر فقط (قوله لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لکنهم التحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث (قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصحف) فقد الشرط الاول فيه وهو كونه عبادة (قوله أو دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من الاكبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح أو لا يحل بدون طهارة وان كان عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذلك زيارة القبور) فقد فيها الثالث أيضا (قوله والأذان) انتفى فيه الثاني والثالث وكذا الإقامة (قوله والسلام ورده) انتفى فيه الثالث فقط وكذلك الاسلام (قوله وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل التراب طهورا للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهورا للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قوله لا تصح به الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها اقرية عنده قاله في البحر عن الترجيح (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير طاهر الزاوية كما تقدم التنبيه عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله مجرد نيته) أي التيمم هو مقابل ما في المصنف ولا اعتماد على هذه الرواية كناية على ذلك السكال (قوله كعبه أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل والفرسخ والبريد في قوله

ان البريد من الفرسخ أربع * ولفرسخ ثلاث اميال ضعو
والميل ألف أي من الباعات قل * والباع اربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعدها العشر ومن ثم الاصابع
سبع شعيرات فظهر شعيرة * من الى بطن اخرى فوضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط * من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع

قاله في الفتح والميل في اللغة منتهى مد البصر (قوله بغلبة الظن) فان لم يحدكم اليقين في المقدمات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور وهذا الجاهل هو (قوله وهي ذراع ونصف) حجمه ذراعانه ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سير القدم بنصف ساعة (قوله بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ما طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه في المصر) أي ولو كان مقيما فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي انه لا يجوز التيمم في المصر

وهي ذراع ونصف بذراع العامة فيقيم بعده ميلا (عن ما) طهور (ولو) كان بعده عنه (في المصر) على الصحيح للرجح

الخوف فوت صلاة جنازة أو عهد ولجنب الخائف من البرد والحق الأول والمشم بناء على عادة
 الامصار فليس خلافا حقيقة (و) قوله ومن العذر حصول مرض (و) أقاده أن الصحيح الذي
 يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار خوارزمي وقل المصنف
 في حاشية الدرر الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن يعرض للصوم فهو
 كالريض (و) قال فكذلك هنا (و) واعلم أن المريض أربعة أنواع من يضره الماء أو التحرك
 لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على الفعل بنفسه فحاله لا يتحول ما ان
 يجد من يوضه أولا فإن لم يجد جازله التيمم إجماعا ولو في المصر على ظاهر المذهب وإن وجد فاما
 أن يكون من أهل طاعته كعبه وولده وأجيره أو لا فإن كان من أهل طاعته اختلف فيه
 المشايخ على قول الامام بناء على اختلاف الرواية عنه وإن لم يكن من أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل
 جازله التيمم عنه مطلقا وقال لا يجوز في الفصول كلها الا اذا كان الآخر كثيرا وهو ما راد على
 ربيع درهم أقاده في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم
 لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلى على قياس قول الامام حتى يقدر على أحدهما وقال ابو
 يوسف يصلى تشبها ويعيد وقل محمد بن مطرب وفي البحر ولا يجب على أحد الزوجه أن يوضي
 صاحبه ولا أن يتعاهده فيما يتعلق بالصلاة فلا يعذر أحدهما قادر بقدره الآخر بخلاف السيد
 والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد المرض) يقينا وبغلبة الظن
 بحجربة أو اخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقبل يكفي المستور (قوله كالمجروح) مثال للارلين وقوله
 والمبطون مثال للثالث وهو التحرك أقاده في الشرح (قوله ولولو القرى) أي ولو كان العمران
 القرى الموصوفة بما ذكر اما القرى الخالية عنه فهي كالبرية (قوله سواء كان جنباً أو محبداً)
 هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الامرار وقال الحلواني لا رخصة للعبد بذلك السبب إجماعا
 قال في الخالية والحائض وهو الصحيح أي لعدم اهتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد وهم إذ لا
 يتحقق ذلك في الوضوء عادة كفي الفتح والابحار وانما الخلاف في الجنب الصحيح في الماء اذا خاف
 بغلبة ظن على نفسه مرضا لو اغتسل بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ماء يسخن فقال الامام
 يجوز له التيمم مطلقا وخصاه بالما سفر لان تحته هذه الحالة في المصر نادر والغتوى على قول
 الامام في سابل في كل العبادات وانما أطلق المصنف لان الكلام عند غلبة الظن وهي غير
 مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عذق) أي من العذر لسكن ان نشأ من وعيد العباد وجبت الاعادة
 وان نشأ من شيء فلا كذا وفي صاحب البحر وابن أمير حاج بين قولي وجوب الاعادة وعدمه
 أقاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه) لان صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة
 بالماء فان لم يبدل ولا بدل للنفس أولانه في معنى المريض من حيث خوف لحوق الضرر فالحق
 به كما في النهاية وكذا المال لا خلاف له وحكم الامانة عنده حكم ماله (قوله وأخاف
 المديون المعلن الحبس) أما المومر فلا يجوز له التيمم نظرا لطلبه (قوله ولا على من حبس
 في السفر) أي اذا تيمم وصلى لان الغالب في السفر عدم الماء وقد انضم اليه عذر الحبس قاله في
 الشرح وأما المحبوس في المصر في مكان طاهر اذا لم يجد الماء فانه يتيمم ويصلى ثم يعيد في ظاهر
 الرواية كافي البدائع (قوله ومنه عطش) اعلم ان الانسان اذا عطش وكان عند آخر ما فان
 كان صاحب الماء محتاجا اليه لعطشه فهو أولى به والاوجب دفعه للضطر فإن لم يدعه أخذه
 م قهر اوله أن يقاذه فان قتل صاحب الماء فدمه مدمر وان قتل الآخر كان مضمونا ريدني أن
 يضمن المضطرقة الماء وان احتاج الاجنبى للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله
 ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهرا بحرج السراج مزيدا (قوله أو رقيقه في القافلة) فضلا عن
 رقيق الصبية كذا في الشرح (قوله اردابته) محل اعتبار خوف عطش دابته وكتبه اذا عذر

(و) من العذر حصول مرض يخاف
 منه اشتداد المرض أو بطله البره أو
 تحركه كالمجروح والمبطون (و) من
 الاضرار (رد يخاف منه) بغلبة
 الظن (التلف) لبعض الاضضاء
 (أو المرض) اذا كان خارج المصر
 يعني العمران ولولو القرى التي يوجد
 بها الماء المسخن أو ما يسخن به
 سواء كان جنباً أو محبداً اذا عدم
 الماء المسخن أو ما يسخن به في
 المصر فهي كالبرية وما جعل عليكم
 في الدين من حرج (و) منه (خوف
 عذق) آدمي أو غيره سواء خافه على
 نفسه أو ماله أو أمانته أو خافت فاسقا
 هند الماء أو خاف المديون المفلس
 الحبس ولا إعادة عليهم ولا على من
 حبس في السفر بخلاف المكره على
 ترك الوضوء فتيمم فانه يعيد صلاته
 (و) منه (عطش) سواء خافه حالا
 أو مآلا على نفسه أو رقيقه في
 القافلة أو دابته ولو كتب لان المعد
 للحاجة كالمعدوم

حفظ الغسالة لعدم الاتناء كافي الايضاح (قوله ومنه احتياج ليجن) وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مائة إما اذا احتاجه للقهوة فان كان يلحقه بتركها ضرر فقيم والا لا كذا يحتمل السيد ولم يفصلوا في المرق هذا التفصيل الا ان قول الشرح لا ضرر اليه بشيئ اليه (قوله ويتمم لفقد آلة) اي طاهرة قاله السيد ولو ثوبا كافي السراج فلو نقص الثوب لادلائه ان كان النقص قد رمية الماء لزمه ادلاؤه لان كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل الى الماء الا عشقة كذا في كتب الشافعية قال في الترشيح وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالسراج (قوله لا يمنع التيمم) أي على المعتمد (قوله ولا يشبهه فأقد الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله يجبس) متعلق بفاتدوم مثل الجبس العجز عنه أغرض كافي السيد أو بوضع خشب في يديه (قوله وقال أبو يوسف يشبهه بالأيام) إقامة لحق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لانه لو وجد لصار مستعملا للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجدان وجد مكانا يابساً فأداه في الشرح والذي في السيد نقلان التنوير وشرحه وقال لا يشبهه بالمصلين وجوبا فيركع ويسجدان وجد مكانا يابساً أو يوحى قائما ثم يعيده بغنى وإليه صرح جرجي لا مام ثم قال ومعنى التشبه بالمصلين أن لا يقصد بالقيام الصلاة ولا يقرأ شيئا إذا حنى ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح اه وتحصل منه أن التشبه متعلق عليه بالركوع والسجود لا بالأيام على ما عليه الفتوى (قوله ولو وجد من يعينه) اعلم أن المعين إما أن يكون كعبده وولده وأخيه فلا يجوز له التيمم اتفاقا كافي المحيط بنا على اختيار بعضهم وان وجد غيرهم ذكرولو استعان به أهانه فظاهر المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقدرة على الوضوء وعن الإمام انه يتيمم وعلى هذا اذا عجز عن التوجه الى القبلة أو عن المحو عن فراش نجس (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على ان القدرة بالغير لا تمتد قدرة عنده لان الانسان بعد قدرا اذا اختص بالآلة يتبأله الفعل بما متى أراد وهذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لان آلة صارت كآلة واختار حسام الدين قولهما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العمارة في هذا الشرح مع أن فيها التفصيل كما علمت وقد علمنا ما يفيد بعض ذلك وربما (قوله ولو جنباً) لان صلاة الجنابة دعا في الحقيقة وانما أوجبناها التيمم لكونها مسموعة بالعلم الصلاة قاله السيد (قوله لانها تقوت بلا خلاف) هذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن ما يقوت الى خلاف لا يتيمم له عند خوف فوته وما لا خلاف له يتيمم له (قوله والولى لا يخاف الفوت) المراد بالولى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر فحق هو مقدم عليه أولى فيجوز التيمم للولى عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لانه يخاف الفوت اذ ليس له حق الاعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) محتمل في الهداية وظاهر الرواية جواز التيمم للكل لان تأخير الجنابة مكره وصححه المرخصي فتأيد الصحيح الثاني بكونه ظاهراً لرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد القدرة يعيده اتفاقاً (قوله أو خوف فوت صلاة عيد) أي بتمامها فان كان بحيث لو توضأ يدرك بعضها مع الإمام لا يتيمم قال السيد ناقلان النهر وخوف فوتها بزياد الشمس ان كان اماماً وبعد ادراك شيء منها مع الإمام ان كان مقتدياً اه (قوله يتيمم ويتم صلاته الخ) المقام فيه تعصیل وهو انه في صلاة الجنابة ان خاف رفعها قبل أن يحصل شياً من التكبيرات ان اشتغل بالوضوء تيمم وأما في العيدان خاف الاستواء تيمم اتفاقاً اماماً كان أو مقتدياً والا فان امكنه ادراك شيء منها مع الإمام لو توضأ لا يتيمم اتفاقاً والا فندد الإمام يتيمم مطلقاً وعندهما ان شرع بالوضوء لا يتيمم لانه من الفوت اذا لاحق صلى بعد فراغ الإمام وان شرع بالتيمم جازله البناء لانه لو توضأ يكون واحداً للماء في صلاته فتفسد وللإمام ان خوف الفوت باق لانه يوم زحمة فيعتبر به ما يفسد صلاته لانه فموت كافي التبيين وغيره وعنه ادراك في عروض المفسد ما اذا غلب على ظنه عدمه لا يتيمم اجماعاً كافي الفتح ومنشأ الخلاف أن صلاة

(و) منه (احتياج ليجن) للضرورة (اللطخ مرق) لا ضرورة اليه (و) يتيمم (لفقد آلة) كحبل ودلوانه يصير البشر كعدمها والماء الموضوع للشرب في الفسوان ونحوها لا يمنع التيمم الا ان يكون كثير يستدل بكثرة على اطلاق استعماله ولا يشبهه فأقد الماء والتراب الطهور يجبس عندهما وقال أبو يوسف يشبهه بالأيام والعاجز الذي لا يجدم من بوضيه يتيمم اتفاقاً ولو وجد من يعينه فلا قدرة له عند الامام بقدره الغير خلافاً لهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنابة) ولو جنباً لانها تقوت بلا خلاف فان كان يدرك تكبيراً منها توضأ والولى لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يتيمم واذا حضرت جنابة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها يتيمم به للولى عندهما وقال محمد عليه الاعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا جاءك صلاة جنابة فغسيت فوترها فصل عليها بالتيمم وعن ابن عمر رضى الله عنهما انه أتى بجنابة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك والوجه فواتها الى بدل (ولو) كان (بناء) فيها بيان سبقه حدث في صلاة الجنابة أو العيد يتيمم ويتم صلاته ليجزه عنه بالماء برفع الجنابة وطرو والمفسد للزحام في العيد (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة)

(و) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لان الظاهر يصلي بفوت الجمعة وتقضي المائنة فلهما خلف (الثالث) من الشروط (أن يكون التيمم بطاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الأرض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والخبر) الامس (والرمل) عندهما خلافا لابي يوسف فيجوز عندهما بالزرنج والنورة والمغرة والسكر والسكبرين والفير وزج والعقيق وسائر ابحجار المعادن وبالطح الجبلى في الصحح وبالارض المحترقة والطين المحرق الذي ليس به سرقين قبله والارض المحترقة ان لم يغلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على سخالط من غير جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بخمو (الخطب والهضة والذهب) والنحاس والحديد وضابطه أن كل شيء يصير رمادا أو ينطمع بالاحراق لا يجوز به التيمم والجاز لقوله تعالى فتيمة صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ترايا كان أو غيره وتفسره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى صعيدا زلقا أى سحرا ألس (الرابع) من الشروط (استيعاب المحل) وهو الوجه والبدان الى المرفقين (بالصح) في ظاهر الرواية وهو الصحح المفتى به فيترع الخاتم ويخلل الاصابع ويصمغ جميع بشرة الوجه

الوجه اذا قسدت لا تقضى عند الامام فكانت نفوت لا الى خلف وعند ما تقضى فيه كنه اداؤها منفردا فكانت نفوت الى خلف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل لا يقضى بفوت الوقت قال الحلبي والاحوط انه يتيمم ويصلي به ويعيد ذكره السيد (قوله لا يقضى بفوت الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالمبدلية لان الظاهر ليس بداء الجمعة بل الامر بالعكس وان أجيب عنه بأنه لا تصور بصورة البدل بحيث يفعل عند فواته اما ما قيل عليه من (قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيمم للسكسوف اى والخسوف لانهم ما يفوتان لا الى بدل وكذا يتيمم لسكل ما لا تشترط له الطهارة كالنوم والسلام وورده ودخول مسجد لمحدث ولو مع وجود الماء قاله في البحر وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الاولى ان يقدمه على طاهر بأن يقول بطيب طاهر ليكون اشارة الى أن قوله تعالى فتيمة صعيدا طيبا معناه طاهر وأران معنى طيب ظهور وهو الاولى (قوله وهو الذي لم تمسه نجاسة الخ) تفسير مراد طينة تذكى يكون الطاهر بمعنى الظهور والطاهر في الاصل يعنى الارض النجسة التي ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم تمسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها بل ولو الخ (قوله من جنس الارض) ويعتبر كونها من جنس ما رقت التيمم فلا يجوز على الزجاج وان كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيمم بتراب المقبرة ان غلب على طنه نجاسة لا يجوز لكن غلب على طنه نجاسة الماء والا فيجوز كما في السراج (قوله والطحر الامس) وقال محمد لا يجوز به (قوله والمغرة) بفتح الميم وسكون الغين ويحرك طين أحمر كما في القاموس (قوله وسائر ابحجار المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في طامة السكتب وفي الفتح لا يجوز وأيده صاحب المع بأنه متوسط بين عالمي الجاد والنبات فأنشبهه الاحجار من حيث تجبره وأنشبهه النباتات من حيث كونها شجر انبت في قعر البحر ذافروع وأغصان - فخر متشعبة قائمة وظهرانه ليس من جنس الارض لانه نبات جد و صار حجرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه ان يادى الا أن تكون مطلية بالدهان (قوله) (قوله ليس به سرقين قبله) اى قبل حرقه في جمع الفخير معلوم من قوله المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء به - هذه عن قوله سابقه والارض المحترقة الا ان يجعل ما سبق على ان الارض احرق تراها من غير سخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ) فلا يجوز بالمغلوب ولا بالساوى افاده السيد (قوله لانه لا يصح الخ) محذوف تقديره وانما قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم ينادعه السيد فيه (قوله والفضة والذهب) أراد به ما خصوص السبك منه - ما اما قبل السيد في مع التيمم مادام اني الممدون وكذا الحديد والنحاس لانهم من جنس الارض كما في شرح السكتة لانه ذكره السيد واطلاق كلام المصنف كغيره فيفيد المنع مطلقا لوجود الضابط (قوله بصير رمادا) قال في خزائن العناري ما نصه قال العبد الضعيف ان كان الرماد من الخطب لا يجوز وان كان من الحجر يجوز وقد رأيت في بعض البلاد حطيم الحجر اه (قوله ابن أمير حاج) (قوله والصعيد اسم لوجه الارض) فعل بمعنى فاعل (قوله وتفسره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله لكونه أغلب) فلا يثنى التعميم على أن في التخصيص يصح به تقييدا اطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر الواحد فكيف بقول الصحابي (قوله لقوله تعالى) محذوف تقديره وان لم نقل ان هذا تفسيره بالاعبال لا يصح اقره الخ به - ان هذه الآية دالة على ان الصعيد يطلق على الحجر الامس فلا يصح قصره على التراب (قوله فيترع الخاتم) ويصمغ الوتر التي بين المخترين وما بين الحجابين والعينين وترع المرأة السوار والمراد بترع الخاتم والسوار ترعهما عن محلها حتى يمسحها (قوله ويخلل الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر ان التخليل هنا كالتخليل في الوضوء انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضرب ثالثة للتخليل فيه نظر لان العبارة للمصنف لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن أبي

والتي هي على الصحيح وثابتة في الآثار والأذن الحاشية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي
 إلى الإسمين وجه ظاهر الزاوية قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضرب يمينه بيمينه بيمينه

وبين وجهه من غير تحليل العبة كذا في البنية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي
 يجب على الوجه وهو الحاذي للبشرة لا المسترسل وعليه جعل قول صاحب السراج لا يجب
 عليه مسح التيمم كذا في البحر في الكلام في العبة الخفيفة هل يدخل في المسح فيها حتى
 يدخل إلى البشرة كاملة أو يكفي مسح ظاهر الملاق كالسكتة براجع (قوله الحاشية بأصله) هلة
 الاشتراط الاستيعاب فيه (قوله وقيل يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا لترك الثالث
 من غير مسح بجزء وفي الذخيرة أنه لترك أقل من الربع بجزء واحد وإيمان في المذهب والوجه
 قبل رفع المخرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والرأس (قوله وصحح)
 حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الزاوية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع بجزء
 اهـ وعلى هذه الزاوية لا يجب تحليل الأصابع ولا تزعم الحاشية والسوار لأن ما تحت ذلك أقل من
 الربع (قوله التيمم ضرب يمين الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين حتى لو مسح بأحدى
 يديه وجهه وبالأخرى يده أجزاء ويعد الضرب لليد الأخرى اهـ (قوله أو بما يقوم مقامه)
 كيد غيره أو أكثرها وكثير يكبره ويديه في الخبار (قوله بباطن الكفين) موافق لما
 ذكره الحلي من الذخيرة والأصح كافي الشئني أنه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد بالضرب
 هنا الوضع استلزمه ضرباً بالأذن كره السيد (قوله لأن التيمم يعمى اليد) قال في الفتح هذا بقيد
 تصور استعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو أن يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها
 وجهه لا غير اهـ (قوله ويقوم مقام الضرب يمين الخ) فهو ما يسايركن وينفرد عليه مالى
 الخلاصة من أنه لو أدخل رأسه بنية التيمم موضع العبار يجوز ولو أنتم دم الحائط فظهر العبار
 لمحرك رأسه ونوى التيمم جاز والشرط وجود الفعل منته اهـ (قوله حتى لو أحدث الخ)
 تقر يسع على قوله ويقوم الخ المفيد عدم اشتراط الضرب يمين في التيمم (قوله على ما قاله الأسبجاني)
 في القهستان عن الضمير هو الأصح وعليه مشى في الخاتبة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة)
 الحلواني وهو قول السيد أبي شعاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لأن المأمور به الخ) لأن الله
 تعالى قال فقيم ما أوصى به أياكم فأقمه هو الخ فبين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد
 أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين وأنه أراد بالضرب يمين ما هو الأهم فيهم المسكتين (قوله
 أحدث) كتره بول (قوله وشروط وجوبه ثمانية) هي العقل والبلوغ والاسلام ووجود
 الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والقدرة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله
 وكيفيته قد علمتها من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم وهذه الكيفية وردت أيضاً من
 الامام حين سأل أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من أنه يمسح بباطن أربع أصابع يده
 اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى
 من المرفق إلى الرسغ ويمسح بباطن إيمانه اليسرى على ظاهر إيمانه اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك
 لم يرد في الأحاديث ما يدل عليه كما قاله في البنية وإن ادعى صاحب العناية أنه وردوا بضام بنقل
 عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه أن الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح
 بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرهما ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح
 بباطنها بالأبهام والمسجدة يعني ما بينهما إلى رؤس الأصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال
 في البدائع من بعض علماء المذهب أنه تكافؤ الأحسن هو الموفق للقول ولم يذكر
 وقت تحليل الأصابع والذي يظهر من حديث الأسلم أنه بالضربة الثالثة أقية قبل انقضاء

مسح نور وجه الحسن من إلى حنيقه أنه
 وضربته للذراعين إلى المرفقين وكذا
 فعله عليه السلام لأنه سئل
 كيف أمسح فضرب بكفيه الأرض
 ثم رفعهما للوجه ثم ضرب ضربة
 فمسح ذراعيه بباطنهما وظهرهما
 حتى مس يديه المرفقين (الخامس)
 من الشروط (أن يمسح بجميع اليد
 أو بأكثرها) أو بما يقوم مقامه
 (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما
 في الخلاصة (ولو ترك حتى استوجب
 بخلاف مسح الرأس) كذا في
 السراج الوهاج من الإيضاح
 (السادس) من الشروط (أن يكون)
 التيمم (بضرب يمين بيمينه)
 لما روينا قال نوى التيمم وأمر
 به غيره فبمسحه صح (ولو) كان
 الضرب يمين (في مكان واحد) على
 الأصح لعدم صيرورته مسحة عملاً
 لأن التيمم يعمى اليد (ويقوم
 مقام الضرب يمين أصابة التراب
 يجسده إذا مسح بيمينه في التيمم)
 حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابة
 التراب فمسحه يجوز على ما قاله
 الأسبجاني كن أحدث وفي كفيه
 ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره
 شمس الأئمة لا يجوز له الضرب
 ركناً كما لو أحدث بعد غسل عضو
 وقال المحقق بن الهمام الذي يقتضيه
 النظر عدم اعتبار الضرب من مسحة
 التيمم بشرط لأن الماء وربه في
 السكتاب ليس إلا المسح وقوله صلى
 الله عليه وسلم التيمم ضرب يمين الخ
 مخرج الغالب والله سبحانه ربه إلى
 أعلم (السادس) من الشروط
 (انقطاع ما ينافقه) حالة فعله (من
 حبس أو فقام أو حدث) كما هو
 شرط أصله (الثامن) منها (زوال

(٩ - طحاوى)
 الجسد (وسببه) ارادة ما لا يحل الا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كما ذكر) يمينها (في الوضوء) فاغنى عن اعادةها (وركنها) مسح
 اليدين والوجه (لم يقل ضرب يمين يمينه من الخلاف من كون الضرب من مسحة التيمم وكيفيته قد علمتها من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسمى التيمم سميعة التيمم في
أوله) كاصله (والترتيب) كما عمله
النبي صلى الله عليه وسلم
(والموالة) لحكاة فعله صلى الله
عليه وسلم (واقبال اليدين بعد
وضعهما في التراب وادبارهما
ونفضهما) اتقا من تلويث الوجه
والمثلة لذلك لا يتيم بطين رطب حتى
يجبهه الا اذا خاف خروج الوت
وبين الامام الاعظم ماسأله أبو
يوسف عن كيميته بان مال على
الصعيد فأقبل يديه وادبر ثم رفعهما
ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كيميه
جميعا فأقبل يديه وادبر ثم رفعهما
ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع
الآخرى وباطنهما الى المرفقين
(وتنميط الاصابع) حاله الضرب
مبالغة في التطهير (وتدب تأخير
التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم
(من يجرؤ) ادراك (الماء) بعلية
الظن (قبل خروج) الوقت المستحب
ادلافة في التأخير سوى اداء
بأكل الطهارة كما فعله الامام
الاعظم في صلاة المغرب كما
لاستأذنه حماد وسق به فيه وهي أول
حادثة خالعه فيها وكن خروجهما
لتنشيع الامحش رحمهم الله تعالى
(ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد
بالماء ولو خاف الغضاء) انما اذا
كان الماء موجودا وقربا لا شك
في جواز التيمم منه مع التأخير
لخروج الوقت مع بعده ميلا (ويجب
التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد
بالثوب) على العاري (أو السقاء)
تحتل أريدوا (ما لم يصف الغضاء)
فأرخاه تيمم لجزءه ولأنه بهما
وقال يجب التأخير ولو خاف الغضاء
كالوعد بالماء لظهور القدرة بوقاه
لوعده ظهرا (ويجب طلب الماء)
مخلو بنفسه أو رسوله وهي ثلثائة

الرجل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الافاضل * (تنبيه) لو كان الغبار على ظهر حيوان
أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتيمم به جاز بالغبار لا بملك الاشياء وقبده لا بدينجاني بأن يظهر أثر
الغبار عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في النهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج
لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلم يبق به دمه غبار وبأن أثر الغبار عليه جاز به التيمم اه ولو
تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه به دما جف كافي الفتح (قوله
كاصله) أي بالله الظالم تقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما ينثر التراب عن يده ولا يدبر مرة كما عن
حماد ولا بد من كمال أبي يوسف كافي العذابة (قوله اتقا من تلويث الوجه) واتقيا لاسنة كافي
البنابة (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرد ما ذكره بعضهم من الكيفية بين السابقة وهل
يسمح الكف اختلافا فيه والاصح انه لا يمسح وضرب الكف بكافي كافي ابن امير حاج (قوله
وتدب تأخير التيمم) أي لفافد الماء ثم عافى ظاهرا رواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من
ميل لا يباح له التيمم لانه ليس بغافله شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير
رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحق ووجه ظاهره ان رواية أن الحجج ثبات حقيقة فلا
يزول حكمه الا بيقين مثله (قوله لمن يجرؤ ادراك الماء) وأما الذي يمكن على طمع من وجود الماء
في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كما في الحائض وغيرها (قوله قبل
خروج الوقت المستحب) وهو أول نصف الاخير من الوقت في صلاة ينسب تأخيرها كافي النهر
حيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقيل الى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كما في
الجوهرة وعلى الاول فلا يؤثر امره الى غير الشمس وكذا لا يؤثر المغرب عن أول وقتها وقيل
لا بأس به الى قبيل مغيب الشفق ووجهه القهستاني قول الاكثر (قوله اذا فائدت الخ) الاظهر
في التعديل ما ذكره غيره بقوله لم يثبت ما لكل الطهارة في أي أكل الوقتين اه وهو في كلامه
تمليل للندب أيضا يعني انما كان ذلك مندوبا ولم يكر واحبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء بأكل
الطهارة فلا فائدة قبل يكون بطهارة كاملة فلهذا قيل (قوله كما فعله الامام الخ) الصغير للتأخير
(قوله بخالفه استأذنه حماد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر
لوقت (قوله لتنشيع الامحش) أي توديعه (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الاقتراض كافي
الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل اما اذا لم يوجد
عنده أو كان بعده زمانه ميلا كثيرا فلا يجب التأخير لان الشارع اباح له التيمم حلبي وهذه
العمارة لم نرها لغمره (قوله وبحسب التأخير عند أبي حنيفة) تيمم فيه صاحب البرهان والذي
في عامة المعبرات كالحائض والغتغ وغاية المصلي رخصه ما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة
الى الاصل أن التأخير مندوب وعلى ذلك لم ينظر فصرح كذلك أول الوقت جازفت وهو الذي
يقضيه التأصيل الآتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) معنى الخلاف أن القدرة على ما سوى
الماء هل تثبت بالنذل والاماحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك يده اذا كان يباح وقال
تثبت بما تثبت بهما فاقاس على الماء وأجمعوا أنه لو قبل له أبحث لك ما لي للحج لا يجب عليه
الحج لان المعبر فيه الملك وهنا القدرة وكذا لو عرض عليه ثمن الماء لا يجب عليه وبوله لان المال
ليس بمذلول أي عادة فيلحقه لدل بقوله كذا في حاشية الشلبي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب
طلب الماء) أي يفترض صرح به قاضي خان وان وجد أحد اوجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم
يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا الافلاز يلبي والمراد واحد من أهل المسكن أو من له معرفة به
والظهور ان هذا في غير الطق انما الظان ولا يصح في عدم الجواز بالنظر اليه (قوله أو رسوله)
ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كما في منية المصلي (قوله وهي ثلثائة الخ) كذا في الاخيرة
والمغرب والذي في التبيين هي مقدار رمية مهم اه وهو الموافق لما في القاموس فانه قال وكل

رمة غلوة اه كانه ما خوذ من قوهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وبارز المدي والمادة تدل على
الارتفاع والظاهر انه لا خلاف فان التقدري بالذرعان بيان اقدار الرمية والتقدير بالغلوة اختاره
حاتم الدين في الكتب والاصح انه يطلب به مقدار ما لا يضر بنفسه وورقة مالا انتظار كافي البدائم
(قوله الى مقدار أربع مائة خطوة) لانها النهاية (قوله من جانب ظنه) كافي البرهان وان ظنه
في الجهات الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السبب انه يقسم الغلوة على الاربع
جهات (قوله ان ظن قرينه) وذلك لان الظن يوجب العمل في العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى
عليه حكم كافي القهستاني وحد القرب ان يظن أن الذي يشهرون الماء دون ميل ذكر السبب
ولو قيم من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجد وجبت الاعادة عند هالان شرط جواز التيمم لم يوجد
خلاف لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له
التيمم بلا خلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المعازة اما اذا كان بقرب العمران يجب عليه
الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو قيم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز له لانه لان العمران لا يحل لموضع الماء
غالبا والعال مطبق بالمتيقن في الاحكام وان لم يعذب على ظنه كافي البدائع والحلبي (قوله طلبه)
أي بالسؤال وقوله من هو معه أي مطلقا والقيمة برفيقه أي في بعض الكتب جرى مجرى العادة
حوى عن الجندی (م) واعلم أن النقل في هذه المسئلة يختلف فمن الهداية وكثير من الكتب
انه لا يجب الطلب أصلا في كل الامام لان المحجز من تحقيق والقيمة وهو موهمة اذ الماء من أعز
الاشياء في السفر فالظاهر عدم البذل وقال لا يلزمه الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول
عادة ونقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوما اطلب قول لكل على الظاهر قال الجصاص ولا
خلاف بينهم فرادى ختمه عدم الوجوب اذا غلب على ظنه منعه ومرادها اذا ظن عدم المنع
لثبوت القيمة مرة على الماء مالا باحثة اتفاقا قال في البرهان ولهذا لم يخل في السكا في خلاف اراد
وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والشاة كافي النهر عن العراج (قوله فلا دل في
طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لان السؤال دل وفيه بعض حرج ومأثرع التيمم الالذع
الحرج قال في غاية البيان وقول الحسن حسن وقد سبق عن الامام (قوله ان كان في محل لا تنفع
به النفوس) اما اذا كان في موضع يعز فيه الماء فالأفضل أن يسأل وان لم يسأل احزاه قاله السيد
عشر رح العلامة مثلا مسكين (قوله وان لم يعطه الخ) وان منعه أصلا صرح بما بأن قال لا أعطيل
أو دلالة بأن اسس عليه يتيمم اتفاقا لتحقيق المحجز (قوله لزمه شرأوبه) كالعارى يلزمه شرأوبه
الثوب أيضا كافي البرهان (قوله وهو مالا يدخل تحت تقويم المفهومين) قال الحلبي هو الارفق
لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية النوادر واقترع في البدائم والنهاية عليه قال صاحب
البحر فساكن هو الاولى (قوله وكان فاضلا من نفقة) لوقال كما قال البعض فاضلا عما بد منه
لا يدخل ما اذا احتججه لنفقة كلبه كافي الحلبي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغنم
الفاحش) لان ما راد عن شئ المثل اتلاف للمال لانه لا يقابل شئ من العوض وحرمة مال السلم
كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين للماء أي لا يلزمه الاستدانة
لشراء أو بالشراء كجارية مده اطلاق الشرع وظاهره ولوله مال غائب لان المحجز من تحقيق في الحال
يؤيده دفع الزكاة لان السبيل العتي في موطأ وقال ابن امرحاج يلزمه الشراء فبينة وفاقه
في البحر والنهر (قوله لا امر) أي في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييموا وشرط عدم الماء فقط وجعله
في حال عدم كالوضوء قاله في الشرح (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب الدين من
حديث أبي ذر (قوله خروجا من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلى به عند أكثر
مريضة واحدة ويصلى به ماشاء من النوافل تبعاً ومبنى الخلاف أن التيمم بدل ضروري عنه
وبدل مطلق عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والظاهر فيهما معوية وقال محمد بن

خطوة (الى مقدار أربع مائة خطوة)
من جانب ظنه (ان ظن قرينه) روية
طبر أو خفيرة أو خبر (مع الامن
والا) بأن لم يظن أرضاً عذراً
(فلا) طلبه (ويجب) أي يلزم
(طلبه) أي الماء (من هو معه) لانه
مبذول عادة فلا دل في طلبه (ان
كان في محل لا تنفع به النفوس وان
لم يعطه الا بشئ مثله لزمه شرأوبه)
وبزيادة بسيرة لا يغني فاحش وهو
مالا يدخل تحت تقويم المفهومين
وقبل سطر القيمة (ان كان) الثمن
(معه) وكان (فاضلا من نفقة)
وأجرة حمله فهذا شرط ثلاثة للزوم
الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغنم
الفاحش أو طلب شئ لمثل وليس
معه فلا يستدين الماء أو احتججه
لنفقته (و يجوز أن) يصلى بالتيمم
الواحد ماشاء من العرائض
كالوضوء لا مري به ولقوله صلى الله
عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو اوى
هش حجاج ما لم يجد الماء والاوى
اعادته لئلا يفرض خروجا من
خلاف الشافعي (و) يصلى بالتيمم
الواحد ماشاء من (النوافل) اتفاقا
(وصح تقديمه على الوقت) لانه شرط

٢ قوله الجندی في نسخة
البر جندی

فيسبق المشروط والارادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جرحا تيمم بالسكينة تيمم من حيث هذا الآية ضاء في المختار فإذا كان بالراس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بأكثر من جرحا تيمم منهم من اعتبرها في نفس كل عضو فإن كان أكثر من جرحها تيمم بالوجه واليد (أو) كان (نصفه) أي البدن ٦٨ (جرحا تيمم) أي الأصح ولو حنبل إلا أن أحمد لم يقل يغسل ما بين كل جرحين (وإن كان أكثر صحح غسله) أي

التيمم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب فجاء إتمامه المتوضي بالتيمم عندهما لأن التيمم طهارة مطلقة لا هذه لأن تيمم الإمام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الأصل في حقه فكان مقتدا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالتيمم إذا اقتضى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أي ارادة ما لا يهل إلا به قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الأولى للصنف حذف البدن ويقول ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منه جرحا تيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والسكينة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف اغماها في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتبار الأكثر من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيمم في الأصح) وقيل يغسل الصحيح ويعمس الجرح ويصححه في المحيط والخائبة قال في البحر ولا يخفى أنه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدرر والحاصل أن التيمم يختلف (قوله لأن أحدا الخ) قد يقال إن الغسل سقط هنا للجرح أولا لأنه يضر ما إذا من الجدرى (قوله يردره) أي الماء بمعنى يلقه والاولى أن يقول بامراره (قوله فعلى خرقه) في كلام الحلبي ما يفيد أنه يشدها عند ارادة المسح إن لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب الجراحة) أي في تيمم ولو قيل إنه يصح الأعلى ويغسل الأسفل لكان حسنا قال في الشرح لم أر من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره أنه لا يؤمر بالمسح على الخرقه بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتي أنه أحد قولين (قوله ما لبه) أي قدر وقوله من الداء بيان مقدم على مبيته والضمير في بله يرجع إلى ما لم يمسس بقدر والكلام فيه حذف أي إن لم يحل هذا القدر من الداء ينضرر (قوله وكذا يسقط غسله) أي لا يتقل الحكم لمسه فان ضربه مسح على الخرقه فان ضربه تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لوقال ناقض الأصل ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن وأجاب الجوى بأن المراد بالوضوء الطهارة أعم من أن تكون عن حدث أو جنابة بطريق استعمال الخاص في العام مجاز ذكره السيد (قوله وينقضه زوال العذر المبيح) فلو تيمم بعد زوال فرض مرضا يبيحه انتقض الاقل ويتيمم لثاني لتغير الأسباب وأعلم أن الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) أي بدالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو ألى عشر حجج ما لم يجد الماء اهـ (قوله ومقطوع البدن الخ) لم يتكلم على الرأس لأن أكثر الأعضاء جرح والوظيفة حيثما التيمم ولكنه سقط لفقدائه وهي اليد أرفقه في حاشية الدرر (قوله ويعمس الأشل الخ) أما على رواية الاكتفاء بأكثر الأعضاء في التيمم فظاهر وأما على الأخرى فلا ضرورة والاحتياط في العبادة ولعل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله ويعمس الاقطع الخ) اعتبار الجزء بالكل قاله في الشرح والمراد أن ذلك في التيمم وقوله كغسله أي في التطهير بالماء

(باب المسح على الخفين)

عده على إشارة إلى موضعه وهو فوق الخب دون داخله وأسفله وانما خي لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله ثبت بالسنة) رد لمن قال أنه ثبت بالكتاب على قراءة الجرح قال في البحر وينبغي أن يجيب في صورته من الوضوء رجله لا يكفه الماء ولو مسح بكفه فإنه يلزمه المسح ومنه لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فإنه يصح لزوما وهو من خصائص هذه الأمة اهـ (قوله صالحا للمسح) بأن يكس متباعدة المشي فيه فنهضار أن لا يكون مخروقا بخرق مانع (قوله

والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بأكثر من جرحا تيمم منهم من اعتبرها في نفس كل عضو فإن كان أكثر من جرحها تيمم بالوجه واليد (أو) كان (نصفه) أي البدن ٦٨ (جرحا تيمم) أي الأصح ولو حنبل إلا أن أحمد لم يقل يغسل ما بين كل جرحين (وإن كان أكثر صحح غسله) أي الصحيح (ومسح الجرح) يمروره على الجسد وإن لم يستطع فعلى خرقه وإن ضربه تركه وإذا كانت الجراحة قلبه لم يبطئه أن يظهره ويضربه الماء صار كغالب الجراحة سكتا للضرورة (ولا يصح أن يجمع بين الغسل والتيمم) إذ لا نظيره في الشرع للجمع بين البذل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الجمار لاداء العرض بأحدهما لا بهما كما لا يجتمع قطع وضمان وحل ومهر ورضية وميراث إلى غير ذلك من المعادودات هنا (مهمة) نظمها ابن السكينة بقوله

ويسقط مسح الرأس عن برأسه من الداء ما إن بله ينضرر وبه أفنى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والميض والنماس للساواة في العذر وينقضه أي التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض للخلة وينقضه زوال العذر المبيح كذهاب العدو والمرض والبرد ووجود الآلة وقد شغل هذا قوله (وينقضه) القدرة على استعمال الماء الكافي ولو مرة فلو نالت الغسل وفنى الماء قبل اكمال الوضوء بطل تيممه في المختار لا انتهاء طهورية التراب بالحديث (ومقطوع البدن) والجرح إذا كان يوحه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يعيد وهو الأصح وقال بعضهم سقطت هذه الصلاة ويمسح الأشل وجهه وذراعيه بالأرض ولا يترك الصلاة

ويسمح الاقطع ما بقي من الفروض كغسله ويسقطان يتجاوزا الاقطع محل الفرض (باب المسح على الخفين) ثبت بالسنة قولنا (والخف ساترا لكعبين مأخوذ من الخعة لأن الحكيم خفف من الغسل إلى المسح وسببه ليس الخف وشرطه كونه ساترا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة

وحكمه حل الصلاة الخ) هذا الحكم الديني وأما حكمه الآخر في فهو الثواب ان قصد فعل السنة (قوله وصفته انه شرع رخصة) اخلف هل هو من رخصة الاسقاط أي المسقط للعزيمة كغير الصلاة للسافر أو من قبيل رخصة الترفية بمعنى التخفيف دفع الجرح مع بقاء العزيمة كغير المسافر جري على الأول بعضهم وعلى الثاني أكثر الأصوليين (قوله صح المسح على الخفين الخ) العزيمة في العبادات كونها توجب تقريب الذمة وهو المقصود الذي يروى ويلزمه الثواب عند القيام وهو المقصود الآخر والوجوب كون العمل لو أتى به يناب ولو تركه يعاقب ويتبعه تقريب الذمة اهـ من الشرح ملخصا (قوله من الحدث الاصغر) أما الجنابة ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النهي بذلك ولان الرخصة للجرح فيما يتكرر ولا جرح في الجنابة ونحوها لعدم التكرار وصور حافظ الدين في الكافي صورة مسح الخشب تقريرا للتعلم بأن توضع اليد على جواربين مجلدين ثم أحسب ليس له أن يشدهما يغسل سه ثوبا من مضطجعهما يعني أو ما ذار جلبيه على شيء مرتفع ويصنع عليه اهـ من الشرح ملخصا (قوله لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة) حتى قال جمع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كما في فتح الباري وقال المحسن البصري حدثني سبعون رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم رأوه يصح على الخفين كما في البدائع وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح أكثر من الثمانين منهم العشرة المبشرون رضي الله تعالى عنهم اهـ وما روى عن الصحابة كابن عباس وآبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم من انه كاره فقد صح رجوعهم الى جوازه كما في النهاية وغيرها (قوله يشاب بالعزيمة) الأولى ان يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضلية بداية في التعليل لافي حصول الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الآن ان يكون بجملة من ذكره فالصح أفضل ترغيبا له وقال أبو المحسر الرستني من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين من أحمد لاني التهمة عن نفسه قلنا هي قولنا بالمسح احبانا (قوله والمسافر الخ) خص المسافر لان الغالب في السفر عدم الماء والافعال على عدم الماء (قوله للجنابة) أي لان الجنابة عبرت الى القدم وهو علة لقوله لا يصح (قوله لا طلاق النصوص الخ) ولان الخطاب الوارد لاحدهما يكون وارد في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص (قوله من شيء مخفيين) اعلم ان المسئلة على ثلاثة وجوه ان كانا رقبين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وان كانا مخفيين من علين جارا اتفاقا وان كانا مخفيين غير منعلين فهو محتمل الاختلاف كما في الحاشية وفي شرح الزاهد في الكتب يجوز المسح على الجرموق المشقوق على ظهر القدم وله أزرار وسيدور بشدة عليه فيستره لانه حينئذ كغير المشقوق وان ظهر من القدم شيء فهو مكروه الخلف اهـ ملخصا (قوله وكره باس) هو الثوب الأبيض من القطر كما في الغاموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه الا اذا كان مجلدا فليبراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء الى القدم ذكره في الحاشية وهو من شفاء يشف من باب ضرب اذ ارق حتى يرى ما تحتها كما في الصحاح والمصباح (قوله وايه رجس الامام) أي قبل موته بثلاثة أيام وقبل بسبعة وذلك انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده فعلت ما كنت أمتنع النسا منهن فاسعدتوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم توضع المسح على جوربيه اهـ (قوله ويقال له جورب منعل) بسكون النون وفتح العين مخففة كما في المعراج يقال انزل الخلف ونعله جعل له نعلا كذا في المسند مصنف وزهد بل بالتخفيف كما في النهر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط بقاءه سبب كمال (قوله لان مسح الجبيرة كالغسل) فلو مسح جبيرة احدى رجليه ولبس الخلف في احدى رجليه لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين

وحكمه حل الصلاة في مدته وركه مسح القدر المفروض وصفته انه شرع رخصة وكيفيته الابتداء من أصابع القدم خطوطا بأصابع اليد الى الساق (صح) أي جاز (المسح على الخفين في) الطهارة من (الحدث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة فيخشى على منكره الكفر واذا اعتد جوازه ونه كلف قلعه يشاب بالعزيمة لان الغسل أشق والمسافر اذا نسيهم للجنابة ثم أحدث حدثا أصغر وجدهما كقيا لاهضاء الوضوء يلزمه قلع الخلف وغسل رجليه ولا يصح له مسحه للجنابة (للرجال والنساء) سقرا وحفر الحاجة ويدرهما الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان مخذين (من شيء مخفيين غير الجلد) كابد وجوخ وكره باس يستمسك على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قولهما واليه رجس الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلد (سواء) كان لمنازل من جلد (ويقال له) جورب منعل يوضع الجلد أسفله كأنه غسل لقدم واذا جعل اهله وأسفله يقال له مجلدا (أولا) جلد بهما أصلا وهو النعني (ويشترط) لجوار المسح على الخفين سبعة شرائط (الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كجبيرة بالرجلين أو بأحداهما مسحها ولبس الخلف بهما جميعه لان مسح الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس

(قبل كمال الوضوء إذا أتمه) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخلف مانع من راية الحدث لا رافع وأذا توضأ المذنب
ولبس مع إقطاع عذره فعدته مثل غير المذنب والاعتقاد بوقته فلا يصح خفيه بعده (و) الشرط (الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين)
من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يعطى الكعبين إذا خيط به ثخين كجوخ يضع المسح عليه
(و) الشرط (الثالث إمكان متابعة المشي فيما) أي الخفين فتنعدم الرخصة لأذهاب شرطها وهو متابعة المشي (ولا يجوز) المسح (على
خف) صانع (من زجاج أو خشب أو حديد) ٧٠ (ساقلتا) (و) الشرط (الرابع خلو كل منهما) أي الخفين

(من خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشي واختلف في اعتسارها مضمومة أو مفردة فإذا انكشف الإصابع اعتبرت ذاتها فلا يضر كشف الإبهام مع جازره وإن بلغ قدر ثلاث أصابع غيرهما على الأصح والخرق طولا لا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلايته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثمة من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس استمسكهما على الرجلين من غير شد) لتخافتهما الرقيق لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس متعدهما وصول الماء إلى الجسد) فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع أن يبقى) بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) لوجود المقدار المعروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جازم مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يصح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العجيبة (فلو كان فاقدا مقدم قدمه لا يصح على خفه ولو كان عقب القدم موحودا) لأنه ليس محل الافتراض المسح ويعترض

الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولولبسهما بعد الغسل جار المسح لأنه وضوء وزيادة إلا إذا كان متعدهما فلا بد من تزعمهما إذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) أظهر في محل الإضمار (قوله لوجود الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخلف مانع من راية الحدث) يعني أنه إذا أحدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسرى الحدث إلى الرجل بل يحل ظاهر الخلف وليس برفع يعني أنه لو غسل رجله ولبس خفيه وأحدث قبل تمام الوضوء لا بد من تزعمهما ولا يكون لبسهما حينئذ رافعا للحدث الرجلين لأنه لا يرفع الحدث إلا بتمام الوضوء ولم يوجد عدم تجزئ الحدث زوالا وثبوتا (قوله وإذا توضأ المذنب) عبارة في الشرح وأما أصحاب الأهل إذا توضأ مع العذر أو وجد به تمام الوضوء قبل لبس الخلف فافهم يصحون مادام الوقت باقيا أو أما إذا توضأ المذنب ولبس قبل طر وعذره فإنه يصح كالإحصاء إلى تمام المدة (و) باختصار (قوله فلا يصح خفيه بعده) لأن وضوء المذنب يبطل بخروج الوقت اظهور بالحدث السابق ولو جاز المسح بعد ذلك استكان الخلف رافعا للحدث لا مانعا (و) من الشرح (قوله والذي لا يعطى الكعبين) وذلك كزبول وهو في عرف أهل الشام ما يسمى مراكو ماني عرف أهل مصر كمانى تحفة الاختيار وتوهم في سب الرقيق زربون تحريف (قوله إذا خيط به ثخين) القليل بالثخين هو المذهب خلافا لما عليه أهل هرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين باللفة (قوله إمكان متابعة المشي) أي المعتاد فرسخا فأكثر كمانى حاشية الهداية أو المارد قطع مسافة السفر كمانى المحيط كذا في القهستاني وبالأقل جزم في الدرر (قوله من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع اليد واختاره الرازي اعتبارا بالمسح (و) يعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السرخسي والكمال ولو تحنت القدم أو في عقب وقيل الحرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقيل إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع والاعتناع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفرج الذي يرى ما تحتته من الرجل أو المنضم الذي ينفرج عند المشي فالعبرة بانفراده بحالة المشي دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتعرق في خفيه أو ربه أو مكانه أو بدنه أو في المجموع وبخلاف استكشاف العورة فإنهم يجمعون (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وكفى خزة الفتاوى والتوشيح من أبي يوسف أنه لا يجمع الخرق سواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقواء ابن أمير حاج راسه تظهره في البحر وردة في النهر فلا راجعها من رايها (قوله ولا يعتبر مادونه) الخ قاله بموضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء مسح هذه أم لا فلا يصح بعد المدة ولو ناسيا على ما يظهر من كلامهم أفاده السيد (قوله على ظهر) أي ماني خرج لتجمع كاسر (قوله وقيل من وقت اللبس) قال الأوزاعي (قوله وقيل من وقت المسح) به قال أحمد (قوله لأن العبرة بالوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فباعتباره آخره (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح عملي من حيث

غسله (و) مسح الأيمن يومًا وليلة (و) مسح (المسح) ثلاث أيام بلياليها) كجاء في التوقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وابتداء المدة) لأقيم والمسافر (من وقت الحدث) الحامل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء من منع الخلف من راية الحدث وما قبله طاهرة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (و) أن مسح مقيم خمسًا من قبل تمام مدته أتم مدة المسافر) لأن العبرة بالوقت كالمسلة (و) أن أقام المسافر بعد ما مسح يومًا وليلة تزعم خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليلة (بتم يومًا وليلة) لأنهم أمددة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع

المقار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصغر) وعليه نص محمد
 والفرض هو ذلك المقار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى أربعة
 لم يجوز ولو جوازها الأربع ينبغي أن يجوز ولو بأصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء
 حديدا وقدم مسح ثانياً غيرة ما مسح أولاً جزأه إلا لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في
 الأخيرة لأنه بالرفع الأول صار اليلام سنة مما فلا يصح به ثانياً وأيضاً البلية فيه إنما بقيت بعد
 مسح فلا يجوز بها المسح كال مسح ببلية بقيت بعد الرأس بخلاف البلية بعد العسل لأن الاستعمال
 اغمايوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البلية إذا علمت ذلك نعم لم أن ما ذكره السيد في
 شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التتمية في ما ذكره قبله أو ما ذكره من أن الأذنين
 يسحان بماء الرأس فذلك أقوله صلى الله عليه وسلم لم الأذنان من الرأس ولا وجهه للسؤال الذي
 أورده فيهما لأن الحديث حمل على جهة مسحهما ماء الرأس لأن المعنى أنهما من جهة الرأس
 وقد طفي قلبه في هذا الخلل وليتبعه له (قوله وإن ابتل قدرها الخ) لكن لا تحصل به السنة
 كالصورتين السابقتين قريباً (قوله والأصغر يد كرويونث) وفيه عشر لعاب تثليث همزة
 مع تثليث الباء واصبوع كصغور (قوله على ظاهره مقدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي الساق
 أو ما يلي مة مظاهر الخب أوعلى الأصابع وحدها جاز أن بلغ قدر العرض ولا يستحب عندنا مسح
 أسفله كافي غاية اليأس والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عندنا مالك والزهري
 والشافعي مسح أعلى الخلف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية ونسبه في
 الغاية للأئمة الثلاثة ومحققوا لا يحسن أن يكون بباطن الكف والأصابع كافي البحر من
 الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحت قدم حتى لو كان الخلف واسه عار بعضه خال عن
 القدم فمسح على الخلف لا يجوز قال الامام على كرم الله وجهه ولو كان الدين بالزاي لكان أسفل
 الخلف أولى من أهله بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقي الأرض لكونه محل إصابة الأوساخ
 كما قاله البرهان الحلبي وشارح المشكاة لا ما قاله الكمال أن المراد الوحده الذي يلاقي
 البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تبعاً وتسليماً العجزه عن إدراك الحكم الإلهية وقد قال الامام
 لو قلت بالزاي لا وجبت العسل بالبول لأنه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لا نجس محتجب فيه
 ولا عطيت الذكرك في الارث نصيب الأثني لكونه أضعف منه اهـ (قوله ولا يسن تكراره)
 وقاله عطاء يسح ثلاثاً براج (قوله الى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين بلحقة ما فرض
 الغسل وسنة المسح قلبه في الشرح (قوله فنجسه بيده) الذي في أوسط الطيراني من طريق
 جرير بن يزيد عن ابن المنكر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رجل يتوضأ فغسل
 فيه فنجسه بم حله وقال ليس هكذا السنة إنما أمرنا الخ (قوله لأنه بدل الخ) فيه أن البدل مالا
 يجوز مع القدرة على الأصل وهذا يجوز مع القدرة على الأصل بل التحقيق أن التيمم بدل والمسح
 خفف بحر (قوله لسراية الحدث السابق الى القدم) أي جنس القدم وهو صادق بالقدمين معاً
 وإنما يرى اليهم الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فادوا وجب غسل احدهما
 وجب غسل الأخرى كما في البدائع (قوله مجاز) لعوى أو عتلى من الاستناد الى السبب (قوله)
 ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطى على السراية (قوله بخروج أكثر
 القدم) القدم ما يبطأ عليه الإنسان من الرسغ الى مادونه وهو أقر لا بالتزعم بالخروج للأشهاد
 وعدم الفرق بين خروجه ونقصه وبين الإخراج كما في التبيين وعن محمد بن يحيى من القدم في الخلف
 ما يجوز المسح عليه لا يتنقض ولا يقتض (قال في لكتاني وعليه) أكثر المشايخ ونحوه في شرح
 لعلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح في السكاكي وإن كان صدر القدم في موضعه
 والعقب يخرج ويدخل لم يبطأ عليه (قوله في الصحيح) مقابلة رواية محمد السابقة وقد علمت

من أصغر أصابع اليد) هو الأصغر
 لانما آلة المسح والثلاثة أكثرها
 وه وردت السنة فان ابتل قدرها
 ولو بخمرة أو صبح جاز والأصبع
 يذ كرويونث وحمل المسح (على
 طاهره مقدم كل رجل) مرة واحدة
 فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه
 وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره
 (وسنة هذا الأصابع مفرجة) يبدأ
 (من رؤس أصابع القدم الى الساق)
 لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مر برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه
 فنخسه بيده وقال إنما أمرنا بالمسح
 هكذا وأراه من مقدم الخفين الى
 أصل الحاق مرة وفرج وبن أصابعه
 فان بدأ من الساق أو مسح عرضاً
 وخائب السنة (وبتنقض مسح
 الخف) أحد (أربعة أشياء) أو طأ
 (كل شيء ينقض الوضوء) لأنه بدل
 فيه نقضه ناقض الأصل وقد علمته
 (و) الثاني (ترفع خف) لسراية
 الحدث السابق الى القدم وهو
 الناقض في الحقيقة وإضافة
 النقض الى الترفع مجاز ونزع
 خف يلزم قلع الآخر لسراية
 الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان
 الترفع (بخروج أكثر القدم الى
 ساق الخف) في الصحيح لفارقة محل
 المسح مكانه ولا أكثر حكم الكل
 في الصحيح

رأى من الجمع بين الغسل والمسه
لو تكلف فغسل رجله من غير
تبع الخلف أجزاء من الغسل فلا
يطل طهارته بانقضاء المدة
(و) الرابع (مضى المدة) للقيم
المسافر وإضافة النقض محاذها
الناقض حقيقة الحدث السابق
ظهوره الآن فإن عمت وهو في
أصله بطلت ويتيمم بقدر الماء
أن لم يخف ذهاب رجله (أو بعضها
أو كلها) (من اليد) فيجوز له المسح
حتى يأمن وظاهر المتن بقائه صفة
المسح وفي معراج الدراية يستوعبه
بالمسح كالجائر (وبعد الثلاثة
الآخيرة) وهي تزغ الخلف وابتلال
أكثر القدم ومضى المدة (ع-ل
رجليه فقط) رأي من عليه إعادة بقية
الوضوء إذا كان متوضئاً لما حل
الحدث السابق بقدره (ولا يجوز)
أي لا يصح (المسح على عمامة
وقلنسوة وبرقع وقفازين) لأن
المسح ثبت بخلاف القيمار فلا
يلحق به غيره والقفاز الغنم والتشديد
يعمل للدين بحسب ما يقط له أزارار
يزر على الساعدين من اليد تلبسه
النساء ويخذه الصبي من حمله
اتقاء محالب الصقر والقلنسوة يفتح
القاف وضم السين المهملة مكان
المجوزة والبرقع يضم الباء الموحدة
وسكون الراء المهملة وضم القاف
وفتحها حرقه نقب للعينين تلبسها
الدواب ونساء الأعراب على
وجوههن
فصل في الجبيرة ونحوها (إذا
اقتصد أو جرح أو كسر عضو
قشده بخرقة أو جبيرة) هي عidan
من جريد تلبس فوق وتربط على
العضو المنكسر (وكان لا يستطيع
غسل العضو) بما يرد ولا حار وقيل
لا يجب استعمال الحار ولا يستطيع
مسحه وجب المسح على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل بكرر الرأس واستحبها رواية

تصحيحها (قوله والثالث إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف) هذا يشاهد على أن المسح
دراسة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة وحرم عليه أن يلبس ونقله من طامة الكتب وقواه
البرهان الحلي والمناضل فوجأ غندي في حواشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة استقام فلا
ينقض المسح ولا يمت بذلك غسل اللان استتار القدم بالخلف عند سرية الحدث إلى الرجل
بالإجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويصل الحدث بالخلف ويصل بالمسح فلا يمت هذا الغسل
معتبر السكونية لم يزل به حدث السكونية في غير محله حتى لو تزغ خفه أو تمت المدة وهو غير محدث لزمه
غسل رجله ثانياً قال في السراج وهو الأظهر واليه جميع السكالك والحاصل أن في هذا الفرع
اختلاف أولاً ولم يمتدوه في المتن من النواقض (قوله ولو نكح الخ) مما يجري على الخلاف
السابق (قوله بانقضاء المدة) أي التي أولها الحدث الذي قبله هذا الغسل بعد اللبس على
وضوء تام رقة تيمر المدة من حدث بعد هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لأن
الشارع جعل ارتفاعه مقيداً بحدوثه فإذا تمت حل كافي التيمم أفاده في النهر (قوله بطلت ويتيمم)
قال الزيلعي هو الأشبه وقبل يعنى على صلته قال في السراج وهو الأصح لأنه لو قطعها روهو
خارج عن غسل رجله يتيمم ولا حظ للرحلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير
تام لسرية الحدث إلى القدمين حينئذ لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة
الابتيم عند فقد الماء كما لو بقي في أعضائه ولم يجد ما يغسلها به فإنه يتيمم (قوله أن لم يخف
ذهاب رجله الخ) ظاهره أنه لا ينتقض المسح وليس كذلك لزوم مسحه كالجبيرة وقد دفع هذا بأنه
مرتبط بمقدور تقديره فيجب عليه تزغ خفيه وغسل رجله أن لم يخف الخ (قوله حتى يأمن الخ)
أشار به إلى عدم التوقيت بحدته (قوله وفي معراج الدراية) هو ما عول عليه (قوله يستوعبه)
وقيل يكفي مسح الأثر على الخلف في الجبيرة (قوله غسل رجله فقط) وفاته الموالاة وهي
لست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقي من النواقض الحرق الكبير ونحوه وجوب الوقت
للأذون قاله السيد والحرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم التزغ ونحوه وجوب الوقت للأذون
داخل في انقضاء المدة فلذا والله أعلم لم يذكره المصنف (قوله أي لا يصح) دفع به ما يتوهم
أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على عمامة) إذا انفذت البلية منها إلى الرأس وأصاب مقدار
الفرض عليه حل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله وقفازين)
ويعتد بهما بأن يأمر به بره ولا يجوز (قوله مكان المجوزة) وفي شرح السيد هي ما
تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة وأهل مراد الشرح بالمجوزة ما يسمى بالقلعة التي يلبسها
أهل الفضل (قوله ونساء الأعراب) الأولى ما تستربه المرأة وجهها فإنه لا يخص نساء الأعراب
ولعله اغماض فساء الأعراب ليكون اللاحق ابتداءً لبدنه ويجعل للدواب اتقاء للذباب
فصل في الجبيرة ونحوها من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعلك وذو أه وحلادة
مرارة بشرطه الآتي والجبيرة فعيلة من الجبر بمعنى الإصلاح كما في المصباح سميت بذلك تماثلاً كما
سمى موضع الهلاك مغارة (قوله تلبس بورق) أي مثلاً (قوله وقبل لا يجب استعمال الحار)
جزم به في السراج دفعاً للشبهة قال في البحر والظاهر الأول (قوله ولا يستطبع مسحه) قال في
لبدائع أن كان المسح على عين الجراحة لا يضربها لا يجوز المسح إلا على عين الراحة ولا يجوز
المسح على الجبيرة لأن جوازها لا يمتد ولا يمتد (قوله على الصحيح) أي من الأمام فيجوز الصلاة
بدونه لأن الفرض اغماضت بدليل قطعي والمروي خبر آحاد وهو اغماض اليد العمل دون العلم كالحكمة
بوجوب المسح على الجرح كبقية الصلاة بتركه لغرضه عزلان الجرح بالمسح ويرجع إلى العلم
وهذا الدليل لا يمتد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتقاد (قوله وقيل بكرر الرأس)
الرأس فإنه لا يكرر مسحه إلا في الأولى إن يزيد الشرح اعظم مرة لئلا يبل قوله وقيل بكرر وار

دقي من الرأس قدر الرضع مسحه والامسح على العصابة أقاده السيد وقد يقال لما ذالم تبين مسح
 العصي وان قل وتيمم لفرض بالمسح على العصابة (قوله وقيل فرض) هو قولهما رقي الايضاح
 القنوي على قولهما احتياطاً وفي البحر وحاصله انه اختلاف التمهيج في افتراضه وروحه ولم أر
 من صحح استحبابه على قوله وفصل الزاري فقال ان كان ماتحت الجبيرة لوظهر أمكن غسله فامسح
 واحب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتعلق بمقام مقامه كسح الخف وان كان ماتحتها لوظهر
 لا يمكن غسله فامسح عليها غير واجب لان فرض لاصل قد سقط فلا يتعلق بمقام مقامه
 كقطع القدم اذا لبس الخف وهذا في نفسه ان المراد بقوله فامسح واحب العرض لا الواجب
 لمصلحة عليه اهـ وقال الصيرفي هذا أحسن لا قول اهـ واذا علمت ما ذكرته علم أن نسبة الوجوب
 الى المستحبين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ) دليل لاصل المسح كافي التبرج (قوله
 كان يمسح على عصابته) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف
 يستأنس به وفي الحلبي ولا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليه بعد ما أجمع عليه المجتهدون رحمهم
 الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اهـ (قوله هو العصي)
 وفي التتممة يفتي في الخلاصة وعلمه القنوي راليه خضع صاحب الهداية واختاره في المتن
 الاستيعاب (قوله لئلا يؤدي الى فساد الجراحة) لا يحتاج الى الاستعصاء في اتصال البلل
 الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدي الى نفوذ البلل الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفي المسح
 الخ) هو الاصح كافي الذخيرة وغيره وعلية من في مختارات الوارث لا بد لو كاف غسل ذلك
 الموضع بما يتنزل العصابة وانه لبلل الى موضع الصد فيتضرر وقيل يفرض اتصال الماء الى
 الموضع الذي لم يمتد العصابة لانه ما أدى ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكمي
 والكمس لان الضرورة تنهك السكل (قوله ان ضره حلها) قال في هداية الشافعي ليس عليه
 أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع الجراحة ان كان لالعصابة يغسل بالجراحة وان كان
 لا يتحرك حلها ولكن ضره من موضع الجراحة يغسل بالجراحة فان عليه أن يغسل ما تحتها
 الى أن يبلغ موضع يغسل بالجراحة ثم يشد العصابة يمسح على موضع الجراحة اهـ (قوله وان ضره
 لمسح تركه) انه قاده للخرج لان الغسل سقط بالعدول فامسح على رقي المبتغي بالفن ومن كان
 جميع رأسه مجروحاً لا يجب المسح عليه لان المسح يدل على الغسل ولا بدله وقيل يجب اهـ قال
 في البحر والصواب هو الوجوب وقوله المسح يدل عن الغسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل
 بنفسه لا بدل كما لا يخفى اهـ وهو مخالف لما في الوهبانية والقنية من سقوطه وقدره في التوفيق
 ان كان الواجب غسل الرأس كافي الغسل لضره المسح سقط وان كان الواجب المسح كافي
 الوضوء لضره لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاول يدل في الثاني أصل ويجوز أن رأيت
 في التنوير رشح من به وحج مع رأسه لا يستطبع معه مسحه محذوا ولا غسله جنباً في الغيب
 عن غريب الرواية يتيمم وأفتى قاري الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة ففي
 مسحه ما قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والاسقط أصلاً على ما دام
 لذلك العضو كما كافي المعدوم حقيقة اهـ (قوله وليس بدلاً) أي محض بل نزل نزل الأصل لعدم
 القدرة عليه وان كان في نفسه بدلاً لانه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت
 بعده) أي معلومة بل بالبر (قوله دفع اللرج) أي الحاصل بغسلها بالبر (قوله لكونه أصلاً) أي
 ولا يصير جامعاً بين الأصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البر) ولو في الصلاة وبرأس باب نفع
 وتعب ويأتي في لغة كقرب اذا رجد البر ولم تسقط ذكر لكراميسى أن المسح يبطل في
 الظهور وينبغي ان يقيد به اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدة تصوقها فلا واسطة عن
 بر في الصلاة قبل القعود قدر التشهد افدت بعده تكون من اثنى عشرية (قوله ولا يمسح

وقيل فرض لان لني صلى الله عليه
 وسلم كان يمسح على عصابته ولما
 كسر رذ على رضى الله تعالى عنه يوم
 أحد أو يوم خيبر أمره النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر
 ويمسح (على أكثر ما شذبه العضو)
 هو العصي لئلا يؤدي الى فساد
 الجراحة بالاستيعاب (وكفي المسح
 على مظهر من الجسد بين عصابة
 المعتصم) ونحوه ان ضره حلها
 للضرورة لئلا يضرى الماء فيضر
 الجراحة وان لم يضر الحل حلها
 وغسل العصي وممسح الجريح
 وان ضره المسح تركه (والمسح) على
 الجبيرة ونحوها (كالغسل) لما تحتها
 وليس بدلاً بخلاف الخف لانه بدل
 محض (فلا يتوقت) مع الجبيرة
 (بعدة) لكونه أصلاً (ولا يشترط)
 لعمدة المسح (شذ الجبيرة) ونحوها
 (على مظهر) دفع اللرج (ويجوز
 مسحه جبيرة واحدة) الرجلين مع
 غسل الأخرى لكونه أصلاً (ولا
 يبطل المسح بسقوطها قبل البر)
 لقيام العذر والجنباء والحدث سواء
 فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد
 مسح السفلى ولا يمسح

السفل بعد تزج العليا ولا يبطل
مسحها بآبته لال ما تحتها بخلاف
الخف (ويجوز قبلها بغيرها) بعد
مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها)
أي الموضوعه بدلا (والأفضل
إعادته) على الثانية لشبهة لبديلية
(واذا رمد أو أمر) أي أمره طبيب
مسلم حادق (أن لا يغسل عينه) أو
غلب على ظنه ضرر الغسل تركه
(أو أن كسر ظفره) أو حصل به داء
(وجعل عليه دواء أو غسقا) لمنع
ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه
(جلدة مرارة) ونحوها (وضرره تزج
بأرضه المسح) للضرورة (وإن صره
المسح تركه) لأن الضرورة تقدر
بقدرها (ولا يفترق إلى التية في مسح
الخف) في الأظفر وقيل: ترتبط به
كالنهي للبدلية (و) مسح (الجبيرة أو)
مسح (الرأس) فهي سواء في
عدم اشتراط البلية لأنه طهارة الماء
(باب الحبض والنقاس) ❦
والاستحاضة (بمخرج من الفرج)
أي بالمرور به ثلاثة دماء (حبض
ونقاس) ومقرهما الرحم (والاستحاضة)
وفهرها بقوله (الحبض) من غوامض
الابواب وأعظم المهمات لا يحكم
كثيرة كالطلاق والعناق والاستبراء
والعدة والنسب وحل الوطء والصلاة
والصوم وقراءة القرآن ومسه
والاعتكاف ودخول المسجد
وطواف الحج والبلوغ وحقيقته (دم
ينفضه) أي يدفعه بقوة (رحم)
هو محل تربية الولد من نقطة (بالغة)
تسع سنين (لاداءه) يقتضي
خروج دم بسببه (ولا حبس) لأن
الله تعالى أجرى عادته بانسد دم
الرحم بالحبل فلا يخرج منه شيء حتى
يخرج الولد أو أكثره (ولم تبلغ سن
الاياس) وهو خمس وخمسون سنة
على المقتضى وهذا تعريفه شرعا وأما

السفل بعد تزج العليا) أي لا يباطل بمسحها بل يكفي منه مسح العليا (قوله بخلاف الخف) أي
في المسائل الثمانية أو بعثة في المن وأر بعثة في الشرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لأنه
كالغسل لما تحتها وقد سقط بالمسح الأول كما إذا مسح رأسه ثم حلقه (قوله وإذا رمد) بكسر الهم
أي هاجت عينه (قوله أو جعل عليه جلدة مرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كافي الثانية (قوله
جازه المسح) مثله في البناء والعق والبرهان رد كالحلي (أن يجب عليه امرار الماء ولا يكفيه
المسح لعدم الضرورة) قال في المن وهو المصحح في عامة الكتب المعقدة ونحوه عليه في الدرر
وفي الشرح البلية عن التنازعانية معزى بالاصل أنه إذا ضره تزج الدواء لا يشترط المسح ولا
امرار الماء على الدواء من شيء بخلاف ثم قال وتبرط شمس الأئمة الحلواني أمرار الماء على
الدواء ولا يكفيه المسح اه قال بعض الأفاضل والظاهر أن فيه اختلافا لا اشتراط فيه استحباب
(قوله ومسح الجبيرة) مسح الرأس) عدم التية فيه مما تقي عليه (قوله لأنه طهارة بالماء) أي فلا
يعتقر إلى التية كالوضوء ولأنه بعض الوضوء

(باب الحبض والنقاس والاستحاضة) ❦

لماذا كرا الأحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحد ثانيا قبل وقوعها وقدم ذكر الحبض لأنه أكثر وقوعها
عابده وليس لاحد أن يقول إن الحبض من قبيل الالنجاس ' نائقون أن إزالة النجاسة تبين
الدخول في الصلاة واغتسال الخائض مدامت متصعة لا يبيح ذلك فعلم بهذا أنه ليس نجسا
حقيقا والطهارة عنه طهارة حدث لا طهارة نجس ولأن الأحكام المتعلقة به من حرمة القراءة
ونحوها هي الأحكام المختصة بالأحداث وسببها الابتداء في ما قبل أو أمنا وقاهما كسرت شجرة
الحنطة وأدنتها قال الله تعالى لا دمينك كما أدمنتها وابتدأها بالحبض هي وجميع نباتها إلى
الساعة اه وأصابعها بعد أن أبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه) أشار به إلى أن الفرج
لم يكن مقر هذه الدماء وإنما أضيفت إليه باعتبار المرور منه لا بالحبض والنقاس مقرهما الرحم
والاستحاضة دم عرق (قوله لا يحكم كثيرة) دلالة لكونه من أعظم المهمات (قوله كالطلاق) رحمه
الاحتياج إليه فيه أنه إن أوقعه فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لا وطء فيه سني (قوله والعناق) فإن
أم الولد إذا اعتنت بتعديده بثلاث حبض (قوله والاستبراء) فتستبرئ الخائض بحيضة (قوله
والعدة) لذات الحبض وأنتم المعلقة ثلاث حبض وللأمة ثنتان (قوله والنسب) فإنها إذا طلقت
واعتدت بثلاث حبض ثم أنزلت بولده دها لثة أشهر لا يلحق وار لم ترد ما يلحق إلى السنتين (قوله
وحل الوطء) إذا طهرت منه وله أن يصدقها في حبضها وطهرها فبمنع عنها في الأول ويقر بها في
الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط والاختيار والعق وصح صاحب الخلاصة
عدم كفره وقال في المصنوع الثاني من أقطاب الكفر أن من اعتقد الحلل حراما أو على القلب
يكفر إذا كان حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي أما إذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما
لعينه بخبر لا حاد لا يكفر إذا اعتقده - لا لا اه فعلى هذا لا يفتي بكفر من اعتقد حرمة لغيره
وهو الذي (قوله الصلاة والصوم) فلا تعلقهما فيه وتعلقهما بعده فإذا لم تعلم رجما ترك الصلاة
والصوم في وقت وجوبهما وتأتي به من وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم
(قوله ومسه) إن ترك مع الحبض الحدث الأصغريه (قوله وطواف الحج) كذلك أشار به الحدث
الأصغريه وإن اختلف الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذا بناء على أنه من الإنجاس
والتحقيق أنه من الأحداث في عرف عليه بأنه مانعة شرعية تمتد مدة معلومة أقلها ثلاثة أيام
وليها (قوله من نقطة) ليبار الواقع (قوله بالثلاث سنين) هو ما عليه الفتوى وقيل يتأخر
حبضها فيهما بين الخمس إلى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجتماع (قوله يقتضي خروج دم
بسببه) أشار به إلى أنه ليس المراد مطلق داءه فإن مرض السليمة الرحم لا يمنع الحبض (قوله وأما

لغة فاصلة السبلان) كان الأول ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو أدب المؤلفين قاله السيد
(قوله يقال حاض الوادى اذا سال) ويقال حاضت الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاخضر حاضت
الاربعة اذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة فهي حائض بغير تاء في الفصحى لانه وصف لازم
للأنثى فلا بدس وحكى الفراء حائضه وفي القاموس قيل ومنه الحوض لانه يسيل اليه الماء مرجع
بعضهم من يحيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة * وهي النياق وضبعها والارنب
والوزغ الخفاش حجرة كلبة * والعرس والحيات منها تحسب
والبعوض زاده عيكه رعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر رغبت

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بمعنى السبلان (قوله وأقل الحيض) أى زمن أقله ليصح
الاجبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون اليالي الى اليالي تلك الايام
كما يجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في الفقهى الى وهذا ظاهر الرواية واعلم انه
لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فزمنه كل يوم ولو شرب ماء قليلا لا تكفى
كما في السراج بل المعتبر وجوده في أول المدة وآخرها ولو تغفل بينهما طهور ويجعل السكك حياضا
(قوله وهذه شرطه) أى ما تقدم من كونه من رحم بالغة لا داء بهما ولا حبل وبقي منها أن
يتقدمه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافة ما كان صفة أى
الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الألوان الستة وهي السواد والخمر
والصفرة والسكندرة والخضرة والقرينة ووقت ثبوته بالبروز وهو اغايه لم يجاوز موضع البكارة
وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء * والاحتشاش يسبق للثيب ويستحب
للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون البكر (قوله وصفته دم الى السواد
أقرب) هذا باعتبار ما قاله احواله فلا ينافى عد الألوان السابقة عنه (قوله لا داغ) بالذال
والغين المجهتين م يعنى انه لو وضع على اللسان مثلا يتأثر به لم يراقمه وقوله كرية
الرائحة يخرج الاستحاضة فانه لا رائحة لها (قوله والنفاس) سعى به لخروج النفس
يسكون الفاء بمعنى الولد أى بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس التي هي اسم للجسلة
الحيوان أو مأخوذة من نفس الرحم بمعنى تشقه وافصداه (قوله اذا ولدت) واذا حاضت أيضا
لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر (قوله فهي نفاس) بفهم الذون
وفتح العاء يفتح النون وسكون الفاء وبفتحهما بالذوقين (قوله هو الدم الخارج) هذا على انه
من الانجاس وأما على انه من الاحداث فهو مانعة شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله
الخارج) أى من الفرج فلو ولدت من سرتها مثلا وسال منها دم لا تكون نفاسا بل هي صاحبة
جرح ما لم يسيل من فرجها السكن يتعلق بالولادة أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر
الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل الحمل (قوله ولو سقطا) بثبوت السيل لغة الولد الساقط
قبل تمامه قاله في الشرح (قوله فان نزل مستقبلا) أى على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصبير
ولد) أى ان ادناه المولى (قوله ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسهى ولا يغفل
على وجه الستة (قوله لا تكون نفاسا) ولا غسل عليها ولا يبطل صومها المتعلقة بها بالنفاس
حقيقة ولم يوجد هو القياس (قوله وقدمنا لزوم غسلها احتياطاً) وان لم تكن نفاسا ويبطل
صومها وقبل بل هي نفاسا عنده هي لعدم خلوق الولد عن قليل دم غالباً وألان نفس خروج النفس
نفاس واكثر المشايخ على قول الامام وجهه أيضاً في العناوى (قوله اذا الحاجة الى اشارة زائدة)
تدل على انه من الرحم لأن تقدم الولد دليل على انه منه (قوله ولا دليل للحيض) أى لا دليل يدل
على أن ذلك الدم حبض نازل من الرحم سوى امتداد هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام لكن ترك

لغة فاصلة السبلان يقال حاض
الوادى اذا سال (وأقل الحيض
ثلاثة أيام) بلياليها وهذه شرطه
وركنه بروز الدم المخصوص وصفته
دم الى السواد اقرب للداغ كرية
الرائحة (وأوسطه خمسة) أيام
(واكثره عشرة) بلياليها النص في
عدده وقبل خمسة عشر يوماً وليس
الشرط دوامه فانقطاعه في مدته
كقوله (والنفاس) لغة مصدر
فغست المرأة بضم النون وفكها
اذا ولدت فهي نفاسا وشرطاً (هو
الدم الخارج) (دق الولد) أو
خروج أكثر الولد ولو سقط الاستبان
بعض خلقه فان نزل مستقبلاً
فالعبرة بصدره وان نزل منكوساً
برجليه فالعبرة بمرته فليبعده
نفاس وثمة في موضع العدة وتصير
أم ولد ويحدث في عينه بولادة
ولكن لا يرث ولا يصلى عليه الا اذا
خرج أكثره حياً واذا لم يرد ما بعده
لا تكون نفاساً في الصحيح ولا
يلزمها الا الوضوء عندهما وقدمنا
لزوم غسلها احتياطاً عند الامام
(واكثره) أى لنفاس (اربعون
يوماً) لان النبي صلى الله عليه
وسلم وقت لثلاثة اشهر أربعين يوماً الا
أن ترى الطهر قبل ذلك (ولاحد
لاقله) أى النفاس اذا الحاجة الى
أمانة زائدة على الولادة ولا دليل
للحيض سوى امتداد ثلاثة أيام

قوله صوابه بانجام احداها كما
يستفاد من القاموس والمصاح
وغيرهما

الصلاة والصوم مجرد رؤية لدم ولو مبتدأة عند أكثر مشايخ بخاري بغير وهو قول الجمهور
فهو ثانی لأن الأصل الصحة والحیض دم صفة شهی وکذا لا یقر بها زوجها بالاولی (قوله
والاستحاضة) هی اغرة مصدر استحضت المرأة اذا استقر بها الدم واستعمله بالبناء للمجهول لانه
لا اختیار له في ذلك کبح وانحی کافي الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على انها نجس واما على
انها حدث فهي حدث بدم الخ ومنها دم الآيسة والحامل والصغيرة وهو في الصغيرة دم فساد
لا استحاضة (قوله وزاد على عادتھا وتجاوز الخ) وذلك لان ما رآته على العادة حیض او نفاس
بیقین وما تجاوز الا کثر استحاضة بیقین وشک کثایم ما یقین ما فالحقناه بما جاز لا کثر لانه یحاذیه
من حیث ان کلامهم مخالف للعهد وفسکان الحافیه به اول ادا اصل الجری على وفق العادة ثم
قبل نصلي ونصوم في الزائد على العادة لاحتمال أن یجاوز الا کثر فیه کون استحاضة وعل لأن
الأصل هو الصحة ودم الحیض دم صفة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى ان هذا هو الصحيح
(قوله بین الحیضتین) او بین النفاس والحیض کافي الدر (قوله بقية در حیضها عشرة) من اول
مارأت سواء کان فی اول الشهر او وسطه او آخره وتترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا
قوله ما قول ابو یوسف یوقف فی الصلاة والصوم والرجعة بالافل وفي الوطء والزواج بالا کثر
(قوله فانما اتبقي على عادتھا الخ) ونكون هكذا ابدا حتى یزول عنها العارض وتخرج وهو قول ابی
عصمة وابی حازم وقال محمد بن شعاع بقية در حیضها عشرة وطرها عشرین کلوا بالغت مستحاضة
وتنقض عتھا بتسعين يوما وقال الحاکم اشهد طهرها شهران قبل وعليه الفتوى لانه ايسر على
المفتی والنساء وفي المسئلة أقوال اخر تركتها بخافة الاطنباب (قوله اما اذا نسيت عادتھا فهي
الحیضة) بصيغة اسم الماعل لانها تحير المفتی وبصيغة اسم المفعول لانها حيرت بسبب نسبتها وهي
التي كل لها زمن معلوم وفي وقت معلوم وهي على ثلاثة اوجه اما أن تفضل عدد أيامها فقط أو وقته
فقط أوهما معا فالكلام عليها في ثلاثة فصول * الاول وهو ما اذا نسيت عددا أيام عادتھا وتعلم
ان حیضها في كل شهر مرة فنماتع الصلاة ثلاثة أيام من اول الاستقرار لتيقنھا بالحیض فيها ثم
تغتسل سبعة أيام لكل صلاة التردد حالها في این الحیض والطره والخروج من الحیض ثم تنوضأ
عشرین يوما لوقت كل صلاة لتيقنھا بالطهر ويأتيها زوجها * الثاني وهو ما اذا صلت في المكان
فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر تطلی ثلاثة أيام من اول الشهر بالوضوء
لترددین الحیض والطره ثم تغتسل سبعة وعشرین لكل صلاة لتوهم خروجها من الحیض كل
ساعة * الثالث الاخلال بهما أعني العدد والمكان فالاصل فيه أنها متى تيقنت بالطهر
في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وقوطأ ومتى تيقنت بالحیض تركت ذلك وان شكت في وقت
انه حیض أو طهر تخرجت فذلک لم یکن لها تخرج صلت فيه بالغسل لكل صلاة لجواز ان يكون وقت
الخروج من الحیض وان شكت دائما ولم یکن لها رأى اعتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح
وقبل لوقت كل صلاة ولا قوطأ بالتحري على الاربع ولا یحکم لها بشئ من حیض أو طهر على
التعمین بل تأخذ بالا حوط في حق الاحکام فتصلی الفرائض والواجبات والسنن المؤکدة
لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المعرض والواجب وتقرأ في الاخيرتين على الراجح لانها سنة ولا
تدخل معک ولا تقرأ قرأنا خارج الصلاة ولا تسعة وتصوم ومضان ثم تنقضی عشرین يوما ان علمت
ان ابتداء حیضها باللیل وان علمت انه بالنهار قضت اثنين وعشرین يوما لان أكثر ما فسد من
صومها أحد عشر يوما فتعفی ضعف ذلك احتياطاً وان لم تعلم شيئاً أعماه المشايخ على العشرین
والمفتی به في عتھا التقدير بشهرین للطهر وعشرة أيام للحیض ومن اراد تمام تعاریع صورها
وتوضیح احکامها عليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما
یعمدان وجوباً وجوازاً وصحةً وعتماً عن صحة الصوم وجوازه لا وجوبه (قوله ولا یعمدان) لما

(والاستحاضة دم نقص عن ثلاثة
أيام أو زاد على عشرة في الحیض)
لما روينا (و) دم زاد (على أربعين
في النفاس) أو زاد على عادتھا
وتجاوزاً أكثر الحیض والنفاس لما
قدمناه (وأقل الطهر الفاصل بین
الحیضتین خمسة عشر يوماً) لقوله
صلى الله عليه وسلم أقل الحیض ثلاثة
واكثره عشرة وقل ما بین
الحیضتین خمسة عشر يوماً (ولا حد
لأكثره) لانه قد يعتد الى اكثر من
سنة (الا لمن بلغت مستحاضة) في قدر
حیضها عشرة وطرها بمجمعة ستة
عشر يوماً ونفاسها بأربعين وأما اذا
كان لها عادة وتجاوزت عادتھا حتى
زاد على أكثر الحیض والنفاس فانها
تبقى على عادتھا والزائد استحاضة
وأما اذا نسيت عادتھا فهي الحیضة
(ويجزم بالحیض والنفاس ثمانية
أشياء الصلاة والصوم) ولا یعمدان
لغوان شرط الصحة

كان لا يلزم من الحرمة عدم المحبة قال ولا يصح ان ولا شئ ان المنع من الشئ يمنع لا بدعاضه وطهرا
منعاً من وجود التلاوة والشكر فأده السيد (قوله ويجرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر
الكتب المنزلة لان الكل كلام الله تعالى وكونه منزه وخسة لا يخرجها عن ذلك الحكم كالأيات
المسوخة من القرآن كذا في الحلبي ليس قال الزيلعي الا ما يدل منها (قوله لا بقصد الذكر) أي
أو الثناء أو الدعا ان اشتملت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولو أنه قرأ لفاتحة
على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء لم يرد به القرآن فلا بأس به اهـ واختاره
الحلواني وذكر في غاية البيان انه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الامام فلا
يلفت الى قول الهند واقي لا في يجوز ان يروي عن الامام (قوله لعوله صلى الله عليه وسلم
لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن) أي وشياً مكررة في سياق الذي في صحيح يروي به ما أخرجه
الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقروا القرآن ما لم يصب أحدكم حنابة فإذا اصابته فلا
ولا حرقاً ولا اواصاً به لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن اذا كان يلحق كلمة كلمة لا على
قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول لا يكره لانه وان منع ما دون الآية
ليس ما به يهي قارئة لا مطلقاً لهذا قالوا بعدم كراهة التمجيد بالقرآن وفي الحاشية آخر فصل
القراءة مكررة قراءة القرآن في مواضع النجاسات كالغتسل والخروج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما
في الحمام لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً فلا بأس بان يرفع صوته بالقراءة
وان لم يكن كذلك وان قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالنسيج والتهايل وان رفع
صوته بذلك وأما قراءة المصحف والمختار ان كان منتهياً لا يشغله العمل والشمي جاز والافلاقال
وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى ان يقرأ على وجهه يكون اقرب الى التعظيم ولا بأس بغير
القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر اولى من القراءة بالغيب للجمع بين العبادتين (قوله ويجرم
مسها) أي الاضرار به كأن يخاف عليه حرقاً وغرقاً كافي الجوى عن البرجندى ويجرم ولو
كتب بالفارسية اجماعاً لتعلق جواز الصلاة به للعاجز وكذا سائر الكتب السجدة كالمصفي القهستاني
عن الزخيرة فهم ينبغي ان يخص ما لم يبدل منها وفيه اهـ المصحف انما يجرم من الكتابة
لا الحواشي ويجرم الكل في المصحف لان الكل تبسعه كما في الحدادى وغيره وقيد بالآية لانه
لا يكره من مادونه كما في القهستاني وفي الحاشية من بحث القراءة الحرجي أو الذي اذا طلب تعلم
القرآن والعقود الاحكام به لم يرجع ان يمتدى لى يمنع من مس المصحف الا اذا اغتسل فلا يمنع
بعد ذلك (قوله لا بغلاف متجاف) أي متباعد عن ما (قوله كالخریطة) كالخرج الذي فيه
المصحف اذا توسده أو ركب فوقه في السفر يعني اذا كان ذلك لاجل الحفظ والا فليكره كما
الخلاصة (قوله ويكره بالكتم تحريماً) صححه في الهداية وفي المحيط وجامع القرطاسي لا يكرهه بالكم
هذه العامة لان المحرم المس وذلك بالمداهرة باليد بلا حائل وهما رايان عن محمد كما في النهاية
وقوله لاتباعه للابن) ولهذا لا يجوز له أن يقرئه على نجاسة ويسجد عليه ولا أن يقوم في مصلاه
متخففاً أو منتهياً على النجاسة (قوله يرخص لاهل كتب النثر بعة) هو الاصح عند الامام لان
ما فيها من القرآن بمنزلة التابيع ويكره عندهما نثر من الخلاصة والتقييد بالاهل يؤذن عنه بغير
الاهل (قوله لفرة) يعني الحرج (قوله الا التفسير) في الاشياء قد جوز بعض اصحابنا من
كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأنا ولو قيل به اعتمار الغالب لكان
حسناً وفي الجوهرة كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع القرآن منها وله أن يمس غيرها
بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لانهم جعلوا المحرم في غير المصحف من عين
القرآن (قوله والمتمتع بان لا يأخذها الا بوضوء) لانهم لا يفتلحون آيات القرآن ولا بأس بمس
بالكم انما قالوا بعموم البلوى كذا في النهاية عن المحبوبي وأما كتابة لقرآن فلا بأس بها اذا كانت

(و) يجرم (قراءة آية من القرآن) الا
بقصد الذكر اذا اشتملت عليه لا على
حكم أو خبر وقال الهندواقي لا أفنى
بجوازه على قصد الذكر وان روى عن
أبي حنيفة واختلاف المصنف فيما دون
الآية واطلاق المنع هو المختار لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض
ولا جنب شيئاً من القرآن والنفساء
كالخائض (و) يجرم (مسها) أي
الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
سواء كتب على قرطاس أو درهم
أو حائط (الابغلاف) متجاف عن
الفرج وأن الحائض كالخریطة في
المصنف ويكره بالكتم تحريماً لاتباعه
للأبوس ويرخص لاهل كتب
الشريعة أخذها بالسك وبالسيف
لأضرورة الا التفسير فانه يجب
الوضوء لمسه والمستحب أن لا يأخذها
الا بوضوء ويجوز تقليب أوراق
المصحف بخوف لم للقراءة وأمر
الصبي بحمله ورفع له لضرورة
النعم لم ولا يجوز لف شيء في كعده
كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو
الذي صلى الله عليه وسلم ولم يمسها
من محو اسم الله تعالى

الحقيقة على الارض عند أبي يوسف لانه ليس بحامل للحقيقة وكره ذلك رحمه الله و به أخذ مشايخ
بخاري قال السكال وقول أبي يوسف أقيس لان الحقيقة اذا كانت على الارض كان مسما بالقلم
وهو واسطة منفصلة فصارت كثوب منفصل الا أن يكون عساه بيده (قوله بالبرق) انظر حكم ما اذا
كان بقلعه بلسانه (قوله ومثله النسي) ال للجنس فيهم كل نبي رآه في الشرح (قوله ويستتر
المصحف) الظاهر أنه على وجه النذب (قوله ولا يرمى رواية قلم) أي كتب به كما في الشرح وظاهره
المنع بخلاف الجديد وفيه أيضا واذا صار المصحف عتقة لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في
خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محل لا يوطأ (قوله دخول مسجده) شمل السكبة دون مصلى عبد
وحنان في الاصح وقيد المنع في الدور بأن لا يكون ثمة ضرورة فان كانت كأن يكون باب البيت
الى المسجد فلا قال في البحر وينبغي أن يقيد بأن لا يمكن تقويل الباب ولا السكنى في غيره والا لم
تتحقق الضرورة ولو أجنب فيه نهم وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله
وهو جنب ناسيا ثم ذكر ان خرج من راحل غير تيمم جازو لم يقدر على الخروج تيمم ولبث فيه
ولا يجوز لبثه بدونه الا أنه لا يصلي ولا يقرأ كما في اسراج وخص من محرم هذا الحكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى فيحمل لهما المذات الجنبانية لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحل لاحد
يجنب في هذا المسجد غبري وغيرك رواه الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله
ويحرم بهما الطواف) ولونه لا (قوله لار الطهارة) أي من المحدثين شرط كمال المعنى ان الحقيقة لا
توقف عليها فلا ينافي وجودها فلا يقرب الجواز بعوتها كما في البرهان وغيره قال السكال المتطور
ليه بالذات في منع الطواف وحب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم
عليها الطواف أيضا (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والا فصدقة (قوله الا أن يعاد على
الطهارة) أي فلا نسي عليه اذا كانت الاعادة في أيام المحرم والا وحدهم بتأخيرها عنها (قوله
اشرف البيت) أي لا تكون في المسجد وهو حله لقوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة مسكين
انما ذكر الطواف مع ان المع عن دخول المسجد يغني عنه دفعا لتوهم انه لما جاز الوقوف بلا
طهارة مع انه أقوى اركان الحج ولا يجوز الطواف اولى اوقوه من دخول المسجد لضرورة
الطواف وقد علمت. قاله السكال (قوله والاسماع تحت السرة) أما السرة وما فوقها فيحل
الاستمتاع بوطء أو غيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بحائل بغير الوطء ولو تلبخ
دما والمحرّم هو المباشرة والمس ولو بدري شهوة لا النظر ولو بشهوة لانه ليس اعظم من تقبيلها في
وجهها بشهوة قاله في البحر ويحت فيه صاحب النهر بما لا يتم وكما يحرم عليه الفحل يحرم عليها
الفعلين وله أن يقبلها ويضاجعها ولا يكره طبعها ولا ان تعامل مائة من عجينة أو ماء أو غيرها
الا اذا قوضت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبه فعله وكما في البحر والمذكور
في المصنف قولهما وعليه الفتوى وخص محمد بن التميمي بشعار الدم وهو موضع خروجه كما في
الجوهرة وفي شرح التأويلات وبقول محمد بن قول ربحه صاحب الغاية وقد علمت مائة الفتوى
ولا يحل للمرأة أن تسكن المبيض عن زوجه اليجامها بغير علم منه ولا يحل لها أيضا أن تظهر أنفها
حائض من غير حبض لقنعه مجامعتها للنفسي عنه واذا أخبرته بالمبيض قال بعضهم ان كانت
فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عتقة قبل وقال بعضهم ان كان صدقها كتابا كانت في أوان
الحبض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع (قوله يوجب ان يتصدق بدينار
او نصفه) قيل ان كان الدم اسود تصدق بدينار وان كان أصفر فبنصفه ويشم له مارواه أبو داود
وصحبه الحماكم اذا وقع الرجل اهله وهي حائض ان كان دما أحمر فبنصفه تصدق بدينار وان كان أصفر
فبنصف دينار وقيل ان كان في اول الحبض فبن دينار والا فبنصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم
كفره) قديم ما فيه (قوله واذا انقطع الدم) ذكره الا انقطاع ليس بشرط بل خرج مخرج الاعادة

بالبراق ومثله النسي تعظيمه اويستر
المصحف لوطء زوجته استتبعه
وتعظيمه ما ولا يرمى رواية قلم ولا
حشيش المسجد في محل عتق
(و) يحرم بالحبض والنفاس
(دخول مسجده) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا أحل المسجد للجنب
ولا حائض وحكم النفاس كالحائض
(و) يحرم بهما (الطواف) بالسكبة
وان صح لان الطهارة فيه شرط كمال
وقيل به من الاحكام ويلزمها بدنة
في طواف الركن وعلى المحدث شاة
الا ان يعاد على الطهارة اشرف
البيت ولان الطواف به مثل
الصلاة كما وردت به السنة ويحرم
بالحبض والنفاس (الجماع
والاستمتاع بما تحت السرة الى
تحت الركبة) لقوله تعالى ولا
تقربوهن حتى يطهرن وقوله صلى
الله عليه وسلم لك ما فوق الازار فان
وطئ اغبرمس تحل له يستحب أن
يتصدق بدينار او نصفه ويتوب ولا
يعود ويحرم في المبسوط وغيره بكم
مس تحله وصح في الخلاصة عدم
كفره لانه حرام لعنره وحرمة وطء
النفاس مصرح به ولم أرا الحكم في
تسكينه وعدمه (واذا انقطع الدم

لاكثر الحيض والنفاس حل الوضوء بالغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بتخفيف الطهارة فانه جعل الطهارة غاية في الصبر
 أن لا يطأها حتى تعتدل اقرأة للشديد وخروجها من الخلاف والنفاس كالحيض (ولا يحل) الوضوء (ان انقطع) الحيض والنفاس من المسئلة
 (لدونه) أي دون الاكثر ولو (لقيام عادتها الا) احد ثلاثة اشياء اما (أن تغتسل) لأن ٧٩ زمان الغسل في الافضل محسوب من الحيض

وبالغسل خلصت منه وإذا انقطع لدون
 عادت ما لا يقربها حتى تنقضي عادتها
 لان عودها فيها غالب فلا أثر لغسلها
 قبل تمام عادتها (أو تميم) لعذر
 (وتصلي) على الاصح ليتأكد
 التيمم لصلاة ولو غفل لا يحل
 الغسل فيه لا يحتاج مؤكدا
 والثالث ذكره بقوله (أو تصبر
 الصلاة) يعني في ذمتها وذلك بأن تجدد
 (بعد الانقطاع) لتمام عادتها (من
 الوقت) الذي انقطع الدم فيه زمانا
 يسع الغسل والتحرية فما فوقهما
 (و) لكن (لم تغتسل) فيه (ولم تقيم
 حتى خرج الوقت) فمجرد دخوله
 يحل وطؤها ترتب صلاته ذلك
 الوقت في ذمتها وهو وحدهم من
 احكام الطهارات فان كان الوقت
 يسرا لا يسع الغسل والتحرية
 لا يحكم بطهارتها بخروجها مجردا
 عن الطهارة بالماء والتيمم حتى
 لا يلزمها العشاء ولا يصح صوم
 اليوم كأنها أصبحت واما الحيض
 فبذاتها بالمسئلة لان السكائية يحل
 وطؤها بنفس انقطاع دمها لتمام
 عادتها قبل العشرة لعدم خطاها
 بالغسل واغما الشترطنا المؤكد
 للانقطاع لدون الاكثر فبقا بين
 القراءتين (وتنقضي الحائض
 والنفاس الصوم دون الصلاة)
 لحديث عائشة رضي الله عنها كان
 يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم
 ولا نؤمر بقضاء الصلاة وعليه
 الاجماع (ومحرم بالخيانة خمسة
 اشياء الصلاة) للامر بالطهارة
 في الآية (وقراءة آية من القرآن)
 لئلا يسهل الله عليه وسلم (ومنها

او للقبلة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع فالحكم كذلك كما في المضممرات (قوله لاكثر الحيض) الدم
 يعني بعد على منوال قوله صلى الله عليه وسلم صوموا للرؤية (قوله لعوله تعالى الخ) ولان الحيض
 لا يزيد على عشرة قطع الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استحاضة لا يمنع الوضوء أي فليطهر بعدها
 مكتفى (قوله لقراءة لشديد) فانها تقتضي التحريم مطاوعا ولو كان كثيره والحاصل بالانتهاد
 على العشرة لا يمنع الاحتمال (قوله ولو لم تقيم عادتها) الاولى حذف ولو لانه اذا انقطع لدون العادة
 واراد على أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتي قريبا (قوله لا زمان الغسل في الاقل الخ) اعلم ان
 زمن الاغتسال معتبر من الحيض في الانقطاع لا في طهره ومن الطهر في الانقطاع لا أكثره لئلا يزيد
 المدة على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع ربعة وحل تزوج فاذا انقطع لا أكثره
 انقطعت الربعة وحل لها التزويج بان خروا لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا في شرط لذلك
 الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالغسل خلصت منه) هو مداراة له لفتاخذ حكم الطهارات من
 وجوب الصلاة وحل القراءة من الاحكام حل الوضوء (قوله واذا انقطع لدون عادتها) أي وقد
 تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وانما لم يمت حتى تنقضي عادتها وانما تصلي وتصوم احتياطاً ويجب
 عليها تأخير الغسل إلى قبيل آخر الوقت المسبب ويصح تأخيرها إليه اذا انقطع لتمام العادة
 قاله في الشرح (قوله لعذر) أي من الاعذار المبيحة للتيمم (قوله وتصل على الاصح) فمجرد التيمم
 لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب اجماعاً على الاصح كذا في البحر ذكروه المؤلف (قوله من
 الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلوانقطع في وقت الغهي ولم
 تعتدل بعده ولم تقيم لاجل وطؤها حتى يخرج وقت الطهر ثبتت صلاته في ذمتها بخروجه من
 ما قبل الزوال وقت هو لم لا عبرة بخروجه وكذا اذا قطع قبل طلوع الشمس باقل من غمكتها
 من الغسل والتحرية لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر أفاده في الشرح (قوله يسع الغسل
 والتحرية) قال في المجتبى والعصم انه يعبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا جواب صومها اذا
 طهرت قبل الفجر لكن الاصح أن لا تعتبر التحرية في حق الصوم وزمن التحرية من الطهر على
 كل حال (قوله فما فوقهما) حكمه معلوم بالاولى عما قبله (قوله وهو حكم من احكام الطهارات)
 أي فيتمه سائر الاحكام ومن جملتها حل الوضوء (قوله أو التيمم) أي مع شرطه (قوله لعدم خطاها
 بالغسل) هذا احد أقوال صحاحته منها القول بالخطاب ادا وانه فادام يكون حكمها حكم المسئلة
 (قوله فبقا بين القراءتين) فإن قراءة التخفيف تبطل الوضوء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة
 التشديد تنقضه قبل الغسل لحملنا التشديد على ما دون العشرة والتخفيف على العشرة غير أن
 قراءة التشديد لما كان ظاهراً يحتمل الاطلاق فلنا بسحب الغسل ولزم من قال بعدم الحل
 أصلاً اقرأة لتشديد ترك الاحتياط بالدليلين وعلنا بما لا الأصل في الدلائل الا اجمال دون
 الاجمال (قوله ولا نؤمر بقضاء الصلاة) للخرج في قضائها لتكرار الحيض كل شهر فالباطل بخلاف
 الصوم وفي الظهيرية لما رأيت حواء الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ عما بعد
 فقال لا أعلم فأوحى الله اليه أن ترك الصلاة فلما طهرت سألتهم عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله
 تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم رأته في وقت الصوم فسأله فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياساً
 على الصلاة فأمر الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لا بتركه لآدم بالامر وقيل ان حواء هي التي
 فاست كما في معراج الداراية أفاده السديد (قوله ومن المحفف الصرآن ولو آية) واختلاف في من

الا بعلاف) لئلا يسهل الله عليه بالص (ودخول مسجد وطواف) لئلا يسهل الله عليه بالص (وما تقدم)
 (ومن المحفف) القرآن ولو آية (الا بعلاف) لئلا يسهل الله عليه بالص (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق الفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا
 رائحة له وحكمه (كرواف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسهط الخطاب بما ولا يمنع معها اذا استمر نازلاً وقتاً كاملاً كما سئل ذكره (ولا يمنع

المحصف بما هذا أعضاء الطهارة وبما غسل منها قبل كمال الطهارة والمنم أصح * (فروع) * يكره
كتابة قرآن أو اسم الله تعالى على ما يقرش لمأفقه من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب
وجدار المصنف من سقوط الكتابة * تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب
وفي الصلاة لا يجلس إلى جانب المحصف إذا لم يكن يحاذيه لا يكره وكذا لو كان المحصف
معلقاً بالوتد وهو مادة لرجلين إلى جانب المحصف لا يكره ولا بأس بوضع مقلعة على كتف أو محصف
لاجل الكتابة والاكراه * وضع شيئاً مكتوباً فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجالس
عليها وقال صاحب الهداية يكره أنما الوجه المحصف في الجواق وهو يركب عليه لا بأس به للفظ
وأقرب الحفظ يكره اه (قوله ولا يجهر وطأ) أي ولو في حال نزوله لأنه ليس أذى وأماناً وبالله بانه
يجامعها في حال انقطاعه فيه يد من إطلاق عباراتهم اه وروى أبو داود وغيره بأسناد صحيح
من حديث عكرمة عن حمزة بن عيسى أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يمشي بها في طهارة
عبيد الله كذا في البناية وقال أحمد والنخعي وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة إلا أن يحض
العت كذا في الدراج (قوله ضرورية) يعني أنها ليست طهارة حقيقة لقارئة الحديث مثلاً أو
طرقه (قوله وهي ذات دم) بقي منها الآية ومنهم من زاد المريضة ليس التحقيق أن المرض لا يمنع
الحيض (قوله كلس بول) أي أسه ترسالة وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله لضعف في
مثانته أو لغلظة البرودة عني قيل السلس بفتح اللام من الخارج وبكسر هاء من هذا المرض
نهر اه من السيد (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان ما فيه من إطلاق اسم الحبل على المال
فيه كسال الوادي (قوله وانفلات ريج) الانفلات خروج الشيء فلتة أي بعة (قوله ورطاف دائم)
أي مسقر لا ينقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الأنف يقال رصف يعرف من باقي نصر ورفع
وأما رصف كس فلفظة ضعيفة كافي الصحاح (قوله لا يرفأ) أي لا يسكن يقال رفاً رفاً من باب فجع
يفجع وكذا من رمد أو عشى أو غرّب ويوسيل منه للامع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من أذن
أو ندى أو صرة لأنه ناقض للوضوء لخروجه من جرح كذا في الدر (قوله ولا يمكن حبسه الخ) فيتعين
عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير مذقة وفي الضعرات عن المصاب به سلس بول فجعل القطة
في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم أنه لم يحش ظهراً البول فأخرج القطة وتوعد عليه البلة فهو يحدث
ساعة أخرج القطة فقط وعليه الفتوى وإدعاء ينتم العذر بذلك هل يفعله تقليلاً للنجاسة بقدر
الامكان قالوا في قال ابن أمير حاج أي يستحب ما في الخلاصة لم يفعل لأبأس به وقال الحلي
أي يجب واختلف في المستحاضة إذا احتشرت فقل هي كصاحبة الجرح وفيه كالحائض لا ر
ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرهما كذا في السراج ويبحث بعضهم الحائض لسلس
والاستطلاق بالاستحاضة لأملة المذكورة (قوله ولا يجلس) أما إذا كان يمكنه رده يجلس
في الغرض ويحويه وجب رده وخروج عن أريكون صاحب عذر اه من الشرح بزادة (قوله
ولا بالإيماء في الصلاة) فإن امتنع به عذره تعين فعله لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع
الحديث قاله في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه لو بطل لعادت الرخصة ولزم
الخروج بخلاف طرق حديث آخر فإن الوضوء ينقض به ولو في الوقت لعدم الضرورة (قوله
تنوصال وقت كل صلاة) وهو محكم للنسبة للحديث الآخر الوارد بلفظ لكل صلاة لأن الصلاة تطلق
على الأفعال وعلى الوقت عرفاً وشراً والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله إذا لم يطرأ ناقض غير
العذر) فإن طرأ ولو كان نظيره عذره نقضه حتى لو كان به دما مائل أو جدرى فتوضأ وبعضها سائل
ثم سأل الذي لم يكن سائلاً انتقض وضوءه لا ر هـ إذا حدث جديد فصار كما لو سأل أحد ثم غفر به
فتوضأ مع سبيلانه وصلى ثم سأل المنخر الآخر في الوقت انتقض وضوءه لأن هذا حدث جديد كافي

أدائها (صوما) فرضاً كان أو نقلاً
(ولا) يحترم (وطأ) لأنه ليس أذى
(و) طهارة ذوى الأهدار ضرورية
بينها بقوله (تنوصال المستحاضة)
وهي ذات دم ناقص عن أقل الحيض
أوزاد على أكثره أو أكثر النفاس
أوزاد على عادت في أقلها ويجاوز
أكثرها والحبل والتي لم تبلغ تسع
سنين (ومن به هذرك سلس بول أو
استطلاق بطن) وانفلات ريج وراف
دائم وجرح لا يرفأ ولا يمكن حبسه
يحشون من غير مذقة ولا يجلس ولا
بالإيماء في الصلاة فهذا تنوؤون
(وقت كل فرض) لا لكل فرض
ولا نقل لقوله صلى الله عليه وسلم
المستحاضة تنوؤاً لوقت كل صلاة
رواه سبط بن الجوزي هـ ر أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فسأله ثوري
الأهذاري حكم المستحاضة في الليل
يشهونهم (ويصلون به) اه بوضوئهم
في الوقت (ما شاؤا من الفرائض)
أداء للوقتية وقضاء لغيرها ولو لم
الامة زمان الهمة (و) ما شاؤا من
(النوافل) والواجبات كالوتر
والعيد وصلاة جنازة وطواف ومن
محصف (ويبطل وضوءه المعذورين)
إذا لم يطرأ ناقض غير العذر (بمخرج
الوقت) كطلوع الشمس في الفجر

(قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله يبطل بعد تعلق قوله بغير وجهه * (فرع) إذا أصاب ثوب المذوور نجاسة عذره هل يجب غسله قبل الأذان الوضوء عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه لأن قلبها يعني فالحق به الكثير للضرورة ولا نه غير ناقض للوضوء فلم يكن نجاسة حكمًا ولأن أمر الثوب ليس بأكد من البدن وهو قول ابن سبلة كافي القهستاني وغيره وفي البدائع يجب غسل الزا نذعن الدرهم أن كان مفيدًا بأن لا يصيبه مرة بعد أخرى حتى لو لم يغسل وصل إلى لا يجوز به وإن لم يكن مفيدًا لا يجب مدام العذر قائمًا وهو اختيار مشايخنا وهو كان مخرج من مقال الزا ي يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء والصحيح قول مشايخنا لأن حكم الحدث عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن القليل من الماء يغسل منه عذره فلا تلحقه وفي النوازل أن كان لو غسله نجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وإن فلا قال وهو المختار اه قال ابن أمر حاج ويشكل عليه ما قدمناه عن البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء من النوازل أيضا الاستحاضة إذا توفضت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها قاطب لأنه سقط اعتبار نجاسة دمه اه كان العذر اه فهذا أيضا يشك على ما اختاره إذ سقط اعتبار نجاسة دمه اه في البدن والثوب دفعه للخرج اذ لم يأمره صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله خلو وقت حكم كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع فيه ما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة أيضا ولا بعيد شيئا لأنه معذور صلى صلاة المذوورين ولو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا بعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي في توضأ في الوقت الثاني فإذا دام الانقطاع حتى دخل الثالث أعاد الصلاة الأولى لأنه أداها بطهارة المذوورين والعذر زائل ولا يعد الصلاة الثانية لأن فساد الأولى اغما عرف بعد خروج الثانية فلم يجب الترتيب ولم ينتقض وضوءه بدخول الوقت الثالث لأنه صار صحيحا فأده صاحب البحر وصاحب المغمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظهير بغير رجل ردف أو سال جرحه ينظر آخر الوقت فإن انقطع الدم فيها وإن لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فإذا فعل ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى ثالثة أعاد الصلاة يعني الأولى التي صلاها مع السيلان لأنه بدوام الانقطاع تبين أنه صحيح صلى صلاة المذوورين وأب لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لأنه تبين أنه معذور وكافي البحر والحاصل أن الوقت الثاني هو المعترف في أوقات العذر وعدمه

باب الانجاس والطهارة عنها *

(قوله وكيفية تطهير محلها) فأنها تارة تكون بالدلك وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقدمت الأولى الخ) اعترض بالانقطاع إذا كان مجروح الوجه فإنه يصلى بغير طهارة وأجيب بأنه نادر فلا يبنى عليه حكم واعتراض أيضا بأن من نجاسة وهو محدث إذا وجد ما يكفي لأحدهما فقط يصرفه للنجاسة دون الحدث فهذا يدل على أن النجاسة أقوى وأجيب بأنه أغما أمر يصرفه للنجاسة ليتيم بعده فيكون محصلا للطهارتين لالانها أغلط (قوله يزوالها ببقائه بعض المحل) الجار الأول متعلق بالمشرط والثاني ببقائه المنع وقوله من غير أصابة متعلق ببقائه بعض المحل (قوله بل الكثير للضرورة) كما إذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه إزالتها إلا بكشفها عنه من لا يجوز كشفها عنه فإنه يصلى بها ولو كانت كثيرة (قوله جميع نجس بمختصين) وبأشياء غير كرم وحس وكثف وعضد وفاس والفعل من باب فرح وكرم وعلم ونصر (قوله مستقدر شرعا) لو حذف قوله شرعا لكان أولى لأنه يصدق التعريف الغوي والذي في المصباح بغيره أنه استعمال لكل مستقدر (قوله

عند أبي حنيفة ومحمد) فقط (قوله وعند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف) هما وإضافة النقص للخروج مجاز وفي الحقيقة طهور الحدث السابق به فيصلى الظاهر بوضوءه الغنى والعبد على الصحيح خلافه لا يصلى يوسف وزفر ولا يصلى العبد بوضوء الصبح خلافا لفر (ولا يصير) من ابتلى بنقض (معذور حتى يستوحيه العذر وقتنا كما ليس فيه انقطاع) لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) اذ لو وجد لا يكون معذورا (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود العذر في جميع الوقت والاستيعاب الحسكي بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (شرط دوامه) أي العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت به ذلك) الاستيعاب الحقيقي والحسكي (ولو) كان وجوده (مزمنا) واحدة ليعلم بقاؤها (وشرط انقطاعه) وخروج صاحبه عن كونه معذورا خلو وقت كامل عنه (بانقطاعه) حقيقة فهذه الثلاث شروط الثبوت والدوام والانتفاء فمسأل الله العفو والعافية عنه وكرمه

باب الانجاس والطهارة عنها
لما فرغ من بيان النجاسة الحسكية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقة وضربها أوقافها ومقدار المغفرة وكيفية تطهير محلها وقدمت الأولى لبقائه المنع عن المشرط بزوالها ببقائه بعض المحل وإن قل من غير أصابة مزيلها بخلاف الثانية فإن قليلها عفو بل الكثير للضرورة والنجاس جميع نجس بفتح تن اسم لعين مستقدر شرعا

وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما في الآية وحديث الهرة انما ليست بنجس يقع الجيم كزار واه مالك وأحمد وأصحاب السنن والدارمي فكيف ساخ جعه للصنف أوجب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدر يثنيه لان حقيقة واحدة لا تعدد فيها اما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسمها) أي للعين المستعذرة (قوله اغما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على قوله ثم استعمل اسمها (قوله وبطلق) أي اطلاقا غويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق القهقهة بين المفتوح والمكسور بان الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجس به عارضة والثاني ما لا يكون طاهرا فهو أهم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة أو لا بالحمل سواء كانت حقيقة أو حكمية والالزام اثبات الثابت على الاول أو ازالة المزال على الثاني أي بالمعنى (قوله من هدم الاعتناء بشأنها) بان لا يحسن ازالتهما وقوله والتحرز عطف على الاعتناء أي ومن هدم التحرز عن النجاسة أي من اسبغها بان يسبل ذيله فتصبه النجاسة فالعطف حيثئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) قلته ورد فيه استتزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ووردان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنميمة وهدم الاعتناء من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أي أخص البول بان عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع في بيان حقيقة) فيه انه لم يذكر هنا الا بعض أفراد كل وسيأتي الكلام على الحقيقة هذه وعندهما (قوله بما ليس في المغلظة) متعلق بكثرة أي كثرة العفوة بدليله في المغلظة (قوله لافي التطهير) مستدرك بقوله قريبا لافي كيفية التطهير (قوله لانه لا يختص بنجسها) اهاد خير الجمع للماء والمناثات باعتبار أفراد المناثات (قوله كالنجر) هي غليظة بانفاق الروايات لان حرمتها قطعية ومهاها الله تعالى رحساري باقي الاثرية المحترمة فلا اثر وايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا في البدائع وينبغي ترجيح التغليظ كما في النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أي غلبا شديدا بان صار أسفله أعلاه وقوله راسه تدادى أسكر وقوله وقذف بالزبد أي رمى رغوته وأرأها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد الأخير اغما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط وعليه المتوى (قوله وكانت غليظة اعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة لا النجر فقط لان مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال ما قوافقت على نجاسة لانه لا دلالة لغلظ سواء اختلفت فيه العلماء ركان فيه بلوى أم لا والافهم مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسة لانه لم يكن فيه بلوى فغلظ والافهم مخفف ولا نظر للدلالة قال في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والحثي لوجود الاختلاف فيه مع عدم تعارض النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم في الروث انه رحس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون عند الامام مغلظا وعندهما مخففا فما القول ما لك وابن أبي ليلى بطهارته ومن حجة الامام أن النص اذا انفرد عن معارضة نص آخرنا كحكمه حديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص حجة والاختلاف ليس بحجة فقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برد الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاحتماد كالنص قال الله تعالى فاهتمروا يا أيها الذين آمنوا بالانصاف بالنص يثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند العلماء الثلاثة بين روث ما كثر اللحم وغيره فالكل مغلظ عند الامام مخفف عندهما ومن محمدان الروث طاهر لا يمنع وان لم يجمع الى هذا القول حين قدمه الرى مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع حوازل الصلاة وان كرهه ولو كان مخلوطا بالعذرات كما في الكافي وفيه البيان (قوله مع خبر العربيين الخ) فان قيل ان هذا الخبر منسوخ عنده فكيف يتحقق المعارضة أوجب بان قوله

وأصله مصدر ثم استعمل اسمها في قوله تعالى اغما المشركون نجس وبطلق على الحكمي والحقي في ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي فالنجس بالغفغ اهم ولا نقطة النام وبالكسر صفة وتلقه التاء والتطهير اما اثبات الطهارة بالحمل أو ازالة النجاسة هذه ويقتض فيهما لا يفي منها وقد ورد ان أول شئ يسئل عنه العبد في قبره الطهارة وأن عامة عذاب القبر من هدم الاعتناء بشأنها والتحرز من النجاسة خصوصا البول وقد شرع في بيان حقيقة ما قال (تنقسم النجاسة) الحقيقة (الى قسمين) أحدهما نجاسة (غليظة) باعتبار قلة المعفو عنه من لافي كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ والخفة (و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس في المغلظة لافي التطهير واصابة الماء والمناثات لانه لا يختلف بنجسها بهما (فالمغلظة كالنجر) وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة لعدم معارضة نص ينجسها كالدم المسفوح عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض كقوله صلى الله عليه وسلم استتزهوا من البول مع خبر العربيين الدال على طهارة البول الابل

بالنسخ اجتهدوا ورأى ولم يقطع به فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم
المسفوح) أي السائل من أي حيوان إلى محل يلقه حكم التطهير فمستأنى والمراد أن يكون من
شأنه السيلان فلو جدد المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كافي عنية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه
دم مسفوح كافي أن أمر حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولشقة الاحتراز عنه
(قوله ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للتبرص راج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس المكبد
والطحال فإن خبر أحل لناميتهتان ودمان اغشاها في نفس المكبد والطحال وأما الدم الذي فيهما
فإن لم يكن سائلا ففيه الخلاف الآتي (قوله والقلب الخ) في حاشية الأشباه للعرى دم قلب الشاة
والم يسل من بدن الإنسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن جهمس اه
والحاصل كافي الحلي أن في نجاسة غير المسفوح اختلاف والذي مشى عليه قاضي خان وكثير آت
طاهر وليس فيه رواية صريحة من الأئمة الثلاثة بل قد توخى هذا الطهارة من عدم نقض الوضوء
بالدم غير السائل وإن ما ليس بمحدث نجس وأمر الاحتياط به لذلك غير خفي اه (قوله
ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيض كالبه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيع
أكله إلا بعد سقعه على أنه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس والدماء سودها وقال أبو
يوسف والشافعي أنه نجس كافي السراج (قوله ودم الشهيد في حق) أي مادام عليه فلو حمله
إنسان وصلى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورية الأمر بترك غسله بخلاف ما إذا انفصل عنه فانه نجس
على أصل القياس لعدم الضرورة (قوله لا السمك والجراد) للغير الوارد (قوله وما لا نفس له
سائلة) أي ما لا دمه كالصرصر والعقرب فان لحم طاهر وإن كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا
يؤكل لحمه) مثل بول الحية فانه مغفل تكثر ما كافي الجوى على الأشباه وقالوا امرأته كل شيء كبوله
وبول الخفاش ونحوه لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه كافي الخاتمة (قوله ولورضيهما) لم يطعم سواء كان
ذكر أو أنثى وفصل الامام الشافعي رضى الله عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكور ولا بد في بول
الانثى من الغسل (قوله وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فمنهم من اختار التفصيل الذي ذكره
المؤلف وقال بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد إذا خشي والخلاف يظهر في التخفيف لافي
سلب النجاسة كافي الخاتمة فافي الدرر التنارخا في بول الفأرة طاهر لتعذر التحرز عنه وعليه
الفتوى يحمل على العفو وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب من الخاتمة نزهة الفأرة لا يفسد الدهن
والما والمخنة للضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر إلى الظهورية واختلف الصحيح في بول الحرة
وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الأشباه الفتوى على أن بول الحرة عفو في غير
أواني الماء وهو قول الفقيه أبي جعفر قال في الفقه وهو حسن لهادة تخمير الأواني فلا ضرورة في
ذلك بخلاف الشباب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنن ويعتاد البول على الفراش بوله طاهر
للضرورة وهو مروي عن أبي جعفر قال في الفقه والحق صحة هذه الرواية اه (قوله لانه نجس) أي يغطي ومنه
سمى الخمر خمر والخمار خمر لأنهم ما يغطي العقل والرأس (قوله من اليائس) قيد به لأن رجيع
سباع الطيور يخفف كإيائي (قوله والبطل) في البحر من البراز به البطل أن كان يهيش بين
الناس ولا يطير في الهواء فكذلك الجاجة وإن كان بخلاف ذلك فكذلك الحمامة وهذا يفيد أن نحر الأوز
العراني طاهر كالحمام (قوله والأوز) هي رواية الحسن بن الإمام وفي رواية أبي يوسف
عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يزرقي في الهواء فأيئ كل كالحمام والعصفور ونحوه طاهر وما
لا يؤكل كالعقرب والحداة والرخم ونحوه نجس مخفف اه (قوله وما ينقض الوضوء بخروجه
الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض الحقيقي يخرج نحو النوم
والقهقهة فانهم ما لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني وأما ما لا ينقض كالقلى الذي
لم يعلل القم والم يسل من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل بنجس المائعات دون الحمامات

(والدم المسفوح) للآية الشريفة
أود ما مسفوحا لا الباقي في اللحم
المهزول والنسبين والباقي في عروق
المذكي ودم الكبد والطحال
والقلب وما لا ينقض الوضوء
في الصحيح ودم البق والبراغيث
والقمل وإن كثرت ودم السمك في
الصحيح ودم الشهيد في حق (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد
وما لا نفس له سائلة (واهاجها)
أي جلد الميتة قبل دغفه (وبول
ما لا يؤكل لحمه) كالأرنب
ولو رضيهما والذئب وبول الفأرة
ينجس الماء لا مكان الاحتراز
لانه نجس مروي عن عن القليل
منه ومن غرض ما في الطعام والشباب
للضرورة (ونجس الكتاب) بالجم
رجيعه (ورجيع السباع) من
البهائم كالغول والسبع والخنزير
(ولهاجها) أي سباع البهائم لتولده
من لحم نجس (ونحو الدجاج)
بتثليث الدال (والبط والأوز)
لنته (وما ينقض الوضوء بخروجه
من بدن الإنسان) كالدم السائل
والحيض والمذي والودي والاستحاضة
والقمل

ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم معارض ٥٤ دليل نجاستها عند ولعدم مساع الاحتياط في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني

ويستثنى في من الخمر فانه نجس ولو كان قليلا (فرع) في غسل النجاسة في المرات الثلاثة معظمة في الاصح وان كانت الاولى او الثانية او الثالثة بمرتبة واحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي الاشياء المذكرة من قوله كالتحريم الى هنا كما عطف به كلامه في الشرع وفيه ان المنى فيه خلاف الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كنفاء النبي صلى الله عليه وسلم بفرجه (قوله لانه ما كحل) خلاصه الجواب فيه كما ذكره نفع الاسلام في شرح الجامع الصغير أن الفرس ما كحل اللحم في قولهم جميعا يعني عند أبي حنيفة أيضا وانما كرهه للتنزيه أي التحاشي عن قطع مادة الجهاد والكره لا تمنع الاباحة كحل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض الآثار في لجه فانه يرى أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن لحوم الخيل والبعال وروى أنه عليه الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا هو حق قولنا في تخفيف بوله لانه ما كحل من وجهه فلا يكون كبول السكاب والخمار كذا في البناءية وأما شرب بوله ففيه خلاف الذي في بول الابل كما في البرهان وقيل بذكره كما في تحريرها (قوله لان روث الخيل) الروث هو مذى حافر والخيل بكسر الخاء الموحدة وسكون الاء المثناة خرو ذى ظلف والبعير خرو ابل وضم ونحوها (قوله وطهرها محمد آخرا) لا تأخذ به كذا في القهستاني عن النظم وقد نقلوا الاشياء من أهلها بالنجاسة وأطلقوا الظاهر أن المراد التغليظ عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجره البعير كسريقه) لانه واره جوفه كما في الفتح (قوله فكذا حرة البقر) الاولى الاقبات بالواو (قوله وأما دم السمك) مستدرك بذكره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله وفي رواية طاهر وصححه السرخسي) في مبدوءه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء لا يفسد وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي من قاضي خان (قوله وعن قدر الدرهم) أي عفا الشارع عن ذلك والمراد عفا عن الفساد والامسكراهة التحريم بآية اجساما ان بلغت الدرهم وتفرجها ان لم تبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قلبه نجاسة عليه وهو في الصلاة في الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم في الثاني يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما عفى في المسئلتين اذا خاف فوت الوقت لان التغيب حرام ولا مهرب من الكراهة الى الحرام فأقاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدره من النكح) اصله أن أمير المؤمنين عمن الخطاب سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة حتى تكون أكثر منه وظفري كان مثل المنقال (قوله كما عطفه الهندواني) أي بين قولي من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه في الفتح واختاره العاصم لان أعمال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصاً مع مناسبة هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفو الخ) أي فلا يكون الصحيح ماد كره في الدرهم الوزني من النجاسة المغلظة (قوله وعن مادون ربع الثوب) لم أر من بين السكراهة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون تحريمية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما في الدرر الحلي وقال في المدسوط وهو الاصح (قوله لقيام الربع مقام الكل) له حذف أي ولا يعنى الربع لقيامه مقام الكل في مسائل كسح الخ فهو بمنزلة المحذوف (قوله وحلقه) يعني اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويصل منه بحلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لاقادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثير افضلا عن ان يكون فاحشا وضعف هذا القول لم يرج عليه في الفتح كما في النهران قال في الحقائق وعليه الفتوى كما في الدرر قال السكال والذي يظهر أن الاول أحسن غير ان ذلك الثوب ان كان شاملا لاهته بربره وان كان أدنى ما

وهي النجاسة (الخفيفة فكبول الفرس) على المفتي به لانه ما كحل وان كره لجه وعند محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لجه) من النعم الاهلية والوحشية كالغنم والغزال قيد ببوله لان روث الخيل والبعال والجبر وخنثي البعير وبعير الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لا تخفى على العلماء وهو الاظهر لمعوم البلوى وطهرها محمد آخرا وقال لا يمنع الروث وان لحش لبلى الناس بامته لاه الطرق والخانات بها وجرة البعير كسريقه وهي ما يصعد من جوفه الى فيه فكذا جرة البقر والغنم وأما دم السمك ولعاب البغل والخمار فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخففة (خرو طير لا يؤكل) كالصقر والحدأة في الاصح لمعوم الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القهستاني بن القدر المعفونة فقال (وهي قدر الدرهم) وزنا في النجاسة وهو عشر وزن قيراط ومساحة في المائة وهو قدر مقرر النكح داخل مفصل الاصابع كما عطفه الهندواني وهو الصحيح فذلك عفو (من) النجاسة (المغلظة) فلا يبعث عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عفى قدر (مادون ربع الثوب) السكال (أو البدن) كله على الصحيح من الخفيفة لقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع السائر وعن الامام ربع أدنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالمترز وقال الامام البغدادي المشهور بالقطع هذا هو أصح ما روى فيه لكنه فاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالليل والليل في النجاسة هو الاصح وفي الفتوى وقيل غير ذلك تجوز

تجوز فيه الصلاة اهتيم ربه لانه اكثر بالنسبة الى الثوب المصاب اه (قوله وهي رشاش بول) انتفع على بدن أو ثوب أو مكان كما أقاده مسكين وخرج بذلك الماء القليل فإنه يغسله حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقبل لا لانه لم يسقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان للخرج ولا خرج في الماء كما في الحلبي عن الكفاية وروى المعلى في نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كرويس الابو) يكسر فقع جمع ابرة كسفرة وسدر وفي التقييد الشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا فقال انما ترجون من الله تعالى أو سمع من هذا كافي السراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المنصاعد من صدم شيء للماء اغما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء ذلك الشيء فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسله الميت) أي مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كافي التعميم (قوله تنجس ما أصابته) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة خبث وأما على القول بام نجاسته جدت وقين طهارة بدنه من خبث فغسلته طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر اذا كان الثوب واحدا لان النجاسة حينئذ واحدة في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان ذاتا طافين لعدددهما فيمنع وعلى هذا فرع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس الوجهين لعدم نفوذ ما في أحده وجهيه الى الآخر فلم تكن متحدة ثم انما يعتبر المنع اذا كان مضافا اليه فلو جلس صبي عليه نجاسة في حجره وصل وهو يسقط من لا يسقط حيث يصير مضافا اليه فلا يبور كما في التعميم (قوله ولو مشى في السوق الخ) قال في المنع أي نعر الدبوي طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المسرق الا اذا رأى عين النجاسة قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح اه أي من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا رضي الله عنهم وفي الدراية الختار وغيره وعني طين شارع ومواطن كلاب ويخارنجس وغبار صرقي وانتضاح غسالة لا تظهر مواقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن الغرض من غسله خلاف ما تنفذه عبارته فانه حكاه بقليل (قوله وردغة الطين) الردغة محرقة وتسكن الماء والطين والوحل الشهد والجمع كصبي وخدم قاموس وفيه الوحل ويحرك الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة في كلامه ما هو بالمعنى الاول وهو الماء والطين فانه أهم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال له وحل الا اذا امتزج بخلاف الردغة ليجرد (قوله من عرق ناظم) قيد اتفاق فالاستيقظ كذلك كما يهيم من مسئلة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نحو وسطا نجس رطب ان ابتل ما أصاب ذلك تنجس والا فلا ولا هبة مجرد الندوة على المختار كما في السراج عن الفتاوى (قوله عليهما) أي على من نام على الفراش أو التراب النجس (قوله أو كان من بلل قدم الخ) أي كان ابتلال الفراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالآخر) أي لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا ينجس) أي البدن والقدم (قوله كما لا ينجس ثوب جاف طاهر) اهلم أنه اذا لف طاهر في نجس مبتل بجماء واكتسب منه شيئا فلا يخلو ما أن يكون كل منهما بحيث لو انصهر قطر وحينئذ ينجس الطاهر اتفاقا أولا يكون واحد منهما كذلك وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقا أو يكون الذي يهله الحالة الطاهر فقط وهو أمر محتمل لا واقعي أو النجس فقط والاصح عند الحلواني فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصهر قطر تنجس والا لا ويشترط أن لا يكون الاثر طاهر في الطاهر وأن لا يكون النجس متنجسا بعين نجاسة بل بمتنجس كافي

لأصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو ألقيت نجاسة في ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر أثر النجاسة ويعني عما لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام في علاجه لعدم موم البلوى وبعد واجتماعه نجس ما أصابته واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن التقدر المعقونة لا يمنع في اختيار المرفقين وجماعة بالنظر لوقت الإصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه حدث وبعد له وبه أخذ اكثر من كافي السراج الوهاج ولو مشى في السوق فابتل قدماه من ما فرش فيه لم ينجس صلاته لعلمه النجاسة فيه وقبل تجزيه وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عقوا الا اذا لم ينجس النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجس) وكان ابتلاهما (من عرق ناظم) عليهما (أو) مكان من (بلل قدم وظهور أثر النجاسة) هو طم أو لول أو ريج (في البدن والقدم تنجس) لوجودها بالآخر (والا) أي وان لم يظهر أثرها فيهما (فلا ينجس) (كما لا ينجس ثوب جاف طاهر في ثوب نجس رطب لا ينصهر الرطب لو عصر) لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه مجرد ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر

فيتمين أن يفتي بخلاف ما صحح الحلواني (ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة) ببول أو مرق قبل لكتها (يا بسة فتندت) الارض (منه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا ينجس الثوب) (بريح هبت على نجاسة فاصابت) (الريح) (الثوب الا أن يظهر أثرها)

أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقيل فيجب أن كان مبلولا لا تصالحا به ولو خرج منه ربح ومعه دية مبلولة حكمه من الأثمة بتنجيسه وغيره
 بعدهم وتقدم أن الصحيح طهارة الرمح ٨٦ الحارثة فلا تنجس الثياب المبتلة (و يطهر من نجس) سواء كان بطن أو ثوبا

أواني (نجاسة) ولو غليظة (مرثية) كدم (بر والهيها ولو) كان (مرة) أي غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار هيئتها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد ذوال العين الحاقا لها بغير مرثية غسلة مرة ومن نحر الاسلام ثلاثا بعده كغير مرثية لم يغسل ومسح محل الطامة بثلاث خرق رطبات نظاف بجري عن الغسل لأنه يعمل عمله (ولا يفر بقاء أثر) تكون أو يرحى محلها (شق زواله) والمثقة أن يحتاج في إزالته إمرار الماء أو غير المائمه كحرض وصابون لأن الآلة المعدة لتنطهير الماء فالثوب المصبوغ بتنجس يطهر إذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثره من تنجس على الأصح زوال النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف شتم الميتة لأنه من النجاسة والسم والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ورفع عنه ثلاثا والعسل يصب عليه الماء وبقية حتى يعود كما كان ثلاثا والنفار الجديد يغسل ثلاثا باق طاعقه اطهره في كل منها وقيل يحرق الجديد ويغسل القديم والاولى الصلبة تطهر بالمسح والخشب الجديد ينكت والقديم يغسل واللحم المطبوخ بنجس حتى ينفخ لا يطهر وقيل يغلى ثلاثا بالماء الطاهر ومرفته نصب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي قبل إخراج امعاشها وأما وضعها بقدر التحلل الماسم لثمنه ريشها فتطهر بالغسل وتغويه الحديد بدسقيه بالنجس مرات ويحرقه وقبل التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر باطنها بالغسل ثلاثا كالميتة إذا صارت ملحوا والعقيرة ترابا أو رمادا كما سئل يكره

مرح المنية وارتضى المصنف قول بعض المشايخ تبعاصحاب البرهان أن العبرة بالنجس (قوله مرثية كدم) المرثية ما يرى بعد الجفاف وغير المرثية ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله بزوال هيئتها) معبدا إذا صب الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلو غسلها في اجانية يطهر بالثلاث إذا حصر في كل مرة كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما يبق في اليدين من البلة بعده زواله من النجاسة طاهر تبع الطهارة البدن في الاستنجاء بطهارة المحل وهو ذوال الجري بطهارة اليدين وخف المستنحي إذا كان ما استنحي به يجري عليه (قوله رطبات) لعلة قيد اتفاق فان اليابس يجتذب الرطوبة أكثر من الرطب وقديقال ان الرطب يلين بعض متجمد من الدم ويحمر (قوله والمثقة الخ) أفاد في النثر أن الأثر إذا توقف زواله على تعخين الماء وغليه لا يلزمه ذلك ويكتفي بالبارد وان بقي الأثر (قوله في الثوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله ولا يضر أثره) من تنجس على الأصح من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فإنه إذا غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهر وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب أنه لا يطهر أبدا (قوله ورفع عنه ثلاثا) أو يوضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح النقب إلى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا أو ما إذا كان جامدا فيعقور (قوله والعسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمل ما إذا كان الماء قد رده أو لا وبعضهم قيده بالاول (قوله وقيل يحرق الجديد) ذكره في النوازل وذكره الاول صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهم لأنهم ما طهر يمان لتطهير (قوله ويغسل القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا خفف أو لا لأن النجاسة على ظاهره فقط قصار كلبس دن قال السكال ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه ما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لا ينبغي شأه احتذابه الرطوبة وفي البحرص الحاوي القديم الاواني ثلاثة أنواع خرق وخشب وحديد ونحوها وتطهر بمرها على أربعة أوجه حرق ونكت ومسح وغسل فإذا كان الاناء من خرق أو حجر أو كان حديد أو دخلت النجاسة في جزائه يحرق وان كان حديدا يغسل وان كان من خشب وكان حديدا ينكت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر أو رصاص أو زجاج وكان مقبلا يمسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينفخ لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلى ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيها إذا طبخت الحنطة بخمر (قوله وعلى هذا الدجاج الخ) يعني لو ألقيت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لثنت أو كرش قبل أن يغسل ان وصل الماء إلى حد الغليان ومكثت فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء إلى حد الغليان أو لم تترك فيه الا مقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لا لتحلل مسام السطح عن الريش والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كما حقه السكال (قوله مرات) متعلق بقويه يعني ان السكين الملوحة بالماء النجس تمحو بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله وينجس مرة لمخرقة) أي لو قيل يكفي التقويه مرة لسكان وجهه لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية والتكرار يزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل التقويه يطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ قطع بها ولا تصح صلاتها معها تقاوم معنى تمويهها بالماء الطاهر ثلاثا إذا دخلها النار حتى تصير كالجرم ثم تطعم في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التجفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار في الفتوى قال أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي أجزاء النجاسة

(قوله) وتمويه الحديد بدسقيه بالنجس مرات ويحرقه وقبل التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر باطنها بالغسل ثلاثا كالميتة إذا صارت ملحوا والعقيرة ترابا أو رمادا كما سئل يكره

والبلية نجاسة في الثبور بالاحراق ورأس الشاة اذا زال عنها الدم به وانجر اذا خلت كالجوف والريث المحبس ضلونا (و) يظهر محل
النجاسة (غير المرقية بغسلها ثلاثا) وجوبها وسببها مع الترتيب ثبوتها في نجاسة الكتاب وخارجا ٨٧ من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة
الظن في استخراجها في ظاهر الرواية

(قوله والبلية النجاسة الخ) جعل السكك الاحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله
مقدمة بأن قاتل حرارة النار البلية قبل الصاق الخبز بالثبور والانتجس كافي الخلاصة (قوله به)
أي بالاحراق (قوله والزيت الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل
مرة) ويبلغ في المرة الثالثة حتى ينقطع التقاطر والمعتبر قوة كل حاصر دون غيره كافي القمع
فلو كان بحيث لو عصره غيره قطرها به بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدر ولو لم يصرف قوته لرة
الثوب قيل لا يظهر وهو اختار قاضي خان وقيل يظهر لغيره ورواهوا لا يظهر كافي البحر والنهر
(قوله تقدير الغلبة الظن) أي بالغسل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما
العبارة لغاية الظن ولو جادون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفتي كافي البحر عن مية المصلح حتى
لو جرى بالماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه ما ظهر جازاستعماله وان لم يكن يتم غسل ولا عصر كما
في التبيين والبنية وفي السراج اعتبار غلبة الظن مختار العارفين والتقدير بالثلاث مختار
المختارين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني كذا في البحر عن العبرة
لغلبة ظن الغاسل لانه هو المياشر الأثر يكون الغاسل غير عير فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه هو
المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله وفي رواية
أي من محمد (قوله ووضعه في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الغسل والعصر ثلاثا وانما هو اذا
نجمه في اجانة اما اذا نجسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا بحيث يخرج
ما أصابه من الماء ويخلطه غيره ثلاثا فظهر مطلقا بالاشتراط عصر وتجبيف وتكرار نجس هو
المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط وغيره وقولهم
يوضع البساط في الماء الجاري لبلية انما هو لقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه فيه) أي في الماء الجاري
ومثله ما لحق به كالكثير كالا يفتي (قوله وما نصيبه) أي المياه (قوله والثانية) أي والانه الثاني
أي وما يصيبه ماؤه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار) وفي الظاهرية يغسله كله قال السكك
وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدر وقال في النهر ويفتي أن يكون البدن كالثوب
(قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز في البدن بغير الماء لان النجاسة يجب ازالتها
من البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله طاهر على الأصح) فلا يزول بعزل نجس كالجمر
لان الطهارة والنجاسة ضدان والنهي لا يثبت بفساده فيزيد النجس النجس الا خبا خلافا
للقرطبي في قوله انه لو غسل المغلاة بمغففة يزول حكم التغليظ (قوله لعدم خوجه بنفسه) أي
فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو نجسها) أي منزوع الدم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو
خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر (قوله ثلاث مرات) متعلق برضه وقوله بريقه أي بسبب
ريقه وهو متعلق بظهور (قوله وفم شارب الجمر) لا شارب اذا كان طويلا انغمس في المسكر
(قوله وبلعه) ليس له محترز (قوله ولحس الا سبع ثلاثا) أي مع تردد ريقه في فيه بعد الاولى ثلاثا
وبعد الثانية مرتين ويظهره بعد الثالثة بركة على قياس ما تقدم فيما اذا غسل النجس في اجانة
(قوله ويظهر الخف ونحوه) أي بشرط ذهاب الأثر الا أن يشق (قوله وبالدلك) صرح الامام
محمد في الجامع بأنه لو حكه أو حث ما يبس طهر قال المشايخ لو لامق الجامع لشرطنا المسح بالتراب
لان له أثر في الطهارة (قوله من نجاسة الجرم) الفاصل بين ذي الجرم وغيره أن ما يرى بعد
الجفاف كالعذرة والدم وذوحم وما لا هلا كذا في التبيين واحترز به عن غير ذي الجرم فإنه يغسل
اتفاقا لان البلل دخل في أجزائه ولا جاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمضى من ذي الجرم
ذكره العيني (قوله على المختار للفتوى) وشرط الامام الجفاف اذا مسح بكثر الطيب ولا يظهره

جرم) ولو مكتسب من غيرهما على الصحيح ككتاب أورماد وضع على الخف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو كانت) النجاسة من
أصلها أو بابا ككتساب الجرم من غيرها (رطوبة) على المختار للفتوى عليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رطى أحدكم

لاذى يخفيه فظهورهما التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم المسح فليكنظر فان رأى في نعليه أذى أو قذراً فليمسح بهما وليصل فيه ما قيد بالخلف احترازاً عن الثوب والبساط واحترازاً عن البدن الا في المني لما تقدم (ويظهر السيف ونحوه) كالمرآة والاراني المدهونة والخشب الخراط والابنوس والظفر (بالمسح) بتراب أو رخصة لانهم لا تتداخلها اجزاء النجاسة أو صوف الشاة المذبوحة فلا يبقى بعد المسح الا لقليل وهو غير معتبر وبحصل المسح - حقيقة التطهير في رواية فذا قطع بها البطيخ يصل أو كما واختاره الاسيبجاني وبحرمه على رواية النقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والجاف والدول والعذرة على المختار للغة - وى لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيفهم ثم يمسحون بها ويصلون معها (واذا ذهب اثر النجاسة عن الارض) وقد (حفت) ولو بقبر الشمس على المصباح طهرت (وجازت الصلاة عليها) لقوله صلى الله عليه وسلم ايما أرض حفت فقد زكت (دون التيمم منها) في الاظهر - ولا اشتراط الطيب نصاً وروى جوارره منها (ويظهر ما بها) أى الارض (من شجر وكلا) أى هشب (قائم) أى نابت فيها (بجفافه) من النجاسة لا يمسح به عن رطوبة وذهاب اثرها تبعاً للارض على المختار وقيل لا يذمن غسله

(قوله الاذى) أى النجس أطلقه عليه لانه يؤذى فهو من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل (قوله فظهورهما التراب) بفتح الطاء ليمصح الاخبار (قوله أو قذراً) المراد به قبيحاً نظراً المستقذر غير النجس كخوج وخطا (قوله وليصل فيه ما) دليل على استحباب الصلاة في النعال الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احترازاً عن الثوب) فلا يظهر بذلك لان اجزاءه مختلفة فيمتدخلة فيه كثير من اجزائها (قوله واحد تراز عن البدن) فالرطوبة تمنع من اخراج النجاسة بالذلك (قوله الا في المني) فانه يظهر بالمرئ (قوله ونحوه) من كل صعيد لا مسأله أى لا منافاة لغير ج بالاول الحديداً اذا كان عليه صدأ أو منقوشاً فانه لا يظهر الا بالغسل ونحوه بالثاني الثوب الصقيع لوجود المسام (قوله ويحصل بالمسح حقيقة التطهير الخ) أشار به الى الخلاف في طهارة الصقيع بالمسح وقيل مقلد وفائدة الخلاف ان يظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فرق والارض اذا جفت ووجود المني اذا دبت وبأخذه حكمية والبر اذا غارت ثم مادها وما والاخر المفروض اذا تنجس وحفت نجاسة ثم قلع كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيبجاني) وهو الاولى بالاعتبار لاطلاق المتن ولا يخفى الاحتمال (قوله على المختار لا يتوى) وقيل طريقة أن يمسح به ثوب مبلول ذكره السيد أى يمسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب اثر النجاسة عن الارض) المراد بها رضى ما يشمله اسم الارض كالخمر والحصى والآخر والابن ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالجفاف لانها حينئذ لا تسمى ارضاً عرفاً ولذا لا تدخل في بيع الارض حكم لعدم اتصالها على جهة التقرار فلا تلحق بها كافي القهستاني ومثية المصلي وشرحها للعلبي وابن أمير حاج الا انهم أطلقوا في الحصى فلم يقدروه بالاتصال وفى الخائبة الجراد اذا كان ينشرب النجاسة كحجر الرحي يطهر بالجفاف كالارض وان كان لا ينشرب يعني كالرخام لا يطهر الا بالغسل وحل الحلبي هذا التعميم في الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه منى صاحب الدرر حيث قال فالمنفصل يغسل لا غير الحجر اخشينا كرحى فسكارض اه (قوله وقد حفت) يقال حفت الثوب يجف بالسكس جفوز ويجف بالفتح اخشنة اذا كانت مبللة لا فيمس وفيه ندى فان يمس كل اليس يقال قف كافي الصحاح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ من معاني القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا ويرى وظل وتقييد الهداية بالشمس اتعالي واداً اراد تطهيرها خلافاً فيه تعصيل ان كانت رخرة تنشرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه انهم طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفر في أسفلها حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع الماء في تلك الحفرة كبسها اعني تلك الحفرة بالتراب وان كانت مسطوية صب عليها الماء ثلاث مرات وجفت كل مرتبة فطاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وكذا لو قلتم ايجعل الاعلى أسفل وهكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ربح النجاسة طهرت (قوله لا شترط الطيب نصاً) وهو الظهور رأى لم يوجد ذلك لانها قبل التنجس كان الثابت لها رطوبة الطاهرة والظهورية فلما تنجست زالت عنهم الرطوبة وبالجفاف ثبت لها الطاهرة وبقي الآخر على ما كان عليه من رطوبته فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يمسح به رطوبة) ظاهره أنه يكتفى فيها للجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف أى ذهاب الندوة فانه المشروط الا أن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهاب اثرها) عطف على قوله يجفاه (قوله تبعاً للارض) يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالخيطان والخشب بالخاء المعجمة فهو بحيرة السطح وغير ذلك مادام قائماً عليها فيطهر بالجفاف وذهاب اثره والمختار اه قلت وهذا يقتضى أن نحو الأبواب المتصلة كذلك كذا

بجسه بعض الأفاضل (قوله وتطهر نجاسة استحالت عينها) فيجوز الانتفاع به لهذا قول محمد وهو المختار للفتوى لأن زوال الحقيقة يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالعصير) هذا استدلال بثبوت النظر المنفق عليه (قوله كالمشي بالهرق) وجهه أن شاربها إذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغلظة على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب الخطر من حاشيته هل من الاستسكان (قوله ويطهر المني) ولو خا طه مدى لأن كل شغل يذو بمعنى فلا يمكن التفرغ عنه فستقط حكمه وأطلق في المني فهم مني الآدمي وغيره وهو المذكور في القميص وشرح الزاوية لأفهم ستاني وقيد السمر قندي بمعنى الآدمي حكمه انقله الجوى وهو المتبادر لأن الرخصة إنما وردت في مني الآدمي على خلاف القياس لغيره ولا ضرورة في مني غيره فلا يصح الحاقه به مما أنه يدخل في مني غير الآدمي من نحو الكلب (قوله ولو مني امرأة) وقال الفصل منها لا يطهر بالفرك لرقته (قوله بفركه عن الثوب) الفرك - بكه بالبدن حتى ينقث ولا يضر بقائه الأثر بعده انقله السيد عن النهر (قوله ولو وجد ما بطنا) رذبه على الاتعاف في اشتراطه أن يكون غسلا وعلى بعضهم في اشتراطه أن لا يكون مبطنا ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الإمام أن البدن لا يطهر منه بالفرك لوطو بته (قوله أن لم يتنجس بملطخ خارج المخرج كبول) فإن المني حينئذ لا يطهر بالفرك لعدم الضرورة وقيد بقوله بملطخ الخ لأنه لو بال ولم يتنثر البول على رأس الذكركر لم يتجاوز الثقب أو انتشر لكن خرج المني دفعا من غير أن ينتشر على رأس الذكركر فإنه يطهر بالفرك لأنه لم يوجد سوى مروره على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التبيين والبحر - وحكي لشرح ذلك بقيل فقلا وقيل لو بال ولم ينتشر بوله على رأس الذكركر الخ (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال السكاك الله أعلم به بحته ومراده بهذا اللفظ والألفمدهى ثابتة ففقد ورد في المعصية من حاشية رضى الله عنه أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم من وجه آخر من القدر أيتى راني لا حكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسباط فري وروى البزار والدارقطني عنها أيضا قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابس أو شمس له إذا كان رطبا بقولنا قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك على قولنا بنجاسته أنه أصل خلقة الإنسان لا زكركه يحصل بعد نظوره الأطاوار المعروفة من المني والعلقة والمضغة ولا تخلية في الأصل من مني شخص ثم تشربه بأنواع الذكارات الباغ في المني والباله الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقكم من ماء مهين على أن أولفنا أن النجس ما لم يتخلق منه الإنسان لم يضرنا ونخلص من قبح النافذ بأن أصل خلقة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام نجس كما في الحلى (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير ما تمس كما في الدر قال وقد أنعمت المطهرات التي تفي وثلاثين ونظمتها قلت

وغسل ومسح والجفاف مطهر * ونحت وقلب العين والمهر يذكو
 وديغ وتخليل ذككا تفضل * وفرك وذلك والدخول المتغور
 تصرف في البعض ندف وترحها * ونار وغسل بعض تقور
 (قوله وملاقاة الطاهر) كالماء وقوله طاهر مثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهر في بعض نسخ بالرفع فهو فاضل والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله

فوفصل بطهر جلد الميتة * (قوله ولو قبالا) هذا قوله او قال محمد وهو نجس العين كالتزير لكونه حرام الا كل غير منتفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي أنه - هذا يدل على طهارة عظمه ولو كان كالتزير لما امتنع صلى الله عليه وسلم بعظمه قال في الفتح وهذا الحديث يبطل قول

(وتطهر نجاسة استحالت عينها)
 كان صارت مطا) أو ترابا أو طرونا
 (أو احترقت بالنار) فتصير رمادا
 طاهرا على الصحيح لتبدل الحقيقة
 كالعصير يصير خرا فينجس ثم
 يصير خلا فيطهر بخار الكيف
 والأصل طيل والحمام اذا قطر لا
 يكون نجسا استحسانا والمتقطر
 من النجاسة نجس كالمشي
 بالهرق حرام وببيض مالا يؤكل
 قيل نجس كعصمه وقيل طاهر
 (ويطهر المني الجاف) ولو مني
 امرأة على الصحيح (فركه عن
 الثوب) ولو جديا مبطنا (و) عن
 (البدن) بفركه في ظاهر الرواية
 ان لم يتنجس بملطخ خارج المخرج
 كبول (ويطهر) المني (الربط
 بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم
 اغسله رطبا وفركه يابس فان
 أصابه الماء بعد الفرك فهو
 ونظائره كالارض اذا جفت وبطلت
 الميتة المتعفن والبدن اذا غارت
 وقد اختلف التصحيح والأولى
 اعتبار الطهارة في الكل كما تبينه
 المتن وملاقاة الطاهر طاهر امثله
 لا يوجب التنجيس
 * (فصل بطهر جلد الميتة) *

ولو قبالا لانه كسائر السباع في الاصح
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يقشط
 بشط

قوله وثلاثين لعل صوابه وعشرين
 كما في النظم والبحر اه معصية

من حاج وهو عظم المييل
ويظهر جلد الكتاب لانه ليس
نجس العين في الصحيح (بالدباغة
الحقيقية كالقرظ) وهو ورق السلم
أو ثمر السنط والعفص وقشور الزمان
والشب (وبه) الدباغة (الحقيقية
كالترييب والتشبيس) والالقاء
في الهواء فتجوز الصلاة فيه وعليه
والوضوء منه لقوله صلى الله عليه
وسلم إياها بدبغ فقد طهر وأراد
صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ من
سقاء فقبل له انه ميتة فقال دبغه
فزيل شبهة أو نجسة أو رجس وقال
صلى الله عليه وسلم لم اسقوهوا بجلود
الميتة اذا هي دبغت تروا ما كان أو
رما د أو ملأ أو ما كان بعد أن يزيد
صلاحه (الجلد الخنزير) النجاسة
هي فيه والدباغة لاحواج الرطوبة
النجسة من الجلد الطاهر بالاصالة
وهذا نجس العين

محمد بن جاسية الغيل (قوله من حاج) قال في المحكم هو أنياب الغيل ولا يسمى غير النياب حاجا
وقال الجوهرى هو عظم الغيل الواحدة حاحة اه وهو ما جرى عليه المؤلف ويطلق العاج على
الذيل وهو طهر السلفاة البحرية قال الاصبهى ونقله صاحب المصباح وحل عليه الشافعية ما ورد
انه كل اماطعة رضى الله عنها سواء من حاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح) وعليه
الفتوى كفى البحر من الوضوء لانه لان ظاهر كل حيوان طاهر لا ينجس الا بالوت ونجاسة ما طنه
في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة ما طن المصلى غير عن المحيط رفسه بعضهم الى الامام والقول
بالنجاسة اليهما واثرا الخلاف يظهر فيما لو صل في كعبه وصير جارت على الاول لا الثاني وشروط
الهندوانى كونه مسدودا لعم (قوله بالدباغة) بالكسرى و لا دبغ ولا دبغ بالكسرى ما يدبغ به
والدباغة أيه الصناعة (قوله كالقرظ) الظاهر المشافى وصف من فقط بمصاصا الواحدة قرطة
حب معروف يخرج في غلاف كالعدس من شجر الرضاه (قوله وهو ورق السلم) فيه تسامح فان
الورق يسمى المنبط هندهم وهو يعلم به ولا يدبغ به (قوله والشب) بالباء الموحدة وهو من
الجواهر التي أنبتا الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الازهرى والثب بالشاء المثلثة ثبت
طيب الرائحة مرادهم بدبغ به قاله الجوهرى من الدبغ الحقيقية الملقوش به من كل ما ينيل
التي والرطوبة كفى القهستانى زاد في السراج وينتم عود السداد الى الجلد هنده حصول الماء
فيه قال في التبيين لو جف ولم يستحل أى لم يرل منه كما سهر الشلى لم يظهر ولا فرق في الدبغ
بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة اذا حصل المقصود من الدباغة فان دبغه كافر وغلب على
ظنه انه دبغه بشي نجس فانه يغسل والتشرب عموما في الخلاصة وفي منية المصلى وشربها
الاستحباب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به الصلاة ما لم يغسل لانه
طهر بالدباغة ونجس بودك الميتة فيطهر بالصل والعصران أمكن دمه والا فيجف ثلاثا وان
علم انه مدبوغ بشي طاهر جارت معه الصلاة وان لم يغسل وان شل فلا فضل أن يغسل ولو لم
يغسل حارت بناء على أن الاصل الطهارة اه وفي العنية الجلود التي تدبغ في بلاد ناولا يغسل
مدبغها ولا تترقى النجاسة في دبغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها به تمام لدبغ
هي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف المكعب والمشط والقرب والدلاء منها طريا
أو يادسا اه (قوله والتشبيس) في حاشية الشلى من السكاكي معزى بالخليفة قال أبو نصر ممت
بعض أصحاب أبي حنيفة يقول اغشايطه بالتشبيس اذا حملت الشمس به عمل الدباغة اه ثم ان
الدباغة لا تظهر الا في محل يبلها ولا فلا يجد الحية والمارة والطيور فانها لا تظهر بها كالحلم
وكذا لا تظهر بل ذكاة لانها غة تمام مقام الدباغة فيه يحمله والمراد بالطيور التي لا يظهر جلد
بالذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أما ما كولة فأمرها طاهر وفيه الحية طاهر كفى السراج
والبحر من النجس (قوله فتجوز الصلاة فيه) أودب انه طاهر طاهر وباطنة وقال مالك يظهر
الظاهر فقط فيصلى عليه لافيه كان التبيين واختلفوا في جواز كذا بعد الدبغ اذا كان جلد
ما كول والاصح انه لا يجوز كفى السراج (قوله أياها اب الخ) الاهداب الجلد قبل الدبغ
مسمى لانه تم بالدبغ يقال فلان تاهب للرب اذ تم به أو جمعه اه بفتحين كحجاب وحجب وهو
بعد الدبغ اذ جمعه ادم بفتحين كفى المغرب وغيره ويسمى ايضا رما وجر ما رشنا كفى
النهاية والفتح وهذا الحديث أخره الترمذى والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وابن حبان
وليزاروا معق من حديث ابن عباس (قوله اسقوهوا الخ) قول في الفتح فيه معروف بن حسان
مجهول (قوله الجلد الخنزير) رخص محمد الانتفاع بشعره الثبوت الضرورة عنده في ذلك ومعهناه
لعدم تعاقبها لقيام غير مقامه كفى البرهان وهو أى يوسف في غير طاهر الرواية ان جلد الخنزير
يطهر بالدباغة ويجوز بيعه والانتفاع به والاصلاح فيه وعليه له موم الحديث والجواب ان المراد

(و) جلد (الادعي) الحرمه و ناله اكرامته وان حكم بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر ٩١ اجزاء الادعي (وتطهر الا كذا الشرعية)

خرج بها ذبح الجوعى شيئا والحرم صيدا
وتارك التهمة عمدا (جلد غير
الما كول) سوى الخنزير لعل الذكاة
عمل الياغة في ازالة الرطوبات
والنخسة بل أولى (دون لحمه) فلا يطهر
(على اصح ما يقتضي به) من التخصيص
المختفين في طهارة لحم غير المأكول
وشحمه بالذكاة الشرعية للاحتياج
الى الجلد (وكلى شئ) من اجزاء
الحوان غير الخنزير (لا يبرى فيه
الدم لا ينحس بالون) لان النجاسة
باحتماس الدم وهو منعدم فيها هو
(كالشعر والريش المجزوز) لان
المنسول حذره نجس (والقرن
والحافر والعظم ما لم يكن به) أى
العظم (دسم) أى ودك لانه نجس
من الميتة فاذا زال عن العظم زال
هذه النجس والعظم في ذاته طاهر
لما أخرج الدارقطني انما حرم رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الميتة
لحمها فاما الجلد والشعر والصوف
فلا بأس به (والعصب نجس في
الصحيح) من الرواية لان فيه حياة
يدل السالم قطعه وقيل طاهر لانه
عظم غير مصلب (ونالجه المسك
طاهرة) مطلقا ولو كانت تفسد
باصابة الماء كما تقدم في الدباغة
الحسكية (كالمسك) لا تمانع على
طهارته (راكه) أى المسك (حلال)
ونص على حل أكله لانه لا يلزم من
طهارة الشئ حل أكله كالتراب
طاهر لا يحل أكله (والزباد) معروف
(طاهر تصح صلاة متطيب به)
لاستحالة لطيبية كالمسك فانه
بعض دم الغزال وقد اتفق على
طهارته وليس الا بالاستحالة للطيبية
والاستحالة طهارة والله تعالى

الموفق عنه وكرمه

• (كتاب الصلاة) •

الموفق عنه وكرمه

غير نجس العين كما في الحلبي (قوله و جلد الادعي) ولو كان كما في القهستاني فيطهر ولا يستعمل
(قوله لكرامته الخ) فيه اشعار بأن المراد بتقي الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء
لازمها وهو عدم جواز الانتفاع لان في الطهارة حقيقة لانه ينافي التكريم كما فاده الزيلعي (قوله
وتطهر الا كذا) هي في اللغة الذبح وفي الشرع تسييل الدم النجس مطلقا كما في صحيح المسوس
وذكاة الضرورة قسم من التذكية كما في القهستاني (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب
الطهارة عن الدراية والمجتبى والقنية أن ذبح المجموع وتارك التسمية عمدا يوجب الطهارة على
الاصح وان لم يؤكل وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاطهر وان صحح المعامل
(قوله بل أولى) لانها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تربطها به الاتصال لفساد البنية
بالموت فاما قبله فكل شئ يجعله الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل بين الدم واللبن
حاجزا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحمه) لان حرمة لحمه لا كرامته آية نجاسته
واللحم نجس حال الحياة فكذا بعده الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) على طهارة الجلد بالذكاة
دون غيره والاولى للمعليل بوجوده الخارج بين الجلد واللحم كما تقدم منه لانه قد تقع الحاجة
لشحمه لتحوسته تصباح (قوله لا يبرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم
في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسته هذه الاشياء بسبب
انهم ليست بميتة لان الميتة من الحيوانا في عرف الشرع اعلم لما زالت حياته لا يصنع من
العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجاسة اه (قوله كالشعر الخ)
والمناقار والخطاب وبضعة صفة القشرة وابن رافعة وهي ما يكون في معدة الجرد ونحوه الرضيع
من اجزاء اللبن قبل أن يأكل قابى الفتح لا خلاف بين أصحابنا في ذلك واغتنى الخلاف من حيث
تخصيص ما في الانعم لمخارجه ما اعشاء النجس فان كانت الا فتحة جامة تطهر بالعسل والاقصد
تطهيرها كاللبن وقال أبو حنيفة ليست بمتنجستين لان الموت لا يحلها مشتمل كلامه السابق لانها
عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاسته شاذة كما في الجوعى على الاشياء وعدم جواز
الانتفاع به حيث قالوا لو طس في دقيق لا يؤكل له عظيمة لانه نجاسته (قوله ما لم يكن به أى
العظم) لو أعاد الضمير الى كل المذكور قبله لمكان أولى (قوله لانه نجس) أى الودك وقوله من
الميتة أى من اجزائها فاذ وجد على نحو العظم بنجسه ويطهر بارأته عنه (قوله بدل التالم
بقطعه) رده في جميع الانهر بأن التالم الحاصل فيه للجوارق والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل
أن يقول بنجاسة العظم أيضا لانه يتالم بكسره ولا فائز به (قوله ونالجه المسك) بالجح والعام
المفتوحة كما في أكثر كتب اللغة الجلدة التي يجتمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصابة الماء)
الاولى ولا تفسد باصابة الماء وقوله مطلقا يفسر بأنها سواد كانت من ذكينة أو ميتة أو انه صلبت
من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحسكية) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم
عن السراج انه يشترط عدم عود الفساد الى الجلدة عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد
علمت حكم الدباغة الحسكية وعدم العود الى النجاسة باصابة الماء على الصحيح اه وهو الاول
وأوقعه في هذا الايهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير
مذكى ولا كاه فوائذ كراه صاحب القاموس فأرجع اليها ان رمتها (قوله والزباد) كدهاب
كما في القاموس (قوله معروف) هو وصح نجاسة تحت ذنب السور على المخرج فقتل لدابة
وتنجح الاضطراب ويسأل ذلك الوسخ المجتمع هنالك بليطة أو بخزقة قاموس

• (كتاب الصلاة) •

شرع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يجعل منها شرعية مرسلة وعما اختص به صلى الله عليه
وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة واقتتاح

لا بد من بيان معناها لغة وشرعية ووقت افتراضها وعدم أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة افتراضها وسببها وشرطها وحكمها وركعاتها وصفها

الصلاة بالتسكير وبالتأمين وبالزكوة فليأخذ كره جماعة من المفسرين ويقول الله هم منا ولا
الجدو بتحرير الكلام في الصلاة كذا ذكره السبوطي في الاغوذج كذا في شرح السيد وأخرج
الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما نبت عليه هذا الفجر صلى
ركعتين فصارت صلاة الصبح وقد اصبحت عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث
عزير فقبل له كم لبثت قال لبثت يوما قرأى الشمس فقال أو بعض يوم فتقبل له انك لبثت مائة
عام مبتاعا بمثت فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر له وحدثنا هذا المغرب فقام فصلى أربع
ركعات فله في الثالثة أي تعب فيها من الاتيان بالارادة لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقره
عاه وخلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة بيننا صلى الله عليه وسلم
قال في شرح المشكاة ومعناه ان بيننا صلى الله عليه وسلم أول من صلى العشاء مع أمته فلا ينافي
ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا بدون أعينهم ويؤيد قول جبريل عليه السلام في حديث
الامامة هذه الاوقات الاربعة من قبلك اه (قوله فهي في اللغة عبارة عن الدماء) أي حقيقة
وتستعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل
ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وفي الحديث في اجابه
الدعوة وان كان صائما فليصل أي فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم
مصدر صلى والمصدر التصليّة واغماض الواعى المصدر الى الله لا يهاجمه خلاف المقصود وهو التصليّة
بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا صلى بالتخفيف بمعنى احرق
وأصل صلاة صلوة كنمرة نقلت فتحمة الواو الى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح
ما قبلها الآن فقبلت الواو العابد ليل الجمع على صلوات ولا ترمع بالواو الا في القرآن كما في الجوى
على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) أي حقيقة وفي الدماء مجاز
فهى في اللغة حقيقة في الدماء مجاز في العبادة لمخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بها هذه
الافعال لمخصوصة لاشتغالها على الدماء في المعنى الشرعي المعنى اللغوي وزيادة فتكون من
الاسماء المغيرة اه قال في الغاية والظاهر انهم امن الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدماء
في الامم والآخرى والفرق بين النقل والتغيير ان النقل لا يكون فيه المعنى الاصلى منظورا
اليه لان النقل في اللغة كالتسخيف في الشرع وفي التغيير يكون منظور الله اليه كزيد عليه شيء
آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهي ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحمديين والمفسرين
والمقاهم والمنكلمين وهو الحق كما قاله القاصي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل
الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقيل غير ذلك وقيل في ربيع الاول
ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جمع وقيل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في
جميع الامصار وحزم به النووي في الروضة تبالرافعي وقيل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة
التنبيه على فضلها حيث لم تقرر الا في الحفزة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة
باطنه وظاهره بما حزم وفرضت اول اثنين ورتبت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل
الصلاة والسلام (قوله للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابي وامامة جبريل (قوله
والوتر واجب) أي لا فرض وبين العرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور انه
فرض على يعقوب الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تقاريرهم جزم
به ولا يرد الوتر على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المفروض وأيضا هو فرض
على صلوات الاوقات اهتقادية (قوله شكر المنعم) أي تركهم الذنوب كما قال صلى الله عليه
وسلم رأيت لو ان نهار ايباب أحدكم يعتدل فيه كل يوم خمس ساعة لبيق من درنه شيء قالوا لا قال
فذلك مثل الصلوات الخمس مع الله من الخطايا (قوله وسببها الاصل خطاب الله تعالى الارزلى)

فهى في اللغة عبارة عن
الدماء وفي الشريعة عبارة عن
الاركان والافعال المخصوصة
وفرضت ليلة المعراج وعددا أوقاتهما
خمس للحديث والاجماع والوتر
واجب ليس منها وفرضت في الاصل
ركعتين ركعتين الا المغرب فاقترت
في السجدة وزيدت في الحضر الا في
الفجر وحكمة افتراضها شكر المنعم
وسببها الاصل خطاب الله تعالى
لارزلى

قوله صلى بالتخفيف فيه نظرفانه
يقال بالتشديد أيضا كما في الدماء
التصليّة مصدره كما لا يخفى اه
مصحف

أى سبب وجوب أدائها لم أن عندهم وجوب أدائها وجود أدائها ولكن منها سبب
 حقيقي وسبب مجازي فالوجوب سببه الحقيقي إيجاب الله تعالى في الازل لان الموجب للحكام
 هو الله تعالى وحده لكن لما كان إيجابه تعالى شيئا عينا لا نطلع عليه جعل لنا سببا عنه وتعالى
 أسبابا بخارجية ظاهرة تيسر لعلمنا وهي الاوقات بدلية لتجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل
 وقت حيزه يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الاخير منه عين للسببية ولو
 ناقصا ووجوب الاداء سببه الحقيقي خطاب الله تعالى أى طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو
 اللفظ الدال على ذلك كلفظ أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو
 شغل الذم والوجوب الاداء طلب فغيرها كما في غابة اليمان وسبب وجود الاداء الحقيقي خلق
 الله تعالى له وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والاولات أسبابا ظاهرا
 تيسرا) اهل ان الاوقات لها حركات مختلفة بالحجرات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها راعيا
 تجب بها الأسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها لا شرط الوقت له وانما تكون قضاء شرط
 ومن حيث انها يجوز في الاداء الفرض وغيره كالنفل ظروف بخلاف شرطه رمضان فانه معيار
 للصوم حتى لو نوى له الواجب آخر يوم عن الفرض (قوله سقوط الواجب) أى في الدنيا (قوله
 ونزل الثواب) أى في العقبى ان كان مخلصا أما المراتي فلا ثواب له على ما في مختلرات النوازل
 وبخلافه مائة له الذي يحرم من الذخيرة من أن الرياه انما ينفى تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم
 أن الرياه لا يدخل في العرائض أى في حق سقوط الواجب (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يكن قبل بعثته معبد ابشر ع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمته حتى
 بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شرطه ابراهيم وقيل غل بذلك (قوله أى
 التكليف الشخص) نفسه مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصم
 التكليف وفائدة التعذيب على تركها في الآخر فزيادة على عذاب الكفر (قوله ويمكن تؤمر
 بها الاولاد) ذكرور او اناثا والصوم كل صلاة كما في صوم القهستان وفي الدر عن حظر الاختيار
 أنه يؤمر بالصوم والصلاة بنهي عن شرب الخمر وتألف الخمر وبعرض عن الشر والظاهر منه
 أن هذا واجب على الولي (قوله رفعا به) حلة لقوله لا بخشبة وقوله وزجر بحسب مذاقته هل لقوله
 وتضرب عليها العشر يبد (قوله واخر يومهم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من المدهى
 وأوجب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لغرضه وهو أن الضرب بها لا يورد في جنابة صدرت من
 مكاف ولا جنابة من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب واجب كما في تنوير
 الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في المظن والاباحة من الدر وأذ بلغ الصبي
 أو الصبية عشر سنين يجب التعريق بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه في المنجوع لقوله عليه
 السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر وله المراد التفريق بحيث لا يشبههما سائر
 واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع ستر كل عورته ساتر يخصه ولو كان الغطاء واحدا فلا مانع
 ويحرم (قوله وأسبابا أوقاتا) عامة المشايخ على أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء
 مطلقا فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافتي تنقل الى ما به يتصل وان لم يتصل الاداء بجزء
 منه أصلا فالجزء الاخير منه عين للسببية ولو ناقصا حتى تجب على مجنون ومغشى عليه أو قارحاض
 ونفسا طهرنا وصبي بلغ ومرتد أسلم في آخر الوقت ولو سلمنا في أوله وبعده وجه تضاف السببية
 الى جملة الوقت ليست الواجب بصفة الكمال ولانه الأصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح
 كما في الدر (قوله فلاحرج حتى يضيق) أى لا يأنم بل تأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا
 انما تارك الاداء في الوقت قاله السيد وتارك الصلاة غير مبال بها فاسق بهمس حتى يصلى وقال
 المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا يباية فيها أصلا ويحكم بالسلام فاعلمها بالجماعة في الوقت

والاولات أسبابا ظاهرا تيسرا
 وشروطها استعمالها وحكمها
 سقوط الواجب ونيل الثواب
 وأركانها استعمالها وصفها اما فرض
 أو واجب أو سنة استعمالها مفعلة ان
 شاء الله تعالى (يشترط لغرضيتها)
 أى لتكليف الشخص بها (ثلاثة
 أشياء الاسلام) لانه شرط للخطاب
 بفروع الشريعة (والبالوغ) اذا
 خطاب على صغير (والعقل) لا لعدم
 التكليف دونه (و) لكن تؤمر
 بها الاولاد) اذا وصلوا في السن
 (السبع سنين وتضرب عليها العشر
 بيد لا بخشبة) أى عصا كجريدة
 رفعا به وزجر بحسب طاقته ولا يزيد
 على ثلاث ضربات بيد وقال صلى
 الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة
 لسبع واضربوهم عليها العشر
 وفرقوا بينهم في المضاجع (وأسبابها
 أوقاتا وتجرب) أى يفترض فعلها
 (بأول الوقت وجوباً موسعاً) فلا
 حرج حتى يضيق عن الاداء
 ويتوجه الخطاب حكماً وبأنم
 بالتأخير عنه (والاولات) للصلاة
 المفروضة (خمس) أو ثلثا

إذا اقتدى فيها وتعمها وكذا بالاذان في الوقت وبسجدة التسلاوة وبزكاة الساعة لا الوصل من فردا
 أو اماما أو في غير الوقت أو فسد صلاته أو فعل غيرهما من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح
 بياض بخلة الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من حتمس نورها
 كما في التفسير الكبير فهستاني (قوله من ابتداء طلوع الفجر) في جميع الروايات ذكر الحلواني
 في شرحه للصوم أن العبرة لا أول الطلوع وبه قال بعضهم فإذ ابتدأ لمعة أمسك من المعطرات
 وقال بعضهم العبرة لاستطارته في الأفق وهذا القول أبين وأوسع والأول أحوط وروى عن محمد
 أنه قال الملة غير معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الأفق قاله في الشرح
 وقدم وقت الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به لسائل بالمدينة كما في البناية من الغاية ولأنه
 أول الصلوات اقتراضا ما تفاق لأنه صبح ليلة الأسراء ولم يقضه عليه الصلاة والسلام لتوقف وحوب
 الاداء على العلم بالسكيفية * (خاتمة) ذكر بعضهم بيان ساعات النهار فأولها لشروق ثم
 المذكور ثم العدة ثم الفحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل
 ثم العشاء ثم الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الغسق ثم الغدرة ثم العتمة ثم اللدقة ثم
 الخج ثم الزوية ثم الزلزلة ثم الحير ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح (قوله الصادق) هي صادقاً لأنه
 صدق عن الصبح وبينه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) هي كاذباً لأنه يضيء ثم يسود
 ويذهب النور وبعقبه الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجتمعت الامة الخ) فوزع
 الاجماع بمانعة لثناه في قوله سابقة ما في جميع الروايات وبأنه قبل أن آخره إلى أن يرى الراعي
 موضع نبله فالحلاف ثابت في قوله وآخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف أضغفه (قوله ما لم يطلع
 قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع قرن الشمس ونظام الحديث ووقت صلاة لظهور اذا زالت
 الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر وقت العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس وبسقة
 قرنهما الأول ووقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل
 رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال ان يغرب زخشة
 مستوية في أرض مستوية ويجعل عند منتهى ظاهرها صلاة فإدام الظل بقصص عن العلامة
 فالشمس لم تزل ومتى وقف فهو وقت الاستواء فقيام الظهيرة فحينئذ يجعل على رأس الظل خطا
 علامة لذلك فيكون من ذلك الخط الى أصل العود فهو المسمى في الزوال وإدام يحده ما يغززه بعينه
 بقامته وقامة كل إنسان سبعة أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والأول قول العامة وتندظم
 الحافظ السيموطي علامة الزوال على الشهور القبطية من أول طوبى إلى آخرها في بيت واحد
 فقال

(وقت) صلاة (الصبح) الوقت مقدار
 من الزمن مفروض لا مرما (من)
 ابتداء (طلوع الفجر) لامامة
 جبريل - بن طالع الفجر (الصادق)
 وهو الذي يطلع هرصا منتشرا
 والكاذب يظهر طولا ثم يغيب وقد
 اجتمعت الامة على أن أوله الصبح
 الصادق وآخره (الى قبيل طلوع
 الشمس) لقوله عليه السلام وقت
 صلاة العجر ما لم يطلع قرن الشمس
 الأول (و) ثانيا (وقت) صلاة
 (الظهر من زوال الشمس) عن
 بطن السماء بالاتفاق ويعتد الى
 وقت العصر وفيه روايتان عن الامام

نظمها بقول المشروح * حروفه ط - ز - ج - ب - ا بدوحي

١٠٨٦٤٢١ ١٤٣ ٥٧٩

وهذه الحروف إشارة الى عدد الاقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فالطوبى
 والزاي الى أمشير والهاء الى برمهاث والجسيم الى برمودة والباء الى بسنس والالفان الى
 بؤنة وأيب والياء الى مسرى والذال الى فوت والواو الى باب والحاء الى ها تور والياء الى
 كيم ونظمها الشيخ السكيني على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبنا * دوح بطر هج باب لمصرنا

واذا أراد معرفة دخول وقت العصر يز يد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ من
 الشهور فاذا بلغ الظل مجموعهما فدخل وقته ولا بد أن يكون الوقت الذي ير يد معرفة الظل
 واقفا على أرض مستوية مكشوف الرأس غير منتعل اه شبرا لمسى مخنعا وروى عن محمد
 رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الرجل القبلة فإدامت الشمس على حاجبه الا يسرف الشمس

لم تزل وان صارت على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله في رواية أبي قبيل ان بصير ظل
 اللخطة اللطيفة التي قبل الصبورة المذكورة وذهبوا به من الامام (قوله لتعارض
 الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه ابرؤوا بالظهر فان شدة الحر
 من فيج جهنم يقتضي تأخير الظهر الى المثل لان أشد الحر في ديارهم وقت المثل وحديث امامه
 جبريل في اليوم الأول يقتضي انتهاء وقت الظهر بخروج المثل لانه صلى به صلى الله عليه وسلم
 العصر في أول المثل الثاني لحصل التعارض بينهما فلا يخرج وقت الظهر بالشك وعامة في
 المطولات (قوله وهو الصحيح) صحة جمهور أهل المذهب وقول الطحاوي وبقوله ما أخذ يدل على أنه
 المذهب وفي البرهان قوله سماهوا الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله والرواية الثانية) هي
 رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا في الروايات (قوله والفي) هي
 سمى فيمالا لانه فاه من جهة المغرب الى جهة المشرق أي رجع ومنه قوله تعالى حتى نفي إلى أمر الله
 أي ترجع وقد سمى ما بعد الزوال ظلالا أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فيبدأ أصلا كذا في السراج
 (قوله وهو قول للصاحبين) أي وزفر والأتمه الثلاثة (قوله العصر فيه) الأولى حذف فيه لان
 الامامة اغاها في أول المثل الثاني (قوله ابراء لذة) علة الاحوطية وقوله اذ تقديم الخ لعله للعلية
 (قوله اذ تقديم الصلاة عن وقتها) وهي هنا العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر
 بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد) أي ابن عمرو ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله
 فمبهم ما وقت مهمل) اختاره السرخسي وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله
 وأول وقت العصر الخ) سمى عصر الانه احد طرفي النهار والعرب تسمى كل طرف من النهار عصر
 والغداة والعشي عصران (قوله الى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية من الافق الحسي أي
 الظاهري لا الحقيقي لاني الاطلاع عليه عصرًا كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الواسع
 حتى قال في الخلاصة لا يفطر من على المنارة بالاسم كندرية وقد رأى الشمس ويفطر من
 بالاسكندرية وقد غابت عنه اه وهذا اذا ظهر الغروب والافاق في وقت اقبال الظلمة من المشرق
 كما في التحفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر المنثور انه صلى
 الله عليه وسلم نام في حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلم يستيقظ ذكره انه فاته
 لعصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فأرددها عليه فردت حتى صلى العصر
 أخرجه الطبراني بسند حسن وصححه الطحاوي والقاضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كبن
 الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله بخروج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي
 الوقت الذي يختار المكلف في الاداء فيه من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل
 هو البياض الذي بعد الحمر وهو قول الصدوق والصديقة وأسد ومعاذ وأبي هريرة ورواية ابن
 عباس رضى الله تعالى عنه مأمورين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري
 وغيرهم واختاره من أهل اللغة المبرورون لم يلزم وصح كل من القولين وأفتى به ورجح في البحر قول
 الامام قال ولا يدل عنه الى قولهم اولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب
 فيجب اتباعه والعمل بذهب حديث كان دليله وضمه او مذهب ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض
 المشايخ الغنوي على قولهما اه وقرى الكمال قول الامام أيضا باطل ان الشفق يطلق على
 البياض والحمر واقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحمر أو البياض لا ينقض الوقت بالشك ولا يحسن
 الصلاة قبل وقتها والاحتياط في التأخير وقال العلامة زياهي وماروي عن الخليل أنه قال
 راعيت البياض بمكة كرمها الله ليله فاذ ذهب الابعد نصف الليل محمول على بياض الجوز ذلك
 يعيب أحرا الليل وأما بياض الشفق وهو رقيق الحمر فلا يتأخر عنه الا قليلا فلا بد من تأخر
 طلوع الحمر عن البياض في الفجر (قوله وهو مراد عن اكابر الصحابة) قد علمت أن مذهب

في رواية (الى قبيل) ان بصير ظل
 كل شيء مثليه) سوى في الروايات
 لتعارض الآثار وهو الصحيح وعليه
 حل المشايخ والمتون والرواية الثانية
 أشار اليه بقوله (أوله مثله) مرة واحدة
 (سوى ظل الاستواء) فانه
 مستثنى من الروايتين والفي
 بالهمز وزن الشيء ما نسخ الشمس
 بالعمى والظل ما نسخته الشمس
 بالغداة (واختار الثاني الطحاوي
 وهو قول الصحابين) أبي يوسف
 ومحمد لإمامه جبريل العصر فيه
 ولكن علمت أن أكثر المشايخ على
 اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ
 به أحوط لبراءة الأمانة بيقين اذ
 تقديم الصلاة عن وقتها لا يمنع فتصح
 اذ اخرج وقتها فكيف والوقت باق
 اتفاقا في رواية أسد اذا اخرج وقت
 الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل
 وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء
 مثليه فينبههم وقت مهمل
 فالاحتياط أن يصلي الظهر قبل
 أن يصير الظل مثله والعصر بعد
 مثليه ليكون وقديا باتفاق كذا
 في المبسوط (و) أول (وقت العصر
 من ابتداء الزيادة على المثل أو
 المثاليين) لما قدمناه من الخلاف (الى
 غروب الشمس) هي المشهور
 وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك
 ركعة من العصر قبل أن تغرب
 الشمس فقد أدرك العصر وقال
 الحسن بن زياد اذا اصغرت الشمس
 خرج وقت العصر وحمل على وقت
 الاختيار (و) أول وقت (المغرب
 منه) أي غروب الشمس (الى)
 قبيل (غروب الشفق الاحمر) على
 المفتي (وهو رواية عن الامام
 وعليها الغنوي ومما قاله لقول ابن
 عمر الشفق الحمر وهو مراد عن
 اكابر الصحابة

وعليه اطبق اهل اللسان ونقل رجوع الامام اليه (و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم (الى) تبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامه جبريل لا ينفي ما رواه وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة الا وهي الوتر فصلاها ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر (ولا يقدم) صلاة (الوتر) على (العشاء) لهذا الحديث (للا ترتيب الا لازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر عند الامام (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن كان في بلد كبلغار وباقصى المشرق يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق لا قصر له الى السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم الذي كسنة من ايام الدجال للامر فيه بتقدير الاوقات وكذا الآجال في اليبس والاجارة والصوم والنج والعدة كإب طهانه في اصل هذا المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) اذا نفع التي قدمت هن وقتها ولا جعل تأخير الوقتية الى دخول وقت آخر بعد كسفره طر وحمل المروي في الجمع على تأخير الاولى الى قبيل آخر وقتها وهذا فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة للحاج)

الامام مروى عن أكبر الصحابة اجمعين نساه ورجالا (قوله وعليه اطبق اهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد وتعلب هما من أكبر اهل (قوله وقت رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا تجزم بها (قوله وحديث امامه جبريل الخ) فانه أمه الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جواب عما أورد على قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت الوتر (قوله لهذا الحديث) فن قوله صلى الله عليه وسلم صلوا ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله و واجب الوتر) المراد به الفرض العملي فانه فرض على عند الامام كافي البحر وقال اول وقته بعد العشاء بناء على أنه سنة مؤكدة عندهما فصارت كغنى العشاء والشمرة تظهر فيه الوصل والوتر ناسيا للعشاء أو صلاهما فظهر فساد العشاء دون الوتر آخره عند الامام لسقوط الترتيب بمثل هذا العذر لا عندهما لانه تبسح طاعة لا يصح قبلها وفيه الوصل الفجر قبل الوتر عهدا وكان صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر هذه لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قاله السبب (قوله كبلغار) قال في القاموس بلغار كقرطق يعني يضم فسكون والعامية تقول بلغار مدينة الصفة البتة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشهور رأس السرطان فان الشهور تتعاقب عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النوايس بن سمان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبشه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كعشر ويوم كجدة وسائر ايامه كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفيه فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قدره اه قال الاسنوي وبقية من عليه اليومان الثالبيان واستظهر السكالك وغوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن الشيحة معصية في الغارة وذكر في المنع انه المذهب ولا ينوي القضاء في وقت الاداء ورفق في النهار بان الوقت وجود حقيقة في يوم الدجال والمقدود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا وجود له اصلا وورد بان الوقت موجود قطع ما والما قد وهوا العلامة فقط فذن لا فرق بينهما في تحفة لا خيار (قوله للامر فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لانا لو كنا الى الاجتهاد لم نصل فيه الصلاة يوم واحد كما قاله القاضي هياض (قوله وكذا الآجال في اليبس الخ) وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون لكل يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتراز عن الجمع بينهما فعلا وكل واحد منهما في وقتها بان يصل الى آخر وقتها والثانية في اول وقتها فذلك جائز كما في التبيين (قوله بعد ذكر كسفر) ادخلت المكف المرص وجوز الامام الشافعي رضي الله عنه تقديم تأخير الافضل الاول للنازل والثاني للدار بشرط ان يقدم الاول وينوي الجمع قبل الفراغ منه او عدم الفصل بينهما بعد ذلك لا عرفا هذا في جمع التقديم ولم يشترط في جميع التأخير سوى زيادة الجمع قبل خروج الاول وكثيرا ما يتلى المسافرين بمثله لا سيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في البحر والنهر لسكر بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام لان الحكم الملقق باطل بالاجماع كما في ديباجة الدر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمس ذكره ولا امر آبه بدوضوء ويحترز عن اصابة قليل النجاسة وحكاية الاجماع على بطلان الملقق منظور فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه - وازواله مني هذه تبسج الرخص من المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) لدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما أبطلت الصلاة في مكة الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان في آخر الدنيا نزل فصل المغرب ثم أقام العشاء وقد قرأ

الغيرهم (بشرط) أن يصلح الحاج منهم (الامام الأعظم) أي السلطان أو نائبه كلامن الظهر والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الأحرام) بجميع لأجرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح وقحة الظهر فلم يتبين فساد أو بغير العصر إذا دخل وقتها المعتاد فهذه أربعة عشر من صحة الجمع عند الامام ومعهما جميع

الحاج ولو منفردا قال في البرهان وهو الأظهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد غرة نجا هو العادة فيه بأذان واحد وأقامتين ليتنبه للجمع ولا يفصل بينهما بأذنة ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصليهما (بجدة) بأذان واحد وأقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبية بدخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المكان والأحرام (ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) يعني الطريق المعتاد للعادة لقوله صلى الله عليه وسلم للذي رأى يصلي المغرب في الطريق الصلاة أمامك فإن فعل ولم يعبده حتى طلع الفجر أو خاف طلوعه صح (و) لما بين أصل الوقت بين المسحبه عنه بقوله (يستحب الأسفار) وهو التأخير للاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر وقال عليه السلام نور والفجر ببارك لكم ولأن في الأسفار تكثير الجماعة وفي التغلبين تغلبها وما يؤدي إلى التكثير أفضل وليسهل تحصيل ما ورد من أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس من غم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وحجرة تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده

الشفق فصلي بنا ثم أقبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحد منهما في وقتها وقال عبد الله بن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة قط الا وقتها الا الصلواتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواد الشيخان (قوله لا غيرهم) أعاد الفجر بلفظ الجمع نظر الى أن المراد بالحاج الجنس المحقق في أفراد كثيرة (قوله كلامن الظهر والعصر) فان أدرك إحدى الصلواتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة عشر من) أو لها عشرة وثانيتها صحة الظهر وثانيتها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالجمع (قوله ولا سنة الظهر) استثنى العلامة مسكن سنة الظهر تبعاً للذخيرة والمحيط والسكافي وأثر الخلاف بظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى القول بعد الأذان للعصر لا على الثاني وظاهر الرواية هو الأول غير قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والأحرام) فلا يشترط الجماعة لهذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضاً ولا يتطوع بينهما ما ولو اشترط بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند زفر بعد الأذان أيضاً لا مسكن ذكره السيد (قوله ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقيد بالطريق اتفاقاً لأنه لو صلاها في وقتها في عرف لم تجز مثلاً مسكن (قوله يعني الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق اتفق كما علمت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب إلى صلاتها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أي موضعها مأمك (قوله فان فعل ولم يعبده) أي لم يعبده ما صلى وهو المغرب أي مع العشاء ولو قدم العشاء على المغرب بعد رجوعه على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء إلى الجواز ذكره السيد (قوله أرخاف طلوعه) أي لو أعادها بجموعتين (قوله وهو التأخير للاضاعة) في الصباح الأسفار الاضاعة يقال أسفر الفجر إذا ضاع وأسفر الفجر إلى الصلاة إذا ضاع (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواه أصحاب الدين وحسنه الترمذي وروى الطحاوي بأسناده إلى إبراهيم النخعي ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر واسناده صحيح ويستحب البداءة بالعمار وهو ظاهر الرواية قيل يدخل بغلس ويختم بالأسفار بحسن العناية (قوله ون في الأسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع المجال على النائم والضعيف فيدرك الجماعة (قوله في جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيته (قوله ثم قعد يذكر الله تعالى) أفاد العلامة الفارسي في شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وإنما المدار على اشتغال بالذكر هذا الوقت (قوله ثم صلى ركعتين) ويقال لهما ركعتا الاشراف وهما غير سنة الضحى (قوله تامة) أي كل منهما ما أي غير ناقص فواجب ما بارتكاب نحو محذور احرام او فساد والمراد بالجمع النفل والتأكد بقيد أنه ذلك لأجر حقيقة وليس من قبيل الترخيب (قوله وهو ثمان رجله) أي قبل ان يتربع فلا يضر افتراش رجله تحت ألبنته أو تغيير هيئة الجلوس إلى صفة يقول بها امام كهنية الجلوس التي يقول بها مالك (قوله قل أن يتكلم) الظاهر في أمثاله ان المراد التكميل بكلام الدنيا فلا يضر الفصل بذكر آخر (قوله لا شرب له) نأ كيداً أو تأسيس ان أريد بالوحدة وحدة الذات والصفات والثاني نفى الشرب في الأفعال (قوله ومحي عنه عشر سيئات) المشهور ارادة الصغائر وبعض أهل العلم يطلقون فيهم العكائر في هذا نظر أثره ولا حرج على الفاعل المختار الذي لا يسأل عما يفعل (قوله ورفع له عشر درجات) أي في الجنة أي على من لم يقلها (قوله وحس) أي حفظ (قوله لم يتبع بذهب) بأن يقع مغفورا أو يوفق للتوبة منه (قوله ان يذكره في الغم) (قوله الا الشرك بالله تعالى) أي فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه

(١٣ - فائدة) لا شرب له له الملك وله الجديحي ويحيى وهو على كل شيء قدير عشر مرات كذب له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرم كل مكره وحس من الشيطان ولم يتبع بذهب أن يذكره في ذلك اليوم الا الشرب بالله تعالى

الترمذي هذا حديث حسن
في بعض النسخ حسن صحيح ذكره
نورى وقال صلى الله عليه وسلم من
يكث في مصلاه بعد الفجر الى طلوع
الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب
من ولد اسمعيل وقال عليه السلام
من مكث في مصلاه بعد العصر الى
غروب الشمس كان كمن اعتق ثمان
رقاب من ولد اسمعيل وزاد الثواب
لا انتظار فرض وفي الاثر لنفيل
والاسفار بالفجر مستحب سفرا
وحقرا (للرجال) الا في مزدلفة
للحاج فان التعليس لهم افضل لو احب
الوقوف بعدهما كما هو في حق
النساء دائما لانه اقرب للستر وفي
غير الفجر الانتظار الى فراغ الرجال
عن الجماعة (و) يستحب الابرار
بالظهر (في الصيف) في كل البلاد
لقوله صلى الله عليه وسلم ابردا
بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم
والجمعة كالظهر (و) يستحب
(تجبله) أى الظهر (في الشتاء)
وفي الربيع والخريف لانه عليه
السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الا
في يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته
(فيؤخر) يستحبها (فيه) أى يوم
الغيم ادلا كراهة في وقته ولا يضر
تأخيرها (و) يستحب (تأخير) صلاة
(العصر) صبيها وشتاء لانه عليه
الصلاة والسلام كان يؤخر العصر
مادامت الشمس بيضاء نقيصة
وليتأكد من التمل قبله (ما لم تتغير
الشمس) بذهاب ضوءها ولا يتخير
فيه العصر هو الصحيح والتأخير الى
التغير مكره وتخريعا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة
المنافقين ثلاثا يجاس أحدكم حتى لو
اصفرت الشمس وكانت بين قرني
الشيطان ينقر

لقوله سابقا كان يومه ذلك في حر من كل مكر وه اللهم الا ان يخصص المكر ويكر وه الدنيا (قوله
من ولد اسمعيل) أى من العرب فان عتق العرب افضل من عتق النجم وظاهر الحديث أن هذا
الثواب يحصل بمجرد حبس نفسه في مصلاه وان لم يذ كر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم
وعتق العرب يقول به الامام الشافعي وأما عندنا لا يرقون فيحمل نحو هذا الحديث على الغرض
والتعدير (قوله وزاد الثواب) أى في المنتظر بعد العصر لانه كمن اعتق ثمانية رقاب
(قوله لا انتظار فرض) علة للزيادة (قوله سفر او حضرا) شتاء وصيفا منعه ردا وموثقا واماما (قوله
لو احب الوقوف بعده) أى للتفرغ لو احب الوقوف (قوله كما هو في حق النساء دائما) وقيل
الافضل لمن الانتظار في كل الصلوات مطلقا كما في النهر عن القنينة (قوله ويستحب الابرار
بالظهر في الصيف) وحده أن يتمكن الماشون الى الجماعات من المشي في ظل الجدران كما في
الايضاح عن الحقائق وقال في السراج بحيث يصلى قبل بلوغ الظل مثلا اه وفي الخزانة
الوقت المكر وه في الظهور ان يدخل في هذا الاختلاف واذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد
دخل في حد الاختلاف سوى (قوله في كل البلاد) أى سواء كانت حارة أم لا وسواء اشتد الحر
أم لا وسواء فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد أم لا فالخاص ان
الابرار افضل مطلقا وحرز في السراج بأن التخصيص بهذه الاشياء مذهب أصحابنا وورده في
البحر بأنه مخالف للعتبرات والظاهر أن محل الاستصحاب ان لم تنته الجماعة اقل الوقت والا
قدمه لانها ماسنة أكيدة أو واجبة فلا تترك لمستحب الا أن الامام حينئذ فانه المستحب (قوله
فان شدة الحر من فيج جهنم) عن أبي هريرة مرفوعا أن النار شدة حرها كانت
يارب أسكل بمعنى بعضها فأذن لي أنت نفس فأذن لها بنفسه بن نفس في الشتاء ونفس في
الصيف فصار جهنم من برد او زهر من نفس جهنم وما وجدته من حواس ورفق نفس جهنم
متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية البخاري فأشدهم ما تجدون من الحر من جهنم ما وجدته
ما تجدون من البرد من زهر برها والفتح بوزن البيع الغلبان من فاحت القدر غلت والمراد
شدة حر النار (قوله والجمعة كالظهر) اصلا واستحبها باب الزمان ذكره الاسمي مجابى
(قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وصرح في جميع الروايات كما في البحر مر قوله
ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وجرى عليه المؤلف في حاشية الدرر بخلاف
لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستصفي الصلاة اول الوقت افضل عندنا الا اذا فضع التأخير
فضيلة اه وفي الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف
فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما شتاء فيه البرد على الدوام والصيف ما شتاء فيه الحر
على الدوام قال في البحر فـ على قياس هذا الربيع ما ينسكب فيه البرد على الدوام والخريف
ما ينسكب فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتخير فيه البرص) أفاد بذلك أنه ليس المراد مطلق ذهاب
الضوء فانه يتحقق بعد الزوال في جميع كلام الشرح الى ما ذكره لعلامة مسكين من أن العبارة
لتعبر القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا دق مقدار لم يتغير ودونه تغيرت وقبل بوضع طست
في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على حوائطه فقد تغيرت وان وقعت في جوفه لم تتغير وقبل
غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء
مع الامر به كذا في العناية وقيل الاداء مكر وه أيضا ذكره من لا مسكين اه من السيد ولو تغيرت
وهو فيها لاطالته لم يكره لان الاحتراز من الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر لم يجعله عفو
كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في
زمانه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد نهائى العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه
لازم جرمها اظها في هذا الحين وحضرها ليدعوها بدينها الى عبادتها وائيس المراد الحقيقة فانه

99

ان أمي لمرزا البخاري ما يؤخرها
 المغرب الى استئذان النجوم مضاهاة
 لليهود فكان تأخير هامكروها (الا
 في يوم غيم) والامن هذر سفر او
 مرض وحضور مائدة والتأخير
 قلبه لا لا يكره وتقدم العرب ثم
 الجازة ثم سنة المغرب وانما يستحب
 في وقت الغيم عدم تجهيل الخشية
 وقوعها قبل الغروب لشدة
 الالتباس (فتؤخروه) حتى يتبين
 الغروب (و) يستحب (تأخير)
 صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الا زل
 في رواية السكتز وفي القدوري الى
 ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم
 لولا ان أشق على أمتي لأخرت العشاء
 الى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع
 الروايات التأخير الى النصف
 مباح في النسيئة لما رخصه دليل
 النذب وهو قطع السهر المنهي عنه
 دليل السكر اه وهو تقليل الجماعة
 لانه قلما يقوم الناس الى نصف
 الليل فتعارضت الا بامعة
 والتأخير الى ما بعد النصف مكروه
 لسلامة دليل السكر اه عن المعارض
 والسكر اه تحريم (و) يستحب
 (تجهيله) (العشاء في) وقت (العيام)
 في طاهر الرواية لما في التأخير
 من تقليل الجماعة لظنة المطر
 والظلمة وقيدنا السهر بالمنهي عنه
 وهو ما فيه لغو أو بقوت قيام الليل
 أو يؤدي الى تغوير الصبح وأما اذا
 كان السهر لهمة أو قرآنا اقرآن
 وذكر وحكايات الصالحين
 ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف
 فلا بأس به والنهي ليكون ختم
 العجفة بعدادة كابرث من السهر

ما بينهم من الزلازل ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تاخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرهما (الى) قيل (آخر الليل) من يثق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل

فليوترأوله ومن طمع ان يقوم اخر
الليل فليوترأوله فان صلاة الليل
مشهودة وذلك افضل وسند كثر
الخلاف في وتر رمضان
(فصل في الاوقات المكرهه)
(ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من
الفرائض والواجبات التي لزم
في الامة قبل دخولها) أي الاوقات
المكروهه أوها (عند طلوع
الشمس الى أن ترتفع) وتبيض قدر
ريح أو ربحين (و) الثاني (عند
استوائها) في بطن السماء (الى أن
تزلزل) أي تميل الى جهة المغرب
(و) الثالث (عند ادغراسها)
وضعها حتى تغدو العين على
مقالتها (الى أن تعرب) لقول عقبة
ابن عامر رضي الله عنه ثلاثة اوقات
ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نصل في فيها وأر نقيم موتانا عند
طلوع الشمس حتى ترتفع وعند
زوالها حتى تزلزل وحين تضيف
للمغرب حتى تغرب وادغم وادغم
بقوله ان تقرب صلاة الجناسه اذ
الدف غير مكروه فكنى به عنها
للإلزامه بينهم ما وقد فسر بالسنة ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نصل على موتانا عند ثلاث عند
طلوع الشمس الخ وادغم وادغم
الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت
فلا ينتقض وضوءه بالقهقهه بعده
وعلى انما انقلب فلا يبطل ولا ينهي
كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت
الطلوع لانهم قد يتبركونها بالمره
والهجه على قول مجتهد أولى من الترك
(ويصح ادغامها واجب فيها) أي
الاقوات الثلاثة لكن (مع
المكراهه) في ظاهر الرواية (بجنازة
حضرت ومجده آية تلبت فيها)
ونافله شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها
فيقطع

(قوله فليوترأوله) أي قبل النوم لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره
(قوله فان صلاة الليل مشهودة) أي تشهدا الملازمة (قوله وذلك افضل) من تنمة الحديث
ورواه مسلم وهو الصارف للامر على الوجوب فيلزم على الوتر ونام ثم استيقظ وتنفس بعده
لا كراهه وانما ساقته افضل أي حيث كان يثق بالانتباه كدل عليه الحديث والالا وأطلق
المصنف في حاشية الدرر فوان الغضب لمة بالنباهه آخر الليل كافي البحر والنهر والظاهر ما قلناه
(فصل في الاوقات المكرهه)
مراده بالمكروهه ما يبع المفسدة ليشمل أداء الفرض فيها فالكراهه بالمعنى اللغوي ولا يخفى
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبه (قوله لا يصح فيها شيء من الفرائض) ادغام وضوء (قوله
والواجبات التي لزم في الامة قبل دخولها) كالوتر والاذن الملقى وركعتي طواف وما أفسده من
نفل شرع فيه في غير وقت مكروه ومجده تلاوة تلبت آيتها في غيره وفي البحر عن المحيط ومجده
السمو كسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهه بعد السلام لم يفسد سجدة ولا يصحده للسمو
وسقط عنه نه وجب كماله فلا يؤدي في الناقص وفي اقنية هجده الشكر سكره في وقت يكره
النفل فيه لافي غيره وفي المعراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة في كروهه اجساما لان العوام
يعتقدون انها واجبة أوسنة (قوله فدر رح) قدر بد في الاصل وفي الايضاح حد الاول
والثالث أن لا تحار العين في العين هو الصحيح والمراد بالثالث وقت الحروب (قوله والثاني عند
استوائها) وعلامته أن يمنع الظل عن الغمر ولا يأخذ في الطول فإذا صار في ذلك
الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف شيء من الصلاة قبل القعود قدر التشهد
افسد (قوله وار نقيم موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي قرب زوالها وهو وقت استواء
فالعين عند استوائها حتى تزلزل (قوله وحين تضيف للمغرب) معنى تضيف قبل وهو بالثلاثة
الفوقية والضاد الهجده المفتوحة وبالياء التخميمة المشددة وأصله تضيف حذف إحدى النامين
تضميها (قوله والمراد الخ) وحمله أبوداود على المعنى الحقيقي والنهي ليس لتحصان في الوقت بل
هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في أداء الاركان لا يستلزم فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار
وليس هذا كترك واجب فيه فإنه لا يؤثر نقصا في الاركان ولا كالصلاة في أرض الغير لان اتصال
الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد
(قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ركعتي بصر حتى اذا ارتفعت الشمس اتم حرمي عن
كشف الاصول ذكره السبكي وروى عن أبي يوسف أيضا جوار الفجر اذ لم يكن تأخيرها الى الطلوع
قصدا (قوله وعلى أنها انقلب فغلا الخ) هو قول الامام وأبي يوسف رضي الله عنهما ما كان
البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح في الاوقات المكرهه افضل
من قراءة القرآن ولعله لان القراءة ترك الصلاة وهي مكروهه فلا ولي ترك ما كان ركعها بحر
(قوله مع الكراهه) أي التحريمية لما عرفت من أن النهي الظني الثبوت الغير المصروف عن
مقتضاء يفيد كراهه التحريم كافي المخوف في البحر عن التحفة الافضل أن يصلى على منازة حضرت
في تلك الاوقات ولا يؤثرها بل في الايضاح والتبيين التأخير مكروه لفعله صلى الله عليه وسلم
ثلاث لا يؤثر جنازة آت ودين ورجد ما يتضميه ويكره وجدها كف (قوله في ظاهر الرواية)
لا كما طنه بعضهم فغاها قاله في الشرح وقد علمت ما في البحر عن التحفة وما في الايضاح والتبيين
(قوله كجنازة الخ) قال في البحر وظاهر النسوية بين صلاة الجماره ومجده لتلاوة أنه لو حضرت
الجنازة في غير وقت مكروه فأخوها حتى صلى في الوقت المكروهه انما لا تصح ويجب اعادتها
كسجدة التلاوة وذكرنا لا ينبغي أن صلاة الجنازة تجوز مع الكراهه ولا يصح ادغام بخلاف
سجدة التلاوة (قوله ونافله شرع فيها فان أداهها) وجب بسبب الشرع وفيها (قوله فيه طمع

ويقضى في كامل) ظاهره أنه على سبيل الوجوب لانه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقاء سببه وهو الجزء الخ) أى والمسبب يشهد بحسب ثبوت السبب ان كان كاملاً فكامل وان كان ناقصاً فناقص (قوله مع الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه أموره ونظيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تقويته كما في الدرر وقيل الاداء مكره أيضاً وأيده في البحر بالنقل والاسناد لانه قد ثبت لم يجز يومه كما جاز عصر يومه أباب عنه - مدار الشريعة بأنه ذكر في الاصول أن الجزء المقارن الاداء هو السبب للوجوب الصلاة وآخر وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصاً إذا أداها كما وجب فإذا اعترض العساذ ما غروب لا تفسد لانه وقت كمال والفجر كمال وقت كمال لان الشمس لا تغرب قبل وقت طلوعها فوجب كمالاً فإذا اعترض العساذ بالطلوع نفسه لان وقت الطلوع وقت ناقص فلم يؤدها كما وجبت رقبته العساذ أى ما شئت العساذ وقوله بالغروب المراد به حال السقوط وقوله لانه وقت كمال أى الغروب بمعنى تمامه فبقي استخدام فان قيل هذا تعليل في مقابلة النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواء الشيخان والطحاوي أحجب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة ترجعنا الى القياس كما هو حكم الله أرض فرج القياس حكم حديث الشيخين في صلاة العصر ورجح الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجح المحرم على المبيح انما هو عند عدم ورود القياس أما عند فلترجح له على أنه أجاب في الامراء بان حديث النهي متأخر لانه أبدأ بأعلى الاصل الثابت ولان الصحابة رضى الله عنهم حملته فعلم أنه لاحق (قوله لالذات الوقت) فانه زقت كسائر الاوقات ثمانية اقص في أداء الاركان المستلزم فعلها فيه التشبه بعد ابداء الكمار ففتح (قوله بخلاف عصر مضى الخ) جواب سؤال حاصله بنفى أن يجوز بعد الاصفرار قضاء عصر أمس مثلاً لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصاً فإذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداها كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تقصير) فيجب قطعها والاداء في كامل في طاهر الرواية وقيل لا يصح التنفل فيها كالفرائض لان الدليل يفيد المنع مطلقاً دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنة الزويت) كأن يصلى سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنتين روايت وان كان الفرض قضاء فلا سنته ولو أطلق السن ليشمل لكسوف لكان أولى (قوله وقال أبو يوسف الخ) فتواه الكمال في الحاوى القدسي وعليه الهاتوى (قوله لانه استثنى في حديث عتبة) الوارد في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد به ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة من المنهيات ولهما تنهاز يادة غريبة ولا يعتد بها (قوله ويكره التنفل بعد طلوع الفجر) أى قصد احتي لشرع في التنفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فلا يصح ان لا يقوم عن سنة الفجر ولا يقطع لان الشرع فيه كان لا عن قصد اه سيدس الزباجي ومثل النافلة في هذا الحكم ماوجب بايجاب العبد ويقال له لو احب غيره كالمذرور ور كعتي الطواف وقضاه فعل أفسده أما الواجب لعينه وهو ما كان بايجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصوداً لنفسه كتحالفة السقام وموافقة لابرار في سجود التلاوة أو كان مقصوداً لغيره كقضاء حق الميت في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أى الفجر وبعد صلاة العصر (قوله شاهدكم) أى حاضركم قاله السيد (قوله ولذا التحفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ فيهما الكافرون والاحلاص وروى عن بعض الاكابر كالفرازي أن من واطب على قراءة ألم نشرح في الاولى منهما والمتمتر كيف في النامية كفى ثم الاداء وشرا الم (قوله بعد صلاته)

ويقضى في كامل في طاهر الرواية
فان مضى عليها صح (كما صح
عصر اليوم) بادائه (عند
الغروب) لبقاء سببه وهو الجزء
المتصل به الاداء من الوقت (مع
الكراهة) للتأخير المنهي عنه
لا لذات الوقت بخلاف عصر مضى
لازمه كاملاً بخروج وقته فلا يؤدى
في ناقص (والاوقات الثلاثة)
المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة
تحریم ولو كان لها سبب كالنذور
ور كعتي الطواف) ور كعتي الوضوء
وتحية المسجد والسنة الرواتب وفي
مكة وقال أبو يوسف لا تكرر النافلة
حال الاستواء يوم الجمعة لانه
استثنى في حديث عتبة (ويكره
التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من
سنته) قبل اداء الفرض لقوله صلى
الله عليه وسلم يبلغ شاهدكم
خائبكم الا الصلاة بعد الصبح الا
ركعتين وليكون جميع الوقت
مشغولاً بالفرض كما ولذا التحفف
قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل
(بعد صلاته) أى فرض الصبح

أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعد أو بدونه (قوله وبعد صلاة فرض العصر) ولو لم يجزعه
 بعرفة كما نقله السكال عن بعضهم ونقله الزاهد في القنية عن محمد الأئمة ومأهرا الذين المرغبتان
 (قوله وهو جعل الوقت) الضهير يرجع إلى المعنى الذى فى غير الوقت (قوله كالمشغول فيه)
 الأولى حذف فيه وقوله ولو حكمه قبط بعوله جعل يعنى أن الشارع جعله فى الحكم كالمشغول
 حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكيم بالفرض أولى من الشغل الحقيقى بالنفل (قوله
 فلا يظهر فى حق فرض) أى إذا علمت أن الأولوية إنما هى بالنظر إلى النفل فلا يظهر الخ (قوله
 وهو المقادير مفهوم المتن) فإن المصنف قد ما التمثل ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه فى هذه
 الاوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة المغرب) لأن فى الاشتغال بذلك تأخير المستحب
 تجهيله المكر وتأخير الأيسر وقولهم التأخير قايلا لا يكره جعله السكال على ما هو الأقل من
 الركعتين عملا لا يمتد تأخيراً وهو خلاف ما جئ به هنا من أن التأخير مفسد ركعتين خفيقتين
 لا يكره ويؤيد الأول قول ابن عمر رضى الله عنهما ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصليهما بل قال النخعي اتم ما بدعة (قوله يعنى الاذان والاقامة) فهو من باب التغليب
 أو المراد بالاذان المعنى اللغوى فإن فى الاقامة اهلاماً (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب)
 وكذا الفريضة الفائتة لصاحب ترتيب كما فى الدرر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعها
 لعدم قصد ذلك بل يعاير كمن ان كانت فعلاً وأردعاً كانت سنة الجمعة على الأصح لسكونه
 يخفف فيها (قوله عند خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود أن لم تكن له خلوة أفاده فى
 الشرح ويمكن الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فإن فى قيامه ظهوراً قال بعض الخذاق
 ان قلت هذا لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يرمي تهيبته لذلك اه
 (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أى ان كان بعدها صلاة والا فبعد فراغها منها وانما حرمت التنفل
 حينئذ لان الاستماع فرض والا مراً بالمعروف فى وقتها حرام لرواية الصحيحين اذا قلت لصاحبك
 أنصت والامام يحط بفقده لغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله انتهى عنه (قوله
 والكسوف) هو على قول الامام الشافعى والاستسقاء على قول صاحبين رضى الله تعالى عنهم
 قاله فى الشرح وما فى القنية من انه لا يكره الكلام فى خطبة الجمعة ضعيف (قوله ويكره عند
 الاقامة لكل فريضة) لم يأت كتاب الصلاة من الاصل سئل فى المؤذن بأخذ فى الاقامة أكره
 أن يتطوع قال نعم الاركانى الفجر اه وتظهر أن المراد بالاقامة هنا اقامة المؤذن لا شروع
 وهذا بخلاف الاقامة المذكورة فى ادراك الفريضة فإن المراد بها شروع فى الصلاة كما
 صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة ان كان قبل اقامة المؤذن فله أن يأتى بها
 فى أى موضع شاء من المسجد أو غيره الا فى الطريق وان كان وقت الاقامة يدره التطوع بغير
 سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتى بها بعد شروعه اذا علم انه يدرك ولو شق هذا الفرض عند
 اثنتى عشرة ثلاثة خلائف حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه فى صلاة الجمعة وهو لا يصح
 لوجود الفارق لان المدارى الجمعة على ادراك الجمعة وفى الفجر على ادراك فضيلتها (قوله
 السنة الفجر اذا أمن فون الجماعة) انما خصت سنة الفجر لانها فضيلة عظيمة قال صلى الله
 عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى ص لوهما وان طردتكم الخيل أو ان فيهما
 الرقاب ولو كن لما كانت للجماعة فضيلة أيضاً يعمل بما بقدر الامكان عند التعارض فان خشى
 فون الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعذر اخر ازها يحرم رافضيلها وهو الجماعة لانه ان ورد
 الوعد فى سنة الفجر لم يرد الوعد بتركها وقد ورد الوعد بالجمعة فى الجماعة فعنه صلى الله عليه
 وسلم لم يد الله مع الجماعة من شد شدة النار وسئل ابن عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم
 بالنهار ولا يحضر الجمعة قال هو فى النار وأيضاً الجماعة مكملة ذاتية والسنة مكملة خارجية واهل

(و) يكره التنفل (بعد صلاة)
 فرض (العصر) وان لم تتغير الشمس
 لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة
 العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة
 بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس
 رواه الشيخان والنهي بمعنى فى غير
 الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول
 فيه بفرض الوقت حكماً وهو أفضل
 من النفل الحقيقى فلا يظهر
 حق فرض يقضيه وهو المقادير
 مفهوم المتن (و) يكره التنفل (قبل
 صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه
 وسلم بين كل اذانين صلاة ان شاء
 الا المغرب قال الخطابي يعنى
 الاذان والاقامة (و) يكره التنفل
 (عند خروج الخطيب من خلوته
 وظهوره) حتى يفرغ من الصلاة
 للنهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة
 والعيد والحج والنكاح والختم
 والكسوف والاستسقاء (و) يكره
 (هند الاقامة) لكل فريضة (الا
 سنة الفجر) اذا أمن فون الجماعة
 (و) يكره التنفل (قبل صلاة
 العبد ولو) تنفل (فى المنزل
 و) هكذا (بعده) أى العبد
 (فى المسجد)

أن السنة في السن التي قبل الفرائض أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وإن لم يمكنه ففي المسجد الصبي أو كان الإمام في الشئ وبالعكس وإن كان المسجد واحدًا تخلف أسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعد الصلوة في ناحية منه ويكره أن يصلح المخالط الأصناف مخالطة الجماعة أو خلف الصف من غير حائل والأول أشد كراهة وأما التي بعدها فالأفضل فعلها في المنزل إذا خاف الاشتغال عنها ولو ذهب إلى البيت فأتى بها في المسجد في أي موضع شاء وأولى مكانه الذي صلى فيه العرض والأولى أن ينتهي عنه ويكره للإمام أن يصل في مكان الذي صلى فيه العرض كما في البحر والمكافي (قوله أي صلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو الموضع الصلاة العيد فقط (قوله كان لا يصل قبل العيد شيئاً) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحرم على النوافل ما يمكن فعدم فعله يدل على الكراهة إذ لو لاها لفعل ولو مرة بياناً للأباحة كما في الحلبي (قوله في جمع عرفه) الأولى حذف إحدى الكلمتين لعطف في أو جمع (قوله لتقريبه الفرض الخ) أي ما ليس به مرض فيترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل الدعاء بل إذا كان الوقت الذي بعده وقت فساد كوقت الطلوع فإنه يترك الواجبات ويقصر على أدنى ما تجوز به الصلاة كما في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الأختين) أي المحصر بأحدهما والمفاعلة على غير باهما أروحي على باهما لأنها تدفع للخروج وهو يدفعها داخل (قوله متوقفة نفسه) أي تشاك إليه فإن فيه شغلاً والكراهة أن لم يضق الوقت والافتقار ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند حضور كل الخ) من عطف العام على النكتة لا عما يتصل بالمرء وهات كراهة الكلام بعد الفجر إلى أن يصلح الأبخير وفي إبطال السنة إذا فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد الصلاة وقيل يكره إلى طلوع الشمس وقيل إلى ارتفاعها أو ثباتها بعد العشاء فأباحه قوم وحظه آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما يتحقق الخبر في كلامه وهو عبادة إذا المباح لاخير فيه كما لا يخفى فيه فذكره في هذه الاوقات نقله السيد عن النهر (قوله لا يدخل النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات وله تعالاً لا مقابل القضاء والله أعلم

باب الاذان

(قوله واعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكسر هاء أي معلمة أو ذات اعلام والمراد بالمبالغة وتويز الأول التعمير بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة أو الايجاب والعطف لانه صير وكل منهما نعمة لما يترب عليه من الثواب (قوله الذي هو اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخولها أي الاوقات (قوله لقريبه) وذلك لان العلامة تتجوهلة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فاهم يعلمون الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المشمل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم حقيق بالمسلم أن ينتبه بالوقت فان لم ينتبه بالوقت فينبه الاذان أي تقدم ما يختص بالخواص لشرف سرتبهم (قوله وتسميته) المراد به اللفظة فإنه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله وافضاليته) أي على الامامة (قوله وسببه) أي بقائه (قوله وثبوته بالكتاب) قال تعالى وإذا ناديتهم إلى الصلاة الآية يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانتهاء في الأولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين يعني الآخر (قوله والسنة) هو ما سياتي (قوله لانه من باب التعميل) لاربعه لهذا التعليل ولوقال من باب التفعيل ليعقد أنه اسم مصدر لأن المشتد كذلك أولى وهو في الأصل مصدر أدنى أي أعلم ثم صار اسماً للتأذين فإن فعلاً بالفتح يأتي اسماً للتعميل مثل رقع وداعا وسلم سلا ما وكلم كلاما وجوز جهازا وزقج وزاجا والمصاحف أن لعظ الاذان مصدر أدنى كعلم وضرب كما في الصحاح أي مهاها واسم للتأذين قياساً والمثناة بكسر الميم تكون الهمزة المنارة ويجوز تخفيف الهمزة كما في المصباح وهي محل التأذين ويقال لها منارة والجمع منهاير بالياء التحكية وأقول من أحدثها بالمساجد سلمة

باب الاذان

لماذا كرات الاوقات التي هي أسباب ظاهرة واعلام على نعمة الله تعالى وإيجابه الغيبي ذكر الاذان الذي هو اعلام بدخولها وقدم السبب على العلامة لقربه ولان الاوقات اعلام في حق الخواص والاذان اعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوته وتسميته وأفضليته وتعميره ونسبه وشريعته وسببه مشروعيته وسببه وشريعته وحكمه وركبه وصفته وكيفيته ومحل شرع فيه ووقته وما يطلب من سماعه وما اعتد من الثواب لفعله فثبوته بالكتاب والسنة وتسميته أذانا لانه من باب التفعيل واختلاف في أفضليته

ابن خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكان أميراً على مصر في زمن معاوية وكان بلال يأتي
بشجر لا طول بيت حول المسجد لامرأة من بني النخار يؤذن عليه (قوله ههنا الإمامة أفضل
منه) وكذا الإقامة أفضل منه كافي التنوير وذلك لما وظف النبي صلى الله عليه وسلم على الإمامة
وكذا الخلفاء الراشدين من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنب لا يستلزم
تفضيله عليه بل مراده لا ذنب مع الإمامة لأمع تركها فبغيره أن الأفضل كون الإمام هو المؤذن
وهذا مذهبننا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقاً (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة ويختص بأول الوقت بل
قد يؤخر عنه مع الصلاة يندب تأخيرها وهذا يعرف للعالم فلا يرد أن العاقبة وبين يدي
الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضي الله عنه الاذان الا على دار
بسوق المدينة مرتفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاوره الصحابة الخ) السبب
الأصل حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة والسلام وذلك لأنه صلى الله عليه
وسلم لم يقدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجهلها أخرى وبعض الصحابة كان يهملها على
الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فبفوت بعض مقاصده وبعضهم يشبه ذلك من المبادرة لظن
التأخير فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
تغوتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم هو لانه صارى وقال بعضهم
الشبور وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لانه يود وقال بعضهم تقرب الدف فقال صلى الله
عليه وسلم هو للاروم وقال بعضهم فوقدنا فقال صلى الله عليه وسلم ذلك للصيوس وقال بعضهم
تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضها فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تنعق آراؤهم
على شيء فقاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهمته فقال صلى الله عليه وسلم ما بهتمهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا وبين النائم واليقظان إذ أتاني آت رسلاً فها هو أخضران فقام على
جدر حائط أي قطعة حائط ويده ناقوس فعات أنبيي عن هذا فقال ما تصنع به فقلت فضره من
صلاتنا فقال أفلادك على ما هو خير منه فقلت بل في سنة قبل الله فقلت ما قال الله أكبر حتى
سئم الاذان ثم كثر منبهته فقام فقال مثل مقالته الاول وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين
قال صلى الله عليه وسلم فبقيت الحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فخيرته بذلك فقال رويها في ألفها
على بلال فانه أمدى من صوتنا فلقبتم عليه فقاسم على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعهم عمر
رضي الله عنه وهو في بيته فاقبل الحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازاريمه ول فقال يا رسول
الله والذي به مثلك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى الانبياء سبقتني فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت الحمد وانه لا ثبت وروي أن سبعة من الصحابة رأوا ذلك الريا في تلك الليلة واختلف في
هذا الملك فقبل جبريل وقيل غيره وثبت الاذان بأمر صلى الله عليه وسلم وأما الرقيب فبعض على
أنه يحفل مقارنة الوحي لما يؤبده ما روى أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه
وسلم فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقبل ان ثبت بتعليم جبريل ليلة الاحد ربه صلى الله عليه وسلم الصلاة
والسلام بالانبياء والملائكة اماما وانما لم يعمل به صلى الله عليه وسلم لانه بعد هذه الروايات
ان ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالاتي من خصائص هذه الامة وما يرى ان آدم
قول الارض استوحش فنادى جبريل بالادان لا ينافي الخصوصية لان المراد خصوصية الصلاة
وفي الدرر المنيرة أول من أحدث اذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيد الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الاذان على المنارة في زمن حجاج بن الاشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
قلاوون بأمر الخنسب نجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة احدى وتسعين وسبعمائة كذا
في الاوائل للسيوطي والصواب من الاقوال أنهم ابتدعوا سنة وكذا تسبج المؤذنين في الثالث

ههنا الإمامة أفضل منه ومعناه لغة
الاعلام وشريعة اعلام مخصوص
وسبب مشروعيته مشاوره
الصحابة في علامة يعرفون بها وقت
الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم

الاخير من الليل وحكى بعض المالكية فيه خلاف وان بعضهم منع ذلك أفاده في النهر (قوله
 وشرع في السنة الاولى) على الراجح وقبل ذلك كانوا يصلون بالنداء في الطرق الصلاة الصلاة
 أو الصلاة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالاذان (قوله في المدينة المنورة) بيان
 محل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقاء كما سبق (قوله ومنه) أي من شروطه أي شرط صحته
 (قوله صيته) أي حسن الصوت عاليه روى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال المؤذن اذن
 حسنا والافهتر لنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبه اذ قبل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج
 والمعتمد باب الاجابة بالقول فقط (قوله والقول) الواو بمعنى أو وهي الحكاية الخلاف (قوله
 أوقات الصلاة) أي أصلا واستحبابا (قوله ولو قضاء) فيه ان القضاء لا وقت له اللهم الا ان يراد
 بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ) مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وانما ذكره بيانا لقوله أولا
 وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل) قد علمت ما فيه (قوله فليس بواجب على الاصح) وقيل انه
 واجب لقول محمد لواجبهم أهل بلدة على تركه قائلتهم ولوتر كد واحد ضربه وحسبته قال في
 المعراج وغيره والقولان متعاربان لان السنة المؤكدة لها حكم لواجب في الحق الاثم بالترك
 وان كان الاثم مقولا بالتشكيك نعم ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر
 السنن فلا دليل فيه على الوجوب والسنة فومان سنة هدى كالاذان والاقامة وتر كها يوجب
 الاساءة وسنة زائدة وتر كها لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده وقيامه وليس به
 رأ كاه وشر به ونحو ذلك كما في السراج ولكن الاولى فعلها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة (قوله لعدم تعليمه الاعرابي) الغدير لا اذن من اضافة المصدر الى مفعوله الاول
 والاعمال هو صلى الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكر له الاذن (قوله سنة
 مؤكدة) بالنصب مفعول لسر مبرز للنوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح
 ومعطوف على الاذن من عطوف المفردات بالنظر الى المتن (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم)
 الحديث قاصر على الاذن (قوله على الصحيح) وقيل هو لما لان الوقت لهما (قوله ولو صلى
 الفرائض منفردا) اتيان المنفردة على سبيل الافضلية فلا يس في حقها مؤكدا والمكروه له ترك
 الاذن والاقامة مع احتيا لترك الاذن وأتى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي خلفه
 الخ) أخر ج عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان
 الرجل بارض لحائض الصلاة فليبتوضأ فان لم يجد ماء فليتمهم فان اقام صلى الله عليه وسلم مكان وان اذن
 و اقام صلى الله عليه وسلم من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الاذن والاقامة من
 سنن الجماعة المستحبة فلا يند بان الجماعة النساء والعبيد والعراذل ان جماعتهم غير مشروعة كما في
 البحر وكذا جماعة الملح وذو دين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءهم ما مكرره كما في الحلبي
 (قوله من كراهتها لمن) لان معنى حاله على السرور رفع صوتهم وحوام والغالب أن الاقامة تكون
 برفع صوت الا أنه أقل من صوت الاذن (قوله بكبري قوله اربعا) بصوتين رأ كبر ما يعني أعظم
 أو أقدم وقبل معنى عظيم فأفعل التفضيل ليس على بانه كقوله تعالى وهو أهون عليه أي هين
 وانما هين بأهون تقريبا لقول مخاطبين اذا اعادة عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى
 الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال مالك (قوله ويجزم الراء في التكبير) كان
 أبو العباس المبرد يقول مع الاذان موقفا في مقاطعة كقولهم حي على الصلاة حي على الفلاح
 والاصل فيه الله أكبر الله أكبر بتسكين الراء طوالت فحة الالف من اسم الله الى الراء وهذا
 يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا الاولى غير أنه تنقل فحة الالف اليها والتحقيق
 أن الراء الاخرى ساكنة لا محالة وهو محذور فيما قبلوا بين الضم والفتح فخلصا من الساكنين
 اذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى وانما الجلالة مرفوعة في جميع الحالات أفاده بعض الافاضل

وشرع في السنة الاولى من الهجرة
 وقيل في الثانية في المدينة المنورة
 وسببه دخول الوقت وهو شرطه
 ومنه كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من قائل بشرط كماله كون
 المؤذن صالحا عالما بالوقت طاهرا
 متفقا أحوال الناس زاهرا من
 تخلف عن الجماعة صيته فكان
 من تقع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته
 بالفعل والقول وركنونه الالفاظ
 المخصوصة وصحته سنة مؤكدة
 وكيفية الترسيل ووقته اوقات
 الصلاة ولو قضاء ويطلب من سامعه
 الاجابة بالقول كالفعل وسنذكر
 بيان الالفاظ ومعانيها رثابه (سن
 الاذان) فليس بواجب على الاصح
 لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة
 الواجب لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم احدكم ولو يؤذنه اكم اكبركم
 وللدوامه علمها (للفرائض) ومنها
 الحمد فليؤذن بعدواستسقاء
 و نازة ووتر فلا يقع اذان العشاء
 للوتر على الصحيح (ولو) صلى
 العرائض (منفردا) بغلاة فانه
 يصلي خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) سفرا أو
 حضرا (كفاهه النبي صلى الله عليه
 وسلم) (لرجال وكرها) أي الاذن
 والاقامة (للسنن) لما روى عن ابن
 عمر من كراهتها المأمر (و) أشار الى
 ضبط الالفاظ بقوله (بكبري في أوله
 اربعا) في ظاهر الرواية وروى
 الحسن مرتين ويحتمل الراء في
 التكبير

وليسكن طيات الاذان والاقامة في
والاقامة جزم والتكبير جزم أي
لافتتاح الصلاة (ويثنى تكبير
آخوه) هو التثنية (كافي ألفاظه)
وحكمة التكبير تعظيم شأن
الصلاة في نفس السامعين (ولا
ترجيع في) كلى (الشهادتين)
لان بلال رضى الله عنه لم يرجع
وهو أن يخفض صوته بالشهادتين
ثم يرجع في رفعه بهما (والاقامة
مثله) لفعل الملك النازل (وبزيد)
المؤذن (بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم) يكررها
(مرتين) لان النبي صلى الله عليه
وسلم أمر به بلال رضى الله عنه
وخص به الفجر لانه وقت نوم وغفلة
(و) يزيد (بعد فلاح الاقامة قد
قامت الصلاة) ويكررها (مرتين)
كما فعله الملك (ويقول) يترسل (في
الاذان) بالفصل يستكنه بين كل
كلمتين (ويسرع) أي يحدرد (في
الاقامة) للامر به في السنة (ولا
يجزى) الاذان (بالفارسية) المراد
غير العربي (وان علم أنه اذان
في الاظهر) لو روده بلسان عربي
في اذان الملك النازل (ويستحب
أن يكون المؤذن سالما) أي متقيا
لانه آمن في الدين (عالم بالاسنة)
في الاذان (و) عالم بدخول (أوقات
الصلاة) لتعظيم العبادة (و) أن
يكون (على وضوء) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئا
(مستقبل القبلة) كما فعله الملك
النازل (الأن يكون راكبا)
لغيره ورسالة فروج وحل ويكره في
الحضرة كافي ظاهر الرواية
(و) يستحب أن يجعل (أصبعيه في
أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم
لبلال رضى الله عنه اجعل أصبعك
في أذنك فإنه ارفع لصوتك وقال
صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أفس ولا شيء الا شهده يوم القيامة

(قوله ويسكن طيات الاذان) يعني للوقوف والاولى ذكره (قوله في الاذان حقيقة) أي الوقف
الذي لاجله السكون حقيقة في الاذان لاجل الترس فيه (قوله وينوى الوقف في الاقامة) لانه
لم يقف حقيقة لان المطلوب فيها الحد وأفاده في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) قوله لقوله
ويسكن الخ ويأتى بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما بسكتة وهكذا الخ ويأتى بحى على
الصلاة وهو المقصود من الاذان لان المراد نداءهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه
المجموع اذا نجا جزاءه لكل باسم الجزء لمحصل المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وصحة
الاقامة بها لاجل قد قامت كافي التبيين وهي هنا بمعنى أقبلوا لانه هو الذي يتعدى بعلى ومعنى
حى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلا حكم ونجائكم وهي الصلاة وأقبلوا على الصلاة فاجلا وعلى
الفلاح أجلا قالوا وايس في كلام العرب كناية أجمع للغير من الغفلة والملاح ويقرب منه النصيحة
ذكره النووي في شرح مسلم (قوله هو التثنية) هذا بيان حكمه أعادة التكبير وحكمة
تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى الطاعة والاجابة
(قوله لان بلال لم يرجع) في جميع الحالات وكذا ابن أم مكتوم وقال الشافعي انه سنة لترجيع
أبي محذورة بامر صلى الله عليه وسلم وأوجب بانه كان تعليمه فظنه ترجيعه ما ومان بأما محذورة كان
مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلمتي الشهادة حياه من قوله ففرك النبي صلى الله
عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليهلمه أنه لا حياه من الحق (قوله والاقامة مثله) حسا
ومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا والحن ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من
النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل
طاعة أو ترك معصية واسكنه راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل قاله
في الشرح وهل يأتى به في اذان الغائبة محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلام ان
كافي البحر عقد الفرائد وكل ذلك مطلوب في الاذان فيطول الكلامات بدون تغن وتطريب
كافي العناية (قوله بين كل كلمتين) أي جملتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد
تكبيرتين (قوله أي يحدرد) من باب نصر ولوعكس بأن حدرد بالاذان وترسل بالاقامة كره قال
في القم وهو الحق اه والسنة أن يعاد الاذان لغوات تمام المقصود منه كافي القهستاني وكذا
الاقامة كافي العناية وهذا على سبيل الافضلية كافي النهرو قيل لا تعاد الاقامة لترك الحدرد لعدم
مشروعية تكرارها وصح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعلة
المذكورة (قوله ويستحب أن يكون المؤذن سالما) لانه يكون على المسكن المرتفع وبعض النساء
في ضمن الدار والسطح وليؤمن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن لكم خياركم وليؤمكم
اقرؤكم والصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك فليلا وكان
المراد خلافه يشه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهرا للعدالة (قوله بالسنة في الاذان)
كتربيع التكبير والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود
وكره تنزيها (قوله لغيره ورسالة) الظاهر أن المراد به اللغو دون الشرع لمقا بلته بالحضر
ويدل له أنهم أباحوا التنقل كما خارج المصر مطلقا لاذان أولى أفاده بعض الافاضل (قوله)
ويستحب أن يجعل أصبعيه أي السبابتين والمراد أغلظهما وهو ليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
اذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصول الاعلام بل لليلة فيه وان جعل يديه على
أذنيه لحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كلفتي الغاية وهذا شروع في بيان فضل
فعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المقدر رفع الصوت بالاذان في النسيان له مثل أخر
مر صلى الله عليه وسلم اه ويخرج من قوله يؤذن والمؤذنون أطول الناس اه اقا يوم القيامة أي أكثر
الناس رجاء وقيل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلى بأذانهم يقال جاءني حق من

الناس اى جماعة وفيه ل تطول اعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر الهـ مزة والمعنى انهم أشد الناس اسرا على السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب من المسك وأنه لا يهوله الفزع الا كبروفى الضياء وى أنه صلى الله عليه وسلم أذن فى سفر بنفسه وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صححه الزيلعى وقيل يحول بهما جميعا فى الجهتين قال السكال وهو الاوجه قال فى النهر لانه خطاب للقوم فيواجههم به واختصاص اليه بين الصلاة واليسار للملاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده فى الصحيح) وقال الحلواني ان أذن لنفسه لا يحول لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولولا ولودا ولخوف (قوله ويستدير فى صومعته) بان يخرج رأسه من السكوة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب الى السكوة اليسرى وبهـ هل كذلك كفى للرمس غير اسـ تدبار لقبـله لانه مكروه كفى الفتح والصومعة المنارة وهى فى الاصل مستعبد الى اربذ كره العيسى ويحول فى الإقامة اذا كان المكان متساويا هو أهمل الاقوال كفى النهر واختلاف فى اذان المغرب والظاهر أنه يؤذن فى مكان عال أيضا كفى السراج ويكره أن يؤذن فى المسجد كفى القهستانى هن النظم فان لم يكن ثمة مكان مرتفع للأذان يؤذن فى فناء المسجد كفى الفتح (قوله ويفصل بين الاذان والاقامة) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين اذانك واقامة نفسك حتى يقضى المتوضى حاجته فى مهل وحتى يفرغ الآكل من أكل طعامه فى مهل اهـ والنفس بفتحين واحدا لانعاس وهو ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتجهوا للصلاة بالطهارة فيحضر المسجد وبالوصل ينتفى هذا المقصود (قوله لكرهه وصلهما) فى كل صلاة جماعة (قوله بقدر ما يحضر الملائمون) الا اذا هم بضعيف مستعجل فانه ينتظره ولا ينتظر رؤس المحلة كفى الفتح وما فى المتن أن تأخير الإقامة وتطويل القراءة لا درالك بعض الناس حرام جدا معناه اذا كان لاجل الدنيا تأخيرها وتطويلها يشق على الناس لانه امانة لاحكام النزع والحاصل أن التأخير اليسير للامانة على الخبير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر الامام انظارا وسـ طـا كفى المضمرات (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير عنه الى المكروه مطلقا (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذه رواية عن الامام وهذه الاحوال متعارفة وعندهما يفصل بينهما بجملة خفيفة بقدر ما تمكك مقـ عدته ويستقر كل عضو فى مفصله كفى الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني فى الافضلية لافى الجواز (قوله ويشوب الخ) هوامة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعاهو العود الى الاعلام الخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد الاقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله فى جميع الاوقات) استحسنة المتأخرون وقد روى أحمد فى السنن والبراز وغيرهما باسناد حسن موقوفا على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولم يكن فى زمنه صلى الله عليه وسلم ولا فى زمن أصحابه الاما أمر به بلال ان يجعله فى اذان الفجر (قوله فى الاصح) ويكره عندهما فى غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه أهلها) ولو بالتخفيف لان المقصود الاعلام كفى الهرع المجتبى (قوله كقوله) أى المؤذن فبـ يكون المنشوب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه فى العلم والجاه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استغضال لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) اى أوقوموا (قوله وهو التطريب) أى التغنى به بحيث يؤدى الى تغيير كلمات الاذان وكيفياتها بالحركات والسكات ونقص بعض حروفها أو زيادتها فلا يحل فيه ولا فى قراءة القرآن ولا يحل معاه لانه فيه تشبه بفعل الفسقة فى حال فسقهم فانهم يترغون اهـ من الشرح ببعض تعبير (قوله والخطا فى الارباب) ويقال له لحن ويطلق اللحن على العظنة والعهم لسا لا يتغتن له غيره ومنه الحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض انتهى من الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) أى بدون ماد كرم من الترخم والخطا فى

ويستغفره كل رطب وبابس معه
(و) يستحب (أن يحول وجهه عينا
بالصلاة ويسار بالراح) ولو كان
وحده فى الصحيح لانه سنة الاذان
(ويستدير فى صومعته) ان لم يتم
الاعلام يحول وجهه (ويفصل
بين الاذان والاقامة) لكرهه
وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم
(الملائمون للصلاة) للامر به (مع
مراعاة الوقت المستحب) يفصل
بينهما (فى المغرب بسكنة) هى
(قـ در قراءة ثلاث آيات قصار)
أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب) بعد
الاذان فى جميع الاوقات لظهور
التواتر فى الامور الدينية فى الاصح
وتشوب كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كتوله) أى المؤذن (بعد
الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين)
قوموا الى الصلاة (ويكره التحنين)
وهو التطريب والخطا فى الارباب
وأما تحسين الصوت بدونه فهو
مطلوب

الاهراب وأما التحميم للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة أهل الحجاز ومن يليهم ولغة أهل البصرة
 التريق ومن أبي مجاهد به بخلاف تغليظ اللام بعد فحة أو ضمة والتريق بعد الكسر وعامة في
 السكامة (قوله ويكره إقامة المحدث) للزوم الفصل بين الإقامة والصلاة بالاستغفار بالوضوء
 كافي النهاية والسنة وصلها بالصلاة من تقسيم ويروى انه لا يكرهه والاول هو المذهب كافي البحر
 والنهر (قوله وأذانه لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ (قوله لما
 لا يجب) أي العبادة لا يجيبها بنفسه فعاث الصلاة محذوف (قوله وانبت هذه الرواية) وهي رواية
 الحسن عن الامام كافي القهستاني عن النخعة الان النخعة بالجنازة أخش كافي السراج (قوله
 وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كافي الدرر (قوله كاقامة) لانها أقوى من الاذان كافي
 البحر والنهر (قوله بل لا يصح اذان صبي لا يعقل) لانه لا يلتفت الى اذانه كالمجنون وضوءه فربما
 ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدى
 التوقيف الصلاة وفساد الصوم اذا كان في الفجر أو الشك في صحة المؤدى أو بقاءها في وقت
 مكروه كافي البحر والنهر (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحة بدون كراهة لانه من
 أهل الجماعة كافي السراج والبحر (قوله لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لم ليؤذن لكم
 خياركم اه من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذوه ليعلم المسلمون مباح ذكره السيد (قوله
 بالحقيقة) الباء زائدة أي لعدم تمييز حقيقة اذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال
 في السراج اذالم يبعدوا اذان المرأة فكأنهم صلوا بغير اذان وحرم به في البحر والنهر وهذا يفيد
 عدم الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلعون السكراته على عدم الصحة كافي اذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعتمد انه فتنة فلا تسد برقع صوتها صلاتها
 ومثل المرأة الخنثى المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشارع بارتكاب كبيرة
 كذا في الجوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكامل (قوله وأذان
 فاعد) أي وراكب الاسافر ضرورة السير ويعلم حكم اذان المضطجع بالاولى نهر (قوله الا
 لنفسه) لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الإقامة فتذكره بلا قيام مطلقا (قوله ويكره الكلام
 في خلال الاذان) لانه ذكره معظم كالحطبة والكلام يحل بالعظيم وبغير النظم المسنون وفي
 المضمرات ويكره التخصيص عند الإقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان الحلبي كذا أطلقوه
 ولا يخفى ان المراد لم يكن لعذر كبلغه عنه عن الكلام أو تحسيس الصوت ومن المكرهات الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه بدعة ولوروق في الاذان لتخصيص أو سعال
 لا يبعد الا اذا طالت الوقفة كافي القنية (قوله ولورود السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ
 ولا في نفسه على المعتمد وكذا القارئ والمصل والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على من غوط
 ومكشوف عورة مطلقا لان السلام عليهم احرام وكذا لا يجب على قاض ومدرس ولا يجب رد سلام
 السائل كافي القرمانى عن القنية (قوله بالكلام فيه) أي مطلقا وقيل لا يبعد مطلقا ثانيا
 يعاد بالكلام الكثير دون اليسير وهو الاشبه كافي البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسير
 كافي القهستاني * اذا كان المقيم غير الامام انتهى موضع البداهة وان كان اماما فعنه
 أي يوسف يتقها في موضعه وخيره العقبه مطلقا وحرم به في الخلاصة وصح ما روى عن أبي يوسف
 (قوله في المص) فيه لان أهل السواد لا يكرهون ذلك لانه لا جمعة على أهل
 كافي البحر باب الجمعة وقول السيدان العريفة كالمص اذا كان لها مسجد فيه اذان وإقامة
 وان لم يكن لها مسجد فكالساوير وعزاه الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكر
 ما نقله السيد في شرح قول السكتز وكره تركهما للمسافر المصلى في بيته في المص (قوله لمن فاتتهم
 الجمعة) سواء كان لعذر أم لا قبل صلاة الجمعة أو بعد ما يجتمع أم لا (قوله ويؤذن للعائنة

(و) يكره (إقامة المحدث وأذانه)
 لما روينا والمفهوم من الدعاء لما
 لا يجيب به نفسه وانبت هذه الرواية
 لموافقها نص الحديث وان صحح
 عدم كراهة اذان المحدث (و) يكره
 (أذان الجنب) رواية واحدة
 كاقامته (و) يكره بل لا يصح اذان
 (صبي لا يعقل) وقيل والذي يعقل
 أيضا لما روينا (رجحون) ومعناه
 (وسكران) لفقهه وهو عدم تمييزه
 بالحقيقة (و) اذان (امرأة) لا سيما
 ان خضعت صوتها أخلت بالاعلام
 وان رفعت ارتكبت معصية لانه
 هورة (و) اذان (فاسق) لان خبره
 لا يقبل في البيانات (و) اذان
 (فاعد) لخالفه صفة الملك النازل
 الانفسه (و) يكره (الكلام في
 خلال الاذان ولو برد السلام
 (و) يكره الكلام (في الإقامة)
 لتعويت سنة الموالاة (و) يستحب
 اعادته أي الاذان بالكلام فيه
 لان تكراره مشروع كافي الجمعة
 (دون الإقامة ويكرهان) أي
 الاذان والإقامة (أظهر يوم
 الجمعة في المص) لمن فاتتهم الجمعة
 كجماعتهم مثل المسجونين (ويؤذن
 للعائنة

ويقيم) لان الاذان والاقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت والقضاء يصحكي الاداء قال في
الشرح والاطلاق يشهد القضاء في المسجد والبيت والسكن في المجنبي معزيا الى الحديث لاني ان
سنة القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشا وتغلظا اه قال صاحب البحر
واذا كنوا صرحوا بأن الغائبة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التكاسل في اخراج الصلاة
عن وقتها فالإخفاء بالاداء لها أولى بالمع اه الا اذا كان التعمود لا مرام فلا يكره في المسجد
لانتماء العلة (قوله في الخبر الذي قضاه الخ) عن زيد بن أسلم قال عرس رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليلة بطريق مكة وكل بالاداء ان يوقفهم للصلاة فردد بلال ورددوا حتى استيقظوا وقد
طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى يخرجوا
من ذلك الوادي وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم أمرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتزولوا وان يتوضؤا وأمر بلال ان ينادي للصلاة ويقيم فصلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقدر أى من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض أرواحنا
ولو شاء لردّها علينا في حين غير هذا فاذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم نزع اليها لم يصلها كما
كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق فقال ان الشيطان
أتى بلالا وهو قائم يصلي إفاضه بجهنم فلم يزل يهدئه كما يهدئ الصبي حتى نام ثم دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم أبابكر فقال أبو بكر رضى الله عنه أشهد أنك رسول الله واه مالك في موطنه
مرسلا والتعريس النزول آخر الليل (قوله والا كل فعلهما) لان الاخذ برواية الزيادة أولى
خصوصا في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب هو يوم الخندق وكان في السنة
الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان اتحد بمجلس القضاء) اما ان اختلف فيؤذن
للأولى في المجلس الثاني أيضا (قوله لخالفه فعل النبي صلى الله عليه وسلم) علة لقوله وكره ترك
الاقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الاخذ برواية الزيادة أولى (قوله واذا سمع
المسنون منه) فلو لم يسمع بعده لم يشرع له المتابعة ولو علم أنه اذان كما ذكره النووي في
شرح المهذب أى وقواه مدنا لا نأباه وفي شرح الشهاب للشهاب قيل لا يشترط سماع الكل ولا
وهمه ومفهوم التقييد بالمسنون انه اذا كان على غير وجه السنة لا تندب متابعته ومفاهيم الكتب
حجة (قوله وهو ما لا خلاف فيه) وان يقع في الوقت كما في مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القيام
عند سماع الاذان اه وهل يستعزى الى فراغه أم يجلس فلا في التهرل أزه ثم اذ لم يجيب حتى فرغ
سن تداركه ان قصر العسل وفي الفتح فان سمعهم معا أجاب معتبرا كون جوابه لمؤذن مسجده اه
(قوله ليجيب المؤذن) اختلف في الاجابة فقل واجبة وهو ظاهر ما في الخانية والخلاصة والنخبة
واليه مال السكالك قال في الدرر لا يرسل ما ولا يشتغل بشئ سوى الاجابة اه والتفريع يندب
الامساك عن التلاوة الخ لا يظهر الا على القول بالسنية وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي
وأحمد وجهو والفقهاء واختاره العيني في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو
الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم معهم مؤذنا كبير فقال على الفطرة فسمعهم تشهد فقال خرجت من
النار وصرح في العيون بأن الامساك عن التلاوة والاستماع انما هو أفضل وصرح جماعة
بنفي وجوبه باللسان وأنها مستحبة حتى قالوا ان فعل نال الثواب والافلا ثم ولا كراهة وحكى
في التيجيس الاجماع على عدم كراهة الكلام عند سماع الاذان اه أى تعريفا في جميع
الانهر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي الدرر المثينة انهم مستحبون على الاظهر والحاصل انه
اختلف التصحیح في وجوب الاجابة باللسان والاظهر عدمه وحكى المؤلف القولين فيما يأتي وفي
النهر وقول الحلوا في الاجابة باللسان مندوبة والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم

ويقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم في الخبر الذي قضاه غداة ليلة
التعريس (وكذا) يؤذن ويقيم
(أولى الفوائت) والاكمل
فعلهما في كل منها كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم حين شغله
الكفار يوم الاحزاب من أربع
ساعات الظهر والعصر والمغرب
والعشاء فضاء من مرتبها الى الولا
وأمر بلال أن يؤذن ويقيم لكل
واحدة منهن (وكره ترك الاقامة
دون الاذان في البواقي) من
الفوائت فلا يكره ترك الاذان في
غير الأولى (ان اتحد بمجلس القضاء)
لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
وسلم لا تفارق الروايات على أنه أتى
بالاقامة في جميع التي قضاه وفي
بعض الروايات اقتصر على ذكر
الاقامة فيما بعد الأولى (واذا سمع
المسنون منه) أي الاذان وهو ما لا
لحن فيه ولا تلحين (امسك) حتى
هو التلاوة ليجيب المؤذن ولو في
المسجد

وهو الأفضل وفي الفوائد
يعنى على قراءته ان كان في
المسجد وان كان في بيته فكذلك
ان لم يكن اذان مسجده فاذا كان
يتكلم في الفقه والاصول يجب
عليه الاجابة واذا علم وهو عيسى
فالاولى ان يقف ويحيب واذا
تعدد الاذان يجب الاول ولا
يجب في الصلاة ولو جازة وخطبة
وسماها وتعلم العلم وتعليمه
والا كل والجماع وقضاء الحاجة
ويجب الجنب لا الحائض والنفساء
لجزمها عن الاجابة بالمعمل
(و) صفة الاجابة ان يقول كما
(قال) بحسبه فيكون قوله (مثله)
أي مثل ألعاض المؤذن (و) لكن
(حوقل) أي قال لا حول ولا قوة
الا بالله أي لا حول لنا معصية
ولا قوة لنا على طاعة الا بفضله
(في) سماها (الحبيلتين) سماها
على الصلاة حتى على الملاح كما ورد
لانه لو قال مثلها صار كالمستهزئ
لان من حتى لفظ الامر بشئ
كان مستهزئ به بخلاف باي
الكلمات لانه ثناء والاداء مستجاب
بعد اجابته بمثل ما قال (و) في اذان
الفجر (قال) المحيبي (صدقت)

عليه وجوب الاذان في أول الوقت وأصله في المسجد اذ لا معنى لاجابته دون الصلاة
ويشئ ان يقال لا تجب يعني بالقول بالاجماع الا اذان بين يدي الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق
للاذان الأول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنسبة وماعداء الذين فيه الخلاف اه قال في الشرح
وفي حديث عمر وأبي امامة التميمي على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه
اه (قوله وهو الأفضل) هذا معني على ندب الاجابة باللسان (قوله يعنى على قراءته ان كان في
المسجد) معني على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال لا ينبغي ندب الاجابة باللسان (قوله ان لم يكن
اذان مسجده) أي فتندب اجابته (قوله والاصول) أي علم الكلام ومجتمعات أصول الفقه وهذا
معني على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا علمه وهو عيسى الخ) لعلمهم جعلوا المشي مسقطا
للاجوب كالاكل وقضاء الحاجة ويجوز ان الاولوية راجعة الى الوقوف لا الاجابة او هو معني على
ندب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجب الاول) مطلقا سواء كان مؤذنا مسجده أم لا لانه
حيث هم الاذان ندبت له الاجابة ثم لا يتذكر رجليه في الاصح ذكره الشهاب في شرح الشفاء
(قوله ولا يجب في الصلاة) ولو اجاب فسدت (قوله وخطبة) أي خطبة كانت (قوله وتعلم العلم
وتعليمه) يناقض ما قدمه قريبا من قوله واذا كان يتكلم في الفقه أو الأصول تجب عليه الاجابة
والظاهر ان في الاجابة في هذه الصورة منتهى على القولين فيها (قوله ليجزها عن الاجابة بالفعل)
أي فسدت بالقول تبعا للفعل (قوله كما قال بحسبه) افادانه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد
الاجابة (قوله ولكن حوقل) السر في اختصاصه بما يذكر انه لما طلب منهم بالجملة الاولى الاقبال
على الصلاة والحي واليهاد طلب منهم بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك
لا يكون الا بصركة والعبد لا قدرته على شئ مناسب ان يقول لا حول أي لا حركة ولا استطاعة على
شئ مما يطلب به الا بقوة الله تعالى وهذا أولى من قول المؤلف لانه لو قال مثلها صار
كالمستهزئ (قوله أي لا حول لنا) هو من التحول والمضي ومنه هي العام حول المضيه وبعده أي
لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الابصحة الله ولا قوة على طاعته الابصحة الله فلعطف للغيرة
وهذا هو ما فسر به صلى الله عليه وسلم هاتين الجملةين وقيل ان التحول بالواو وبالياء في اللغة
القدرة على التصرف فعطف القوة عليه عطف مرادف (قوله الحبيلتين) تثنية تحية له مركبة
من حتى على كذا قال المنلا على في شرح الحص الحصين والعرب اذا كثرت استعملت في كلمة
ضروب بعض حروف افعال الى بعض الاخرى مثل البسلة والجدلة والسجدة والحوقة والهيللة
والحيلة والاجابة بالحوقة للحيلة قول الثوري وصحاحنا الثلاثة وأحمد في الاصح عنه ومالك في
رواية وقال النخعي والشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ
من اذانه واختار المحقق في الفتح الجمع بين الحيلة والحوقة عملا بالاحاديث الواردة وجمعها بينهما
في مستند أي يعلى عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا نادى للمادى للصلاة فتحت أبواب
السماء واستجيب الدعاة فنزل به كرب أو شدة فليتحرك المادى اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد
واذا قال حتى على الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول
يعنى بعد ما يتبعه متابعها اللهم رب هذه الدعوة الحق المسجوب لها دعوة الحق وكلمة التقوى
أحبنا عليها أو امتنعنا عليها أو أبغضنا من خيار أهلها صيحا أو عاتقا ثم يسأل الله عز
وجل حاجته رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال الهالك صحيح الاسناد فهذا صريح في أنه يقول
مثل ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لانا نقول لا مانع من محبة اعتبار
المحيب بما أمر نفسه داهيا ما حذر كما نرى السواكن مخاطبة المساجد وحضار الاجابة بالفعل
ثم يتبرأ من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السلوك من يجمع بينهما (قوله والدعاة مستجاب
بعد اجابته بمثل ما قال) أي حتى في الحبيلتين ودليله ما في مستند أبي يعلى المتقدم (قوله

ويرت (هطف تفسير على ما قبله من بر في كلامه إذ صدق وبر في عينه إذا حفظها وقيل يقول
 صدق وبالحق نطقت كما في مجمع الأنهر ولا يخفى في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي
 وغيره ومعنى أقامها الله أي بنها وأبقاها قال في شرح المشكاة واشهر بعد قوله وأدامها زيادة
 وجعلني من صالح أهلها وهذا انما يظهر على قول صاحبين أن الشرع بعد الفراغ منها أما
 على قول الإمام أن الشرع الأفضل عند قد قامت الصلاة وإن الأفضل مقارنة للمأموم للإمام
 في التسمية لا يظهر (قوله ماشاء الله كان) كان هنا ويمكن فيما بعد تامة (قوله والمؤمن)
 لتحصله الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتحصيلها (قوله حين يسمع النداء)
 هذا يقتضي أن النداء يسمع النداء وما سيأتي يقتضي أن يدعو به بعد فراغه من الاجابة
 فاما أن يجمع بينهما فاما أن يجمع الأول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الأصراع
 والمبادرة أو المراد كل الأذان (قوله الدعوة) بفتح الدال للنداء والتامة الكاملة التي لا يدخلها
 نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسخها شريعة وفي هذه الدعوة أفضل الأقوال وهو لا اله الا
 الله قال العيني هي إلى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة (قوله
 أت محمد الوسيطة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا لا مرسوما
 وحقيقة الوسيطة إلى الله عز وجل مرادها وسيلة بالعلم والعملية وتجرى مكارم الشريعة فهي
 كالقربة قاله الراغب وحاصله أنها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد هنا منزلة عالية في
 الجنة فهو محجاز من اطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة الإلهية على سائر
 الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة قال السخاوي في المقاصد الحسنة وزيادة الدرجة الرفيعة
 كما به عليه من لا خيرة بالسنه لأصل لها في الدماء الواردة ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله
 مقام محمود) مفعول ثان لأبعثه بتضمنه معنى أعط أو على المفعول المطلق أي أبعثه يوم القيامة
 فأقامه مقام محمود أو ضمن أبعث معنى أقم وهو منسكركمناحية لفظ القرآن أو للتفخيم ووقع في رواية
 النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بانه عريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الأشهر
 وعلية الأكثر وقيل هو أن يسأل فيعطى وينسفع فيشفع وليس أحد الا تحت لوائه (قوله الذي
 وعدته) أي في قوله تعالى عسى أن يعثركم ربكم مقام محمود وهو صفة للمقام أن جعل علماء ذلك
 المقام والافه و بدل (قوله حلت له شفاعتي) حل من باب ضرب أي وجبت بمعنى تحققت وثبتت
 أو من باب قد بمعنى نزل واللام في له بمعنى إلى والمراد بالشفاعة شفاعته مخصوصة كدخول الجنة
 مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العظيمة ولا يختص هذا الفضل عن قاله ما مستحضرا
 لا خلافة صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب الا أنه ينبغي أن لا يكون لاهيا لا غيا
 ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدماء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة والسلام
 الامتثال أو ترتب الثواب الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه بعاشر) أي أنهم عليه بانهامات
 عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجوا أن أكون أنا هو) هذا من الأدب مع الله
 تعالى والتباعد عن التكبر عليه أو قاله قبل أن يطلع الله تعالى على أنه هو (فائدة) ذكر
 القهستاني من كثرة العباداته يستحب أن يقول عند سماع الأولى من الشهادات ثلثي صلى الله
 عليه وسلم صلى الله عليه صلى الله عليه وسلم الله وهذا سماع الثانية قربت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع أيهما به على عينيه فإنه صلى الله عليه وسلم يكون قائما له في الجنة وذكر
 لدبلي في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه من فروع من مسح العين بباطن
 أغلة السبابةين بعد تقبيلهما عند قول المؤمن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أنه قد أنشد الله
 ورسوله رضيت بالله وبارا بالاسلام ديننا وجمع مد صلى الله عليه وسلم بيا حلت له شفاعتي اه

ويرت (بفتح الزاء الأولى وكسرهما
 أو) يقول (ماشاء الله) كان وما
 لم يشأ لم يكن (عند قول المؤذن) في
 أذان الفجر (الصلاة خير من النوم)
 قد أشياها يشبه الاستهزاء واختلف
 أئمتنا في حكم الاجابة بعضهم
 صرح بوجوبها وصرح بعضهم
 باستحبابها (فندها) المحجب والمؤذن
 (بالوسيلة) بعد صلاته على النبي
 صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة
 (فيقول) كما رواه جابر رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قال حين يسمع النداء اللهم
 رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيطة والفضيلة
 وابعثه مقام محمود الذي وعدته
 حلت له شفاعتي يوم القيامة ومن
 ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا دعيت المؤذن
 فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على
 صلاة فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بعاشر ثم صلوا الله على
 الوسيطة فانه منزلة في الجنة لا تنبني
 الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو
 أن أكون أنا هو فمن سألني
 الوسيطة حلت له الشفاعة اهلم أن
 من هذه المنزلة

تتفرع جميع الجنات وهي جنة
 عدن دار المقامة ولها شعبة في كل
 جنة من الجنان من تلك الشعبة
 يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لاهل
 تلك الجنة وهي في كل جنة أعظم
 مستقرة فيها جعلنا الله من الفائزين
 بشهائمه ومجاورته في دار كرامته
 (باب شروط الصلاة وأركانها)
 جمعنا بينهما للتيقظ لما نصحه به
 الصلاة الشرط جمع شرط بكون
 الزام والاشراط جمع شرط بفعلها
 وهما العلامة وفي الشرعية هو
 ما يتوقف على وجوده الشيء وهو
 خارج عن ماهيته والاركان جمع
 ركن وهو في اللغة الجانب الاقوى
 وفي الاصطلاح الجزء الذي
 تتركب الماهية منه ومن غيره وقد
 أردنا تنبيه العباد فقلنا (لا بد لعمرة
 الصلاة من سبعة وعشرين شيا)
 ولا يصح فيها ومن اقتصر على
 ذكر اشرط السبعة الخارجة
 عن الصلاة وعلى الستة الاركان
 الداخلة فيها أراد التقرير والا
 فالصلي يحتاج الى ما ذكرناه من زيادة
 فأردنا به بيان ما عليه الحاجة من
 شرط صحة الشروع والادام على
 صحتها وكلاهما فروض وعبر بالفظ
 الشيء الصادق بالشرط والاركان
 في الشرط (الطهارة من الحدث)
 الاصغر والا كبر والحيض والنفساء
 لا بد الوضوء والحدث لغة الشيء
 الحادث وشعره مانعة شرعية تقوم
 بالاعضاء الى غاية وصول المزبل
 لها (و) منها (طهارة الجسد
 واشوب والمساكن) الذي يصلي
 عليه

قوله كرتبة ورطب الاولى ان
 يقول كغرفة وغرف وكرتبة لغة
 قليلة كما هو نفس المصباح فليراجع

وكذا روى عن الخضر عليه السلام وجعله يعمل في الفضائل (قوله تتفرع جميع الجنات)
 يحتمل ان المعنى انه الاصل لكل جنة في دورها تبعاً لها (قوله دار المقامة) بيان لجنّة
 عدن قال ابن كثير الوسيلة أقرب منازل الجنة الى العرش وأعلىها وأشرها ما يدل عليه ما رواه
 الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري مر فوها الوسيلة درجة عند الله ليس فوقها درجة فأسألوا الله
 ان يؤتي الوسيلة (قوله بشاهته) المراد شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته)
 المجاورة لكل شخص بما يناسبه والله تعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قوله للتيقظ) أي لالتنبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقل كالتدوم للمجاورة وهي
 كالطهارة للصلاة وعلى كالدخول المعلق بالطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة) مسلم في
 الثاني ومنه قوله تعالى فقد جاء أثر اطها أي علامتها ومنه هي الحاكم صاحب شرطه بالضم
 والجمع مع شرط كرتبة ورطب أي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على لفظ الجمع
 أهوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها واما الاقل فأصله مصدر شرط كنصر
 وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع ونحوه والشرطة جمع غنائه هذا ما يدل عليه
 عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشرعنا الخ) اعلم ان ماله تعلق بالشيء اما ان يكون داخلية أو لا
 الاول الركن كالركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثرا فيه بحسب الظاهر فهو له كعدم
 النكاح المحلل للوطه وان لم يكن مؤثرا فيه فان كان مفضيا اليه في الحمة فهو السبب كالوقت
 لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضيا اليه فان توقف الشيء عليه فهو الشرط كالطهارة للصلاة وان لم
 يتوقف عليه الشيء معى علامة كالاذان للصلاة ذكره الجوزي (قوله وهو في اللغة الجانب الاقوى)
 قال تعالى أو اوى الى ركن شديد أي هز ومنه (قوله الجزء الذي) ويطلق الغرض عليه كما يطلق
 على الشرط (قوله أراد التقرير) أي تقرير الحفظ على المتعلم (قوله زيادة) المأجعة فيهم
 وسيأتي له ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة الشروع والادام على صحتها) اعلم ان الشرط
 من حيث هي أربعة أقسام شرط انعدام لا غير كالبية والتحرية والوقت والخطة للعمدة وشرط
 انعدام ودوام كالطهارة وسائر العورة واستقبال القبلة شرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده
 داخل الصلاة وهو فوهان ما يشترط فيه التعمين كترتيب ما لم يشروع مكر راو الثاني ما لا يشترط فيه
 التعمين وهو فوهان أيضا وجودي وهو محي فالوجودي كالقراءة ونها وان كانت ركعا الا انهما ركن في
 نفسها شرط لغيرها لوجودها في كل الاركان تقديره لاذ لم يحز استحلاف محي ولو بعد ادائه فرض
 القراءة كما في الدر والعمدي كعدم تقدم المفدى على امامه وعدم محاذاة مشهدة في صلاة مشتركة
 وعدم تذ كر صاحب الترتيب فثلاثة والقسم الرابع شرط نوع وهو القعدة الاخيرة (قوله في
 الشرط الطهارة) قدمها على سائر الشرط لانها أهم ادهى معاتح الصلاة ولانها أول مسؤول
 عنه في القبر (قوله والحيض والنفساء) لا حاجة الى ذكرهما لان المراد بالحدث الاكبر
 ما أوجب الغسل ويحتمل انه أراد به هنا خصوص الجأبة (قوله والحدث لغة النجاسة الحادث)
 قال في القاموس الحدث محرك الابداء وقال قبله حدث حدثا واحدة تعريض ودم وتضم داله
 اذ ذكره قدم اه وهما ذابقي دان اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق المصدر على اسم
 الفاعل (قوله وشعره مانعة شرعية) المانعة السكون مانعا وهما لا بدله من موصوف يعبر
 اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا انه مانعة شرعية أي كونه مانعا للحل والمصنف
 ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشعره مانع شرعي يقوم الخ أي مانع مما يباح الا برفع
 لسكان أو وضع وفي شرح الخطيب لأبي شجاع انه في الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم

بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي يقتضي بها الظهور وعلى الأمر المقرب على ذلك اهـ والاول هو معنى قولنا ونشر حائل الى آخره (قوله فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً الخ) أي ولم تشم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة ان كان رقيقاً ينفذ ما تحته أو توحده منه رائحة النجاسة هل تنذر ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظاً بحيث لا يكون كذلك جازت اهـ (قوله فألقى عليها البس) المراد انه ألقى عليه اذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر رابن وخشب كما في البدائع والخائفة ومنية المصلي رقيقة النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل حال لانها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساتراً كذا في الخائفة وفي القهستاني ينبغي أن تكون الصلاة أي على الملقى على النجاسة الرطبة تذكره ككرهاته على نحو الاصل على الخزانة (قوله فلم يجدر بريح النجاسة) أما اذا وجدها الواضحة لا يجوز كما في الخائفة (قوله مربوطاً بالنجاسة) كسنة نجاسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم يترك الطرف النجس بمرئته) أي المتصل بالنجس فيكون راجعاً الى المسلمين وذلك لانه ابتلا الحركة ينسب الى حمل النجاسة كما في الجهر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف الساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو ترك الطرف الآخر بمرئته لان الساط بمنزلة لارض فشرط فيه طهارة مكان المصلي فقط كما في الخائفة (قوله خيطة نجاسة) مثلها السقف لانه بعد حامل للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كما في القهستاني يعني لو مس نحو حائط نجس بياديس في الصلاة لا يضر لانه لا يمدح حامل للنجاسة (قوله وحلوس صغير) أي من نجس يستمسك فنه لا يمدح حامله بخلاف ما لا يستمسك وعليه نجس مانع فانه لا تنعص معه الصلاة لانه يمدح حامله لا النجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله اذا لم تنفصل منه نجاسة) أي عماد كرم من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) حلة لعدم البطلان أي وقد وجدت لانه لا يمدح حاملها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه ينبغي في غير المغلظة هادور الربيع وفي المغلظة الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تعريض على اشتراط طهارة المكان (قوله أو يجمعه) معطوف على محذوف مع المعلوم من المقام فتدبره بنجس مانع بانفراده تحت أحدهما (قوله تقدير) أي بالحز والظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمان حكم المكث مع النجس اخافه الشرح (قوله وان مكث قدره) أو وان لم يزد (قوله على المختار) هو قول أبي يوسف وقال محمد لا فسد الا اذا أذاه بالفعل (قوله على الصحيح) صححه الحلبي وصاحب العيون (قوله لا قراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين أو اليمين أو أحدهما ان تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد ان وضع العضو على النجاسة بمنزلة حملها فيه فسد وان كان الوضع غير فرض قال في الخائفة اذا كانت النجاسة في موضع السجود أو اليمين أو اليدين فاما تجمع وتنعيم ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو بخلاف ما لو صلى رافعاً إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع اهـ قال السكال وهذا يقيدان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين واليمين محله اذا لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع أحدهما اشتربت فليحفظ اهـ قال الحلبي فعلم انه لا فرق بين اليمين واليد وبين موضع السجود والقعدة في أن النجاسة المانعة في موضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اهـ فلهذا القول تدل على أن وضعها ليس فرضاً ولا سكتها اذا وضعت اشتربت طهارة موضعها فليقبل تأمل في الكلام فيها اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يترضى طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه يوضعهما على النجاسة بعد حملها (قوله واختاره الفقيه أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب اب الذي

فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً
للضرورة وهو ما لا يرى منه النجاسة
جازت صلاته وان كانت النجاسة
رطبة فالتى عليها البس أو رقيق ما ليس
تحتها أو كسها بالتراب فلم يجدر بريح
النجاسة جازت صلاته واذا أصل
حبل مربوطاً به نجاسة أو بقي من
بعضه طرف طاهر ولم يترك
الطرف النجس بمرئته صحت
والا فلا كالأوساب رأسه خيطة
نجاسة وجلوس صغير يستمسك في جهر
المصلي وطير متنجس على رأسه
لا يبطل الصلاة اذا لم تنفصل منه
نجاسة مازدة لان الشرط الطهارة
(من نجس غير معفو عنه) وتقدم
بيانه (حتى) انه بشرط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل الصلاة
بنجس مانع تحت أحدهما أو يجمعه
فيه تقديره في الأصح وقيامه على
قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله عن
مكان طاهر لنجس ولم يكت به
مقدار ركس لا تبطل به وان مكث
قدره وطلت على المختار (و) منها
طهارة موضع (اليدين واليمين)
على الصحيح لا قراض السجود على
سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو
الليث

قوله ان تكون الخ لعمل الاولى
حذف ان تأمل اهـ معجمه

اختاره له فيه وضع إحدى اليدين واحدة إلى كبتين شيء من الطرائف القديمة من فليستأمل (قوله)
 وأنكر ما قيل (لا يلزم من إنكاره ذلك قوله بافتراض وضعها) (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب
 العيون وهذا لا ينافي أن وضعها غير واجب أي شيء يفرض في ظاهر الرواية كما ذكر صاحب
 البحر (قوله ليحقق السجود عليها) علة لا اشتراط طهارة موضعها (قوله لأن العرض الخ)
 علة لمخذوف يذني التصریح به تقديره وهذا على كلاً لقولين أي اشتراط طهارة موضعها لا يلزم
 على القول الرابع افتراض وضعها وعلى القول المرحوح بعدم افتراضه لأنه الخ (قوله على القول
 المرحوح) وهو أن الجمع بين الجبهة والآنف واجب وأنه يكره الاقتصاري على أحدهما (قوله يصير
 الوضع معدوماً) حذف جملة هنا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال وليكن إذا وضع
 الجبهة مع الآنفة يقع الكل فرضاً كما إذا طول القراءة على القدر المفروض فيصير الخ اه والمعنى
 أن اشتراط طهارة موضع الجبهة يفرض على القول المرحوح ليسكن إذا وضعت بالقل لأن وضعها
 يوصف بعدم تحققه بأنه فرض كاقراءة قائم اتوصف بالوجوب أو السنة فيما زاد على قدر الفرض
 وليكن إذا وضعت في الصلاة وصفت بالافتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف
 حوازم أن أعاده على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لأنه لا يرفع الآنف واجب وإذا
 وضعه على نجاسة كالملي بضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على
 اشتراط طهارة هذه الأشياء (قوله المشروط نصاً) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة)
 متعلق بالزيم يعني أنه ثبت كون طهارته لزيم بدلالة النص ودلالة النص كل شيء يفهمه العالم
 بالوضع من النص المذكور لا اشتراط كونه في العلة وليكونه أولى بالحكم منه (قوله إذا وجد
 الخ) علة لكونه لزيم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) * إنما اشترطت
 الطهارة في الصلاة لأنها مناجاة مع الرب عز وجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الأحوال
 وإذا في طهارته وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان أفاده الشرح (قوله ومنها استراة العورة)
 ولو جاء كدر أو ورق شجر أو طين وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الفهستاني كلستر بالزجاج كما
 في القنينة ولا يضر تشكّل لعورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في الامة كل
 ما يستقيم ظهوره مأخوذة من العور وهو النقص والعيب را قبحه منه هو العين وكلمة عوراء
 أي قبيحة ومعها السوءة عورة لقبح ظهورها بعض الابصار عنها أو كل شيء يستره الإنسان أنفة
 أو حياء فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله للإجماع على افتراضه) أي في الصلاة
 أما الستر في الخلوة فصحح الحلبي وحب الستر فيها وجمع الشارح عدمه بقوله اختلف الصحیح
 (قوله ولا يضر نظرها من جيبه) لأنه يحمل له مسها والنظر إليها ولكنه خلاف الأدب كما في النهر
 واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكرهة وإن لم تعد ومقابل الصحيح ما عن بعض المشايخ
 من اشتراط ستر عورتها عن نفسها وفتح عليه أنها لو كانت لحية كشيفة وسترها بريقة صحت
 والأفلا (قوله لأن التكليف لغيره) أي لمنع نظر الناظر في الشرح لأن ستر العورة على وجه
 لا يمكن الغير النظر إليها إذا تكسفت مما يؤدى إلى المخرج اه (قوله والثوب الحرير الخ) جعل
 الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الحظر من الصلاة
 الجواهر مانعه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبر يسر لأن الحرام هو اللبس أما الائتجاع
 بسائر الوجوه فليس بمحرام اه (قوله والمغصوب) نقل في العتاري الحديثة عن مختارات النوازل
 الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله تعالى ثياب وما كان
 بينه وبين العباد يعاقب اه (قوله مع الكراهة) أي التحريم بذكره السيد وفي السراج
 والقهستاني تركة الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن صحت وثوب إلى الله تعالى
 (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب أن تكون سالمة من الخروق (قوله)

وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها ولأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجبهة على الأصح) من الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله ليحقق السجود عليها لأن العرض وإن كان يتأدى بمقدار الآنفة على القول المرحوح يصير الوضع معدوماً كما بوجوده على النجس ولو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي المحال باتفاق لأن الآنف أقل من الدرهم ويصير كأنه اقتصر على الجبهة مع الكراهة وطهارة المكان أن لم من الشوب المشروط نصاً بالدلالة إذ لا وجود للصلاة بدون مكانة وقد توجب بدون ثوب ولا يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) الإجماع على افتراضه ولو في ظلمة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضر نظرها من جيبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضر لو نظرها أحد من (أسفل ذيله) لأن التكليف لغيره فيه مخرج والثوب الحرير والمغصوب وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة وسئل كره والمستحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه

قيص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة قيص وخمار وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشمل
 عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في شعبة قد وثق معاه قداه بن كنفه اه ويكفي للمرأة رقع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في ازار
 مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي في السراويل وحده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء كذا في الشرح بظاهر التعبير بالنهي أن
 الكراهة تحريرية (قوله استقبال القبلة) هي بالسكسرة مطلقا للجهة قال الجوهري يقال من
 أين قبلت أي من أين جهتك وبالكلامه قبله أي جهة وشروطا كما في التهستانى جهة يصلي
 نحوها من في الأرض السابعة إلى السماء السابعة بما يحاذي السكبة أي أوجحتها وغلب هذا
 الاسم على هذه الجهة حتى صار كالمعيار لم يخالصت معرفته عند الاطلاق وانما هي بذلك لأن
 الناس بقابلونهم في صلاتهم وتسمى أيضا محرابا لأن مقابله محراب النفس والشيطان وكانت
 أول الإسلام إلى بيت المقدس لكن كان صلى الله عليه وسلم لم يوجبه كما لا يستدبر السكبة بل
 يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما صححه الحاشي وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز
 شأنه أن يوجهه نحو السكبة لانها قبلته أبيه ابراهيم وأدهي لإيمان العرب لانها فقروهم ومزارهم
 ومطافهم فحوله إليها بعد الهجرة بسنة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لنصف رجب من السنة
 الثانية على الصحيح وهو يوم حزم الجمهري وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر على التحقيق بعد
 أن صلى ركعتين بأصحابه وحول الرجال مكن النساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد
 مسجداً قبلتين (قوله من قبلت) يأتي من باب علم ونصر وضرب (قوله وليست السنين) أي والساء
 (قوله لا طابها) ورجوب لطلب عند الاشتباه لاذاته بل التحصيل المقابلة (قوله وهو شرط
 بالسكبة) قال الله تعالى قول وجهك لغيرك المحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور وموضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله
 والمراد منها بقعتها) حتى لو رفعت السكبة عن مكان الزبارة أصحاب الكرامة أوله غير ذلك في ذلك
 الحالة جازت صلاة المتوجهين إلى أرضها (قوله وللمكي المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة والسلام لشبوت القبلة في حقهم بالوحي كما في السراج والنهر (قوله فرضه
 أصابة عينها) ولو لم يجز منها وباقي أعضائه مسامت للجهة (قوله أصابة جهتها) فالمغرب قبلة لاهل
 المشرق وبالعكس والجنوب قبلة لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالأهليين قوسه على
 الناس كما في التهستانى حتى لو أزيل المانع لا يشترط أن يقع استقباله على عين القبلة كما في
 الحلبي وهو قول العامة وهو الصحيح لأن التكليف بحسب الواسع (قوله وهو الصحيح) وقال أبو
 عبد الله عبيد الكريم الجرجاني العرض أصابة عينها لغائب أيضا بالاجتهاد لأنه لا تفصيل
 في النص وعليه في شرط النية لأنه لا يمكن أصابة العين للغائب إلا من حيث النية فالغرض هذه
 أصابة عينها نية لا توجهها كما قاله العلامة الشلبى وقال بعضهم أن كان يصلي إلى المحراب لا يشترط
 وأن كان يصلي في الصحراء يشترط فأدقوى القبلة أو السكبة أو الجهة جازاها (قوله رتبة القبلة
 ليست بشرط) لانهم ان الوسائل وهي لا تحتاج إلى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تفصيلها
 (قوله وجهتها الخ) قالوا جهتها تعرف بالدليل فلذلك في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
 الصحابة والتابعون فعلمنا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة وان لم تكن فالسؤال من
 الأهل أي أهل ذلك الموضع ولو واحد فاستأنا صدقه كما في التهستانى وأما في البصار والمغازر
 فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال تعلموا من النجوم ما تمشدوا به إلى
 القبلة اه وذلك كالتقط وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى إذا جعله
 الواقع خلف أذنه اليمنى كان مستقبل القبلة إذا كان بناحية الكوفة بغداد ومزدان وقزوين

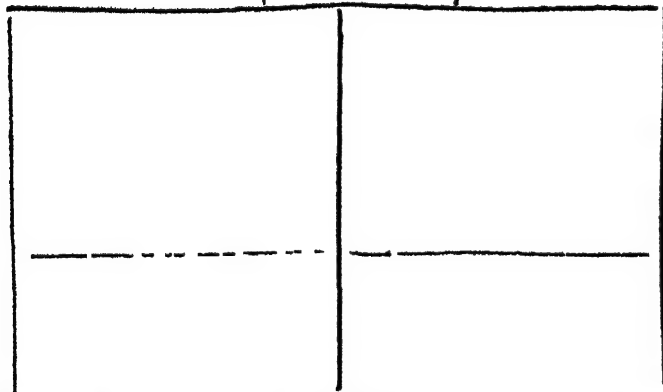
قيص وازار وعمامة ويكره في ازار
 مع القدرة عليها (و) منها (استقبال
 القبلة) الاستقبال من قبلت
 الماشية الوادى معنى قابله وليس
 الدين للطلب لأن الشرط المقابلة
 لا طابها وهو شرط بالسكبة والسنة
 والاجماع والمراد منها بقعتها
 البناء حتى لو نوى بناء السكبة
 لا يجوز إلا أن يذهب جهة السكبة
 وأن نوى المحراب لا يجوز (فالمكي
 المشاهد) للسكبة (فرضه أصابة
 عينها) اتفاقا لقدرته عليه يقينا
 (و) الفرض (غير المشاهد) أصابة
 (جهتها) أي السكبة هو الصحيح
 ونية القبلة ليست بشرط والتوجه
 إليها يغنيه عن النية هو الأصح
 وجهتها هي التي إذا توجه إليها
 الإنسان

قوله ما تمشدوا به كذا في النسخ وفيه
 حذف فون الرفع من غير نائب
 ولا جازم وهو لغة قليلة كما لا يخفى
 اه معصه

ومعبرستان ونجران وما والاها الى نهر الشاهرجه له من عصر على حائقه الايسر ومن بالعراق
على حائقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل عما يلي جانبه الايسر
ومن بالشام وراءه وينبغي ان جهل أدلة القبلة وأراد سفرا مثلاً أى الى بلاد لا تحتلف القبلة فيها
وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلاً أن يستقبل قبل سفره مثلاً بحر ابا يحيى من
بحار يرب بلده في وقت معين كطلوع الشمس مثلاً ويحضر الشمس في ذلك الوقت على جزء من بدنه
كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء وقت الغروب فإذا أراد القبلة بعد سفره أو في
بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة المحل المخصوص يمكن من استقباله فان جهل له خطأ في
الارض أو كوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيره في وقت
معين كوقت العشاء ويختص بأقليم مصرانه إذا وقف ابلا من استقبال الجدي ضامار - إليه وحرك
رجله اليمنى الى جهة عينه بقدر طاقته ثم نقل الاخرى اليها كان من استقبال الجدي ضامار - إليه وحرك
وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره ويستقبل ظهره وقت
الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلاً أيضاً (قوله يكون مسامعاً) أى محاذياً (قوله
للكعبة أو طوائفها) هذا إذا وقعت المحاذاة على العين وقوله للكعبة أى فيها إذا كان في محل
يساوى المحل الذي به القبلة وقوله أو طوائفها هو فيها إذا كان محله أعلى من محلها ومثله ما إذا كان
أسفل وقوله أو تقريباً إذا وقعت المحاذاة للجهة فان من استقبال الجهة يحفل ان يقع استقباله بقامه
على العين أولاً وقد بين النوعين المختلين (قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه) ولو كان ذلك جز
يسير أو هذه صورته

يكون مسامعاً للكعبة أو طوائفها
تحقيقاً أو تقريباً أو معنى التحقيق
لأنه لو فرض خط من تلقاه وجهه على
زوايا قائمته الى الافق يكون ماراً
على الكعبة أو طوائفها ومعنى
التقريب أن يكون ذلك من غير فاعن
الكعبة أو طوائفها من غير أن يتناول
به المقابلة بالسكينة بأن يبقى شيء من
سطح الوجه مسامعاً لها أو طوائفها
ولغير المشاهد أصابة جهتها البعيد
والقريب سواء (ولو بمكة) وحال
بينه وبين الكعبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما في الدراية
والجديس

الكعبة المنرفة



مستقبل

هذا مسامتة للكعبة
أو طوائفها تقريباً
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامتة للكعبة
أو طوائفها حقيقة

مستقبل

هذا مسامتة لها
أو طوائفها تقريباً
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

في الفتاوى الانحراف المفسدان يجاوز المشارق الى المغرب اه (قوله وحال بينه وبين الكعبة
بناء أو جبل) قال في المعراج الدراية ومن كان بمكة ويتهو بين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كابنية
فلاصح أن مكة حكم الغائب ولو كان الحائل أصلياً كالجبل فله أن يجتهد والاولى أن يصعد على
الجبل حتى تكون صلته الى الكعبة يقيناً اه قال المحقق السكال رهندي في جواز التحري مع
امكان صعوده أى صعود المكي الجبل لاشكال لان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع مع

امكانه لا يجوز ولا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتمع دوسلي ثم تبين خطأه فعليه الاعادة وقد قال في الهداية الاخبار مرق النخري فاذا امتنع المصير الى الظني لامكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفي بالظن (قوله ومن الشروط الوقت للرائض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا أي محددا بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنهم عند القدرة على فعلها فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضا (قوله مع بيانهم الاوقات) أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما هذا المذهب المعاصر لان ذلك يبان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تتعلق الوجوب به واداءه انبه (قوله وظرف للوذي) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشروط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل الصلاة على وجوده (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) أو بذلك أن المراد باعتقاد دخوله حزمه لان حزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول وينظر هذا مع قولهم ان غلبة الظن في العروج تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاهتمام والحزم ما يغلبه الظن ويدلله التعليل بقولهم لان الشاك الخ فالمراد أحد شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أول الحكم عاقرع عليه لانه حزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب وعنده أن المجلس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل انما يظهر فيمن عرف الحكم ما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد معتزلة لعدم فينزل شرطا في هذا الحكم منزلة العارف فتفسد به صلاته زجراله بتقصيره (قوله ويخاف عليه في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر اما اذا اعتقد حل ذلك فالامر ظاهر وان اعتقد حرمة فيجزئه ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كصلاة بالمجاسة والى غير القبلة وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها مفسرة لعبة بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرع قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل كأي التلويح وهو يعم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا أو كفا (قوله لتتم العبادات عن العادة) أو يميز بعض العبادات عن بعض مثال الأول الامساك عن المفطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يجتار الصوم عنه الابائية ومثال الثاني في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا واجبا ونفلا فشرعت فيها النية ليقرب بعضها عن بعض وفي المجتبي وغيره من مجزئ احضار القلب في النية أو يشك في النية يكفيه لسان كذا في الشرح (قوله ويحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاخلاص من ينك ويبرر بل لا يطاع عليه ملا في كنهه ولا شيطان فيفسده ولا هو فيميله ذكره الجوى وذلك بأثر يده تعالى بطاعته ولا تريد سواء وفي الخلاصة لاريا في الفرائض اه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم خالطه ارباه فالعبارة للسابق ولاريا في الفرائض في حق سقوط الواجب اه وحققة ارباه هو أنه ان خلاص الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذا الاثوب له لانه أشرك بعبادة ربه ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية مع كمالو اغتسل الجنابة وعيد وجمعة اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو تضرع النوم وبعد غيبة وأكل لحم جزور وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كما قوى تحمية مسجد وسنة وضوء وصحى وكسوف والمعتمدان العبادات ذات الافعال يكتفي بالنية في أولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كتحاق بانسها بما عليها ويشترط لها الاسلام والتميز والعلم بالنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية والنوى (قوله ويشترط التحريم) هو قول الشيخين لقوله تعالى رذ كرامه فصل في فاه عطف الصلاة عليها والعطف يقتضي المغايرة وليس من عطف السكك على الجزء فانه انما يكون لتسكته بلاغية وهي

(و) من الشروط (الوقت للفرائض)
الخمس بالسكك والسنة والاجماع
وقد نص على اشتراطه في هذه
من المعتمدين وقد ترك ذكر
الوقت في باب شروط الصلاة
في هذه من المعتمدين كالقنوري
والخجاري والهداية والاعتقاد
الاوقات ولا أعلم مرهم ذكرهم
له وان كان يتصف بأنه سبب للائحة
وظرف للوذي بشرط للوجوب كما
هو مقرري محله (و) بشرط
(اعتقاد دخوله) لتكون عبادته
بنية جازمة لان الشاك ليس يجازم
حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم
يدخل فظهر أنه كان قد دخل
لا تجزئه لانه لما حكم بفساد صلاته
بناء على دليل شرعي وهو تحريمه
لا ينقلب جائزا اذا ظهر خلافه
ويخاف عليه في دينه (و) بشرط
(النية) وهي الارادة الجازمة
لتتم العبادات عن العادة ويحقق
الاخلاص فيها الله سبحانه وتعالى
(و) بشرط (التحريم)

غير ظاهرة هذا (قوله وليست ركناً) أشار به الى خلاف محمد فانه يول بركنيته الانما ذكر
مفروض في القيام فكانت ركناً كالقراءة وتظهر الفثرة فيما اذا كان حاملاً للنجاسة مانعة
فالقاهاء عند فراغه منها أو كان منحرفاً عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل يسير
أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندما تجوز الصلاة لوجود الركناً
مستحبة للشرط وتقدم الشرط جائز بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشتراطها ما اشترط
للاصلاة لا باعتبار ركنتها بل باعتبار انصافها بالقيام الذي هو ركناً قد منع ذلك الزوال
محمد والشافعي لا تجوز لانما ركناً وقد اذاع مع المناهية أو قبل الوقت وجاز بناء النفل على تحريمه
الفرض مع السكراهة عندهما لان النفل مطلق صلاة والفرض صلاة مخصوصة في الفرض معنى
النفل وزيادة لان الخاص يتبع العام فكان العقد على الفرض متفهماً للعقد على النفل ولان
الشرط لا يشترط تحصيله لكل صلاة كإظهاره بل يصح شرط الفرض للنفل ولا يجوز عند الفل
بالركنية وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر أو على تحريمه نفل فظاهر المذهب والجوهر
منه وأما بناء النفل على تحريمه نفل آخر فلا شك في صحته اتفاقاً لان الكل صلاة واحدة (قوله
وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا بدفع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي
(قوله والهاء للمحقق الاممية) أي انما اتى بالهاء لئلا يدل على ان ما دخلت عليه اسم أي لئلا
المعنوم فانه لو لا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحتمل أنم اللب اللفظة أو الوحدة لا التآنيث (قوله وسعى
التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء
المباحة خارج الصلاة) من أكل وشرب وكلام وإن نادى التحريم اليه مجاز لان المحرم حقيقة هو
الله تعالى فالتحريم ثبت بها الانها (قوله وشرطت بالسكبات) قال الله تعالى وركعاً كبيراً
المفسرون على أن المراد به تكبيرة الافتتاح وعليه أنه قد لا يجمع لان الامر للوجوب وغيرها
ليس بواجب فتعبدت للرد تحريزاً عن تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم
مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود وحسنه الترمذي (قوله
اثنا عشر شرطاً) قد عدتها خمسة عشر شرطاً (قوله ان تؤخذ مقارنة للنية حقيقة) مثال
المقارنة حقيقة أن ينوي مقارناً للشرع بالتكبير وهو الأفضل بالاجماع كما انما انظر هل
تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذلك بعض حرف الاسم الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ
من أكبر والظاهر نعم وحريه (قوله وأحكاماً) مثال المقارنة الحقيقية أن يقدم النية على الشرع
فالوا لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلاً لم يشغل بنية بعد النية بعمل يدل على الاعراض كما قل
وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى الى محل الصلاة ولم تخفها انية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز
تقديمها على الوقت كما اثر الشرط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة عن
هبة الله تراط دخول الوقت للنية المتقدمة عن أبي حنيفة رحمه الله ويبنى أن يكون وقت نية
الامامة عند الشروع وان لم يقته به أحد لانه قد يقته لدى به من لا يراه من الملائكة والجن أفاده
الجوى خلافاً لما في الاشياء من أنه ينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأما نية المأموم
الاقتداء في القهوس تاتي ولا يجوز تقديم نية اقتداء عن تحريمه الامام عنه وبعض أئمة بخاري
وصحيح وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء أنه ينوي حين
وقف الامام موقف الامامة وهو أود كان النظم اه ويطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة
وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة
جواز تقديمها فالحكم فيها ما راجد ويجعل ما شاء على الأولى (قوله يمنع الاتصال) أخرجه
الفصل لا يمنع كلاً كالمشي للصلاة أو الوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط عدم
الفصل أو على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كلاً كل) مثال الاجنبى الذي يمنع الاتصال

وليست ركناً عليه عامة المشايخ المحققين
على الصحيح والتحريم جعل الشيء
محرمًا والهاء للمحقق الاممية وسعى
التكبير للافتتاح أو ما قام مقامه
تحريمه التحريمه الاشياء المباحة
خارج الصلاة وشرطت بالسكبات
والسنة والاجماع ويشترط صحة
التحريمه اثنا عشر شرطاً ذكر
منها سبعة متنا والباقي غير حافظ لاول
من شرط صحة التحريمه أن توجد
مقارنة للنية حقيقة أو حكمياً (بلا
فصل) بينها وبين النية بأجنبي
يمنع الاتصال للاجماع عليه
كلاً كل والشرب والكلام فاما
المشي للصلاة

والوضوء فليس سامانين (و) الثاني من شروط صحة التسمية (الاتيان بالتسمية قائما) ١١٩ أو متخفيا قليلا (قبل) وجود (الغشاة) بعد
هو أقرب (للمشايخ) قال في

البرهان لو أدرك الامام ذلك
لحق ظهره ثم سكب ان كان الى
القيام أقرب مع الشروع ولو أراد
به تكبير الركوع وتغويته لان
مدرك الامام في الركوع لا يحتاج
الى تكبير مرتين خلافا لبعضهم
وان كان الى الركوع أقرب لا
يصح الشروع (و) الثالث منها
(عدم تأخير التسمية عن التسمية)
لان الصلاة عبادة وهي لا تفجز
فالم ينوها لا تقع عبادة ولا حرج
في عدم تأخيرها بخلاف الصوم
وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم
والانفصال المقارنة الحقيقية
للاحتياط خروجا من الخلاف
واجباده بعد دخول الوقت مراعاة
للكتب (و) الرابع منها (النطق
بالتسمية بحيث يسمع نفسه) بدون
هم ولا يلزم الاخرى تكبيرك
لسانه على الصحيح وغير الاخرى
بشروط معاهة نطقه (على الأصح)
كما قاله شمس الانسنة الحسواني
وأكثر المشايخ على ان الصحيح أن
الجمهور حقيقة أن يسمع غيره والخافعة
أن يسمع نفسه وقال الهندواني
لا يجزيه ما لم يسمع أذناه ومن يقربه
في السماع شرط فيما يتعلق بالنطق
باللسان التسمية والقراءة العربية
واتشهاد ولاذكار والتسمية على
الذبيحة وجوب سجدة التلاوة
والعتاق والطلاق والاستثناء
واليمن والنذر والاسلام والايثار
حتى لو أجرى الطلاق على قلبه
وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع
لا يقع وان صحح الحروف وقال
السكرتي القراءة تصحح الحروف
وان لم يكن صوت بحيث يسمع
والصحيح خلافا قال المحقق السكاك

(قوله والوضوء) بالرفع والجز (قوله فلا سامانين) لانهم ما يفترون داخلها في سبب الحديث
نحو جها أخرى كافي النور وغيره (قوله بالتسمية قائما) أي فيما يترصه القيام والمراد بالقيام
ما يصح الحكمي ليشمل القعود في نحو الفرائض لعدم (قوله أو متخفيا قليلا) قصره على نفسه
المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق بالقيام التام وبالأحناء
الميل (قوله قبل وجود الانحناء) هذا في مقام السمان لا الانحناء لنيل (قوله بما هو أقرب)
أو بحال ذلك الحال أقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء أصلا بل عدم الانحناء المنتصف
بكونه أقرب الى الركوع من القيام والجوار والمجروره متعلق بوجود (قوله ان كان الى القيام
أقرب) بأن لا يقال يدركه (قوله وتلغويته) لان الذكر في محله لا يتغير برعزيمته كافي
النور وأمانة الصلاة فلا بد منها (قوله وان كان الى الركوع أقرب) بأن يقال يدركه
(قوله لان الصلاة عبادة) أي بقاها وقوله وهي لا تفجز أي ولو- وزيانا آخر التسمية لوقع البعض
الذي لا تية فيه غير عبادة وما فيه اية عبادة في لزم التجزى وقوله لم ينوها أي من أول فعلها
(قوله ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم) قول في الجوهر ولا يمتنع بقوله المكسري وقياسه
الصلاة على الصوم فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يدفع بتقديم التسمية للاضرورة
الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج والتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطول
التجرب بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم يندفع بالتقديم وفيه تسهرا أيضا
(قوله وهو صادق) الضم يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الأئمة
الثلاثة لا يجوزونها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح (قوله واجباده بعد دخول
الوقت) عطف على المارئة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) أي اقل بها (قوله بدون
هم) أمالو كان به هم أو كانت جلبة أصوات أو شرط أن يكون بحيث لو أزيل المنع لا يمكن
السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما لا يشترط السماع غيره
الا في القعود كيبسج وهبت وتكاح ملازم من السماع غيره أيضا كافي التمهيد الثاني (قوله ولا
يلزم الاخرى تكبيرك لسانه) وكذا الا على بل يكتفيان بمجرد التسمية على الصحيح
فيمنه في أن يشترط لها القيام اقيامها مقام التسمية وأن قد يدعى على الشروع لا يصح
كالتسمية ولم أره لهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا على
الحلواني ولا لم يحسن ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما منه أن الهندواني لم يقل
بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره ان ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني الا انه قال وزاد في
النجيبي في النقل من الهندواني انه لا يجزيه ما لم تسمع أذناه ومن يقربه اه وقال في الذخيرة عن
شمس الأئمة الحلواني أن الأصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاد في النجبي يرجع الى ما قبله
لان الغالب انه اذا سمع اذنيه ان يسمع من يقربه عن يكون ملاصقا له ولا يكاد ينفك ذلك (قوله
قاله سماع شرط) تقرير على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ في تفسير الخافعة
والمراد انه شرط لتحصيل المنطوق به ان كان فرضا أو وجبا أو سنة (قوله التسمية) وما عطف
عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله وجوب سجدة التلاوة) الاولى حذف وجوب وسجدة
لان الكلام في المنطوق به (قوله والايان) بكسر الهمزة أو رد عليه أنه التصديق القلبي
ولا انظف فيه الآن يكون مبنيا على أنه قول وعمل (قوله حتى لو أجرى) اغدا ذكره لانه محل الوهم
فاذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بها لم تقدم الوقوع اولى (قوله يسمع) بالبناء للجهول والجملة
محذوفا حصة تملظ (قوله وقال السكرتي) مقابل قول الهندواني وقول الاكثرين في نفسه
الخافعة والخافعة عنده تصحيح الحروف ويجري في كبر ما يتعلق بالنطق باللسان (قوله الذي هو
كلام) أي لا يجزى الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ وخبر لا يمتنع في الكلام الا

ابن الهمام رحمه الله تعالى اعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف

والحرف كيفية تعرض للصوت وهو أخصه ١٣ من النفس فإن النفس المعرض بالحرف عارض للصوت لا النفس مجردة

أى الحروف بلا صوت إيماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى ومن متعلقات القلب النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالسكر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اسمى كذا ولا من أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى وفي جمع الروايات اللفظ بالنية كرهه البعض لان عمر رضى الله تعالى عنه ادب من فعله واباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ومحرر رضى الله تعالى عنه اغماز من جهريه قاما لخافته به فلا بأس بما قل من مشايخنا أن التلفظ بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما يهزم من التابعين (و) الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للتندى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما لم يمتنع من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوى فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوى الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا فخر فيه بل لا يجزيه ولا يصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً لامام مطلقاً والتبعية اغماز تحقق اذا صار مصلياً ماصلاً الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصبر مقتداً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه لا يقتداء أو يحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره خلافه الانتظار

بالحروف والحاصل ان المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل اخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لانه هو الصوت المعتمد على الخارج فلكيفية هي اعتقاد الصوت على الخارج رفيه ان الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتقاد (قوله وهو اخص من النفس) بفتح المعاد لان النفس هو الله وامه مطلقاً مائة مداولا (قوله فان النفس المعرض بالقرع) أى هو الهواء الذى عرض عليه القرع يعنى أن القرع بالعضلات يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق بدون عارضه كتحقق الانسان بدون صفة الكتابة والمعرض والعارض اخص من المعرض وحده كائسان وضاحك فان الانسان فقط أهم من الانسان الضاحك والقرع يتحقق بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس مستطيلاً عند اتصاله بقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفتين (قوله فمجرد الخ) هو روح العلة (قوله بلا صوت) أى بل بالنفس الذى هو مطلق الهواء (قوله ايماء) أى إشارة اليها والذى يوصى بالنى لا يكون آتياً بحقيقة كلامى بالصلاة فانه لم يأت بحقيقة الركوع والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكيفية كل عصبية معها المم غليظ كذا فى القاموس والخارج جمع يخرج محل خروج الحروف كذا فى الازهرية فلاضافة من اضافة العام الى الخاص (قوله لا حروف) عطف على ايماء أى لا حروف حقيقة فلا كلام أى اذا انتفت الحروف انتفى الكلام أى وهو لا بد منه فانه المطلوب شرطا اذا انتفى الكلام انتفت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال فى الشرح تنبيه فى اشتراط النطق بالقرع إشارة الى انه لا يشترط النطق بالنية لانهم من متعلقات القلب التى لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أى ثبت بالنية (قوله ولا من أحد من الصحابة والتابعين) رادان أمير حاج ولا من الأئمة الاربعة (قوله وهذه بدعة) قال فى البحر فخر من هذه الاقوال ان بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة اه قال فى التبع بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع دواعيه اه وقد يفهم انه لا يحسن غير هذا القصد (قوله لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة فروع وكذا القائل بالاستحباب اهله أراد به الامر المحبوب فى نظر المشايخ لافى نظر الشارع لان المذهب قسم من السنة اه وفى القهستائى وينبغى أن تكون النية بلفظ الماضى ولو فارسيه لانه الغالب فى الافشاء فىقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك فى المولى لافى النية والمراد انهم مشتركة بين المقتدى والامام والمفرد وهو لى حذف مضاف تقديره اما اشترط النية (قوله فلما تقدم) من تعيين اعادة من العبادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما لم يمتنع) الاوضح أن يقول ولان المتابعة لا توجد الابنية وأما ما ذكره فى الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالالتزام) أى العساد (قوله فيه) أى فى فرض الوقت (قوله أو ينوى الشروع فى صلاة الامام) أى مع الامام وهذه النية تفهم نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاقولان ظاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفى الشرح عن الذخيرة وقاضى خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أى فى الصلاة (قوله مطلقاً) أى فى أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتداءه بأصلها (قوله ما صلاة الامام) أى اصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظار نية المتابعة وهى شرط والقهر فى لانه لا ينتظر وفى كونه

بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه لا يقتداء أو يحكم العادة وينبغى أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره خلافه الانتظار

لا انتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة بما قوى اه (قوله كما لو لم يخطر بباله
 انه زيد) فانه يصح اقتداؤه لان العبرة بما قوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية
 الامامة) لانه منفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤتم أحد افضل خلفه جماعة لم يحنث
 لان شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعيين الغرض) ولو قضاها فلا
 يكفيه أن يقول نويت الغرض كما في العناية لانه متوقع والوقت صالح للكل فلا بد من التعيين
 لتمام ما يؤدّيه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعبرة ما قارنت الجزء الاول (قوله وكذا عكسه)
 الاول حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الركعات) لان الغرض والواجب محدود
 فقصده التعيين يغني عنه حتى لو نوى الفجر أربعاً ثلاث نية الاربع وبصلّى ركعتين فقط لان
 الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يفسد ركعات الاشياء (قوله ولا اختلاف تراحم الغرض الخ)
 الاولى حذف احدي الركعتين وهو علة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح) سواء
 كان اماماً او متدياً او منفرداً (قوله الا في الجمعة) فلا تصح بنية فرض الوقت لان الوقت الظاهر
 على المذهب (قوله لقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النفل فتلغويه (قوله فهي نافله) لان
 النافلة اقوى من صلاة الجنائز من جهة اهم الصلاة كاملة ذات ركوع وسجود بخلاف الجنائز
 فتعاهد الصلاة على الجنائز اذا كان اماماً ويلزمه قضاء ركعتين نفل لانه لا يظلمه بسلامته من الجنائز
 على نية القطع بعد ما صح مشروعه فيه وليس المبطل للنفل الصلاة على الجنائز لارزادة مادون
 الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا تنها صلاة كاملة وانما كذا بعد
 التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لا يكون ما فرضين (قوله والسابع منها تعيين الواجب)
 طاهران هذه الشروط نجت مع كلها في صلاة واحدة وليس كذلك في الصلاة تنوي فرضاً
 وواجباً معاً وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في الغرض وكذا الاتيان قائماً بالتحريية
 والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب
 هطفاً على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علة لا لشروط تعيين الواجب اي ولا يكون مؤدباً
 بسبب سبب الابتعية (قوله ينوي صلاة العبد والوتر) اي ويكون ذلك تعييناً ولو لم يغير تعيينه
 بالواجب وليس المراد انه ممنوع عن نية الواجب بل انه لا يلزم ذلك للاختلاف (قوله لا يجب
 التعيين في السجودات) لعلة الاستثناء عنه باتصاله بالصلاة او بقوله في حرمتها والاولى ان
 يقول لعدم التعيين فيه كما أن الاولى أن يثنى الغمير في قوله للاختلاف فيه ليعود على العبد
 والوتر (قوله وفي التلاوة يعينها) أي يعين أنها التلاوة ولا يلزمه تعيين أفراد السجودات لأفراد
 الآيات وقوله يعينها بالياء التحتمية مضارع عين (قوله كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة
 الاحرام الخ الزاماً ما يعين التكبير وغيره من كل ما دل على التعظيم حتى لو رجع بالتسبيح والتهليل
 فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله لا قادر عليها) اما العاجز عنها فلا خلاف في صحة مشروعه بها
 قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو قولهما أو لا وقال الامام يصح مشروعه بعير العربية ولو مع
 القدرة عليها ووقع المعنى مثل ما وقع للشرح ونفل في الدرع التارخانية ان الشروع بالعربية
 كالتسمية يجوز مطلقاً انما قال وظاهره حوهم اليه لاهوا اليهم في الشرع كرجوعه اليهما
 في القراءة حيث لا تجوز بغير العربية لا لاجزافه السيد (قوله التاسع أن لا يعتذر فيها) فيه
 لا يكون شارها في الصلاة وتبطل الصلاة بحصوله في اثنتي عشرة الوجهة اولاً قاله المؤلف في شرح
 رسالته در الكونوز (قوله أن يأتي بحملة تامة من مبتدأ وخبر) هو ظاهر الرأية عن الامام نقله في
 التجريد وبه قال أبو يوسف ومحمد قاله المؤلف في الشرح المذكور ويجب أن تكون البداية بلفظ
 الله حتى لو قال أكبر الله لا تصح عنده برازية والاولى حذف قوله من مبتدأ وخبر لانها لا يشترط ان
 وذلك لعمدة الشرع وبالله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله أن يكون بذكر خالص

ولو لظنه زيد افاداه هو حجر ولا يضر كما
 لو لم يخطر بباله انه زيد او حجر ووقيدنا
 بالمقتضى لانه لا يشترط نية
 الامامة للرجال بل للنساء
 (د) السادس من شروط صحة
 التحريية (تعيين الغرض) في
 ابتداء الشرع حتى لو نوى فرضاً
 وشرع فيه ثم نسي فظفنه تطوعاً
 فأنه على ما نسي فهو فرض مسقط
 وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط
 نية عدد الركعات ولا اختلاف
 تراحم الغرض شرط تعيين
 ما يصلح كالمظهر مثلاً ولو نوى فرض
 الوقت صح الا في الجمعة ولو جمع بين
 نية فرض ونفل صح للغرض لقوته
 عند أي يوسف وقال محمد لا يكون
 داخل في شيء منهما لاعتراض ولو
 نوى نافلة وجنائز فهي نافلة ولو
 نوى مكتوبة وجنائز فهي مكتوبة
 (و) السابع منها (تعيين الواجب)
 أطلقه فشكل قضاءه نفل أو فدية
 والنذر والوتر وركعتي الطواف
 والعيمدين لا اختلاف الاسباب
 وقالوا في العيمدين والوتر ينوي
 صلاة العبد والوتر من غير تعيينه
 بالواجب للاختلاف فيه وفي سجود
 السهم ولا يجب التعيين في
 السجودات وفي التلاوة بعينها لافهم
 المزاحمة من صحة الشكر
 والسهم وتعيينه لا لتعظيم عدد شروط
 صحة التحريية الثامن كونها بلفظ
 العربية للقاء رعليها في الصحيح
 التاسع أن لا يعتذر فيها اولاً به
 أكبر واشباع حركة الهاء من
 الجلالة خطأ لغته ولا تفنده
 الصلاة وكذا تسكينها العاشر أن
 يأتي بحملة تامة من مبتدأ وخبر
 الحادي عشر أن يكون بذكر
 خالص

لله تعالى) فليرفع بنحو الله م اغفر لي لا يسمع لانه ليس بشيء ما خالص بل مشوب بما اجتمعه قاله
 السيد (قوله أن لا يسمع باليسهلة كما سيأتي) من انها للتميز فكأنه قال بارك الله لي وهو
 الاصح كما في السراج والاشبه كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يحذف الهاء
 من الجلالة) قال في الشرح المذكور وع ترك هاء والمراد بالهاوى الالف اله شيء بالهاء لدى
 في اللام الثانية من الجلالة فإذا حذفه الخالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من
 الجلالة اختل في انعقاد دعائه وحل ذبيحته وصحة تيممه لا يترك ذلك احتياطاً (قوله ذكر هذا
 الأخير) اهم الاشارة راجع الى الشرط الأخير (قوله اذا نعامه) هلة لقوله من بالايضا لجمعه
 ولم أره الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جعت هذه الشروط ولم تتبع قماً (قوله ولا عذوها)
 تكرر مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما يعم السنن لان وقوعها في أوقاتها
 يغني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين ولا فرق بين أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى
 لأن المصلحة لا يصلح لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) هاله صاحب المنية وذلك للخروج
 من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب الغنى في التراويح لا يكفي مطلق النية
 ولا نية الطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط فيه التراويح وصحة في الحاشية قاله السيد (قوله
 أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التميز بين القبلة والبعدية (قوله ويفترض
 القيام) هل قادر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يعوته بقيامه شرط طهارة مثلاً ولا قدرة القراءة
 ولو تعذر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه لكنه يخير في الثانية بين الإيماء قائماً
 أو قاعداً كالأول مع وجوب وسيل إذا سجد فنه يجزئ بذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله أو لو قام
 وبكشف من العودة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن القراءة حال القيام وفي العودة لا يحصل شيء
 من ذلك يجب التعمد وكذا أن كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على الانعام وقائماً لا وفرض
 القيام وواجبه ومسبونه ومسبونه في ذكر القراءة فيه كما في سبب الانهرو بتدرك ذلك في نحو الأمامي
 ولا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قولهما أو آية طويلة على قول الأمام لتحصيل العرض
 هـ سقط القراءة بسقط التهديد كقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه فالركن
 فيه أصل القيام لا امتداده كما في الفقهين في ذكره على إحدى الرجلين إلا العذر (قوله وهو رك
 متفق عليه) أصلي والقراءة ركز زائد ذهني زينة القيام ولهذا يتعمد الأمام القراءة دون
 القيام قاله في الشرح (قوله والواجبات) ظاهرة شمول قضاء النفل الذي أفسده وكذا المنذور
 وإن لم ينص على القيام فيه على أحد ولين (قوله وحد القيام) أي حداثاً وتماماً بالانقصاب
 كالتناوب وهو بمه الصفة على يورث المشروع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد
 زروق في نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو بغيره من الذي قدره الشرح (قوله كما سجد كره)
 من أن يمتداه على التوسيع (قوله ولا تكون الأسماء) إلا ما منع كصم أو جلبة أو صوت أو نحو ذلك
 من العوارض المانعة للصحة الحاسمة من السماع واكتفى بالكسر في مجرّد فهم الحروف وإن لم
 يسمع نفسه لان القراءة فعل اللسان والسمع فعل القلب دون اللسان وليس من مورد القراءة
 قال في البدائع وقول الكرخي اصح واقبس وبعضهم نسبته الى أبي يوسف والتمس الاول
 وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتضراً لا تقسده الصلاة على الصحيح لعدم
 الجوى كما في المصنفات من الأخيرة وحملها القيام ولو حكما كالعود لعذر أدنى نافلة فلو قرأ في ركوع
 أو سجود أو قعود لم يكن بدلاً من قيام لا يسقط بها الواجب ويكره تحريماً لانه تغيير المشروع وإن
 كان ساهياً أو حب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن) وجه الدلالة
 أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع فتعين الأمر في الصلاة وقال
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة رواه مسلم من حديث أبي هريرة وعليه انه قد اجماع ولا

لله تعالى الثاني عشر أن لا يكون
 باليسهلة كما سيأتي الثالث عشر أن
 لا يحذف الهاء من الجلالة الرابع
 عشر أن تأتي بالهاوى وهو الالف
 في اللام الثانية فإذا حذفه لم يسمع
 الخامس عشر أن لا يقرن التكبير
 بما يفعله فلا يفعله مشروعه لو قال
 الله أكبر اللهم بالمعدوم والموجود
 أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبه
 كلام الناس ذكره هذا الأخير في
 البرزخية وهذا عام من الله سبحانه
 بالابتاط لجمعه ولم أره قبله فحرموا
 فله الحمد إذا نعم الله وفضله ليس
 محصوراً ولا محظوراً ولا موعداً
 (ولا يشترط التعيين في النفل) ولو
 سنة النفل في الأصح ركز التراويح
 عند صلاة المشايخ وهو الصحيح
 والاحتياط التعيين في نوي مرادها
 صفتها بالترويح أو سنة الوقت
 (و) يفترض (القيام) وهو
 ركس متفق عليه بالعرفان
 والواجبات وحد القيام أن يكون
 بحيث إذا مديديه لا ينال ركبتيه
 وقوله (في غير النفل) متعلق
 بالقيام فلا يلزم في النفل كما
 سجد كره ان شاء الله تعالى
 (و) يفترض (القراءة) ولا
 تكون الأسماء كما تقدم لقوله
 تعالى فافروا ما تيسر من القرآن

غير ممن خرق الاجماع كفي تكرار الصم بقوله القراءة في الصلاة ليست فرضاً أصلاً بل سنة ١٢
 (قوله وهي ركن زائد على قول الجمهور) وقال الغزوي صاحب الحاشية القديسي انها فرض
 وليست بركن (قوله لسقوطها بالاضطرار) أشار به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الاصل
 فانه انما يسقط في بعض الاحوال اضطراراً وليس الى الخائف والزائد ما يسقط لا الى الخائف وقال في
 الشرح الزائد هو الجزاء الذي اذا انفي كان الحكم المركب باقياً بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا
 لم يلا يصح في فأحرر وقام وركع وسجد بلا قراءة - حيث قال لا يبدل فرض بأن في تعممة القراءة
 ركناً زائداً اذ اوجب بانها ركن باعتبار انقضاء الماهية في حالة توزع ثلثها على الماهية بقدر
 القراءة في أخرى في حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانفراد مع القدرة عليها - كون ركناً
 ومن حيث صحة الصلاة المقتضى مع ترك القراءة تكرر زائداً ١٢ (قوله وبالنص كانت الخ) النص
 هو الآية المتقدمة لان المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية لصلاة
 بدليل السياق والاول أدنى لان الحل على الحقيقة أدنى (قوله ولو قرأ آية) هي آية الامة وعرف
 كل جملة دالة على حكم من أ - كلام الله تعالى أركل كلامه منفصل عما قبله وبعده يفصل فوق في
 افطنى ١٢ (قوله في طاهر الرواية) من الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقتدر بشئ بل يكفي أدنى
 ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدر وروى عنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة
 تعدلها أو هو قولها وجعلها في الخلاصة وغيرها قوله الاول ١٢ (قوله وأما الآية التي هي كلمة)
 اعلم ان الكوفيين قد قالوا لم في مواضعها والاص وكهيعص وطس ورس وحم آية وحم عسق
 آيتين قال البيضاوي كالمشعرى وهذا التوقيف لا مجال للرأى فيه وأما غير الكوفيين فليس
 شيء منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف التمثيل (قوله أو حرف
 حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف المشايخ) أى على قول الامام
 (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) رجه في الاسرار والاحتياط قولهما وهو مطلوب لاسيما في
 العبادات (قوله واذا علمت ذلك) أى افترض القراءة والحلاف فالقراءة الخ أى فاهم ان ذلك
 انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثناني والثلاثي والرابعي ومحل الاداء ركعتان
 غير متعنتين كما قاله الشرح قال القهس في هو قول البعض والصحح أن الاولين متعنتين على
 سبيل الفرض حتى لو تركها في الاولين وأتى بها في الأخيرتين كان قضاء كافي للتحفة وقال ابن
 أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه مشى في الذخيرة ومحيط رضى الدين وقاضى خان
 في شرح الجوامع الصغير (قوله لتشا كلهما من كل وجه) فان الثانية مثل الاولى وجوبا
 وسقوطا وجها واخفاء وأما الأخير بان فيا فارقان ما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة
 وقدرها فلا يلحقان بهما وأما افتراق الاول والثانية في حق تكبير الاحرام والتعوذ والثناء
 وليس بقادح لان المشاكلة انما تعتبر فيما يرجع الى نفس الصلاة وأركانها أما التكبير فشرط
 وهو زائد والتعوذ والثناء زائدان أيضاً فلا يضر الافتراق فيما أفاده في لهنر (قوله في كل ركعات
 النفل) المراد به ما راد على العرائض ولو كان مؤكداً (قوله صلاة على حدة) لتكديسه من الخروج
 على رأس الركعتين لان الاصل في مشروعية الصلاة ثنني ولزم الزيادة انما يظهري الفرائض
 فيه في النفل على أصل المشروعية (قوله وعلى وجوبه) أى أو فرضيته كذا في الشرح (قوله
 للاحتياط) لان كونه فرضاً محلاً كما هو قول الامام بوجوب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة
 مؤكدة كما هو قولها بوجوبها في الجميع فعملنا بالاحتياط لا نترك القراءة في ركعة من السنة
 بنفسها لان يؤدى المكاتب ما ليس عليه أولى من تركه كما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله
 لاطلاق ما تلونا) وهو الآية السابقة فان المأمور به قراءة ما يسر والتعيين ينفي التيسر (قوله
 كما سئل ذكره) من قوله صلى الله عليه وسلم لم لا صلاة الا بعامة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على

وهي ركن زائد على قول الجمهور
 لسقوطها بالاضطرار من المقتضى
 عندنا وعن المدرك في الركوع اجماعاً
 (و) بالنص كانت القراءة فرضاً
 (و) (لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة من
 كلمتين كقوله تعالى ثم ظفر في ظاهر
 الرواية وأما الآية لست هي كلمة
 كدها متان أو حرف ص ن ق او
 حرفان حم طس أو حرف حم عسق
 كهيعص فقد اختلف المشايخ
 والاصح انه لا تجوز بها الصلاة
 وقال القدرى الصحيح الجواز
 وقال أبو يوسف ومحمد الفرض
 قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات
 قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة
 من القرآن فرض عين وحفظ
 الفاتحة وسور وقابح على كل
 مسلم وحفظ جميع القرآن فرض
 كعبية واذا علمت ذلك فاقراءة
 فرض (في ركعتي الفرض) أى
 ركعتين كانتا ولا تصح بقراءة في
 ركعة واحدة فقط خلافاً لروى
 والحسن المعمرى لان الامر لا
 يتغير التكرار قلنا نعم لكن
 لزم في الثانية لتشا كلهما من
 كل وجه فلاولى بعبارة النص
 والثانية بدلالة (و) القراءة فرض
 في (كل) ركعات (النفل) لان
 كل شفع منه صلاة على حدة
 (و) القراءة فرض في كل ركعات
 (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر
 وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين
 شيء من القرآن لصحة الصلاة)
 لاطلاق ما تلونا قلنا يتعين الفاتحة
 وجوباً كما سئل ذكره (ولا يقرأ المؤتم

الكتاب لانه خبر آحاد وهو ثبت الوحوب دون الركبة (قوله بل يستمع حال جهرا الامام الخ)
 اشار به الى ان في الآية الآتية توزيعا (قوله لقوله تعالى واذا قرأ القرآن الآية) قال الامام أحمد
 أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة وما في شرح السكاكي لليزدي ان القراءة خلف
 الامام على سبيل الاحتياط نس هذا محمد وسكره عند هذا ما قاله الشيخ الامام أبو حفص النسفي
 ان كان في صلاة الجهر تكره قراءة المأموم عندها وقال محمد لا تكره بل تستحب وبه نأخذ لانه
 أحوط وهو مذهب الصديق والفاروق والمرتضى اه فقد صرح لسكال برده وعبارة وما يروى
 عن محمد أنه يستحب على سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهما وصرح محمد في
 كتبه بعدم القراءة خلف الامام بعد ما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيها
 لا يجهر قال أي محمد وانه نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أولا يجهر
 رقا السر خمي فقد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في السكاكي ومنع المقتدى
 عن القراءة مأثور عن ثمانين نهر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله تعالى عنهم
 وقد دون أهل الحديث أساميهم اه ثم قال المحقق اس المهمم ثم لا يخفى أن الاحتياط في عدم
 القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وليس مقتضى أقواهما القراءة
 بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عند من هو أفضل من مجتهد قال بهما بدرجات كثيرة ولا
 يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عند واحد من الصحابة اه أفاده في الشرح
 (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين للامام مالك وأحمد دللنا على (قوله كره ذلك) تحريما وفي
 بعض الروايات أنها لا تغل خلف الامام وانما لم يطلقوا اسم الحرمة عليهم الماعرف من أصلهم انه
 اذا لم يكن الدليل قطعية لا يطلقون لفظ الحرمة ونحوها به يرون بالكرهية (قوله لاهي) عنه
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن ولا تقول بفهوم
 الخ لفظة وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام فقرأه الامام له
 قراءة وروى عن محمد بن سيرين في فم الذي يقرأ خلف الامام سجرا وروى عنه صلى الله عليه وسلم لم من
 قرأ خلف الامام في فيه جهره وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ العطرة وفي شرح منية المصلي
 والدرة المنيفة عن الغنية الأصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه فامة حقه بأن يكون
 ملتصقا اليه غير مضطرب وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حيث كان لرأية حق المسلم
 يكفي فيه البعض من الكل فينبغي أن يجعل البعض المقتدين ان يقرأ أو يترك الاستماع اقياس
 البعض الآخر به الا اننا قلنا حالة الصلاة مخصوصة بما قدمناه من الأحاديث الواردة في التمسك عن
 ذلك مطابقة يجب الاستماع والانصات على الكل في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ
 احرام القرآن بأن لا يقرأ في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع
 لحرمة فيكون الاتم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للخرج في الزامهم ترك أسبابهم المحتاج اليها
 وصرح علمونا بذكر اه الدعا والاستماع ارحال قراءة القرآن وكذا كل ما يشغله عن الاستماع
 فلا يرد سلاما ولا يشمت طائسا الما فيه من الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لماليس
 عليه أو تحصيل فضيلة ولانه يحل بالاستماع والانصات ما هو المقصود للدهي لان الله تعالى
 وعدهم بالرحمة فقال لعلمكم ترجون ودعاؤه في حال الاستماع عينا لا يستحب الخ الفته لا مره
 تعالى ومنه يه لم حكم ما يفعله بعض الناس من الدعا عدهم مع نحو قوله تعالى ادعوني أستجب
 لكم أجيب دعوة الداع اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعا اذا كان في صلاة فرض مطلقا
 أو نفل ولوا ما مالان الدعا في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الاتمة بعده
 فكان بدعة محدثة وشرا الامور محدثاتها كما في السراج وأما في النقل للامام فلان فيه تطويلا
 على القوم وقد نهى عنه كما في التبيين وهذا يقتضي انه لو أتم من يوجب منه ذلك فعله لمحدث بدعة

بل يستمع حال جهرا الامام
 (و ينصت) حال اسرار له لقوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم
 يكمل قراءة الامام جهرا أم خافت
 واتقى الامام الاعظم وأصحابه
 والامام مالك والامام أحمد بن
 حنبل على صحة صلاة المأموم من غير
 قراءة تشهد أو قد يطمئه بالاصل
 (و) قلنا (ارقرأ) المأموم الفاتحة
 أو غيرها (كره) ذلك (تحريما)
 للنهي (و) يفترض (الركوع)

رضى الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فاسم بآية فيها ذكر الجنة الاوقف وسأل الله الجنة وما امر بآية فيها ذكر النار الاوقف وتعد من النار وينوب ذلك للمفرد في طاب الرحمة ويتعد من النار عند ذكرهما ويتعد في آية المثل كافي النهر وغيره (قوله لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة وللإجماع عليه (قوله وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعا) هذا معناه الشرح ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا مال وأدناه شرعا انحناء الظهر بحيث لو مدي يده ينال ركبتيه وفي البدن أقدم روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن لم يركع أى بعدل صلبه في الركوع ان كان الى القيام أقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان أقرب الى تمام الركوع من القيام اجزأه اقامة للاكثر مقام السك اه ومثله في السراج عن السكرخي قال المحقق ابن أمير حاج ذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بعض الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة * وانما يكون الى تمام الركوع أقرب اذا كان بحيث تدال يده ركبتيه وتعامه هو ان يبسط ظهره ويساوى رأسه بجزئه ولا يكون أقرب الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الامم لانه عبارة عن الانحناء وفي الحاشية فرض الركوع انحناء الظهر وفي النخبة قدر المعروض في الركوع هو أصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المسألة تجزأت يصح الركوع وان لم تدل يده ركبتيه والاحتياط الاول وفي الحاشية قال ركع جالبا ينبغي أن تعادى جهته ركبتيه ليحصل الركوع اه ولعل مراده انحناء الظهر عملا بالحققة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود (قوله وأما التعديل) أى الهداية بقدر تسبيحة واحدة وصح قول أبي يوسف بعض أهل المذهب فلا احتياط في مراعاته كأن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البلخي في التسبيح (قوله لم تجزئ لانه) فاس الركوع على القيام فوجب أن يجله ذكره فرض كما أن القراءة تقتل بالقيام أقاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولوقوله لا تخفقا لا انتقال فانه القدر المتكسر في حقه ولا يلزمه غير ذلك ولا تجزئ به حدو منه عن الركوع لانه كالعاشم ذكره الحدادى والحلبى (قوله هما هو اعلى) أى من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه (قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أى السجدة ثان وكونه كذلك ثبت بالسنة والاجماع وهو أمر تعدي لم يطاع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم له - كما عده وسنأتى ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما أتى تنامن قوله ويفترض العود الى السجود (قوله راسجدوا) قيل كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلار كوع ويركعون بلا سجود فنزل بأمرهم الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (قوله بالسنة والاجماع) الاولى التعبير باللام كفى الشرح (قوله انما يتحقق بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من اطراف الجبهة جاز في المعراج عن أبي جعفر وضع جميع اطراف الجبهة ليس بشرط اجماعا فاذا انحنى على بعض الجبهة - تجزأ وان قل كفى البحر وما في التجنيس عن نصير لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر الجبهة على الارض جاز والا فلا اه ضعف بل يكفي وضع أقل جزء منها انهم وضع الاكثر واجب لما ظمته صلى الله عليه وسلم على تمكين الجبهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على وجه التعظيم فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لانه قلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد والصدغ ومقدم الرأس ولذا لا يتم غير مرادة بالاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعهما فلا يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو بعد ذلك بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير السجدة سجدا بدون ادن الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام متى عجز عن السجود على ما عجز محلا للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرضه للايمان (قوله لا الانف وحده) أى بغيره وذو أمابه فيجوز هذه رواية عن الامام ومما اخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجبهة فيصح مطلقا بالاتفاق وفي رواية عن الامام يصح الاقتصار على أدنى

لقوله تعالى اركعوا واسجدوا
الانحناء بالظهر والرأس جميعا
وكاله بتسوية الرأس بالجبهة وأما
التعديل فقال أبو يوسف والثاني
يفرضه وقال أبو مطيع البلخي
قليل الامام أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات
الركوع والسجود لم تجزئ لانه
والاحد ب اذا بلغت حدو بيته
الركوع يشير برأسه للركوع لانه
عاشم هو اعلى (و) يفترض
(السجود) لقوله تعالى وامسكوا
بالسنة والاجماع والسجدة انما
تتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده
مع وضع إحدى اليدين وأحدى
الركبتين

في نسخة عن ابن نصير

رشي من أطراف أصابع القدمين على ١٢٦ ظاهر من الأرض والأفلا وجود لها مع ذلك البش فصح على المختار مع الكراهة

وتمام بالاحجوديات بانه بالواجب فيه
ويحقق بوضع جميع اليدين
والركبة من والقدمين والجبهة
والأنف كما ذكره السكال وغيره
شروط صحة السجود كونه (على ما)
أى شئ (يسجد) الساجد (بحجمه) بحيث
لوالف لا تتغل رأسه بأبعها كان
حال الوضع فلا يصح السجود على
القطن والثلج والتبن والارز
والذرة ويذرا السكك (و) بالحنطة
والشعير (تستقر عليه جميعته) فيصح
السجود لان حياها يستقر بعضها
على بعض لخشونة ورخاوة والجبهة
اسم لما يصب الأرض عافوق
الحاجبين الى قصاص الشعر حالة
السجود (و) يصح السجود (لو)
كان (على كفه) أى الساجد في
الصح (أو) كان السجود على
(طرف ثوبه) أى الساجد ويكره
بغير ذكر كالسجود على ~~سكور~~
عمامة (ان ظهر محل وضعه) أى
السكف أو الطرف على الأصح
لأنصاليه (و) يسجد وجوبا على ما لم
من أنفه (لان أرنبة ليست محل
السجود ولما كان شرط كمال
شرط صحة قال (و) يسجد (بجميعته)
ولا يصح الاقتصار على الأنف في
الأصح الامن عذر بالجبهة (لان
الأصح ان الامام يرجع الى مواقة
صاحبه في عدم جواز الشروع
في الصلاة بالفارسية لغیر العاجز
عن العربية وعدم جواز لقراءة
فيها بالفارسية وغيرهما من أى لسان
غير عربي لغیر العاجز عن العربية
وعدم جواز الاقتصار في السجود
على الأنف بلا عذر في الجبهة الحديث
أمرت أن أمجد على سبعة أعظم
على الجبهة الحديث (و) من شروط
صحة السجود (عدم ارتفاع محل

جزء من أحدهما مطلقا بغير ذكره بدونه وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العبد في على البخاري
له ما في السنة من الاربعه عن العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ذامجد العبد سجدة واحدة بوجهه وكما وركتاه وقدماه اه قال في
المكافي والمجود بكل الوجهة معذرة مكان المراد به وسط الوجهة في ذامجد عليه كان
عنه مثلا كالوجه على الجبهة لانه انما جازا لاقتصار على الجبهة لانه انما بهض الوجه وهو الماء وره
والأنف بعضه أيضا لاجازا لاقتصار عليه كافي ابن أمير حاج قال في القحوي على بعض المتأخرين
المتنوي على الرواية الموافقة لقوله ما لم يوافقه دراية ولا القوي من الرواية كما علمته اه ومن ثم
قال في الهداية والوجه ظاهر للامام اه (قوله وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق
ذلك ما يصح واحدة قال في الخلاصة وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حال السجدة فمريض
فلو وضع احداهما دون الأخرى فتجوز سلامته كالوقوف على قدم واحد ووضع القدم موضع أصابعه
ويكفي وضع اصبع واحد وفي القحوي الوجه من يضع القدمين فرض فان وضع احداهما دون
الأخرى جاز ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤس الأصابع لا يصح لعدم الاعتقاد على شئ من
رأسه وما لا يتوصل للفرض الا انه فهو فرض وهذا انما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه فافلون
وهذا هو الموافق لما في مختصر لسرخي معلا أن الوضع بذور توجهه وضع لظاهر القدم وهو غير
معتبر وفي خزائن المعتمد أن ذلك مكره فقط كافي مجمع الانهر وفي البحر ونص صاحب الهداية
في النجاشي على أنه لو لم يوجه الأصابع نحو القبلة يكون مكرها اه (قوله ومع ذلك البش) وهو
وهو وضع الجبهة مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين رشي من أطراف الخ (قوله بانهاية)
أى المكاف أو السجود فهو من إضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتجديد يقال
مفعوله والداء للصاحبة (قوله والقدمين) أى أطراف أصابعهما (قوله والجبهة) أى
ما أمكن منها (قوله على ما يسجد سجدة) أى يسه كافي القحوي لو كان بمعنى الأرض كسرير ويجعله
على الأرض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أى الا اذا وجب داليس وكذا قل محشو
كفرش ووسادة (قوله بالأرض والذرة) لان هذه الأشياء ملاسة طاهرها وصلابة أجسامها
لا يستقر بعضها عن بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيما واستقرار الجبهة عليها الا اذا كانت في رطاه
(قوله لخشونة) أى في جباهها ورخاوة أى في أجسامها (قوله والجبهة الخ) وعرفها بعضهم
بما اكتنفه الجمينان كافي الشرح وهما تنبيه جبين وهو ما يحاذي النقرة في الصدغ عن جبين
الجبهة وشمالها فتكون الجبهة بين الجبينين (قوله ويكره بعذر) أياه عذر فلا يلزمه ما في
الكتب الستة عن أنس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف
نوه في شدة الحر كان السجود (قوله كالسجود على كور عمامة) أى لكان على حبة
فانه يصح مع الكراهة بعذر أمالو كان على رأسه فقط وسجد عليه فمقتضاهما لم يصح الأرض
شئ من جهة فلا يصح عدم السجود على محله والذكر ويفتح السكاف كتب أحد أدوار العمامة
كافي المعرب (قوله على الأصح) مقابلة قول المرحماني الصحيح الجوار اذا كان مانعة نجسا
قال السكال وليس بشئ (قوله لأنصاليه) أى فأخذ حكمه فمكانه وضع جهة على الأرض
فيشترط حيثما الطهارة والظاهر أنه يشترط طهارة مقدار الجبهة لا موضع طرف القدم بقائه
ويجوز (قوله لان أرنبة ليست محل السجود) فان اقتصر عليه لا يجوز اجماعا كافي السراج
عن المتنفي (قوله في عدم جوار الشروع في الصلاة بالفارسية) فقل في الدرر السرخانية
ان الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز ان يقرأ أي غير العاجز فظاهر رجوعه الى لاهر اليها
وهذا كس القراءة فانه يرجع اليها (قوله وعدم جوار الاقتصار في السجود على الأنف الخ)
قد علمت ما قاله السكال وصاحب الهداية (قوله الحديث أمرت الخ) روى الحديث بروايات

وعديدة منها رواية العباس وفيها ذكر الوحد لا الجبهة وقد سبق (قوله ولا يرتفع القليل) وهو ما كان نصف ذراع فأقول (قوله على ظهر مصل - ثلاثة الخ) بشرط في المكافاة كون ركني الساجد على الأرض بشرط في المجتبي سجود المسجود عليه على الأرض الجبهة لثلاثة أقدام خمسة ولستة أقدام لثلاثين في القهستان في الأصل أنه يجوز ولو على ظهر غير المصلي ونقل الزاهد جوازه على ظهر كل ما كوله في القهستان في صدر القضاة أنه يجوز وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركعة أو يزيد ونقل عن الجلابي أنه يستحب الأخير حتى يزول الزحام اهـ (قوله وهو اختيار الفقيه) وقيل إن وضع اليدين والركبتين سنة وعليه قال ابن الحديث يقتضي وجوب السجود على الأعضاء السبعة المبرح مما فيه ولم يقولوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث انه هو على أن محل السجود هذه الأعضاء لا أن وضع جميعها لا زمل لثلاثة أقدام في موضع اليدين والركبتين سنة عندنا فحقق السجدة بدونها لأن الساجد أهم من وضع الوجه على الأرض وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يصلي وهو فاقص شعره كمثل الذي يصلي وهو مكثوف في القليل يدل على نفي السكنا لا الجواز كذا في العناية (قوله واختلاف في الجواز) رطاه ما في مختصر السكرتخي والمحيط والقدرى عدم الجواز قاله الزاهد كذا في الشرح (قوله وينتظر لحظة الركوع والسجود الخ) مدة قضاءه أنه إذا ركع قبل أن يقرأ أو يجتهد قبل أن يركع فسدت وفي السكنا ما يفيد أنه من سجود الميم ولو قدم ركعا على ركع سجدة للميم وهو ذاك يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته وفيه تنافض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي عساوة في شرح التمهيد بأن معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الأول حتى لو ركع بعد السجود لا يكون السجود معتدلا فيلزمه عادته ومعنى وجوبه أن الإحلال له لا يفيد الصلوات إذا أعادها ذكر السديد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما إذا ركع في الثانية المعجز قبل القراءة ولم يقرأ بعد الرفع وانما تفسد أما إذا ترك القراءة في الأولى من الركعة وأعادها في الأخيرة صححت لوجود قيام بعده هذا القيد يصح فيه فرض القراءة وكذا إذا قرأ بعد الرفع من الركوع في الصورة السابقة وانما تقع إذا أعاد الركوع لأنه انتقض بوجود القراءة بعده فليتم (قوله) ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السبكي شرحه عن العلامة مسكين أن القوم من الركوع والجلوس بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه أنه لو ترك القومة أو الجلوس فسدت صلاته عند خلاهما وأما الظمانية في الجلوس بين السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر ههنا بالجزم أنه مقتضى الدليل وجوب الظمانية في الركعة أي في الركوع والسجود وفي القومة والجلوس وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للواطبة على ذلك كله ولا مرية في حديث المسمى صلاته وما ذكره قاضي خان من لزوم سجود الميم وترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحبط فيكون حكم الجلوس بين السجدين كذلك لأن الكلام فيه ما واحد والقول بوجوب السكنا هو مختار المحقق ابن الميمون وتلبيذه ابن أمير حاج حتى قال أنه الصواب وتماه فيه (قوله لأنه بعد ما سبق به من القعود) لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله) فتنتهق السجدة أي الثانية وقوله بالعود بعده أي بعد القرب من القعود (قوله وذكر بعض المشايخ الخ) بقرب منه ما رواه الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما تقربه إلى سجدة (قوله وذكر القدرى) فرع بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فأرسل فسجد ثانيا بالرفع أصلا صح عن الثانية وفيه تأمل (قوله وجعله شيخ الإسلام أصح) أي في أداء الفرض وإن تحققت معه الكراهة (قوله أو ما يسميه الناظر رافعا) هذه رواية رابعة عن الإمام وقد علمت الأصح (قوله ويفترض العود إلى السجود) منه يعلم أن مراده بقوله أو لا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه

والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتدلا به فإن فعل غيره معتبرا صح وان أنصرف من صلاته ولم بعده بطأت (الا) أن يكون ذلك (لرحمة) مجتهد فيها على ظهر مصل - ثلاثة (لأنه) للضرورة فإن لم يكن ذلك المسجود عليه مصليا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شرط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين) كما إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شي من أصابع الركبتين) موجه أيضا طهارة نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكفي) لحظة السجود (وضع ظاهر القدم) لأنه ليس محل له لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أعبد الله على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلاف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لحظة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على الركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من الركعة) إلى قرب الف - عود على الأصح (عن الإمام لأنه بعد ما جالس يقرب من القعود فتنتهق السجدة بالعود بعده إليها والافلاذ كر بعض المشايخ أنه إذا زايل جبهته عن الأرض ثم أعادها جازت ولم يعلمه تصحيح وذكر القدرى أنه قد ما ينطلق عليه أهم الرفع وجعله شيخ الإسلام أصح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يفترض (العود إلى السجود) الثاني لأن السجود الثاني كالأول فرض بإجماع الأمة

بوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على
خديه قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني ١٢٨ أصلى وقال صلى الله عليه وسلم إن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع

حدهم وجهه فليضعهما وإذا رفعه
ليرفعهما وحكمة تكرار السجود
قيل تعبدى وقيل ترغيبا للشیطان
حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله
بني آدم بالسجود عند أخذ الميثاق
ورفع المسلمون رؤسهم ونظروا
الكفار لم يسجدوا وخرعوا سجدا
ثانيا شكر النعمة التوفيق وامتنال
الأمر (و) يفترض (العود الأخير)
بإجماع العلماء وإن اختلفوا في
قدره والمفروض عندنا الجلوس
(قدر) قراءة (التشهد) في الأصح
لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى
عنه حين علمه التشهد إذا قلت هذا
أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك
أشئت أن تقم فقم وإن شئت أن
تقع فاقعد طلق تمام الصلاة وما لا
يتم الفرض إلا به فهو فرض وزعم
بعض مشايخنا أن المفروض في
القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين
فكان فرضا عمليا (و) يشترط
(تأخيرها) أي القعود الأخير (عن
الأركان) لأنه شرع لختمها فيه عاد
بسجدة صليية تذكرها (و) بشرط لعمدة
الأركان وغيرها (أدائها مستيقظا)
فإذا ركع أو قام أو سجد نائم لم يعتد
به وإن طرأ فيه النوم مع عافيه
منه وفي القعدة الأخيرة خلاف قال
في منية المصلي إذا لم يعد لها بطأت
وفي جامع الفتاوى يعتد بها إن نائم
لأنها ليست بركن ومنها على
الاستراحة فيلائمها النوم قلت
وهو غير الاختلاف في شرطيتها
وركنيتها (و) يشترط لعمدة أداء
المفروض إما (معرفة كيفية)
يعني صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة

(قوله ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء السبعة) أي لا يتحقق كونه فرضا كالأول
إلا الخ وفيه نظر فإن الفرضية كما قدمه تمتد في موضع الجهة واحدة اليدين والركبتين رشي من
أطراف أصابع القدمين (قوله لا بعد مزاييلها مكانها في السجود) فيه نظر فإن الأصح كما
قدمه اشتراط الرفع إلى قرب القعدة وعودا لمزاييلها فلم يجمع إلا كتمامها أحد وكلامه يفيد أنه لا بد
من مزاييل الأعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط إلا في الجهة (قوله وبه وردت السنة) أي
بالرفع ثم الوضع مسلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاض على إفادة رفع الرأس واليدين
وضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزاييل جميع أعضاء السجود كما ذكر (قوله صلوا كما رأيتموني
أصلى) لاشك في حمل الأمر هنا على الدب وهو غير المذموم (قوله قيل تعبدى) أي تعبدنا به
الحق تعالى ولم نطلع على حكمته كهدار كحات فنهله كما أمرنا ولا نطلب فيه المعنى (قوله
وقيل ترغيبا للشیطان) وقيل لما سجد الملائكة لأدم عليه السلام - بن أمره بالسجود ولم
يسجد إبليس فانقلب وجهه إلى ظهره وظهوره عليه شعور كشعور الخنازير فسجد الملائكة ثانيا
شكر التوفيق الله تعالى إياهم فأمرنا بالسجدة بين مناداة لهم وقيل الأولى لشكر الإيمان
والثانية لقبائه وقيل الأولى إشارة إلى أنه خلقي من الأرض والثانية إشارة إلى أنه
يعاد فيها (قوله ويفترض القعدة الأخيرة الخ) أي الذي يقع آخر الصلاة وإن لم يتقدمه
أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الأركان الأصلية واليه
مال يوسف بن عاصم وفي البسائط الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومعهوم أنه ركن
زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط قولهم لو لم لا يصحني فقيد الركنة بالسجدة بحيث
وإن لم يوجد فعود ولو كان ركنا لتوقف الماهية عليه استكنتم لم تتوقف عليه شرعا وليس بركن أصلا
ولأنه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولأن الصلاة أفعال وضعت للتعظيم وأصلها في القيام
يزداد بالركوع وينتهي بالسجود والعود ليس كذلك لأنه من باب الاستراحة فيمكن التحلل
في كونه ركنا كما في السراج والبحر والهر وشبهها وقوله ولا يشترط لغيره أي وهو الخروج من
الصلاة أي لا قراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون آكدا من ذلك الغير (قوله بإجماع
العلماء) إلا ما لكافانه روى عنه أنه سنة (قوله ذاقنا هذا) أي لتشهد أي وأنت قاعد فاهلم
بعد تشهد إلا في عود (قوله أن نقيم) أب مصدريه ولعل الرواية باثبات الواو إذا لا وجه لحذفها
(قوله وإن شئت الخ) لعله منسوخ أو التخيير بالنظر لما سجد كره (قوله علق تمام الصلاة به)
أي بالعود لأنه لا يخبر فيه وإنما التخيير في التلفظ بالتشهد ومعه في التخيير عدم توقف الماهية
عليه وإن كان واجبا (قوله في عاد لسجدة صليية) مثلها التلاوة لا السهوية فأنما ترفع التشهد لا
العود (قوله تذكرها) أي بعد العود ولو بعد السلام قبل الكلام كما في الدر (قوله وغيرها)
طاهره بعم الواحبات والسنن والآداب ولا يعتد بها إلا بالاختيار ويعم الشرائط وفيه أن القعدة
الأخيرة على القول بشرطيتها لا بشرطها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله أو قام) وكذا القول على
الأصح (قوله امام عرفة الخ) هذه لعبارة لا توفي بمقصوده وهو أن يعتد أن الصلوات الخمس فرض
وغیرها نفل بل صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما ليس مرادا
ومقابلها قوله بعد أو اعتد المصلي أنهم افترض يعني أن الشرط أحد الشيتين (قوله يعني كونها فرضا
الخ) هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود

(قوله)

حقيقة (ما فيها) أي ما في جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات العرفية يعني كونها فرضا يعتد
افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهور - وكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك على وجه

(يتميزها عن الاتصال) أي الصفات (المسئونة) كالسنن إلى واتبع غيرها بأفتقارها قبل الظهور وما بعده وهكذا لو لم يكن المراد أولاً الشرط أن عين ما شملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الشاء والتسبيح (أو اعتقاد) الصلبي (أنها) أي أن ذات الصلوات التي يفعلها أكملها (فرض) كاعتقاده أن الاربع في الفجر فرض ويصل كل ركعتين بأفرد هارواقي بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقد افرضة الخمس (حتى لا ينتقل بفروض) لأن النفل يتأذى ١٢٩ بقية الفرض أما الفرض فلا يتأذى بقية النفل كما

في التجنيس والمزيد والمخلصه ثم فيه على الأركان وغيرها فقال (والأركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمنا فيها تقدمها بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الأخير مقدار التشهد) ركن أيضاً وقيل شرط وقيل بدنة ثمرة الخلاف فيه وقيل الخمسة ركن أيضاً (وباقها) أي المذكورات (شرائط بعضها شرط لعمدة الشروع في الصلاة وهو ما كان خارجها) وهو الطهارة من الحدث والخبث وسرا العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتخيرية (وغيره شرط لدوام محبتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجدها بعد التفريق * (فصل) في متعلقات الشرط وفروعها (تجوز الصلاة أي تصح (على لبد) بكسر الهمزة وسكون الباء الموحدة (وجهه) الألفي طاهر (وجهه) الأسفل نجس) نجاسة مانعة لأنه لثغائره كتوبين وكلاوح تخين يركب فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عند ما خلافاً لا يوسف لأنه كشيئين فوق بعضهما (و) تصح الصلاة (على قوب طاهر وبطائنه نجس) إذا كان غير مغرب) لأنه كتوبين فوق بعضهما (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب

(قوله يميزها عن الاتصال أي الصفات المسئونة) فيه أن أفراد السنن لا يقال لها صفات مسئونة كما لا يقال لجزئيات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله ولا الشرط) عطف على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقاً غير مقبول الشهادة (قوله ويصل إلى كل ركعتين بأفرد هارواقي) فيه أنه إذا وصلهما بأفرد هارواقي لم يناف في الواقع على الفرض والثابت فيه الكراهة لا الفساد (قوله ثم ركعتين) أي لتتمير صفة الفرض من غير ولا بشرط الفضل لأنه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النفل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضاً (قوله حتى لا ينتقل بفروض) معنى هذا التفريع أنه إذا حكم بفرض في هذه الصورة لأنه نوى الفرض فبسط عنه ولا يكون نفل بل النفل ما زاد وان نواه فرضاً لأن النفل يتأذى بقية الفرض ولو حذف هذا التفريع ماضر (قوله بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لأنه المعهول الثاني لعلم (قوله وقيل شرط) قدمنا ترجمته قاله السيد (قوله وقيل التكرار يترك أيضاً) أشار إلى ضعفه بقيل (قوله وغيره شرط لدوام محبتها) كإتياع القراءة في القيام وكون الركوع بعده والمجود بعده والاستيقاظ والله أعلم

(فصل في متعلقات الشرط وفروعها) عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله أي تصح) لا وجه لتحويل الجواز من مدلوله لأنه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد الخ) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للشيء نصه من كبر ولينة وبساط كما في البدائع والخمانية ومنية المصلي وغيرها (قوله وكلاوح) عطف على لبد والكاف اسم بمعنى مثل ومثل ما ذكر إذا كان الحشو نجساً والوجهان طاهران وكذا جلد شاة على صوفها نجاسة فاحشة كما في البدائع والخلاصة (قوله عند ما خلافاً لا يوسف) بالاول أفنى الشيخ أبو بكر الاسكافي والثاني أفنى الشيخ أبو حفص الكبير فهم يقولان مرجحان (قوله إذا كان غير مغرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب المجموع وذكر أنه الصحيح والمراد بالمحيط غير المغرب والمغرب ما كان حوائطه مخبئة ووسطه مخبئاً مضر يار في القهستاني وينبغي أن يصل إلى على طهارة نحو القباء المتنجس البطانة ويقوم على قفاه ساجد أهلى ذيله اه (قوله لأنه ليس متلبساً به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة الأرض فبشرط فيه طهارة مكان المصلي فقط كذا في الخمانية (قوله لأنه حامل لها حكماً) قال في البحر لأنه بمثابة الحركة ينسب حمل النجاسة بخلاف مجرد لمس كافي القهستاني (قوله إلا إذا لم يجد غيره للضرورة) أي فتصح الصلاة فيه للضرورة وهذا لا يظهر إلا في سائر العورة لأن في العمامة والمهمة (قوله وفقاً لما يزيل به النجاسة الخ) بقصر ما يقتضيه كل المائعات ومثل ما ذكر في المصنف إذا كان لا يمكنه إزالة الطاهر العورة عند غير من يحمل نظره إليه قال الامام البقال فان كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن غسلها إلا بالطاهر عورته يصلى مع النجاسة لأن الطاهر العورة منهى عنه والغسل مأمور به والامر والنهي إذا اجتمع كان النهي أولى كذا في الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه) أي إذا وجد المنزل وان بقي الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة في الثوب أو المكان وعدم الوجود يشعل الحقيق والحكمى بأن وجد المنزل ولم يقدر على استعماله لما منع كعبس وعدو كافي القهستاني (قوله لزمه الصلاة فيه) ولا نعم عليه

١٧ - (طحاوى) (وان تحرك الطرف النجس بركته) لأنه ليس متلبساً به (على الصحيح ولو تحس أحد طرفي حمامة) أو ملحقة (فألقاه) أي الطرف النجس (وأبقى الطاهر على رأسه ولم تحرك النجس بركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وان تحرك الطرف النجس بركته) لا تجوز صلاته لأنه حامل لها حكماً إلا إذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقد ما يزيل به النجاسة) (بصلى معها ولا إعادة عليه) لأن التكليف بحسب الواسع (ولا إعادة) على فاقداً يستمر عورته ولو حبراً فإنه ان وجد الحرير لزمه الصلاة فيه لأن فرض الستراً أقوى من منع لبس

فيميل إلى أهمأشياء الأفاضل الأول ولومى حارباً ناسياً استراختلف في محبتها (وعودة الرجل) حراً كان أو به رق ذكره

فيميل إلى أهمأشياء الأفاضل الأول ولومى حارباً ناسياً استراختلف في محبتها (وعودة الرجل) حراً كان أو به رق ذكره

ذكره في البحر والنهر من ماتقى البحار وهو اصله قاعد ابركهم ويسجد (قوله ما بين السرة) أى
ما يحاذى ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءؤها من السرة وقيل من المنبت وفي لفظ الرجل
اشارة الى ان الصبي ليس كذلك قال في المراج الصبي غير جلد الا تكون له عورة ولا بأس بالنظر
اليها ومسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذكرى الحسن والحسين في صغرها وكان
ياخذ من أحدهما ذكره ويجريه بالصبي بفعل كذا في الفتاوى اه وفي البحر عن الظهيرية
وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وعثرته أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة يذكرك عليه
يرفق ولا يذمها ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ يذكرك عليه بعنف ولا يضر به ان ألح وان رآه
مكشوف السوء أمره بسترها وأدبه على ذلك ان ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة
يذكرك عليه برفق وينازعه ان ألح ولا يؤدبه فانه محتمد فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة
لنعامل العمال بأبداه ذلك وان كان ضعيفا (قوله لتعجب ظهورها) فهي من العور وهو النقص
والقبح والعيب (قوله الى ركبة) وجه الاستدلال منه ان كلمة الى غاية فالركبة غاية والغاية قد
تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط حكمتنا بدخولها احتياطاً ولأن الغاية تدخل
في الغيبالي كما هو في آية الوضوء وهذا يقطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والاقهوصريح
في دخولها (قوله والمستسعاة) يعنى معتقة البعض وأما المهرونة اذا أعتقتها الزاهن وهو معسر
فتم احترافا قال (قوله عند أبي حنيفة) وقال هي حرمة مدبونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب
فانه تبسع للبطن كذا في الفتية والوجه ان ما بين البطن تبسعه كذا في البحر يعني وما بين الظهر
تبسعه كذا في تحفة الاخبار والخبر المشكل الرقيق كالأمة والحر كحرمة (قوله لا لهما منية)
أى في الاشتباه والمراد أن لهما دخلا في الشهوة وفيه أن المدين أعظم دخلا من هذه الحديثية
والاولى في الاستدلال ما في الشرح أن عمر كان يضرب الاماء ان تقعن وبقول أبق عنك الخمار
يادور وكانت جواريه تقدم الضيفان كاشعات الرؤس مضطربات الشدين قال بعض الفضلاء
بحما وظاهر ذلك أنه يكره التقدم للامهوه وكذلك لكن بالنسبة لمن هم مرضى الله تعالى عنه أما
في زماننا فينبغي أن يجب التقدم لاسمى الاماء البيض لغلبة الفسق فيه (قوله للخرج) من
حيث انها تبايع وتشرى وتخرج لحاجة مولاهن ثياب مهنها عادية فاعتبر حالها بذوات المحارم في
حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرمة) أى جسدها (قوله الاوجهها) ومنع الشابة من
كشفه لحوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان خلاف ظاهر الرواية (قوله ومن
أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة لا لكشف للخدمة كذا في البحر قال الكمال
وجميع بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا لازم بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه
لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه
الامر اذا شئت في الشهوة لا عورة اه وفي الزاهد عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز
الصلاة لكن يكره كشفه كما كشف القدم فهستأني (قوله باطنها ما وظاهرها) أى في الصلاة
وخارجها وقال الاقطع في شرحه الصحيح انها عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم
ليست بعورة في الصلاة وهي عورة خارجها قال في الشرح والتعقيب أن القدم ليست بعورة في
الصلاة كما ذكرنا (قوله في الاصح) احترزه عن رواية المنتقى انه ليس بعورة وبه قال عبد
الله البطي قال في النور والحاصل أنه لاعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه
في حق الغسل اه يعنى اذا كان مضمورا (قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا منى الاصح)
وقيل يحل كإحلال النظر الى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجري عليه في
المحيط والسكا في حيث فلا عدم جهرها بالتلبية بأصوتها عورة قال في النسخ وعلى هذا الوكيل اذا
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كل متجها اليه قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة وانما

(ما بين السرة ومنهى الركبة)
في ظاهر الرواية سميت عورة
لتعجب ظهورها وغض الابصار عنها
في اللغة وفي الشرع ما افترض
ستره وحده الشارع صلى الله عليه
وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة
الركبة وبقوله عليه السلام الركبة
من العورة (وتريد عليه) أى على
الرجل (الأمة) الفتنة وأم الولد
والمدة والمكاتب والمستسعاة عند
أبي حنيفة لوجود الرق (البطن
والظهر) لأن لهما منية فصدرها
وذيها ليسا من العورة للخرج (وجميع
بدن الحر عورة الا وجهها) وكفيها
باطنهما وظاهرهما في الاصح وهو
المختار وذراع الحر عورة في ظاهر
الرواية وهي الاصح وعن أبي
حنيفة ليس بعورة (و) الا (قدمها)
في اصح الروايتين باطنهما
وظاهرهما لعموم الخبر وردة لبسها
من العورة فشعر الحرمة حتى المسترسل
عورة في الاصح وعليه الفتوى
فكشفتها به يمنع صحة الصلاة
ولا يحل النظر اليه مقطوعا منى
الاصح كشعره ونحوه كراه المقطوع
وقد دم في الاذان ان صوتها
عورة وليس المراد مجرد كلامها بل
ما يحصل من تلبينه وعطبه لا يحل
سماعه .

(وكشف ربيع مضمون أعضاء العورة) الغليظة ١٣٢ أو الخفيفة من الرجل والمرأة (ينزع صحة الصلاة) مع وجود الباستر لا مادون ربيع

والر كبة مع الغنضة عضو واحد في
الاصح وكعب المرأة مع ساقها
واذنها بانفرادهن رأسها وتديها
المنكسر فان كانت ناهدا فهو تبع
مدرها والذ كرها بانفراده والاثنيين
بلاعضهما اليه في الصحيح وما بين
السرة والعانة عضو كامل بجوانب
البدن وكل آية عورة والذ كرها
في الصحيح (ولو تفرق الانكشاف
على أعضاء من العورة وكان جملة
ما تفرق يبلغ ربيع أصغر الأعضاء
المنكشفة) يعني التي انكشف
بعضها (منع) صحة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر أداء ركن
(والا) أي وان لم يبلغ ربيع أصغرها
أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) ينزع الصحة لغير ربة سواء
الغنى والغنى (ومن عجز عن
استقبال القبلة) بنفسه (لرض)
أو خشية ففرق وهو على خشية (أو عجز
عن التزول) بنفسه (عن دابته)
وهي سائرة أو كانت جوحا أو كان
شجنا كبيرا لا يمكنه الر كوب الا
مين (أو خاف هدوا) آدميا أو سباعا
على نفسه أو دابته أو ماله أو أمانته
أو اشتد الخوف لقتال أو هرب من
هدورا كما (فقبلته جهة قدرته)
لغير ربة (و) قبلته الخائف جهة
أمنه (ولو خاف أرباه العدوان فقد
صلى مضطجعا بالأيمن إلى جهة أمنه
والقادر بقدرته الغير ليس قادرا
خدا الا امام خلافه ما اذا لم يجد أحدا
فلا خلاف في الصحة (ومن استبنت
عليه) (جهة) القبلة ولم يكن عنده مخبر
من أهل المكان ولا علم له علم أو
سأله فلم يخبره (ولا محراب) بالمحل
(تحرى) أي اجتهد وهو بذل الجهود
أني لم المقصود ولو سجدة ثلاثا ولا
يجوز التحرى مع وضع المحراب لان

يؤدي الى التهمة واعدة في النهر أفاده السيد وظاهر هذا ان الخلاف في الجهر بالصوت فقط لاني
تخطيطه وتلبسته وهو ينافي ما قاله المصنف ونقله المتقدم من أبي العباس القرطبي في كتابه
في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنة له ان اذا قلنا صوت المرأة عورة نأثر بذلك كلامه لان
ذلك ليس بصحيح فإنا نجيز الكلام من النساء الا جانب ومخاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا نجيز
لهن رفع أصواتهن ولا تخطيطها ولا تلبسها وتغطيةها لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن وتحريك
الشهوات منهن ومن هذا الميزان تؤذن المرأة اه (قوله وكشف ربيع عضو الخ) هذا بالنظر الى
الصلاة والاحترمة والكشف والنظر لا تتقدم ربيع العضو القليل والكثير سواء كان تحفة
الاخيار (قوله الغليظة أو الخفيفة) هذا التقسيم بالنظر الى النظر والاحترام حكم في الصلاة وتحديد
(قوله ينزع صحة الصلاة) أي اذا كان قدر أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبار أداء الركن حقيقة
والختمارة قول أبي يوسف الاحتياط كما في الحلبي زاد في منية المصنف الى اعتبار أداء الركن مع سنته
قال شارحها الأبرهان الحلبي وذلك مقدر ثلاث تنبيحات وقال ابن أمير حاج وهذا قيد غريب
موجه قريب وقيد بعضهم الكشف بكونه بغير صفة أمالو كشفه بغيره فسدت للحال بلا خلاف
فهو سنان من النية وعزاه في البحر الى الفتنه وجري عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا قيد
غريب والمذهب الاطلاق واعلم ان الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتقصير في
الكثير ويصح المكتسب في الكثير واعتبار ربيع العضو قومه ما واهقه برأويوسف انكشف
الاكثر في النصف منه وابتاع كما في الملتقى (قوله مع وجود الباستر) قيد به لان فاقده يصلي
حاليا (قوله والر كبة مع الغنضة) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الفخذ
والساق قلت ويذهب في أن يكون المرفق تبعاً للعضد والسفح تبعاً للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاثنيين بلاعضهما اليه)
فأنهما معاً عضو واحد والصواب والاثنيان بالالف (قوله وكل آية عورة) صوابه عضو وكذا قاله
السيد (قوله أو خشية ففرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال أفاده الشرح (قوله وهي
سائرة) قيداً في ولذا لم يذكره السيد (قوله لا يمكنه الر كوب الا معين راجع الى المستلزم (قوله
أو هرب من هدورا كما) قيد بقوله را كما لانه لو هرب ماشياً لا تجوز صلاته (قوله فقبلته جهة
قدرته) في معنى على الدابة واقفة ان قدر والافسارته بتوجهه الى القبلة ان قدر والا فلا وهذا
في الغرض (قوله والقادر الخ) قال في الثمر حرقه نأياً بالهجر عن استقباله والوقوف بنفسه لان
القادر الخ فهو بمنزلة التعليل له وله ومن عجز الخ القيد به بنصه (قوله ومن استبنت عليه
القبلة) بأن انطهست أهلامها أو ما اذا كانت السماء مهيبة مثلاً وهو لا يعرف الادلة مع
ظهوره فهل يجوز له التحرى ويذر بالجهل قال بعضهم لا ولا وقال ظهير الدين المرغيناني
يجوز قال في الجوهره رظا هر كلام القدوري يشير اليه اه (قوله ولم يكن عنده مخبر) قال
في الجوهره وقد مضى أي المعتبر عنهم اهنا بهند أن يكون بحيث لو صاح بهم لم يقبل فيما أقول
العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبداً أو أمة ويحترى في خبر العاسق والمستهور ثم يعمل
بغايته كما في حذر الدر المختار (قوله أو سأله فلم يخبره) الذي هو من أهل المكان أو الذي عنده
علم وان لم يكن من أهله (قوله ولو سجدة ثلاثاً) أي ولو كان التحرى فيه سجدة ثلاثاً ومثلها صلاة
الجماعة كما في الجوهره ويجب الأخذ بقول المخبر العدل وان خاف رأيه لار الاخبار على من
التحرى وفي غاية البيان والعناية أنه يجب الاخبار (قوله ولا يجوز التحرى مع وضع المحراب)
لانهم من جهة الادلة خصوصاً محراب المدينة الشريفة لانه موضوع بالوحى فيجب اتباع المحراب ولا
يجوز التحرى كما في التبيين وذكر في الخاتمة جواز معهما (قوله وان أخبره اثنان الخ) ان وصليته

(قوله)

وضعهافي الاصل يحق ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله وان أخبره اثنان عن هو مسافر مثله

لائم ما من ان من اجتهاد ولا يترك اجتهاده باحتياط غيره وليس عليه فتح الابواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشبة القوام
والاشياء بطاق غير الحراب واذا صلى الاضحية ركعة تغير القبلة فجاءه رجل ١٢٢ واقامه اليها واقتدى به فان لم تكن حال اقتناعه عنده
مخبر فصلاة الاضحية صحيحة لانه لا يلزمه

مس الجدران والافقي فاسدة ولا
يصح اقتداءه بالرجل به في صورتين
لقد رتبته في الاولى وعلم خطئه في
الثانية (ولا اعادة عليه) أي المتحرى
(لو) علم بعد قراءته انه (أخطأ) الجهة
لقول طاهر بن عتبة رضي الله عنه كما
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة فصلى
كل رجل مناهلي حياءه فلما أصبحنا
ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزلت فأدعوا فلو اقم وجه الله
وليس التحري للقبلة مثل التحري
للتوضؤ والاسترخاء ادا ظهر فجاسة
الماء والثوب اعاد لانه امر لا يحتمل
الانتقال والقبلة محتملة كما حوّل
عن المقدس الى الكعبة (وان علم
بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلته
استدار) من جهة اليمين لا اليسار
(وجي) هي ماداء بالتحري لان
تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء
استداروا في الصلاة الى الكعبة
حين يلعمهم النسخ واستحسنه النبي
صلى الله عليه وسلم وان تذكر
سجدة صلبية بطلت صلته (وان
شرح) من استنبت عليه (بالتحر)
كان فعله موقوفاً فلو أنها (فعل بعد
فراغه) من الصلاة (انه أصاب محض)
لانه تبين الصواب بطل الحكم
بالاستصحاب وثبت الجواز من
الصلاة (وان علم باصابتها) ولو
بغالب الظن (فسدت) لان حاله
قويت به فلا يثبت قويا على ضعف
خلافه لا في يوسف رحمه الله (كما)
فسدت فيما (للمعلم) علم اصابتها أصلاً
لان الفساد ثابت بالاستصحاب
الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر انفسا

(قوله وقضى به) الاولى حذفه لان المقصود افادته عدم صحة اقتدائه به وقد افاده بعد (قوله
فصلاته الاضحية صحيحة) نظيره ما اذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلته
سجد بالسر اراج فاذا هو صلى الى غير القبلة ان صلاها بالتحري جاز ولا اعادة عليه افادة في الشرح
(قوله لقد رتبته في الاولى) فيه أن الاولى مفروضة فيما اذا لم يجد محجراً عند افتتاحه فكيف يكون
قادراً اذ لو كان قادراً انفسدت وقصد كراهها صحيحة وكلامه في الشرح أحسن من هذا فانه قال
ناقله من التنبس والمزيد الاضحية اذا صلى ركعة الى غير القبلة فحار حرج وسواء واقامه الى القبلة
واقضى به فهذا على وجهين اما ان يجد عند الافتتاح انساناً يسأله أولم يجد في الوجه الاول
لا تجوز صلته ولا الاقتداء به لانه قادر على أداء الصلاة الى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني تجوز
صلاة الامام أي الاضحية لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده صلاة امامه على الخطا
وهي عبارة لا غبار عليها (قوله ولا اعادة عليه لو أخطأ) ولو بجكر المدينة على الاصح (قوله طاهر بن
عقبة) الذي في الشرح ابن ربيعة (قوله على حياءه) أي على حدته (قوله كما حوّل عن المقدس)
بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أي بيت المقدس
(قوله أو تبدل اجتهاده) ولو الى الجهة الاولى على الوجه كما في سكب الانهر (قوله من جهة
اليمين) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب لا الوجوب كذا يحتمل بعضهم ويحمله ما لم يكن
العمل من جهة اليمين اكثر والا كان المستحب التوجه الى ما هو قليل العمل (قوله كالنسخ) فلا
يبطل العمل السابق وانما يمنع العمل به في المستقبل (قوله وأهل قباء) بالقسم والمذكورية من
قرى المدينة يصرف ولا يصرف كما في المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكراً
ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه (قوله وان تذكر جهة صلبية) أي بعد الاستدارة أي أنه تركها
(قوله بطلت) وجهه انه اذا اذاه في جهة ركعتي التي تحوّل عنها فادها الى غير القبلة الآن
وان اذاه الى جهة قصره الآن اذاه الى غير القبلة التي كانت تركتها والركعة الواحدة
لا تكون لقبولين (قوله لانه تبين الصواب الخ) ولان ما قرض لغيره راي حصوله لا تحصيله
كالسبي الى الجمعة بانه أن جهة التحري وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحري لم
يقصد لانه وانما قصد للاصابة فاذا حصلت أغنت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي
استصحاب الحال أي حال الذي اشتبه عليه القبلة فالحال عندهم التحري الفساد لان الصلاة
بدون التحري عند الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أول الصلاة (قوله قويت به) أي
بالعلم وبقي من الصور ما دام علم بخطئه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيما (قوله خلافه لا في يوسف)
فانه يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحيل) هو
الفساد لترك التحري عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع بدليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق (قوله
لم يحصل حقيقة) وهو استنباله يقيناً (قوله ولا حكاً) أي بالتحري والحاصل انه اما أن لا يشك ولا
يتحرى وجوابه ان صلته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما ان يشك ولا يتحرى وهي على الثلاثة
أوجه التي ذكرها المصنف واما ان يشك ويتحرى وهو أصل المسئلة (قوله لا تجزئه) ومن أبي
حنيفة حشي عليه الكفر ولا يكفر في الظاهر به ومن صلى الى غير جهة الكعبة يكفر وهو الصحيح
لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره
المصدر الشهيد وفيه انه يجوز افاد الطهورين الصلاة مع عدمها في فرع (قوله اذا تحري ولم يقع
تحريه على شيء ففعل يؤخر وقيل بخبر وقيل يصلى الى الجهات الاربع وهو الأحوط كما في الفتح
ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ به كما في الظاهر به (قوله خلافه لا في يوسف) هو

لان المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكماً واذا وقع قصره الى جهة فصل الى غيرها لا يجزئه لترك الكعبة حكماً في حقه وهي الجهة التي تحراه
ولو أصاب خلافه لا في يوسف في ظهور اصابتها هو وجوبه على التحري في الاولى اذ اهلل عن قصره وظهور طهارة ما توضأ به محض صلاة

وعلى هذا لو صلى في ثوب وهو يعتقد
انه نجس أو انه محدث أو عدم دخول
الوقت فظهر بخلافه لا تجزئه وان
وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم الجزم وأما
في الماء فقد وجدت الطهارة حقيقة
والنية (ولو تجزئ قوم جهات) في
ظلمة (وجهلوا حال امامهم) في توجهه
(تجزئهم) صلاتهم الامن تقدم
على امامه كما في جوف السكبة لما
قدمناه

(فصل) في بيان (واجب الصلاة)
لواجب في اللغة يعني بمعنى الزوم
وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب
وفي الشرع اسم لما الزمنا بدليل فيه
شبهة قال نحر الاسلام وغاسمى به
أما لكونه ساقطاً عما علمنا أولاً لكونه
ساقطاً عما علمنا أولاً لكونه مضطرباً
بين الغرض والسنة أو بين الزوم
وعدمه فإنه لم نعلمنا علماً
شرعت الواجبات لا كمال
الفرائض والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة ليكون كل
من احصاها شرعاً تنكمله وحكم
الواجب استحقاق العقاب بتركه
بعد اعدام كفا جاحده والثواب
بفعله ولزوم وجوده السهو ونقص
الصلاة بتركه هو الواجب بتركه
هذا وسقوط الغرض ناقصان لم
يسجد ولم يعد (وهو) أي الواجب
(ثمانية عشر شيئاً)

قوله لان السكبة قبله يوجد
زيادته ونقصه وهذا الصور يمكنه بأن
كانت الصلاة قضاء وهي مبرية أو
سمعا وصوتاً وعلموا انه قد أمهم
بمكن لم يميز وأنه الى أي جهة اهـ

غير ظاهر والرواية عنه كافي القهستاني (قوله وعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه لا عبرة للاصابة اذا
صلى الى غير جهة تحريمه أو على هذا الخلاف (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في الشرح وهو أن
لا يحكم بفساد فعله ابتداء لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو المناسب (قوله
والنية) أي نية الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه
وجد الجزم بالنية والطهارة حقيقة فصحت (قوله وجعلوا حال امامهم) أمان علم حال امامه لم تجز
صلاته لانه اعتمد أن امامه على الخطا وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف السكبة فالصلاة صحيحة
مع علم حال الامام لعدم الخطا لان السكبة قبله (قوله كما في جوف السكبة) فان التقدم فيه مفسر
(قوله لما قدمناه) من حديث عامر وهو عليه لقوله تجزئهم

(فصل) في بيان (واجب الصلاة) (قوله يعني الزوم) لوقال بمعنى اللزوم والساقط
والمضطرب أو قال في الاول الوجوب يعني الزوم الخ لكان أنسب (قوله وفي الشرع اهم لما
زمننا) روى عن الامام انه قال ما معناه العرق بين الواجب والغرض كما بين السماء والارض
والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنة ثم يعبرون فيه بالوجوب فأفاده
صاحب البحر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم أن الأدلة السمعية أنواع أربعة قطعي الثبوت والدلالة
كالنصوص المتواترة أي المحكمة وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالأيات المؤولة وظني الثبوت
قطعي الدلالة كاخبار الآحاد التي مفهومها قطعي وظني الثبوت والدلالة كاخبار الآحاد التي
مفهومها ظني قبل الاقل يثبت الغرض أي الحرام والثاني والثالث يثبت الوجوب أي وكراهة
التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أي وكراهة التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله
كذا في الكشف اهـ من الشرح مزيداً (قوله لكونه ساقطاً عما علمنا) أي لا يجب علينا اعتداده
وجوبه (قوله أول لكونه ساقطاً عما علمنا) لوقال أول لكونه لا رما علينا عملنا لكان أولى ايه يكون
تنبيه على المعنى الاول وهو اللزوم صريحاً وان كان ما ذكره يفيد به قرينة على (قوله وأما لكونه
مضطرباً) أي متردداً (قوله وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض) فان القراءة فقرر وكونها
بالفائضة والسو رة مثلاً لا تتم لذلك الغرض حتى لو ترك ذلك كان مكرهاً وتحريمها والطمأنينة
متممة للركوع والسجود وكذا التشهد في الثانية متمم لقدمتها وضم الانف متمم لوضع الحبهة
الا أن منها ما يكون متمم الماركن خاصة ومنها ما يكون متمم الماهمان غيب منظر الى ركن كالقعود
الاول وتشهده والسلام فليتمامل (قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتسبيح ثلاثاً فإنه متمم
لطمأنينة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم متممة للتشهد والتعوذ والمسألة متممة لقراءة
الفاتحة ولا يظهر هذا الا تتميم في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني أن السنة تكون
كاملة بالادب فنظر الراعي الى القدمين والساحدا الى الارنية متمم للتسبيحات لانها حينئذ تكون
مستحضرة لعدم اشتغاله باطلاق النظر والنظر الى سجدة متممة لطيئة الجلوس وفيه ما مر (قوله
ليكون كل منها احصاها شرعاً لتكميله) أي حافظه قالوا واجبات كالسور على الفرائض والسنن
كالسور على الواجبات والآداب كالسور على السنن فن حفظ السور الاخير كان للسور الداخلية
احفظ ومن ضميمه فيجرب الحمال الى قضيب يقيمها وانما هو في نسخ كلامه لا ينصب ولا وحده
(قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الغرض (قوله والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى
وأما الحكم الذي هو سقوط المطالبة (قوله واعادتها بتركه) أي ما دام الوقت باقياً وكذا
في السهو وان لم يسهل وان لم يعد لها حتى خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم يكون
فاسقاً تماماً وكذا الحكم في كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم والمختار ان المعادة لترك واجب
ينفي جابر والغرض سقط بالاولى لان الغرض لا يترك في كل الدبر وغيبه ويندب اعادتها لترك
السنة (قوله وهو) أي الواجب أي على ما ذكرهنا والا فهاهي تزد على ما ذكره والنتيجة بنفي

الاول وجوب قراءة الفاتحة

الحصر (قوله الاول وجوب قراءة الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) قالوا
ترك أكثرها يسجد لله ولا تترك أقلها لم أر ما إذا ترك النصف نهر لكان في المحذور يسجد
بترك آية منها وهو أولى قال في الدرر عليه فشكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصده الداء تنوب
من القراءة كما في الفتاوى الصغرى خلافها في المحب ط قاله السيد (قوله لنفي السكال)
فغاية ما يفيد وجوب لا الافتراض لأنه وإن كان قطعي الثبوت فهو ظني الدلالة لأن مثله
يقال لنفي الجواز ولنفي الفضيلة فكان محتملا (قوله لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قبله
لكان ناسخا لذلك المطلق لأن تقييده نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به)
أي به هذا الحديث وهو متقرر يعنى على ثبوت الوجوب به وعدم نسخها مطلق السكاب (قوله
أول ثلاث آيات قصار) قدر أقصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار وهذا الضم سنة
هذا المثلثة كما في سكب الانهر وهل يكره الضم في الاخيرتين المختار لا كما في الدرر وجوب
هذا وما قبله فبعد بما إذا كان في الوقت ساعة فان خاف فوت الوقت لوقرأ الفاتحة والسورة
أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلوات نهر من الغنية وتقسيم
القراءة إلى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الابعاع أمابهة ولو قرأ القرآن كله في ركعة
واحدة لم تقع القراءة إلا فرضا اه من السيد بزيادة (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة)
الدليل أخص من المدهى وقد يقال ان الثلاث آيات الحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض
الفاضل وهذا يرد على من قال بفرضية الفاتحة فإنه يلزمه ان يقول أيضا بفرضية السورة
كما لا يخفى اه (قوله غير الثنائي) يعنى الرباعى والثلاثى (قوله لمشابهة السنة) بل هو سنة
عندهما (قوله لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في قرينة
أخرى ها واغما تجب القراءة في الاخيرين من الفرض كالنفل لقول على رضى الله تعالى عنه
القراءة في الاخيرين قراءة في الاخيرين وعن ابن مسعود رعاشة رضى الله تعالى عنهم ما التخير في
الاخيرين ان شاء قرأ وان شاء سجد اه من الشرح (قوله وتعين القراءة الخ) وقيل انه فرض
وتكون قضاء اذا وجدت في غير الاولين وصحح (قوله حتى لو قرأ من السورة) أي بعض السورة
ولو حرفا واحدا كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما بين الآيات ومثل بعض السورة كلها كما
سأيت قريبا (قوله ويسجد لله) اذا كان ساهيا والاولا كرهه رعا لما لان فيه تأخير الواجب وهو
الفاتحة من محله وهو العلة في وجوب السهو وتكرار الفاتحة (قوله أي ما صلب منه) فلو اقتصر
على الارنة لا يكون آتيا بالواجب (قوله ولا تجوز الصلاة بالاقتصار على الانف في السجود)
مالم يكن بالجبهة عذر قاله السيد (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم بعد
القعود) طريق الايمان به انه اذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود ان يسجد المتروكة ثم
يعيد القعود والتمسده ثم يسلم ثم يسجد لله ونحوه بعد ان يعود الى السجدة الصليبة يرفع
القعود والتمسده وكذا السجدة الثلاثية فلو لم يعد القعود وسلم بمجرد رفعه من السجدة بطلت
صلاته لترك القعدة الأخيرة وهي فرض بخلاف سجود السهو فإنه يرفع التمسده فقط حتى لو سلم
بمجرد رفعه منه ولم يعد محض صلاته ولا يكره ترك التمسده وهو واجب كما في الدرر وغيره (قوله
وهو التعديل) أي التتبع والتكميل وهو في اللغة التسوية (قوله حتى تطمئن مفاصله) ويستقر كل
عضو في محله بقدر تسبيحة كما في التمسد تاني هذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج السكرخي وعلى
تخريج الحرجاني سنة كتعديل القومة والجلوسة والاول هو الصحيح واغما خصل الركوع
والسجود لانهما مظنة التخفيف بخلاف القيام لانه بطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في
الاخيرين ووقف ساكنا كان عليه ان يقف بقدر تسبيحة لاجل تعديل الركن كما صرح به في
النهاية ولو لم يقف هذا القدر أتم ولا تقصد صلاته لوجود أصل القيام في المفروض من الركن

الاول وجوب (قراءة الفاتحة)
لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن
لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لنفي
السكال لانه خبر آحاد لا ينسخ قوله
تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل
به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة
(أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ
بالحمد لله وسورة في قرينة أو غيرها
(في ركعتين غير متعنتين من
الفرض) غير الثنائي وفي جميع
الثنائي (و) يجب الضم (في جميع
ركعات الوتر) لمشابهة السنة
(و) جميع ركعات (النفل) لما
روينا لان كل شيء دفع من النافلة
صلاة على حدة (و) يجب (تعيين
القراءة) الواجبة (في الاولين)
من الفرض لمواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم على القراءة فيها
(و) يجب (تقديم الفاتحة على قراءة
السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من
السورة ابتداء فتذكر بقراءة الفاتحة
ثم يقرأ السورة ويسجد لله وكألو
كرر الفاتحة ثم قرأ السورة
(و) يجب (ضم الانف) أي ما صلب
منه (للجبهة في السجود) للمواظبة
عليه ولا تجوز الصلاة بالاقتصار
على الانف في السجود على الصحيح
(و) يجب مراعاة الترتيب فيما
بين السجدين وهو (الانيمان
بالسجدة الثانية في كل ركعة) من
الفرض وغيره (قبل الانتقال
لغيرها) أي لغير السجدة من باقي
أفعال الصلاة للمواظبة فان فات
يسجد ها ولو بعد القعود الأخير ثم
يعيد القعود (و) يجب (الاطمئنان)
وهو التعديل (في الأركان)
بتسكين الجوارح في الركوع والسجود
حتى تطمئن مفاصله في الصحيح لانه
لتسكين الركن لانه كما قاله الجرجاني

أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله أبو يوسف) أو رده عليه أنه وافقه ما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر الواحد على الكتاب وهو قوله تعالى ركعوا وسجدوا لله كأنكم ساجد للرب وهو قوله تعالى لا تعبدوا إلا الله وحده لا شريك له والركوع والسجود قد علمت الرتبة بالأدنى منه ما خبر الواحد وهو حديث سهل فأنك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر وبهذا حاله ابن الهمام على الفرض العمدى وهو الواجب فيه رفع الخلاف قال في البحر ويؤيده أن هذا الخلاف لم يذكروا في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصر أوفى قوله وهو الواجب نظراً (قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً (قوله في القومة) أى من الركوع حتى يستتم قائماً (قوله والجلوس) أى بين السجدين حتى يستتم قاعدة أو ما أصل الرفع إلى قرب القعود ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً والفرق أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع بخلاف السجود كما في السراج والكتاب ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلوس على القاعدة الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعين وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين الخ (قوله للامر به) أى بالاطمئنان أى الأمر الغمضى فإن الأمر منه صلى الله عليه وسلم لم أنساه الصلاة بالأعادة إنما هو تركه الاطمئنان وذلك يقتضى الأمر به والأمر للوجوب وليس المراد من الحديث البطالان فلا ينقض دليله ما احتج به يدل على هذا آخر الحديث حيث قال إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وإذا انتقصت منه شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فقد سهاها صلاة والباطلة لا تسمى صلاتاً أيضاً فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى يتم ولو كان عدم الطمأنينة مفسداً لم يفسد الركعة بأول ركعة بعد الفساد لا يجوز المضي في الصلاة وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب المحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلوس سنة على قوله وأفرق بينه وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان لتسكيل الفرض وفي القومة والجلوس لتسكيل الواجب ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة أظهار للتفاوت بينهما وهو المشهور وقال الجرجاني إن التعديل عندهما مطلقاً سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقدار قراءة التشهد بأمرع ما يكون لا فرق في ذلك بين القرائض والواجبات والنوافل استحبنا عندنا وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزمزم الشافعي هو فرض في النوافل وهو القيام كما في القهستاني وسكتب الأمر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والطحاوي استثنائه وأكثر المشايخ بطلون عليه اسم السنة أما لان وجوبه ثبت بالسنة أولان المؤكدة في معنى الواجب ٢ وهذا لا يقتضى رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الإمام المسافر الحدث واستخلف مقيماً حيث كانت القراءة الأولى فرضاً في حقه لانه لعرض الاستخلاف أفاده السيد ثم إن الأولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكماً) فيه إشارة إلى أنه أراد بالأول ما ليس بآخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقدر ثلاث قعدات والواجب منه ما عهد الأخير قاله السيد وفيه أن الأول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود المسبوق فيما يتقصيه بقيدان الواجب ما انفرد المسبوق بفضائه فقط فليتنامل (قوله ويجب قراءة التشهد) فيسجد للسهو ويترك بعضه كما في الدر (قوله أى في الأول) المراد به كما سبق ما عهد الأخير على ما فيه فإنه قد يتكرر مراراً (قوله للمواظبة) علة لقوله ويجب قراءة التشهد (حتى لو زاد عليه) أى على التشهد (قوله بمقدار ركعة الخ) على الصحيح ويؤيده ما إذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكر الشرح تباعداً عما يؤهم المنع من ذكر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهياً احترز به عن العمد فإن الصلاة تكون به مكرهة تعريضاً (قوله بمقدار ركعة) ركناً ساهياً يسجد للسهو) وقول يسجد بزادة حرف (قوله مرتين) هو الأصح وقيل الثانية سنة

ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضاً في القومة والجلوس والرفع من الركوع للامر به في حديث المسمى صلاته وللمواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق السبكي ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج وقال أنه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكماً وهو قعود المسبوق فيما يتقصيه ولو جلس الأول تبعاً للإمام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو موجود للسهو ولما تركه وقام ساهياً (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أى في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهد وهو احتراز عن القول بسنية التشهد وحده للمواظبة (و) يجب (قراءة) أى التشهد (في الجلوس الأخير) أيضاً للمواظبة (و) يجب (القيام إلى الركعة) الثالثتين غير تراخ بعد قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار ركعة ساهياً يسجد للسهو ولتأخير واجب القيام الثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين

٢ قوله وهذا لا يقتضى الخ كذا في الأصل المطبوع وفي نسخة أخرى وهذا يقتضى بالاثبات ولعلها أصوب إذ مقتضى قوله أما لان وجوبه ثبت بالسنة الخ أن الخلاف أى المعنوي ارتفع وإنما الخلاف في اللفظ والعبارة اللهم الآن يكون المراد من نسخة النقي رفع الخلاف اللفظي فإن ذلك لا يقتضى رفعه تأمل اهـ معصمه

كأنى القمخ ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بهما كأنى بجميع الانهر فلو اقتدى
 به بعد افظ السلام الاول قبل عليك لا يصح عند العامة وقيل ان أدركك بعد ان تسليمة الاولى قبل
 الثانية فقد أدركك معه الصلاة كأنى السراج واعلم ان السلام واجب للصلاة ذات الركوع
 والسجود فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به حموى وفي ذكر
 المشرك نظر لان سجوده لا سلام له كسجود النذرة وفي الزاهدى ان سلام الجنائز سنة اه
 (قوله في اليمن واليسار) يشعر ان الالتفات فيه ما واجب للواظبة والنص بخلافه (فخرج
 لو أنى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان معناه كأنى بجميع الانهر (قوله لحديث ابن
 مسعود) وهو اذا قلت هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعالجه النبي صلى الله عليه وسلم
 للأهرا بى حين علمه الصلاة ولو كان فرضا لعله اياه وما رواه الترمذى وأبو داود من حديث
 ابن عمر اذا قعد الامام في آخر سنة ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم تمت
 سنة ثم رجع في عدم الافتراض قلت وهو ما يستأنس به لقول من قال ان الخروج به سنة
 فرض فخرج على قول الامام في الاثني عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة
 (قوله ويحبه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد انه واجب
 صلاة الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وما يخص الله من الخ فسدنة حتى
 لو أنى بغيره جاز اجتماعه والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فلاضافة حيث نزل البيان أى دعاء هو
 القنوت ويطلق أيضا على طول القيام فلاضافة حيث نزل حقيقة أى دعاء القيام وفي الشرع هو
 الدعاء الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كأنى الجوهرة) وهو في القنوت من الزاهدى وما
 ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزى الى الزبلى فلا أصل له (قوله ويجب
 تكبيرات العبدین) وهى ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفى الثانية
 بعدها فتدوب فقط (قوله يجب بتر ككها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو في
 الجمعة والعبدین (قوله ويكره الشرع بغيره) أى قصر عما لا يترك الواجب الا اذا كان لا
 يحسنه بأن كان الشئ يقابل الزاء لا ما أو غننا (قوله فلا يجتنب الخ) أى فلا يكون الاصح وحب
 تعيين افظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لا تصالحا بها) هذا لا يظهر الا اذا انزل التكبيرات
 عملا بالتدوب فاما اذا خالف وقدمها أول الركعة فلا يجب لعدم العلة المذكورة فيما يظهر
 وسبب أنى في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب جهر الامام) الواجب منه ادنا وهو أن يسمع
 غيره ولو واحد او الا كان اسراراً فلو أسمع اثنين كان من اهلى الجهر حموى من الخزانة قالوا الاولى
 ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لأن اسماع بعض القوم يكفى بصر ونهر والمستحب ان
 يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصلى بأذكاره متانى
 عن كشف الاصول وهذا أولى مما فى الزاهدى عن أبى جعفر انه كلما زاد الامام أو المنفرد في
 الجهر في صلاة الجهر فهو أفضل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذى غيره وان زاد على حاجة المقتدى
 (قوله أولى العشاءین) بفتح الباء الاولى ركس الثانية تخلفا وحذفت النون للاضافة واطلق
 على الثانية أولى باعتبار انهم ماشههم أول وغلب العشاء لا المغرب لان الأصل تغليب الا كثر (قوله
 في صلاة الجمعة والعبدین) لكن لو تركه فيهما الا يسجد للسهو لقطه في الجمعة والعبدین دفعا
 للفتنة وقيل هما أى الجهر والاسرار سنتان حتى لا يجب سجود السهو بتر ككها لانهم ليسا
 بمقصودين وانما المقصود القراءة بلى ويظهر تخرجه ما فى القنوت من القاعدى على هذا
 القيل من ان الامام مخير في الجهر فيها وراه الفرائض ولو وتر أو عید السك الجهر أفضل وصرح
 في الهداية بأنه مخير في فوافل الليل اعتبارا بان فرض في حق المنفرد اه ويحفل انه قول مفصل
 (قوله والوتر في رمضان) سواء قدم على التراويح أو اخره بل ولو تركها كأنى الدرر بجميع الانهر

في اليمن واليسار للواظبة ولم يكن
 فرضا لحديث ابن مسعود (دون
 عليك) خاصة وللمقصود بلفظ
 السلام دون متعلقه ويحبه الوجوب
 بالواظبة عليه أيضا (و) يجب قراءة
 (قنوت الوتر) عند أى حنيقة وكذا
 تكبيرة القنوت كأنى الجوهرة
 وعند هاهو كالوتر سنة (و) يجب
 (تكبيرات العبدین) وكل تكبيرة
 منها واحدة يجب بتر ككها سجود
 السهو (و) يجب (تعيين) لفظ
 (التكبير) لافتتاح كل صلاة
 للواظبة عليه وقال في الذخيرة
 ويكره الشرع بغيره في الاصح
 وقال السرخسى الاصح انه لا يكره
 كأنى التبيين فلذا (لا) يختص
 وحب الافتتاح بالتكبير في صلاة
 (العبدین خاصة) خلافا لمخصه
 بهما وجه العموم مواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم على التكبير
 عند افتتاح كل صلاة (و) يجب
 (تكبيرة الركوع في الثانية) أى
 الركعة الثانية من (العبدین) تبعاً
 لتكبيرات الزا وفيها لا تصالحا
 بها بخلاف تكبيرة الركوع في
 الاولى (و) يجب (جهر الامام
 بقراءة) ركعتي (الفجر) قراءة
 (أولى العشاءین) المغرب والعشاء
 (ولو قضا) لعلة صلى الله عليه
 وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة في
 صلاة (الجمعة والعبدین) والتراويح
 والوتر في رمضان على الامام
 للواظبة والجهر امام الغير

وقد يكون في رمضان لان صلاته جماعة في غيره بدعة مكرهة كما في الحلبي أي ولا يطلب الجهر
 بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر اسماع بعض الكلمات احبنا الحديث أي فتأذوه
 في الصحيحين من النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب
 ويسمعنا الآية احبنا ولا ان يسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادي
 التنفسات افاده في الفتح وفي آخر الحلبي عن كفاية الشافعي بخافت الامن هذر وهو ان يكون
 هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اه وفي القهستاني اذا جهر
 لتبيين الكلمة ليس عليه شيء اه (قوله ولو في جمعهم ما يعرفه) اشار به الى خلاف الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه وهنهم اجمعين فانه يقول بالجهر فيهما ولو قال المؤلف ولو الجموع عتس بعرفة
 لسكان اطهر والاصل في الجهر والامر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في
 الصلوات كلها في الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويقولون لا تبعاهم اذا سمعتموه يقرأ
 فارفعوا اصواتكم بالاشهاد والاراجير وقابلوه بكلام الملقوح حتى تغلبوه فيسكت ويسبون من
 أنزل القرآن ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصوتك ولا تخافت به ما أي لا تجهر
 بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها او ابتغى بذلك سبب لا بان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة
 النهار فكان بعد ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر لاسيما عند ادغامها بالآذان فيجهر في
 المغرب لاشتغالهم بالاكل وفي العشاء والفجر لقادهم وفي الجمعة والعيدين لانه اقامهم بالمدينة
 وما كان لكفار قوة وقوله وفي العشاء والفجر لقادهم وجهه في الفجر ظاهرا وفي العشاء ان السنة
 تأخيرها الى ثلث الليل وهذا الغياب يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر
 (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه اسكن لا يبالغ في الجهر مثل
 الامام لانه لا يسمع غيره وجهره هكذا افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضا
 نهارا وهو ما في السكان وغيره واختار في الهداية انه يخفي حقه لعدم الجماعة والوقت وقعة في فاته
 البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك
 يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضى وقالوا انه يقضى أول صلاته أو أواخرها
 افعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله كتمهل
 بالليل) والجهر افضل مالم يؤذنا ثم ونحوه كريض ومن ينظر في العلم قاله السيدنا قلنا من خط
 والده (قوله ولا يوقظ الوسنان) الوسنان النائم (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي
 المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كما في النهر والمتبادر انه اذا ترك كما في الركعتين معا قضي سورة
 احدها فقط لعدم المحل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيء يقرأ في الشفع
 الثاني بفاتحة الكتاب وسورة بجرهم ما في قولهم ويسجد للسهو وكذا في الخائبة (قوله وجوبا
 على الاصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية ومصرح في الاصل بالاستحباب وعقل عليه في
 الفتح والبرهان نعم على القول بالوجوب قيل يجب العاتقة أيضا وقيل لا قال في البحر والنهر
 وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهر اجماعا على الاصح) اختاره صاحب
 الهداية لان في الجهر بماتعير صفة الفاتحة من الخافطة وهي نفل وفي الخافطة بماتعير صفة
 السورة من الجهر وهي واجبة وتغير صفة النفل أخف من تغير صفة الواجب وروى ابن سماعة
 عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختيارنا في الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام
 الظاهر من الجواب وبه جزم في الخائبة وصحة التمرنشي ولا يلزم من ذلك شذوذه الجمع بين
 الجهر والخافطة في ركعة واحدة لان السورة تلحق بموضعها وهو الشفع الاول حكما وقال أبو
 يوسف لا تقضي السورة أصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضى الا بدليل وهو مفقود هنا
 (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كما في الفتح وقوله وعند

(و) يجب (الاسرار) هو اجماع
 النفس في الصحيح وتقدم (في)
 جميع ركعات (الظهر والعصر)
 ولو في جمعهم ما يعرفه (و) الاسرار
 (فيما بعد أولي العشاءين) الثالثة
 من المغرب وهي والرابعة من العشاء
 (و) الاسرار في (نفل النهار)
 للواظبة على ذلك (والمنفرد) بفرض
 (مخير فيما يجهر) الامام فيه وقد
 بيناه وفيما يقضيه ما سبق به في
 الجمعة والعيدين (كتمهل بالليل)
 فانه مخير ويكتفي بأدنى الجهر فلا
 يضرنا ما لا يسمع الله عليه وسلم
 جهر في التهجد بالليل وكان يؤنس
 اليقظان ولا يوقظ الوسنان (ولو
 ترك السورة في) ركعة من أولي
 المغرب أو في جميع (أولي العشاء
 قراها) أي السورة وجوبا على
 الاصح (في الآخرين) من العشاء
 والثالثة من المغرب (مع الفاتحة
 جهر) اجماعا على الاصح ويقدم
 الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه

بعضهم يقدم السورة) لانها تلحق بجملها (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا كالسورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض (قوله كالتواتر كرا السورة في الركوع) والظاهر ان تواتر الفاتحة مثل السورة لوجوب كل واحد السورة بعد الايتان بها وسواء قلنا (قوله ويبيده) أي افتراضا لان القراءة كلها صارت فرضا يلزم تقديم الركوع على القراءة لولم يبيده وهو مفسد أما اذا أعاده فقد وقع بعد كل القراءة المقرضة فلا فساد (قوله لقوته بمكانه) أي لانها أقوى لكونها في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتبات في فتاواه ان تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لورود الخبر في مثله اه (قوله فاتحها مشروعة نفلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تكرر) لان الشفع الثاني ليس محلها لاجازان تقع قضاءه والله تعالى أعلم وقرئ السيد بفرق آخر وهو ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخرين ترتبت الفاتحة على السورة أي المقرأة في الأولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا تركت السورة لانه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع اه مزيدا في تنبيهكم من الواجب متابعة المقتدى امامه في الاركان الفعلية فلورفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي له ان يعود لتزول المخالفة بالموافقة ولا يصير ذلك تكرارا وبالعود جزم الحل في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان لم يتم وقام للمتابعة جاز وكذا الوصل في القعدة الأخيرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسبيح أو سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل يأتي به ثم يتابع لان الايتان به لا يفوت المتابعة بالسكينة وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوت الواجب بالسكينة فكان الايتان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما بالسكينة بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة أخف من تأخير الواجب ولوركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت تابعه لان القنوت ليس بعين ولا مقداره أما اذا كان لم يقرأ شيئا منه بنظر ان خاف فوت الركوع بقراءة ثمنه تركه وركع والاقراء مقدر ما لا يقوته الركوع مع الامام ثم يركع واختلف الائمة في المتابعة في الركن القوي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت مطلقا مريية كانت أو جهرية ووافقتنا مالك وأحمد في الجهرية وقال الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين نلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة والأصح انه يأتي بالشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو جهرية لا مطلق النص وهو قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

فصل في بيان سننها ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا لاساءة لو عاهد الغير مستخف وقالوا الاساءة أدون من الكراهة درأى التحريمية وفي السيد عن النهر عن الكشف الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع لحوق التمسير اه (قوله رفع اليدين للتحريمية) مثلها في ذلك تركه يرات الاعياد والقنوت كما في التبيين وفيه البيان ومن اعتاد تركه اتم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالانتم ليسير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة كما في الحلبي ولا شك ان الائمة مقول بالتسكين بجر (قوله حذاء الاذنين) فيكره الرفع فوق الرأس فلم يقدر على الرفع المنهون أو قدر على رفع يديه فرفع يديه فذكر كما في مجمع الانهر (قوله حتى يحاذي باهاميه اذنيه) وما رواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منهكبيه محمول على حالة العذر (قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي فتضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسابورة) علة لقوله وحذاء اذنى الامة (قوله ويسن نشر الاصابيع) ويكون بطن السكف والاصابع الى القبلة

وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولو تواتر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويبيده السورة في ظاهر المذهب كالتواتر كرا السورة في الركوع يأتي بها ويبيده (ولو ترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الاخرين) عندهم ويسجد للسهولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نفلا وبقرائها تهاسر وتوقع عن الاداء لقوته بمكانه واذا كررها خالف المشروع الا في النفل بخلاف السورة فاتحها مشروعة نفلا في الاخرين ولم تكرر

(فصل في) بيان (سننها) أي الصلاة (وهي احدى وخمسون) تقر بياقسن (رفع اليدين للتحريمية) حذاء الاذنين للرجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهاميه اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء اذنى الامة لانها كالرجل في الرفع والحركة في الركوع والسجود لان ذراعيها اليسابورة (و) رفع اليدين (حذاء المنسكبين للحرية) على الصحيح لان ذراعيها عورة ومبناه على الستر وروى الحسن انها ترفع حذاء اذنيها (و) يسن (نشر الاصابيع) وكيفيته ان لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على حالها مشورة

لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا تكبّر رفع يديه فقرأ أصابعه (و) (سنن) مقارنة أحرام المقتدى (أحرام إمامه) هذه الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم إذا كبر فكبروا لأن إذا الوقت حقيقة وعندها بعد أحرام الإمام جهلا الغاء للتعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الأولوية مع التيقن بحال الإمام (و) (سنن) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت عنقه الحديث على رضى الله عنه أن من أنسنة صوم اليمنى على الشمال تحت اليسرى (وصفة الوضع أن يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى)

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة ونص العبارة هكذا (ولو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام منه ووقع أكبر بعد قول الإمام أياه أو قال لله مع الإمام الخ ما هنا) اهـ

قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (وما لا فلا ما لم يطل حينئذ يضع كفاي السراج وغيره)

اهـ

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الأصابع الخ) فتحة لا ترفع الا يدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها التكبير للقنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر وعلى الصف والمروة ويجمع مزدلفة وعرفات وهذه المقامات وهذه الجمرة بين الأولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر عن ابن عباس بدل الاستلام الحجر وحده يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الافتتاح والقنوت والعيدين برفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والرمي حذاء منكبيه ويجعل باطنهما في الاقل نحو الحجر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيهما عدد ذلك كذا في غير رفع يديه حذاء صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قلت والاشارة بعصبته لعدو أو برديك في الدماء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنائز غير الأولى لحديث مسلم ما لي أراكم راقي أيديكم كأنهم أذناب فيل شمس أي صعب استنوا في الصلاة ولو فعله في الصلاة قبل تفسد واختار لا كما في النهر وهو الصحيح مراجع (قوله ويسن مقارنة أحرام المقتدى الخ) لكن بشرط أن لا يكون فراغه من الله أو من أكبر قبل فراغ الإمام منهم فلو فرغ من قوله الله مع الإمام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الإمام منه لا يصح شرعه في أظهر الروايات وهو الأصح لانه أغا يكون شارطا بالجملة ولا يدرك فضلية التكريمة مع الإمام عند الإمام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان إذا الوقت حقيقة) فتعدي الحديث فكبروا في زمن تكبيرا إمام والغاء تستعمل للقرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم وإذا قرأ فأنصتوا وكذا قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندها بعد أحرام الإمام) من غير فصل فيصل ألف الله من المقتدى براه أكبر من الإمام كذا في القهستاني قال المرحومي وباقي الأفعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الأعلام الى أن المقارنة فيها أفضل بالإجماع قال بعضهم والمختار للفتوى في التكريمة أفضلية التعقيب واختلاف في ادراك فضل التكريمة على قولها وقيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاتحة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الأولى وهو الصحيح كما في المغهرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير مع الإمام ذكره القهستاني والسلام مثل التكريمة من حيث المقارنة على أصح الروايتين الإمام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التكريمة هذه أن التكبير شرع في العبادة فيصحب فيه المبادرة والسلام تخرج عنها فلا يصحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والفترة تظهر فيما إذا كان أحرام المقتدى مقارنة أحرام إمامه حيث يجوز عند الإمام لا عندهما وأما الجواز فيما إذا كان أحرامه بعد أحرام إمامه فتعني عليه (قوله مع التيقن بحال الإمام) هذا رد لقول الصاحبين أن في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقة على تكبير الإمام قال في الشرح وهذا غير معتبر لأن كلامنا فيما إذا تيقن عدم السبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير لأحرام بلا إرسال ويضع في كل قيام من الصلاة ولو حكما فدخل القاعد ولا بد في ذلك القيام أن يكون فيه ذكر مسنون وما لا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعنده سنة للقراءة فبرسل عنده حالة الشئ والقنوت وفي صلاة الجنائز وعندهما بعد في السك والجمعوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين لعدم الإكرو والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التبعيض والتكبير فبمعنى أن يضع فيها على قولها أجيب بأن المراد قيامه قرار وهذا لا قراره اهـ وهل يضع فيها في صلاة التسابيح لا يكون القيام له قرار فيه ذكر مسنون يراجع (قوله

مختلفا بالخنصر (الخ) أى ويبسط ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال
 فى المقيد وهو المختار وقال ابن أمير حاج وروى عنه له ما رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي أن يفعل الخ) قال
 فى الشرح لأن تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلالا المرويين عما يدل صفة ثلاثة فيها جمع لهما
 لاهلى وجه التسماع لكل منهما اه وقد علمت ما نقلناه عن المقيد (قوله ويسن وضع المرأة يديها
 الخ) المرأة تخالف الرجل فى مسائل منها اه هذه ومنها أنها لا تخرج كفيها من كيماء عند التكبير
 وترفع يديها اه من كيماء ولا تفرج أصابعها فى الركوع وتحنى فى الركوع قليلا بحيث تبلغ
 حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استمرها وتلوق مرفقها بيمينها فيه وتلوق بطنها بيمينها فى
 السجود وتجلس متور كفى كل قعود بأن تجلس على ألتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من
 الجانب الايمن وتضع يديها على بعضهما وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر كفى مجمع
 الانهر ولا تقوم الرجل وتكبره جماعة من وقف الامام وسطه ولا تجهر فى موضع الجهر ولا
 يستحب فى حقها الاسفار بالجهر والتبسم فى الحصر (قوله لما رونا) فى شرح قوله رفع يديه
 للهزيمة من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى
 يحاذى باهماميه أدنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول فى وجل
 ثناؤك وفى الجهر والنهر عن المعراج قال مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفى سكك الانهر عن
 الحلبي والاولى ترك وجل ثناؤك الا فى صلاة الجنائز اه ولعل وجه الفرق أن صلاة الجنائز
 يطلب فيها الدعاء فهو بجملها أليق ولا يأتى بدعاء التوجه مطلقا لقبل الشروع ولا بعده وهو
 قولهم اوهو الصحيح المعتمد كالأى الجهر وعن ابى يوسف أنه يأتى به قبل التكبير وفى رواية هذه
 به اه قال ابن أمير حاج والحق الذى يظهر أن قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت
 عن النبى صلى الله عليه وسلم لم راع أصحابه بجملة مستحبا أو أدباً من آداب الصلاة ليس بظاهر
 بل غائبة أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب فى الصلاة
 والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية من أصحاب المذهب أسوة بما كان النبى صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف عما يدل على طلبه
 فمحمول على التهجد أو كان ونسخ ثم أعلم ان الإثناء يأتى به كل مصل فالمقتدى يأتى به مالم يشرع
 الامام فى القراءة مطلقا سواء كان مسبوقا ومرد كافى حالة الجهر أو السر (قوله ويسن التعوذ)
 ولواتى بغير الفاتحة لانه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك مال السيد
 فى شرحه (قوله واختاره المندوانى) موافقة القرآن واختاره من القراء حمزة (قوله فيأتى
 به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام فى صلاة العبد يأتى به بعد التكبيرات ويتعوذ
 المسبوق عند الشروع فى قول أبى يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ أو لا مرهما معلق
 بارادة القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلى أحوج اليه من القارئ فيلحق به دلالة
 اه من الشرح (قوله وقسن التسمية) أى باللفظ المخصوص لا مطلق الذكر كالأى الذبيحة
 والوضوء در وهى آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعى وبعض أهل المذهب انها ليست
 من القرآن اه وانزلت لفصل بين السور فكان صلى الله عليه وسلم لم يعرف فصل السور بها
 وكتبت فى الفاتحة لانهم ليست أول ما نزل ولم تسكتب فى سورة براءة لانها نزلت بالتخويم
 والبسملة آية رحمة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز بها الصلاة عنده لان فرض
 القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بغيره شبهة ولم يكفرها حد قرأ نيتها لانها وان تواتر كتابتها
 المصاحف لم تواتر كونها قرأ ما لم يكفر الثانى لا الاول من القسمة فى والأصح انها آية
 حرمه المس لا فى جواز الصلاة وفى الجهر وتحرم على ذى الحديث الا كبر الا اذا قصده لذلك

مختلفا بالخنصر والابهام على الرسغ
 لانه لما ورد انه يضع الكف على
 الكف وورد الاخذ فاستحسن
 كثير من المشايخ تلك الصفة عملا
 بالحدِيثين وقيل انه مخالف للسنة
 والمذهب فينبغي أن يفعل بصفة
 أحد الحدِيثين مرة وبالأخرى
 فبأى بالحقيقة فيه ما (ويسن
 وضع المرأة يديها على صدرها من
 غير تخليق) لانه استمرها (ويسن
 الإثناء) لما رونا وقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة
 فارفعوا أيديكم ولا تخالفوا ذاتكم
 ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 اله غيرك وان لم تزيد واعلى التكبير
 اجزأكم وسنة ذكر معانيها ان شاء
 الله تعالى (ويسن التعوذ) فيقول
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 وهو ظاهر المذهب وأستعمل الخ
 واختاره المندوانى (للقراءة)
 فيأتى به المسبوق كالامام والمنفرد
 لا المقتدى لانه تبع للقراءة عنده
 وقال ابو يوسف تبع للتثنية
 للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفى
 الخلاصة والذخيرة قول أبى يوسف
 الصحيح (وقسن التسمية) أو قل
 ركعة) قبل الفاتحة لانه صلى الله
 عليه وسلم كان يهتف به لانه يسر
 الله الرحمن الرحيم

والقول بوجودها ضعيف وان صح
لعدم ثبوت المواظبة عليها (و) يس
(التامين) للامام والمأموم والمنعرد
والقارئ خارج الصلاة لا امر به في
الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم
لئن قني جبريل عليه السلام عند
فراقه من الفاتحة آمين وقال انه
كانت على الكتاب وليس من
القرآن وأقمع لغائه المد والتخفيف
والمعنى استحب دعاءنا (و) يس
(التحميد) للزعم والمنعرد اتفاقا

والتميم (قوله والقول بوجودها ضعيف) جزم الزيلعي في سجود السهو بوجودها وقدم القول
بسجود السهو فيها وصححه العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج الدراية عن ابي عن الامام
رجو بها وهو قولهم ما وفي رواية الحس انما لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح انها تجب في
كل ركعة حتى لو سهوا عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه مختصان الشرح
أقول مستعينا بالله تعالى سجود السهو بتركها هو الاحوط خروجاً من هذا الخلاف (قائدة)
يس لم قرأ سورة تامة أن يتعوذ ويسمى قبلها واختلف فيما اذا قرأ آية والاكثر على انه يتعوذ
فقط ذكره المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الايمان بالبسملة بين الصلاة
الجهرية والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر راتقة واهل هدم الكراهة في ذكرها بين
الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية وينافيه ما في الفهستاني أنه
لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قولهما وفي رواية من محمد قال في المصنوعات والفتوى على قولهما
وهو محمد أنها تسن في السرية دون الجهرية للملا يلزم الاختفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره
في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبس فيه
الشكل وتليذه ابن امير حاج حيث رجم أن الخلاف في السنية فلا خلاف أنه لو سهى لكان حسناً
لشيء الخلاف في كونها آية من كل سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها
أو يشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلاً وظاهر تعليمهم كون الايمان بها الشبهة الخلاف في
كونها آية من كل سورة بعيد الأول كذا بحثه بعض الافاضل (قوله والمأموم) ولو سهوا في
سرية أو من مقدمته في صلاة جمعة أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله لا امر به في الصلاة) في قوله
صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة فغفر له ما تقدم
من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين في الزمان فلا وجه لما في المستصفي من قوله لم يرد به الموافقة
في التلظي بها في وقت واحد وانما المراد الموافقة من حيث الاختصاص والثقة بالله تعالى قال
الأزهري فغفر له دلاله وغفره دعا عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضوي ان آمين سرياني
كقبايل لأنه ليس من أوزان كلام العرب وهو اسم فعل كسهه للسكون مبنى على الفتح لفتحته
كأن وكيف لأن اسماء الأفعال مبنية بال تعاق وسكته السكون حالة الوقف والتحريل بكسر
البناء حالة الوصل للثقل الباكثين (قوله لئن قني جبريل الخ) قال الزيلعي المخرج هو بهذا
اللفظ غريب (قوله وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في أنه من القرآن
(قوله وأقمع لغائه الخ) قال ثعلب وغيره هو بالمد والفتح مع التخفيف فيه ما كلاهما فصيح
مشهور وفي المصباح القصر لغة أهل الحجاز والمد لغة بني حامر والمد الشبه بجاء دليل أنه لا يوجد في
العربية كلمة على وزن فاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة فيها ولو لم يدمع
التشديد كان مخطئاً في المذهب الاربعة وهو من جن العوام ولا تعد به الصلاة عند الثاني
لوجوده في القرآن وعليه الفتوى ولو لم يدمع وحذف الياء تعدد عند الثاني أيضاً لوجوده في
القرآن قال تعالى ويذكر آمين ولو قهر وحذف أو شدد مددهما ينبنى الفساد لأنهم لم يوجد في
القرآن أفاده في التبيين (قوله والمعنى استحب دعاءنا) هذا عند الجمه وروروى الثعلبي في
تفسيره بإسناده الى الكشي عن أبي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن معنى آمين فقال اقبل وقبيل لا يجيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة
بإسناد ضعيف أنه من أسماء الله تعالى أي يا آمين استجب لحذف منه حرف النداء وأقيم النداء
مقامه فلذلك انكر جماعة القصر فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله تعالى اه
(قوله والمنعرد) أي مع التسميع فيما أتى بالتسميع حال الارتعاج وبالتحميد حال الانخماض
وقبيل حال الاستتواء كافي بجمع الأثر وجزم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كافي

أقوله (قوله وللإمام عندهما أيضا) الحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتمع
بينهما متفق عليه ولأنه حرص غيره فلا يشي نفسه وله مار واه أنس وأبو هريرة رضي الله عنهما
أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه
قسم بينهما والقصة تنافي الشبهة (قوله لا آية نزلت في ذلك) منها قوله صلى الله عليه
وسلم خير الذكر الحفي وخير العباد آخفها وخير الرزق ما يكتفي (قوله ويسن جهر الإمام
بالتكبير والتسليم) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يعم تكبير العبيد والجنابة واعلم
أن التكبير عندهم عدم الحاجة إليه بأن يبلغهم صوت الإمام مكره وفي السيرة الحلبية اتفق
الأئمة الأربعة على أن التبليغ في هذه الحالة بدعة منكرة أي مكروهة وأما عند الاحتياج
إليه بأن كانت الجماعة لا يصل إليهم صوت الإمام المضعفة أو أكثرهم فستجب فإن لم يطمع
مستمع يعرفهم بأشروع والانتقالات ينبغي لكل صف من المقتدين الجهر بذلك إلى حد يعلمه
الاهمى عن يلمهم ولا بد لجهة شروع الإمام في الصلاة من قصد الاحرام بتكبيره الافتتاح فلو
قصد الإلهام فقط لا يصح وإن جمع بين الأمرين فهو المطلوب منه شرطاً وبشأن آخرين وكذا
الحكم في المبلغ أن قصد التبليغ فقط فلا صلاة ولا مان أخذ بقوله في هذه الحالة لأنه اقتضى
عن ليس في صلاة كأي فتاوى العزى وأما التسليم من الإمام والتحميد من المبلغ وتكبيرات
الانتقالات فمنها ما لا يشترط فيه ما قصد ذلك لجهة الصلاة قبل الثواب ولا قصد صلاة من أخذ
بقوله لأنه مقتضى من في الصلاة بخلاف الأولى اه من السيل وغيره (قوله ويسن تزيح
القدمين في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الأثر عن الإمام ولم يجعل فيه خلافاً
وفي الظهيرة وروى عن الإمام التراوح في الصلاة أحب إلى من أن ينصب قدميه نصباً فإني
هنية المصلي من كراهة التمايل يمينا ويساراً محمول على التمايل على سبيل التعاقب من غير تخلل
سكون كما يفعله بعضهم حال الذي كرا المائل على إحدى القدمين بالاعتكاف ساعة ثم المائل على
الأخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن أمير حاج وكذا ما في الهندية من الظهيرة وما في النجاة
من الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التحديد ليس له هذراً أما إذا كان به
من أو أدرة ويحتاج إلى تزيح واسع فالامر عليه مهمل (قوله وأمكن لطول القيام) قال السيد
في شرحه وهذا هو العمل مانع عن الإمام حين دخل الكعبة فصل ركعتين بجمع القرآن واقفاً
على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه الأخرى اه ثم إن هذه العلة لا تظهر
فيها إذا كان القيام قصيراً (قوله والطوال بالقسم الرجل الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله
لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سورته بالسهولة (قوله وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من
التفصيل بمعنى الأحكام وعدم التغيير (قوله وهذا في صلاة النجرات) مفيد بحال الاختيار أما
عند الضرورة فبقدر الحال ولو بأدنى الفرض إذا ضاق الوقت ولهذا اكتفى أبو يوسف عند
ما اقتضى به الإمام عند ضيق وقت النجرات بآية من الفاتحة فلما فرغ قال الإمام يعقوب بن ناصار
وقها كذا في التهستاني قال في البحر ومشايخنا استحسنوا قراءة المصل يستمع القوم وليتعلما
اه واختلاف الآثار في قدر ما يقرأ في كل صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في النجرات في الركعتين
جميعاً أربعين أو خمسين أو ستين آية سوى الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين إلى مائة فإلما ت
أكثر ما يقرأ فيهما والأربعون أقل فيوزع الأربعين مثلاً على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خسا
وعشرين مثلاً وفي الثانية ما بقي إلى تمام الأربعين فيجمل بالجميع بقدر الأمكان فقبل الأربعين
للكسالى أي الضعفاء وما بين الخمسين إلى الستين للأوساط وما بين الستين إلى المائة للأغنياء
المجتهدين وقيل ذلك بالنظر إلى طول الليالي وقصرها وكثرة الاشتغال وقتها وإلى حسن صوت
الإمام عند السامعين وعدمه وقرأ في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الأوليين منهما كما

والإمام عندهما أيضاً (و) يسن
(الأعرار) بالشذاه وما بعده
لأنه نزل الوارد بذلك (و) يسن
(الاهتدال عند) ابتداء التبرعة
(وانتهائهم) بأن يكون آتياً (و) يسن
غير طاعة الرأس) كما ورد (و) يسن
(جهر الإمام بالتكبير والتسليم)
لحاجته إلى السلام بالتسليم
والانتقال ولا حاجة للأفراد كالأموم
(و) يسن (تزيح القدمين في القيام
قدر أربع أصابع) لأنه أقرب إلى
الخشوع والتواضع أفضل من نصب
القدمين وتفسير التراوح أن يعقد
على قدم مرة وعلى الأخرى مرة
أيسر وأمكن لطول القيام (و) يسن
(أن تكون السورة المضمومة
للمائة من طوال الفصل) الطوال
والقصار بكسر أوهما جمع طويلة
وقصيرة والطوال بالقسم الرجل
الطويل وسنن المفصل به لكثرة
فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا
(في) صلاة (الفجر والظهر ومن
أوساطه) جمع وسط بفتح السين
ما بين القصار والطوال (في العصر
والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا
التقسيم (لو كان) المصلي هذا (مقيماً)
والمنفرد والإمام سواء

الله عليه وسلم أومس الفتح أومن قى فالطوال ١٤٤ من مبدئه إلى البروج وأوساطه منتهى إلى لم يكن وقصاره منتهى إلى آخره وقيل طواله

من الجرات إلى عيسى وأوساطه من كورت إلى النضي والباقي قصاره ناروى عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه كان يقرأ المغرب بقصار المصل وفي العشاء بوسط المصل وفي الصبح بطوال المصل والظهر كالغجر لمساواتهم ما في سعة الوقت وورود أنه كالعصر لا يشتغال الناس بهم - هم وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الغجر يوم الجمعة ألم تغزى السكاب وهل أهل أتى على الإنسان وقد ترك الجمعة إلا النادر منهم هذه السنة ولازم ههنا الشافعية لا العليل فظن حقه المذهب بطلان الصلاة بالعمل والترك فلا يفتي بالترك ولا الملازمة دائما (و) للضرورة (يقرأ أى سورة شاء) لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الغجر فلما فرغ قالوا أوجزت قال سمعت بكاهم يفتي أن تغزى أمه كما لو كان مسافرا) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الغجر في السفر وإذا أتى سعة وسط شطر لصلاة في تخفيف القراءة أول (و) يس (اطالة الأولى في الغجر) اتفاقا لتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بالثلثين في الأولى والثالث في الثانية استحبابا وإن كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية في الأولى اتفاقا بما فوق آيتين وفي النوافل الأمر أصم (و) يس (تسكير الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض

في المحيط أرسخه وعشرين كافي الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوى أن حد التطويل في المغرب في ركعة خمس آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع أنه ليس في القراءة بتدبير يعنى بل يختلف باختلاف الوقت وحال الامام والقوم كافي البحر والحاصل أنه يكثر زهرا ينفر القوم كيلا يؤدى إلى تقليل الجماعة كافي المحيط والخلاصة والسكافي وغيرهما كذا في النهاية (قوله ولم يشغل على المعتدين بقراءة) أما إذا علم الثقل فلا يفعل ما تقدم ذكره من روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بالمعوذتين في صلاة الغجر فلما فرغ قالوا أوجزت قال سمعت بكاهم يفتي أن تغزى أمه كما لو كان مسافرا) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الغجر في السفر وروى أنه قرأ في الغجر بالمعوذتين (قوله دائما) راجع إلى الترك والملازمة (قوله ذلك) روى بقراءة سورة شاء) أنائل أن يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط بل كذلك العاقبة أيضا فإنه لو اشتد خوفه من عدو مثلا فقرأ آية مثلا لا يكون مباحا كافي الشريعة لا بد وقد يجاب بأن الضرورة مقولة بالتحسين (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الغجر في السفر) وروى أنه قرأ فيها قل يا أيها الكافرون ودع الله أحداه وسواه في ذلك حال القرار والجهل وما وقع في المدايه وغيرها من أن يحول إلى حالة الجهل والسير وما في ذلك من القرار فإنه يقرأ نحو سورة البروج وإنشئت فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية فإنه في الشرح (قوله للتوارث الخ) وحده من أن الغجر دون غيره فليطلب اليك ذلك الناس الجماعة (قوله بالثلثين في الأولى الخ) ويعتبر من حيث لا يرى أن كان بينهما مقارنات فافتوت طولا وقصرا في حيث السكاهات والحر وفي قوله المارة في ذلك (قوله لا بأس به) لو ود الاخر (قوله فقط) قال ما شاءه وفي النهج البحر الأفضل أن يفعل كما (قوله لا بأس به) لو ود الاخر (قوله فقط) قال في الدراية الأولى كون الفتوى على قوله لا بأس به قال رضى الدين في محيطه نقلا عن الفتاوى الامام اذا طول القراءة في الركعة الأولى لم يكن يتركه الناس لأنها اذا كانت تطويلا لا يشغل على القوم الجماعة والعبدان على الخلاف كذا في جامع المحبوبي (قوله وتكره اطالة الثانية على الأولى الخ) أى تنزيها وهذا بالسنة لغير ما وردت به السنة فلا يشك على ما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أول الجمعة والعديد ما لا على وفي الثانية ما لا عليه وهي أطول من الأولى بأكثر من ثلاث دكره السيد عن خط والده (قوله وفي النوافل الأمر أصم) قال في الفتاوى هذا كله في العرائض أما المستثنى والنوافل فلا يكره (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم الخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كل عباد كرفيه من الركوع تذلل وخضوع فناسب أن يجعله مقابلة العظمة لله تعالى والسجود غاية التذلل فناسب أن يجعل مقابلة العلوقه تعالى وهو القهر والاقدار لا علو المسكن تعالى الله عن ذلك (قوله أى أدنى كماله المعنوى) الذى فى الزيلهى أى أدنى كمال السنة والفضيلة الغفير ما دمج إلى غير هذا كور معلوم من المقام وفى البحر واختلف في قوله وذلك أدناه فقل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال والاول وجهه في هذا الاصل لا يشار إلى قول أى أدنى كماله يعود الضمير إلى سنة أو الفضيلة والمراد أن السكاه المعنوى له مراتب الثلاث والخمس والجميع مثلا والثلث أدناه أى أدنى العدد المذنون فلو أتى بواحدة لا ينال ثواب السنة وإن كان يحصل له ثواب آخر قال فى البحر ما لم يخصصه ان الزيادة أفضل بعد أن يحتكم على وتر خمس

ورفع سوى الزم من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يس (تسبيحه) أى الركوع (ثلاثا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم اد فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أى أدنى كماله المعنوى

وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوى والامر للاستحباب فيكره ان ينقص منها ولو رفع الامام المقتدى فلا مانع من الجمع فيه فيما يشعرون
 يز يد الامام على وجهه من القوم وكل زاد المنفرد فهو افضل بعد الختم على وترو قيل في جهات الركوع والسجود وتسكينها واحداث ولا
 يأتي في الركوع والسجود وغير التسبيح وقال الشافعي يز يد في الركوع اللهم لك ركعت ولك ١٤٥ خشعت ولك استلمت وطيلت فوطت وفي

السجود مع سجدة وجوهي الذي خلقه
 وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك
 الله احسن الخالقين كما روى عن
 علي قلنا هو محمول على حالة التهجيد
 (و) يس (أخذ ركبة يديه) حال
 الركوع (و) يس (تفرج اصابعه)
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا نس
 رضى الله عنه اذ ار كعت فضع كفيك
 على ركبتك وفرج بين اصابعك
 وارفع يديك عن جنبيك ولا يطلب
 تفرج الاصابع الا هنا لانه يمكن
 من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها)
 لان مبنى حالها على الستر (و) يس
 (فصب ساقيه) لانه المتوارث
 واحدا وهما شبه القوس مكره
 (و) يس (بسط ظهره) حال
 ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان
 اذ ار كع بسط ظهره حتى لو صب
 عليه الماء استقر روى انه كان
 اذ ار كع لو كان قد سدح ما على ظهره
 لما تحرك لا استواء ظهره (و) يس
 (تسوية رأسه بهجره) الهجر بوزن
 رحل من ثلثي مؤخرة ويذكر
 وبؤث والهجيرة للمرأة خاصة وقد
 تستعمل للرجل وأما الهجر فعام
 وهو ما بين الوركين من الرجل
 والمرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذ ار كع لم يشخص رأسه ولم
 يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع
 رأسه ولم يخفضه (و) يس (الرفع
 من الركوع) على الصحيح وروى
 عن أبي حنيفة ان الرفع منه فرض
 وتقدم (و) يس (القيام بعده)
 أي بعد الرفع من الركوع (مطمئنا)
 للتوارث (و) يس (وضع ركبتيه)
 ابتداء على الارض (ثم يديه ثم

أوسب مع أو تسع لخبر الصحيحين ان الله وتر يحب الوتر وفي مئة المصلى أدناه ثلاث وأوسطه خمس
 وأكله سبع ومثله في المهرات من الزاد (قوله وهو الجمع) أي السكال الجمع وهو محل مجازي
 من الاستناد الى السبب لان الجمع هو السبب في السكال والمراد بالجمع الصادق بالثلاث والخمس
 والسبع (قوله لا اللغوى) عطف على المعنوى أي ليس المراد أدنى السكال اللغوى أي أدنى كمال
 الجمع اللغوى فان أدناه ثمان لما فيه من الاجتماع فليس مما راد ان كان صحيحا في نفسه لانه
 صلى الله عليه وسلم مفيد الاحكام للمفاتيح العنقية (قوله فالصحيح انه يتأوه) وقال المرغيناني
 يته (قوله ولا يز يد الامام الخ) فلوزاد لا درك الجاني قل مكره وقيل مفسد وكمر وقيل جائر ان
 كان فقيرا وقيل جائرا ان كان لا يهرفه وقيل مأجورا اراد القرينة فاستأنى عن الزاهدي وغيره
 وفي البحر والنهر ما حاصله انه ان قصد به غير القرينة فلا شك في كراهته وان قصد به القرينة فلا شك
 في عدم كراهته بل استحسنة العنية أبو الليث لقوله تعالى وتعارفوا على البر والتقوى (قوله وقيل
 تسبيحات الركوع الخ) أي فيجب بترك ذلك سجود السهو وسدأ بوضع اليمنى قلبي هذا الامام
 بقوله تسبيح الركوع والسجود ركن بطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الاخيرة ان
 الركن مرة وظاهر البعد انهم ثلاث قال ابن أمير حاج وكان وجهه ظاهر الامر في الحديث المتقدم
 (قوله ولك خشعت) اغا ذكره بعد الركوع ليسير الى أن المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى
 اللغوى في الشرحي (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لان ذلك داخل في
 قوله وصورة واغنا خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله احسن الخالقين) أي
 المصورين فيمنع الاشكال أو المقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التدبير وغيره احسن محذوف
 للعلم به أي احسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجيد) المراد التنفل اهم من كونه ليلا أو نهارا
 (قوله ولا يطلب تفرج الاصابع الا هنا) أي التفرج التام كما انه لا يطلب الغم التام الا في
 السجود وفيما عدا هذين يقع ما على خلقتهما (قوله ليمتكن من بسط الظهر) الاولى أن يقول
 ليمتكن من الاخذ فان التفرج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله واحنا وهما شبه القوس
 مكره) أي تتزيها لانه في مقابلة ترك السنة (قوله الهجر بوزن رجل) وكنت وسكون الجمع مع
 ثلث العين والفعل كسمع وضرب افاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق
 العندين وما بينهما ما هو الذكرا الخصيتان أو فرج المرأة وليس الهجر لانه المؤخر وهما الايتان فلو
 قال هو الايتان لكان أولى (قوله لم يشخص رأسه) أي لم يرفعه من الاختصاص وهو الرفع (قوله ولم
 يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصحاح والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم
 يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت ومن ابعاد مرفقيه عن جنبيه والصاق كعبيه فيه
 واستقبال اصابعه القبلة أي اصابع رجليه كان في التهستاني عن الزاهدي (قوله ويس الرفع من
 الركوع الخ) في النهض المجتنب معز بالصبر اقضاء تمام الركوع والكمال كل ركن واجب
 عندهما وهندائي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والانتصاب والقيام والطمأنينة
 فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضوه منه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا
 يلزمه سجود السهو وقال ابن أمير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدى بوضع
 لانف در (قوله عند نزوله) مرتبط بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه والاولى حذفه
 التصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينفض على
 صدره قدميه ويكره تقديم احدي رجليه عند النهوض (قوله فيعمل ما استطاع) أي في الهبوط

(و) يس (هكسه للنهوض) للقيام بار يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه اذ لم يكن به عذر واما اذا كان ضعيفا ولا يس خف فيعمل ما استطاع
 (طيطاوى)

ويستحب المنيوط باليمين والنهوض باليسار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نهض وضع ركبتيه على يديه وإذا جلس رفع يديه لئلا
ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) (و) يسن (تكبير الرفع منه) (و) يسن (كون للسجود) أي جعل السجود (و) يسن
كفيه) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان ١٤٦ إذا سجد وضع وجهه بين كفيه وأمسك في التجاري السجدة وضع كفيه على ركبتيه

وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال
بعض المحققين بالجمع وهو أن يفعل
بهذا مرة وبالأخر مرة وإن كان بين
السكتين أفضل وهو حسن (و) يسن
(تسبيحه) أي السجود بان يقول
سبحان ربّي الأعلى (ثلاثا) لا
روينا (و) يسبحا في الرجل ي
مباعدة (بطنه عن فخذه) بحفاة
(سرفقيه عن جنبه) بحفاة
ذراعيه عن الأرض في غير زحمة
حذر عن الأذى المحرم لأنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا سجد جاني
حتى لو شاءت بهيمة أن تقر بين يديه
لمرت وكان صلى الله عليه وسلم يجمع
حتى يرى وضع يديه أي يباهها
وقال عليه السلام لا تبسط يسط
السبع وأدعم على راحتك وأبد
ضيقك فأنك إذا فعلت ذلك سجد
كل عضو منك (و) يسن انخفاض
المرأة ردفها بطمنها في سجودها لأنه عليه
السلام مر على امرأتين تصليتان
فقال إذا سجدتا فضعاهما بعض القدم
إلى بعض فإن المرأة ليست في ذلك
كالرجل لأنها عورة (و)
تس (القومة) يعني إتمامها لأن
الرفع من السجود فرض إلى قرب
القعود فإتمامه سنة (و) تسن
(الجلوس بين السجدين) يسن
(وضع اليدين على الفخذين) حال
الجلوس (فيما بين السجدين) فيكون
(كحالة التشمم) كما هو له النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة
هو الأصح (و) يسن (أمرش) الرجل
(رجله اليسرى) وضرب اليمنى
وتوجيه (أصابعه نحو القبلة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

والنهوض (قوله ويستحب المنيوط باليمين) أي بالركبة يار يقدمها على اليسرى شيئا قبل الإركن
يستحب النهوض باليسار أولا (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا ينهض دليله على
كل المدهى ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهذا الظاهر (قوله لا رويته أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الأربع من الركوع) فإنه كان يسم في قوله للروى
وهذا يعني (قوله وبه قال الشافعي رضي الله عنه) ونسب التبعين بواقعه وهو على ما نقله الحوى
وضع اليدين هذا المنكبين أدب ٨١ (قوله وقال بعض المحققين) هو السكال وفي الله تعالى
عنه وقوله وهو أن يفعل نفسه بجمع روى نسخة وهو قوله وإن كان بين السكتين أفضل لما فيه من
تصجيل الحفاة المسنونة ما ليس في شيء غير ولأن آخر الركعة غير أولها فكلما يحل راسه بين
كفيه من الأحرار في أول الركعة فكذلك في آخرها بهمان (قوله ويسن تسبيحه) وتوجيه ما جمع
يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير زحمة) مرتبط بقوله وحفاة سرفقيه عن جنبه
وأما بحفاة الذراعين عن الأرض فلا يؤذى في الإزدحام (قوله حتى لو شاءت بهيمة) أي لو
ورفع الماء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولأن الشاة بهيمة لا تسقط فأنه أول
ما تضعه أمه مخلة ثم يكون بهيمة (قوله حتى يرى وضع يديه) أي يراه من خلفه كما جاء التمرص
في رواية الطحاوي (قوله وأدعم على راحتك) أي أتمد (قوله وأبد ضيقك) بمنزلة طم
والضيقان تنبيه ضيق بفتح الضاد الجمجمة وسكون الباء الموحدة لا غير والجمع أصابع كفتح
وأفراخ على ما في الصحاح والمصباح الضد كله أو وسطه أو بطنه وأما بضم الباء فهو الخبوان
المعترض والسنة المجردة وقيل في الأول بألفهم أيضا كما في التمهيد في غير (قوله فأنك إذا فعلت
ذلك الخ) بيان الحكمة ما ذكر وذلك لأنه حينئذ يظهر كل عضو بنفسه ولا يعتمد على غيره في
أداء العبادة ولأنه أشبه بالتواضع والبلغ في تحمسين الجبهة من الأرض وأدعم عن هيماء السكالي
(و) فرع (الصلاة على الأرض أفضل ثم على ما قبلته ذكرها المرغية ناتي وغير ذلك الصلوات الصلوات
التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الأرض أظهر وأتم والأرض ردة حار وبرحاً وتحوها رطقت بها
ما نبتت لهذا المعنى ذكره ابن أمير حاج (قوله لأن الرفع) في مجمع التمهيد عن المطالب الصحيح من
مذهب الإمام أن الانتقال فرض والرفع سنة (قوله وتسجل الجلوس بين السجدين) المراد به
الطمأنينة في القومة وتغرض عند أبي يوسف وقد راجع الجلس عندنا من السجدين مقدار
تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كافي السراج وكذا ليس بهدال رفع من الركوع دعا وما ورد فيها
محمول على التمسك كافي مجمع التمهيد (قوله كما في قوله النبي صلى الله عليه وسلم) يجب أن يكون
أطراف أصابعه على حرق ركبتيه لا مباعدة عنها كما في القم (قوله وتوجيه أصابعها) أي ياطن
أصابع رجليه اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة فإن توجيهه فلا يصح لا يخلو من مسرقة ستاني
(قوله وتسجل الإشارة) أي من غير غير بكفاه مكره عندنا كذا في شرح المشكاة للشمس
وتكون إشارته إلى جهة القبلة كما مؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه روى في هذه
أخبار منها ما أخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
الإشارة بالأصبع أشد على الشيطان من الخدي والمذكور في كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة
كل في القم وغيره فلا جرم أن قال الزاهد في المجتبى لما انفقت الزايات عن أصحابنا جميعا
كونها سنة وكذا عن الكوفي والمذنب وكثرة لا خيار لا خيار كان فعلها أو في في الحلبي
وابن أمير حاج (قوله والدرابة) لأن الفعل يوفق القول فكما أن الفواقيبه التي لا يمان يكون

(و) يسن قولك المرأة بأن تجلس على أليتها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجليها من تحت وركبها اليمنى لأنه سنة (و) تسن
(الإشارة في الصحيح) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع أصابعه السجدة وقد حاشاها من قال أنه لا يشير أصلا فهو خلاف الرواية والدرابة

الاعلام بعبودته ولا خصوصية للملائكة كذلك جميع الازكار في جميع الاحوال لا على
اسمهم مال الذي كرفي غير موصى به صرح بذلك عليه اقرا رجل ياتى بها المديون مع الامام من انهم
وبالدعاء وصحبه في الميسرة وقيل بذكر تلك الشهادة اذ خنا راين صاحب رقيب وسكت راينا راجع
بكر الزاري وقيل يستعمل في التشمير وصحبه فاضى حاله وبقي الافتقار به في البحر وهو
الصحيح خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) ذل في الدر ويتدب لسيادة ربي شرح الشفاء له هاب
على الحافظ ان حجر ان اتباع لا ثارا الوارثة ارجح ولم تنقل عن الصحابة والتابعين ولم ينقل
في حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان منده بالمخفي عليهم قال وقد اقر بن من سئل عن اصولية
وهي ان الادب احسن ام الاتباع والامثال ورجح الثاني بل قيل انه لا بد له ل قوله كما سلبت
على ابراهيم) لا يقتضى افضلية الخليل الى الحبيب عليهم السلام لانه قاله قبل ان يبين
الله تعالى له منزلته فلما بين ايقى الدعوة وتسميته لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا للتدرا والتشبيه
وقع في الصلاة على الآل لا عليه فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه ارا منه
الصلاة على محمد وآله الصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آلا ابراهيم فذا تقابلنا الجلالة
بالجلالة يدرك ان يكون آل الرسول كالابراهيم كذا في التشرح وفي هذا الاختيار نظر احوال التشبيه
قد يكون ذل كقوله تعالى من نوره كشكاة اهد درو الجهد المحمود فانه المحمود بانواع الحمد
والجهد بمعنى لما جدد وهو من كل في الجهد والشرف وتماهى في التشرح ارا الجهد بمعنى خاص الى
ان فعل الحمد أو واهبه كما ان مجيد يصمد ان يكون معنى الحمد وقوله في العالمين اى
معهم فهو دعاء لهم معهم اومع داخله هنا على التاسع (قوله قد عرضت العمر مرة ابتداء اى من غير
تقدم ذكر ولو بلغ في الصلاة على قبا بعد ثابت من العرض (قوله وقد عرضت فلان كرامته)
هو قول الطحاوى قال يعصمهم يتدخل الوجوب اذا انعقد المجلس ونسكن في صلاة كم هو والتمس
ذال وجبت كل مرة لا تفنى الى المخرج حالى وعبره وظاهره رتبة من تعرض لانه فرض على
والذى في كلام غيره ان المراد لو جوب المصطلح عليه فان لا حديث الواردة بطلها عند
ذكره آحادى آحادى اعمان في وجوب اذ هو الجهر قال السرخسى في شرح السكك
وقول الطحاوى محالف للاجتماع العلماء على ان ذلك مستحب فقط كما في ضاها ايات وهو
المختار لا يقتوى كما انهم وظاهره ولو سلمه من متهددات انه يرجع الى السامع كالتلاوة وتختلف
اثنا عشر اسماء تعالى بنحوه ورجل يجب لكل مرة تسميته في حديثه وان ذكرى المجلس اثن
مرة ولو تركه لا يضى وفي البناء من الجامع الصغير والتعليق لكل مجلس قنا واحد وفى المجلسين
يجب لكل مجلس ولو تركه لا يضى ديناه عليه واما تسميت العالمين في حديثه لكل مرة
وفى التعاريف تسمى العاظم اكثر من ثلاث اذ اتبع راي لم يسمعه الى ثلاث كنه واحدة
حوى الى انشابه السكك جزم في لفض تبعه السكك باليهى في المجلس الواحد تسميت واحد وفى
ز تسميت اى ولا يجب هي التي صلى الله عليه وسلم ان صلى على من سبته اهل آنا آيا الذين
آمنوا لا يتناول ربه ويختلف بايا الناس يا عبدى شهر ويخص من قول الطحاوى التسميت لا ترك
والصلاة في ضمن الصلاة ولا يجب الصلاة في تركه كتاب المذكر وفى الاول وثله لعل فى الثالث
وهو انه يقال في الاول تاتى عليها ما تاتى ان يها بعد لفرغ من الصلاة (قوله لوجوده عليه) وهو
ذكر اسم الله صلى الله عليه وسلم (قوله بوس الله) انفسه ولو اذيع المؤمنين وللمؤمنين هوال منافسا
روى عنه صلى الله عليه وسلم لم لا قبل له اى لعل اسم قال جوق الليل لا تخبره ودر الصلاة
المكتوبة والدبر يطلق على ما قبل المرافغ منها اى الوقت الذى يليه وقت الخروج منها قد يرايه
ما رواه وعقبه اى الوقت الذى يلي وقت الخروج ولا ما يلى من اذاعة الوقتين جهر ودره بالعربية
ويعبره بغيرها لاسم تنافى لجلال الله تعالى في شهر ولا يلى والقدماء للمؤمنين بالخبرة وكفره التعريف

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وبارك على آل محمد كما
باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
في العالمين اذل محمد مجيد وزيادة
في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره
فلنعم منهاض عفيف والصلاة على
الذى صلى الله عليه وسلم فرض في
العمر مرة ابتداء ونفرض في ذكر
اسمه وجوده عليه (و) يس
(الله) بعد الصلاة على نبي
صلى الله عليه وسلم

قوله وفي التعاريف وفي نسخة
وفي التعاريف اى

229

من المسجد أو يتكلم في مجلس ويبس (د) بن (نبا) الامام لرجال) والتعديرا لمحييات الخسافي (و) (الاسكة) (الحفظه) (جمه)
حافظه وايه الحفظه ما يصدر من الاناس من قول وعمل

والحق في ثلاثة اقول اليعتص بحجراته فخرنا انكفرت قبالا ويحزن الاحياء فخرنا فجميع المؤمنين
جميع نفي بهم ليعتص الشريعة على خواتمها مرجأت الوضوح وان لم يكن رافعا ومن الحسب
أن يدعو بالاختيارات العاديه كعزل السائدة الا ان يكون نبي او وليا قبل وكذا الشريعة كما
في الدرر ان يسأل العاديه عن الدين والاهوار خير الدين ودفعه رحما لان ينصده به المقصود
ولا بدأت يدركه في التبريد لو سكر ان الموت (قوله اقول على اعتقه بسلام الخ) التباد منه
ان ذلك خارج اصلا فهو خلاف ما في ادخاله في خان مرادنا نحن فان قيل العلم لا كره السلام
بعد (قوله ليس له ورد الخ) فستدرك على التعميم المقصود من قوله ما شاء فله فيسجد وان
فلهما ولو بما لا يستحيل طلبه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس ففتن فيه الصلوة فحدث انه
صلواتنا الخ (قوله على الله الخ) انما يشبه كلام الناس (قوله رينا لا ترضع قلوبنا)
يدل من الله ما انزلنا ولا ترضع قلوبنا بل الله لا اكراه (قوله لا يجوز ان يذبحوا الخ) ولا
قالوا يذبحه في الصلوة ان يصوبها نحو جوارحها بغيره لانه ربه لا يجرى على ما شاء ما يشبه
كلام الناس فتدبره ملاه واسأله غير الصلوة ما قاله كسر فلا يستظهره ما لا يذبح في الصلوة
يتم الرزق به وما اراد بما يشبه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترطهم كونه لهما
مستكملين هم ان يكون بلغا وادرك في الاثر القدح لا فلو قال اغفر لعمى آتيا في اخره باق
لانهم خلاف ما في الفهرية والصلوة بما اقتضيه من كونه في مستقبل سؤلهم من الخلق
أولا انه في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخاتمة قال في سبب الانه والاختار الحلي ان ما هو
ما في ولا يستدبره ويحذف في غيره الاصل المتعمد انه ومثله في الخلق عن الفهرية (قوله
وبغونه الواجب) وهو الحرج وبلغ السلام (قوله بغيره) منه قوله بغيره في غفوت
الواجب (قوله مثل الغفوة والعائبة) قال على الله عليه وسلاما سئل الله تعالى شأ احب اليه
من أن يستعمل انما فيجرحا لترمذه وجعل في الهداية لفظ الرزق مما لا يستحيل طلبه من
المبادون فخر فيه صاحب غاية البيان باب استاده لزرق الى الخلق مجاز لاحقة والافق هو افقه
تعالى وحده ولا يشبهه غير الاسلام في غيره بل مع ما اعتبره بالاستحباب ونص في الخلاصة
فقال لوقال الله هم الرزق في ثلاثة الاصح انما هو لوقال الله هم الرزق في الاصح عد مقابل في النهر
وهذا في الخرج ينفخ اعنادا لو لا انقض ديني فسد مفرات واستنسل باله ورد في السنة
انقض هذا الدين وأغناها لغير الا ان يقال المراد ما في الذي يدعي به بعد التمهيد انه يكون
ورد في الصلوة لا صلواته هو بعد كذا في البهر (قوله بالتسليم) هو في سبيل التوزيع
(قوله حتى يياض خده) هو في الوضوء بالبناء للهدوء (قوله فالاسلام عليكم)
أصلكم السلام (قوله لا بدع) كذا في الاثر في زوري وهو سرور بما في مستقبل في داود عن
عليه من ان تلحق ابي قال ملين من النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسلمهم ويأمنهم السلام
عليهم في رحمة الله ومركاته ومن ثمة السلام عليكم في رحمة الله وسبكت عليه رغم المذري وفي
الحلي من خلافه انه لا يركب يد بركته في التسليم تيم (قوله ما لم يخرج من المسجد)
والاصح ما لم يستدبر القبلة كافي الدرر (قوله والنداء) حقا اقول على الله انه لا يوجب ان
حضر في لكرهه حضوره لان الكراهة كالتعين وهذا مطلوب منه في الصلوة معه فالحجته متمكة
(قوله لفظهم بما يشهد من الانسان من قولهم) فني يستحق وهو كاتب الحسنات وهو
بما يشهد به حقا ليعتد به ودا انه اذا ما في ان لا يدعى بها الله تعالى في بناء فاحه في غيره

أول حفظهم إياه من الجن واسباب
 المعاطب ولا يمين هذا الاختلاف
 فيه وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما أنه قال مع كل مؤمن خمس
 من الحفظه واحد من يمينه يكتب
 الحسنات ويراد من يساره يكتب
 السيئات وآخر ما معه يلقنه
 الحشرات وآخر ما يدفع عنه
 المسكاره وآخر من يكتب
 ما يصل على النبي صلى الله عليه
 وسلم ويبلغه في الرسول عليه
 السلام وقبل معه ستون مسكا
 وقيل مائة وستون يقرب عنه
 النيات من فديته بهم كذا يمان
 بأمر نبيهم السلام من غير
 - (و) يمينه (و) يمينه (و) يمينه
 المتقدمين فينوي لإمام الجعوم
 (ب) باليمين (و) الأصح (و) لأنه
 يحاط بهم وقيل ينويهم بالنسبة
 الأولى وقيل تكفيه الإشارة لهم
 (و) يس (و) نية المؤمن ما هي
 جهته (و) يمينه (و) كان فيه
 أو ليس أرا كان فيه (و) رحله
 فواه في النية (و) لا يله
 من كل جهة وهو أحسن
 الحاضرين لأنه أحسن أو المؤمن
 بالتزم صلاته (مع القوم والحفظه
 وصالح الجرو) يس (نية المنعرد
 الملائكة فقط) إذ ليس معه
 غيرهم وينبغي التنبه لهذا أنه قل
 من يقبضه من أهل العلم فضلا
 غيرهم (و) يس (خفف صوته
 بالتسليم) (الشابطة من الأولى
 (و) يس (معارفته) أي سلام
 المتقدم (السلام لإمام) عند
 الإمام موافقة له وبعد تسليمه
 عند الصلاة يسرع بأمر الدنيا
 (و) يس (اليد في يمينه) وقد
 بيناه (و) يس (انتظار المسجون
 فراع الإمام) لوجوب المتابعة حتى يعلم لاسه وعليه

بمعدله وبسجانه ريم لاله ويكرهه ويكتب ذلك أصحابه ما حتى يبعث ويأمره عند
 الغائط والجماع والأصح أن السكائر مكتوبة على الأيدي الحرة ككتبت حسنة وكيفية
 الكتابة والمكتوب فيه ما استأثر به على الأصح واختلاف في محل الجوارح قبل أن
 والاداء الريق والقلم للسان لم يجرعوا أقواهم بالحلال وهم المجلس الملائكة المانظين ونفسه
 على اليمين والشمال واختلف فيما يملكه قبل ما فيه أي روزا سرودات كاتب الحسنة عليه
 على كتب السيئات فإذ جعل حسنة كتب أعذر أو أن جعل حسنة فإذ جعل سبع مساهن لاله
 يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب من مساهن وقيل بكتبات كل شيء واختلف في وقت
 نحو المباح والأكثر على أن يوم النية (قوله أول حفظهم إياه من الجن واسباب المعاطب) أي
 الملائكة وكذا المؤذنين (قوله ستور حلكا وتبل ماء) يسبحون يقبضونه (أي كايض من
 صفة النساء في اليوم الصائف الباب ولو يداكم رأيتهم وهم على كل غسل وجعل كلهم باسط
 يده فاعرفه ولو كل العبد إلى نفسه لا يخطئه الله ما من كذا جرد في بعض الآثار وقال تعالى
 له معقبات الآية وفي الحديث ينطقون فيكم الملائكة بالليل والحق هؤلاء الملائكة يقولون
 الذكر الملائكة في الظهور ذكره لقرطبي في شرح مسلم (قوله كالإيمان بالانبياء) كان
 هذه ليس معلوم قطه في أي قول آمن بالله والملائكة جميع الأنبياء أو لم آدم
 وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم وأجمعين وقبل عددهم ثور أربعين وشره ورا لاله كذا في
 الشرح غير نية في مختار رخص في آدم وهم الأنبياء والمرسلون فضل من جملة الملائكة
 وهو ما في آدم وهم لا يقبضه فضل من عوام الملائكة وخو ص الملائكة فضل من عوام يمين
 آدم والمراد بالانقياد لا تقبضه لشره كما في قوله تعالى الظاهر كما في البحر أن فئة المؤمنين
 أفضل من عوام الملائكة وفي الأبرص لروضة أجمعته لاله على آرا الأنبياء فضل الخلق وقيل
 نبي ناسي الله عليه وسلم في فضله من فضل الخلق هذا لا يله الملائكة لاره في قوله
 أمشروا ربهم في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا بطريق من غيرهم (و) يس (و) يس (و) يس
 فضل ذكره يس (و) في ذكره لا يجمع في بعض هذه المسائل نظر (قوله الملائكة يمينه) أي
 ولا يذوق من يس معه وقوله الحسنة كما يسبح جميع المؤمنين والقوم من المؤمنين الجن قال
 يسبحي هذه عذرا في سلام تشهد لادم الخاطب فيها في سلام التحال فيض الماطب من معه
 فيضه بنية (قوله وقيل تكعبه لأشارة) أي بالانقياد والخطاب (قوله بالانقياد مائة)
 أي صفة مائة فإن الامام ضامن (قوله رتبة المغيرا الملائكة ط) قد تقدم أن هذا أخذ في
 الملائكة قد تقدم به كبره خا لله قد تقدم من المغير في رتبة الامام لا تله في رتبة يمينه
 لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال ربه دعني ما ذكره في نوى إله اقتهدي ليوا فحق حاتم دم
 لكان أنسب (قوله وينبغي التنبه لهذا) أي لاله كرس المنة (قوله ويس خفف صوته
 بالتسليم لانه) خصه الخاطب بالاسام ذكره السيد وهو في حقه نية المصلي لأن المنة في حق
 الجهر بأذكار الانقالات لأن الجميع للأعلام بحاله (قوله يس انتظار المسجون فراع
 الإمام) أي من تسليم المرتين (قوله لوجوب المتابعة) كان قام قبليه كره في رتبة المباح
 ليهام لضرره وكما وخشي أن ينتظره يخرج رقت الفجر أو الحة هنا أو العبد أو تفتي مدته معه
 ويخرج وقت وهو عذر وكذا لو خشي مرور الخار بين يديه والله سبحانه وقعا في أعظم
 واستغفراته عظيم

في الاستحباب كأي السراج والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
 (فصل في كيفية ترك أفعال الصلاة) المراد ما فعل الصلاة يوم أو الما والافه لافقة
 ما بين الاثنين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل النكفية تغرب أحكامها بالاسبق إلى سابقها غير
 مترتبة. ككاتب والباب (قوله بتقديمها) من إضافة المصدر إلى مفعوله والله تعالى لا وصف
 (قوله حتى يجادى بأهله) شحمتي أذهب ومن الشحنة من لم يذ كرفي المنه والآن إلى
 قاضي خان واظهرية كأي القهستاني والله صاحب الدنيا بانه لتحقيق الحقايق ظهر منه ان
 المراد بالما من اقرب التمام لاحقة فلا منافاة كأي سبب الاتهم واحد تلبي حكمه القوم فبقلي
 الإشارة إلى التوجه وقيل الإشارة إلى طرح أمور الدنيا له والاقوال بكيفية على الصلاة وقيل
 يستعمل جميعه بدينه وعن بن عمر رفع اليد من رتبة الصلاة بكل رفع ومترتبة بكن
 اصبع حنة كذا في له على البخاري وفي هذا التبرير الإشارة إلى انه يرفع يده أو لا يرفع يده
 بحجة في طهارة وفي أقدمه يرى يرفع يدهم التكبير وهو المروي عن أبي يوسف عن الطحاوي
 الذي عليه عامة المشايخ الاوّل وهو الأصح لا يذوق الإقمام في التكبير يا عن غير الله تعالى وفي قوله
 انه كبر تكبيله تعالى والى والنبي مقدم على الاثنين وقبل يرفع يده بعد التكبير والكلمة سرى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كأي الجهر (قوله واذ كل به صدر يرفع بقدره لا مكمل) بالزيادة
 أو نقص عن محله أو حدس الدين دون الأخرى (قوله لا يأتي له فوات محله) ودينيات
 يأتي معنى القول الثالث ما يطل الفصل اه تهر (قوله باللات) الحاصل في أن الذي
 التكبير ما مان يكون في لفظ الله وفي لفظ أكبر مان كان في لفظ الله قلنا ان يكون في أوله
 أو في وسطه وفي آخره من كان في أوله كن مع هذا الآية في سورة الاستغفار حتى لو كان عليه
 لاشك في تكبيره وان كان في وسطه فهو والصواب لا يتلوا بالخير فادعى مد
 الضبي وهو قد حركت كبره ولا يسمعه إلى الخنار كأي ابن أمير حاج في الإسراج انه خلاف
 لا يذوق كبره فتنزيه ونكته في آخرها الشيعية حركته لما فيه هو خط أصح حيث
 انه قد تسميه هامة وقد تكلمت كأي الحلي وان كأي أكبر مان كان في أوله و
 قد تسميه هامة وقد تكلمت كأي الحلي وان كأي أكبر مان كان في أوله و
 تسميه هامة لا يسميه كبر وهو يطول ذو وده واحد أو اسم من أسماء آله
 شيطان وفي نسخة هامة الشيعية وهو لغة قوم واسمه الذي يلى بأنه لا يجوز إلا في الشعر
 ولو فعله المؤمن لا نجب عادة الأذان أمر الأذان أوسع كذا في السراج وان نعمه بكه رأى
 مع قصد المعنى واللازمة وهو يتوب مضمّن نوا كل في آخره قيل تسميه هامة
 أن لا يصح الشروع وقيل لا تسميه كأي العتابة وان أمير حاج ولو حذف المصلى أو الحائض
 أو الذي لم يذوق في الألام لثابت من الحلالة أو حذف الماء اختلص في صحة الشروع وإنه
 أي من وحل الذبح فلا يترك ذلك احتياطاً أفاده السيد ومن (قوله تاريخاً) اعلم أنه في مشايخها
 بآنية عند تكبيره لا به وحده ولا به وحده بل بهما مع تقديمها عليه حيث لم يقص على غيرها
 ما ينبغي للقارنة حكماً لا تأخيراً ولا يلزم لها من هذا لفظيها كلاهما فربك لسانه وكذا
 في حق القراءة وهو صحيح لعدد الواجب فلا يلزم غيره إلا قبل لدر (قوله بكل ذكر) بكسر
 لأن الجهر ما يكون انسان وهو المراد وبها ما يكون بالمتان (قوله خالص بقه تعالى من
 خلطه الخ) فلا يصح بالله هم اغفر لي لانه اطلب المغفرة ولا بالمحولة لانه لطلب الحوفا لغزة
 ولا به شيء منه كان لانه اطلب دفع العدو ولا بتسميته لانه لطلب البركة ولا لفرق في صفة الشروع
 بر الأله الخاصة والمشتتركة ككريم والحلي على الاظهر الأصح (قوله ان كره) أنه
 يخرج من بذه قوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه إشارة) أي في هذا كره من قوله ثم كبر فأت

(فصل في كيفية ترك أفعال الصلاة) من الاستغفار إلى
 الانتهاء من غير بيان توصفها
 لتقديمها إذا أراد الرجل الدخول
 في الصلاة أي صلاة كانت
 (خرج قيسه من كبره) بخلاف
 المرأة إذا وردت كذا في
 رفعها ما ذكره في حتى يجادى
 ما هة شحمتي بيه يجعل
 يطل كبره نحو قوله ولا يفرج
 أصابعه ولا يفهمه أو كره
 هذير يرفع بقدره لا مكان المرأة
 الحرة يذوق من كبرها والامة
 كالرجل كما تقدم (ثم كبر) هو
 الأصح قد يرفع يده حتى يرفع
 من التكبير لا يذوق كبره
 وارد كره في قوله وفي الصلاة
 فمن تسميه لا يكون في معنى
 الصلاة وتسميه في ثبوتها
 وقوله (تاريخاً) شرط صحة التكبير
 (ويصح الشروع بكل ذكر) من
 الله تعالى عن اختلاطه بعبادة
 الطالبون كالترك الواجب وهو
 لفظ التكبير وفيه إشارة إلى
 لا بد منه من جملة تامة

ولا يأتي به في الركوع وبأى فيه، وتكبيرات العبدین لوحدهما (لا المقتضى) لأنه لا قرآن ولا غير القرآن في الركعة الأولى (ثم يسمى للثانية بقائى) (ربونى) التعلوذ (من تكبيرات الركعة الثانية في العبدین) لأنه لا قرآن ولا سوى بعد التكبيرات في الركعة الأولى (ثم يسمى (را) كما قدم (وبسمى) كل من يقرأ في صلاته في كل ركعة) سواء صلى قرضاً أو قفلاً (نبل الغائبة) وإن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وإما في الوضوء والمبجعة فلا تنقيح بخصوص البسالة بل كل ذكر له يكفي (فقط) فلا تنسب الغائبة بين النافعة والسورة ولا كراهة فيها إن فعلها اتفاقاً بالسورة سواء غيرها وخاضت بالسورة غلط من قال لا يسمى الا في الركعة الأولى (ثم قرأ الغائبة) أو في الامام والمأموم (ما) واحدة في جميعهم (ثم قدم (ثم قرأ سورة) من الغسل على ما قدم (و) قرأ (ثلاث آيات) قصار أو آيات طرية وجوباً (ثم كبر) كل مصل (راكعاً) فيبتدى بالتكبير ثم ابتداءً بالتحنا وبجنته، يختمه بغيره حتى ان يصبغ فلا تخلو حاله من حاله من الصلاة في ركعة مثلاً (و) يارأسه بجزء آخر ركبة بيديه) ويكون الرجل مرتباً أمامه تأمياً بآية واحدة وإخاراً ما شبهه القوس مكرره ولم يقرأ أصابعها (رسم فيه) أى الركوع كل مصل فيقول سبحان ربى العظيم مراتب (ثلاثاً في ذلك) لعدد (أنداء) أى أدنى كمال الحمد المأمور وبكره ١٥٤

وہم لم یثبت ان قرأنا کما و
 ساجداً (ثم رفع رأسه واطعاً)
 فأتاه (فأبلاعه الله من حده) أي
 قبل الله حله من دلان اسعاع
 ینکر ویردہ قبول بحزکما
 یقالہ لہ مرکبہ وکون فی
 الحدیث عورۃ من دہلایہم
 ہی لایستجاب و لہ من کتہ
 والاسـ ترجمۃ لکتابہ (و نالک
 الحدیث) ھجیم بین التہجیم و التہجیم
 (لو) کتب (امام) ھذا قولہما
 وہ رواۃ عن الامام ذرہبی
 الطاری اقصی وکانت بعضی
 و اطہار و وجہ عدم الحدیث
 عیون و اجماع وہ قول اهل
 المذیہ و قولہ (یضعہ) متفق
 علیہ علی لاصح عن الامام موافقۃ
 لہ و اعنہ بکفی بالتحدیث و عنہ
 بکفی بالتسمیع (و امتدی بکفی
 بالتسمیع) افا لا امرہ فی

الحديث اذ قل لا ما مع الله من حمده فتولوا ربنا لك الحمد . واد اشخاص
والافضل لهم ربنا لك الحمد ويلي له لك الحمد (ثم ابر) كل مصل (غاراً للعبادة) ويحتنه عند ومع
جبهة ليعود ثم صر كتيه غيبه) ارم كنز به عذر ينه من هذه ص (ذ) ومع (رديه بن كفيه) اسار بنا (ويجدياً انه وجهه)
وتقدم الحكيم (طه من اسعد) اريدون سبحان ذي الاعلى مران (الغار لك ذنا) اساقدم (وواجي) أي ياعد (رجل) بطه من
نخذه وعصديه (بطيه) لا مع في سجود بلا عضه في غير رحه وينغم فيها احتراضا ضرار الجوار (موحها امامه يديه) ريفهها
كل اضم لا ينوب لاهما ن رحه تزل عليه هي ليعود وبالفهم ينال ان كثر (و) يكون موحها صابع (رديه فحوا في لاه الرأه
تخفص) وتضم عضديه الجديها (ولرق طها فيخذيها) لاه أسترها ثم رفع رأسه (وجاس كل مصل بين السجده بين راضه يديه على
نخذه وطه من) ونس فيذكره نور واورده (ص) لاهي التهييد (ثم كبر في السجود وسجد) بعد (هذه ما وصح فيه) أي السجود
(ذ) نار في بطه ع نخذه وأبدى عضديه) وع صاهوا ضيه ساهون نباه لاهير العصف (ثم ريع اسمه مكرها للموض) أي انقبام
لرحمة ثانية (بلا عتماد على الارض يديه) ان لم يكن به عذر (وبلا عهود) قبل انقبام بهي حله لا سراحه عنك الثاني ستة
(او ثلثه ثانية) يعمل فيها (لاري) رعاه ما شملته (لانه) أي المصلي

[illegible]

من آرمجد وهو الشاب بكبير مجيد ومن قبل المسيح (قوله لا يبق) يا لهم من أنثى لا غير
(قوله التي هي هنا) فيه نظر فاعلم (قوله بخلاف الامانة) فتم الامانة في الحق أي
على سبيل التكليف امامه من غير مشقة كالتفكير فوق الابتنى كانه كلما قرب انقلب
من حصر الخلق اذ ادباعة (قوله الصالح) انما ينفرد في الحق حال ودون العباد (ولا قالوا)
لأنه في الجزم في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له براءة بانه ولد هو صالح فيها أفرد
حجج الشهادته بالسبب فيه كذافي المسيح (قوله شهدا من المسكونة الأعلى) مراد به
ما فوق السموات البيع بلابل العظم (قوله ودبريق) منه والتكرار يدل على عدم سابقه
لهزيد كرامته فانه افضل أهل العلوى على الارض (قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) قال
الحافظ بن جرير اما ما ذكرناه المتواتر انه على الله عليه وسلم كتب يقول أشهد أن محمدا عبده ورسوله
الله وعنده ورسوله له وساقبل به كات يقول له وأن رسول الله لا أول له ثم روي في غير
النسب (قوله الصالح) أي لأن المنافع مع بعضها جميع النعمان الخ قوله السلام عليك يا صالح
بن قلات كذلك جميعه هنا وبقلات أشرف الاسماء وهو محمد وقرن من عذاب الاقدان وهو
الخير وديعة رافق رصم من لم يولد وهو (قوله الحامو وقت) يا جرمه الا انما طأى
المرض عنه هذا الاما طأى الله (قوله خلافا لما قبله معهم) مراد بقوله لا يبق من لم يبق
انما صالح (قوله وقرا لشهدا الخ) أي هذا بزمه ووردت ميتة مستحبة بها فادع الزبلى
(قوله القوم والمهظة) اقول حذفوا يوم كل اصل واقعة سبحانه وتعالى على ما سنخبره الله العظيم

[illegible]

باب الامامة

هي اتباع الامام في جزء من سلاته اي أن يتبع فلا يتابع مصدر الفعل الذي لا يقول ولا يلام
هو المتبوع (قوله قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذن أطول لنا حرا منا قاه
يوم القيامة (قوله والصلاة بالجماعة سنة) المراد بها فيها الجماعة والعبدت فانهم اليهم ما
الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب ويحرم في التحقير غيرها
وفي جامع اللغة عدل الاقوال واقواها الوجوب ومنهم من قال انما فرض كما ينو به قال
الكرخي والطحاوي وجماعة من أصحابنا وقيل انها فرض عن وهو قول الامام أحمد كذا في
الشرح والانه ثل بالفرضية لا يشترطها للجمعة فتصغر ولو شغلها في ترحان وفيان والجماعة
في اللغة لفرفة للجمعة وقدرها الامام مع واحد وسواه كان حلالا واسراة حر اوجبوا وميها
يهي ارمسا كارتخيان معجدا وغيره وفي القنية الاصح ان اقامتها في البيت كقائنها في
المسجد وان تفاوتت فضيلة وعلى القول بانها سنة هي آكد من سنة الصبر هي سنة من
لا في اثر ويحتمل فيها سنة كفاية ووتر رمضان فانها هي مستحبة وأما حر تحريمه وقطعه
فمكره وتقوم ما على سبيل تنبيه قل شمس الجماعة لا يوافق ان اتحدى به فلا يكون
تدعياء فلا يكره ما يقوان تدعي به أروعة فلا يصح المكره ونسب من السكون في العذر
من ياء وتكره في الحسوف بحر وفي نهر والاختلاف في الحوقا ثم بالترك مسريه من عذر
فمن قال بالوجوب وهم المعروفون قالوا نعم ومن قال بالسنة وهم من قالوا بغيرها
اذا اعتادا تركه وحكي المؤلف في شرح الوهبانية من جواهر الفقه انه مستحبة في الاقوال
سنة وجمهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بالدراسة من صلاة الامام ولو آخر
لفظة لا خيرة قبل السلام واختاره وادل الفضل معجديه أي جماعة المسجد الجامع وان
استوى المسجد رقافته هم افضل فان استوى باقترافا من استوى باقترافا من استوى باقترافا
بذهب وذهب اجماعا لا يكرهوا لتلميذ يذهب الى مجلس استاذة ثم (قوله لفرفة على الله
عليه وسيد صلاة الجمعة) ورد في ذلك قوصا فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرج
فصله لم يخط خطوة الا ردته لم ادرجه وحطت عنهما خطبة فاسل لم تزل الصلاة
فصل عليه مادام في الصلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما تنظر الصلاة ورو
أس من مني انشاء والصحيح في جماعة نسكاً قام الليل كله وورد صلاة رجل مع الرجل اذ
من صلاة وحده ومع الزمان اذ كان من رجل واحد وروى زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي
المعمرات مكتوب في التوراة صفة امت محمد وجماعتهم وانه لكل رجل في صفوفهم ياد في صلاتهم
صلاة يعني اذ كانوا رجل بذكر لكل رجل ألف صلاة ومن حذو عشرة عتباتهم نظام
الائمة بين المسلمين وانه من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها لا يذخر) الموعول
مخروق تقديره المكاتب وسبأني للصف بسان لا مذار في فصل حسنة قل (قوله آه مصر)
بالشون من المراد اهل أي مصر كن (قوله ولو صيبا) يذهب من هناك فضيلة الجماعة تحصل
بالتنهل لمة أي (قوله ورواة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو بامرأته أو بولده فغدا في فضيلة
الجماعة اه كذا في لشرح وليكن فضيلة المسجد أي (قوله مع الامام) لا طاعة الا لله لا مع
تلك الامم الباقى (قوله ويشترط ثلاثة) الأولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الامام
والحكيمة والخلاف وانفردا (قوله لرجال) قاما القساء فلا يشترط كل النمرط بل
يخرج منه لذكورة فان الاثنى نعم ما متها المتلها (قوله لا يصح) أخرج نزي ال عذار فال
ما منهم صحبة لمة شيمهم (قوله وهو شرط عام) فلا يرد له كره (قوله آه وبسبب) لنسبته الأولى
سيرة وامن بسبب او باب (قوله ونحو ذلك) كن ينكر الامام قالوا لونه ارحم اب القهر

باب الامامة

قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان
وعندنا (هي) أي الامامة (افضل
من الاذان) ما اوضحه صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها
والافضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبنا وكل عليه بوجوبه
رحمة الله وصلاة بالجماعة سنة
في الاصح مؤكدة شبيهة بوجوب
في قوة (الوجوب) لأدوية وقوله
على تنبيهه وسيد صلاة الجماعة
افضل من صلاة أحدكم حده
بجمعة وعشرين جراً وفي رواية
درجة فلا يسع تركها لا يذخر ولو
تركها اهل مصر بلا مذخورون
بهم ذوقهم ولا قولوا عليها لانها
من شعائر الاسلام ومن خصائص
هذا الدين ويحصل فضل الجماعة
بوحده ولو صيبا يعقل او امره
ولو في البيت مع الامام واما جمعة
فبشرط ثلاثة اوقات كما سذكره
(الاحرار) لان العبد مملوك
بخدمته المولى (لا يذخر) لانها
استقطه (بشرط صحة الامامة
للرجال الاصحاء سنة شبيهة
الاسلام) وهو شرط عام فلا يصح
امامة منكر بعدت وشلاوة صديق
أو محبته أو بسبب شيعين أو بذكر
اشفاقه أو نحو ذلك يظهر
الاسلام

أروود السكرام النكاحين اه من التشرح وفي السيدنا حاصله حاصلا منه من بكر الزرية
واسكن يفرض لا يرى بلالة وعظمت في التشرح ذاتهم زمانا قال انه كان سائر ارمي نجاسة
ماقتة وبلالة هارة أي منه هذا ليس عليهم عادة لان خبره يريه بول في الذباتان فلهذا باعرا في
بخلاف ما ذابلى فبه ينصفه سلاية نجاسة او عدمه هارة فانه ينفذ فلهذا من ذلك فينظر
الطهارة فقد احبر كان مقبولا في الزمة الامانة ١٠ مخصصا قوله من ظاهره منتهى الصبر يرجع
الى من (قوله والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغ جسي مطهرا كان في رخص لانه سلاية لم يصب
ولو نوى المرض قبل او في نفل لان فله لا يترنم أي وفل القتي لا يترنم خورن عليه فليترنم
التقوى على الضعيف به هذا التفرقة على أن في كلام التشرح قوز بها وقال بعض منافع طخ
يصح اقتداء بالغ بالغ جسي في التراجع والى هنا طهارة والى هنا طهارة والى هنا طهارة
بين الصابن ان الله السيد من العلامة ممكن (قوله كالسكران) ركبته خورن الماين واسا الى
يغيره فيبقى فصح امامته حال افا فته ولا تصح امامته وورعها فلهذا يندب الى التعريف كما في
العراج (قوله والا كورة) أي المحنة (قوله خرج المرات) فلا يصح اقتداء الرجل بحاصلاتها
في ذاتها بحجة (قوله الامر بناسخه) على الخوف قد يروى انما يصح اقتداء الرجل بالنساء
لا مراح لولا ان امرته أخذ بهن نهي عن الصلاة خلفهن وفي جانبها زاد في التشرح (قوله
والنهي امره) أي في الحكم (قوله فلا ينفذ به غيره) أي لا رجل لاحد مال فوته ولا خشي
منه لاحتمال ذكره التامر وأتوا منه في وأسا الراعي جميع اقتداءه عليه سواء كان
ذكرا أم أنثى أو طلاقا لم يصح بس على ما ينبغي را قند أو صلى الله عليه وسلم يجبر بل مع انه
لا يوم مقبلة كوزن لا أخوته لأن المراد بالذكور عدم الاقوة وقدره صفة وذكر في الزمة
أن الاقتداء بالأنثى صحيح (قوله يحفظ كاه) لونه من الزوال وربة ولا يحفظ ما قمعها الامانة
ليظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على اختلاف) أي بين الامم صاحب عقلا لا قمع الامثلة
آيات فلا يصح اقتداءه الا ترى بأى أو مانع ولا فته داه الاحياء خسرلة فهاذا الاى منه
ببكونه باقى بالحد ربة درنه را ماقتداه أي ماى أرا خسرنا غير صحيح واهل انه اذا
فسدا لاقتداه بأى وجهه كان لا يصح ربه في صلاته لا ينفذ ما نأركه وبى غير ملا
الا قوله دعى الصحيح محيط وانتهى في الجراته المذهب وكلام الملاية ببيداته كادام محمد حاشية
وفصل الى بلى انه ان فسد له حذو شرط كطاهره حذو ولم ينفذ عند أملا وان كان لاختلاف
الصلايات تعقدت في الاغديره ففون وغرته الا تراض بالقهقهة كذا في التتو برورعه
مختتم اوصافه فهاذا من انعقادها من لانها اذا اعتدى الا ترى بالالى لان الاختلاف قد
شرط وانما في السبب (قوله ملاية فسرور به) أي ان من صلاته ضرر عند (قوله
فلا يصح اقتداء غيره به) أي اذا قومتهم بعد راطرة على به عدم املونوا على خالقها
كل في حكم الصحيح اقتداء به لور بنه ان اتخذ القدر (قوله ولا يصح اقتداء من
به فلا يصح الخ) وبصح عكسه وأسا لعمته هذان كان حرجه لا يصح منه من فصحا مامته
الجماع كذا في التشرح والسيد (قوله بالائمة الملائكة والخبريل) مصدر انتم كذب (قوله
بهم اللام وسكوت الشاه) واحال المنة بالخبريل ولم يقال ما وقع الله أى كذا في الامام
والفاسوس (قوله غررك للسان) مرفعه غره بأنه حبة في القلمات حتى تغير الحروف (قوله
والمحور) ككلام را ليه أرا ليه أرا لا لا قوتا (قوله لا يكونا مانا فبره) الا لعله في الخلية
ذكرنا لنبيج أو يكره من الفصل انما مع امامته لغيره لان ما يقوله ما لعله را خناره من أصبر
على رجل موثقه لا يؤمن على الا لويه من رؤا من الخلاف ونزاه (قوله بما ترونفسه) ان
ليمكنه الا فته داه وان أمكن لا يصح أن يخذل من لدر (قوله واداسرك الصحيح والجسد الخ)

مع ثمة ورسفنه الكفرته (والبلوغ)
لان صلاته لم يصب نفل ونفله لا يترنم
(والعقل) لعدم صلاته بعده
كالسكران (والا كورة) خرج به
المرأة لا مرتبة أخذ بهن وانتهى
امرأة فلا ينفذ به غيرها (والقراء)
بصط آية قمع بها الصلاة فعلى
الحلاق (و) الناس (السلامة
من الاطراء) قوله لا يترنم صلاته
ضرر ربة فلا يصح اقتداء غيره به
(كل راف) الشائم وانفلات الريم
ولا يصح اقتداء من به فقلنا لا يصح
بمنه سلس حول لانه خورن
را لما فانه يترنم والقدر (ولتضمنه)
تسارار النساء فلا يصح كلام الابه
(والنسخ) بل لنا المثلثة لعمركم وهو
والنسخة بضم اللام وسكوت الشاه
تسارار اللسان من اللسان الى الشاه
ومن الزاه الى الغيب ونحو
لا يكون اماما لغيره واذا لم يجد
افرا نشب خالصا لثعوبه
من اصلاح قسائه آناه الليس
وأطراف التهان فسلامته جارة
انما هو اذا ترك الصحيح والجهل
فصلا به فته داه (و) السلامة من
مفسد

بانتقالات الامام (السمع اوروبية) لم يكن الوصول اليه (مع الاقتداء) (في الصحيح) وهو اختيار من الاجتهاد في قوله في
 التي صلى الله عليه وسلم كان يصل في ١٦٠ حجة عاشوراء في المسجد صلواته وهي هذا

الاقتداء في المساكن المتصلة
 بالمسجد الحرام وأبوابها من
 خارجة معجبة اذ لم يثبت حال
 الامام عليه السلام في قوله ولم
 يتخلل الا الجدار كما ذكره شمس
 الآلة فيمن صلى على سطح بيته
 المتصل بالمسجد وفي منزله يجنب
 المسجد ويشتد بين المسجد وحائط
 مقتديا بالامام في المسجد وهو يصح
 التمسك به من الامام أو من المكبر
 تجوز صلواته ككافي انجنيس
 والمزبد يصح اقتداء الواقف على
 السطح به هو في البيت ولا يخفى
 عليه حاله (و) بشرط (أ) لا يكون
 الامام راكبا مقتديا (ب) لا
 أو بالقلب (أ) رابعا (ب) غير
 دابة امامه (ب) لا اختلاف المكان
 وإذا كان على دابة امامه مع
 الاقتداء لا تصاد المكان
 (و) بشرط (أ) لا يكون
 مقتديا (في سفينة والامام في)
 سفينة (أخرى غير مقترنة بها)
 لانها ما كانت بين واذا اقترنت
 لا تصاد المكان (و) رابع
 هذا من شروط صحة الاقتداء
 لا يصح مقتديا من حال امامه
 المخالف لمذهبه (مفسد في زعم
 المأموم) معنى في مذهب المأموم
 (تكرور دم) سائل (أ) في
 جلاء الغم ونية أن (لم يرد به)
 وضوءه) حتى لو غاب به لما شاهد
 منه ذلك بقدر ما يصح وضوءه ولم
 يعلم حاله في الصحيح جوار الاقتداء
 مع الكراهة كالمجهول حاله بالمره
 وأما اذا علم منه أنه لا يعتاط في
 مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء

لان الثلاثة منفرد في بعض الروايات وهذا اتصال الصفوف لا يكونا طرفا لثلاثة كان على
 لطريق اثنان في قياس قول أبي يوسف فيجوز صلاة من خلفه لا لأنه جعل المثنى كالمجمع
 وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله بسم فيه مقنن) والفرقة بين المقنن وقد ارتفع أو ذوات
 كذا في الحائية والظاهر أن هذا يعتبر من محل السجود وعلى تمام الآخر من كل صفة لان
 لارتفاع لا يكتفي في التمسك يد من محل تمام الصف الى محل تمام الآخر (قوله على الثاني) وقبل
 ما يصح صفا واحدا والظاهر ان الواصف في السجود لا يتم وان وسع صفا حاله حكمه صفا واحدا
 كذا في الاشياء من العن الاثنى فلو اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في آخره ان جاز كما
 في الهندية قال البرزنجي السجودات كبر لا يتم (أ) اصل فيه الا في المجمع اقترن به وارتفع فان
 ربه كان على أربعة آلاف سطوة وجامع التمسك من الشريفة أفتى ما يستعمل على السجود
 الثلاثة الاقصى والعصر والامام في الثاني والشرح والظاهر أن ذلك لا يشبه حال الامام
 على المأموم لا اختلاف المكان به على العيد كالمسجد وجعل في التمسك والصلوات لا تخفى
 مصلى الجنار فمثل المسجود ايضا وفناء السجود كما لا يصح اقتداء به وان لم تكن
 معه وفصله (قوله لسمعاع) في من الامام أو مقتديا (ب) لا يكون مقتديا في حاشية الدرر
 للزمام الصحيح عتبار الاشتباه فقطرة في الدرر بالنقل عن القصة برهان خلافه في الدرر
 وخرجوه من شرط عدم اختلاف المكان (أ) فلو اقتدى من منزله عن في المسجد وان
 انفصل عنه صح ان لم يوجد ما من شرطه بل يشبه حال الامام رأفا لا يصح اقتداء
 في بيت امامه ولو لم يوجد فصل يسع صفين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أ) رابعا
 غير دابة امامه (ب) لا يصح اقتداء إذا اقترن بدابة من دابة الامام (قوله ب) غير مقترنة
 (أ) لا يتخلل ما بينهما من غير ذلك من غير ذلك مانع وظاهر هذا التعليل ان القاصد اذا كان قاصدا
 لا يتم لا سيما عند عدم الاشتباه وهو مقتضى ما لا يمنع (قوله واذا اقترنتا) وانظر هل المراد
 بالاقتران ربطهما نحو حبل رابطة بينهما أم اتصالهما ولو من غير ربط والظاهر الثاني (قوله
 وأب) يعبر مقتديا من حال امامه مقتديا (ب) هذا عن ما هو المعتاد أن الغير يترك أي يقتدي
 وهي الأقوال التي هو من اعتبر رأى الامام فلا يقتد به (ب) وان ما بين مقتديا به من أي
 مقتديا في كونه نسبي (قوله تخرج دم سائل) وكيفية ربيع الرأس أو الرأس من ماء
 مستعمل وتصل قدر مانع من النجاسة (قوله في الصحيح جوار الاقتداء) لانه يصح من الله قننا
 وحسن نفس به أولى (قوله مع استكرهه) ظاهر ما لانه الكراهة هنا رخيصة بدانتها كراهة
 تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا يحصل على ما ذهبنا اليه لا يعتاط في لاركن والشروط
 وأما ادعاءه يعتاط فيه ما لا يعتاط في الواجبات كما اذا كان يقول السورة أو يقرأ في التهجد
 الأول شيئا من فقه الصحيح مع كونه التحريم على الانفصال اقتداء بالانفصال والظاهر
 الثاني وأما ذكره في أن ركوب وشروط الواجبات ولا يراد في الدنيا ان كان يقتدي
 بالانفصال في الركوع والسجود ويحتمل لانه من راحة لا يقتداء بالصحيح مع كونه التحريم
 ولا يقتد به اصل لانه قيل بوجوده أو بغيره على الكفاية فلا يتركه لذلك ويعلم الحكم بحالها
 بان يراد في المجمع الثاني المستحبات لا ولي من الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال
 الاقتداء بما وافق عند التعارض أفضل وراجح تحفة الاخبار (قوله أ) رابعا (ب) أن
 لا يعتاط ما لا يركب في هذه الصلاة المخصوصة حاله في الاحتياط (قوله وبكر) كافي

المجني

به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدي به فيه ولا رادع في مقتديا
 في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كافي

الامام كس المراتة والاد كراجل فحاشة والادهم والامام لاهدي بالثقاته يذوقه اذ به على قول الا تفرقوا عنهم لا يجوز منهم
الحدوث الى لان الاصابى يطلان هذا املا التباطى لانه يقتدى بقاءه ١٦١ الا ولهم الاصح ان مقتدى برى حوازل

صلا انا حاشاه ولا غير في حق وائ
قنه فوجب التول بغير اوازها كماله
انتهى من رفق النذير واقام قيد
بقوله والامام لا يدرى في ذلك ليكون
جازا بالنية رة ممكن من جهة
سلاته على جهة داساه واما اذا
سلمه رجوعه على اعتقاد مذهبه
سار لثلاث ولا يستة قلا رة
لحل منه سلاته (مع اعتداه
متوس بقبيل) عند ما قال بعد
لا يصح لثلاث سبى على ان
العلية بين الاقربى الرباب والماء
او الطهارتين الوضوء والنسيم
فعد جهات الا لثلاث يظهر النص
يدل عليه فاستوى الطهارتان
رعدا بيت الطهارتين التيمم
والله وفيه صبر وانه القوي على
الصديق وهو لا يجوز ولا خلاف
له جهة الاعتداه بالقبيل في صلاة
الجنابة (ر) مع اعتداه (خامس)
باسم على خفا وجبة ورتبة
فرحة لا بد من مناهي (و) مع
اعتداه (قائم بقاءه) لا الى
على الله عليه وسلم حتى الظهور
السنة او الا على مرض موته
حاشا والامر خلقه قياما رى
آخر ملاه الا ما رضى خلق
ان يكرهه الا ما فيه مع يوم
الا قنن ما وما يتم لفته ذكره
البياني في المعرفة (و) مع اعتداه
(باحب) لم يبلغ حد به حال كوع
اقتاد على الاصح راذا بلغ وهو
يقتضى الركون قلبا لا يجوز
عندهما به آخذ ذمها العلماء

الجنبي) فدخلت تصيله (قوله على زعم الاحام) دون المأموم (قوله ارسل بحاشا
نذر الدرم) فانه منسوخ عند الامام الثاني رضى الله عنه لا يمتدنا رومى على ظن انه محدث
او عليه فحاشا بما قد من خلاف ذلك لا فز فانه اقص لان الامام لا يدرى في ذلك فليس
الامر حجة شى عليه الفكرة في السراج (قوله روى) اذ قد اذ به (اما اذا قلنا هذا
المؤتم فذا قد منتهى ولا كلام فيه (قوله لا يدرى) أى التلاص (قوله فلا يدرى) على
ملا (الاولى) حذره من رومى فسادا لانه ما احاط به قد ولا فحدث فحدثى مثلا
واما اخبار منه عن فقهه وبقوله ان كان عدلا نلزمه الا ما قد لا يمكن هذا لا قبل لكن
نستحب الاحادة كما في السراج اذا علم من هذا ان صلاة الامام لا يجوز له الا قد اذ به (قوله
والخلاص) اعلم ان طهارة لثيم فيها جهة الاطلاق اعتبارا وعدم قوتها باختلاف طهارة
المسحاضة لوجه الضرورة عن ارض الامر اليه الفسور والجزء الامام وهذا الاخلاقية
وانما الاطلاق التعليل لعل من هذه الجهة فالخر ورا لثي حواز اقتدى بالقبيل بالنسيم
احتياط ادهم على الخلاف لان طهارة كاطها ربا الحاء من حد لثيم قد
الاختلاف مبنى على الخلاف المذكور (قوله روى) النص يدل عليه (قوله فانه قدما قال
فلما جردوا فنبهوا محبا طيافا ذكر الكلا حين جعل الطلبة بينهم (قوله روى) عند مدح
الطهارتين) اى راد حاشا ضرورية والامر على اسلية راد لا ان من منغل على الطهارة
الاسلبة اقوى حاله على الطهارة الضرورية قما ركا لو كان مع التوفى ما فاقته
بالثيم فانه لا يجوز وطما ان التيمم طهارة فطلت اى غير موقوفة الصلوات فلهذا لا تقدر
يقدر الحاشا (قوله ومع اعتداه) فاحل باسم) لا سواه ما لما في الاصح على الجبيرة الى
من الماصح على خلاف مسعها كالفصل في خلاف الخلف (قوله او رتبة فرحة) اى
جراحة (قوله لا يدرى) فان ساهه فهو معتدوا ناسن في شرط فلا يصح الاعتداه
الا حاشا اذ ان هواد في حاله (قوله ومع اعتداه) قائم بقاءه اى بركون روى روى هذا
عند حاشا لا يدرى وقوله او رة كما في القبر وان روى را لا فلهذا لا يدرى الموقوف (قوله
على خلاف ابي بكر الخ) فذا ذمنا رة وقوله فاشم لفسه اى لانه مسوق (قوله فاقا على
الاصح) يعنى ان سكية الاقناع مع من حاشا للاف رة بقال في نظره (قوله روى
الظهورية والاصح) يحمل على انه الاصح من فوقه حاشا الا لا يصح بطلان لان اكر العلماء
تخذه ولم افرق رة السيد (قوله ومع اعتداه مأموم علة) سواء كانا بن ارفا عديت
اوسن لثين او مضطربا ومختلفين وكذا حاشا في الاصح كذا في الاصح الا قرر شى
لا يصح عليه (قوله والامر مضطربا) اى اركان المأموم مضطربا والامام فاه اقال له
اقر حاشا قال الى وهو المختار لكان في التمر من الترة شى الاظهر الجواز على قوله
وكذا على قول عدى الاصح وهو التماسا بلاق كلام الصنف لانه لا يدرى (قوله يحمله لان
اقراد النقيب لا يدرى لاقطاع الامام رة في اسب (قوله ومتمثل بفرضى) الا في اقرا وبع
فارا لا رى عدم وار الاعتداه كمال المسابقة في قامة اليك لانه فاه من على حاشا
مضمومة قرا شى ومضا خلاص فخرج حاشا لعدا كماله والامر اذ لا يصح حاشا اقرا وبع

(٢١ - طحاوى) وهو الاصح بغير الاعتداه اما لانه لا يتوان عنه الا سقى ولا يجوز عند فقال الزبلى رى
الظهورية والاصح انتهى وقد اختلفا في التيمم قبل (ر) مع اعتداه (موم علة) بان كانا عديت او مضطربا والامر مضطربا
والاحام فاه الاقناع (ر) بفرضى) لا يدرى فاه الصنف على القوي ومما ربه حاشا ما في الفرافة (را ن ظهرا بطلان صلاة
احاشا) بقوات شرط اذكر (افاد) لا يدرى القوي عليه الا تيات بالعرض

لان الاقتداء يقع باطلا كما لا يخفى لا يقال ان القراءة في التورين مرتين في حق المتأمل في حق الفترض لا تامة فلو سلا ما اقتدى أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء وهذا لم يصح
 اربع ركعات في الرباعية ولو لم يذكر الا في النسخ الثاني ولم يذكر في الاثر الاول بقوله وصار بها
 الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضي صحة الاول
 والفرض انه باطل (قوله بدلتهم) اي بدلتهم اذ اظهرهم اذ اظهرهم اذ اظهرهم اذ اظهرهم (قوله
 وعوده ليعود ثلاثا بعد ركنهم) اي ولم يعد التعمود الا في ركعتهم اذ اظهرهم اذ اظهرهم اذ اظهرهم (قوله
 المسائل ولا تعد صلاة الامام وفيها اربع ركعات صلاة فسدت على الامام ولم تعد على الامام (قوله
 على جميعهم ثم جاء دور اربعة الخ) الذي في سخن أي دارد ان يفسد على الله عليه وسلم دخل في صلاة القصر
 فأمر ما بعده أن مكاهم جميعا ورأى به بطرما ففصل بينهم في الصلاة قال انما انا بشر مثلكم
 وان كنت منكم وما وجدنا الا في انفسنا أن ذلك كان به منكم ومنهم لحواز كون الذي في حبيب تكبير
 ولا هلة مل تكبيرهم على أن الذي في مسلم قال فأتى الذي صلى الله عليه وسلم حتى قام فيهم ولا
 قبل أن يكبر قائم فانه في الاول الاقتصار على اثره (قوله وفي القصر الخ) وفي مجمع
 الفتاوى صحيح عدم الاختصاص مطلقا لكونه من خطاه عنق عنه لكونه من الخطا في الفتاوى
 كان الذي (قوله ونظيره) أي في وجوب الاختيار في ذلك اذ اظهره لا امتثال ولا فلا كما
 لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم
 في فصل بسقطه من الجماعة في ظاهره بجماعة الجماعة والحدوث في فصل الجماعة
 ونسقط صلاة العبد ويصير (قوله منها طر) في شرح المشكاة مع كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من الحديث ناسبا ما ينظر لم يل أسهل قاله الثاني من مبادئ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يوافق رجاله الخ (قوله ورد شديد) الخ في الخلافة في شرح موطا الامام محمد بن
 لزيد (قوله وخوف ظالم) أي على نفسه أو ما له أو خوف مبالغ فيه أو خوف
 لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وجس معسر) أي لو فربس عليه وقيد بالعمارة التي
 به ذرق الترك (قوله ومظلوم) أي ربحس مظلوم في عبارة بعضهم انه ربحس بأن خوفه
 لم يمس له معسر والمظلوم من الاضرار وكلام المصنف في ذلك الذي يدل على الحبس بالقول
 ولا قوله وهو عليه فلا حاجة لذكر المظلوم انهم من قوله وخوف ظالم فان الذي يحبس المظلوم
 ظلم (قوله وعسى) وان وجد الا له في فاداعه في الامام وقال لا يجب حلي قال ابن ابي رباح
 المصنوع في الكتب المشهورة ان اختلاف بينه وبينها فيما ادوا به فافادها اتفاق اي على
 سقوطها اذا لم يجد قرضا (قوله وبلغ) أي لا يستطعم مع ما عشى (قوله ونظم بدور حل)
 أي من خلافه بالادوى اذا كانا من جانب واحد وكذا نسقط بنظم رجل فقط (قوله وسقام)
 كسحاب المرض فاموس (قوله واقعد) أي كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان
 التمسك على المطر قد تقدم فذكر ذلك ليعده مقدرا منقلا وهذا علم ما في شرح السيد (قوله اذا
 ابتلت النعال) أي الاراضي الصلاب في الحسك لان النعل القاطعة الصلبة الغليظة من الارض
 شبه الاكمة يبق حصاره ولا تنبت شيئا ومنه الحديث اذا ابتلت النعال الخ قال ابن الاثير انما
 خصه به لانه كرا لا ينفذ من غير ما ينفذ في الرخوة فلما تنسج النعال وقال لا يهري في معنى
 الحديث يقول اذا ابتلت الارضون الصلاب فزلت به عشي في انفسه لو ان مشاركم ولا هلكم
 ان تشبهوا الجماعة اه وهل هذا الحكم مخصوص بماله كقوائ أرضه لم يمت فلا نسقط
 اذا كقوائ رخوة وان الما رايد كراهة في المخرج بالخصوص فكذلك قول اذا زل المطر ولو لم يزل
 بحيث يظل منه النعال فلا صلاة في الرجال أي المنازل (قوله وزمانه) أي صاعده وزمن كفرح
 زمانه وزمانه بالضم وزمانه فهو زمن وزمنه والمجمع زمنون وزمنه فاموس (قوله وشيخوخة)

وايس المراد لاعادة الجارية له في
 في المؤدى اوله صلى الله عليه وسلم
 اذ افسدت صلاة الامام فسدت
 صلاة من خلفه واذا طر البطل
 لا اعادة على الاموم كارتداد الامام
 وسببه للجمعة بعد ظهر يومهم
 وعوده ليعود ثلاثا بعد ركنهم
 (ويلزم انما) الذي بين فساد
 صلاته (اعلام) فيم باعادة صلاتهم
 بالقدر لم يكن ولو يكاتب أو رسول
 (في المختار) لانه صلى الله عليه
 وسلم صلى يوم نجره ورأسه بقطر
 فأعادهم وعلى رضى الله عنه صلى
 ياناس ثم تبينه أنه كان محكما
 فأعاد وأمرهم ان يعيدوا وفي
 الدراية لا يلزم الامام الاعلام اذا
 كانوا قوما غير عيين وفي خزانة
 الاكمل لانه سمعت من خطا
 معقوده وعن الوبري بخبرهم
 ون كان محتله ابيه ونظيره دا
 رأى غيره يتوضأ من ماء نجس
 أو على توبه نجاسة
 في فصل بسقطه من الجماعة
 هو ادم ثمانية عشر شيئا منها
 (مطر ورد) شديد (وخوف) ظالم
 (وخلة) شديد في النهج (وجس)
 معسر ارم مظلوم (وعسى) وبلغ وقطم
 يدور حل (رسقام) وقعد ورجل
 بعد انقطاع مطر قال صلى الله عليه
 وسلم اذا ابتلت النعال فلا صلاة في
 الرجل (وزمانه وشيخوخة)

كرهه قاله له لا شيء غير وهو لا يلا مصر ليدلا (قوله وسورن قبليه) حطقت على احدنا لداى
 رادعهم ونا نياه (قوله لا كراهة) لا تخلاف الذى على الله له وسلم ابن أم مكتوم
 وصيه ابن ماله في المدينة - بن خرج الى خزوة تبول وكاتبا عيين (قوله ولا عراي) بفتح
 له حزة فسيبنا في الامم انه وهم سكان لبادنه من اعرابهم لا زحري ولا لرجال عار بهم
 الخالص منهم رهم الذين نكحوا بلفظ قبيح من نكحوا والگات الله - ديم لانه اول من نكحهم
 بالحر بنو اعرابهم نكحوا بالظن فكلوا بالسان لا يعيل عليه السلام وهو اهل الجوار
 وسار الاطهار المراد هنا كل من سكن المدينة من بيا كان او غيره - بما كانه كان لا كراهة لغلبة
 الجبل عليهم ليعدهم من بين السالع ومن غلب اهل الكوفة وهم اهل القصور وهم اهل الظاهر
 في كراهة النبي الذي لا دخل منه في البحر والنهر - وبكى أن عرايا قديس باسم فقرا
 الامام آية لا عراب أشد كفرا ونفا فافضله لا عراب ونجح اسمع فاعتدى به بعددته فقرأ
 الامام في آية رسول الامم من مؤمن بقدره يوم الآخر خفا لا لغيره ابى لآت فذلك العصا
 كذافي فاية البيان (قوله وولد الزنا) لانه يسرقه أبه فغلب عليه الجهل فلو كان عنده علم
 لا كراهة تارة ليعني التيسير لتفرقة الامم عنه لكونه منهم - وأورد في الخبر وعليه فبني
 ثبوت الكراهة مطلقا وان يذكر جاملا (قوله فلذا نفيها) أنه لاجل ما قبله في العبد من
 قوله ان يدرك حاله في الامم بفعله وان لم يوجد انقل من ذلك انه قوله الاعراب في قوله
 الجاهل وهو ولد الزنا فانه قوله الذي لا يدرى ربه تأمل بالتفكر لا يصح (قوله ذل كان) أي
 اذ مر ذكر (قوله لم يكن اشد) فالسكرة هي في تقديم المضمر والحرور والارادة البصر
 الجاهل لان اسامة الجاهل مكرهه كنه ما كان لا يدرى عليه بأحكام الصلاة (قوله ولا كراهة
 الغاسق) أي لانه كره من قوله حتى اذا كانت الاعراب في حال شكرا لانه لا فضيلة في بصره عليه
 والاراد الصالح بالخيار لا لا يبعد لان اسامة في البصر عرو في القدر ورجع عن الامانة
 وهو حتى قوله من وجع الشيء على وجهه انه اذ مر من كره من طاعة الله تعالى
 بارتكاب كبيرة قال الله اني أي أو اضر اذ لم يفرق بين ان يراد بارتكابها لا في شكل
 بالذات فذلك كلام در او شارح اخر اه (قوله فكتب اه) فتنكره فلا يظن بتفريقه الامانة
 تبس في الجاهل وفاد كونا لكونه في الغاسق فربية (قوله من علم) كنه كراهة في قوله بنوع
 كراهة في على خير العمل ارحال كله يكف عنه لانه من طاعة الكثرة في قوله بنوع
 شبيهة اراسمسان) وحده ذن افر بيا ومرا ما مستغفروا هو من قوله بارتكاب (قوله
 والصحيح) أي منهم (قوله خلاص من لا كفره يدته) فلا يجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته
 التي على الله عليه وسلم أو الكرام السالكين قول رتبة لانه كراهة وان قال لا يرى لاله
 وعظمتته في بصره والمشبك كراهة في انه يدرى حاله كراهة وان قال هو مسلم لا كراهة
 فهو مستدعي وان انكر خلاصه الصديق كراهة في كراهة لا كراهة في قوله بنوع
 بالاعتداف في هذا الحكم والحل في ابره من عثمان بن مسعود ان لا يجوز الصلاة خلف من ينكر
 السمع على اثنين أو جمعية الصديق أو من يبا الشبهة أو بهدف الصديقه ولا خلف من انكر
 بعض ما علم من الدين ضرورة انكفروا ولا خلف من نكحوا ولا خلف من يفرق من يفرق على
 من غيره (قوله يكون محرز قواي الجماعة) أي سمع الكراهة ان يدرى غيرهم ولا فلا كراهة في
 في البحر بمكان في اسراج هل الا فضل ات به في خلف هؤلاء ثم انهم اقبل أمافي الغاسق
 في الامانة له أولى وهذا الحق يظهر من أن امامه مكرهه من جهالة ما على الله ولا كراهة
 الحرير والاراسا لا نرون فيك أنت بنو لا لا نمر اذ لا لجهلهم فيشرط الصلاة ويكفي اسراجهم
 على فاهر الصلاة خلف الغاسق يرضون في لاهربا لانها اسمهم ففصل من لا تضاد وتكره

وروي ثمانية من القدس وان لم
 يوجد افضل منه فلا كراهة
 (والاعرابي) الجاهل أو المضمر
 الجاهل (وولد الزنا) الذي لا علم
 عنده ولا يقوى فذا نفيها مع ما قبله
 يقوله (الجاهل) اذ لو كان عالما
 تقبلا لتكرهه لانه لان الكراهة
 فلتناقض حتى اذا كان الاعرابي
 افضل من المضمر والعبد من
 الحر وولد الزمان ولا الرشد والاممي
 من القبيح فالجهم بالخذ كذا في
 الاختيار (و) لانه كراهة امامته
 (الغاسق) الغاسق لعدم اهتمامه
 بالدين فكيف اهانة من طاعة الله
 عتدي لا لاله وذاته ذر منه
 ويتفق منه في غير مسجد الجماعة
 وعير ما وان لم يقم الجماعة الا هو
 تصلي معه (والجديح) بارتكابه
 ما حدث على خلاف الحق التلوي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من لم اعمل في احوال بنوع شبيهة
 أو اسنسان وروي محمد بن أبي
 حنيفة رحمه الله عن أبي يوسف
 ان الصلاة خلف أهل الاخوان
 لا تجوز والصحيح انها تصح مع
 الكراهة خلف من لا تنكف به عنه
 لقوله صلى الله عليه وسلم لو خلفني
 لم يدرى بوجهي ولا اهل كل برهان
 رجاهل واصل كل برهان وراه
 اطاره قطني كما في البرهان وقافي
 يصح الزوايا واذن على خلف
 حاسق أو حنيفة يكون محرز ثواب
 الجماعة كمن لا يبا لثواب من يصلي
 خلف امام في (و) كراهة الامام

الصلاة خلف أمر دوسقيه ومملوج وأبرص شاح وصيه ومن الرمنه من مجرم لا خلف من أم
 مارة على ما أفتى به المتأخرون أفاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاعتقاد بالخالف وعلى
 جرد فاحرم الميم بكن مستطابدة بكم بهما وما لم يتحقق من إمامه فقد لا لصلاة في اعتقاده اهـ
 وإذا لم يجد غير الخالف فلا كراهة في الاعتقاد به ولا اعتقاد إمامه أو من لا نفراد على أن
 الكراهة لا تنافي الثواب أفاده العلامة فوج (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيرهما
 رضى القوم أم لا لا طلاق الأمر بالتخفيف (قوله من أم فليخفف) ذكر الشيخ في كبره
 حديث أبيه الناصر أن منكم من غير من منى بالعلم فليخفف فان منهم إلى كبره أو لفصيف
 وداء الحاحية ترواه الشيخان وهذا بعيد عن الإمام بترك القدر المستوفى من صلاة يومه اهـ
 يؤيده ما في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ المنة فزنته في العشر فقرأه فقال له أرسيت قال
 نعمت بكاهي فخشيت أن يفتن أمه (قوله جماعة القراءات) أي تكره جماعة القراءات مبرجا
 لزوم أحد الخطورين وهو ما ترك واجب التقدم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم من غير دين
 قعودا لا إمامة متباعد من بعض الملايق يصحهم في عورتهم بعض كتاب الفضل لم يرد صلو
 جماعة من يملكون قعودا لا إمامة (قوله ذكر جماعة النساء) تحريم الزم أحد الخطورين بقيام
 الإمام في نصف الأول وهو مذكور أو تقدم الإمام وهو أيضا مذكور وفي حق من سجد من القدر
 ولو لم يكن رجل لا كراهة لأن يكون في بيت ليس به غير رجل أو كبر من الإمام أو زوجته
 فان كان واحدا من ذكرهم فلا كراهة كما ذكر في المحمود مطلقا (قوله ولا يفسد
 الجماعات) لقوله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته وصلاتها
 في محضها أفضل من صلاتها في بيتها اهـ فلا فضل لها ما كان أحد من أهل البيت القرائن
 وغيرها كلقاها في الصلاة فلهذا فلا تنكر جماعة من فيها لا ثم التشرع مكررها فلو تفردون
 تفوتهم ولو أمنا راة في صلاة الجنائز رجالا لا تعدادا قولا الفرض بملائم (قوله والخالفات)
 أي مخالفة الأمر لأن الله تعالى أمره بالقرار في البيوت فقال تعالى وفرتي بيوتك قال
 صلى الله عليه وسلم بيوتهم خير لم يركب (قوله من أن يفت الخ) والمتن في ذلك ما يجب
 تقدمه ونقل الحموي عن الخزني أن تقدم الإمام ثم جرت (قوله والإمام من يؤتم) اهـ هذا
 جواب عن عدم تأييد الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان
 متوسط (قوله وما أمكنه من بين يديه عن بعض) ولا يترتب فيه التوسط والمخالفة في كلاهما
 أيست على ما ينبغي لأن المناسب أن يقول في الشيء ولا يكون له مكان داخل في الشيء أو يقول
 في دور أو وسطه يا قهر بن سمع الله من بعضه من بعض والذكر صاحب طرف في الشيء وفي
 السبيل من أحد طرفي موضع صلح فيه من قبله أمكنه كجاءت وسطا أقوم لا لا الصبر
 كجاءت وسطا ورور وسكن وليس بوجه اهـ وقيل كل منهما ما يقع موقع الأرض فذلكما
 لا يمر وكذا لا شيء من (قوله ويعد كل منهم رجلين) كذا في الأخيرة والأولى ما في منية
 أصلي من قوله بقوله كفي صلاة فهو هذا الرجل يترش وهي تتورك لانه يحصل به من الصلاة
 في لتر ولا يحصل في الحديث الذي كونه مع غيره هذه الجملة من ذلك لعل في غير ضرورة
 بحر ونهر اهـ ذكره السيد (قوله وينف نواحد) ما لواحدة فتأخر إذا اقتضت عملها
 وإذا قدمت مع رجل فأمه عن عيته وقامه هاشية (قوله متأخر بعقبه) في كلامه تعالى رضى
 ولدى في شروح الهداية والفردى والتأخر نبرها والقوله تعالى لنصفه مساو باليدرت
 تقدم وبدور تأخر من غير فرصة في ظاهر رواية وهذا إذا كان قيل أنه لا تأخر كان فيها أشار
 له بيده بما به (قوله في الصحيح) راجع في قوله وكذا خلفه تطويله فلهذا قوله كذا من
 محمد أنه يصح ما بعده عند قبح الإمام (قوله الحديث ابن عباس صلح) في الحديث دلالة على جواز

(تطويل الصلاة) لما فيه من تنفيع
 الجماعة لقوله عليه السلام من أم
 فليخفف (وجامعة امرأة) لما فيها
 من اطلاع على عورات بعضهم
 (و) كره جماعة (النساء) بواحدة
 منهم ولا يضررت الجماعة لما
 فيه من فتنه ومخالفة (فإن نهار)
 يجب أن (يف) لإمام وسطه
 مع تقدم عقيب فلو تقدمت كزوج
 اثنت رجعت الصلاة والإمام من
 يؤتم به ذكر أو كل أو ثلثي والوسط
 بالتحريم بل ما بين طرفي الشيء كما
 هنا وما يكون لما بين بعضه من
 بعض كجاءت وسطا لأرباب السكر
 (ص) الإمام أحادي (أمره)
 يكون وسطه من كجاءت وبعذر
 منهم رجلين اهـ متروكهما أمكن
 وبصوتون بزيادة وهو لا فضل
 (وبقف الواحد) رجلا كن أو سيد
 اهـ (من بين الإمام) مساوية
 متأخر بعقبه ويكره أن يقف من
 يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث
 ابن عباس أنه قام من يسار النبي
 صلى الله عليه وسلم فأنفصه عن يمينه

من قطع ما قطع الله وجهه يوم
 ربه بل هو طاعة على ما أمر به النبي
 صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة
 في الصف الأول دون الثاني فله
 حقه ثم كلهم سدد الأول ولو كان
 الصف منتظما ينتظر مجي آخر
 فإن خاف فوت الزمة حذب ما
 بالحكم ليتأدى به والأفام وحده
 وهذه ترد القول بقساد من فسخ
 لأمرى داخل بيمينه وفضل
 الصفوف أوله ثم الأقرب فالأقرب
 لما روي أن الله تعالى ينزل الرحمة
 أوله على الإمام ثم تنحاز عنه
 من يجازيه في الصف أو قول ثم إلى
 الميامن ثم إلى الميائس ثم إلى الصف
 الثاني وروى عنه صلى الله عليه
 وسلم أنه قال تكتب لأذي بصي
 خلف الإمام يحذاه مائة صلاة
 ولأذي في الجانب الأيمن خمسة
 وسبعون صلاة ولأذي في الأيسر
 خمسون صلاة ولأذي في سائر
 الصفوف خمسة وعشرون صلاة
 (ثم يصف الصبيان) قوله أي
 مالك لا شعري أن لنبي صلى الله
 عليه وسلم صلى وقام الزجل بلونه
 وأقام الصبيان خلف ذلك وقام
 القضاة خلف ذلك وإن لم يكن جميع من
 الصبيان يقوم الصبي بين الرجلين
 (ثم الخشفي) جميع خشي والمردة
 المشكل احتياطاً لأنه كان ردلاً
 فقيامه خلف الصبيان لا يفرضه وإن
 كان امرأة فهو متأخر بلزم جعل
 الخشفي صفواً واحداً متفرقا تنه
 من إتيان خلف مثله ومن أعاد
 لاحتمال قد كورنوا لاؤفة وهو
 معاهل بالأضرب في أحواله (ثم)
 يصف (النساء) أن حضرن والأفهن
 فذهوات من حضور الجاهات كما تقدم
 (فصل فيما يقوله المتقدم بعد
 فراغ ما منه من واجب
 قوله أخوانكم يوجد بعده في بعض النسخ: ربه ذنوبها (ولا استعانة غير شجرت بالقدم) اهـ

(قوله ومن قطع صفاته الله) المراد من قطع الصف كان لما روي أن يكون فيه فيخرج لغير
 حاجة أو يأتي إلى صف ويترك بينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد أن يرا دبة قطع له لصف
 ما يشمل ما لو صلى في الصف منقطعاً وهو منقطع في الصف الأول اهـ (قوله ويحذر من الصف) أي
 قوله صلى الله عليه وسلم واينوا باليدكم أنوا أنفسكم (قوله على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم)
 أي من ادراك المصيلة بعد الفرجات وهذا الكلام للكمال وافروا باليصر قال المحقق للكمال
 والاحاديث في هذا شبهة كثيرة اهـ (قوله ان كلهم سدد الأول) أي فلا حصة لهم لثمة من هم مصر
 عن الغيبة (قوله ولو كان الصف منتظماً الخ) الأصح أنه ينتظر إلى الركوع حتى جاء رجل
 ولا حذب إليه من حلاً أو دخل في الصف والقيام وحده، قال في زمانه العتبة الجبل فلهذا إذا سجد
 تعدد صلاته وقبل أن رأى من لا يتأذى بهذه المدة قد رزاهه أيضاً حذبه قالوا لو جاء
 واحد والصف ملأ تنحذب واحد منه ليكون معه صف آخر وينتفي لئلا الواحد أن لا يجيبه
 فننتفي الكراخية عن هذا أي الخشفي لأنه فعل وحده (قوله وهذا ترد) أي هذه المدة وهو
 قوله جـ ذـ ما لا يخفى لأن تأخره للجدوب بقدر ما يقف مع الجاذب أقوى من كونه لا من مجرد
 تلبين متكبته ونسيجه لذا خل بيمينه أو تعدد خطوة أو تدوير (قوله القول بفساد الخ) ذكره
 في مجمع الزوايا وكتاب الحجاقس مع قوله بأنه أمثل لمرطبه الله تعالى في الصلاة فقالوا بـ خي
 أن يكت ساعة ذينة ثم يركبها بعد العليل في مقابلة لغيره وليس فيه عمل كثير ويجرد الحركة
 الواحدة كالحركة لا تعد به الصلاة راحة الله تعالى ولا سراقته تعالى وأمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلا يضروا قوله وأفضل الصفوف أوله أي في غير صلاة لما روي أن الله هو لا تكون
 يصلون على الصف الأول وقال في آية النيام في الصف الأول أفضل من الصف الثاني
 والثاني أفضل من الثالث وهكذا هذا أيضاً في حق الرجال وأما في حق النساء فأفضلها آخرها
 كما روي في الحديث (قوله ثم إلى الميامن ثم إلى الميائس) أي من الصف الأول رجوعه بإعيار
 أن كل واحد من الغائبين في هذه تربية قوله ولأذي في ما خالصة وخمسة وعشرون صلاة
 لأذي في عبارة غيره خمس بدرر من ربي لأذي في قوله وهو الخوف في لا فواحد الخوبة ثم الظاهر
 أنه بيان لأقل المدة ولا قد تقدم أنه بكل را ومن الجماعة تراءى لا على هذه المضافة
 (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم اغل قوله لقول أبي مالك الخ لم يذرت خلفاً في
 لندرة وجوده (قوله يقوم الصبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمه ما لا يملكه إلا لا المرأة فلا يذ
 من آخرها (قوله ثم الخشفي) بالغض كعباً ويجمع عن خفاف كائس فأعوس وهو له آلة
 الرجال والنساء جميعاً فهاهنا أي أوفدها معاً (قوله لا) أي الخشفي المشكل عليها قوله ثم الخشفي
 المنتضي تأخره من الصبيان (قوله وهو معاهل بالأضرب أحواله) فية قدم على النساء لاحتلال
 ذكورهم ويؤخر عن الرجال لاحتلال أؤفة ولا يجعلون معاً لاحتلال أؤفة المة تقدم رذكور
 المتأخر ويحاذون لاحتلال الذكور رذ الأؤفة وتقدم أمه ذويه إلا ساهراً لا لا تمنع ملاء (قوله)
 والأفهن من حضرة حضرة ما من معاً ولو لو كس بحارثاً في زوال العقب وهو في هذا الترتيب
 ومع حضرة من لم لا تعميم فيكون الأفضل عاملي الإمام من دون هذه إلى القيد لغير القيد
 بالعكس توضع الرجال على يميني قبله ثم ثمهم ويحيط بيت كل واحد لا آخرها من زاباً ورجل
 قد شارحه بصير عيشة قبر بن قال وهذا علة الضرورة والأفضل وضع كل في قبر على حدة
 والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم فراسته العظيم
 فصل فيما يقوله المتقدم اهـ اعلم أن المدة ثلاثاً فقام مدرك ولا حق وهو سبق فالأول
 من صفات كاهن ما والحق هو من دخل من وفاته كاهن أو بعضها بأن عرض

[illegible]

ومعذور وعظام مدة مسبح ومرور ما بين يديه قلايكره حبه شاذ بقوم جده الله وندفرا الله بنيل
السلام (قوله لوجود فرض القعود) والى تأخير به بد قوله وصحة لانه (قوله لتركه للتأدية)
علة قوله وكره وأقده أن المكرهة في رعية (قوله وطلت صلاة الا حام) أي بوجوه صا كره
(قوله على الرجوع) وهو القول بان الخروج بالصنيع فرض (قوله وعلى الجميع) أي من عدم
افتراض الخروج بالصنيع (قوله كما سئل كره) أي في المسائل الاثني عشرية ان شاء الله تعالى والله
عز وجل أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في صفة لاد كره) قوله وغيره (قوله غير ما ذكر) أي غير ما ذكر في كيمان الكفر ووقع
الأيدي عند الدعا ومسح الوجه به (قوله متملا بالعرض) المراد بالصل أن لا يلهي به غيره
ما سأل في الأديان في قوله غير أنه يستحب الخيل في حكمه على الله من السنة كما ذاب على سنة الظاهر
مثلا لهدية أربعا وفضل بينها سلام وظاهر استحباب عدم الصل بغيره في الصلاة حرمة لا
(قوله كما كان عليه السلام الخ) الكافي للعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم كان يكثر الخ
(قوله اللهم أنت السلام) أي ذكرا لسلامه من كل نقص فهو اسم ممددا خبره للبيعة (قوله ومنك
السلام) أي ولسلام من كل شر ما له منك لا من غيرك (قوله واليه يرجعون السلام) قال في
شرح المشكاة عن الجزري وأما ميز دعه وقوله ومنك السلام من نحو واليه يرجعون جمع السلام
لخيار بنانا سلام وأخذنا دار سلام والآن له بل مخلوق به من القصاص انه روي ذلك
ما ذكره المؤلف بعد من رواية (قوله تبارك) أي تبارك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة
وهو جامع لجمع الغف ثل (قوله لا كرام) أي لا تعظم وهو اسم الله تعالى وهو جامع لجميع
القواصل في رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد إلا
مقدرا ما يقول اللهم أنت السلام الخ وحي تعبد كذا في المثلث إلى ليس المراد أنه كان يقول
ذلك بهينه بل كان يوقد زمانا يبع ذلك المقدار ونحوه من القول تفرده فلا ينافي ما في الحديث
عن المغيرة صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة كثر بلاء الله لا الله رسده لا شرف لئله
له الملك وله الحمد وهو من كل شيء قدير فهو ملاحاة لا أعطى بن ولا أعطى سامن من ولا ينفذ
دا لخدمته الجذرة لا ينفذ في ما في صل من عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ار فرغ من صلاته في بصرته الأعلى لا الله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا تعبد إلا الله ولا تشاء بالحق إلا الله
الآن محاصرين له الذين ولو كره الكافرون لأن القدر لا يذكرون من حيث التقرب دون التكدير
قديم كل واحد من هذه لاذ كل قدوم التغاوت الكثرة هينة ويستفاد من الحديث الأخير
حو زرع لصوت بذ كروا تكبير عقب المكتوبين صل من السلام قال باستجابة وجوبه
ان حرم من المسامحة (قوله التي توترقته السنة) الأولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله
قلت وأهل لمراد الخ) قيل لعل ذلك لم يوقد الحديث المتقدم فلعلهم ينص عليه أهل المذهب
رحماني اتباع (قوله بعد المغرب) التماخض الأت السنة تعقبها والاف قد ورد في التجر من
ذلك (قوله والعقود ب) فيه طلب العقود بن على الصلابة من ثمران ذلك الأمر من انفت
ورن لاه في الجمعة لاخرى زيادة ثلاثا من رتبة التكبير جميع الذنوب كما ذكره الأزهري في
فضائل رمضان وهو من محل الكلام لسابق فيه القام على الله تعالى المسجد مثلا إذا أراد
التنقل في البيت أمعاها فلا يكره له صلى الله عليه وسلم وان زاد على القدر لا ينهون (قوله ويحمله الخ)
تتقي لخدمته بعمل الكراهة لذكوره في الاختيار على التعزيبه وهي معنى قوله الخواني
لا بأس من استعمل في أخلاقه رضى منه أو جعل ما في الاختيار على كراهة التفرع من عمل
على أنه دعيه طويلا وحيث تميز كونه ما قبله الخواني على القصة بل يحكم أنت السلام

لوجود فرض القعود (قبل سلامه)
لتركه المتابعة وصحة صلاته حتى
لا يقبل بطولع الشمس في فجر
ووجدان الماء للتييم وبطلت
صلاة الامام على الرجوع وعلى
الجميع صحة كما سئل كره

(فصل في كراهة) (الاذكار
الواردة بعد) صلاة (ارض)
وفضل وغيره (أيام الى) أداء
(سنة) لتي في العرض (متصلا
لارض منسوب) غير أنه يستحب
الصل عليه كما كان عليه السلام
اداسم بكتة رما يقول اللهم أنت
السلام ومنك السلام واليه
السلام تبارك يا ذا الجلال
والا كرام ثم يقوم الى السنة قال
الكتاب وهذا هو الذي ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم لاذ كره
التي توتر عنه السنة وبصل به
ينبغي ما بين العرض هفت
والصل لمراد غير مثبت ايضا
بعد المعرب وهو ثار له لا اله
إلا الله في آخره عشر او بعد الجمعة
من قره الصلوة والمؤذنان
سبحان الله (وا) قال الكتاب
(عن شمس الأئمة الخواني) انه قال
(لا بأس بقراءة الاوراد من
العرضة والسنة) فلا يكره تأخير
الاذن دع سنة فهو مذنب في
الكرامه وهذا ما سأل في الاختيار
كل صلاة بها استنيد القعود
بها

والله اعلم بغيره تعالى بالاسم كماله من قبل الاستفراجه المذكور ومن ثمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفذ به دراجاة ولا اله الا
السلام الحج كما تقدم فلا حرج عليه اذ لم يرد في هذا الاستفراجه لم يثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ١٧١ رسلا انفصليا لان كل النبي يوافق عليها

[illegible]

في الاختلاص وأقرب إلى الإجابة وقيل الجهر أنقل لما دلت كثرة مناصره من أن البركان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا سلم من صلاته قال بونه الأعلى لله لا اله الا الله وحده لا شريك له
وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم لم يامر من يقرأ القرآن في المسجد أو يسمع قراءته أن يركب
عمر يامر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولا نهأ ~~عن~~ عملاً وأبلغ في التعديرونه
منه ولا يقاط قلوب الغافلين وجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك في مختلف جهات الأشخاص
والأحوال في خاف الرياء أو نأى به أحد كان الامراً أفضل وصفي فقد هاتوا كل الجهر
أفضل قال في الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكري المصادد ~~عن~~ تراعى لذلك ولتحت قوله تعالى
ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه كذا في الجزيين ومن الشعر أن في ذكره
لذلك كور الدنا كركل الشكون ما أظنه وأجمع العلماء من أن لا يخلعوا في استعماله كرهه تعالى
جماعة في المساجد وغيرها من غير تكبر أو أثبات وشهرهم بالذكري على أنهم أوصى أو قرأ
نزل في الجهر وفي كتب العقيدة وفي الحديث الأفضل الجهر بالقرآن من لم يكن في جهره من قولين
ما لم يخالطه رياءه وفي الدرر المنيرة عن الغنية بكرهه ثم أنه يقرأ القرآن في جهره لثبته
لا سماع ولا تصات وقيل لا بأس به وفيها أيضاً في القرآن في الختام لم يكن تحت أحد
مكتوف العورة وكان الموضوع طاهر التجويز جهر أو خفية لم يكن كذلك فارق في قفص
ولا بأس به ويكره الجهر به وفي لدر من الكراهة أيضاً التردد بين باقراة والذات بالمرء
أطبيب مريب لم يزد حرقاً في كرهه وفيه من زاد ذلك حين سكت أحدنا من
استوى طقس وان لثلاث القراءة يخشى عليه الكفر وفيه أيضاً في القرآن ناذم يخرج
بالحال من قدر ما وصح في العربية مستحسن والتغنى حرام إذا كان بقدر كراهة تصعبت حجة
أو وصف آخر يجمع إليها أو قصد جهر ولو لم يجرأ به ضيق الغناء في الأمر من كراهة القذف
وممن من أباحه مطلقاً ومنهم من كرهه مطلقاً كرهه العيني وبه في إقناعي قلت لا يكره في البحر
ولده حرمته مطلقاً فتنضم الاختلاف بل ظاهراً قديمة منها كبيرة ولوائف وهو موقوف شيخ
الاسلام وكذا إمامه وحاضره من سكب الانهر الخصاص كذا في الجزيين المحسن
لخصه من أن كل كره مشروع في أمور دينية شرعاً حراماً كان أو مستحباً لا يمتنع به شيء من
شيء يتلوه ويستمع نفسه من رالمعنى أنه إذا قرأ في حال الغناء أو سجد قبله في
لركوع والسجود لا يكون آتياً بمرض لمرأة وسنة الله بغير رافة خارج أو جعل عن عائشة
أفضل لا كره في الذي لا يسمع الحفظه سبب من ضيق الخ وأحوال قص والتصديق والعرض
وضرب الأوتار والتغنى لبوق الذي يفعله بعض من يدعى بالتصوف فإنه حرام بالإجماع لا شرعي
الكمار كره في سكب الانهر وفي مجمع التمر عن التمهيل الوجوه من أن يرفع يده بسباب
اختيار فلا بد من لفظ في سكب وفي التنزيل طاعة ما يدل على جواز التغليب الذي سركانه
مكررات لم ترضه والمصلحة في سائر الأوقات ما يخرج أو دارد عن أبي حمزة أن
النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ الحنفى الحديث وفيه اهتنة من رقى القهقهة في غير هي الأصاق
الكف بالكب وقيل بوجه يوجه فأخذ الامام مع ليس بمصلحة خلا للرواين والسنن
تكون بكانا يديه وبغير مدخل من نحو وبه عند الامام بعد السلام وان يأخذها بجماع فبها عرفاً
تشبه منه المحبة وفي الحديث يكره أن يتقبل الرجل قم لرجل أو يده أو شياً منه أو يعاتق
أزر واحد أو يوبس غفراً بأسر بذكره وفي غاية البيان عن الواقعات تقبل يد العالم
أو السهات لمعادل جث ود في حديث كرهها البدر العتيق ما يفيد أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقبل يده وله وكان صلى الله عليه وسلم يقبل الحسن وطفة من قبل صلى الله عليه
وسلم عنه بن مضمون بدهونه وكذلك في الصدوق رضي الله عنه في حديثه رسول الله صلى الله

عليه وسلم به ههونه ونيل رحيل انهم على ما فصله ومسلم اسرجه جعفر بن عبيد ثم قل البدو
 العيني قد مر من صرح مات كذا بالغة تفصيل القيد والرجل والاشم والرا من الجبهة والاشم
 وبين العيني والرا سكن كل ذلك اذا كان على روجه المبرور لا كراهم رة ما قد كان في وجهه
 الله هو ولا يجوز زالا في من الزوجين اى والى يدور منه ولرفع الدوائى عن البحر
 واستمرلا باسمه بقبيل به العالم له لسلطان العادل وفي غيرهما انار اشيا من مرض الاتيان كره
 وان ارادته فطبعه لم يوا كراهه الا با حربه هـ وكان عمر بن الخطاب كلف كل غداة ان يقبله
 وكان عثمان بن عفان يبعثه على من هو في قبيل الميرفان اصحاب السابى رضى الله تعالى عنه
 انه مديته مائة وقالوا كرهه لا يوسيه وفواعد نالا ناه وفيه مائة لاصحابه في مائة من
 شيوخه ما فوفى النجاة كره واسترحا لراسه مكرهه كل احد لم يلقه منه السلام
 باله كما تمت عليه الحدية اذ قال الترمذى لى به رحيل كراهه الاشارة باله اذا اختصر
 عليه اذ كرهه ثابتة في الله على الله لم يجمع بين المقطوع الاشارة في ذكرها لوجه ثابتة
 النكتة في مثل كل لا قال انهم اذ هم في يس بكرهه لغيره غا لكرهه حجة في قيام من الذي
 يداهم له في رجب وقاموا له لا بكرهه لم يجمع بينهما قال وفي التامى البسيع وقام فارقى القرات
 لتمامه قد علم ما لا بكرهه كراهم يستحقوا قتلهم وفيه لاهت فهم بين يدى الله لم تقايمه
 اما في غير ذلك لا يجوز وقال ابن رهبان في شرحه انهم لم يجمع بينهما في قوله من الحقد
 واليفضاه والعبادة اذ في من رجب القيام بن يده كراهه الزك في المشكاة من ابي
 هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه معاذي المجمع به دنا فاذ قال فاقا ما حتى
 نراه قد دخل بعضه يوم ازواجه وعرض الله دخل رجل الراء ولا قد صلى الله عليه وسلم لم يهو
 فاصدحى الحجة من شرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمع بينهما في قوله من الحقد
 من قوله ما لا نرى من الله عليه وسلم في السلم في قوله ما لا يجمع بينهما في قوله ما لا يجمع
 الله همتاني جعل كل منهم اياه على عاق الاخر ففنا لا بكرهه ام او ابا او جده او ابا او جده
 من رجب الحسن اختياره حديث قوله من رجبه ويجمع اى ابره من الرجل مع الله حله
 وتقبله للبر بلا شهوة كالمصلحة في قبيل به العلم والاطمان العادل للبرك اذ قالوا للاق
 بسا لاهم كس عليه ما غير الاخر واحاذا كان عليه فيص اوجبا حور اوسع الاخر لابلان به
 بالا جماع كفي رفع العواقب عن الشئ واقعة سبحانه وامالك اذ لم يراسته فراهته العظيم

(باب ما يحد الصلاة)

قال لاندك من ربه قد كرم ولم يجمع الله قاموس ملصقا (نوله ههونان) فما كانت رعا
 باله دون ومعه كليله بشرط لانه فيه الاخذ فهو فاسد وما ليس به شره واما قوله ولا ربه
 كيجمع المستوفى له فهو باطل (نوله منه الكلمة) وبشرطه في نصيبه لمرحوف وهو ما اعني
 تكون منه دونه وان قد اشد حيا فلا فساد له ولا يعير كلاما اذ حلى (قوله وان لم تكن
 فيه دونه) ذكر الاسام خواهرها داهما بعد بالثغما لم يجمع الا حروف وفي المراجا لنباه
 ان الكلام كلاما يعارف منه اذ الما سره حصل له حروف اول حدى لوقله ما بسانه
 الحار خلافه دونه لانه اذ ومن شفاست كل الله ريلالي ما كرهه بنفسه من انه توسا
 حارا لم يفسد لانه من لا يجمع ما له واب كرهه بعمل كرهه من رأى في الله لانه ليس في
 الصلاة فقبله لغير المجد وبانيه نظره ما عني اذ هو يعي ناه عن حله واحا لاهى له وفصله
 لا يفسد من الله الذى وقد قاتل للنجية لاهم الا ان يقول عد مائة من ربه نظر العدم يعين
 الهادى وراهقه لا نرى في الله اذا كان حروف به ان يكون من اى في الزيادة ولا يفسد

(باب ما يحد الصلاة)

الحدود في الصلاة
 والاطلاق في الصلاة
 الاعمال في الصلاة
 من المبدأ بالحدود في الصلاة
 (الكلمة) وان لم تكن حقة يكا

منه فرائد مائة وقضاها قبل
خروج وقت الخامسة يطل
وصف ماصلا قبله وصار في الان
لم يقصها حتى خرج وقت الخامسة
صحت وارتفع فسادها (واستخلاف
من لا يصلح اماما) كمن معه ذور
(وطلوع الشمس في نجر) الطروق
لنصف من السكك (او زوال
أي شمس في صلاة العبد) ين
(ودخول وقت العصر في الجمعة)
لهم وان طمعت بها وهو الوقت
(وسط الجبيرة من بره) الظهور
الحديث السابق (وزوال هذو
المعذور) بنافض ويهلم زواله
وقت كمال عنه (والحديث هذا)
لا يسبقه لانه يبنى (ويصنع
غيره) وقوع مرة أدعته والجمعة
والجنون واجتماع الحاصل منظر
أو احتلام) ثم منمكن (وحدادة
للمتة) بسفها وكه في نهج
ولو حرمه أوزوجه شهنيت وو
ماضيا كجوز شوهاء في أداء رك
عندهم وقدره عند أبي يوسف

وقرأ في الوقت سعة (قوله منذ كالفائدة) انما يفيد به لانه لو كان ناسبا لم يقطا الترتيب فيه عن
حيث منذ كرفيه لا مانس في (قوله صحت وارتفع فسادها) لصبر وزنا لغرائف سنه فضيحة
الزوجة أولا (قوله واستخلاف من لا يصلح اماما) اما لو كان ذلك بعد الاقمو دد والتشبه فاستل
أبو حنيفة في نجر لا سلام نهما من اجسامه وحكمه صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لانه
الاستخلاف عمل كثير في نفسه وغا لا يوثق ضروره ولا ضروره هنا لعدم الاحتياج الى امام
لا يصلح نجر (قوله وطلوع الشمس في البحر) ليس لمراد ان ينظر الى القرص بل اذ اراد الشعاع
الذي لو لم يكن ثم جعل ينعزل أي القرص كافي التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على فصل
بعضه (قوله لظروا ناقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت جادها بعد (قوله على السكك)
وهو ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك انص فيه (قوله وزوال الشمس في صلاة العبد)
اموا شرمها وهو وقت انقضى كذا في الشرح الذي في الشرح المبد بالافرا وفيه ما رآه من
نسخ الصغر ان العبد اذا ادخل البحر اليه واخوت ملازمة للتشبه بالاداسود (قوله ودخل
وقت العصر في الجمعة) قد علمت من موضوع المسائل في حاله التشبه باقدا دخل قول المثل
ان في معنى قوله ما اذا انقضى المثل على قوله بسد نه على قوله ما في الاول وفي الثاني على قوله
لا لا زوالا ما ذكر بعد وهو قد قد تشهد بغيره بخلاف في هذا لما خرج بحث به بانه كيف
يخفف في الخلاف يتم مع خلافه في دخول وقت العصر وارجح به يمكن ان يطل الجلبوس
بعد ما هو قد تشهد الحار يصير الظل حثاير وقصا على شرح السبب هذا عقيد بالجمعة لان
الظهور لا يطل يدخل وقت العصر في مجمع الانهر من السراحة قبل ان يتصلب في الجمعة فتلقى
لا الحس في الظاهر كذلك (قوله غرب) (قوله عبره) قبله لا لم يوسقط لاصبره لا تسد
(قوله بنافض) منه على بقوله المعذور وسورته فوضا مستحسنة مع السبيلان وشرعت في الظهور
فقبل لتعود في تشهد فم لم يردم الانقطاع الى الغرب الشمس وكذا لو توسا على
لانقاع فوجد قبل الشروع في الصلاة أو بعده وأما فوضا رسات على الانقطاع فلا تقر بها
الاعادة مضت انبى زواله ثم لا من السبب ملخصا (قوله لا يسبقه) أي لا تسد
سبقة أي الحديث منه أي لا يفي به بيني بانشرط المعلومة في الشا (قوله أو يستمع غيره)
أي والحديث بصره غيره وغا كان معه لانه لا يجوز فيه الا ان شرط الحديث لجوز لانه ان
يكون ساديا (قوله وان شاع وجن) وانقلا (قوله انتم منكم) جواب عما يقال
في حاجة صلاة بطلان الا لاسم السابق بطلانها بالشر وماحل الجواب ان هذا محمول على
اما دانه في صلاة من وجه لا بطلان وحتم (قوله وشاهد المشاهدة) أي كذا في الرد في الحديث
وغا قبل ما رد على شارة وشرط كونه سكا او اذ لا ما دل على سكا الا غير وفيه ما يشهد
احترار عند دة لا مردقنم الانفس وسد من آفهم ولا منسل في الرواية كما حرموا به
ولا في لدرية تصبر بهيم من الفساد في المرافة غير محلول بعروض الشهرة بل يترك لرضه القام
كافي ففهموا طاروا به الحرة لانه والا جنة يترك لوجهه والجهز الشوهاء والحديث انه
من تصلح للجماع ولا عتبار من كمنعه الشرح وغيره وعبارة لدره شها نفا لا كسنت نسج
مضفة وتساو بسبب لو خففة وما صبا كجوز (قوله بساهاو كهم على الاصح) كذا في
التبيين في النهر ولا يدل عليه من نفسه في المصالح التي منى وهوات تقسم المرأة بمنسب
رجل اذ قد من غير محمول في المعتبر لحاد في بعض رواحد هذا في بعض الساقرا لكعب
وفي الحاشية توصت المرأة على اصفة والرجل انقله بها بغيره الماؤسلة حالات كان هذا في مقصود
رجل وهو ما منعت صلاة نوجود المحادات بغيره من هذا ما ليس هنا كذا في السابق
ولكعب (قوله في أداء رك عند محمد) اختاره في فتح حرمها على طائر في في الحاشية

بالتكبير من فرض الى فرض
او نقل وعكسه فبینه واشترائي
انه لو كبر يريد استثناء في عين
ما هو فيه من غير تلفظ بالنية
لا يفسد الا ان يكون مسبوقا
لاختلاف حكم المفرد والمجوف
واذا لم يفسد ما مضى يلزمه الجلوس
في ما هو اخر لانه به فونكه
مقدما على ما خلفه بطلان صلاه
ولا يفسده الجلوس في آخر ما مضى
انه افتتح به وفيه بشارة لان
الاصح من قضا فرض لو نوى بعد
شروطه فيه الشرع في غيره
لا يضره ثم يفسد بطلان الصلاة فيما
ذكره بما (ذات الصلوات) واحدة
من (هذه) لهو (المذكورات
قبل الجلوس الاخير مقدارا تشهد)
فتبطل بالاتفاق واما اذا فرض
المنافي قبل السلام بعد القعود
فلما التزمه في غير الصلاة
لان الخروج من باب المصلي
واجب على الصحيح وقبل فسد صلاه
على ما قيل نه فرض عند الامام
ولا نص عن الامام بل تخريج في
صعيد البردعي من الاثني عشرية
لان الامام لما قال بفساد الصلاة
فيما لا يكون الا بترك فرض لم يبق
الا الخروج مما صنع لحكم بانه
فرض لذلك وعندهم ليس بفرض
لانه لو كان كذلك اتعن به هو
قد بقر ولم يتعين به لجهة الخروج
بالكلام والحدث لعدم دل على
انه واجب لا فرض فذا عرضت
هذه الاوارض ولم يبق عليه فرض
صار كما بعد السلام ولفظ الكر في
البردعي في تخريجه لعدم تعيين
ما هو فيه وهو الا لا وانما لو ح
فيه وجوده غير وفيه بحيث

قائمة الاولى كمال المخرج وقاية البيان (قوله صلاة اخرى) اخرج بالاصلاة لصحبه اخرج
ما اخرى ما ذكرنا من عين الاولى والمراد انما اخرى ولو لم يرد ج كما فاده المخرج (قوله غير صلته)
مستغنى عنه بقوله اخرى (قوله كالتقريب ماقوا) علة للفساد (قوله كالتقريب) اشار به الى
ما قلنا من ان المراد بالاصلاة اخرى بل من وجه ثان حلا لاجتماعه غير صلاة الواحدة من الصلاة
وكذا لو كبر بنوى امامه نساء اولو حب (قوله كالتقريب بالتكبير من فرض الى فرض)
قوله به لا قول ثم ان صاحب ترتيب وقت الصلاة كبر عن نوى غير الصلاة كان متوقفا
والاصح بینه لغريضة له اثنتي (قوله وانما خرج) اي بقوله اخرى (قوله من غير تلفظ
بالنية) ما لو تلفظ به التخصيص ماصلي ولا يجزى به (قوله لاختلاف حكم المفرد والمجوف)
اذ اخرى ان الاقتداء بالاب لا يصح وبالنسبة به فالف المخرج وهو داخل في الاختلاف
لان المراد به كما تقدم الاختلاف ولو من وجه (قوله ولا يفسد ما مضى) بفتح الهمزة ماضى
فعله وهو مرتبط بقوله لا يفسد (قوله اخرى لانه) الجار متعلق بانterior بنى قوله انما
صار اخرجوا بسطة زونه معقودا الى ما مضى (قوله وقبيله اشارنا الى) من حيث انما انما قبل
بالصلاة (قوله عن فرض فرض) اعلم ان بالقبض من الاداءات الاداء وقبيله لا يسمع
غيره من عبارة لانه لا يصح فيه غير ذلك كونه را فرض الثاني في لقضاء فيه من ان نية
لا تقتل لا تعتبر صلاته عدم اعتبار الشارع باهنا لوجه المذكور في الاداء (قوله فيما ذكره)
اي من جميع المسائل المتقدمة فقدم السيد (قوله قبل الجلوس الاخير) المراد به ما مضى
الصلاة وان لم يفسد غيره (قوله بل تخريج في صعيد البردعي) اي اخذوا من مشايخه واقرروا
نسبة الى برده في فتح الباب والدال وانما من المحدثين وسكون الراي يلدنا في بيان كذا قاله
الاصولي في باب الباب (قوله لجهة الخروج بالكلام المحدث لانه) اي ومما عرفت (قوله
فدل على انه واحد لا فرض) عذرا لانه الواحد لا بد ان يكون عاذا ولا يصح ان يكون محرما
(قوله لعدم تعيين ما هو فرضه) اي للخروج عنها (قوله ونحوه الوجوه) اي في فساد الصلاة
(قوله وجهه والمعبر) يعني ان هذه الالة في عبادة تعرض كتيبة لا فاقا في سنوي في حدتهم اقول
الصلاة واخرها (قوله وفيه بحيث) في هذا لتعليق وجهه ما ذكره المؤلف في رسالته في
الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يخفى من الاول والاني في الفرض
فيه فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحيث تأييد اذ كرهه ابو سعدة البردعي من ان
الخروج بصدقه فرض عند الامام (قوله وفيه بحيث) ايضا المصنف في التكبير ذكر في الشهر
انه لو مدحبه الاسم او الحبر فسد ولو في التمر بغيره لا يصح بشارة وخيف عليه المكران كان
قد فسد فاستهوا في في المعراج هذا من حيث الظاهر ان طرفة لا تذكر مصداق ما من حيث فانه
يجوز ان يكون من غير فلا يلزم تكبر وتبنيه في العداية في قوله لا يفسد وقبل فسد
منقضى وقيل لم يفسد من غير رجوع عدم افساد وجهه خاصة امام الامام الحسن والمسلم يخرج عن
حدوده وانه لا يفسد من حيث يحدث في ذلك من غير ما بين الامام والماء قد قيل كره
ولا تعد في الحد فانه لا يفسد ولو كرر مراتب رتبه من في اسائه فبشانه ذكره ارفاقا في امره
ان كره من من افسد لان في بحر من بعد وانظر الى الفتح ما اسير بعد هذا لظاهر عدم
فساد الاعتناء في لا عرب في القراءات المعينة له بغيره ولا يفسد من ر (قوله
وقرنا لا يفسد) اي مفسد من قبله لا اؤكدها وهو ظاهر ان رواية الاحكام وقيل
لا يفسد من قبله من قبله وقيل لا يفسد من قبله من قبله وقيل لا يفسد من قبله من قبله
سكبت لا يفسد من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
كانت لفظة في بحيث فتل من القراءات فاقبلا لا يفسد في الصلاة من التثنية باهل

الفرض واختاره شمس الامنة اوداه السبد (قوله عند الاحام) وقال لا تعد صلاة السبوق
 بتهمة الامام بهد ما قد قدر انهم لم يعدم فسادا لانا الامام بهد ويندبوه بعد الجحوس الا خبر
 لان الحدث لعدم لو حصل قبل العود بطلت صلاة الكل اتفاقا ويندبوا فسادا لانا السبوق عند
 الامام بما اذا لم يتا كذا انفراد فلو قام قبل سلاسه ناله كذا واجب في ركعة في سجدتين لم يمتد
 الامام ذلك لا لنفسه لانه استحكم انفراد ذكره ليدور الظاهر ان جميع قول الصاحبين
 في اذني عشرة يتبع على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويندبها السلام) حار لم يمتد على طبع
 بغير من الخلاصة ذكره السبد (قوله المغرب وبابعة فالتيم) يدل من غير المناقبة (قوله ارطانا
 اتم الجمعة) المناسب ان يدعى الظاهر خلافا لما يرى ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام على
 على جهة القطع) أي بخلاف ما اداسلم على رآر ال كذا من الزبانية على كل حال اربعة
 حيث لا تعد ذلك السبد ويقي من المفسدات الزائدة انما انما وكل ما ليس بالوضوء والنسب
 وترك الركز بلا فضا والشرط بلا عقار كذا في التمر (تكميل) زكاة القاري من أهم المسائل
 وهي مبنية على قواعد نشئة من الاختلاف لا كما فهمت له ليس له فاعده تبنى عليه اقل اصل
 فيه عند الامام ومحمد رحمهما الله ما لفته برامى ندموا في احادهم ولا بد منهم مطلقا حروا
 كان انما هو وحده في القرآن ولم يذكر وجهه دأى يوسف رحمه الله ان كل الله طاهره موحدا
 في القرآن لا تعدد مطلقا انما في معنى قفرا واحدا ولا وان لم يكن موجودا في الفرات تعدد مطلقا
 ولا بعد الجراح ارباب الله لا ربحل الاختلاف في الخطا والفساد ان امانى العبد ففسده به طاعة
 ما تفادى اذا كانا فيفسد الله لا ما اذا كانا ففسد ولا يفسد لولا تعدد ذلك فافاد ان أمير ماج
 وفي هذا الفصل مسائل الاولى الخطا في الاعراب ويدخل فيه تحقير التشديد وعكسوه من
 المحدث وعكسوه في المدغم وعكسوه في المعنى لا تعدد به لاتباع الاجماع كقبي
 لمضمرات واذا تغير المعنى نحو ان يقرأ اذا مبتلى ابراهيم به برقم برقيم راعب ربه فالجميع
 عندهما الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا تعدد لاتباع الجراح الاعراب ربه في واجبه
 المتأخر من كعب بن سلام وهو قبل ان يهدوا بكرمه عيدا للحنى والمندوب الى باب الفضل
 والحلو في على أن الخطا في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مائة فافاده نفر لان أكثر الناس
 لا يميزون بين وجود الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب بايقاع الناس في المخرج وهو
 مرفوع مخرقا وعلى هذا معنى في الخلاصة فقال وفي اننا نزل لا تعدد في الكل ربه في ربه في
 ان يكون هذا فيه اذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم انه قد تعدد في مع مالا في المعنى كبره كعب
 الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى اما لو تعدد مع مالا في المعنى كبره او يكون
 منقاده كمرافه ادب تدور الاحوال والمعنى به نول أي يوسف وأخافه في التشديد كما
 لو قرأ الله بعدد ارباب الامان بالتخفيف قل الله أحرون لا تعدد طاعة من غير اعتناء على
 لختار لان ترك المد والتثنية في هذه الخطا الاعراب كافي فاضى خات وهو الامح كافي
 لمضمرات وكذا نص في الاخير معنى انه الامح كافي اب أمير ماج وحكم تعدد التخفيف كحكم
 عكس في الاختلاف لانه قبل وكذا اطهارا لادعم وعكس قال كل نوع واحد كافي في الحلبي والمثله
 الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعها فان لم يتغير به المعنى لا تعدد بالاجماع من المتقدمين
 والمتأخرين ونوع به المعنى نفسه واختلاف في وثائق على عدم القسار بكل حال وهو قول جماعة
 علماء المتأخرين لان في مراعاة الوقف والوجه الى ايقاع الامر في المخرج لاسيما العوام والمخرج
 مرفوع كافي في الخلاصة لمر جبهه انما فيه ايضا وترك الوقف في جميع القرآن لا فسد
 لانه عدنا رأنا لحكم في نظم بعض الكلمة كالوزاد ان يقول الحمد لله فقال ال فوهض على
 الاثم أو على الحاء وعي بهم أراد ان يقرأ والهاديا فقال والهادي فوهض على ال فوهض على

عند الامام بفساد الحرمه الى
 حصلت فيه ويندب منه من صلاة
 المسوق فلا يمكن بناؤه لغاثة فيه
 (و) يفسدها (ل) لام على رأس
 ركعتين في غير المصنوعة (المغرب
 وبابعة المقيم (طائفة مسافر)
 وهو مقيم (أو) طائفة (أنها الجمعة أو)
 طائفة (أنها التراويح وهي العشاء
 أو كل قريب هو بالاسلام) أو شأ
 مساجدا لا (ظن الفرض
 ركعتين) في غير المصنوعة بالاسلام
 هو على جهة القطع قبل أو انه
 فتعد الصلاة

قوله الارتداد انما ينافى في استحضار زيادة
 والجحوس والاحكام اه

عن نكر كثر الدين واقعا كاعاء الكلب والنفث كالنفث الشعب (واقتراش ذراعه) لقوله عاتق ضعى الله تعالى عنها كالتشبه كالتشبه
 صلى الله عليه وسلم بنهى عن همة
 الجفارى وهمة الشيطان الاغواء
 (وتشبه بكبه عنهما) للنهى عنه
 ما فيه من الجفاء المتأني للشرع
 (وصلافة السراويل) أو في ازار
 (مع قدرته على لبس القميص) لما
 فيه من التهاون والتكاسل وقلة
 الادب والمنصب للرجل ان يصي
 في ثلاثة ثواب ازار وقميص وعباءة
 ولبانة في قميص وخمار ومنه
 (ورد السلام بالذرة) لانه سلام
 معنى وفي الاخرة لا بأس للمصل
 ان يجيب المتكلم برأسه وورد الاثر
 عن عائشة رضي الله عنها و'باس
 بان تكلم الرجل المصلئ فنادته
 الملائكة وهو قائم صلى في الخراب
 الآية (و) ان يربع (لا عذر) ترك
 سنة الله ورسوله بغير عذر وخبرها
 لان حل فعود النى صلى الله عليه
 وسلم كان تربع وكذا هم من
 الخطاب رضي الله عنه وهو داخل
 السابق في التقنين فصارت
 أربعة (وقميص شعرة) وهو شدة
 على الغطاء أو الرأس لانه صلى الله
 عليه وسلم مر بجل وصلى وهو
 معقوص الشعر فقال دع شعرك
 يسجد معك (و) بكرة (لا عجز
 وهو شد الرأس بالمندبل) وتكوير
 عباءته على رأسه (ترك وسطها
 مكشوفة) وقيل ان يثقب عباءته
 فيغطي الله الله بنهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الاعتناء في الصلاة
 (وتكف ثوبه) أي رفعه بيمينه
 أو من خلفه اذا أراد السجود وقيل
 أن يجمع ثوبه ويشده في وسطها
 فيه من التجبر المتأني للشرع لقوله
 صلى الله عليه وسلم أمرت أن
 أعبدوا على سبعة أعظم وان لا أكره
 شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة)
 شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة)
 شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة)

النفث الاول (قوله عن نكر كثر الدين) حال في غاية البيان المراد به تخفيف الرفع والسهو
 كالتسليم لا لك الحصة بقره الله (قوله وانتراس ذراعه) وهو بسطها على الارض حالة
 السهو والالام كما كان سكان الامم (قوله عن عتقنا الشيطان) العقبة بفهم العبد وسكون
 الاثر بفتح العين وسكون الفاء قوله النسخ (قوله وتشبه بكبه عنهما) أي من ذراعه
 سواء كان الى اليمين أو الى الشمال كما كان البحر باصبع كعب الثوب على السكك وليس بشرا
 قبل الصلاة ثم دخل في الصلاة في الكراهة كذا في القبر (قوله ما فيه من الجفاء) أي بفضله
 بقره ما فيه من التكبر المتأني للشرع الصلاة (قوله وسلافة السراويل) أي ازار
 حل في الغفلة الصلاة متوشح بالاذن كره في ثوب واحد قدس على فاقه بفضله من كره الاقربورة
 اهدم وانه زاريد كبريوت يقال عوازار وهي ازاره ويزر زنه من مثله (قوله لما فيه من
 التهاون) هذا يقيد كراهة التفرج (قوله ومنه) هي بكسر الميم وسكون الهمزة فتخرج
 لتون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الخنك والافاع أوسع منه لانه يغطي من تحت الخنك
 ويربط على القفا والعمار أكبر منهما لانه يغطي به الرأس من فوق على الظهر والصدر
 (قوله لا بأس للمصلئ أن يجيب) فأنما الحل في لباسات يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو رأسه
 أو يده ولو لم يعل على المصلي رد في نفسه عند رد الله لا عند محمد ولا يرد مطلقا عند أبي يوسف
 الله وذراعه في الخطأ والظهور ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ان السجود رضي الله عنه حال
 عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في النسخ من جمع الراء والياء وهو يؤيد قول محمد (قوله فنادته
 الملائكة) أي لقوله تعالى فنادته الملائكة ان يركع الله على كل حال قال اراك كلام في الصلاة كان
 جائزا في شروعتهم كما كان جائزا في مد والاسلام فثبت جازا نفس الكلام فلهذا قلنا في غيره
 أول فلاولى الاقتصار على الدليل الاو (قوله بلا عذر) اما بالعدول لا كراهة لان العذر يبيح
 ترك الواجب فولى السنة (قوله ترك سنة القعود) هذا لا ينافي ما ذكره من تركه فانه قد اخرج
 (قوله وهو داخل السابق في التقنين) الا ترى نحن في حديثنا كاترنا ذلك به جازة في النسخ
 (قوله وهو شدة على الغطاء أو الرأس) بخيط وصح فقالا ليدل شدة وفقه أشجار يان ضفر
 الشعر مع رساله لا يمتنع به صرح ان لعمري انتم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة صلى الله عليه
 تلك الهيئة مطلقا سواء بعد الصلاة أم لا وما وافق شيئا من ذلك وهو في الصلاة قد صدق الله
 لانه عمل أشبر بالاجماع كما في الحلبي (قوله أن تكسروا حياضه على رأسه) أي لف العمامة
 حول الزم وأبداء الهدية كمال التهميمية وله ترك بسطها ما كشفوا راحع الى تفسير الشرح
 أيضا والمراد انه مكشوف عن العمامة لا مكشوف في الصلاة فلا يحل صلا فيقول (قوله لنهى النبي
 صلى الله عليه وسلم) هذا يفيد كراهة التفرج (قوله وقيل أن يجمع ثوبه الخ) لانه يجمع أهل
 الكتاب كذا في الامتنان والامامة لا بكرة قال الحلبي وهو الخنار (قوله ما فيه من التجبر)
 قال في مشية المصلي ويكره كل ما سكن من اخلاق الجاهلية وفيه لا بأس برفعها في الخراب
 ولا مع الاطلاق لانه اذا كان نزيه لوجهه الى الجود من حرب فاختلج بالثوب (قوله وان
 لا كف شعرة) أي اجده (قوله ويكره سدة) أي سدل المصلي ثوبه وهو في اللغة الارتفاع
 ولا رسل في الشرع اذا ساد بدون لبس معناه هذا اذا كان بغير عذر رأسا بالعدول كبر درج
 شديد فلا يكره (قوله وهو نجيح في ثوب على رأسه وكيفية) المراد بالثوب هنا القبطان
 كافي شرح لوفاية (وله أو كفيه الخ) هذا في القباء وهو خمر ولختار عدم السكره كما في
 الخلاصة الكرماني خلاصة قافية اجرها الحلبي بأنه لم يوافق على هذا أحد سوى البرزلي

شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة) شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة)
 شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة) شرا ولا فوجا متفق عليه (و) بكرة (سدة)

[illegible][illegible][illegible]

البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خمر الناس الحال المرتحل يعني الخاتم المفتوح (و) بكرة (فصله بسورة بين سورتين قسراً في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضل والجهل قال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة كالوكان بينهما سورتان قصيرتان ويكره الانتقال لانه من سورهما ولو فصل بينهما سور أو سورتي الخلاصة لا يكره هذا النقل (و) بكرة (ثم طيب) قصد لانه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويضه) أي جلب الروح بفتح الراء فميم الزج (بنو) أو مروحة (بكره) أي دفع لواء (مرة) أو مرتين لانه ينشأ المشعوذون كلهم لا قليلاً (و) بكرة (تحويل أصابع يديه أو جعله من القبلة في اليهود) لقوله صلى الله عليه وسلم قلبوه من أعضائه إلى أقطبها استطاع (و) في (غيره) أي اليهود لا فيه من زانته من الموضع المنون (و) بكرة (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) ترك وضعهما على الفخذين كما بين السجدة في حال التشهد وترك وضع اليدين على اليدين حال القيام لتركه السنة (و) بكرة (التأويل) لانه من التكليل والامتلاء فون غلبه فلا يكتم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسنة ووضع يديه في ركعة في القيام وبساره في غيره أقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاصم وبكره التأويل فإذا نام أحدكم فليدعه ما استطاع ولا يقول هاهنا فاعلم لكم من الشيطان يضل منه وفي رواية عليه صلى الله عليه

الاحكام اه (قوله لا ع قصد) اما اذا قرأها من قصد بذكره ولكن مقرؤها في الثانية أيضاً ولا يقرأ من سورة وقال البرزقي لان التكرار أهون من التكرار في سورة واحدة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي قلنا بأنه ينبغي أن يقرأ في سورة واحدة لا يقرأ في سورة واحدة (قوله وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لانها بمنزلة سورتين قصيرتين مع (قوله كالوكان بينهما سورتان قصيرتان) هو الأصح كذا في القدرة المنفعة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة واحدة فلا شبهة التفضل والجهل (قوله لا يكره هذا في النقل) يعني القراءة من غير أن يقرأ في سورة واحدة (قوله ما ذكر المسائل الثلاث) وهذا كله في الفرقين أما في الفرقين (و) بكرة (ثم طيب) كذا في ذلك للركوع ثم بدله أن يقرأ في القراءة لا بأس به ما لم يركع اه (قوله بكرة ثم طيب) كذا في ذلك موضع يهود يطيب أو يضع ذراعه طيبة هذا في موضع اليهودي يستشفه إذا أمسكه بيده رشمه فانما ظاهر الفساد لان من رآه يجزم انه في غير الصلاة وأما بدو من شرع الآية انما لا تقبل ذلك أي اذا لم يكن يعمل كثير (قوله قصد) أما لو دخلت الصلاة فغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكرة ثم طيب) وأما بفتح الهم فهو المداواة والجمع المراهج وجمع الأول مراح كذا نقل من المصنف (قوله أو مرتين) هذا ما تضمنه على أن الآدمي السكتين ثلاث حركات والقبول دون ذلك وقد علمت المعتمد الذي في الخبر أنها تعد بالمرتبة حركات بذكر بخلاف الحكم ونقله رضي الدين في المحيط عن المتقي ونسب تحزح بطرف كذا لا قصد ولو تحزح بالمروحة فلو أنفسد لان الناظر اليه يظن انه ليس في الصلاة اه فقد عني الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الحديث من التثنية بكرة أت يدب هذه الآيات أو البعوض الاخذ الحاجة بعمل قليل اه (قوله من الآية) انظر هل المراءى من جهة فلا يكره الا اذا وجهه الى المشرق او المغرب أو المراد له من فكره الكسوف والسير من وجهه الى خلاف (قوله ما استطاع) غافل صلى الله عليه وسلم لم ذلك لان من الاضمار لا يكره فوجبه أصلاً كذا ظهر وأعلى الشخص واسفله (قوله لما فيه الخ) يفيدان السكارة فتزجبه كما ان قوله يعد ذلك تركه لسنة يفيد ذلك (قوله ما ان القيام) الخ في القياس كالتعود كذا في مجمع الانهر (قوله ووضع ظهره عليه) هذا غايه فعل ان لم يكن منه باخذ الشفة بالسنة حتى لو غطي قدمه به متمكناً من أخذه شفته كره نهر من الخلاصة لان التغطية مفكروحة الا ضرورية أفادوا السبق في الجهر وضع اليد ثابت في مسلم والحكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام وبساره في غيره) كذا في الجهر ذكره العلامة الخريزى وفرقه ولده عبد الله قال بعض الخلق ان ينبغي أن يمتد هذا الفيدلان اليمن يمينها الشارع شرف واليسار لما تحب واليسار خبيث فيدفع اليسار كافي الجوهر الغيبة الا في نعطية لهم باليسار حجة القيام فكثير يعمل فيمنه اه وعليه في غيره يغنى باليسار اهدم الآية المذكورة وفي الدرر طه في الفكر وفان والتأويل ولو خارجاً ذكره من كين من الشيطان والذبيات محفوظون منه اه (قوله ان الله يحب العاصم) أي شيب عليه لما فيه من الحمد والاعاد (قوله وبكره التأويل) أي لا يتب عليه ويحتمل أن يكون لاني انه يعاقب عليه باعتبار سببه فانه اختيارى كالامتناء (قوله فاعلم لكم من الشياطين) هذا يفيد التمسك به فهو مكره ومضروب اه (قوله وفي رواية فليس من الخ) أي قد من مجموع الحديث تحذير من رده ووضع اليد في قومه ووجه المشايخ على المائدة السابعة (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة من الشيطان يجري من الاقان يجري الدم والمراد انه يوسوس اليه (قوله الاصلحة) كذا في المصنف الرواية ما جمع ختمه من أركانها تشويعه وادركه قطع النظر عن الاغيار والتوجه لوجانب الملك العنا من مع الامر وهذا يعني هو قوله فيما يأتي

ولا يملك له المحامي الاظهر ورة خرقه دون الوثائق الحدين ولا يملك له المحامي الاظهر ورة خرقه دون الوثائق الحدين ولا يملك له المحامي الاظهر ورة خرقه دون الوثائق الحدين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ولا تلشوم في القلبي

بجود الشرح يذكره (القباهم خلف صلبه فريضة) القاسم بعد درجات التيطان ١٠٩ وثلاثة سلاسل عليه من حمار صغير من

[illegible][illegible]

اِنَّهُ عَلَيْهِ رَحْمَةٌ وَلاَ يَكْرَهُ وَيُصْنَعُ بِاَقْدَامِ قُرْبَانٍ اِنَّهُ يَسْتَلِي لَآلَهُ عَلَيْهِ رَحْمَةٌ

أما ما ورد في كتابي التمسك بحبل من لا يورثني قرأه الحق صلى الله عليه وسلم حصة من صلواته من أجل ما جاء في الصحيح
 كان يقرأ في الصبح بس كان يقرأ في الصبح بأربعة وحدها من أن يورثني في الصحيح بسورة الزم كان في سقر فبصل في صلاة فقرأ فيها
 قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس على بهم الفجر ما في سورة نيت من الله - رأنا وأوصينا ما في الصلاة قال له هذا يا رسول
 الله صلواتك صلاة ما صلحت مثله فاطفل ما صلحت بكاء الصبي خلق في صفة الله ما اردن ان يقرعها ما في الصبح اذ قرأت على الصبح
 بمكة ولما فتع سورة المؤمن حتى جاء ذكره روى وموهى فركم كان يقرأ في الجبرق والقمرات لجيد قال لا يقرأ في الصبح دون هذين
 آية ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعاجاه في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر را ليل اذا
 يقضى في العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح يسبح اسم ربنا لا في وفي الظهر ما ولما كان ذلك كان يقرأ في
 الظهر والعصر بالسجدة ذات البرج ولما را ط روى وهو ما من لورد يهل في الظهر تسبح منه الآية بعد الآية من سورة لقمان
 والآيات صلى الله عليه وسلم في الظهر فبعد فقط ١٠٠ انه قرأت قبل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر يسبح اسم ربك

(قوله احيانا بعد) كرمه المداومة (قوله مستند) أي مذكور فيها (قوله هذا) أي
 المذكور هنا أصولها أي مقونها من غير ذكر سند (قوله كان يقرأ في الصبح) ظاهره
 أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأنفس سورة من القرآن) هما السورةتان
 في قوله دم فإراد لا أنصرفا - قمره ما كان يقرأ في ثلاث الصلوات الا القدر مطلقا في سورة العصر
 واليكوتر (قوله قرأت الصبح) أي في الركعتين كما به ما وجدته لانه صادف في الثانية (قوله
 حتى جاء ذكره روى وموهى) أورد كرمه في فأخذت الذي صلى الله عليه وسلم سقاه فركم
 (قوله لا يقرأ في الصبح) انتهى لا تخيه لانه في صلاة ترك السنة (قوله قسجد) أي قلادة
 (قوله المحبوة) هي صلاة الظهر (قوله والليله اذ يقضى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت
 في هذه الصلاة بشئ) أي وهو الجهر (قوله ان قرأت لكم) أي أنزل لكم مقادير القراءة
 فيها (قوله هذا القرب) وهو سور الجعة من ناقضات (قوله كتيبة - رأ في العشاء باليت)
 يحتمل أنه قد هو ما يحتمل أنه كرمها (قوله العشاء أي العشاء (قوله خلت) أي
 مستفهم مع السبب (وله في الصلاة المكتوبة) بهم الصلوات الخمس (قوله صرا لجلال
 السبطى) ذكره في كتابه المسمى بالنبوع (قوله حركه تركا تخافه) أي تتركها
 ودهى المدح (قوله في محل نظر الرو فيه) قال في المتن يريد شرحه ولو قد دم المرحر جار
 تركه وفعنها أولى (قوله ولا اعتناء) أي ما ذكر من الحديث الأسرها من تركها
 والله سبحانه وتعالى أعلم وستفهم الله العظيم

الاهل وهل لك حدث العاشة
 صلى الله عليه وسلم الخاجة رفم صوته وقرأ
 والله من رفته اوالليل اذ يقضى
 فقل له في من كرمه يا رسول الله
 امرت في هذه الصلاة بشئ ففاز
 لا ولا كتي اذ ان أوفت لكم
 جاء في القرب مع من النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قرأت في المغرب
 بالاهل ان كان يقرأ في المغرب
 سورة الانفال كان يقرأ في
 المغرب الفتن كقروا وسعدوا هن
 سبيل الله آخر صلاة صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ
 في الركعة الأولى يسبح ممر بك
 الاهل وفي الثانية يقول يا
 السكافون قرأت في المغرب بكتين
 والذين قرأت في المغرب بكتين
 لدخان صلى المغرب فقرأ القارة
 كان يقرأ في صلاة المغرب ليله
 الجمعة قل يا أيها السكافون وقل
 هو الله احد وكان يقرأ في صلاة
 العشاء الآخرة ليله الجمعة بسورة
 الجمعة والمبشرين وعاجاه في

في العشاء منه هذا أقرب من جبر من ما هم مع من النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء باليتين
 وان يتوسل في رفع قل صلوات مع في هريرة اعلمه فقرأ اذا انما اشقت قسجد فقلنا فقال له بعد من خلت في القاصم
 صلى الله عليه وسلم كان نبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة ليله اذان البروج والساء والطارق كان يقرأ بالخصيف
 ويؤمنا بالصالحين من عمره قال ما من لقص سورة تغبر ولا كبيرة الا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤم في الصلاة المكتوبة
 انتهى ما في هذه من خلال السوطى رحمه الله تعالى اقتدى به من يحافظ على ما بلغه من السنة الصريفة وقد علمت التفصيل في
 القصة من المصلى في لا وقت هذه والله تعالى الموفق (وذكر تركه خذ من كل بطن المرو في بين يدي المصلى) لقوله صلى
 الله عليه وسلم اذ انى أحدكم المصلى الى ستره ولا يدع أحد غيره من يديه وسواه كان في الصلوات أو فده أحدكم اذ اذن روى المار
 ولا يتركه عندنا في المصلى في تحذير من يديه المار بن يدي المصلى اذ اذن (أي من يد الصلاة) (سورة) أي المار
 يسحب له أي يريد الصلاة ان يردد سورة المار يذوق قوله صلى الله عليه وسلم يسترا أحدكم كقولهم وات (سكوت)

المذكور

7.3

[illegible]

(٢٦ - طيطاوى) بالزأصاوالعينا وفبرها كذل النى على الله عليه وسلم لى أمهنا (ار) دفعه (بالتسبيح)
لقره على الله عليه وسلم اذ انا بتم احدثكم نأقبقى الصلاة فليسبح (حركه الجمع وينها) اى وين! لاشارة والتسبيح لان باحد هما كفاية
(وبدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءه) يركعون ياد على

التصفيق (ولا ترفع صوته) بالفراة
والتمسج (لانه فتنة) فلا يطاب
منهن المرمية (ولا يقاقل) المصلى
(المار) بين يديه (وما ورد به) من
قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان
احدكم يصلى فلا يدع احدى يمين
يديه وليدبر اما استطاع فون ابي
فليقاتله اغما هوشه يطان لانه
(مؤول بانه كان) جواز مقاتلته
في ابتداء الاسلام (والعمل)
الذي للملا (مباح) فيها اذ ذلك
(وغير نسخ) بما قدمناه

(فمن فيه الاكره للمولى) من
 الافعال (لا يكرهه شد الوسط)
 لما فيه من صون العورة والاشهر
 لعبادة حتى لو كن يصرى في ثياب
 غير مشدود الوسط فهو عصى وفي
 غير الغبا قبل يكرهته لانه يتبع
 أهل الكتاب (ولا يكره) (نقله)
 المولى (يسيف وضوءه اذا لم يستقل
 بمركته) وان شغله كره في غير حالة
 قتال (ولا) كره (عدم ادخال يديه
 في فرجيه وشدة هلى المختار) عدم
 شغل البال (ولا) كره (اذا توحه
 نصف اوسيف معلق) لانهما
 لا يعبدان وقال قتالى واباخذوا
 بذرهم واسلمتهم (أرضهم فاعد
 يتخوف) في المختار عدم التشبه
 بعبادة الصور وصلى ابن عمر الى
 ظهر نافع (أوشع أوصراج على
 الصبح) لانه لا يشبه عبادة الجوس
 (ولا يكره) (لعبود على بساط
 فيه تصاريح) ذى روح (لم يسجد
 عليها) لاهانتها بالوطء عليها ولا
 يكره قتل حية بجميع أنواعها
 لذات الصلاة وأما يا أنظر حية
 الجبان فمحمل من الحية البيضاء
 التي تسمى حية ثوبه لانهم قنصت
 هذا الثوب على طاعده الجبان
 لا يدشوا بوثاقته ولا ينظروا

[illegible]

لا يدعوا بوجاهته ولا يظهر وأنفهم من بعض اليهود خائفين منه

أرسله من أهلك ^{فمنه} ففر بقلبه أو قصره وقال صلى الله عليه وسلم فلتأخذوا طائفتين ولا يفر واما كرم الحبة البيضاء فأتاهما من الجن (و لا يحركه قتل جده وقريبه فأخى) المصلى (أنا حماد) أى الميزان العرش (ولو) تشبهها (جفر) بنت وائل أخ من الأقبلي فى الأظهر) غيد غوف الأذى لأنه لم يأمن بكرة العدل الكبير وله السبعة نالاي ^{لبيت} ٢٠٣ رحمه الله تعالى وصية إذا رآها المصلى

[illegible][illegible]

5

والضرب أيضاً (حتى يصابها) فبعض
إذا مات على الإسلام عاب، ترك أهله
الصديق وأقرب أهله لتشارك الصلاة
صوم رمضان كإلّا يضرب كذا وكذا
افتراض الصلاة أو الصوم لا يكره ما

بجوده هذه جزوه الدنياى واماني الآخرة
عذاب بطول بواقي جهنم تشدها حرارا بعد ما قرا حبيب بجرى قال له الحبيب يا رسول الله
وحدث جابر بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كذلك
بمس حتى يصوم ولا يقتل) عجز ذلك الصلاة والصوم مع الاقرار بفرضيهما (الا داخذ)
كن معلوما من الدين اجمالا (واستغنى باحدهما) كمالا ظهر الاخطا وفي تمام رمضان بلا حذر

وقالت الشاعرة: يقتل حداً واحداً لا ما أُحِبُّ يقتل كفاً قتله شاعراً واحداً يقتله
أمة يمينه كقول السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله من أراح) رأياً ذا كل كفر ورة
فلا (قوله) أنطق بما يبل عليه) أي على الاستغناء عما إذا كان ذات تيميل أو ما
(قوله) ربح بس) حبس المرتد تدرب وكذا كشف شبهة واحدة بجانه وتعالى الله عن أن يستغفر
هذا لفظ

﴿ باب الحوزة ﴾

(قوله) ما فرغ من بيان الفرض (الثاني) أى الاغتسال الذى يتكبر جاحدا من رفع العمل
أى قبله بغير غسله الاغتسال (قوله) لا تخمونه (قوله) ثلاث ركعات بتعليقها حدة
وتكون فى الثالثة عشرة مؤخرن المغرب كما ذكرها جرحا وجوب قراءة الفاتحة قراءة مؤخرن الثالثة (قوله
وروى عنه أنه سنة) وفى الرابعة الثالثة (قوله) وروى عنه أنه فرض (وهى الزاوية الأولى
منه) وأما الشيخ علم الدين الحارثى المتأخر به على ما ذكرنا من الأحاديث فدل على فرضه
ثم قال لا يرتبها بغيرهم ويعد هذا كذا فى الشرح (قوله) وروى عنه (أى) هذا التوفيق
لهم وما من توفيق من الله التوفيق وحلا لموجب على حقيقته المصطفى عليه السلام فإما
هذا لأن البحر بنذركم الواجب ليس كذلك يمكن دفع الاشكال عما ذكره صاحب السكت فى
التحقيق أن الواجب فحان واجب فى قوة الفرض كالنوع هذا لا مانع منه منع ذكره عنه البحر
كذلك العشاء وواجب دون الفرض فى العمل فوق المسخة كتمت الفاتحة حتى يجرى وجوب
الدور بذكره ولكن لا يفيد الصلاة اذ ذكر السكك اذ افترض له على أعلى حتى الواجب
وبه يظهر جميع آخوه وان المراد بالواجب الفرض الذى لا يكره هو الذى لا يكره بل هو واجب
مقتصر اذ تدفع الاشكال وأما لقولنا لم ينفذ وجوبه ليعمل على ما لا يكره ولا على
أن وجوبه لا يقتضيه بالمتقدم والبعث بل إجماع قائلهم من دفع رأى مؤخره من جاحدا
كأنهم أملا الواجب وحده لا مضاف إلى غيره على غير ما فى المختص فدل على انفصاليه
وسلم الا لا ان قطعه لا يدل على عدم وجوب الوتر لأنه كان ولا لاسلام ثم وجب الوتر بعده
(قوله) واجب اعتقادا بنا فيه ما فى البحر من قوله واعتقاد الإيجاب يجب على المخير ويجب
بات الرادته بغيره عليه حكم الواجب الاعتقاد به حيث لا ينكر اعتقاده بالبحر (قوله
والامر) أى للنهي المأخوذ من الحديث لا كبر أو الأمر إلى على قوله على التعليل برسمه
القداد كم صلاة وفى الوتر صلواتها بين العشاء إلى الصلاة الصبح (قوله) على أى قوله
على التعليل برسم الوتر واجب على كل مسلم واجبا على أنه لا يصح يدين به وتزاد فلا يصح
من فخر ولا على الدلالة لمن عد روى على وجوب لقوله فى حجب رواه وهو انجم نوم على
تر كادهم الاحام وجههم بالصلوات على كذا فى النهر عن التقيين والبرامير بوجوب
الفراة انهم اذ يجعل على خصوص لما فى السورة اذ هو السب (قوله) ركنه الخ (لاجابة
الى النصريح بالاعتقاد كره لمصنف (قوله) ثلاث ركعات بالبحر ولا وفوق ذلك (قوله
كأن يوتر ثلاث) وهذا مذهب الفقهاء السبعة وروى ابن أبي شيبة مصنفه عن الحسن
البحرى قال أجمع المسلمون على أن يوتر ثلاث لا يسلم الا فى حرجه ووجه ذهب إلى كبر
ومعهم الا باجادة وان يرى ان عمر رضى الله عنه رأى من يداين بركعة فى الصلاة
البحر انهم لا يوتر ثلاث اذ وروى ان سعد بن ابى وقاص أجاز بركعة لله بعد ذلك
معهود ما هذا الخبر اسأجت أن ركه فقط وروى المتصنف على ذلك كذا فى الشرح (قوله
وقال على نومه لا يوتر) شرط البخارى أنه لا يوتر فحقن الذى يوتره لا يوتر ومنه روى عنه

١٠ اَوَّلُ نَظَرٍ بِأَيْدِيهِ عَلَيْهِ فَيَكُونُ
 حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَرْتَدِّ فَتُكْفَرُ شَيْئَةً
 وَبَعْدَ ذَلِكَ يُقَالُ إِنَّ أَمْرَهُ

• (باب آخر) •

وأحكامه لا يخرج من بيان القرض
 العلى شرح في أنه في وهو في اللغة
 القرض خلاف التمتع بالفتح والحكم
 وفي المصنف صلاة مخصوصة ومعه
 قوله (القر واجب) في الأصح
 وهو أن أحوال الأمام وروى عنه
 المصنف أنه روى عنه وروى عنه أنه
 فرض وروى المناجج بين الزوايا
 بأنه فرض مالا وهو الذي لا ينكر
 واجب اعتقاد فلا ينكر ما حده
 من عند أئمة الشيعة بجميع الوجوه
 قوله في هذه الآية وسلم الوتر حق
 في أبو ترليس مني الوتر حق في لم
 يوتر ليس مني الوتر حق في أبو تر
 ليس مني رواه أبو داود والحاكم
 وصححه والامر رخصاً حق وعلى
 الوجوه (و) كنهه (هو) أي الوتر
 (أو ثلث ركعات) بشرط فعلها
 (يتسليح) لا ترسلوا لله صلى الله
 عليه وسلم كن وتر ثلاث لا سلم
 إلا آخره محمد الحاكم روى
 في شرط السبطين (ويعبراً)
 وجوباً (له) كل ركعته الفاعلة
 (وسورة) أي روى عليه السلام
 فإن الألف منه أي بعد الفاعلة
 بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية
 بقل أي الكارون وفي الثالثة
 بقل هو الله أحد رقت قبل
 الركوع

الذئوع

ولي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد الموعودتين فيعالي به في بعض الأوقات على ما ثبت في الأثرين
 (ويجلس) وهو (بالرأس) الركعتين (الأولتين منه) للأنور (ويقفه على التشهد) لشيء آخر منه (ولا يستفتح) أي لا يقرأ
 دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لأنه ليس حينها ولا آخرها (ولا يقرأ في الركعة الثالثة)

الركعة الثانية) أي الركعة الثالثة
 (رفع يديه هذا أذنيه) كما ذكرناه
 الا إذا قضاه حتى لا يرى تماديه فيه
 برفعه يديه هتدم يراه (ثم كبر)
 لانقلبه إلى حالة الدعاء (و) بعد
 التكبير (فنت قنما) لان الذي
 صلى الله عليه وسلم كن يقنت في
 الوتر قبل الركوع وعند الامام
 بضم عينه على يساره ومن أبي
 يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود
 يرفعهما إلى صدره ويطوئهما إلى
 الصفا روى فرج مولى أبي يوسف
 قال أنت مولى أبي يوسف اذا
 دخل في القنوت للوتر رفع يديه في
 الدعاء قل ابن أبي هريرة كان فرج
 ثقة قال السكك ووجهه مرمو دايمل
 الرفع للدعاء ووجهه مرمو دايمل
 بماليس في الصلاة الاجماع على
 انه لا يرفع في دعاء لشهادة
 قلت وفيه نظر لا تقرأ من دعاء الذي
 تقدم فربما يوافق الميسر من محمد
 ابن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء
 رغبة فيه يجعل بطون كفيه إلى
 السماء ودعا رغبة فيه يجعل
 ظاهر كفيه إلى وجهه كالمتغيب من
 الشيء ودعا تضرع فيه يعقد
 الخصر والبصر ويصاق الاجسام
 والوسطى ويشرب بالسيابة ودعا
 خفية وهو ما فعله المرء في نفسه
 كذا في معراج الداراية واروياء
 يقنت (قبل الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
 الصبح اقول انشئت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد

بشرط مسلم امكان الاتي فكلمنا تصفق شرطا الجباري تصفق شرطا مسلم ولا يكس مسلم تلقى
 الجباري قال الارطقي لولا الجباري ما راح مسلم ولا يراه (قوله روى حديث ما قنت) رواه صاحب
 السنن الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في مسنده كل طريق بعد ان عزيت برحمتها
 (قوله فيعمل به في بعض الارقان) أما له سكرلة عام خلاصه كما في انفس حركت قال الحسن
 أصح شيء روي في قرأته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع روى بآية الكافرون وقال هو الله أحد
 وزيادة الموعودتين انكرها الامام أحمد وصحبت سبعين أهله هذا امر قضاة على الاخلاص
 في الثالثة (قوله الا إذا قضاه) أي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بغيري
 (قوله هتدم يراه) أي سواء كان في مسجد أم في غيره واد لم يكن أحد معه لم يرفع يديه
 سئلته ثلاث ركعات قرئت بالتهاون وقد يقال ان الرفع اشتد اذا أتى ذلك (قوله ثم كبر)
 التكبير المذكور مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحاكم في المعجمين
 رفع اليدين والتكبير اعلام المحدثين من الاجماع والاعمال (قوله بعد التكبير فنت قنما)
 مر فواحدة فذكر الامام في الثالثة لا يقنت في قضاء ما سبقه لانه ازيل ملأه ولما ذكر المسبق
 ما في الركوع الثالثة كان مدر كالتقنوت فلا يقنت فيما يقف في كذا في القنوت (قوله بعد
 الامام) أي أبي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن علي بن الحسن في كمال التكملة واستناره
 الطحاوي والكرخي كما في التبر وفيه (قوله وهو أبي يوسف في ركعتيهما) في جوامع الله
 لو بسط يديه بعد الفراغ منه وفتح يديه قبل نفسه سئلته (قوله ووجهه) أي وجهه
 فدل أبي يوسف (قوله الاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكبشلا والاشافه رضي
 الله عنه يذول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع لانه (قوله وفيه) أي في الجواب
 بالتخصيص (قوله وطأ رغبة) أي دال على انك لا تقابل قديما يدعه (قوله ودعا رغبة) كقوله
 بنا كشف عنا الله ذاب انما يؤمنون ربنا صرف عنه ذاب بيديهم (قوله كالمتغيب من
 الشيء) كنه يدفعه عن نفسه (قوله ودعا تضرع) كان يفرق الهم في عيشه كذا في الحديث
 المسكر خاطره الخائب الوجلي (قوله ودعا خفية) هذا انما تقسم مقابلته لاسبق من جهة
 التضرع وعده والانداء السر لا يخرج من الثلاثة قبله (قوله لما قنت هل الخ) روى انه قنت
 في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربته (قوله انما سئلته مرنا على عدونا) أي انما سئل
 يقنوت في الصبح النضر على عدونا كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت الامام في
 صلاة الجهر) الذي في الجهر عن الشعبي في شرح النفاية من رواية ابي ذر الزبلي قال ليس بالقنوت
 في صلاة الجهر وهو قول الثوري واحمد (قوله قل جمهوره في الحديث صالح) وهذه هي المرافقة
 لما نقله وهو الطحاوي وأما القنوت في الصلوات كلها هذا القول لم يزل به الاقشافي
 رأس مذهبه كما صرح به اعلام فتوح قال المعمرى وبقي ان يكبر في القنوت قبل الركوع في
 الركعة الاخيرة ويكبره في الثانية يقنت للماحون لانه سئلته انما لا يزل ركعته يصل له
 ركعتان فرادى ويؤدى ركعتان رفع الطاهون والطاءون مصيغرا كان سئلته هذا كلاما
 العذرة محاربة اسكافونه قد ثبت في الالحافيه منها ثم انما ينشأ عنها الكهاد قال صلى الله عليه
 وسلم لم لا تقنوا لقاه الله وتواسلوا الله العافية ولا يباح الدعاء على أحد من المسلمين يا ايها

الركوع يدعوى على احبائه من العرب روى ود كوان وعصبة من قنوتوا اقرارهم بعبودية الله عز وجل
 رجلا ثم ركعته ظهر عليهم م ذلك على شخصه وروى ابن أبي شيبة لما قنت على رضى الله عنه في الصبح انكرا الناس عليه لثقة قال انما
 استنصر على عدو روى اغايه ان قل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري واحمد وقال جمهوره ان القنوت القنوت
 هذا النوازل مشروعة في الصلوات كلها اه تقدم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ نَارُ الْقُدْسِ فِي الْمَقَرَّةِ بِهَذَا الْفَتْحِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ٥٠٧ هـ. سنة ١٢٠٧ هـ. من قبل صاحب المكتبة من المصنف

حرفى الله عنهم بعد ان تسلم الله
 عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه
 المأمور و قال الامام ابو جعفر
 الصادق عليه السلام الله تعالى افلا
 لا تدعني هذا قال نعم من غير بابت
 قال عرفنت الله تعالى ولية فلا بأس به
 فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اى بعدل كرم كاهنهم (دا لقنون)
 حر (منذ المذاهب) له الوز (وهو)
 بالحق الذى روى عن ابن مسعود
 (ان يقول اللهم) اى يا الله (انا
 نستعينك) اى نطلب منك
 الامانة على طاعتك (ونستدرك)
 اى نطلب منك الاخذة من ربي
 (ونستعرك) نطلب منك من
 هو بنا فلا تقصنا بها (وتقويه
 البقاء) لتزيمه الجرح من الذنوب
 وشراكم التزم على ما بقى من الذنوب
 والا فلاح مقوله المالكوا لزم على
 تركنا لعدو فى المستقبل تعظيما لاسم
 الله تعالى وان نهان به حولا دى
 فلا بد من ما يحسنوا الله (واتوس)
 اى نوسل من متقربين له لربنا
 نالقيهم علينا نناقلنا انشا (ون)
 وسابا من عندك وبلا ان كنت
 وتجب لربنا ثوابا يوم الآخر
 والقد خبره وشرا (وتوكل) اى
 فعدا (عليك) بنه وشرا امورنا
 البلى ليعزنا (وتغني عليك الخبر
 كله) اى غدت كل بكل خبر مقرون
 بجميع الاكل انصلا منك
 (ان يسرك) بعد ان جميع
 ما نعت به من الجوارح الى ما
 خلقه لاجل سعادتك الحمد
 لانعمى ثناء على الله كما انبت
 على نفسه (ولا تكفر) اى
 لا يبعد دفعه لثبته ولا تضعها
 الى غيرك لكفره بغير الشكر
 واسأل الله تعالى لكفر النعمة اذا
 لم تشكرها كما سألنا ما يبعده

[illegible]

وَنُورِهِمْ كَزَوْجِ الْمَنَافِقِ ۚ وَالْأَعْمَالُ كَثِيرٌ ۚ أَلَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ بِشَرِّ حَرْفٍ عَطَبٌ ۚ أُوْىٰ ثَلَاثِي وَنُطْرَح

وتزيل رتبة الكفر من هذا المنار بقوله لا يزال طالما لا يزال يخلع القوم من رتبة الكفر (وتترك) أي يخلعون (من يغيرك) بغيره
 نعمتك وعبادته غيرك فلهذا هي عنه ومن صفته بان فرضه عندما تزعم بالإنسان اذ كل ذنبي الوجوه شاهدته بالإنسان المنهض
 الفرد الميسر والمخالف لظاهره والتقى

الموجود المصدق به مع المحامد
 المحمود (الله - ما لك بعد) هود
 لا تناف وتخصيص لانه بالعبادة أي
 لا يبعد لا يالك اذ قد ديم المفعول
 للمصدر (ولا فصل) أفردت الصلاة
 بالذ كر لفرقها بوضعها جميع
 العبادات (وتسجد) تخصيص به
 تخصيص اذ هو أقرب حالات العباد
 من الرب المعبود (واليل تسجد) وهو
 إشارة إلى قوله في الحديث حكاية
 عنه تعالى من اتى سعيها آتته
 هرة والماء - فحبه وفي العمل
 الحصيل ما يتر بنا نيت (ولم يحد)
 نسي في تخصيص عبادته بنشاط
 لأن الخلق على العبرة ولا هيبت
 الخدم حدة لمرهم في خدمة
 ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز
 ضمها وبالهاء المهملة وكسر الفاء
 وبالذال المهملة يقل حقد وأحقد
 لثمة فيه وبوايد الدال ذالاهجة
 فسدت صلاته لانه كلام جنبي
 ذامه على له (ترجو) أي توهل
 (رحمتك) أي دورم ومداها
 وسعة عطائك باقيام خدمته
 والعمل في طاعتك رأيت كرم ولا
 تغيب راجيك (وتغشى) هذا
 مع احتجابها ما غشيته فلا تأس
 مكرتك فكن بين الرجا والخوف
 وهو إشارة إلى المذهب الحق فون
 أمن المسكر كقول القنوط من الرحمة
 ورجع بين الرجا والخوف لأن
 شأن القادر أن يرجي نواله ويضاف
 نسكاه وفي الحديث لا يجتمعان في
 قلب همد مؤمن إلا أعطاه الله
 ما يرجو وأمنه يخاف فلا يعامل
 علينا بالإيمان وقوفك لله - دل

الذي أذنبت به على نفسك أو الكافي رائدة أي أفت الذي أذنبت على نفسك وأهونا كيد للضم
 المحرور على أي لا تطيق ثما عليك كذا على نفسك أو لا تطيق أفت كذا على نفسك
 أي ذنباك المعتبر هو كذا لذي أذنبت به على نفسك (قوله وتزيل رتبة الكفر) أي الكفر
 الشبه بالربقة أي سرور المحل وذا هو رتبة من مفعول تخلف بخلافه الذي يشبهه العطف أنصفه
 قوله من يعرك (قوله ورتبة كل ما لا يربك) شبه ما لا يربك به من حال يشخص له حبل بضم
 في العنق راسناد الرتبة تخيل (قوله وتغشى هذه) عطف على قوله نماز (قوله يان قفرته
 هدا) الباء للشيبة (قوله التفضل) اخص من المصالح التي قد ينعم فيها له عليه (قوله
 الموحود) أي وجودا كملا وهو الواجب (قوله المستحق) أي الذي كل الحامد مدحه
 (قوله والمخالف لهذا الخ) أي فتركه ولا يغسل اليه من جهة الدين وأما لنسكاح في قبيل
 المعاملات فليس في ترقج لكتيبة ميل إليها من هذه الجهة يقال في الأخيرة إذا دخل به ودي
 الحامد هل يباح للخدام المسلم أن يخدمه من خدمته في حاله فلا بأس به وإن فعل ذلك فلهذا
 له أن كان يعمل فله إلى السلام فلا بأس به وإن فعل ذلك فلهذا فلهذا من غير أن يترك شيا
 ذكرناه كونه ذلك ركذا إذا دخل ذي على مسلم فقام له أن قام طمعه في حيله إلى الإسلام فلا بأس
 وإن فعل ذلك فلهذا من غير أن يترك شيا ذكرناه وقام فلهذا فلهذا ذلك (قوله
 اذ قد ديم المفعول للمصدر) كتمه في الظرف فيما بعد (قوله بنصمها جميع العبادات) من
 قيام وركوع وسجود وقعود وتسكبر وقنأ وودعا وقراءات وسجود ونحوه لا يهل إلى الله على الله
 عليه وسلم ودها للزمنين وشعوع (قوله اذ هو أقرب الخ) أي قريب مكانة لا مكان وهذا
 يدل على أن الله تعالى ليس في جهة (قوله من أتاني سعيها آتته هرة) أي من أجنبني
 طاعتني فليكنه بأعظم منها (قوله والمغنى عن العمل) أي رقبس الراد القس بسعة لانه
 مني عنه (قوله سرع في تخصيص عبادتك) فلهذا عطف من عطف الرادف (قوله بنشاط)
 أخذ من القيام (قوله ولذا ذهب لخدم حدة) هو سعي أو لا ولا حدة لأنهم كل خدم
 في الصبر كفي الصلاح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرجا (قوله رأ حقد لغنيته)
 وبهضم مجله لازما بخلاف الصالح (قوله لا معنى له) فلهذا أنه ورد في مقعة اليراق له سناحان
 بمفهوم ما أي يستعين بما على السر وسرع (قوله زحور رحمتك) أي انعامك واحسانك
 (قوله وادادها) أي ازدادها (قوله وسع عطائك) أي عطائك الواسع وأخذ ذلك من
 من اسناد الرحمة إليه أنه إلى (قوله بانقيام الخ) أي مع القيام راغما حال ذلك لأن الرجا تعلق
 له بمرغوب فيه منه لا خذ في الأسباب والأفوار الطمع (قوله فكن بين الرجا والخوف)
 قال لغز إلى والعمل مع الرجا أنه مع الخوف والرجاء وهو إلى أن لا فضل تسكبر الخوف مع
 الصبر وتسكبر الرجا مع الخوف والرجاء لا بد أحبا قسره وناحية لبر وفيد (قوله فات
 أم المسكر) أي أن لا يلجأ إلى المسكر طمعا أن لا ينجح في سعيه بالخلافة (قوله كسر)
 حله بهضمهم على الحقيقة وبهضمه قال معناه انه يوصل اليه بسبب استرساله في المعاصي قال
 تعالى فلا يأن مكر الله إلا تقوم المأمرون (قوله كالقنوط من الرحمة) أي اليأس منها
 أو الجزم بأنه من أهل العذاب فنه وذي إلى تغلب العمل والسكر الرحمة فنه ساند في الأمن
 قال تعالى انه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون (قوله ان يرجي قوله) أي نكسره
 ونكسره فلهذا (قوله لا يجتمع الخ) قد علمت أن الرجا لا يخفى إلا مع الامتنان فلا حدة

كقوله تعالى وانك لنهدي الى صراط مستقيم فاما قوله انك لاحمدي من احببت ولا تكن اللهيمدي من يشاء فهي من الله تعالى الخفيفة
والارشاد طلب المؤمن مع كونهم مهتدين يعني طالب التثبت عليهم والودعي المزيدها (بضم لا) لايحويون صلب وهذه الزيادة
ليست في قنوت الحسن اللهم اهدي (فيمن حديث) أي مع من هديته (وما قلنا) العاقبة السلامة من الاستقام واليسار الى الحق والاعانة
وعافك الله من الناس وبعا فيهم منك ٢١٠ (فيمن صافيت) أي صم من عافيه (وتولانا) من توليت التي اذا اهتمت به

عذب النار قال في اجنيس وهو خنير مشيخنا (او) يقول
 (يارب يارب رب) تترنم كره لصدرا نشيد دقه دقه ثلاثه قول لخنارة (او) اذا دوى عن وقت في القوم كشافني (قام بمعنى) قال
 'فوقه' كافي لا يفر - لو - وبمته بعتني اقيام والكل عندهما بقوم ما كنه اوول ابو يوسف بقره له لانه تسبح الامام والتقذوت
 تترنم فيه مناصراته كبريات اعيان

لعمدة مطابق الطريقة مرضية
أوغير مرضية وفي النهرية
الطريقة المسبوكة في الدين من
غرافة تراض ولا وجوب وفل
الغاضي أبو زيد رحمه الله الذوات
شربت بطريقه صان ثم في
المرض لأن العبد وان علم رقبته
لا يخلو من قصير رقل قاضي خان
المنفعة قبل المكتوبة رعت لطم
طمع الشيطان فيه بقول من لم
يطعم في ترك ما يكتب عليه
فكيف يطعم في ترك ما كتب
عليه والسننة من قوم كذا ودين
المؤكدة به (سنة مؤكدة)
منها ركنان قبل صلا (مجر)
وهي أقوى السنن حتى روى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لو صلاها فاعدا من غير عذر
لا يجوز وروى المرغيناني عن أبي
حنيفة رحمه الله أنها ركنان وقيل
صلى الله عليه وسلم لا تسعدهما
وان طردتكم لحيل وقاسى الله
عليه وسلم رعتا تغير رجب الى
من الدنيا رماها روى عنه حمير
الدين وما فيها ثم ختم في الاصل
بعد ركني سنة ثم رقبته لمواني
ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر
ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل
الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي
قبل العشاء وقيل التي بعد
العشاء ركني قبل الظهر وبعده
وبعد المغرب كله سواء وقيل اني
قبل الظهر كذا قبل الحن وهو
الصحيح وقد ابتداء في الميسر بها
(و) منها ركنان بعد الظهر
ويشددان ثم ايهما ركنين
فتصبرا ركنان (و) منها ركنان
(بعد المغرب) ويشددان يطبل
أمره في سنة المغرب . نه صلى
الله عليه وسلم

(قوله ولا مسنون من العباد) هـ ذاباني قوله ان كل سنة نافلة فلتظاهر في اطلاقها
ويجاب بان كل ما قبل الاول ما قبل الغرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير
أمره خاص فأنشأه ولا وأخرا لهما (قوله والسننة الخ) الاول ما قبله في الشرح حيث أن
الكلام على السننة عند قوله سن الخ (قوله أو غير مرضية) هـ ومن سن سنة حسنة فله وزرها
ووزن من عمل بها الى يوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام على ما ستوفي
في الطهارة (قوله شرعت لغير نقصان) يمكن عمله على البعد فلا ينافي ما به بدأ وانما كانت
لغير نقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه ما في الحديث الصحيح أول ما يحاسب به العبد يوم
القيامة من عمله صلاته فان صحت فقد أصح وأجمع وان فسدت فقد خاب وأخسر وخسرات
النفوس من قربضته شيئا قال الرب سبحانه رقة على ان ظروها هل بعد من تطوع قبل كماله
ما انقص من القربضه ثم يكره سنن عمله على ذلك (قوله تمكن في الفرض) أي وقع فيه
(قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما تدرى الا الله حوقه قالنا لا يدعها الى ما في المصنف
وهذا بالنسبة لغير لا ينداه عليه . م السلام فان التوافل في جاذبهم لزادة الدربا تاحم وفي جانب
غيره جبر حبل ركن في صلاته لا ينداه عليهم السلام (قوله منها ركنان) الاول حذف
منها لانه على هذا الحبل لا يكون أس من هذا (قوله وهي أقوى السنن) لكن صار
فهم من الركنات (قوله انما راجحة) أحسن وعلى اتماله فصح فاعدا من غير عذر كمال الخلاصة
ويحشى على جاحدها نسكهم كما في آخره ونقصي ذات من مع تعرض دونه غير ما والا مع
انهم تصاب بطلق الثبة وفي مسلم عن أبي هريرة روات رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
المحجر قل يا أيها الكافرون وقيل هو آية واحد وفي سنن الاسام أحمد عن ابن عباس في الاول يخالفه
لبقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة تسلمن من هذه الآيات
على سبيل المناوبة يا أيها الذين آمنوا خمس أنجز لي أي بقرا في الاول أن تشرح وفي الثانية أن تكتب
رؤس ذلك يردن في اليوم كذا في ابن عمر حاج لكانه لم يرد في السنة كما في مقامه هذا لصار
ولا نفس في سنة فجر أدائها في أول الوقت مع التحصيف رقبيل بفضل الاستعارة في البناء من
الميسر بكرة الكلام بعد انشاق النيران جامعة تهديها لاسكة الليل وملائكة التهاركا
جاء في توبل ان قرآن النيران مشهود باللائحة في أمته ودمهم الا على غير وفي حكاية الاجماع
هي أم لا تولى من قه وود نظري المجمع عليه انما هو كذا هذا لمعتد حوازم من تعود كباقي
في التشرح (قوله وان طردتكم خيل) المقصود الحث على الله جل ولا يترك الفرد عند طرد الخيل
بباحت عدم تمكن (قوله أحب الى من لا يتوا ما بها) احتيا وما يترب على فعلها من الانواب
(قوله ثم ختم في الاصل) تسمى المؤكدة والسنن (قوله قال الخواني ركنتا المغرب)
فنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفر ولا حضرا كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها
سنة متفق غير بخلاف التي قبلها لانه قبل انما يصل بين ذات والافامة كذا في الشرح
وقوله وهو لا يصح كذا في لدر يقر العناية والنهاية والله في الجهر بأذنه ودرهما وعبد
هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الأربعة التي قبل الظهر لم تنله شئ عني وكذا ذكره يحيى
علامه نوح (قوله وقد ابتداء) أي لانام محمد في الميسر بها وهو لا يدل على أفضلتها لان
نظير قول صلا في الوحد رفته ويندب أت يهنا ركنتين) وهو صحيح ان شاء جعلها
بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين ولا ركن حقه فلا ينافي الكلام على ذلك قريبا (قوله
ومنها ركنتان بعد المغرب) في شرح الوفاة لشخص رآه ما نصه قال صلى الله عليه وسلم في فصل
الصلو بعد ثمة المغرب لم يحضها عن مسافروا فمقيم فتح بها صلاتا ليل ونهيم حاصلها النهار
صلى المغرب وصلى بعدها ركنتين بنى الله نفسه من في الجحيم من صلى بعدها أو سبع ركعات فغفر له

خبره بما ذنوب خسين سنة وعن هار بن ابراهيم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعشر ركعات ركعتين
 غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقدر فيه بكونه اقبل التكلم في التنجيس الا ست بدلت تسليمات تؤذي كقولنا
 بتسليمتين وفي الدور بتسليمية واحدة وقد عطينا المندوبات على الموقد كافي السكت وغيره من المتغيرات والمندوبات فمكون
 الست في المغرب غير ال ركعتين المؤكدين وكذا في الاربع بعد الظهر وتيل بهما في الدار بة انه عليه السلام قال من حافظ على اربع
 ركعات قبل الظهر واربع بعد حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (ويفتقر) التتميل (في الجوامع والاربع) السنة (الاربعة)
 المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة بعدها (على) قراءة (الشهد) فيقف على قوله را شهد ان محمدا عبده ورسوله وانما فتهد في
 الآخر صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ٤١٤ (و) اذا قم للشنع الثاني من الاربعة المؤكدة (لا يداني في) 'بنداء' (الثالثة) بدهاء

شهر ولا شل ان قيام نصف ليلة أقل من ذلك ويكر أن يجاب بأعنه بكتب له قيام نصف ليلة فزيادة
 على فواب مدرك ليلة القدر أو ان المشية لا يبطى حكم التسيب من كل وجه لا قوله غفره بها
 ذنوب خسين سنة) حمله أكثر العلماء على المغاير والمقوي مضموم منه السجدة (قوله ولم يقدر
 فيه بكونه اقبل التكلم) وأما ان جعل المطلق على التمسك لا فسادا فمادة وبقال ان التمسك
 للكل لا يحصل أصل الموهوبه (قوله وفي التنجيس الخ) الظاهر ان هذا اربع على قولهما
 رباعية فربيع على قول الامام من استلهم في حاله ولا فضل من ملائكة الا قبل وز كرفي فرج
 المشكاة (و) وفي فصل المندوبة عن المؤكدة قال تسليم (قوله وفي الدور بتسليمية) وهو ادم وأشق
 ولد اختيار السكت در (قوله وقبل به) كظاهر لا حديث واختاره الحق في الفصح واد نظيره
 الحاشي (قوله فيقف على قوله و شهد ان محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة في
 السجدة وهي من زاد على التشهد فيها كفي لدور الدور كذا في التشرح (قوله فلا قبل شفقه)
 فهو على شفقه اذا طلب الاخذ بيا شفقه على فور خروجه من الصلاة كره السيد (قوله ولا
 يلزمه كمال المهر) ما لم توجد الخلو العجبة الخالية من الموانع بسلامه من تلكا لتلاق له
 السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام الى الله فمع الثاني وتسقط شفقه ولا تقي
 هو خيارها اه سيد قل ويترك له عود على رأس الخائب لا ينبغي ذلك وفي الثالثة اه
 (قوله وفي استسكان الخ) تقول من غير عود ولا ربح لا تقصر على حاشي المصنف (قوله
 فتم صلات من ذوات فربيع الخ) هذا الكلام صحيح في أن ما ينسب يتحاهه المستلزمات
 قل انهم تصب شفقه واحد ولا ينافيه ما ذكره ابن ابراهيم في بحث التراب وبيع لصل لكل
 سلام واحد ولم يقد في آخرها اختلاف فيه المشايخ والصحيح ان يعجزه عن تسليمية واحدة كما لو
 صلى رباعية بتسليمية واحدة ولم يقدر على رأس ال ركعتين على حاشي المصنف اه لا في التراجع
 خاصة لكونه شرع على هذه مخصوصة فلا تؤدى بفهمها فالحق انما يتوب من ركعتين من
 تراويح وان كانت تصب له عشرين دفعة فمندر (قوله ويحكم الفساد في الخلاصة) لان
 القعدة لم يشرع فقد تركها والى فقله لم تسكن في محلها انما يجب عليه قضاء ركعتين
 في شفقه الأولى ثم فقه بترك العود ولا يلزمه بقاء التمسك مطلقا هذا كانت أو سهوا وان
 ايش على اقامه لا يلزمه شجاعة في الشرح (قوله وكروا لزيادة على اربع ركعات في
 من التراب) بانماق زويت لا لم يروا صلى الله عليه وسلم لم زاد على ذلك ولولا الكراهة لزيد
 تعليمه للركعة فلو اورد في بداهتها فربعية اه سيد من التراب (قوله وعلى ثمان ليلا)
 تعرب ثمان اعراب فاض وقد تقهر عليها الحركن (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

الاستفتاح) كفي ففتح القدير
 وهو الاصح كافي شرح النية لاسها
 لتأكدها اشبهت المرائض فلا
 قبل شفقه ولا خيار المحبة ولا
 يلزمه كمال المهر بالاستفتاح في لشنع
 التي منها عدم صحة تلوة بدو لها
 في لشنع لا ورمتم لا اربع كفي
 صلاة ظهر بخلاف رباعيات
 المندوبة فيستفتح ويعود ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم في
 ابتداء كل شنع منها قال في شرح
 النية مسألة الاستفتح ونحوه
 ليست مردية عن المتقدمين من الائمة
 وانما هي اختيار بعض المتأخرين
 (واذا صلى نافلة أكثر من ركعتين)
 كاربعة فاعلمها وليجئس كافي
 آخرها) في قياس فسادها وبه
 قال زفر وهو رواية عن محمد بن
 الاستسكان لا تفد وهو قوله (صح)
 نقله (سكتا بالانما صارت صلاة
 واحدة) لان النطوع كشرع
 ركعتين شرع رباعيا ايضا (وفيها
 الغرض الجوامع آخره) انما
 صارت من ذوات الاربع ويجب
 ترك العود على الركعتين سابها
 بالجهود ويجب العود به بذكر
 بعد القيام ما لم يجد كفي ففتح
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم

صلى تسع ركعات لم يجز لافي ثمانية ثم مضى فعلى التسعة ولم يبق الا على الثلاثة وسلم اختلاف في صحتها وصح
 الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على اربع تسليمية في) نعل (التي اورد) زيدا على ثمان ايلا بتسليمية واحدة لا صلى الله عليه وسلم لم
 يزد عليه وهذا خبر ثمانية في المخرج ولا صح أنه فيذكره من وصل العباد فركعتا صحيح انه رضى هدم كراهة الزيادة
 عليه لما في صحيح بخاري عن عتبة رضي الله عنه في درسى الله عليه وسلم يصي بأبيل ثلاثة عشرة ركعة ثم صلى اذ أصبح اندها بالصحيح
 ركعتين خفيفتين في شرعلا في الخلوات وتر كافي برهارة (ولا فضل فيها) اي قبل والتبرار (رباعية في حنيفة) رحمة الله
 تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلي بأبيل اربع ركعات لا قبل عن حسن وطولهن ثم يصلي أربع لا تسليهن حسن وطولهن

وكان من الله عليه وسلم بفضل النفس أو بها ولا ينفصل بينهما جيلان رئيسان من رتبته على الله عليه وسلم (في الأربعين في التمهيد) (وحدثهما) أي أبي يوسف ومحمد (لا تضل) في العلم كما قاله الاسود (في الليل متنى) ١٥٠ (متنى) (قال الله اني وفي العيون) (وبه) أي

فردهما (بفتح) ، تباه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل حثي مني (وصلاة الليل) خصوصا في اثنتي الاخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى تحاجي جنودهم عن الصلوة (عقول القيام) في الصلاة ايلا وتمارا (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة بطول القيام بكثرة الركوع والسهو يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه وقيل في المحجبي من محمد خالاه وهو أن كثرة الركوع والسهو أفضل ونصل آيوه سنن رحم الله تعالى فثبت إذا كان له ورد من الليل قراءة من القرآن فإنه أفضل أن يكثره عدل ركعات والأقوال القيام أفضل لان القيام في الليل لا يختل ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

هـ فصل في قصة السيد ومولاته
التي هي واحياء البالي في رعبها
(س من حجة السيد بركعة بن)
بصلية في ظهر وقت مكرود (قل
الجلوس) اقله على الله عليه وسلم
اذا دخل فاجدكم المجد فلا
يلا من حتى يركع ركعتين (واداء
العرض بنوبها) فانه لن يلبى
(ر) هكذا (قل لا تأواها) أي
فعلها عند الدخول بالنية الحجة)
لا مالة عليه وحرم منه وقد حصل
ذلك من الاملا حذوت بالجلوس
عندنا وان كان الاقل فله ان يله
واذا سكر دخوله بكتفه ركعتان
في الحرم وذب أن يقول عند
الله عليه وسلم به (ولم يركعنا به)

[illegible]

(فصل في تحفة المجد) (قوله وغيره) كصلاة الليل والاستغارة (قوله من صفة المسجد) في صفة تزيين المسجد لأن التحفة إنما تكون لمصاحب المكان لا للمكان وبه تبنى المسجد الحرام فتنحيد الطواف ومرحاً ملاعباً في ما من دخل المسجد الحرام من بابته من تحفة التي تحفة هذا المسجد نشر به الطواف من عليه طوافاً وإزاء جدران من لم يرد وأراد أن يحل في المسجد حتى يصل في حكمة بنحبة المسجد (قوله يركعون) وان شاء يارسم والثقتان أفضل فاستألف (قوله في عرفة تمكروا) في لغته في داخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا يأتي بالتحفة بل يجمع بينه وبين على الأضحية على الله عليه وس لم يفته حينئذ يؤذي من المسجد إذا دخل الصلاة فوته غير مأثور بها كماله النصراني (قوله من الله به من النون) لم يتمكن من الحديث أرغفه يقول كلمات التسبيح الواردة أم أو به وهي سبحان الله والمجد لله لا لا اله الا الله والله أكبر (قوله قبل الجحش) هذا آية من آياتي كما يأتي وهذا قول الله عز وجل (قوله وان كان لا يصلح فعلها قبله) هذا يدل على أنهم لم يحلوا انتهى فذهب فلا يحل حتى يركع ركعة على أن يركع قوله بركة (ركعتان في اليوم) عليه بعضهم بالمرجح كان لجوءه على الله سبحانه وقيل لكل دخول تحفة لأنه لا مع غير بنحبة الاوقات فنهجه به كما أقبله كماله المراجع (قوله ونذبا) أي به ذكراً من الله على النبي صلى الله عليه وسلم كماله الأحاديث (قوله لا يفتح لأبواب رحمة) أي أحد البواب فافضل لا خلاص والبواب وغير ذلك (قوله اللهم في آياتك) (فصل في صفة

الوفاء قبل (١٩٤٨)

وَالْحَسْبُ لَكَ كَافَرٌ مِنَ الْأَشْقَاءِ ۖ يَلْعَنُ الْمُشْرِكُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَ رَبُّ الْمَدَائِنِ قَرْيَةً تَمْلِكُ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِ الْبُرْجِ وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِيُخَذَّ عُنَاقُهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّهُ لَسَوَّيْلُهُمْ ۚ وَكَانَ عَذَابُهُمْ شَدِيدًا ۚ (ر) نَبِيَّ آدَمِيَّةٍ (لِيَأْتِي عَشْرَتِي الْخَلْفَ) لَقَدْ أَرْسَلْنَا قُدُسَنا بِإِلَهٍ أَنْ يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ لِيُخَذَّ عُنَاقُهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّهُ لَسَوَّيْلُهُمْ ۚ وَكَانَ عَذَابُهُمْ شَدِيدًا ۚ (ر) نَبِيَّ آدَمِيَّةٍ (لِيَأْتِي عَشْرَتِي الْخَلْفَ) لَقَدْ أَرْسَلْنَا قُدُسَنا بِإِلَهٍ أَنْ يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ لِيُخَذَّ عُنَاقُهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّهُ لَسَوَّيْلُهُمْ ۚ وَكَانَ عَذَابُهُمْ شَدِيدًا ۚ

أما تذكر في آخره في الدعاء التائب (قوله ويسجد الاكثر من الاستغفار) (والاصح)
تعالى من الاستغفار ينفعه فقالوا بالاصح هم يستغفرون (قوله ويسجد الاستغفار لهم الخ)
مبتدأ خبر أي قهراً وله من غيره ويرتفع على كونه مبدئاً له به وهو سجد يستغفر الله يسجد
الاستغفار (قوله زانه على ذلك) أي ما مدني عليه من الطاعة (قوله ومثل) أي ومثله
أياك لا مثال وفي شرح الصالح أي انما من على الوفاء بما مدني في الاثر لم يوجبه وانما
مؤمن بما مدني من البعث والنشور وأحرار في القياس والاثر جبر السبب اهـ (قوله يوج) على
وزن أقوله هو حوالا آخر بمعنى أقروا غفر (قوله والاصحابها من كتاب) الاول في ما هو معتدل
وجوه في الآية بعد المقدور في الحديث لمراد الجنس (قوله بعد) بالبناء للجهول (قوله
سبح يوم عرفة الخ) في سبب حوله لا يحتاج لانه بما يصف به حوله عن المطلوب منه حوله
والله مكلفه زيادة من غيره في التوبة من موم عاشوراء أنه من غير حسيدين محمد صلى الله
عليه وسلم موم عاشوراء من شريعة التكليم لمبادى اسلامه شرع محمد أنزل (قوله ولا تهاينوه في
الأماكن) قال تعالى في الفرق كل أمر حكيم (قوله وفيما يسمع الله تعالى الخ) (قوله فأنزل
الفرقان) (قوله من السحاب) (قوله من فوق) (قوله فأنزل) (قوله فأنزل) (قوله فأنزل)
والمراد أكثر طهر (قوله ينزلها) (قوله ينزلها) (قوله ينزلها) (قوله ينزلها) (قوله ينزلها)
الحواشي على ما ذكره من الطردين (قوله الاستغفار الخ) (قوله الاستغفار الخ) (قوله الاستغفار الخ)
لا يلزم (١) لأنه جواب للعرض مثلاً ولا حاجة لئله لا يخل على الأعمال (قوله لا يخل
الترديد) هي الآية الثانية من نفي الحجة (قوله من قلبه يوم يحوت الصلوات) أي عجمة الدنيا
حتى قدس من الآخرة كما لا يحتاجوا الرقبة أي أهل الدنيا قالوا فيهم من قلبه أي لا
يحب قلبه عند الترفع ولاف التبرير لانه القيمة كذا في الترفع (قوله قرأ أو يسمع) أو يسمع
را حسن ما يدعوه لهم انما هو كرم غيب لا يعرفه من هنا (قوله خاتمة) من الذي جسد
القتل فأتى البطل به سلم يستجاب بصل ركعة من يستغفر به من ذنوبه لتكون الصلاة
والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا لم تزل فيستجاب أن لا يفتد حتى يصل ركعتين كما
السبب الكبير وكذا اذا أراد فرا أربع ركعاته صلاة الاستغفار لم يفتد منه لما من على
من أي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صلاته رداً ففصل الله عليه وسلم فأنما من بعد
بقرب ذنوبه انبؤه أبعد الوصية بصل ركعة من يستغفر به من ذنوبه الا غفره كذا في انفسنا
(قوله ومن على الصبح في جماعة) (قوله في جماعة) (قوله في جماعة) (قوله في جماعة) (قوله في جماعة)
النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاة من وهو الذي يشير اليه كلامه ان ما سرفه
جعل صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الله مع ما يقوم مقامه بالليل ويمكن أن يشار
به الى أن صلاة الله مع آفته من صلاة العشاء منه يكون بصلاتها كما قام نصف الليل وصلاته
كأنه قام الليل كله (قوله وبكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بقدر الجملة في الاصل وان في

فام نصف الليل وحضر صلى الصبح في جماعة فمك غمامة ليل ليل كاهن وكرهه على الاجتماع على احياي الاله في هذه البالي المتقدم ذكرها في الحاشية وفيها لاه لم ينفذ لاني على اتق عليه وسدوا لاصحابه فانكروا كثير علماء من أهل الجبل ومنهم عطاء بن ابي مليكة وفتحاه أهل المدينة واصحابه للوعظ بهم وقالوا ادلائك بهذه وهم ينقل من الشيء على انه عليه لم يوافق اصحابه احياي الاله في العبد وجماعة واذن علماء لنا في حمة احياي الاله في هذه من شبهة في في فوايت اجماعه اسكنب احياي الاله في جماعة في المحيد قوله لا يلزم له في واجب لانا لنه من دليل وجوده لنا في اهل المدينة

لثلاثة من اعدان التوبة من عدد ان ولتة مان ابن صا حرو واقفهم اصمق بن راهويه والقول المشايخ في التوبة الاستدلال على ان الصلاة وهذا قول الاوزاعي امام اهل

الشام وفيهم رواية (فصل في صلاة النفل جالسا) (فصل في صلاة النفل جالسا)

(الصلاة على الدابة) وصلاة
المشي (يجوز النفل) انما
هو به يشمل السنن المؤكدة
وغيره فتصح ادائها (قاعدة)
مع القدرة على القيام وقد حكم
قبحه اجماع العلماء واصل غير المتمد
يقال السنة العبر لما قيل بوجودها
وقوة ثباتها والا تراعى على
غيرها الصحيح ان الاصح جوازها
قاعدة من غير عذر ولا يستثنى من
جواز النفل جالسا بلا عذر شي على
الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي بعد التور قاعدة ومن
يجس في عامة صلاته بل تخفيها
وفي رواية من شئ رضى به فيها
فلما اراد ان يركع قائما فترأيت
ثم ركع وجعل يدها الى القعود وقال
في معراج الدراية وهو لم يستحب في
كل تطوع يصلي به قاعدة وانفة
للسنة ولولم يقرأ حين استوى قائما
وركع وجعل يدها الى القعود
وركع لا تجزيه لانه لا يكون ركوعا
قائما ولا ركوعا قاعدا كقبي
التجسس (اسكره) اي للمفسر
جالسا (نصف اجر القائم) لقوله صلى
الله عليه وسلم من صلى قائما او قاعدا
ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم
ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعد
(الا) هم قالوا هذا في حق القاعد
اما العجز (من عذر) وصلاته
بالاجزاء افضل من صلاة القائم
اذا كان الساجدة منه جهدا لم يقل
والاجماع منه قد على صلاة
القاعد بعد مساوية لصلاة القائم
في الاجزاء في الدراية قلت بل هو
أرق منه لانه ايضا جهدا لم يقل ونية

ذلك لبالى أرغى به من الرغائب من الكراهة ان كان لا يخرج عنها الا بالحاجة بشرط أن
يكون الامام غير ناذر لمساواة الا يصح لعدم صحة اقتداءه التذير بالماضي وبداخله في ذلك الصلاة
التسبيح في قبل يلزم على ما سبق من أن النذر وجد من المقتضى لأمس الامام بناء على القوي على
الضعيف قلت بناء على القوي على الضعيف اغايب عن حيث كانت القوة ثابتة اما اذا لم تكن كذلك
ولانتم امرضت بالنذر ومن هذا قال الحلبي النذر كالنفل واصل ان الصلاة في نذر عذر رخصة
بصفة الا بقراد ولا اقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التذير افعافه السبب والله سبحانه
وتمسك أعلم وأستغفر الله العظيم
(فصل في صلاة النفل جالسا) (قوله يجوز النفل قاعدة) مطلقة من غير كراهة كما في صحيح
الانحر (قوله لما قيل بوجودها) قال في الخلاصة واجمعوا على أن ركعتي القجر من غير عذر فاعدا
لا تجوز كذا روى الحسن بن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك من ان الاجماع
الا على ثبات كذا في اشرح وما في قوله ما قيل منه رتبة (قوله على الصحيح) بقيد ان القول
بحكم القيام في سنة العجز وفي التراخي غير مرجح وليس كذلك فاد السبب (قوله بعد لوز) أي
غير لوز لان المقصود الاستدلال على جواز كل النفل قاعدة ارجح من انما اشار الى الحاح كان يغفله
على الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر ليبارا الجوز والانه لا يتجمل في (قوله ولزم
يستوفى) بان قوله قياما قتال يدها قبحه ركعتيه وركع وقا ماذا وضعت ركبتيه على الارض رخص
نصفه الاعلى فظاهر انه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف اجر القائم) ويستثنى منه
صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما روي عنه صلى الله عليه وسلم فان اجر صلاته قاعدا كاجر
صلاته قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى قائما له نصف اجر القاعد) مخرج في الجوز
المشارك بن في حوازه قائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى قائما أي مضطجعا لله نصف اجر
القاعد ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا لله لان الحكم بتذير ذنوبه الى رتبة
نتهى وفهم اوله من كلامه تقوم ان في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية وروى قال لا شك في
علمه في فقهنا اه قوله فصلاته بالاجزاء افضل (أي مضطجعا أو مستلقيا أو قاعدا) قوله لانه
جهدا لم يقل (أي اجتهادا لم يقل يعني انه ليس في وسعه فيركع الجهد يعني المجهود) قوله على صلاة
القاعد (أي الذي يركع ويسجد في الموى قدم الكلام عليه) (قوله قلت بل هو ارق في الخ) هو
ظاهر لان صلاة بالاجزاء افضل رتبة من صلاة التاء في العمل اذا كانت قلة النفل فيها افضل
من صلاة القائم صلاة نفاذ بعد ذكر وهي أكثر ملائمة من الاول (قوله عتبة المرح خير من
عمله) هذا لما ظهر اذا خطر بباله انما كان صحيحا اذا راها قائما وانما كان خيرا بعد الله من
الرباه (قوله وقد كاشف) فيه اشارنا الى اننا لا نضع بيننا على سرائرنا من غير ان يكون صرح
في كتاب سياسة الدين ما يرضع واليه يشير قوله ان القعود كالقيام اه من السبب
(قوله في المختار) هو حديث روايات ثلاث من الامام رويها أخذت في القدر ولا مشكك في
جواز القعود عن أي حال راها الاختلاف في تعيينها لا فضل اه (قوله ولا يمكن ذكر شيخ
الاسلام) هذه رواية ثانية عن الامام رويها اخذ أبو يوسف وعن الامام انه يترجم رويها
أخذ محمد بن كفي جميع الانحر هذا اراد ان يركع يعني في الروايتين الاخيرة بن اقرض رجله اليسرى
وجلس عليه ليكون يسره عليه كذا في ابن امير حاج وهذا الخلاف في غير حال التشهد اما في
فيه يجلس كالجالس المنتهيا بالاجماع سواء سقط لقيامه بركعة لا اه نهر (قوله لتوجه

المرء خير من عمله (ويقدم) المنفل بنسا (كاشف) اذ لم يكن به عذر فيه فترجله اليسرى (القصة بن)
ويجلس عليه او نصب يده (في المختار) وعنه منوى ولكن روي شيخ الاسلام الافضل له انة هدف موضع القيام مكتبة لان عامة
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان يجتنب أي في النفل ولا يجتنب أكثر توجهه الى الضاحية القبلة لتوجه

منية يجوز له بعده فكان له الإيحاء بمحله كبرار خمسة ويحذف يعرف بنحو أن يشاء وهدم مكة العربية بالرفع واليهود وكان قريبا
 لان احرام المريض لم يفته ما لم يفته عليه ما قلنا (لا يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ما مضى من - لا يفتي بالركوب ظاهر الرواية
 منهم لان افتتاحه على الارض استلزم جميع الشروط وفي الركوب يفتي بشرط الاستئذان والافتقار للسكان وله ان يرد بركة الزكوع
 والسيحود (و) جازا للإيحاء على الدابة (ولو كان بالنوافل الزانية) المؤكدة وغيره حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 انه ينزل) الركاب (سنة الفجر لانها آكد من غيرها) قال ابن شبيب رحمه الله يجوز ان يكون هذا البيان الاول يعني ان الاول ان ينزل
 ركبه في الفجر كذا في العناية وقد مر أنان ٢٢٢ هذا على رواية واحد بها (وبما زالت طرق الاتكاء على فئ) كما صرحنا قط

الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية وعلى هذا القرن يجب ان لا يفتي في المكتوبة فبما اذا
 افتتحها ركبا لم يفتي ثم نزل لانه ليس له ان يفتي بها على الدابة فبما قدره - كان الإيحاء فيها خلافا
 فلا يصح البناء للزوم الجمع بين الأصل والخلف ولهذا قيدنا في الدابة بالتطوع (و) قوله
 عزيمة أي امر اجتماعه وهو مطلق لم يفتي في أي مرقم عليه عزيمة ففوله عزيمة من حلق
 به (قوله فكان له الإيحاء) الاول ان يقول والايحاء مما عطف على قوله لركوع (قوله
 رخصة) أي جاء على خلاف الحكم الاملي نهيا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل
 (قوله فلذا) أي تعليل بعدم التناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على الركوع
 والسيحود وكان مومنا لان احرام المريض لم يفته ما لم يفته عليه ما قلنا فصار كاحرام النازل
 الذي افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناءه لم يتناول احرامه على ما تناوله فلهذا لا يجوز الخ
 (قوله في ظاهر الرواية) وقال زفر جوزه البناء كما رخصه في الفتح (قوله حتى سنة الفجر)
 بالمرحط على النوافل الزانية (قوله يعني ان لا يفتي الخ) أي في باب من يجزى بين (قوله كره
 في الاظهر) أي تنزيها بدليل التعليل (قوله بخلاف الفجر) فانه لا كراهية فيه هل الاصح
 (قوله الفجر) ولانه ماسة على اعتبار الاوركن الاصلية فلان يقطع شرط طهارة المكان ولو
 (قوله ولا تصح صلاة ما بقي) ولا السابح وهو يجمع كمال المصراحت سواء كان به قدره لا فرضا
 كانت الصلاة أم لا (قوله لا خلاف المكان) ولان كل من الشئ ولا لباحة من الخ لا صلاة فدا
 الاركان مع الثاني لا يصح والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فصل في صلاة الفجر والواجب على الدابة (قوله والمحمل) اسم مكان قياسه ففتح المحل
 (قوله ولا قضاء ما شرع فيه فلا) ولو شرع فيه بقدره فاداه السيد (قوله فلهذا يتبع على
 الارض) أما اذا تلبت آتيا عليها فتصح عليها (قوله الا لضرورة) قال في الخلاصة أما
 صلاة الفجر على الدابة بالعذر بخلافه فيصحب عليها أي سنة بل القبلة يصح بالايحاء ان أمكنه
 إيقاف الدابة فان لم يتمكن على أيضا توجهت ولو استدبر القبلة كذا في فاجعة البيان (قوله كخوف
 لص) أي قطع الطريق (قوله لم تنفله رفقة) هذا على الغالب ومن غير الغالب ان الوقوف الففة
 لا يفيد منه الا في يجوز له - يفتي الصلاة عليها (قوله ارفقة من قبل القبلة) لا يخص المريض
 بل هو حكم صلاة الفجر وما لحقه على الدابة مطلقا (قوله تلاطمها) تقدم جميع قوتها
 (قوله كالرأفة) أي فانما قدرة بقدرة الغير (قوله وادركه) من بعد أخيره قوله كالرأفة
 والظاهر ان الزوجية والحرم لا يفتي (قوله اذا لم يقدركم) أي لا حتى تعادل الحمل
 (قوله كالرأفة) أي المعادلة فيجوز له لانه لا معنى للدابة كذا في صاحب الجبر وأثره عليه من بعد
 (قوله فتصح الفريضة فيه قسما) فان لم يكنه القيام ولا النزول على فاداه كما هو مفاد كلامهم

وخادم (ان تعبد) لانه هذر كما جاز
 أن يقعد (بلا كراهة وان كان
 الاتكاء) بقدر هذركه في الاظهر
 لا ماسة (الادب) بخلاف القعود
 بغير هذر بعد القيام كما قد مر (ولا
 يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة)
 كثيرة (عليها) أي الدابة (ولو كانت)
 التي تزيد على الدرهم (في السرج
 والركاب) في الاصح وهو قول
 أكثره شافعا في ضرورة (ولا تصح
 صلاة المسمى بالاجماع) أي اجماع
 أئمتنا لا خلاف المكان

فصل في صلاة الفجر والواجب على الدابة (قوله والمحمل) لا يصح
 على الدابة صلاة الفرائض ولا
 الواجبات كقولنا في الفجر والواجب
 (و) لا قضاء ما شرع فيه فلا فاسده
 ولا صلاة الجنائز (ولا سجدة)
 تلاوتها (تلبت آتيا على الارض
 الا لضرورة) نص عليها في الفرض
 بقوله تعالى فان خلفتم فربا
 أو ركبا تاروا الواجب ملحق به (كخوف
 اص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو
 نزل) لو لم تنفله رفقة (وخوف
 سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود
 مطرد (طين) في المكان) يفتي
 فيه الوجه أو يظن ويختلف ما يسط
 عليه أما مجرد ندرة ولا يصح ذلك
 والذي لا دابة يصح قائما في الطين

بالايحاء (ويجوز الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جرح (الجزء) بالاتفاق لا يفتي في الصلاة
 العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطر يفتي بركوبه بالايحاء بالفرض على الدابة فانه مستحب القبلة ان
 أمكن والا فلا كذا الطين المكان وان وجد العاجز الركوب معية فهي مسخلة القادر بقدرة الغير ما جرحه هذه خلافا لما كان أن لا الم
 تقدره في النزول لا يجرم أو زوج ومعدله زوجه أو محرمة اذا لم يقدركم ولد محله كالرأفة (والصلاة في المحمل) وهو (على الدابة كالصلاة
 عليها) في الحكم لذي علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (جعل تحت الحمل خشبة) أو نحوها (حتى يبقى فراجه) أي المحمل
 (الى الارض) بواسطة ما جعل تحته (كان) أي صار المحمل (بنزول الارض) فتصح الفريضة فيه قائما لا فاداه بالركوع والسيحود

المنية فقال صل فيها قائما لا تأد
تغافل ثم قال صل فيه لمعرولا
القيام ركبن فلا يزال الا هذا وعقود
لا مخرجهم ولا يبل الاحام اقوى
فيتمتع لان ابنه يرتقل عليه
مع انصرف السبغة فعودا ولو شام
فخره ذلك الجدة قال سبحانه ما ينال
مع يتاد من رضى الله عنه في السبغة
فعودا ولو شام الغنة او قال الرادى
وحديث ابنه ربه جبره على
الطلب فصار قوله بانه لو انة
ابيه ابنه من رضى الله عنه
افسر وبخانة فيتمتع قوله الاحام
رحله فنهال (والله قد ركدوران
الرأس و عدم القدرة على الخروج
ولا يوز) انه لانعم املا (فيها
بالجماع) لمن قدره على الركوع
والجود (اتقيا) لغنة المبيع
حقبة (وذلك) والربوطة لانه
بالمرضى والحبال (و) مع ذلك
(فخرها الترميز) فخر بها (شديدا)
هي (كالتأني) في الحكم الذي
فعله من الخلاف فيه (والا) لى
ان لم يتركها شديدا (فكالتأني)
بالنظر (على الاصغر) (الوقت)
ذكرها مع حكمها جرة (ان كانت
مربوطة بالقط لا يغير زملائه)
فيها (قاعد) مع قدرته على القيام
لا تنال العتق لى (الاجماع)
على الصحيح وهو ان من قول
بعضهم انه بالاضاعى الخلاف (ان
سلي) في المروطة بالتسقط (فانما)

(في فصل الصلاة في المدينة) وحاشاك هذا الفصل لما فيه من القسوة والقسوة في الداء ولا سيما
 مركب البحر والبر والبرك والبر ولا ينفط القيام كما هو في الصلاة والعبادة ولا سيما بالارض من
 حيث لا يلبس عليه بقرار والارحام كوحدها ليعبد ولا يستقبله (قوله ملا لفرض واليا حب)
 ورواه عندهم لثقل بالاول (قوله روضة در) نص على المنعهم (قوله صفة وتعدد الانام
 الاظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدار والوفد في الضمان والبحر من الدلائل ثم ان
 فيه اسنادا وبه هو الذي يفيد كلاً مبعده (قوله الخروج افضل) انه من الصلاة فاشبهها
 بنحو اذا احببته من غير ضرورة اوصاه (قوله لانه اهدى الخ) هو على سبيل القدر والشر
 الحرب (قوله وقال شهابي) أي اين اي طالب لما فيه في حاشية (قوله الخروج خصال الجهد)
 بكسر الجيم وتشديد الدال الشاذ في هذه الدلائل لجواز الصلاة فيها مع حركات الخروج منها يساهبه
 دليل لجواز الصلاة فاعدا مع ما كان الصلاة من قيام (قوله يحول على التدب) أي لا يرب
 وهو في حاشية في حاشية له التنبه بل تنزه في الادة (قوله الجمع خيفة) هو كالمخرج وسماحو
 كاللينة (قوله كانا لجوارا لبدائع الخ) اعلم ان ظاهر هداية والملايين الاختيار جواز
 الصلاة في حاله المروءة بالاشط مطعنا سواء استقرت على الارض أم لا لانه كنه الخروج أم لا وفيه
 في البضاح بأحد أمرين بلا مستحراً وعدم امكان الخروج عندهم مالا استقرار كل الفتح
 والتميز بين خاتمة رقي الصب واليداع كما في الجهر فقله لنجيب عن رسالة ومافي الايضاح
 لم أقف على نصيحة لاحد بل موضوعي والعهد الاطلاق في خروجي على هذا أي ما ذكر
 في الايضاح ينبغي ان لا يجوز الصلاة فيه الا كما كانه سائر من امكان الخروج الى الله ولا يوضح
 مخرج الجهر في هذه الاية في كلامه العبد الرحمن أي في فضل الكرماني (قوله وان يحجز
 بسلام الصلاة) قلله في المخرج عن جميع الروايات (قوله ولو ان الاستئذان لم يجز به في
 قوله جملة) هذا ما أورده الشيخ اكل الدين بقره وروى ان ينوجه في القبلة كيفية دارت
 السفينة سواء كان عند الاحتجاج أو في خلال الصلاة لا يجوز فيه فرض هذه القدرة وقد اقدر
 اه كذا في المخرج فالحال في هذه المداخل المتبادرات لزوم التوجه مشروط بالقدرة عليه كما في خبر البه
 كلام المصنفات ولا سيما اي اذا استتابة بسقط لعل ولو عندنا لا مكان كل في الناس
 من مدونة عند عدم الامكان اولى والعلامة قال كسليم في قوله لا استتابة بل قد بدنا لقدره
 وقد عدم القدرة على الشيء كيف يفقه لزمه والى حد كذا في غير كلام المخرج حيث قال لانه
 يمكنه الاستئذان من غير مشقة اندهم انه عند عدم الامكان وعند المتفاني لا يمكنه الاستئذان
 وقام في الكتاب حجة كالا يعني وباقي الجمع الروايات فان يحجز بسلك من الصلاة على الله على
 حالة الرجاء اه أي رجا فيزال العذر قبل الوقف فانه في اه يصرف وهو كلام حسن اذ في
 ما فاده المصنف لزمه ما في الصلاة على الله في البحر المجمع من حيث ان لا يباح وتعليق في معنى

وذكرني من الغنيمة على قرار الأرض مع الصلابة بقرعة الصلابة على الصلابة (والله) الحى راعى في حقته شئ على الأرض (علا
تتم) الصلابة (على الصلابة) لا في الخط والصلابة بقرعة الصلابة على الصلابة (والله) الحى راعى في حقته شئ على الأرض (علا
معقلا وسواها استقرت أولا) لا في الخط والصلابة بقرعة الصلابة على الصلابة (والله) الحى راعى في حقته شئ على الأرض (علا
على فرض الاستقبال (هـ) هذا اختار الصلابة على الصلابة (والله) الحى راعى في حقته شئ على الأرض (علا
في خللا الصلابة وان عجز على الصلابة (حق) بقى والى ان (ب) هذا استقبل الصلابة على الصلابة (والله) الحى راعى في حقته شئ على الأرض (علا

• (فصل في صلاة التراويح) •
 الترويجة الجليلة في الأصل ثم سميت
 بها الاربع ركعات التي آخرها
 الترويجة روى الحسن عن أبي حنيفة
 عنه انه قال (التراويح سنة)
 كان الخلاصة وهي مؤكدة كأي
 الاختيار وروى أسد بن عرس
 أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة
 عن التراويح وما فعله عمر رضي الله
 عنه قال (التراويح سنة مؤكدة
 ولم يتخصر عمر من نفاذ نفسه ولم
 يكر فيه مبتدعا ولم يأمره لآخر
 أصل لديه روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهي سنة من مؤكدة
 هي (الرجال والنساء) ثبتت سنيتها
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وقوله قل عليكم سنتي سنة الخلق
 الراشدين من بعدى رقت واطب
 عليهم امر وثمان وعلى رضي الله
 عنهم وقال صلى الله عليه وسلم في
 حديث آخر رض الله عليكم صباه
 وسنتكم لكم قيامه وفيه ردا قول
 بعض الروافض هي سنة الرجال
 دون النساء وقول بعضهم سنة عمر
 لأن الصحيح ثم اسنة النبي صلى الله
 عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا
 استدل على الكفاية بيئته قوله
 (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية)
 لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى
 بالجماعة احدى عشرة ركعة ولوتر
 على سبيل التمداد لم يجزها
 مجرى سائر لوائح ثم ليس بعد
 في الترك

قوله قل في القاموس تخرصه الخ
 الذي في القاموس تخرص عليه
 اقترى فيه بنظر وقوله وذكره مع
 المناسبات على الا أنه يكون على
 الترويجة اه

مصر هذه السفر الى امارق بالله تعالى السبوح احد البدرى بصرف الراكب ناعمة وغ بذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم واسمعه الله العظيم
• (فصل في صلاة التراويح) • (قوله الترويجة الجليلة) فهي المرة الواحدة من الزاخرة (قوله)
 ثم سميت بها الاربع ركعات الخ) مجاز لا ستراحة بعدها ما با فهور ان اطلاق اسم التراويح
 على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها وبها ان تكون نفسها راحة وتنفو
 صلى الله عليه وسلم أرادنا بالصلاة بالليل أي فها ان يكون فها راحة لا نأرا نظارها مدة
 على النفس أولا نهيها وصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للصنف نقلها في الشرح
 المستفي والذي فيه الفتح التراويح جمع ترويجة لأنه من قاي ستراحة وهي في الأصل
 مصدرة في الاستراحة سميت بها كل أربع لا ستراحة ما ستراحة ستراحة ما ستراحة ما
 فالعلاقة للزوم (قوله التراويح سنة) ما جماع العجايب روى بعدهم من الا منه شكرها منقطع
 ضال مردود الشهادة كأي الضمير من ومنه شدة في الله عن أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد ففعل في الصلاة ناسم صلى من القابله كثر الناس ثم
 احته عواض اليلة اثنى عشرة ركعة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ما جماعنا لند
 رأيت لذي سنة ثم فله عني من الخروج ليكن الا في حديثاته روى عن علي بن أبي حمزة
 عنه انه قال رضي الله تعالى عنها ما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا غير
 احدى عشرة ركعة اه منها لوتر كأي يحيى ابن خزيمة وان سنان وأسماء روى ان أبي حنيفة
 والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان
 عشر من سوى الوتر فضعيف وانما ثمانية عشر روى عن طلبة الخلفاء الراشدين بهذا المذهب روى
 الله تعالى عنهم في البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك في صلاة في
 اكرهه من خلافه من حين جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك أول
 اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كأي فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سنة لنا ونجدنا بها وكيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم لم عليكم سنتي سنة الخلق
 لشد من المهديين من بعدى فصار عليه بالذواجد وروى في حديث عروبة الكندي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت بعدى أشباهه إلى اربعة لوزوا ما أحدث عمر في
 نجر عن الخلاصة اخلف المشايخ في كونها سنة يعني أروم نسخة قال واقطع الخلاصة بواحدة
 الحسن عن الامام انما سنة اه وقد ذكر الامامون أن السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 أو واحد من العجايب (قوله لم يتخصر عمر من نفاذ نفسه) قال في القاموس تخرصه اقترى
 عليه اه وقول بيله الخرص القول بالظر وذكره معان كثيرة (قوله في حديث) بالسنك
 وقوله فنرض الخ في محل نصب مفعول انقول (قوله رقية راقول بهن الروافض هي سنة الرجال
 دون النساء) قول هكذا قلنا حافظ الدين في السكالك لكن المشهور عنهم أنهم قالوا بسنة النساء
 قال في البرهان قد اختلفت الامت على مشروعية التراويح وجوازها لم يذكروا أحد من أهل
 القبله الا الروافض ذكره لعلامة نوح (قوله وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الغناوى الخندية
 عن الجراهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول أصح
 وفي حاشية السيد في اعلامه مسكين وما قيل بكفر من يقول انما سنة عمر رضي الله عنه كما قوله
 اروض فقه نوع فقد صرح في كثير من المذاهب ان ما سنة عمر بهي بالنظر لكونها من غير
 ركة ولو ظن عليه او ذلك لا يجمع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لا ذكرنا اه
 (قوله وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) فلا لوم على من لم يضر الخ ما لا في بن كواها بها
 و يكون فقه ايقته في وقول الرغبة في انما سنة من ذكره أن يوم في التراويح حرة في ليلة

57

فان ارسلنا رجلا على كل شعب ولا مخرج اليه ان يعود ذلك

(۵۹ - مطبوعات)

يُثَبِّتُ مِنْ تَسْلِيمَةِ فَتْرَةٍ كَوْنِ عَتَرَةٍ فِي الْعَصْفِ (وَيُسَمَّى الْجُلُوسَ بَعْدَ) سَلَاةٍ ثَلَاثِينَ رُبْعًا (بِقَدْرِهَا وَكَذَا) وَيُسَمَّى الْجُلُوسَ بِقَدْرِهَا (بَيْنَ التَّرْوِيحَةِ وَالْخَامَةِ وَالْوُزْنِ) ٢٢٦ لَأَنَّهُ الْمُنْتَازِعَةُ عَنْ السَّكَنِ وَمَقَارِيُّ هِيَ أَجْيٌ حَيْثُ تُنَادَى بِهَا قَوْلَانِ اسْمُ

أمر كره من بخلاف ما إذا قلنا على رأس ركعتين يكفي العلامة (قوله ثابت من تسليمة) فيه
أنهم قالوا أن الفهرود الأول في ربيعة النفل واجب بهما لم يصح دعوى تضاف أن ثوبان
قدما بين ويجب عليه المجدودان كان ساهبا وقيل يجب أن التكو رة ثانی خصوص القراویح
لكنه شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على رأس الركعتين فلا يثنى أن في غيرهما جعل
أربعة أو فيه أن هذا يرد على ما ذاب جمع الشكل بتسليمة واحدة أو مدغم ثم لا يثنى به من تسليمة
واحدة على المتي به كما في الدر (قوله والصلاة فرادى) أي به يدل أن جمع أمارة كل شفع
فهي مكرهة قال البراء أن الخبي بكرة صلاة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لأن ما بعدهم
مخافة الإمام اه وفي السكافي ذكره الاستراحة على شخص تسليمة واحدة لجمعه (قوله
مر في الشهر) ومرتب فضيلة والاتفاق كل مشرقة فضل كافي إذا كان امام مسجد حبه
لا يمت فيه أن يركع في غير مكان الفتح وكذا لو كان الإمام لما تارقى السمع والتبين فما إذا ختم
مر قبل آخر قبل لا يركع ترك القراویح فصاقي لاسم رة من أجل ختم القرآن وقد حصل
مر قبل صلواته بقر في ما شاء اه وقد قرأ الختم فلو ترك سورة وآية ونز أمارة معها
فلم يجب له أن يقرأ المترك ثم المقره ليكون على الترتيب (قوله يثنى كل ركعة فتم آيات
وتعويها) لأن عدد ركعات القراویح سنة ثمة ركعة أو العشر من أن كانا له هرة فلهذا يثنى
في زيادة على العشرة ولو كان كاملا أن الآيات تحب بعد على قدرها كما في السنة ثمة من آية لبت في
له الختم فيه وجميع آيات القرآن ستة آلاف وستة وثلاثون آية ألف وعهد وألف وعهد
وآل أمر وألف مهي وألف قصص وألف خبر وخمسة وثلاثون حوام ومائة وعشرون قصص وست
وستون ناصح ومنسوخ كذا في الشعي عن السكافي (قوله لا يركع إلى تعويها لجمعه) من
طول قراءة ونسبج وأدعية تشهد وقوله في زمانه لا منه ومعه لأن الذي صلى الله عليه وسلم يثنى
أيام تطويل القراءة (قوله لا يركع القوم) فصل من تطويل القرآن (أما كثرة ما
لأنه يز كل فرد ولا يركع جهنهم من صلاتهم وقدر بركة لسكامل يثنى على النقص (قوله
واكره الاقتصار على ما دون ثلاث آيات وآية تطويل به بدالما تحه) أو آياتان متوسطتان كما
في الشرح (قوله ترك الواجب) أفاده أنه مكرره فخرج ما من فضائل رمضان لا يركع
من آيات أفضل لم يركع في الووري اقتبائه إذا نزل في القراویح الفاتحة وآية التثبيت لا يركع
ومن لم يركعها لما نزل زمانه فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآية من التوسط بين
وهو ضعيف لا رفيه فراط يؤدي إلى التريط بترك الواجب (قوله ولا يركع الصلاة في التي
صلى الله عليه وسلم) ويكتفي بأنهم على عر محم لانه المرض عند السانعي دو (قوله وفرض على
فول مرض المجتهدين) منهم مولانا لا امام الشانعي رضي الله عنه (قوله ويجوز من الهدرة) الموجود
في نسخ اني بأيدى نباله لجهنم لا الذي في الدر بل لا لاله من وفورها في القاموس بسرعة
لكلام والقراءة (قوله وترك الترتيل) في القاموس رتل الكلام ترتيلا أحسننا لفصاح والدار
أن لا يعطى إلا لوه حقه (قوله وغيرها) كترك النعوى والتسبيح وترك الاستسارحة فيها بين
كل ترويعتين ولا يركع في الصلاة لذكورة كل من تحريمه وفي غيرها تحريمه لانه في
مقالة ترك التسنن (قوله وكذا لا يركع الشاه) معناه كل أساما ومفتد بالمرقد أو على من
لنخرج من استن ترك للجماعات (قوله لا يركع) وهذا لبعض هو أو يجمع البعض فليد
لإمام الأعظم رضي الله عنه بربط بوجوبه (قوله ولا يركع الإمام بالصلوة) أي الصلاة الطويل
له وله فليدع به (قوله ولا تعفى القراویح) لأنهم ليست آكله من سنة العرب والعشاه

التراويح يعني عن ذلك وهو مخبرون
 في الجلبوس بين التذبح والقراءة
 والصلاة أفرادى والسكوت (ومن
 ختم القرآن فيها) أى السكوت (ومن
 مرة في الظهر إلى الصبح) وهو
 قول الأثر رواه الحسن على أن
 ختمه رحمه الله يقرأ في كل ركعة
 هتراً يأتى ألحودها ومن أى ختمه
 رحمه الله أنه كان يختم في رمضان
 إحدى وستين ختمه في كل يوم
 ختمه وفي كل ليلة ختمه وفي كل
 التراويح ختمه صلى بالقرآن في
 رمضان ستين مرة إلى أجمع يوضوه
 العشاء أربعين مرة (وأنه مل
 به) أى يختم القرآن في الظهر
 (التيوم) قرأ بقدر ما لا يؤدى
 إلى تنغيره (م في المختار) لأن
 الأفضل في زماننا ما يؤدى إلى
 تنغير الجماعة كذا في الاختيار
 وفي الخط الأفضل في زماننا أن
 يقرأ بما لا يردى إلى تنغير أقوم
 من الجماعة لأن تنغير أقوم
 أفضل من تنغير الجماعة
 في وقت تراوى غير كفى
 في أقرب أى قصر الصلاة بعد
 العشاء وبكره لا قصره إلى
 ما دون ثلاث آيات أرى أنه
 بعد القامحة ترك الواجب (ولا
 يترك الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم في كل تشوهد منها) لأنها
 سنة مؤكدة عندنا وفرض على
 قوت بعض يختم دينه فيصبح
 يؤتم ويختم من الختم وترك
 الترتيل وتركه في كل الأركان
 وفي غيرها كجاءه من لا خشية له
 (ولو لم أقوم بذلك) (على المختار)
 لأنه من السكوت منه فلا يفتت
 إليه (أو كذا) (أو كذا)

[illegible]

فيها رتبة فان الجوف موجود فيها (قوله وذلك لانه على امامه) اي في جهته واسم
 الاشارة من اجسام الى عدم الصحة (قوله وصح الاقتداء بالحق) اي اذا وجد الشروط اما ان تقدم
 بعضها كما اذا خرج من استقبل العين فانه لا يصح الاقتداء كانه غرد (قوله او لم يكن) وهل
 يكره ذلك لانفراد الامام في محل حال من كل المأمومين الظاهر ثم لوجود ما ذكره لانفراد من
 الامام (قوله في غيرها) صفة للمحارب (قوله كما تقدم) من ان الاصح عند الاستقبال وهو
 (قوله صح اقتداء بجهتهم الا انه لا يصح الخ) هو في الصورة السابقة يمينها صحة وفسادها
 الا انها ذكرت فيما قدم فيما اذا كانت الصلاة فيها وفرة هار هناك كرت فيما ذاتها واولها
 (قوله لا يظهر) الاولى لا يظهر ان اولها وجه في احوال كذا ثم حال لا يلزم الا خلافه يلزم من
 التقدم التأخر وهكذا فهم ما تولى في واحد لهذا الفرد الضمير (قوله المتوجه) بحيث لا يتم الاصل
 وكل فاعله واقته سبحانه وتعالى له ولم وأنت تغفر الله العظيم

(باب صلاة المسافرين)

هو اسم فاعل من المسافر يعني السفر كاستقروا ومعنى لانه يكشف عن اختلاف الرجال
 يقال سفر الرجل ل سفره من باب ضرب فهو مسافر يعني ما فر والمجم سفر مثل راكب وركب
 وصاحب وصح فهو لاصدور والجمع لكن اسمها الفاعل واسم الفاعل منه وهو مسافر وصاح
 والسفر بفتح السين اسم من وجوه اسفار هي به لانه يسافر أي يكشف عن اختلاف الرجال في الصلاة
 ليست على بابها لانهم لا يكون الا بين اثنين وهذا من واحد وقال الرقيب على ما به باعتبار
 انه أسفر أي انكشف عن المكان وهو معناه اه (قوله في السفر) فيه ان السفر لا يسافر
 لا المسافر سجد عن الجوى (قوله ويقال الى محله) كل حال محل (قوله في السفر في اللغة) الخروج
 المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد وهو يعني فوالا المسافة في اللغة الخروج
 المديد وشراخروج من عمران الوطن مع قصد مسافة مخصوصة اه (قوله أنزل مدة سفر
 تغييره الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر مائة كالج والجهاد وسفر مباح كالتيجارة وسفر
 معصية كقطع الطريق والزلزال وسيدان للرخصة تامة فاحكاما الاستدراك كذلك عندنا به حال
 الارزاع والقرى رداود والمزني وبعض المسالك خلافا لما في الخاتمي وأما فيهم فالواحد
 المعصية لا يغيب الرخصة لانها ثابتة تحقفا وما كل كذلك لا يتعلق بما وجب التغلب على
 المعصية ذكره العلامة قنوج وفي المحلى الكبير روي في أحكام يتألف فيها القيم كإباحة
 الفطر في رمضان وامتداد مدة الصوم ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيد والاحتفال ومن ذلك
 قصر ذوات الأربع من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة) الضمير الى أحكام ولزوم
 هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة بأبواب الفطر واحدة فادارة
 الصوم الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاحتفال وسقوط الخروج على المحرمين
 محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الاسقاط) الاولى أنه يقول وهو رخصة اسقاط أي سقوط
 للحكم أصلا لا التبديل فان التفعي الثاني سقط عنه حتى لا يفتى به بعد الاقامة الفرض في حقه
 وكتمان فلم يوجد التغير من العمر الى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة
 شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المقهور ومن ثمة قال في الفتح ومن حكمي خلافا بين المشايخ
 في ان القهر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة ففي رخصة الاسقاط وهي
 العزيمة وتسميتها رخصة مجاز كذا في اه (قوله واحكام الرخصة على قسمين الخ) الرخصة
 مقابل العزيمة والعزيمة شرع الغيب عذر وهو معنى قوله ما تقرر على الامر الا انزل والرخصة
 ما تقرر من غير لبس بواسطة عذره وهي الرخصة الحقيقية فبقوله ان الرخصة هي التي
 وتسمى رخصة لا وجوب في الحال مع وجوب القضاء فيه ما يتأتى فيه القضاء في المال كما يحل

وذلك ان تقدمه على امامه (وصح
 الاقتداء) لمن كان خارجا امام
 فيها) أي في جوفها سواء كان
 بجملة فيها او لم يكن (والباب
 مفتوح) لانه اقيامه في المحراب
 في غيرهما من المساجد والقبور يفتح
 الباب اتفاقا وذا مع التبليغ
 والباب مغلق لا مانع من صحة
 الاقتداء كما تقدم (وان غلبوا
 حوله والامام) صلى (خارجها
 مع) اقتداء بجهتهم (الا) انه
 لا يصح (من كن أقرب اليها) من
 امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه
 على امامه وأما من كان أقرب اليها
 من امامه وليس في جهته فاقترافه
 صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر
 الا عند اد الجانِب المتوجه اليه
 كل منهما

(باب صلاة المسافرين)

من باب اضافة الشيء الى شرطه
 ويقال الى محله أو العمل الى فاعله
 والسقوط في اللغة قطع المسافة وفي
 الشرع مسافة مقدرة بسير
 مخصوص يمشيه بقوله (أقل) مدة
 (سفر تغييره) أي السفر
 (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة
 كرخصة الاسقاط وأهل أن الرخصة
 هي قسمين رخصة حقيقية

وهو سير البريد ولا يبط السير وهو مشى الجهة التي تجر الدواب فمن غير الامور او ما لها من شمس لا يلبس ولا حذاء في ذكره في
 البحر) يعتبر (اعتدال الريح) على الغنى ٢٣٠ به فاداسارا كثر البرم به كان ككل وان كانت المسافة دونه مالى السهل

(فبقصر) المسافر (الفرس) العلمى (الزمنى) فلا قصر لثباته والثلثى ولا لثباته فرض على ولا في الدين فان كان في حال تزل وفراراً من باني بالدين وان كان سائراً أو خائفاً فلا يأتى ما وهو المختار قالت عائشة رضى الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فرضت في الحضر وقوت في السفر الا المغرب فهاهنا لم يرد والجمعة لم تكن من الخطبة والصبح اطول قراهم او عند ذنب قصر (م) فوى السفر ولو كان عاصياً بفرضه) كما بقى من سببه وقطع طريقه لا يخلق نفس (احصه) اذا جاوزت مقامه ولو ببيت الاخيه من الجانب الذي خرج منه ولو احاده في أحد جازيه فقط لا بضره (و) بشرط أن يكون قد جازى أيضاً انصل به) أى بمقامه (من فئاته) كما بشرط مجازة بضره وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فنه في حكم المعروكاذا القرى المتصلة برض مصر بشرط مجازتها في الصبح (وان انفصل عنها بمزعة أو بضاه) فقد غلوة) وتقدم أنها من ثلثاته خطوة الى أربعاته (لا بشرط مجازتها أى الغناء وكذا لو انصلت القرية بفناء لا يلبس لا بشرط مجازتها ل مجازة منها كذا في قاضى خان ربحاً فنه مافى النهاية والفتاوى الولو الجعية والتجنيس والمسير ونصها بقصر بضره من عمران مصر ولا يخلق فناء المعرب بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر احصه صلاة الجمعة والفتوى أن الجمعة من

احصى (قوله وهو سر ليريد) أى البغل (قوله وفى البحر يعتبر اعتدال الريح) ينظر الى السيفه كم تسير في ثلاثة أيام رايها اعتدال ستوا ليرى بحيث لم تكن ماسة ولا هادئة فيحصل ذلك أصلاً (قوله في قصر المسافر) لو قال قيمى المسافر فرض الريحى ركعتين لكان قوله لان الركعتين غمام فرضه (قوله تعالى) أخرج الرعد لولم يبق كره لخرج بالريح (قوله وفاقنا) أى ولو كان قاراً في الخطه (قوله وهو المختار) وقبل الافضل العمل بقرا قبل التركيز صا وقبل كذا السنة الفجر والغروب (قوله لم يرد في الحضر) في افقهم يوم الثلاثاء لا تقنى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد فقهه المديته على اقله عليه وسلم منه رؤا قوت صلاة السفر ركعتين كفى العيني على البخارى (قوله فتم اوتوا القطار) سميت بجمعة الامم مع أنها تصلى بعد ذهاب النهار باعتبار انها تقع عقب النهار ويطلب فعلها بعد غروبها على ما يروى في النهار اقرحاً منه الاضافة تأتي لأدنى ملازمة ولا تميز عن رزائل الوفع بعد الغناء ولا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لم تكن من الخطبة) الا ان كان كمال الخطبة أى لو حود خطبة في انزالها منها ركعتين على ما قلناه بعض (قوله والصبح لولم يرد استقام) فيه أن الضم كذا (قوله من نوى السفر) أى قصدته قصد جاز ما كان في سنة متأخر لابل من كون الفصد قبل الصلاة حتى لو تقع صلاة في ليلته حال الاقامة في طرف البحر فظهر الريح فنوى السفر يتم صلاة التيم عندنا في يوسف لانه اجتمع ما يجب له في تمام ما يجب فيه فربما لم يجب احتياطاً لمخلافه والمواد انقصه لما تجر حتى لو قصد حتى مسافة سفره لم يخل بالموغ الفصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم به على أن نية الكافر انشاء السفر مرة برة بخلاف الهبى ولا يثبت الفصد لم تصل به عمل السفر ولم يصد فيكون حادراً ولو طاف في الدنيا جمعاً على قصد لمباحة أو ذهب صاحب جيش اذ لم يذوق ذهاب لظاف آفئ أو خرج لم يعلم أين يهرك حتى الذهاب وفي موضع المسكن وان طالت المدة مافى لرحلته فذى فنه مد سفره فمر بالاً (قوله ولو كان عاصياً بفرضه) بان سافر طلع زاناً وقنع الطريق ولو طار عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فنه يترخص بالاتفاق واعلم انه يكون واجباً بقصد فنه الى المعصية سواء وجدته من المعصية ماله لا لا أقده السيد (قوله لا يخلق من الخصة) قال نفع الى نقل كاد منكم بضرها وعلى سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم مع المسافر ثلاثة أيام وله فيها راحة لا ينفى الاحكام كليب مع وقت النداء والصلاة في الارض المعصية (قوله اذا جازى بيوت قائمه) عبر بالجمع ليقيد الشرط بمجازة لكل بـ دخل فيه محلة منفصلة عن التقديم كمن نزل منفصلة لانها قد صحت المعركى الخانية (قوله ولو ببيت الاخيه) منصلة أو منفردة فلزوا على ما ذكرنا من كذا يترجم معارفة المـ واشتط بقول الشرح راعى لم يكن يحفظ باواسع احكامه ولا بشرط غيبوبة البيوت عن بعينه لما روى عن حنى بن ربيعة انه سدى خروجا مع صلي ونحن ننظر الى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجع فصلى ركعتين وهو ينظر الى القرية فلهنا لأنصلى أربعاً قال حتى ندخلها (قوله المنصلة ليرض مصر) فيد باليرض احد حراً عن القرية المنصلة بالفتاه فلا يشرط مجازتها على هذا الصحيح لذى صححه الشرح تبعه الله ايه صدى الجبب واخلاق الثمر عن الولو الجعية أن المختار عدم الشرط بمجازة لقرية ماله (قوله وقدم انما من شق قاصح) هذا الحق في أهلها لا يشرط مجازتها وفي البحر نغلو أربعة اذراع الى الاحم ولعله بان قناتها قال التمر شى ان هذا التمهيل هو الاشبه (قوله ومجازة الخ) بقوله ما صرح به صلى الله عليه وسلم انه نصر المهر بذى الحلية وهو من فناء المدينة (قوله ولحقوا انما بالمهر لجهة صلاة

مصلح مصر وفناء مصر لخلق بالمصر فنه هو من الحج المعرب وأدناه لجهة مقصدها وقدر الصلاة من من الجمعة)
 حو حج أهل المصر فلا يخلق فنه مصر بالمهر في حق هذا الحكم أى قصر الصلاة (يا فناء المسكن المتناصالح البلد كركض الدواب

[illegible][illegible]

ملانه از که از من الجعوس في كحل واحد ملاط النمل بلع مرض في كحل (الان داني لاؤ) ملاط فام ثلثه في كحل مع الاقله فيه لانه
مارم شيئا ماله في قلب مرضه آبه اوز لوز احاطه بود لا ولا يفسد كذا لونه له ركه لا نه كنه تار كذا مرض المرأة في الاخر بين
بنية الخواصة (ولا يوز) المسافر الذي سخر كم سفره بغير ثلثه يام حادرا (منصر حني بدخل صوره) يعني وظيفه الاصل (او توي
افامنه نفس شهر ماد زهره) زهره بن عباس و ابن عمر مرضي له عنهم و ذلم يستحقكم زهره يا ساردا لرجوع لوطنه قبل مضي ثلثه
أهيم بتمرد الزجوع دان لم يصل لوظيفه

(أولم ينو شيئا) (ونقي) على ذلك
(سنتين) وهو بنو الخروج في
شداو بعد جمعة لان هامة بن قيس
مكث كذلك بخوار زم سنتين بقصر
الصلالة (ولا تصح نية الإقامة
ببلدين لم يعمى البيت بأحداهما)
وكل واحد أصل بنهما وإذا كانت
تابعة كقرية يجب على ساكنها
الجمعة تصح الإقامة بدخول أيتهما
وكذا تصح إدا عين الميت بواحدة
من البلدين لان الإقامة تنفذ في
لحل الميت (ولا) تصح نية إقامة
(في مقام لم ير أهل الأختية) لعدم
صلاحية السكن في جهة والأختية
جميع خبايا بغير هجر مثل كساة
وأكسية بيت من وبر أوصوف
والمراد ما هو أهم من ذلك وأما أهل
الأختية فتصح نيتهم الإقامة في
الأصح في معازة (ولا) تصح نية
الإقامة (لعمركنا بدار الحرب)
ولو حاصروا مصر الخفالة حاصروهم
بالتردد بين القرار والقرار (ولا)
تصح نية الإقامة لعمركنا (بدران)
في الحاصرة أهل الحاصرة (لأنه)
كأن كانوا لو كانت لشركة ظاهرة
لأهلهم (وان انتدى مسافر عنهم)
يصلى بأهية ولو في المشهد الأخير
(في الوقت صح) اقتداؤه (وأعنيها
أربعة) تبعات زمانه واتصال المعبر
بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج
الوقت قبل مجامه أو ترك الإمام
العودة الأول في أصحاب (وعدة)
أي بعد خروج الوقت (لا يصح)
اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان أحرام
المقيم قبل خروج الوقت لان فرضه
لا يتغير بعد دخوله (وبعكته)
بأن اقتدى بمقيم بغير (صح)
الاقتداء (فيها) في الوقت
وفيه لم يغيره لانه متى

لا تدرى متى نظمن فنصرها والآخر في مثله كالخبر لا نالقه وأنه الشرعية لا مجال للرأى فيها
كفاي أمانة رافق وهو حجة على الشافعي في تعدد باربع أيام غير يوي للدخول والخروج
كذا في التبيين اه (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لا تترك) أي لان
نقض السفر ترك والتروك تحصل بمجرد النية (قوله لان هامة الحج) وكذا روى عن ابن عمر
ومعدين أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعمى البيت بأحداهما) أما ما ذهبت
بان نوى أن يقيم الليل في أحدهما ويخرج بالنها إلى الموضع الآخر فاذ دخل أولا الموضع الذي
عزم على الإقامة فيه بالنها لم يعمى ما أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل
أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صاوه فيما يتم بالخروج إلى الموضع الآخر لم يصر
مسافرا لان موضع إقامة المرأة حيث يبيت فلا ترى أنك إذا قلت له شخص لاني قد كنت بغيره في
محل كذا وهو بالتم اريد يكون بالسوق فبه السيد عن أهله من سكنين (قوله ولا تصح نية الإقامة
في معازة) من أهل الجزيرة والبحر والقفنة واللاح حاصروهم في سنة ليست بوطن البصرة الحسن
قوله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الأختية فتصح نيتهم الإقامة) أي إذا كانت عندهم
من المأوى الكلا ما يكفيهم ذلك لمدة أهل الأختية هم الأعراب والترك والبرك الذين
يسكنون له زعمهم لان فرضهم لو نوى الإقامة معهم لا يصر بهم بعبادة الانام وهو
الصحيح عن الثاني روايتان (قوله لعمركنا بدار الحرب) أنما من دخلها يمان ونوى الإقامة
في موضعها صحت ويتم درر (قوله لم تحمله حالهم) أي لعزيتهم بسبب التردد لان حصارهم
مدد إلى العدو ووجود مكيدة من القليل يغلب بها الكثير فيتم ردك عن قطع النصه فلم تكن
دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البني) ولو في المراكم أفادوا كفي الدين في الغلبة
وساحب البحر والتقبيد بغير المصروف عبارة البه صر انما في والبخا تقدم شرحوا من طاعة
الإمام لحق ظانين أنهم على الحق ولا يحكم بغيرهم لا تغلق لأحمتهم بكونت بشبهة وان كنت
زاهدا فتركتهم تركهم شبهة فيهم موصى أي قطاع طريق فبشأن من بحث البغاة (قوله ولو
كانت لشركة ظاهرة لأهلهم) لعله السابغة وفصل زفر وقصيلة رواية عن الثاني (قوله
يصلى بأهية) الجملة صفة مقيم قال السيد ولا حاجة إلى العلم من قوله وأعنيها (قوله ولو في
التشهد) من تلق بقوله فتندى قوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو عد وعمرته في الأصح
فهو في (قوله ولو خرج الوقت) مبالغة في قوله صح (أي أنه أترك الإمام العودة الأول)
لان القعدة صارت واجبة في جهة أضاف إلى بطل فرضه بتركه إهله لنوى صحر (قوله لا يصح
اقتداء المسافر بالمقيم) مقيده بكونه قوته في حق الإمام والمأموم كانوا قائمتين في
الإمام مؤداة في حق المأموم كما ذا كان المأموم يرى نوى الإمام في الظهور لا يامرى قوله ما
وقولنا شافعي فانه يجوز دخوله معه في الظهور بعد المثل قبل الثلث كما في القسرام (قوله لان
فرضه لا يتغير بعد دخوله) فكأن اقتداء المتعرض بالتنزل في حق القعدة ان كان الاقتداء
في الشفع لأول أدنى حتى لقره ان كان الاقتداء في الشفع لثاني مداه أدنى حتى التحريم
كفاي السراج من الخواني فان تحريرة الإمام اشتملت على فرض وفل وتحريرة القعدة اشتملت
على لفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن تحريرة المسافر مشتملة على نحو التسيب والتكبير
وان زاد من جهة لفراة فيرجع إلى ما ذكره صاحب الهداية (قوله لان على الله عليه وسلم الخ)
ولان صلاة المسافر في الحائز أقوى وبناء الضعيف على القوى جائز (قوله فأعزوا ملائحتكم)
روى أن أبي يوسف لم يج مع هر بن الرشيد وعليه بالناس ركعة بينة كقوله أعزوا ملائحتكم فانا
قوة سفره قاله واحد منهم غير أعلم بهذا فانه لا يوجد فلو علمت ما تكلمت في الاملا
قوله وروى لو كان من هذا الجواب بدلا عن الملك الذي أعطاه الله تعالى لكن الله أمر بذلك

[illegible]

فخرج في الصلاة فذبح الشنابلة
ابتداء (ولا يقرأ) (الذبح) المنيب فبما
بنيته - ذرفا غاما المسافر
الاحص) لانه اذ ركع الامام اول
ركعته ففرض الزمان قد ادى
مخالفه الى سرق او فلاة (الافرن)

[illegible]

خسة عشر يوما فانه يتم اذا دخله لصبر وورثته قبيحا ميتا منقضى الله عز وجل المؤلف في الشرح
 لوطن الإقامة والاصل هو خفا فقال مثاله مصرى اتفقنا بالله الى الشام اذا صار مسافرا ودخل
 مصر لم يتم بجبر الدخول فلما بقي أهله وترجج بالشام أيضا لم يتم بدخوله في كل من الوطنين اذا
 خرج يريد الشام فزوى الإقامة بالهجرة المسرى أقوسية من بلاد الشام فخرج يوما لم يطل وطنه
 الاصل في فذارجع اليه الحاجة يتم الصلاة فيه فذا خرج ودخل الحاقا فانه لم يطل وطن
 الإقامة بما بالاصل وكذا لو خرج من الحاقا بعدنية الإقامة به اخذت مصر يوما لم يرجع الى
 وطنه الاصل ولم ينزل في حرقه وصل الى بليس من بلاد فزوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما لم يطل
 وطن الإقامة بالحاقا وكذا اذا خرج منها فزوى السفر حتى لو عاد الى ما جازها بقدر كادخلها
 مسافرا بعد ذلك اه (قوله وكان مسافرا) اي بقية دخول الزمان على ما تم على أن وطن
 السكنى بقية وقته وذلك انما في فخرج الزمان في طاعة ولم يقصد مسافرا وقوى أن يتم بها
 قل من نصف شهر يتم فلو خرج منه الاسفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يتم
 أقل من خمسة عشر يوما في موضع آخر فلو سرت في القرية أتم لا تم يوجد من مائة يطلع عاشر
 فوفه ثم مثله اه بتغيرها وقوله فلو خرج منها لا للسفر فبه لانه لو خرج منها لا للسفر بطل
 اتفاقا وقوله ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يتم الخ ليدبه لانه لو دخل مصر
 لم يطل بمافرة وهو الوطن الاصل ولو قام بعمل أقل من هذه الاقامة لم يطل بمافرة قال في البر وما
 في الزيلعي عن نوع بل بقدر لانه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة لم يطل بالامة من وطن السكنى أول
 وقوله فلا يطل به وطن الإقامة والاصل أولى (قوله ولا يطل الا سفر) أي حكم السفر من
 قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا لما قبله أن في كل اسقاطا وتخيلا (قوله من إضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد
 وقد يضاف الى محله كتحريك الفصن (قوله عن المجرى الطبيعي) أي الجريان والاسقاط
 الطبيعي بأن يكون خفا فالتعفي الطبع المستمر ومرض الحيوان من يابا قبه والمرض
 بالسكون نغمة قبله في المحرك قال في البحر وحد المرض المسقط للاقيام والجمعة والجميع لا قطار
 والتيمم زيادة الالة أو امتدادها (قوله وهو الحقيق) أي ساكنا كراهة له في اوله والتميز
 الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي مثل التماس الحقيق العذر الحكمي وهو التماس (قوله
 بوجوده لم يدرى) كدوران رأسه ووجع فرس أو شقيقة أو صد كفاي الفسقاني وسواحدث
 ذلك في صلاة أو قبلها كفاي التماس في قوله بالشد لا نه انما في قوله من المنة لم يجرز في الاقيام
 كفاي مسكن ومثل الالم خوف المحرق الفرس من عداوى وغيره على نفسه أو ماله لو صلى قائما
 وكذا لو كان في خبا لا يستطيع أن يقيم عليه وان خرج لا يستطيع أن يمس على الفرس أو المظفر
 فيه صلى قاعدا كفاي البحر وكذا صلى قاعدا لو أعجزه القيام من المصوم أو من فرضه انما في
 كذا في حال لو قام لمسلم بوله أو ماله جرحه (قوله حادق) غير ظاهر الفرس وقيل عند التماس كفاي
 في التماس (قوله أرططو والمال) عطف على قوله فخر به بأن كان يظهره من حاله انه لو
 قام في مرضه أو يبطئ برؤيه ولو قدر على القيام مشكنا لم يمسك على مصا أو حائط لا يجر به الا
 كذلك خصوصا على قرحهما فانهم ماعلان قدرة العجز وقوله (قوله زاد النسائي) لم تستطع
 في تلقيها أهل المذهب على انه عند العجز عن الصلاة فادبا بغيره من صلته على جنبه وصلاته
 مستلقيا أو المستلقيا أفضل وأوله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا الحديث فقر كواطا هو من
 ترتيب (قوله وغيره) كاحتباء أو جلوس على ركبة كالتدليل على قدر المرض أسقطه

وكان مسافرا فلا يطل به وطن
 الإقامة ولا يطل السفر

• (باب صلاة المريض) •

من إضافة الفعل الى فاعله والمرض
 حالة للمريض خارجة عن المجرى
 الطبيعي (اذا قد ذكر على المريض
 كل القيام) وهو الحقيق ومثله
 الحكمي ذكره فق (أرتهم)
 كل القيام (بوجود المسمى) يدور
 خاف) بأن غلب في نفسه بغيره
 مسابقة أو أخبار طبيب مسلم حاذق
 أو ظهور الحال (زيادة المرض أو
 خاف) بطاوه) أي طول المرض
 (به) أي بالقيام (صلى قاعدا
 ركوع وجود) لما روى عن عمران
 ابن حصين قال كنت في بواسبر
 فأتني النبي صلى الله عليه وسلم لم
 من صلاة فقل صلى قائما فان لم
 تستطع ففاهدا فن لم تستطع فعلى
 جنب زاد النسائي قال لم تستطع
 في تلقيها لا يكاف الله نفسا الا
 وسعها (ويقعد كيف شاء)
 أي كيف تيسر له بغيره من
 ترتيب وغيره (في الاصح) من غير
 كراهة كذا روى عن الامام العذر
 (والا) بأن قد روى بعض القيام

من ادراك هذه من أيام آخر انظار بهذ وان لم يترك هذه من أيام آخر انظار بهذ ومنه يصح ما افطره لان التفسير منه
 انك بوجه العفو بفضل الله بديع ما لمسه (وبقي بذكره) حتى ادرك الموت من صوم فرض وله انظار وجنانية في احوام ومنذر
 (فيخرج عنه وليه) اي من له التصرف في ماله لوراثته او وصاية (من ثلث مارك) الموصى لان حقه في ثلث ماله حاله مرتبة ومنه لم ينفق
 الوارث بالثلث من ثلث ماله في الوارث الا في الثلث ان ارصى به وان لم يوصى لا يلزم الوارث الاخراج فان تبرع جاز كما سلك كبر على
 هذا من صدقة الفطر ارا النفقة الواجبة ٢٣٨ والاخراج والجزية والاعاقرة والمالية والوصية والنجاسة لصدقة الفطر

والاخذ بكاف المنذور من صومه
 لاجل البعث في المسجد وقد ذكره
 وهو صحيح ولم يفتكف حتى تفرق
 على الموت كان عليه اربعون
 الصوم انما تكاف كل يوم بنصف
 صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً
 وقت الايجاب ولم يعرف متى مات
 فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث
 توقف الزئد على اجازة الوارث
 فيه طي (الصوم كل يوم) طعام
 مسكين قرله على الله عليه وسلم
 من مات وعليه صوم شهر فليطعم
 عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا
 يخرج (الصلاة كل وقت) من فرض
 اليوم واللييلة (حتى الوقت) لانه
 فرض على عند الامم وقد ورد
 النص في الصوم والصلاة كالصيام
 باستحسان المشايخ اكرهتم ادم
 واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو
 الصحيح ويدل فدية جميع صلاة
 اليوم الواحد كمدية صوم يوم
 والصحيح انه لكل صلاة فدية هي
 (نصف صاع من ر) اودقية
 او صوفيه او صاع من رازيب
 او شعير (او قيمته) وهي افضل
 لتتوقع حاجات الفقير (وار لم
 يوص وتبرع عنه وليه) او اجنبي
 (جاز) ان يشاء الله تعالى لان سجدة
 قال في تبرع الوارث لا طعام في
 الصوم يجزيه ان شاء الله تعالى

كذلك (قوله من ادراك الخ) من ثلث دليل (قوله لا يجزيه) ما افطره (الفحص من ثلثه يرجع
 الى الايصاء) (قوله بفضل الله) الباء فيه للمصاحبة وفي ما بعده للبيعة ارا ثلثي نطق ما اهل يده
 تعلق الاقواله (قوله من صوم) لم يذ كربة له عنده والارث ما في الاخرح حيث قال وكذا صوم
 كماره يذ وقتل خطاوطها وروخاينة على احوام وفي محرم صيد وصوم منذور اهر رقاله في اقل
 المختار من العوارض والحاصل ان ما كان عبادة بدنية قال الرصى يطعم منه به به وانه كل
 واجب كالمطيرة والمالية كالمخرج عنه القدر الواجب والمركية كالنحو جميع متبرع لاص
 مال الميت (قوله رطها) فيه ان الصوم في كماره الظاهر بل من الاعتناق قد نزل الاصلحت
 معترضاً على صاحب الدرر في ذكره القائل بان الواجب ابتداء عن وقت مائة فدية لا يصح اطلاق
 الوارث كذا ذكره الصوم فيما يدل على الاصلح فلا يصح فيه المدية وفيه ان كماره الاطوار كذا
 بكذا اي لان كماره مرتبة اه وفي التتوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه وليه يكره
 عين اقل جاز (قوله وحداينة على احوام) كل لبس محمات بهذ قوله محروبت النجس والاعلام
 سنة مساكين او صيام ثلاثة ايام (قوله من ذر) اي صوم من ذر كذا قاله المرح (قوله
 او النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها او ترابها عليها (قوله والجزية) اي بناء على
 انها لا تفسد بالاسلام اذ اوصى بها وهو ذى (قوله والكمالات المالية) كدماه ذلى نلته
 بجنائته على احوامه مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله الوصية بالخ) ويصح عنه من منزله
 ان كفى والا في حيث يكفي تخوير (قوله والصدقة الفطرية) كذا في قوله اهـ ثم خلاصه هات
 تعالى (قوله من صومه) اي عدى من الثلث عن صومه (قوله فلا شيء عليه) اعدم قدرته
 على ادائه وذل لم يبق ولا يجب عليه الايصاء وهل يقال في فدية الصوم كذا في بحر روا ما كماره
 الاطوار بان افطره في رمضان روجبت عليه الكماره ولم ينكر من ادائها بزرجه عليه
 الصوم فثبت في شؤل هل يجب الايصاء بمالكه في سبيل الله وهو حر (قوله فليطعم) با ابناء
 للجهل لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكررم قوله هو الصحيح (قوله من نصف صاع) الارث
 ابقاء المصنف من غير تعديل لانه على ما قد ذكره يذهب مع بقوله نوله با ابناء فيخرج (قوله اوزيب)
 هو المعتمد وقيل الزيب كلبر (قوله لتتوقع حاجات الفقير) فانه قد يكون منعت باص هذه
 الاعيان ويحتاج الى الدراهم ليسر في حاجاته (قوله لا ربحه) الخ (قوله في ثلثي) ارا ثلثي
 التبرع في الوصية (قوله في الصوم) اي لا لصلاة عنه (قوله وفي ايصاءه) اي ايصاء
 الميت با طعام عن صومه (قوله حزم بالاحراء) لانه لا يصح مرغ فدية بخلاف ما اذا تبرع
 عنه متبرع وفي الحقيقة الكل على عشرة اذ الله تعالى (قوله من الزام الاولاد على الميت) اي ربه
 احكام قد يضر بها السيد كالتقل خطا فانه على حالته وصاقلته ولاه فلا مثبت الاولاد من غير ماء
 (قوله يجمع من منزله) ان كفى والا في حيث يكفي (قوله والتبرع) اي يرجع التبرع بالخ

من غير حزم وفي ايصاءه به حزم بلا جرم اذا تبرع احد بالاهتاق عنه لا يصح لما فيه من الزام الاولاد
 على الميت به غير ضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية يجمع من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حيث شاء سواء الوارث وغيره (ولا يصح
 أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا يصح) (نصلي) (نصلي) (قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد
 احد ولا يكر يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم وصي على اهل قوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام ما عليه من ثلثه
 فنسوخ كذا في البرهان وغيره فمأية له قوله الناس الا من اعطاهم الله فيرى على أن يصوم او يصلي عن الميت اربط به بشيئاً من
 صلاته وصومه ايس بشيئاً ونحله الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كمينه

(الفرائض) القليلة (مستحق) أي لازم لانه فرض على بقوت الجواز بقوته والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها الا وهو يصل مع الامام فليصل التي هو فيها تخلف عن التي تذكر عليه هذا الذي صلى مع الامام وهو خبر مشهور قلته ان العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي وترتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم قضاء الفرائض يوم الخندق (ويستقط) ترتب (بأحد ثلاثة أشياء) الاول (صق الوقت) عن قضاء كل الفرائض وأداء الحاضرة لزوم العمل بالمتأخر حيث لا العمل بالمتأخر يستلزم ابطال الفطري وهو لا يعمل به الا مع امكان الجمع بينهما بصفة الوقت وليس من الحكمة ضاعة الموجود في طاب المصنف بضييق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة ترتب وقوع الحاضرة انفسه فيتمتع به حكم الكتاب فيسقط بضييق الوقت المستحب الترتيب ولا يرد بعد خبره (في الاصح) انه لو اشتغل بقضاء الظاهر يقع العصر أو بعضه في وقت الغيرة يسقط الترتيب في الاصح والعبرة بضيقه عند الشروع فلو شرع في الوقتية منذ كرم الملائكة وأطاعها حتى ضاق الوقت لا يجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا

وان وجب فور العذر الذي على العيال والحواشي على الاصح (قوله الفرائض القليلة) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القاطن ولا شرط كما في المحيط لان الشرط حقيقة فلا يسقط بالتعيين وهذا يستقطبه ولا واجب كجانه المراج لانه لا يفوت الجواز بقوته وعدم ذابوت به وما لا يختلف عابرا المشايخ الى المصنف في مله المستحق لانه يمكن ان يتمشى على كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رنعه سبعين عبد الرحمن الجمعي ورواها مالك بن ناعم عن ابن عمر موقوفة والرفع من الشقة فيقول مطلقا سواء كان أربعين وقت أم لا (قوله فليصل التي هو فيها) وتكون له نافلة (قوله وهو خبر مشهور) نازع السكالك في شهرته (قوله يرتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفرائض والحاصل انه لم يثبت عند صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت في سائر ما رواه ادا ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال بعض الأئمة ان كحل الله عليه وسلم لمرة أو اشار الى تركه مرة بيا للجزاز لم ينفذ ولا نقل ايضا من أحد من الصحابة في لانه لا يرد في الله عليه وسلم شعله المشركون من أربعين صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فيأمر بالا فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن قضاء كل الفرائض) منه ومنه بيده انه ذلم يضييق الوقت من جميعها بل كان يسمع الوقتية وبعضه أنه لا يسقط الترتيب فيما ندر عليه وهو أحد القولين الآتين في كلامه (قوله لزوم العمل بالمتأخر حيث لا) لان آخر الوقت للوقتية بما نزلت من الاخير والنصوص ووقت لنذ كراهة ثمة ثبت بالخبر السابق وان في بعض رواياته فان ذلك وقتا وهو بعد وجوب الترتيب ووصف بأنه خبر آحاد وانما يجب العمل به اذا لم تضمن تركه العمل بالنفس اما ان انفصل دلالة يلزم نسخ السكالك به وهذا لا يجوز كذا في شرح (قوله حيث لا) أي حبه انضاض الوقت (قوله وهو لا يعمل به) أي بالمتأخر وهو الحديث السابق فثبت بوقت وجوب الترتيب (قوله بصفة وقت) لانه لا يبيد في نسخة كلام (قوله بضييق الوقت) مرتبط بقوله انفسه والجمالية ان يوقدم المدة ولم يكر وقت كراهة صحت رأيته وروايتا لوقتية بخبر صحيح صارا كما لو اشتغل بغيره والله عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تفصح لانه اذا تبدل وقتها انشأت بخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكره في ظاهر الرواية تفوق لاختلاف بين المشايخ فذهب الطحايري الى ان اصل الوقت لهاواة بار الوقت المستحب لحدود وجب في المحيط قول محمد بن رجاء أيضا ان الظهيرة بمالي المنة في من أنه اذا انتفع العصر في قول وقتها وهو ناس الظاهر ثم احمر الشمس ثم ذكر الظاهر معنى في العصر قال قه هذا نص على أن العبرة للوقت المستحب وحيثما قطع اختلاف المانع لان المدة حيث لم تذكر في ظهرا رواية وثبت في رواية أخرى تعين المصير اليها ثم اختلفا في ظهوره في العصر وهو من لظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به قطع العصر في الوقت المكرره يقطع العصر عند هذا ويصل الظاهر وعنده معنى في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس ذكره في القرة السعد عن مسكين (قوله فيتمتع به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقورا وقيل يحكم الكتاب بنقص الوقتية بانه ما في الوقت المكرره كذا في المرح فان الآية المذكورة كتونه تعالى أقبلوا الصلاة تدل على الاتيان بالواجب على مقة السكالك لانه المطلوب شرعا رنعه يرضى بوقت أن يكون انبأ من الوقت مالا يسع الوقتية والله ثمة جبهاته نفس الامر لا يجب منه فلو فرض من عليه لعشاء ضيق وقت الغيرة نصلي الغيرة ثم بين أن في الوقت سعة بطل الغيرة ثم ينظر فإن كان الوقت يسعه اجبه بحيث ينفذ في الغيرة ثم يذهب قبل طلوع بعد ذلك العشاء يصل العشاء ثم يبعد الغيرة وان لم يكن فيه سعة كذا في عبيد الغيرة ط

250

[illegible]

(٢١ - طيطاري) وعليه الحقوقي ثم فرغ على يوم السبت صافى من الباب فوله (خاوسلي فرمساذا كراؤثتة ولو) كانت (دراند فرمضه قبادامو فرمضه) يستل تقررا لفا دريكنه (د رده) به عتبه (ق ن) على خنسي صلوات منذ اكرافه كلام: ناله التروكة وبقي مافي زمته حتى (خرج ريفت انما) ماصلا به (التروكة ذ) (ر الما) انه (التروكة)

صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لان الحنك وهو العلة وهي الكثرة بقترانها أكثر من صفة هذا المجموع لان الصفة هي حكم التروك فكانت التروكات ستة احتكاك واستندت الصفة الى أولها فكانت كلها كتحصيل الزكاة يتوقف كونه فرضا على تمام الحول ببقاء بعض النصاب فإذا تم على غايته كان ٢٤٢ التجهيل فرضا والا كان نفلا (ولا يبطل) النقص الى صلاحها

منذ كراهة الفائنة (بقضاءه) الفائنة التروك بعده) أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائنة (المتركة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلا منه كراهيا (بطل وصف) لاصل (ما صلا منه كراهيا) للفائنة (قبلها) أي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (بعلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذا هي التي ينفرد فيها واحدة تعدد خاصا واحدة تجمع خاصا فالتركة تعدد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير القصد والسادسة من المؤديات تجمع الخمس قدامها في الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لزوم خروج دخول وقتية وتأديتها فيه غالباً فقيم ذكر أدائها مقام ذلك (واذا كثرت لعوائق يحتاج لتجهيل كل صلاة) بقضائها لتراحم الفروض والاقوات كقولها أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كلمة (فإذا أراد تجهيل الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقته ولم يصله وذو فاء كذلك فيما يصله يصبر ولا فيصح بهل ذلك وهكذا (أو) نشأ نوى (آخر) فيقه ولا أصلي آخر ظهر أدركته ولم يصله فوذا فاعل كذلك فمما يليه يصبر آخرها بانظر لم قبله فيحصل التعميم ويخالف هذا

بعض النجوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برجع جميع قأكيد للغير المستغنى صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالوا قد سئلوا فسادا ما لا يحتل الا حصة بمال ويلزم قضاء الست كلها المتركة والخمس التي أداها بعد هاقيل قضائهم وهذا صكرها وما يصله بعد ذلك صحيح وان كان ذا كراهة الفائنة لصيرورة العوائق سنا (قوله والكثرة) قاي كثره الفوائت وما ورد عليه أن الفائت واحدة فقط والخمس موزعة آجابه مقته نوله لان الفاسد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله بخانز كلها) كراهه سقط الترتيب من أول صلاة متر كلها الوجوب بثبوت الحكم مستند البكون مضافا الى السابقة التي هي له لئلا دون الأخيرة التي ليست بعلة (قوله كتحصيل الزكاة) أشار به الى ان توقف حكمه على أمر حتى يتبين حاله ليس ببعضه كدوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في وقتها لئلا يقال أنها قبل العجز بطلت فرضيتها والا فلا رجعة صلاة العذر اذا قطع العذر وبه ذهبوا في معارضة في الوقت الثاني فان طارعت في الافلا فإقاده في الشرح (قوله ويقاه بعضا للنصاب) أي انهاء الحول وأما آخره فلا بد من محله (قوله كان التجهيل فرضا) أي كان المجهل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لان التخرج عن عقد لاصل الصلاة يوسف الفرضية فيمكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل وعند محمد بن بطي اسلان التخرجية عقدت للفرض فادابطلت الفرضية بطلان التخرجية أيضا واعلم ان أبا يوسف قد رافق الامام في عدم بطلان أصل الصلاة اذا قضى الفقة قبل مضى الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المتركة الى مضى الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد قضائها (قوله بتقرير السداد) أي بتقرير انفساد الموقف فهو من اضافة المصدر لمفعوله والجوارح لم يرد متعلقان بقوله تعدد (قوله ولسادسة من المؤديات الخ) في بذل الجواب عما وقع في حاشية الكتاب من رأيا فغلب السكك الى الجوارح جزمه وقوف على أدائها صلاتها وان كان المتركة فاتة لبس المراد منه الا انما كبه خروج وقت خامسة من المؤديات لا اشتراط السادسة بل ولا دخول وقتها لانه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره. قالوا كان الخامسة من المؤديات هو الصبح قطعا لا الشمس (قوله راسكن لما كان من لازم الخروج ودخول وقتية) اللازمة ووجه لما علمته قريبا الان فقالا للزوم موحود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتباط فورة في بابيا لدخول والسادية تنبع الجواب السابق (قوله مة ذلك) أي خروج وقت الخامسة (قوله واد التخرج العوائق) المراد مطلق الكثرة وان لم تقطأ اقريب قوله في التخرج (قوله لتراحم الفروض والاقوات) التي هي أسباب في مختلفت الأسباب كما اختلفت الأسباب (قوله كقولها أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه فمكنة وهي التنبية على تاريخ ما بين هذا المحلى كذا فيه عليه المؤاتق وقال في الشرح طهر الخمس من شر ذي الحجة سنة خمس وأربع مئة والقب قبيل التاريخ بمئة ثمانية أهو مائة مئة شهر وثمانية عشر يوما (قوله وهو الاصح) رجح في الثانية والخلاصة رجح عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع لكثرة) أي فليرجع المتبلى بالمادة الى الحكم المذكور في الكثرة واللام في الكثرة بمعنى الخذل تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم ونوله في قوله راسع أي في الحكم الذي فيه منسوع وقبه اشارة الى انساع الخ من هذا التايب رقي نسخة فانه وسه بصيغة الماضي (قوله وفاقه وفي رجيم) أي شهد به الرحمة الرحمة لم يكلف هذا لامة

المخرج

ما قبله في الكثرة من شأنه لا يحتاج للتعمين وهو الاصح على

ما قبله في الثانية من بقضى ليس عليه أن ينوي أول صلاه كذا رأوا خوفه نوى طهره على وعصره ونحوهما على الاصح انتهى وان ظاهره تعميم الزبني فقد اتسم الامر باختلاف التعميم فليرجع لكثرة واسم الله عز وجل واسم علمي (وكذا الصريح) الذي عليه

والحذور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر على احد اهل جماعة نذرنا قال
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويبتدى لانه اكمل وانما نذرنا جماعة نذرنا كل واحد
كالفرص المختلف لا يجوز فيه الاقتداء بحكم وقول السيد لا يصح التوزيع مع كل واحد
بالنظر الى القضاء لانه بالاعتداء اظهر معصية التأخير وبني في سببها ولا يلزم استعمال
المشترك في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منظار فيه لما قدمنا من ان العلم لا يفي بغيره ردة
وليس هناك شرك استعمل في معان بل قوله ما قبلنا لجماعة فتمت جزئيات ثلاث لا يعلم
ثلاثة وثلاث الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فليكن العمل (قوله في محل ادائه)
فلو اقيمت في المسجد وفي البيت او كان في مسجد فاقامت له آخرا لا يقطع لمناك في النسخ
وعبره فيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجدان فالتدبير هو فيه وان الجماعة غير واجبة ولم
تفيد مسجد وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بات احرار) تصوير لعله قد ثبت
(قوله لا يجرد التبرع في الاقامة) فانه لو اخذ الموزن في الاقامة والرجل لم يفيد الركعة الاولى
بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف من الامم سكن وفيه ان هذه الاقامة سيرة جد لا يتألف فيها
التنسيق والاقام الا نادرا (قوله قطع بتسليمه قائما) في القسمة في مجمع وصحح الاخر اطلق في
القطع فعمل القطع بسلام وغيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا هو الصحيح وقبل لو كان
قائما لم يسلم تسليمة وقيل تسليمة من وقيل بغيره ولا يشترط تسليم في الصورتين اه
والمراد به ما هذه وما ذكر في المصنف بعده لم يبين المصنف حكم هذا القطع والاعتداء وفيه اشارة
لدرت في الجوار لانه شبيه بالجزء فقال يقطعها العذر اسرار المصنف كما نوت في ابنه اوفار
قد رها الخ ثم قال ويجب القطع نحو النجاسة (قوله من رابعة) اي فريضة وواجبة لانه
يمكن الجمع بين الركنين وقوله لا انما لو كانت ثابتة او لا لثبته لا يتم الركعتين لما عني (قوله
الذي لا يخشى فوت جنارة) الظاهر ان المراد خشيته فون سببها لم يكن يعلم ادراك البعض
لا يقطع ويجرد (قوله وهو يعمل النفس) اي ما دون الركعة والذات تابع المسبوق الامام في
وجوده وهو قبل السجدة ولو قام لم يمسك الخامسة ونفس القيام يعود الى الفقهه علم
ان نصح به لولا ولاية الزهري قبل تنقيده بسجدة فاداه في النسخ (قوله لا يجتنب عبادون
الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنارة الخ) هذا امر بقطعه وله اولي تغفل وحضرت جنارة
بجشي قواها وانغذ كره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غلبت رابعة) الا ليق
بالجماعة ولو رابعة لان الرابعة اذا اتم ركعتين منها لا تكفي فربما خلاصتها (قوله
مطلقا) سواء كان مع الامام او منه ردا (قوله لا كركم الكحل) فقهه شبيهه الصراغ
وحقيقته لا تختمل النقص فكذلك شبيهه ذكره السبب من العذر (قوله لم يمتع بالبنبراه)
يحتمل ان المراد بالمنع عدم العصاة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال ما يجب الجور وصرح
المشايخ هنا بحوب الاتمام أي اتمام الركعتين فيما اذا لم يجد في رابعة فاصح ان لا يركع
البطلان صريح في ان الركعة الواحدة باطلة لا مكروهة فقط وتبينه اخوه في الخبر وقال به بعض
حنفية عصرهم لا ينظر لان من اقتدى بالامام في المغرب لم يمتنع من الاتمام مع الامام لا تقصد
روجه ان الركعة الواحدة موجودة في فعل الشان فاذا صح التنقل بالثلاث فكذلك الواحدة
وقد قبل هذا قيام مع الغارق لان حوازا للتنقل وثلاث ركعات لشيء بالوتر وهو تغفل عند حيا
ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح باقعة لما قالوا قبحين على ركعة من الرابحة اتم شفا
واما لوجه بطلان بل كان يكفي أن يقال ومن مسجد في رابعة فبطلت ركعة ثم قطع واقتدى
ولانه يغفر صوما لا يعتد بقصدا ويؤيد ما ذكرنا في الامم من ان سجد روى الله عنه
ما جزئت ركعة قط وجعل السبب في شرحه كلام صاحب البحر مني على القول بقساد الاقتداء

في محل ادائه لاني غيره بان احرر
الامام لان حقيقة اقامة الثاني فله
لا يجرد التبرع في الاقامة فادام
يقيد بسجدة (قطع) بتسليمه قائما
(و) بعده (اقتدى) على الصحيح
وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين
من رابعة كما تنقل الذي لا يخشى
فوب جنارة فله انقطع لا كمال
ا كمال وهو يعمل النفس ولانه لو
حلف لا يصلي لا يجتنب عبادون
الركعة والجنارة لا خلاف لها
وبالقضاء يجمع بين المصلحين ان
يجتنب صريح فيه (ولو غير رابعة
(أو مسجد) للركعة الاولى (في غير
رابعة) بان كان في التجر أو المغرب
فيقطع بعد السجود بتسليمه لانه
لواصف في الثانية ركعة اخرى ثم
العرض وتغوته الجماعة في فجر
ولا يتنقل بعدها مطلقا في المغرب
لا أكثر حكم السكك فتغوته الجماعة
ولا يتنقل مع الامام فيها منع التنقل
بالبقياد ومخالفة الامام

مخاطبة رابعة (وات جسد) وهو (قدر باقية) كالظهر (ضم وكسة ناقية) جبا فالجوزى من البه لان قشده (ر) من قشعره كقنه فانه
ثم اتدى مغترما (احواز فضل الجباة) (وات مل قلا من ر باقية فاقصن (أه) (أرب عاصن واحد الا كثيرا من صجدها
بالا لثقل القلب فلا يجمع بين ثوب العقل والارض الجباة (ثم) بعد الاقسام (او تسمى غفلا) احش ارضها افضل لعمومها لكراة
المرىب الخفا لانه لا يلى انه عليه وسلم
الاقى العصر) والفرانجى من التقل بعد جمارى

[illegible]

جماعة من الشايخ الذين يتبعون ملة ابيهم فكل واحد منهم قد صار كمال ذلك انتعالي الرقي والمزدهار في بلده اوله ليس حاله استماع خطبة واليه برشدته على شمس الايمان ومن حذر ركب الاساميف ملأه العرض اخذ عيبه ولا يدخله عنبا نكته في السجدة ولولم يقفه في وان كان خارج المسجد وحاقا بوزر كنهته في حاله في السنة ثم انتهى لامكان جميعه في النصبه بن (الاهي العبر) فاعبى بصلي سنة ولوقا في مسجد بعدة من الصف (ان اس دونه) ولوي درة في السنة درة واصل في عليه وسلم اذا ابيحت الملا في ملاه لا الا
! مكتوبة بحول في ملة الفير

بيته يوسع له في رزقه ويقلل المنازع بينه وبين أهله ويحتم له بالايان والاحب فعلهما أول طلوع الفجر وقبل بقرب الغريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته أفضل من صلاة في مسجدى هذا الا المشكوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى وفي بيت المقدس بخمسة أئة صلاة (وان لم يأمن) فـوت الامام بالستغالة بسنة الفجر (تركها) واقتدى لارثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر لان افضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعة فلا تبلغ ركعتا الفجر ضعة واحدة منها (ولم تقض سنة الفجر الا بفوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلاقضاء لما قبل الشمس وذا بعد زوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى المئة التي قبل الظهر) في الصبح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المتي به كذا في شرح السكتز لعلامه المقدسي وفي فتاوى العنابي المختار تقديم الثنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الاصح لمحدث هاشم رضي الله عنهما انه عليه السلام كان اذا فوته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الزكعتين وحكم الاربع قبل الجماعة كالتي قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بادرارك ركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يعرجه في صفة يصليهن جماعة (بل ادرارك فضلا) اي فصل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الصلاة) من رابعة أو الثنتين من الثلاثية

السرادة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله اسأله مناه في سنة الفجر) من الاخيار الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلمها في البيت) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها في البيت وأسكر على من صلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سئته) بالانصب تقسيرا للركعتين (قوله ويقل المنازع) كذا في النسخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الاصغر المنازع فيه فهو من الاستعداد الى السب وقى القاموس المنازع الخصام والتناول (قوله فعلهما أول طلوع الفجر) لان السب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل بقرب الغريضة) لانها تبعد لما يقرأ في الأولى بعد الغلظة فل يأتمها الكافرون وفي الثانية الا خلاص روى ذلك ابو هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن العزالي فرقة لم تشرح في الركعة الأولى ولم تركب في الثانية فانه يكفي الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكره حسنا ولا يكره وهذا الجمع لاتساع أمر النقل (قوله صلاة المرء الخ) من ثمة قال في الهداية الا نض في فاعلة السكتين والنوافل المنزل اه الا أن يخشى أن يشغل عنه اذا رجع وقال بعضهم ان آخر كعتين بعد الظهر والمغرب يؤديهما في المسجد لا ماسواهما وبه آفنى الفقه أبو حنيفة (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام جماعة ألف صلاة وسلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسة مائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت التشهد لا اتفاق) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي فخره عنده أي أنه باق الاستعاذا كانت يدركه ولو في التشهد لا اتفاق فيما ابرم محمد وشيخه ولا يتقدم بادرارك ركعة وتقربع الحلق هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجماعة غير ظاهرا لان الدار هاهنا الى ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادرارك التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق السكتين لا كخلته بعضهم من انه لم يصرز قضاها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجماعة لم يدرك الجماعة حتى يبنى عليها الظهور بل قوله هنا صكة قوله ما من أنه يصرز ثوابا وان لم يقبل في الجماعة كذا لثا احتياطا لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على انه لو حلف لا يصلي الظهر جماعة فادررك ركعة لا يثبت وان أدرك قضاها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكر السب (قوله تركها) أفاد به أنه لم يشرع فيها قبلو شرع أعواما طلة الان القطع حيث لا لباطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) بل لا خلاف بينهم في الحقيقة لانهم يقولون ليس عليه الفضا رارة هل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى أن يقضى وان لم يفعل لا شيء عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) أي على الصحيح وفيه فيها تبعاعه ولا يقضيها مقصودا اجماعا كان السكتان وخالفه البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لكنا كاه ولمذا كات الأولى أن ينوي السنة لا القضاء فهو سائل (قوله في الصبح) وقبل لا تقضى أصلا لان الواظفة عليه انما قدمت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أي الوقت اذا كانت بعد لانه حكم من نوى ثبت تبعان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع منة منه على الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدمة عليها وادعوا لتقدم على الفرض ولم يندرج على السنة فتقدم الاربع على كل في شرح المجمع (قوله الحديث عائشة الخ) ولما لا يثبت قضاها بأصابع من موضعها مقصدا بالضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السبكي في شرحه والتقيده بالتي قبل الظهر وكذا الجماعة كات الدرر لا حتراف من التي قبل العشاء لانها مندرجة فلا تقضى أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى لسكراهة انتمد بل بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من قضاها التي قبل العشاء بعد هالكان أوضح وأشهر (قوله بل أدرك فضلها) وهو المضاعفة وله شرح المقدسي من الاتفاق المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كتاب مدرك أول الصلاة لاتجمع

كما وزعم ابن حجر ورضي الله عنهم
 حاله حكم اقيام وهو الركن
 يشترط تكبير ثان للاحرام والركوع
 ولو اكبر بنوى الركن لا لا افتتاح
 جاروا فتنته واذا وحده الامام
 ساجدا يجب مشاركته فيه فيجوز
 ساجدا وان لم يحسب له من صلاته
 فلو ركع وحده ثم شاركه في
 السجدة لم يفتقد صلاته ولا يحسب
 له ذلك وان لم يشاركه الا في الثانية
 بطلت صلاته والعرق انه في الاولى
 لم يزد الاركوع او زاده لا تصرف في
 الثانية زاد ركنة وهي مفسدة
 ولو ادركه حال السجدة والآخر
 واستمر قائما وفرغ من الركعة قبل
 فراغ الامام من التشبه لا يكون
 معتبرا (ونركم) المتعدي (قل
 امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة
 الامام ما تجوز به الصلاة) وهو آية
 (فادركه امامه فيه) أي في ركوعه
 (صح) ركوعه وكركوعه لوجود المشاركة
 والمساوية (والا) أي وان لم يدركه
 الامام أو ادركه لكن لم يكن قد رُفِعَ
 المفروض قبل ركوع المتعدي (لا)
 يصح ركوعه، لكونه قبل أوانه
 فيلزمه اربع ركعات بعده فاني بان
 لم يفعل وانفرد من صلاته بطلت
 ولو بعد قبل امامه كان بعد رفع
 الامام من الركوع ثم شاركه الامام
 في السجود صح وان كان قبل رفع
 الامام من الركوع روى عن أبي
 حنيفة رحمه الله لا يجوز له أن قبل
 أوانه في حق الامام وكذا في حقه
 لانه تبسعه ولو أطال الامام السجود
 فرفع المتعدي ثم سجد لامام
 ساجدا ان نوى الثانية ولما تامة
 تكون من الاولى كما هو ظاهر لم يكن
 لهنية ترجيح الثانية بعد وان نوى الثانية
 لا غير كانت هي الثانية فثبت ذلك
 الامام فقامت وعلى قياس المروي

صفة الصلاة واغاذ كراهية لا قبل لان الناس يقع منهم الا فتداني الركن كغيره من غير
 ادراك حرمة منه وباعتدالهم فهم في ذلك موافقون له من افعال العلماء (قوله فرقع الامام رأسه)
 مراده أنه رفع قبل أن يشاركه المؤتم في جزء من الركوع والافتحاضا فاعلم بانها انما هي
 بعد الخطا وحيدة فتحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما روي عن ابن عمر رضي
 الله عنهما) ولغظه اذا ادركت الامام كما فركعت قبل ان يرفع رأسه فعدا ذلك انما هو ان
 رفع قبل ان يركع فقد تنجزت الركعة اه والكافي في كراهية معنى لام الله عليه (قوله ولا يشترط
 تكبير ثان للاحرام والركوع) الذي في الفتوح ومدرسة الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين
 خلافة لبعضهم اه وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن ابي حجاج عن النخعي والشافعية والحنابلة
 هذا بخلاف مدركة في السجود والوقوف فبالكبر لا افتتاح وأخرى الخطا اه ولعل وجهه
 قرنه في الاقل من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح ان في اقيام من تكبيرة ما قرب منه، ولا
 كذلك التكبيرة لا الخطا المذكور (قوله ولغفت فيه) فتعني لا افتتاح لان الركن في محله لا يتغير
 بالقصد كذا في الفتوح في البحر ولو ادركه الركوع فحصرى ان كان اكبرا يراه انه لو أتى بالثانية
 ادركه في شيء من الركوع أتى به والا لا يصح ان لا يأتي به بعد شروع الامام في القراءة وقوله
 اه (قوله واذا وجد الامام ساجدا يجب مشاركته فيه) ظاهره عبادته الوجوب وان قصد الركوع
 ففاته ويؤيده حديث ابى داود عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة فصلوا فاصعدوا ولا تعبدوا شيئا من ادرك الركوع فقد
 ادرك الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المتعدي اذا فدرك الركوع متابعة الامام في السجود
 وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم تابعه في بقية الصلاة ونقض ما فاته
 من الركعات بعد فراغ الامام تجوز صلاته لانه يصل تلك الركعة الماتية بسجدة فيها اه (قوله
 وان لم يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية دون الاولى (قوله وزادته لا تضر) أي
 خبرنا ان سادون كان يكره لانه انفراد عن الامام بعد الاعتداء به (قوله فمجرد) أي من
 اقيام واقره من المؤتم (قوله لا يكون معتبرا) لانه في حال يقف الامام في صلاته معتد به
 فلا يغير ما فعله حل الاعتداء في حال انفراده اقتضا ساقية به (قوله وهو آية) أي عند الامام
 الاعظم (قوله وكرد) أي تحريرا لانها هي هذه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقادروا في الركوع
 والسجود (قوله لوجود المشاركة والمساوية) تعليل للصحة اذ كراهية على سبيل الشرع المرتب
 (قوله فلهزمه ان يركع بعده ثانيا) أي قبل المتابعة فله فيها حقه لانه لا يحق وان آخره الى ما بعد
 فراغ الامام صح وكرد كما هو حكم الحق ومثله يقال في مثله السجود المذكور بعد (قوله روى
 عن أبي حنيفة الخ) وقياس ما تقدم أي في مثله الاقتصار به بجزئية لا ركوع لا متعدي اعتبر
 والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أوانه في حقه ولو اعترضنا هذه الرواية بما ذكرنا
 بطلان صلاته ثم هذا لا يثبت في المشهور من مقدي الامام ان الركن من الركوع سنة فاذا تركه
 الامام لا تعد صلاته وان كان قبل وانه المنة ونقصناه ان يقال في المأموم كذلك (قوله تكون
 عن الاولى) ترجيح الجانب المتابعة فتعني بعد ترجيح الجانبية قبل هذه أيضا (قوله كما هو ظاهر)
 أي الاولى ومثله لو نوى السجدة التي فيها الامام (قوله فان ادركه الامام فيها صحت) ولا أحادها
 بعد ولا فسدت كما تقدم في الركوع (قوله وعلى قياس المروي من الامام) أي الصحيح ذكره قريبا
 روى عن الامام في حذيفة لا يجوز له (قوله قبل رفع الامام) أي من الركوع (قوله يجب ان
 لا يجوز) أي السجود الثاني من المؤتم ولو ادركه في الامام لسكون المؤتم فعله قبل اذانه (فيه)
 وكرد روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث المذكور (قوله اذن فيه) لما دبه دخول الوقت اذن فيه

هو الامام في السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز له أن يكون قبل أوانه كما تقدم (ذكره في وجه من مسجد
 ذن فيه) اولى غيره (حتى يصل) قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا هنا قوا ورجل يخرج لحاجة يريد الرجوع
 اولا

لا تهارك حتى لو لم يرفع يده من غير
 اعادته اركب لم يمتد له مع
 النقصان واما المجددة الصليبية
 والتهلاوية فيكل يرفع القعود
 في فرض اعادته يجب (مجدد ن)
 لا تسمى الله عليه وسلم مجددا
 مجددين لله وهو واجب التسليم
 التسليم وعمل به الاكبر من المحابة
 والتسليم (بتشديد وتسايم)
 ذكرنا وباتي فيه بالصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم والاعاء
 على المختار (ترك واجب) بتقديم أو
 تأخيرا وزيادة أو نقص لاسنة لان
 الصلاة لا توصف بالنقصان على
 الاطلاق بترك سنة أو ما العرض
 فيقوت بفواته الاصل لا توصف
 فلا يجبر بغيره (وهو ا) بنية مديم أو
 تأخيرا وزيادة أو نقص

بعد فعله أي ولو لا أنه واجب لما رفعهما (قوله لا تهارك) أنه فهمي أقوى منه والشئ لا يرفع
 ما هو أقوى منه (قوله صحت صلته مع النقصان) لان الواجب اعادة السلام والتشهد وقد
 تركهما (قوله فيكل يرفع القعود) أما المجددة الصليبية فهي أقوى من القعدة لكونها ركنا
 والقعدة تلحق الركان فلا تفتقر الى اتمام الركان وبدون الصلاة الصليبية لا تتم ولا ما يجدد
 التهلاوية فلا تهاك القعدة فيعطى لها حكمها اول ان مجددة التهلاوية لا تهاك القعدة لان الواجب
 فلا ترفع الفرض واخذوا من سمس الائمة والاول اصح وهو المختار وهو اصح الراية بين راسخين
 المترجم في ارتفاع القعدة فراءة التشهد بعد ما كان تركه ساهيا وقد قدر للتشهد على القول
 بازفرض تكون القعدة التي قرأ فيها التشهد هي الفرض وعلى القول بعدم تكون واجبة لاحاد
 التشهد والصحيح ان الصلاة صحيحة ويجب سجود السهو (قوله في فرض اعادته) ويجب اعادة
 التشهد والسلام (قوله ويجب) لاحاجة له بالاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله يجب ذلك)
 كسجدتي الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر في الوضع والرفع يأتي فيها تسبيح السهو وكل
 ذلك مسنون وعن بعضهم ينسب أن يقول سبحان من لا ينالهم ولا يسهوهم ولا يفترونهم ولا يسهوهم
 بينه وبين التسبيح فلو افتقر على سجدة واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا شيء عليه ان كان ساهيا
 وان قعد له يأتى في البحر لوسه اتي سجود السهو ولا يسجد لهذا السهو وفي المضمر ان لوسه اتي
 سجود السهو وعمل به تحري ولا يجب عليه سجود السهو ولما لا يلزم التسلسل ولا يفتقر في التسليم
 ما لا يغتفر في المتبوع وحكى ان محمد بن الحسن قال للسكافي بن خاتمه لا تفتغل بالثقة فقال من
 احكم علماء يديه في سائر العلوم فقال محمد بن النقي عليك شي من مسائله ففتخرج ل جوابه
 من النحو قال نعم فقال محمد بن النقي فبمن سهاى سجود السهو فتفكر ساهية ثم قال لا سهاى عليه
 فقال من أي باب من النحوا خرجت هذا الخواب فقال من باب انه المصغر لا يصغر فوجب
 فطنته اه (قوله وعمل به الاكبر) أي فلم يكن منسوخا والقعود اقامة الدليل على من قال بغير
 ذلك (قوله بتشديد وتسايم) هما راجحان بعد مجود السهو لان الاول ان ارتفع عاليا للسجود (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اليه للثمة فيقال انظر الاسلام انه اختاره عامة أهل
 النظر من مشايخنا وهو المختار عند تارذ كراهية خاتمة رطله ميرالدين الاحوط لا يمازج ذلك في
 القعدتين واختاره الطحاوي وقبلى محمد بن ابي بكر في الاول ركنه في الثانية وفي القعدة
 فولما اصح (قوله ترك واجب) أي من واجبات الصلاة الصليبية تخرج واجب ترتيب التهلاوية
 واختلف في تأخير مجود التهلاوية عن التهلاوية في التحسين بعدم وجوب السهو فيه لان
 ايسر واجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك النسيئة على ظاهر المذهب يحرم الزيادة في وجوب
 السهو ولما وجب بترك آية من الفاتحة هذا الامام وبترك أكثر الفاتحة منه تدهار به حرم في القنع
 به للحيطة ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وان لا يقرأ السورة غيرها من غير ان يركع ولو
 بدأ بآية من السورة ثم تذكر الفاتحة يقرأها ويعد السورة ويعد السورة ثم يركع الواجب من كل
 ولو كرر الفاتحة أو بعضها في إحدى الاولين قبل السورة بمجدد السهو ولو ترك السهو فتدبرها
 في الركوع أو بعد ارفع منه قبل السجود فانه يعود يقرأ السورة ويعد الركوع وعليه السهو
 لانه بقراءة السورة وقعت فرضا فبإفرض الركوع حتى لو لم يعد فسدت صلته وكذا اذا قرأ
 السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكر فانه يعود يقرأ الفاتحة ويعد السورة ويعد الركوع وعليه
 السهو لما قلنا بخلاف ما لو تذكر الفاتحة في الركوع فانه لا يعود ولا يقت فيه لوان محله ولو عاد
 رفعت لم يرفع ركوعه لان الفاتحة لا يقع فرضا فلا يرضى به الفرض ويعد السهو على كل حال
 لترك الواجب أو تأخيرها ولو قرأ آية في الركوع أو السجود أو الفاتحة فله السهو ولو قرأ في
 السجود أو قبل التشهد في التهلاوية فله السهو ولو ترك واجب التبت بالثمة أو بالجلوس

خواجه زاد ولا يأتى بسجود الدهو
بهـ قد سلمت من لان ذلك في منزلة
الكلام (في الاصح) وقيل تلقاه
وجهه فرفا بين سلام القطع وسلام
السوق قاله نحر الاسلام وفي الهداية
وأتى بتسليمين هو الصحيح وان كان
علمت أن الاحوط بعد تسليمية
والمنع من فعله بعد تسليمين
فمكان الاهدال الاصح (قال) يجد
قبل السلام كونه تنزيهاً ولا يعيده
لانه يجتهد فيه وسكر جاز ولم يقل
أحد بتكراره وان كان امامه يرد قبل
السلام تابعه كمن يتابعه في دعوى
رمضان بعد زرع (ويستفاد)
موجود فهو بغير شمس بعد
السلام في صدره يخرج
ومن الجملة هو بعد دعوى شمس
الهداية (و) كذا يستفاد لوسم في
(احمرها) أي بغير الشمس (في
العصر) كذا راعى المعهود
(و) يستفاد بوجود مبيع البناء
بعد السلام) كذا في عمدة رجل
مناف في نوات شره (و) يغرم
الأمموم) سجود مع الامام (يسهو
امامه) لا يصح على الله فيه وسهم
سجود وسجود الوهم مع غيره
به بعد وسهوه ومن لم يدرك الا
قائمه ما لا يقضى ادركى كانوا
تركها الامام او اقتدى به بعد
لا يقصمها (لا يسهوه) لا له لو سجود
وسهوه كمنعه الامام وجوبه
الامام ينقلب بسبب سلامه لا سجود
اصد هل صلى لله سبب وسبب امام
لكم من يرفع عنكم هوكم
وقرأتكم (و) يسجد المسبوق مع
امامه لا يترك متابعتة (في يوم
بعضه مسبقه) ولا حق بعد
الله وينبغي أن يعتك المسبوق

تحليل وتحيه الثانية تحية لانه أي التحليل يقع بالاولى ولما لا يصح الاقتصار عليه بعد الاول ولو
قوله بعد الاول لا تنتقض طهارته فكان الاحوط السجود قبل السلام الثاني (قوله والاحسن)
معطوف على الاصح ووجه الاحسن انه المعهود لا السلام تلقاه الوجه (قوله لان ذلك) أي
التسليمية الثانية بمنزلة الكلام أي فلا يأتى بالهداية بعده بل يوجد الهداية (قوله يأتى بتسليمين
هو الصحيح) أيده الامامه خسرو عبالا من يد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحوط
أي منع شيخ الاسلام خواجه زاد (قوله فكان الاهدال الاصح) أي فكان القول بأنه
بعد تسليمية واحدة من عينه أهدال الاقول وأصحها ما كونه أهدال فلانه متوسط بين قول من
قال انه قبل التسليم ومن قال انه بهـ بالتسليمين وأما كونه أصح لمقوله سابقاً لانه المعهود
(قوله كونه تنزيهاً) الا اذا كان تابعاً لعلام يراه على المتعمد (قوله لانه يجتهد فيه) أي لان
بعض المجتهدين قال بهـ وهو الامام الشافعي والامام مالك في المنتهات والامام أحمد في خصوص
ما هو له الذي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله فكان جائزاً) والسكرية تنزيهاً من الجائز أي
وحيث قال بهـ بعض المجتهدين وكان جائزاً من ادفعه لعلنا (قوله ولم يقل أحد بتكراره)
مرتب بقوله ولا يعيده أي لا يتم ما قد روي الى تكراره سجوداً له ولم يقل أحد بتكراره (قوله
اقوات شرط المحنة) لانه لا يسجد بعد طهر مرة واحدة لانه لا يرد في وقت واحد
الجمعة والعيدين وطولوع الشمس في تغير كذا في الشرح بهـ ذابته حتى أنه يسجد ثلاثين
الجمعة والهداية في وقتها وهو أحد فوائده والمصنف يجمعه أي قال ولا يأتى الامام بسجود
السهر في الجمعة والعيدين أقامه السيد (قوله فخر راعى المكره) ههنا لانه لا يفتى (قوله وجعل
مناف) كقوله وأكل وكلام في النهاية في شرطه قال لا يسجد بعد السلام نظار الدرة وفي
الدرر ولو تسمى المسبوق بسجوداً صليبه أو تارة لا يترك ذلك مادام في السجود ١٠ يعني ولم يأت
بمناف من رجع منه مناف أو خروج من المسجود في تضامنا منه فسدت لانه ان كان ما عليه
سجوداً صليبه (قوله لغوات الشرط) أي شرط صحة الصلاة وهو ههنا قوله وسقط الذي فدره
(قوله بل يترك الامام وسجوداً) عم كلامه المذكور والمسبوق لا لاحق فإنه يتركهم لسبب
امامهم غير أن الاحق اذا تبعه لا يتابعه فيه ل يتركها فانه ثم يسجد للسبب لو تابعه فيه لا يعتد
به لانه في غير محله بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه فيحرم تغلغل بالامام
(قوله واقتدى به بهـ) بان اقتدى به في تشهد السهو وهو عطف على تركهما (قوله لا يسجد بهـ)
في الكلام اشارة الى ان الاحق اذا سها في ما يقضى لا يسجد أيضاً لانه مقتضى (قوله كل
بخلاف الامامه) وهو منسب عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تفتلوا واءلى أنكم (قوله برفق
عنكم وسهوه وكم وقرأتكم) قرن راعى الدهو برفع القراءة ليعيداه كمالاً ثم على المؤتم
بترك القراءة وكذلك الاثم عليه بترك السهو والواجب عليه رقائى التهمة في كلامهم
انه يعيده لثبوت الكرامة مع تعدد الجاه وقد علمت معاد الحديث فأد بعض الافعال (قوله
ثم يقوم قضاء ما سبق به) التي يتم بغيره لترتق القيام عن سلام الامام (قوله والا حاق)
عطف على المسبوق ويسجد لاحق بعد تمام الصلاة وسهوه ولو تابعه لا يعتد به لانه في غير
محله (قوله بقدر ما يعلم انه لا سهوه عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح أو بعدهما
بشيء يسيل بناء على ما صحه في الهداية فليتم السجود (قوله ولوقت يوم الخ) قد يقال
انه اذا لم يتم تسعد الصلاة في كل الصور الا في ضرورة رزوا الناس رقة قضاء وجوب القيام
لاجواره ليحرق (قوله بعد عوده) أي بعد عودته قدرا للتشهد أي فهدر قراءة التشهد بأسرع
لفظ وان لم يتم الامام التشهد بالهداية بل يأتى ترسل فيه (قوله خوفه في الخ) يدل من مواضع

رجعت به بطور و در انجا رسید به القضاء السابقه ولا يتظر سلا، (لو) المبرق لم يبق فيه شيء من اعيانه
 (ابن) والاه زيه عنه موقوفه مع الامام زينكارا ١٥٢ والتمس بيعه في الانواء فاعترافان

[illegible][illegible]

(المتن) (كلمة) (أحد) (و) (منهم) (فما) (لهم) (كتاب) (كل) (هل) (سلا) (في) (هذا) (قعود) (ها) (قرض) (يعود) (اليه)
 وقيل لا يعود كما انترض قل في الله رجا نبي هو المصحح من سماع القعود كما نحوه الوافي في نسخة الخاف

(وهو الى القيام اقرب) ان استوى

النصف الاسفل مع المصنوع الظهور
وهو الاصح في تنبيه (مسجد للهو)
لترك الواحد (وان كان الى القعود
اقرب) يانعدام استواء النصف
الاسفل (لا مسجد) وهو (عليه
في الاصح) وعليه الاكثر (وان
عاد) الساعى من القعود الازل
اليه (بعدم استواء) فثما اختلف
التصحيح في فساد صلاته (واربعهما
عدم الفساد لان غاية ما في الرجوع
الى القعد قد ياد قيام في الصلاة
وهو وان كان لا يجعل لركعة بالصفة
لا يجعل لان زيادة مادن ركعة
لا يفسد رقة لانه قد يصل الى كمال
فته اكمال لانه لم يفسد الا حكم
صلاته رقل صاحب البحر والحق
عدم الفناء (وان سها من القعود
الاستبراء ما لم يسجد) لعدم
استحسان خروج من الفرض
لا صلاح صلاته وبه وردت السنة
عاصلي الله عليه وسلم بعد قيامه الى
النداء سنة وهو للهو ولو قد
يسير اقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد
فتم به فقد تشهد مع حتى لو اتي
بعده في صحت صلاته لا يشترط
القعود قد رالتشديد مرة واحدة
(ومسجد) للهو (لناحية فرض
القعود وان) لم يبعد حتى (مسجد)
الرائدة على العرض (صار فرضه

قول الشارح صار فرضه فلا يرفع
راسه من السجود عند صم داخل
هكذا في الشارح الذي بالمناش
هنا هو مختار لعبارة المحشى
والذي يقتضيه كلام المحشى ان
تكون عبارة المصنف والشارح
هكذا صار فرضه فلا يبعد
وبطلت برهم راسه من السجود
عند سجود الخ ويظهر انه

وراجح ان تركه فلكل من القولين وجه فتأمل (قوله وهو الى القيام اقرب الخ) ظاهره ان كان
يستوفى ما يجب عليه العود ثم يفتل في سجود السجود فان كان الى القيام اقرب سجده وان كان
الى القعود اقرب لا يلزم السجود متعاقبا بالتقريب وعدمه وحكم العود متعلق بالاسنوا وعدمه
والذي في كلام غيره انهما متعلقان بالاستواء وعدمه ان اقرب من القيام وعدمه وعلى الازل
ان عاده قبل ان يستوى قائما ولو كان الى القيام اقرب لاسه وعليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
استتم أحدكم ركعة فليصل وليسجد سجدة في السهو وان لم يستتم قائما فليجلس ولا يسهر عليه رواه
الطحاوي وعليه فيكون هذا التمهيل الذي ذكره هنا غائبا هو على ما اختاره صاحب الهداية
والاكثر انه ان كان الى القيام اقرب لا يعود الا فاد (قوله صم المصنوع الظهور) فيه لا بد لوجهات
فيه كان قائما فيمتنع العود بالاولى (قوله يانعدام استواء النصف الاسفل) انما كان الى
القعود اقرب لانه لا يبعد قائما في هذه الحالة لاحقة ولاه رزولا ثم لا بد لو لم يركع ثم يصح في
هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم كما في الحلى (قوله في الاصح وعليه الاكثر)
وفي اللؤلؤ الجية المختار وحوب السجود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام صار سجودا جبا وبصحة
بما قبله من الركن فصار تاركا لواجب فيجب سجود السجود في قيامه غارى روية اذا قام على
ركبته اينهض رقة عود عليه لسهو ويستوى فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد انه من
لشرح والسبب في ذلك الاحوط وجوب السجود لاختلاف في التصحيح (قوله واربعهما عدم
الفساد) قد بالغ في المشتكى في رد القول بالفساد وده غلظ لانه تأخير لا يرضى ثم لو عاد بعد اقام
فيل يفتل لانه ما كان من حقه ان يفسد عليه والصحيح انه لا يفسد به بل يقوم في الحال
ولا يفتل في قيامه بعد لم يثر به كما في القوسات في فصار كما قرأنا في سورة ثم رجع ثم رفع راسه
وقرأ سورة اخرى حيث لا يفتل في ركوعه كان ابن امير ما جازى القنبه لو عاد لا يفسد ولا يعود معه
اقوم فقه قال المصنف في غير الامور به وقبله يعودون كما في الحلى ثم انه يجب عليه سجود
السهو وترك القعود وتأخير القيام بقدر العود (قوله لا يرتادة مادن ركعة) عليه لقوله لا يجل
واما كونه لا يجل كونه زاد في ما ليس منها وقوله قد يقال اراد به في عدم الحلى كانه يقول
ان هذا النص لقيام الذي من زيادة ليس بمرام لان هذا النص لا يكمل (قوله وان سها من
القعود لا خير) اى كله او بعضه والمراد ما كان آخر صلاته يسبق بازل او لا يدخل النية في قال
في المراج لا يمتنع هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام الى الخامسة مثلا فامد الا ان في لعدم
باثم اى وينبغي عاده اجبرا في السهو يسجد وسواء في ذلك المرض والتمل (قوله ما لم يسجد)
العبرة لا امام حتى لو عاد قبل ان يسجد لم يفسد اقوم حتى يسجد ثم يفسد صلاتهم انما فاد
الامام ارتفض ركوعه في رقتى ركوعه اقوم ايضا به فله في لم زيادة حجة وهي غير معسدة
ما لم ينعدهوا بالسجود وبما ينعزى من صل ترك القعود الاخير رقة الخامسة بسجدة ولم يطل
فرضه كذا في الدرر وغيره وان سجدا لا امام بطلت صلاته لانها من الخامسة بسجدة ولم يطل
بالسجود ولم ينعدها سواء كان مدركا او مسبوها والمراد بقوله ما لم يسجد اى بعد الركوع را ما اذا
يسجد دون ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود لان مادن الركعة محل الرقتى (قوله
لا صلاح صلاته) عليه للمعلول وهو ما مع علته وهي قوله لا استحسان الخ (قوله به ردت
لسنة) اى بالعود (قوله عاده الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) اى تعديس براد هو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) اى بالعود والاحير (قوله سجدة للهو)
سواء كان الى قيام اقرب او الى العود اقرب بخلاف السهو من العود الا ان يفتل لتسهيل
على اذ قولين (قوله لناحية فرض العود) اى من اتصاله بالرفع من السجود (قوله لانه
من افرض) وهي الخامسة في ربهى والرابعة في الثلاثى والثالثة في الثانية (قوله صار فرضه

الأصح لأن الواطئة عليها الحجرية
 مبتدأة ولو قد دى به أحد يدي
 سناعة دمج لانه المؤدى بهذه
 الحجرية عند ركعتين لانه استحكم
 خروجه عن الفرض ولا قضاء عليه
 لو أقبل من سجدة كما هو وقفي
 ركعتين عند سجدة وعليه الفتوى لأن
 السقوط بعارض يخص الإمام
 (وهو سجدة) لا الأخير سلامه (ولو
 سجدة) هو في شفع الطوع لم يكن
 شفع آخر عليه استحباباً لأن البناء
 يبطل بمجرد له وهو بلا ضرورة
 لوقوعه في وسط الصلاة (فتوى)
 مع بقاء الحجرية (أو عدم وجود
 السلام) وفي المختار وهو الأصح
 لبطلان الأول بطرأ البناء
 وقيدنا بالنطوع لأن المسافر لا
 قوى الإقامة بعد سجدة له وهو
 يبنى تحصيل الفرض بعد سجدة
 الله وبطلان ذلك بالبناء (ولو سلم
 من عليه) سجود (سجود) قد دى به
 غيره مع أن سجدة (سجدة) له هو
 له ودمج الصلاة لأن خروجه كان
 موقوفاً باتباعه فتدوى في السجود
 ولا بد في آخر الصلاة ونوع في
 الصلاة لانه آخر الصلاة كبرية
 لا مامه كما تقدم (والأى) لم يسجد
 الساجد (فلا يصح) التفتد به
 اثنتين خروجه من الصلاة حين سلم
 هذا أى حثية رحمه الله تعالى وأبى
 يوسف خلافه لعدم وزنه وتمرته
 بهجة اقتدائه عند سجدة لا عند أى
 حثية وأبى يوسف وفي انتفاض
 الطهارة في حثية (رب سجدة) هو
 وجوباً (ورسم) لم يحد (مريداً
 لقطع) لا رجعية تغيير المشرع
 لا يبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق

في الأصح وما قيل انه لا يغم في وقت كراهة كوقت العصر والصبح فبعض كراهة المحوى في
 السجدة من النهر ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يكن وقت كراهة فأن كان لم يندب لم يجب
 وهو لم يكره الأصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوباً) الظاهر الاستحباب لا لوقوعه
 لم يلزمه القضاء لانه مطلقون كذا في الشرح (قوله ولا تدب من سجدة الفرض) أى السجدة
 (قوله لانه استحكم خروجه عن الفرض) فصار كحرمة مبتدأة ولو أقبل من سجدة على نفسه ففي
 ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) أى في لزوم الركعتين وفقاً لما في لزوم الاستحباب فلو صح قول محمد
 (قوله وسجد له) راجع للركعة مع جميعاً ما لا دلالة له على ما إذا جازى قبل أن يسجد فظاهر
 لما ذكره المؤلف وما الثانية وهي ما إذا لم يركع حتى يسجد فالتحصيل أن لا يسجد إلا في صلاة غير
 التي سهاها ومن سها في صلاة لا يسجد في الأخيرة وفي الاستحباب يسجد وسببه نقصان تمكين
 في النفل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب إذا لم يجب فيه أن يكون بغيره مبتدأة وهذه
 الفرض وقد انقطعت بالانتقال إلى النفل ومراعاة حد وجوبه على المسافر واحد إن لم يكن
 النفل واجباً وهذا عند أبي يوسف وعند محمد وسببه نقصان تمكين في الفرض بترك واجب السلام
 ولا نقصان في النفل لأنه بني على التحريم الأولى وهي لم تقطع لأنهما الشئان على الأصل
 ولو وصف وبالاقتفال إلى النفل بقطع الوصف للمنافاة بين وسبب الفرض والتفعل دون الأولى
 وفي الأحكام في حق الأصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سعيد إلى أن سبب عدم السجود
 نقصان تمكين في الأحكام فحينئذ يكون لكل من الفرض والتفعل حظ من النقص والجبروت
 الشيخ بومنون والمريد على أنه الأصح (قوله لم ينشأ آخر عليه استحباباً) استظهر
 صاحب الجهر أن البناء مكر ومفحراً لانه لا يخلو لمحات بطل سجوداً سهواً ولو نوعه في وسط
 الصلاة ولا يبطل كل ذلك غير مشروع أما الأول فلانه يطالب على وهو حرام بالنص وأما الثاني
 فللزوم وقوع سجود السجدة في خلال الصلاة وهو لم يشرع القدر آخرها إذا كانت كرمته وهو
 يكون عدم البناء واجباً مستحباً (قوله بلا ضرورة) أحالوا وجبت الضرورة كمثل المسافر
 ذاتية فيتم من البناء سجدة صلاة وقد بانفل لانه في الفرض مكرمة مطلقة وهو بدون وهو يعلم
 كونه بطريق الأولى (قوله في المختار) وهو الأصح وقيل لا يبعد لانه حين وقع وقع جازماً
 فيه عند سجدة به أنه أخذ الفقه أبو حنيفة (قوله يبنى) أى لم يركع سجدة الفرض لانه لو لم يركع
 لبطلت الصلاة كلها التحول فوجه إلى الأربع نية الإقامة وإبطال السجود وهو من إبطال الصلاة
 ومن ابتلى بلبنتين وجب أن يجتاز أهلها ما يحظروا مكانه غاية السجدة (قوله لانه آخر الصلاة) لا يبق
 بأحر الكلام لانه آخر الصلاة (قوله وتمرته بهجة) الأول أن يقول وثمرة الخ بخلاف الأول
 من انتفاض الخ (قوله عندهما) أى محمد بن فرج مع الاقتداء بطله عند سجدة أول سجدة
 (قوله في انتفاض الطهارة بقتة) فنقض عند سجدة وزنه لا عند الشئين بسطة سجود
 له وهذه لكل اقتران حرمة الصلاة (قوله لا يبطله) أحالاً يبطل المشرع (قوله ولا تغير
 مع سلام الخ) جواب عما ورد في قوله لا رجعية تغيير المشرع الخ من أن النية هي التي تسكن
 مجردة عن غير متحقق عليه كذا في إمام الشرح وما أجاب به ابن أبي حنيفة مع عمل مستحق عليه
 وحاصله أن النية المقررة محل اعتبارها كن ذلك أنه محل تغيير واجب عليه وقت اقترانه
 به أو السلام أيضاً كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران النية بلبتمكان من سجود السهو فلا

فعل

قوله لانه آخر الصلاة بوجهنا في بعض النسخ زيادة قوله (قوله أى وإن لم يسجد الساجد) بأن في جامعهم البناء فقال في النهر
 وبهذا هم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بخلافه

مع تيسر طريق بوصله الى يقين
 عدم تركها وكذا كل قعود ظنه
 واجبا بقعه **فتنة** شلى
 الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر
 وبالقلب يحدث وشلى في بعض
 وضوءه وهو أول ما عرض له غسل
 ذلك الموضع وان كثر شكه لا يلتفت
 اليه وكذا لو شك أنه كبر لا افتتاح
 وهو في الصلاة أو أنه أصابته نجاسة
 أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فإن
 كان أول ما عرض استقبل وان
 تترجى وفي العتية لو شك هل
 كبر قبل ان كان في الركعة الأولى
 بعيد وان كان في الثانية لا

باب مجزئ التلاوة

من إضافة الحكم الى سببه وهو
 الأصل في الإضافة لانها
 الاختصاص واقتوى وجوهه
 اختصاص المسبب بالسبب لانه
 حدث به شرطها انظروا عن
 الحدث والخبر ولا يجوز لها التميم
 بلا عذر واستقبال لقوله وسر
 العور فربكم اوضح الجبهه تعالى
 الارض وصفها لوجوب على العور
 في الصلاة على ان تراخى ان كانت
 غير صلاتية وحكمها سهو الواجب
 في الدنيا ونيل الثواب في العقب
 ثم شرع في بيان السبب فقال
 (سببه التلاوة على التالى) تفافا
 (و) على (السامع في الصحيح)
 والسمع شرط عمل التلاوة في حقه
 فلا يصح اد تلاها ولم يسمع وجب
 عليه المجردة (وهو) أى مجزئ
 التلاوة (واجب)

موضع قعوده لكان أولى وأهم وفي السيد لو قال ظننا موضع قعودنا لا يصح تركه من القعود
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا بالاعتقاد كصاحب الكفر والهداية
 أعفل الكلام على مجزئ السيد وهو لا ينبغي رصحن البحر من الفخ بوجوبه في صدر
 الشك سواء هل التحري أو بنى على الأقل وفي السراج ان بنى على الأقل مجزئ لانا وان
 تحري ان شفه ذلك قدر أداه ركن ومجد والا لا ركن له ولا لنقص مطلقا باحتمال الزيادة
 الأول ولم يحصل في الثاني الا بطول التمسك قال في البحر وهذا لا يمد منه ٨١ (قوله مع
 تيسر طريق الخ) أى مع تيسر الشارع طريق الخ راظر بنى عوا لا يمان بالعود (قوله شلى في
 الحدث الخ) حاصله ان العبرة بالتيقن به ولو بيقنهما وشك في السابق فهو متطهر كذا في الدرر
 نوافض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد طهارة
 فلا يعتبر أقدم صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في نجاسة
 ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر ٨١ (قوله وهو في الصلاة) التقييد به فيه أنه اذا كانت
 بعدها لا يعتبر (قوله أنه أصابته نجاسة) هذاته يقيدها حال الصلاة كما يشاهد من عبارة
 الشرح فانه قال وان كان يقوله كثر ما جازله ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب بقوله وأنه
 أصابته نجاسة يجعل على ما ذكره فلا ينافى ما في الدرر (قوله رأ حدث) فيه أنه تقدمت
 لعبرة باليقين الا ان يجعل ما تقدم على ما اذا كثر ويقتى عنه قوله سافا شلى في بعض وضوءه و
 ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعينه غسل رجليه ليسرى لانه آخر العمل وانظر صا لوشك
 في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك ملائمتين صلوات يوم وليلة أو بعد كل صلاة
 في غلته كما بعد صلاة اليوم والليلة أى الامانة فعله منها (قوله أو مسح رأسه) أى وكان في
 خلال الوضوء أما لو صدر بعد فلا يعتبر كذا وخذها ما تقدم قريبا (قوله فيل الخ) أقابذ كقول
 ضعه ولا اعتماد على ما تقدم واستسجانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

باب مجزئ التلاوة

هي مصدر تلابعنى قرأ أو أمانة تسمى تسع في عدد التلاوة كالعز تقرأ بضارون محل ٨١ مصباح
 وانما لم يذكر السماع لان المختار أن السبب التلاوة فقط لان التلاوة تنسب للمصباح أيضا ان كان
 ذكرها مشتملا على السماع من وجوه فاكفى به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة بآيات الله
 لو كتبها أو سمعها لم يجب قوله السيد (قوله وهو الأصل) ذكر الأخير نظر للخبر (قوله وأقوى
 وجوهه) أى وجوه الاختصاص وجوه الملة والاستحفاق مثلا (قوله لانه حدث) هـ
 العلة تظهر في العلة مع العلول بل هي أقوى لثبوتها بخلاف السبب فلو قال ومن أقوى وجوهه
 الخ لكان أولى (قوله بشرطها الخ) لو قال كما قال السيد بشرطها بشرط الصلاة الا للضرورة
 والافنية لتعين لكان اخبر واجمع (قوله والخبر) أى المانع (قوله واستتبعه بالنية)
 أى حاله ان ختمه بوجهه قدرة عند الجز (قوله ركنه اوضع الجبهة على الارض) لو قال كما قال
 السيد وغيره ركنها وضع الجبهة على الارض أو كوع أو ما يقوم مقامهما من الابعاء للعرض
 أو التالى على الدابة لكان أولى وظاهر ان وضع الجبهة يكتفى باللمس على هيئة السجود بأن
 وضعه نائما أو رافعا للقدمين عن الارض والظاهر أنه لا يكتفى بها بالنية المملوكة (قوله على
 انعور) أى فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية استأثم قال في النسخ وإذا أخرها حتى
 طالت التلاوة تصير قضاءه وبأنه ثم قال وكذا كى يخرج عما أخبره بالنية من وقت القراءة (قوله
 وهو ان تراخى ان كانت غير صلاتية) اسكن بكرة تأخيرها تنجزها كى قريبا (قوله في
 الصحيح) وقبل ن السماع هو لم يبق في حق السامع (قوله يجب عليه السجدة) المناسب

تباد ولا تجب عليه بتلاوة نفسه ولو رأى من يسجد (نوله لانه) أى يسجد التلاوة وهو على
 سجد مضاف أى دليل يسجد التلاوة (قوله أمة منكفى الكفر عنه) أى هو السجود
 (قوله أرا مثقال) مطلق على استمكن (قوله حول منها) أى من الأركان أى من أركان التلاوة
 استمكن فى الكفارة أى كماله ومن استكمل الأركان أى من الأركان أى من أركان التلاوة
 ساقى هذه العبارة من المزاولة وما فى الأشرح أولى حيث قال لا يان السجود على ثلاثة أقسام
 قسم فيه الأمر الصريح وقسم فقهنا سندسكا فى الكفر ونسب فيه كماله استل
 الأنبياء وهو كل من الاستئصال والاعتناء وحمل لانه السجود واجب لأن دليل على عدم
 كونه واجباً لا تتماقية فتنسب فيه كان المنان الوجوب لا لخصه (قوله على الترخي
 هند عبد الخ) الذى فى لغير عكس ما ذهب إليه جعل التوليا لغيره بقوله هو الفحول يان رخى
 قوله أبى جودى قال حديث فى أن نكاحه غيرته فى الأعم وهو من لوانا ما ذهب إليه كان قد بيا
 انه قال فأنسب أقوله السيد (قوله وابت من الامام) خبراً يندى من قد ذهب إليه (قوله
 وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق من غير أن يثبت له مطلق لا مطلقاً فى الوجوب
 فى ركن غير معين يثبت من ذلك بتميزه بغيره وأما ما ذهب إليه السجودين أنهما ركنان
 الواجبان الموصوفين ولا يجب تميز السجودات ولا يجب على المنفرد إلا بهما وقيل يجب
 كذا فى التشرح (قوله الصلاة) أى صلاة لانه لا يخلو تلاحال ركوعاً ويسجد أو تسجد أو فى
 التو من لابل يسجد دلالة سجود من أقرانه فى هذه الصلاة كان ركنه فى السجود لا حكمه (قوله
 يجب فوريتها فيها) حتى لو أطال التلاوة نصيب فيه وبأنهم فذكر نصيبه ما أخبر له من ذلك
 وقت الفرة فاحدى التشرح وهذا ما نأى ما أبداً فى حاشية لدر من قوله يجوز أن يسجد
 الصلاة موصولة بالنسبة لغيرها كما فى الصلاة فى أول صلاة ركعتها أى فى صلاة ركعتها
 السجدة ما نأى آخرها الصلاة كروية فيها وفى لدر من قوله الصلاة موصولة بالسجدة
 السلام أى ما ذكره المصنف فى حاشية الصلاة رويحت ليعارض النص (قوله فى الإلهام) أى قبل
 لا يكرهه فى التشرح (قوله إذا لم يكرهها) أى إذا لم يكرهه فى التلاوة وقتها مكرهاً بال
 كانت أحد الخرافات الثلاثة لا يكرهها تأخيرها عنه فبذلك يها فى كمال (قوله ولا يسجد قبلها) أى
 ولا تأخرها (قوله ولا تأخرها بالانفرادية) أى ما ذهب إليه المصنف فى حاشية الصلاة (قوله
 فهم أولم يفهم) قال فى الجوده رادى حق السامع فانه كذا فى لغيره أى فى حاشية الصلاة
 فهم أولم يفهم أى ما ذهب إليه السامع من أن السجدة ركن من أركان الصلاة (قوله ولا يسجد
 لا الحزنا لا تأخرها من روى رجوعه إلى أصله الإصفاة (قوله ولا يسجد) أى
 وظر إلى معنى دبر رجوعه نظر المظن فباعتبار المعنى توجب للسجدة وما عداها لا يظن توجب
 فوجب احتساباً فله السجدة (قوله وقراءتها) أى السجدة أى السجدة فله السجدة (قوله
 (قوله وبه) الذى إلى مودة الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة فله السجدة كما ذهب إليه
 السجود والافلاحة وقيل بشرط قراءة الآية فيها وقيل بغيره مع كماله السجدة وقيل كما
 السجدة فقط فله ساقى (قوله وقيل لا يجب أن يقرأ أكثر من السجدة) أى من السجدة
 قبل كمال السجود أو بعدها أو فى متوسطة وهو رادى من سجدة واحدة أى من سجدة واحدة
 (قوله وفى مختصر الصريح) قد علمت أن هذا أحد أقواله فله السجدة كماله ولا يضر من غيره
 لانه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجى فلا تجب عليه السجدة أى من سجدة واحدة أى من سجدة واحدة
 بغير أن يقرأ لا يجرى عن التلاوة الصلاة ولكن لا تفسد الصلاة لانه لا يضر من غيره
 فى القرآن كذا فى الجهر والى التلاوة بغيره أى من سجدة واحدة أى من سجدة واحدة
 ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من فله السجدة أى من سجدة واحدة أى من سجدة واحدة

لانه اما من صريحه أو تضمن
 استمكن فى الكفارة أى من أركان التلاوة
 الأنبياء ركن منها واجب (قوله
 الترخي) أى من أركان التلاوة أى من أركان التلاوة
 وهو المختار رادى أبى جودى وهو
 رادى رادى رادى رادى رادى رادى
 (الركن) أى من أركان التلاوة (قوله
 الصلاة) أى من أركان التلاوة (قوله
 فوريتها) أى من أركان التلاوة (قوله
 (الركن) أى من أركان التلاوة (قوله
 من وقت التلاوة) أى من أركان التلاوة
 يكن مكرهاً لانه يوطئ الزمان
 فيه سادى كره تأخيرها (تأخيرها
 ويجب) أى من أركان التلاوة (قوله
 كمالها) أى من أركان التلاوة (قوله
 ركوع) أى من أركان التلاوة (قوله
 التلاوة) أى من أركان التلاوة (قوله
 انتفاءها) أى من أركان التلاوة (قوله
 من وجه) أى من أركان التلاوة (قوله
 كماله) أى من أركان التلاوة (قوله
 السجدة) أى من أركان التلاوة (قوله
 فى السجود) أى من أركان التلاوة (قوله
 أكثر من السجدة) أى من أركان التلاوة (قوله
 لوفى السجدة) أى من أركان التلاوة (قوله
 وقرب بركته السجدة) أى من أركان التلاوة (قوله)

أربع عشرة آية) فنجيب السجدة (في الأهراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادتي ويسجدون وله يسجدون (وقى الزهد) وفيه يسجدون في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآن (والفضل) والله يسجدان السموات والارض والارض من دابة والملائكة هم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون (والأهراف) ان الذين آفوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وبخروا ربك لانك انت بكوت ربهم

خشعوا (ومريم) ولعل الذين آمن الله عليهم من التبين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتنبنا اذ تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكبا (والج) لم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن فسهله من مكرم ان الله يفعل ما يشاء (والفرقان) واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا (والنمل) لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبث في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون انه لاله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة النعانة بالتشديد وعند قوله تعالى الا يا معبدون على قراءة السكافي بالتحفيف وفي المجتبى قال الفراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة السكافي أي بالتحفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لان معناها زين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وانهم هو الواجب على القراءة تب لانه كتب في مصحف عثمان رضى الله عنه كما في الدراية (واحدة) النمايوس ما اتنا الذين اذا سجدوا سجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وهم لا يستكبرون (وبص) وظن

افضلوا وصحتل ان يكون معناه ان ذلك ليس بسلامة اهر لمز من عدم التلاوة وعدم التلافي فيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله اربع عشرة آية) يتفق الثالث بنهلي الاصل وهو تحميم كسرهما مع المؤنث وتذكيبهما مع هولاءه الجاز (قوله في الأهراف) على لسورة حكاه سيويه رحمه في الجزئية شاقه لا لتباعد ولا لخلاف في ان العلم بسورة الأهراف وفي هذا القياس ما في السورة هسة في (قوله عند قوله تعالى ان الذين آفوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم لا ثمانية وقال الامام الشافعي رضى الله عنه فيها سجدة واحدة وانما ما من ابن عباس وابن عمر ما فانه سجدة التلاوة في الج هي الاولى والثانية سجدة لقوله في قوله قريش بالبر كوع (قوله) وعند قوله تعالى الا يا معبدوا (الج) حكاه الزبلي بقيل والمعتد ان السجدة عسا الآية بفاجها كما هو على الاول (قوله قال الفراء الج) لانه امر يا معبدون فبكر امتثاله (قوله لان معناه) زين لهم الشيطان) ولا يرفع نعله بهتدون لان المعنى عليه فهم لا يسجدون لعدم التسجود وهو لا يظهر لانه انما نقيض عدايتهم للسجود لا عدمه (قوله لا يسجدون) أي الامم السجود من غير تفصيل فيقتضي الواجب طاعتا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذي تقع استنكاف السكاف من السجود وتجب عنها لهم (قوله ومن) اخرج البخاري من العوامين حوش قال سالت مجاهد عن سجدة ص فذكر ان ابن عباس من أين سجدة في ص فقال أومأه قرا ومن ذرية داود وسليمان اذ اوتيتك الذين هدى الله قبيلا فاعلم انفسه فكان رده على امرني بكم صلى الله عليه وسلم ان يقتدى به فوجدته دارده سجدة هارسل الله صلى الله عليه وسلم واخرج لامام احمد من بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد الخدري قال رايت رؤيا وانا كتب سورة نص والابلغت اسجدة رايت لورا قرا فقلت وكل هي يحضرنى اقبل ساجدا فصعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرتل بسجدة ساجدا كذا في البرهان في رواية قال صلى الله عليه وسلم لم تكن أحق بهم من الاوان والتم فاسرأت تكلم في محله وهو بعد ما معناه كذا في العنابة وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه سجدة من بسن من العزائم أي المؤكدا وانما هي سجدة شكر تكتب في غير الصلوات تحريم فيها على الاصح عندهم (قوله رضى داود) أي يقين (قوله غافقنا) أي أوقنا في فتنه نارية بحجة نكالا لراة (قوله) تجب عند قوله) الجملة بدل من ما رتل هذا مني على أحد الاقوال السابقة وهو القول بان الواجب متعلق بالآية بقامها ولا بدقدهم تصحيح أنها اقرا كلمة السجدة مع حرف الهاء بعد ما يكون كمرأة الآية (قوله وشرا كما) أي ساجدا كذا في الجلالين (قوله لا تكبر) أي في فصلت أي لنظيره وهو ان السجود ولو جب عند قوله وأجاب قلنا خير عند قوله وحسن ما لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجب عند قوله وحسن ما أب وند ما عند قوله واناب لكان السجود حاشا لقل وجوبه او وجوبه وجوبه واجب بقصة نال الصلوة لو كانت صلاته لا نقص في التأخير وقد علمت ان هذا مني على أحد الاقوال السابقة (قوله فاذن عند ربك)

داود انما غافقنا فاستغفر ربنا وشرا كما اورد ابن فغفر له دلل ان له عندنا في وحسن ما أب وهذا هو الاصل في هدية نجيب عند قوله تعالى وشرا كما اورد ابن وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما أب تذكره (وحم السجدة) قال استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر تنسجدون فاعلموا ان السجود لله تعالى ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا والذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا هل مذهبنا وهو المروي عن ابن عباس وروى بن جرير عنه لث في رحمة الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب على ومروى عن ابن مسعود

ومعنى كل من ال كرم و...
من مبدء...
كلام...
يعنى...
عن...
ومعنى...
كلام...
المصنف...
أب...
في...
الرواية...
واكثر...
وهو...
الا...
القياس...
انها...
له...
بذلك...
وعدى...
المبدء...
الحاصل...
وقد...
انه...
وبذلك...
عده...
قوله...
كان...
أجاز...
ان...
اقض...
الحاجة...
اي...
وحيث...
اي...
اعلم...
تقدير...
شعر...

القول...
(هـ) أن...
أ...
شعر...
ال...
وهذا...
هو...
فوال...
فلهذا...
خاص...
رحمة...
نأ...
وال...
فقدم...
يكتف...
مرا...
من...
وعا...
فظهر...
سببا...

مثل حكم أحد المذكورين بشئ علمته في الآخر والاستحسان في اللغة عند النحوي حسنا وفي التلويح
قد استقرن الآراء على أنه اسم لا يدل على متفق عليه - نصا كان أو إجماعا أو قياسا خفيا إذا قرئ في
في مقابلة قياس تسبق إليه الاتهام حتى لا يطلق على نفس الابل من غير مقابلته فهو حجة عند
الجميع من غير أنه خلاف في اصطلاح الأصول على القياس الخفي خاصة كمال غلب
هم القياس على القياس الجلي تغييرا بين القياسين وأما في الغرور فاطلاق الاستحسان على
النص والإجماع عند وقوعه في مقابلة القياس الجلي مشايخنا من شرح الشيخ زين على
المنار (قوله بل هو) أي الاستحسان (قوله ففديكرت) في مقام التعديل لا عمدة
(قوله بالنص) كالسليم فإن القياس يأبى جوازه لعدم المحذور عليه عند المعتدل القائل كذا
بالنص من أسلم فليسلم الخ وحديث نسي عن يسع مابيس عند الإنسان ورخص في السلم الخ من
شرح المنار (قوله وفديكرت بالضرورة) كقطعه بالاراق واليار والميض فإن القياس
يأبى تظهير هذه الأشياء بعد قبحها التعذر بالماء على البراة تظهير كذا الماء الذي في الخوص
والذي ينبع من الشرا المتنجس بلاقاة النجس وتنجس الدلو به ما يفضا فلا تزال تنور وهي نجسة
وكذا الماء الذي لم يكن في أسفله ثوب لان الماء النجس ينجس في أصله فلا يحكم بظهارته من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كقطعه انسدور - جامع الطبر كصفر واليمازي
فإن القياس الجلي أن سؤره نجس لما نعلم من السباع وفي الاستحسان ظاهر لأن السبع ليس
بنجس العين بدليل جوارحه فتعاضد شرا فأنه ثبت نجاسة ضرور ونسرح لمعنا فثبتا حكمنا من
حكمه من وهو النجاسة الجارية فثبتت صفة النجاسة في رطوبته ورائحة وسباع الطير تشرب ما لا يتقار
على سبيل الاختصاص إذ يتلوع والعظم طاهر بقاءه خال عن مجاورة النجس لا ترى أن عظم الميتة
طاهر فعظم الحي أولى نصا لهذا باطنية عدم ذلك الظاهر في مقابلة فقط حكم الظاهر لعدم
ليكنه مكرده لان لا يتميز عن الميتة فثبتت كالأجانب فخلاها من الشرح المذكور
وسكت المترك عما يستحسن ولا جرح وهو ما فيه تعامل الناس المسمى بالاستحسان فترك الخلف
ونتبس بديه لا به يسع عدم (قوله أن كان قياس آخر متبادر) كسؤره سباع النجاش
فإن لقياس الجلي فيه النجاسة كمتقدم ركن حاشا منه (قوله وذلك في) أي الاستحسان
لذي بقياس (قوله وهو القياس الصحيح) أي القياس الخفي المبرهن بالاستحسان (قوله
في معنى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الخفي المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كالتجاسة في سؤره سباع الطير مثلا (قوله في معنى الصور) منها سؤره سباع الطير
(قوله وهو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طاهر من سؤرها (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله بأعنيه أراشبه) أي شبيهه لا قياس في الظهور وال
فهو خارج عن الأقيسة الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
مقابل) بالمجموعة لقياس وقوله مظهر وهو الخجور وقال المصنف وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان مقابلة ظن الخ لكان أرفع (قوله بالنسبة إلى الاستحسان) يعني
أن الاستحسان هو قياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر إلا إذا
أريد به الاستحسان وأما قياس بالنسبة إلى ما ذهب عليه فقد الأصوليين فهو الجلي (قوله
ظن محمد بن مسلمة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا
قوله لا صحة للصبيبة مقام اللاوية والاستحسان عدم الصحة لأن الصبيبة في مقام نفسها
ولا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بال كوع استهساا والقياس بأباه لأنه جعل القياس
هو أنه مقابلة هو الاستحسان ولو نظرتا قوله من قوله فلنأخذ الخ لجعل تأديتها بال كوع قياس
الاستحسانا (قوله وسكن القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي

بل هو أنهم منه فقد يكون الاستحسان
بالنص وقد يكون بالضرورة وقد
يكون بالقياس إذا كان قياس
آخر متبادر ذلك في وهو القياس
الصحيح في معنى الخفي في استحسانا
بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن
مسمى الاستحسان في بعض الصور
هو قياس الصحيح ويسمى مقابلة
قياسا باعتبار اشتبه وبسبب كون
القياس المقابل مظهر بالنسبة إلى
الاستحسان ظن محمد بن مسلمة أن
الصبيبة هي التي تقوم مقام صحة
الثلاوة لا ال كوع مسكن القياس
على قوله أن تقوم الصبيبة في

لات السجدة فانه لا يوجب
 فلا تقوم له غيرهما كدوم يوم من
 رمضان لانه يوم من نفسا ومن قضاة
 يوم آخر مع ان القياس هو لاس
 الظاهر من تقدم على الاستحسان
 بخلاف قيام الركون له فانه
 القياس بالقياس لانه الظاهر
 في الاستحسان بان هو الركون
 فكان يستلزم تقديم الاستحسان
 لا القياس لكونه قاعدة الشايخ على
 ان الركون هو القاعدة فانه كذا
 ذكره رحمه الله في الكتاب فانه
 قال قاتوت اراء دأب بر كم بالسجدة
 نفسا اهل عيز يذ كان قاله فانه
 القياس في ركونه في ذلك والسجدة
 سواء لان كل ذلك من الركون
 الاستحسان ان غير محله في السجدة
 وبما في من ذلك ركونه في
 التعظيم فيها واحد فكافي
 حصول التعظيم بها واحد احدا
 والحاجة الى تقديم ما فانه
 من نظم بالاستحسان في استكبر
 فكل الظاهر هو الجواز وحده
 الاستحسان ان الواجب هو تعظيم
 به ونقصه عن غير الاستحسان
 انه لو لم يكن من النور حتى طالت
 القدر في شرفي بالركوع ان يقع
 من السجدة في وجهه وحده
 بالقياس لقوله في ركونه في ركونه
 من بن معصودين عمر امساك
 اجازا زير كم من السجدة وركي
 الصلاة ولم يركع غيره ما تلاه
 فانه قدم القياس فانه ترجيح
 له في ركونه في ركونه في ركونه
 بل يرجع في ركونه في ركونه
 به ما من الحاشي في ركونه في ركونه
 استدل وبما الظاهر فانه في ركونه
 غير ان استقرهم اوسع فانه قوة
 الظاهر ان الاستحسان في ركونه في ركونه

لاستحسان (الركن) (فله بل الركون) اذ والقياس متقدم فلا يقوم عنده
 حيد في ركونه بعد اسكن العالم (فله لا نسقط الخ) حله فله فكل القياس على
 قوله (قوله في الاستحسان لا يجوز) اعادة القياس (فله فانه) اي في ركونه في ركونه
 بالصلابة (فله فانه القياس في الجواز) لانه اذ كان الواجب به ركونه (قوله فكل)
 اي قاتوت بالركوع (قوله حيد) اي حيد اذ كانت الاستحسان في ركونه في ركونه
 اي في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 وذلك من فله ان القياس هو الظاهر وان الاستحسان في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 قياسا فيكون مقبلا على الاستحسان (قوله لا نكل في الاستحسان) اي من اهل العلم (قوله)
 حيد في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الانباء (قوله واستحسانه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه)
 ثلاث ايات في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 عن غيرهما في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الجواب في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 والعدلي (قوله فانه) اي في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 والظاهر (قوله فانه) اي في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 فمر في الامور منها هذا وهو اذ يستعمل في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 قال ان ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 عليه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 آخر ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 يكون اسكن منها في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 قوله في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 وفي الاستحسان في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 بالا حسان واسر القاصي ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 ولم يكن لمرحوم بعد الا انه ما يجرى في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 وهو قوله لان ما حصل من بعد لرجل محسن في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 كعدمه في الاستحسان في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 ما ثم شهد شاهدان في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 وبما في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الدخول لها في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 لا يذهب به ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 منه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الى كفة في القياس وفي ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 فانه ترى في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الاستحسان في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 لا خيرا في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الاخر في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 هو القياس في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه
 الاسلام في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه

فله ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه في ركونه

الامام (عج) السامع مجودا (خارج

تلاوة صحيحة على الخلق الشايع
في السبب وقوله (في الاظهر)
متعلق بالمسئلة الاخيرة صوابها
من الضياع والاعلان الزائد
واشار في بعض النسخ الى انها
تسقط عنه بالافتداء في غير ركعتيها
بناء على انها ملحوبة (وان اقم
السامع قبل سجود امامه لم يجد
منه) لوجود السبب وعدم المنع
(دون افتداه) السامع (به) أي
بالامام (دعه) سجودها) وكان
افتدائه (في ركعتي صار) سامع
(مدركه) وسجودها (حكم)
بدر كدفعها فيصير مؤديها
حكم ولا يسجد بها صلاة بتعاق
الروايات لانه لا يمكنه أن يسجد بها
في الصلاة لما سبقه من مخالفة
الامام ولا بعد فراغه منها لانها
ملحوبة (ولم تنقض الصلاة
خارجها) لانها امرية فلا تنادي
بناقص وعليه انوبة لانها بتعدد
تركها كجمعة نفوت شرط
اذ لم تنقض صلاة له يرحض
ونفاس فذ فسدت به فعله
السجد تعارجها البقاء بسجد التلاوة
فلم تكن ملحوبة ولو اداها فيها ثم
فسدت لا يعيد السجدة لان المعد
الجزء المقارن فيمنع البناء عليه
والحدوث تسقط عنها السجدة
بالحيض كاصلاة وفي حكمها
النعس (ولو لا) آية (خارج
الصلاة فسجد) لم (ثم) دخل في
الصلاة و (اعد) تلاوتها (فيما)
أي في الصلاة في مجزئة (سجد)
سجدة (أخرى) لعدم تعميمها
للأجنبية ففقد الصلوية (وان
لم يسجد قولا) حين تلاوته مع

لم يجرد ولا حبي الا وسامع
خارج لصلاته كمنه مجدة واحدة وهي الصلابة عن المتلازمين تقوم في ظاهر الرواية اذا قيل له
بما ليس فهو كمن لم يجرد ولا حبي الا وسامع

شكرنا ما وعام الشكر في صلاة
 وكنتين كما فعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في
 السير الكبير وقال الاكثرين
 انهم لا يثبت بقربة عنده بل هي
 مكرهه لا يثاب عليها ما روى أنه
 عليه السلام كان يسجد ادا رأى
 مبتلى فهو ذنوب (وقال) في محمد
 وأبو يوسف في إحدى الروايتين
 هذه (هي) أي سجدة الشكر
 (قربة يثاب عليها) لما روى الستة
 الا انه في عن أبي بكر بن النسي
 صلى الله عليه وسلم كان ذاتا
 امر يسره أو بشر به فحسب سجدة
 (وهي شتم) ان يكبره مستقبل القبلة
 ويسجد في سجدة ثم يسبح
 ثم يرفع رأسه مكبرا (مثل سجدة
 التلاوة) بشرائطها (فائدة) في
 مهمة (لذاته كل) نازلة (وهي)
 في في الاهتمام بتعلمها وتعليمها
 (قال) الشيخ (الامام) حافظ
 الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد
 ابن محمود (انفس في) كتابه
 (الكتاب) شرح لوائ (من قرأ أي
 السجدة كلها) وهي لى قصدت
 جمع هذه الفائدة وتقريب الامر
 مع حكم السجود جاء فضل الله
 الكريم لودود (في مجلس واحد
 وسجدة) بتلاوته (اكثر آية منها)
 «سجدة» كما قال الله تعالى (ما هي)
 من امر ديناء وآخرته وثقله عنه
 أيضا الحق ابن الهمام وغيره من
 الشراح رحمهم الله

باب الجمعة

لوحيت في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عباده من نوازل من اذنه فيه تكليف ما لا يطاق (قوله
 وقال الاكثرين) مقابل قوله ثم قال ابلغ مرد (قوله فهو متوخ) مردد بفعل كل الصلابة
 بعده صلى الله عليه وسلم كما يهود أبي بكر لفتح لجماعة وقال مسيلة ويحسد عمر عند فتح المصروف
 وهو واد ناحية اشام ويحسد على هند رؤية بني العذبة قبل ابا لهر روى أنه صلى الله عليه
 وسلم دعا الله ساعة ثم حرسا حدة لثلاث مرات وقال اني سألت ربي ان يعطيني ثلث أمي
 ثلث أمي فخررت ساجدا لكرالي ثم رفعت رأسي فسلان ربي لأمي فأعطاني ثلث أمي
 ثم رفعت ساجدا لكرالي ثم رفعت رأسي فسلان ربي لأمي فأعطاني ثلث أمي
 ساجدا لكرالي ثم رفعت رأسي فسلان ربي لأمي فأعطاني ثلث أمي
 أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء في غير ما حدث له في اللزوم وهذا الذي مر منه
 نفى لكتباته كرهه بعد الصلاة لان الجاهل به قد ورأى ثمانية أو واحدة وكل صاحب يؤدى كرهه
 مكرهه (قوله كان اذا) أمر يسره أي وشاهد ذكر أسأني جعله الله لما أتى به إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم وألقى بين يديه سجدة تعالي خمس سجدة فاشكرنا (قوله أو بشره)
 أي من غرور ربه كسجد ربه حين بشره حبر لعلهم الصلاة والصلوات ان الله تعالى يقول لئن
 صلى حبيب صليت عاه ومن سجد لعلهم صليت عليه وفي التتار خاتمة قال صاحب الخبر في ان
 قول الامام محمود في الاحباب وقول محمد علي الحارثي لا يستحب ان يسجد في كل صلاة
 سجدة شكر كما يقول «وحية» فلو كان يسجد مع هذا الشكر في وقت من نعمة أو ذكر
 نعمة فذكرها بالسخرة وانما غير خارج عن حد الاستحباب وفي فروع الاشياء قال سجدة الشكر
 جائزة عند الامام لا واحدة وهو من ما روى أنهم اليه مشروعة في الفاء هذا لا روى من الاشياء
 والاعتماد في الخلاف في سنة الا في الحوائز (قوله) في الحديث في وقت من نعمة أو ذكر
 فاهرة ورقه من تعالي ملائكة ربه وسجد له فدفعت نعمة من وسخ في مريض أو قد علم
 غفر يستحب ان يعلو كسجدة لذكر «وما» في سجدة بغير يد فليس بغير بقوله لا يكرهه
 (قوله فثمة مهمة) من لهم يعني ما يتم أي في الفاء امام أي الاحتياط بها (قوله كل نازلة)
 أي حنة من قول به في الحوا وتزك فاموس (قوله مهمة) أي موقوفة في العلم وهو
 الحزن فاموس (قوله في ذهني) لا يولد كره به بقوله فثمة مهمة (قوله وهي التي
 قصدت جميع) فيه انتدب بعد ادخالها (قوله هذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقررب
 الامر) حذف على اسم الآخرة (قوله مع حكم السجود) أي معادة دم والطرف من علمي بقوله
 جميعا (قوله لودود) أي الخبوا أو لحب (قوله وسجدة بتلاوة لكل آية منها) قال في
 الدرر طاهره ان يقرأها ولا يمتد بسجوديهما بل ينسجد لكل دعواتها (قوله والثاني أولى
 لما تقدم ان أخيرها مكرهه ثم روى في أوله في الله ذلك الكتاب بار في تعبير قظم الفراء لان السجود
 يكره فام لا فاعمل (قوله ما أعلم) أي من الامر لدى فساد السجود له ويحتمل التعميم والله
 سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله اعظم

باب الجمعة

سميت جمعة جمع جمع فيها وقيل لان كل الخلق جمع فيه وقيل لان خلق آدم عليه
 السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
 عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والجن وقيل له عبد
 المؤمن ويوم المزيد تزيد الخيرات فيه وفيه يجتمع روح رزاق القيوم وبأس المبتلى
 مداب لقبر ومن ما فيه من الجنة من منه ورد شجر فيه جنة رقيه يزود أهل الجنة من

في حديث واعلموا ان الله تعالى
فرض عليكم الجمعة في يومى هداى
شهرى هذا في مقامى هذا فتركها
تم اربابا واستخفوا فاجبهوا له امام
صلى الله عليه وسلم فاجابهم الله
بارك له في امره الا فلا صلاة الا فلا
زكاة فلا صلاة لان يتوب في
تاب تاب الله عليه وقال صلى الله عليه
وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات
من غير عذر طبع الله على قلبه
ومن يطبع الله على قلبه يصح له في
اسفل درك جهنم والجمعة فرض
آدم الظاهر (عنى) كل (من)
اجتمع فيه سبعة شرائط وهي
(الاكورة) خروج به النساء
(والحرية) خروجه لارقاه
(والاقامة) خروجه من ارضه
تكون الاقامة (بمعنى) خروجه
المقيم بقوله عليه السلام
الجمعة حق واجب على كل مسلم
في جماعة الا ربعة أولئك اراة
أوصى أمرهم وفي البخارى
الاصل صلى الله عليه وسلم سافر
وقوله عليه السلام لا جمعة ولا
تسريق ولا صلاة فطر ولا نكح
الا في مخرج مع أو مدينة عظيمة
ولم ينقل عن ائمة ابي الله عنهم
أهم حين ففوا البلاد شتغلوا
بنصب المنابر والجمع الا في
الامصار دون القرى ولو كان من
ولو احادا فلا بد من الاقامة بمصر
(أو) لاقامة (فيه) أى في محل
(هو داخل في حد الاقامة بها)
أى بالمصر وهو المكان الذى من
فرقة بنية السفر يصير مسافرا
ومن وصل اليه يصير مقيما (في)
الاصح) كريض مصر وفنائه
لذى لم ينفصل عنه بغلوة كما تقدم
ولا يجب على من كان خارجا ولو
مع النساء من مصر سواء كان
سواه قريبا من ارضه أو بعيدا
على الاصح

(قوله في حديث) قاله في خطبة (قوله في معنى هذا) الذى قال ابن ماجه رحمه الله
على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا فتركها فتركها فتركها
الاقامة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
تم اربابا واستخفوا فاجبهوا له امام
صلى الله عليه وسلم فاجابهم الله
بارك له في امره الا فلا صلاة الا فلا
زكاة فلا صلاة لان يتوب في
تاب تاب الله عليه وقال صلى الله عليه
وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات
من غير عذر طبع الله على قلبه
ومن يطبع الله على قلبه يصح له في
اسفل درك جهنم والجمعة فرض
آدم الظاهر (عنى) كل (من)
اجتمع فيه سبعة شرائط وهي
(الاكورة) خروج به النساء
(والحرية) خروجه لارقاه
(والاقامة) خروجه من ارضه
تكون الاقامة (بمعنى) خروجه
المقيم بقوله عليه السلام
الجمعة حق واجب على كل مسلم
في جماعة الا ربعة أولئك اراة
أوصى أمرهم وفي البخارى
الاصل صلى الله عليه وسلم سافر
وقوله عليه السلام لا جمعة ولا
تسريق ولا صلاة فطر ولا نكح
الا في مخرج مع أو مدينة عظيمة
ولم ينقل عن ائمة ابي الله عنهم
أهم حين ففوا البلاد شتغلوا
بنصب المنابر والجمع الا في
الامصار دون القرى ولو كان من
ولو احادا فلا بد من الاقامة بمصر
(أو) لاقامة (فيه) أى في محل
(هو داخل في حد الاقامة بها)
أى بالمصر وهو المكان الذى من
فرقة بنية السفر يصير مسافرا
ومن وصل اليه يصير مقيما (في)
الاصح) كريض مصر وفنائه
لذى لم ينفصل عنه بغلوة كما تقدم
ولا يجب على من كان خارجا ولو
مع النساء من مصر سواء كان
سواه قريبا من ارضه أو بعيدا
على الاصح

مفعول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال في الشرح وفيه فعل الاربع مفعول مقسمة من مقسمة وهي
 اهتة اذ ان الجمعة ليست فرضا مائيا بل هي من صلاتها الظاهر في تكاسا لكونه من اداء الجمعة أو
 اعتقادهم افتراض الجمعة والظاهر به سدا اه (قوله ولا يفتي بالاربع الا للخواص) قال
 العلامة المسمى بعد ذلك ما يفيد النهي عنها فنقول انما هي عنها اذ ادين بها الجمعة يومئذ
 الجماعة والاشتمار ونحن لا نقول به ولا نفى بفعلها آء لابل نل عليه الخواص الذين يتعاملون
 لا مرد بينهم ويتركون ما يريهم الى تخصيص بغيرهم اه ثم يدل بقراء التفسير والسورة في كل
 ركعة وان وقعت فرضا فقرأه السورة لا تضره وان وقعت فلا تضر انما ارجح في الاولين
 فقط قال الزاهد في هذا الخلاف فيمن يتقضى الصلوات احتياطاً او لئلا يخطئ في ان يحكم
 فيها رأيه كذا في الحلبي والشمسي وفيه تصرف في القعدة الاولى في التشهد ولا تضره ولا يضره
 يستفتح في الشفع الثاني والا حوط الترتيب بينها وبين التمسك اقله المسمى ثم يصل بعدها
 أربعاً سنة الجمعة فان صحت الجمعة فقد أدى سنة على رجليها وان لم تكن صحت ففعل على
 الظهر مع سبقه (قاعدة) قال في عقد العرائر قد اذن ما تليها بكون الجمعة من الجمعة عند
 تجددها في موضع بان يعلق الواقف عقد عتق عبده على صحة الجمعة في هذا الموضع وهذا قاسمها
 فيه ما شرط يدعي عتقه عليه بانه ملقة بجمعة الجمعة وقد صحت وجوبه في جميع جمعة بنيته من
 الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجمعة ما تبعها اه (قوله أن يصل يوم السلطان) هو
 من لا راي فونه قال المحسن أربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعيد من مثله لا يعرف الا
 مع ما ان يعمل عليه وقال ابن المقدم مضى السنة اذ ان في يوم الجمعة السلطان أو من يهاجره
 فن لم يكن كذلك بل هو الظاهر كذا في الحلبي والمغلب الا في لا عهد له أي لا منه شورة اذا كان
 سيرة بين الرعية سيرة الامر به بجمعة بجمعة القولة يجوز ان يات الجمعة اه (قوله يعني من
 مره باقامة الجمعة) وهو المسمى أو القاضي أو الخلقاء كمال العتابة ولو جدد الى على ناحية
 وان لم تجر رأضيته وان كسحت وذ لم يكن استثنى السلطان ما تليها أرفقتنا واجتمع الناس على
 رجل فلي يوم جاز ضرورة كما فعل على في محاصرة عفاش وفي الله عنهما وان فلهوا ذلك الامر
 ماد كرا يجوز اعدم الضرورة وروى ذلك عن محمد بن العيون وهو الصحيح وفيه فتاح العادة من
 مجمع العتابة على المسلمين ولاية لهما يجوز للمسلمين اقامة المصير والعياد وبصيرة القاضي
 قاصد بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلقوا وارا ليا صلياً اه ولو كان الخلافة له ولا دخل
 أمور العامة كان لهم أن يقيموا والجمعة لا تهم اقبوا والامر بالمسلمين فكانوا على حالهم بالمره زوا
 حلى وفي البحر والنهر يجوز لقاضي القضاة كقاضى القضاة كرجع قاضى الجمعة وقواية
 الخطباء ولا يتوقف ذلك على اذن كان له أو يستخلفه للقضاة وان لم يؤذن له مع انا لقاضى
 ليس له الاستخلاف الا بادن السلطان لا نوايته قاضى القضاة اذ له بلائاً دلالة كما صرح به
 الكمال في باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحجة كالمسمى بالباشا اه وفي البحر آية
 وصرح العلامة ابن جرير في المحفة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط
 عند بناء المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرأ الخطب خطيباً في المسجد
 فله اقامتها بنفسه وبنايبه وان الاذن مستحب لكل خطيب اه وفي مجمع الانهر والاستخلاف
 في زماننا انما هو مطلقاً لانه وقع في تاريخ خمس وأربعين سنة مما قد اذنا الامام وصلبه القوي اه
 وفي القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار غير ولى الخبرة لو خطيب مسمى طاق
 وصلى بالغ جار لكان الاولى الاتحاد كذا في شرح الآمروى المجرى قال أبو خزيمة لا ذن في الخطبة
 اذ في الجمعة والاذن في الجمعة اذ في الخطبة ولو قال خطيب لهم ولا فصل لهم أحزاه أن وصل
 يوم (قوله للحرز عن تميم) اه لا اشتراط السلطان أو نائبه قضا (قوله بقطع الاطماع)

ولا يفتي بالاربع الا للخواص
 ويكون فعلهم ايها في منازهم
 (ر) الثاني من شروط الجمعة أن
 يصل يوم (السلطان) امامها
 (أو نائبه) يعني من أمره باقامة
 الجمعة للحرز عن تميم باقطع
 الاطماع في التقدم

لا يصح أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحدا) روى عن الإمام وصاحبه جمهورهم
 يحضره (أحد) في (الرواية الثانية) منهم ٢٧٨ يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يقبل منه الخطبة والصلاة

بأكل وعمل قاطع واختلاف في
 صحتها لو ذهب أكثره لفضل أو وضو
 فهذا خمس شروط أوست لهجة
 الخطبة فليتنبه لها (و) الخامس
 من شروط صحة الجمعة (الأذن
 العام) كذا في السكتز لانها من
 شعائر الاسلام خصائص الدين
 فلم يرد قائلها على سبيل الاشتار
 ولعموم حتى لو فلق الإمام باب
 قصره أو الحبل الذي يصل فيه
 بأصابعه لم يجز وإن أذن للناس
 بالدخول فيه صحته ولو لم يضر
 في المسجد الجامع يكره ولم يكر
 في الهداية هذا الشرط لانه غير
 مذكور في ظاهر الرواية وانما هو
 رواية النوادر قلت اطلعت على
 رسالة العلامة ابن التيمية وقد قل
 فيها بدم صحة الجمعة في قلعة
 القاهرة لانهم اتفقوا وقت صلاة
 الجمعة وأبست صرا على حدتها
 وأقول في المنع نظر ظاهره أن وجه
 القول بدم صحة صلاة الإمام بقوله
 قصره اختصاصه بما دون العامة
 والعللة مفقودة في هذه القضية فإن
 القلعة وإن غلقت لم يمنع الحاكم
 فيها بالجمعة لان عند باب القلعة
 هذه جوامع في كل منها خطبة
 لا يفوت من منع من دخول القلعة
 الجمعة بل لو بقيت القلعة مفتوحة
 لا يرغب في طلوعها بالجمعة لوجودها
 فيما هو أنسهل من التكليف
 بالصعود لها وفي كل محلة من مصر
 هذه من الخطب فلا رجة لمنع صحة
 الجمعة بالقلعة عند قفلها
 (و) السادس (الجماعة) لان
 الجمعة مشتقة منها ولان العلماء

لا يصح) بالمرحطة على قوله قد دخل أي لا ياتي بحضوره (قوله ولا يشترط سماع جماعة)
 وقيل تشترط الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المتن على انه لا يصح روى عليه
 شرح السكتز (قوله وروى عن الإمام وصاحبه) قال ابن أبي عمير قال شاذان لا يمتنع
 عليه (قوله وفي الرواية الثانية الخ) منتهى عنهما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله
 يشترط حضور واحد (قوله وعمل قاطع) كما إذا جامع ثم اغتسل وأما إذا لم يكن قاطعا كما إذا
 تفرقتهم وهو في الجمعة فاشتهل بالنضاء وأفسد الجمعة فاحتاج الى إعادة الصلاة والتمتع لا يلزم
 بعد الخطبة لا بطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع وإن كان الأول عادتها كان الجهر
 الخلاصة والمحيط والمراجح والتمتع وان تعد ذلك بصريحه (قوله فلهذا خمس شروط أوست
 لهجة الخطبة) الأول أن نذكر قبل الصلاة الثاني أن يكون بعد الخطبة الثالث أن تكون
 في الوقت الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكرت ذلك لو أحضره ثمة بهم الجمعة
 السادس عدم الفصل بين الخطبة والصلاة قاطع روى في الدر المنثور في شرح البخاري أن من
 السنة فكذا لا يجوز بين الخطبة والصلاة ما كان من غير موضع حال ولا في خشية بقائه عليه صلى الله
 عليه وسلم فإنه كان يخطب الى مدخل قبل ان يخطب المنبر ويكره ما جاز الكسبي إذا لم يكن المسجد
 متصفا (قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرحت بتصويبها
 لا يجوز بدونها أو الأذن العام والأداء على سبيل الشهادة من ذلك لمصوحين وبكفي لذلك فغ
 أبواب الجامع للواردين كذا في السكتز (قوله حتى لو غلق الإمام الخ) وكذا لو اجتمع الناس في
 الجامع وأغلقت الأبواب وجعلوا يخرجون كان وظاهر عبارة أن غلق بابي لا ينافي في عبارة
 غيره الرباعي وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الأبواب لتضعفوه وباتى بدل الهمز قرأ
 (قوله وإن أذن للناس بالدخول فيه) سوا دخلوا أم لا كذا في السكتز (قوله ابن التيمية)
 هو العلامة عبد الله والنسخة تحافظ البلد (قوله في قاعدة القاهرة) أي ونحوها (قوله ولو بست
 ممر على حدتها) فانه وإن كان فيها الحوائط والكمار غير ذلك لأنهم لم يتصرفوا جميع ما ذكر
 في حد المصير من القاضي ونحوه (قوله في التيم) أي منع صحة الجمعة (قوله اختصاصه بما دون
 العامة) فيه نظر فإن الناس لو أغلقوا باب مسجد ولم يخلوا لغيرهم فالعلة عدم الأذن ولا قال في
 مجمع التمر ناديا عن عيون المذهب ولا يضر غلق باب القلعة لغيره وأما قوله لا لان الأذن العام
 حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلين ولكن لعدم غلقه أحسن (قوله لم يمنع الحاكم الخ)
 هو يقول بعدم صحة وإن كان الحاكم يجمع خارجها ما إذا لا لعدم الأذن العام لا لاختصاص
 فنذكر (قوله لان عند باب القلعة) أي خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هي لا تمنع فيها قيل
 غلقها وانما تغلق للعادة (قوله فيما هو أنسهل من التكليف) لا أخرج أي يقول فيها هو أنسهل
 منها للتكليف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أي فلا اختصاص بها بالقلعة (قوله
 لان الجمعة مشتقة منها) أي مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أي والاصل مرادة المعاني
 اللغوية إذا لم يتحقق نقل (قوله فانه عرف من شعورها) قد تقدم قولنا لا يشترط حضور واحد
 لسماعها وصح (قوله ولما أن الجموع) الصحيح غاها الثلاثة وأيضاً طلب الحضور في قوله عز وجل
 فاسعوا الى ذكر الله متعلق بلفظ الجمع وهو الواو والذكر السند لانه لا ياتي بتلوا كراهم غير
 الجموع المطلوب حضوره المزمع أن يكون مع الإمام جميع بما دون الثلاثة ليس جمعة فقا عليه فليس
 بجمع مطلق والمشرط هنا من أجمع مطلقا وبما صار كره ما يمتنع أن قل الجمع ثلاثة حقيقة لحاقه

أجمعوا على انها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تعدد الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وإن لم
 يحضروا الخطبة وقد جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم (غير الإمام) عند الإمام
 لا عظم روى قول أبو يوسف أنان سوى الإمام في المنفى من معنى الاجتماع ولما ان الجمع الصحيح هو الثلاثة

حصانہ کوہ: بابہ لرقم ر اہ - (حق یسجد)

أدائهم (فأزهم) محرمين (مع الأمان) ولو كانوا قد أؤهم في

السجدة الأولى (ومن قرأها) أي
أندرو أملاهم (بمعنى مجزوءه) أي
الامام (أنها وحده جمة) بأنفاق
أنتة نال الثلاثة وقال زفر بشرط
درا منه كالقوت ال ١٤ لها (وان
نفرو) آ وبعضهم لم يبق سوى
الثلاث من الرجال الا لامعة بالنساء
والصبيان الباقين (قبل مجزوءه)
أي الامام (بطلت) عند أبي حنيفة
لانه يقولوا الجماعة شرط انعقاد
الاراد عند جماعة يتوارس لان
الجماعة شرط انعقاد المحسنة
(ولا تصح) أي لا نعمة في الجماعة
(باسرة أو سي مع رجلين) لعدم
صلاحية الصبي والمرأة الإمامة
(بما لا يجد والمرضى) والسافر
أن، وفيها) بلاذن امامة أو ثبابة
حر بها أو لانه كانتهم لا ملتهم
لا امامة وانما امامة هم وجوبها
تحتقار لما كان طاعة الله مختلفا
في عمل أقوال كثيرة ذكر الامام
منها فقال (أمر) عن أبي حنيفة
(ل مومع) أي بل (له نفس)
يرجع ليعمل الخواص (وأمر)
بنصب في الظاهر من الظاهر
(وقافي) حنبون بها وان قال
(بشفا) الحكم بوجه المحدث
احتراس الحكم والمحدث ذكر
المحدث يعني هذا النقص (و)
الحال انه موضع (باعتنايته)
قدر (أبنة مني) وهذا (بظاهر
الرواية) قال في نيلان وعلمه
المنصاف (وإذا كان القاضي أو
الامير مفتيا اتفق عن التعداد)
لان الامام لا يعمل معرفة الاحكام
لا على ثلاثة اقسام (وما من
الجمعة) يعني في الموضع الخليفة أو
أحد الخلفاء لا أمير المؤمنين لانه يلى
وقال نصير في الوهم (ومع الاقتصار

صيغة الداء والعلية مضافة لثنية والواو عددا لاثنتان وان كانت جمعان ودون ذلك لاثنتان فان
 فهو يحذف والواو مضافة لثنية والواو عددا لاثنتان وان كانت جمعان ودون ذلك لاثنتان فان
 فاعلم ان فيه لا يلزم لمراده (نوله ولو كان عيدا الخ) (نوله من اوسع سائر انتم به عرفت لا مائة فيه
 بعلمهم بعد الخطبة فمن غرضهم (نوله سوى انسان) الا ول اثنتان اورد على انهم بل انما هي حاله
 واحدة (نوله شرط اقعة الدالاه) وهو بنفيدة لركعة بصدقه لان الدالاه في رفعه السلا
 هو حالة بام والتمارة الركون هو ركنه الوصل بالوصل به ثلثي بقية بعدة فانما
 بقية بام هو جحد الدالاه كذا في النسخ (نوله شرط انقادا امره) أي في ركنه وادان لم يقد
 اسهدة (نوله من ركنان) هذا على قوله وانما كانا لثاني ووجه (نوله من ركنان) (نوله من ركنان)
 راجع ان الخي نوله اوسع بقا لم يرجح وانما هي الاستتار لثلاثه عند عدم الدالاه (نوله من ركنان)
 كان عددا لم يخلو فانه في اقول كثيره الغمل في ذلك ان حكمه والدينه وانما هي
 الجمة من ركنه على الله عليه رسد في الحرم فكل موضع كانت مثل ادمها فهو من ركنه
 لا يصدق على ادمها فهو غير متبركة ولم هو ملا يبع اهلها كبر صاحبها اوسع في كل
 محرف بمرته اوسع من ركنه كل محرف بمرته (نوله عند في حقيقته) مخرج له النعمة
 عن دورا من ركنه في كتاب الصلاة كذا في فاية البيات ربه اخذوا بوجه وهو في
 الاقرب كما في ادمها ركنه واختره لركن خروا القدر على الحداية هو ظاهر الرواية وعليه كل
 القدره من ركنه كقول منوه ما في شرح السبد (نوله صفى) الذي راعى في النسخ اثبات الياء
 في ركنه فاحذفه والاول حذفه لاسمها من ركنه (نوله بصفى) بضم الياء من انصب (نوله
 ومحيوتها) قبله لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 في النسخ (نوله في ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه) في النسخ
 عن الامام في ركنه من ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 الامام من ركنه في ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 المظهر من ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 عدم شرطه لانع بالعلم ان جملة من اكدت على علمه خلف الجرح به وانما خلقا لله تعالى اه
 وفي الجرح را علم ان بعض المراء لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 الامر قائم اعلم ان ركنه كل بلد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 فلا نفع الجمة عن ركنه من ركنه لانه لم يرد في ركنه
 ضلال في الدين فان تعبدوا الا حكام واقاموا له وروايات في الجمة والاولى ما في العلامة فوج
 فتأمل (نوله استمراره في الحكم والمرأة) فانما يرد ان لا حكام ولا يقبلان له ركنه والاول
 انصب (نوله يعني من القصاص) لانه من ركنه لانه لم يرد في ركنه
 الاقاضي والامر الخ في شرح ابيه ورفقه عن الشيخ قاسم الا كنهه في النسخ من الاصل
 ركنه من ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 اه وفي النسخ لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 بالنكسرة والله هو مع ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 والنا ثبت (نوله في ركنه) في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 هو اوسع حكمه (نوله لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه)
 وعدم التمييز بينهما الخ في ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه
 (نوله ركنه لانه لم يرد في ركنه لانه لم يرد في ركنه)

أسس الحاج لاغير هذا في مدينة رابطة بصفوفنا لخدمة المجتمع ولا يمنع من أن لا نرى في هذا تصرفا لوجوه (مع الاقتصار

في الخطبة على ذكر خلاصته تعالى
(مخترتة من أوصافه) أو خطبة
أو تكبيرة لكن (مع الكراهة)
لترك السنة عند الامام رقل لا بد
من ذكر ما قبل يسمى خطبة وأقله
قدرا تشهد الى قوله عليه رسوله
حمد صلاته ودعاه للمسلمين والتسبيح
وقهوها لاسمى خطبة قوله
تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير
فصل بين كونه ذكر اطوب لاسمى
خطبة أولا واقضية عثمان رضى الله
عنه لما قل الحمد لله فارفع عليه ثم
نزل وصلى بهم ولم يذكر عليه أحد
منهم فكان اجساها منهم (وسنن
الخطبة) التي في ذات الخطيب
والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر
شيئا) بل يزداد عليها في السنة أن
يكون جلوس الخطيب في مخدعة
من بين المنبر أو هتة لابس الاسود
أو البياض ومنها (لظهاره) حال
الخطبة لانها ليست صلاة ولا
كس طرها وانما ويل ان تراها في حكم
الثواب كس طر الصلاة هو الصحيح
وسنن العورة تتوارث (و) كذا
(الجلوس على المنبر قبل شروع
في الخطبة والاذان بين يديه)
جرب به التوراث (كلا قامة) بعد
الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في
الخطبة يتن ولوقعد فيهما اثنى
احداها اجزا وكمره من غير هذين
خطب مفضيها اجزا (و) اذا قام
يكون (السيف بيده) متكئا عليه
في كل بلد فتحت هتة لير بهم انما
فتحت بالسيف فاذا رجعتهم من
الاسلام فذلك باق بايدي المسلمين
مقاتلونكم به حتى ترجعوا الى
الاسلام (و) يخطب (بدونه) أي
السيف (في) كل (بلد فتحت صلها)
ومدينة الرسول فتحت بالفرآن
فيخطب فيها بلا سيف ومكة فتحت
بالسيف (و) بسن (استقبال
القوم بوجهه)

في الخطبة (الخ) بيان لركنها (قوله لكن مع الكراهة) أي الترخيم لقوله اترك السنة (قوله
حدود صلاته) بدل من قوله كرم ويل في السنتي الخطبة لا لاركيها بل بيع فسرنا
الحمد والصلاة والوصية بقوى الله وقراء آية وآية الثانية الا انه الصافي الثانية بدل
قراءة الآية في الزل في شرح المقدسي وظاهر ان هذا لا يستثنى على قوله وهو خطا مبررا على
قوله لانه لا يشترط ان الثانية ولا الآية وما ذكره هذا الاشاعري رضى الله عنه (قوله فاسعوا
الى ذكر الله) وهو مطلق فكان الشرط ان لا يركع الا بعد النطق وكنت انما لا ذكر لاسمى خطبة
انما يفيد الوجوب أو السنة لا انه هو لشرط الذي لا يركع غيره (قوله ولنضبت عثمان الخ) ذكر
في الخطبة والمبسوطا وملتقى الجواهر وشرح البخاري لا ينظر الى شرح مسلم امه هذا القيد المطلق
والأثر خواتم عثمان رضى الله عنه أول سنة ولي الخلافة بعد النبي فقل الحمد لله فارفع عليه
نقل ان ابا بكر وعمر كتابه في ان هذا الغام مقالا لا تكلم الى امام فعال أخرج منكم الى امام قول
يستأنبكم لخطب بعدد واسد تغفر الله العظيم لركبكم امه قال في التمهيد ولم يكن عثمان بفرق
وانكم الخ فضيل نفسه على الشيخين بل على خلفاء الذين يكونون بعدهم الذين قائم بكونون
على كثرة في المقل مع تبع الفعالة مكانة بقوله انما لم أكن اتوا لثقلهم نأ ناعلى الخبير دون الشر
اه (قوله فارفع) بضم الهمزة وسكون الواو الله لك وكسر الهمزة من فوق وبالهمزة كالمطوق مبنيا
للفعل وزنا ومعنى أى استغلق عليه الكلام فلم يقدروا على انما بها (قوله وسنن الخطبة الى الخ)
من ان تكون خطبة ان تشتد كل منهم على حدوده ولا يصلى النبي صلى الله عليه وسلم
والاولى على تلاوة آية رضى عنظ والثانية على صلا ليرتد بين المراتب عوض الوعد كما ذكره
(قوله بل يزداد عليها الخ) زاد على ما ذكره محمد بن عثمان رضى الله عنه (قوله أوجهته) أى
التمهيد أى ان لم يكن له مخدع كما في الشرح (قوله أو ليسان) فهو مخبر ولا يلزمه اختصا
السواد كما في الشرح وتذكره صلاته في الحراب قبل الخطبة في سنن رضى عنه وذكره النفاة عينا
رسمالا وما يفعله المؤن حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن
الاصحاب ولدها لاسلطان بالنصرين حتى أن يكون مكرها انما قا (قوله الاظهاره) ملو خطب
مخدعا وحببا جاز ويكره يستحب اما دهم اذا كانت حذبا لا اذا انزل بلهى رار لم يدها جزا ان لم
بطل الفصل باجتنبي (قوله لانما ليست صلاة) بل ذكر الجذب والنحو لا يمتنع منه (قوله
ولا كس طرها) بدليل انما انزى الى غير حجة القبل ولا يفدها الكلام (قوله وتراويل الاثرانما
الخ) أى بانم الخ فهو على حذف اما والاشراطه يدل على انما كس طر الصلاة (قوله هو الصحيح)
ملا به ما على أى يوسف ان الظاهر مقروط (قوله وسنن العورة) هو من ضمن الخطبة اجساها وار
كان فرضا في تذانه حتى لو خطب بدونه اجزا بره (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلاف فيه
هل هو لادان أو للاستراحة وعلى الاقليات في العبد لا تلافى ذكره اليه وهو العيني على
البخاري (قوله فتحت هتوة) أى فها رطلية (قوله لير بهم) هذه العلة انما انظر فيه من
كان حديث عهد بسلام من أهل تلك البلد وانما كان العلة فتعبر الى الجمن وقيل الحكمة فيه
الاشارة الى أن هذا الدين قد قام بالسيف وقية اشارته الى أنه يكره الا فتكا على غيره كصلا وفوس
خلاصة لانه خلاف السنة محيط ونافس فيه ان أمير حاج بانه يئن أنه صلى الله عليه وسلم قام
خطيبا بمدينة مكشاعلى عسا أو قوس في أبي داود وذا رواه البراء بن عازب عنه صلى الله عليه
وسلم رحمه ابن السكن (قوله فتحت بالسرأت) أى يذكره وقلا رة فيه ان كان أهلا ما يستعملون
القرآن قبل قدومه اياها صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قوليه (قوله واستقبل
لنوبوجهه) فان ولا هم ظهره كرهه قال شمس المنة من كان امام الامام استقبل بوجهه ومن
كن من عين الامام أو يسارده انصرف الى الامام رقالا لمرضى ان يرمى في زمانا استقبال القوم

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

(۳۶ - طحاوی)

نعم الذي لم يأت الله به

راحة أخذته له خفة وراحته يد له كذا خفت واستحبوا ان هو اتبع زوجته ليكوت المفض له راحة
 واسكن لنفسه اذا راح للجمعة كما يشهد به حديث ابي اسحاق (قوله يجب ترك القبيح)
 فيكرهه يحرم من الطرفين على المذهب وبمعنى الاطلاق المحرم عليه كوقوع في الهداية وبيعها لغت
 صحتها عندنا وهو قول الجاهل ورحى يجب الثمن ويثبت المقتضى من القبيح وفي القبح الكبر والكره دون
 العاصد وليس المراد بكونه دون في حكم المنع الا شرعي بل في عدم فساده لغت هذا القبح وهو ان
 كاهه بالحرية لا تعلم خلافه في الاثم بها اه وقال مالك واحمد بالطلاق في غير نكاح وجوب
 وصحة وفي الكلام اشعار بان من لم تجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كافي لنفسه تاتي بهي
 من لم تجب عليه ما عاين اذا رجعت على احد هما دون الآخر كما يجمع لالتا الاول ارتكب النكاح
 والثاني اعانته عليه كذا في شرح البخاري للمعنى (قوله ويترك كل شيء الخ) منه ان شاء السفر
 هذه (قوله كالبيع ما شيا) وما في النهاية من اصول القبح لا في السر انما اذا قام بهما
 يشي بان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص لا في الاطلاق النكاح وهو قبيح فلا يجوز بالزنا في
 المضمرات والبيع على باب المجد وفيه اعظم وزرا اه (قوله في الاصح) وقال الجمهور
 المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي بعده فقال
 في البحر وهو ضعيف (قوله اذا اخرج الامام) أي من حجه ربه ان كانت ولا انقيامه للمسحود
 قاطع كافي شرح المجمع فيثبت المنع بمجرد دخوله ولو قبل حجه ربه المنبر وقبل اذا معلن عليه
 جرى السكك والزيابى والعقبى (قوله فلا صلاة) سواء كانت فصلا في سنة او لا بخلافه اربعة
 تلاوة او منقورة ونفلا لا اذا ذكر في سنة ولو نرا وهو صاحب ترتيب لا يكره الا في رفع يدهما حينئذ
 بل يجب ان يرفع يدهما للجمعة واذا دللنا بذكره الشريف قبل الخروج فثبت ما شرع فيه ولو سخط
 الامام من غير كراهة مطلقة الا اذا كان في نقل ذنبه بنم شعا ثم يقطع ولو كنت خروجه به هذا لتمام
 لثلاثة اتم ايضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف في سنة الجمعة فيقبل بقطع
 على رأس الركعتين كل فعل الاطلاق والاصح انه بفعله الا انه صلاة واحدة بصر ولو كان صنف
 اقراء قدر يعني بقدر الواجب لا درك الواجب رهل بترك تسبيح الركوع والمجود والاصح على
 البشير النذير في القعود الاخير لانما استتم والاستماع فرض بعد حر (قوله ولا كلام) دقوى
 تعاقبا كأي السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام رسباني غامه (قوله لا نصرا لى عليه
 صلاة والسلام) وهو كأي الهداية باللفظ المذكور في المسألة فقل في القبح وهو غم راب
 والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر عن العتابة والتهابة اختلف المشايخ على قول
 الامام في الكلام قبل الخطبة فقبل ان يكره ما كان من جنس كلام الناس اما التسبيح والحمود
 فلا وقبل ذلك مكره والاول اصح ومن غنة فباقى البير من ربح قاطع للكلام اى كلام
 الناس عند الامام اه فعلم انه لا خلاف بينهم في جواز غير الدعوى على الاصح ويحتمل
 الكلام الوارد في انه تعالى لا تدوى وشهد له ما يخرجها للبخارى أن معاوية اما بالخز بن بين
 بيه فله مان قضى الناذن قال بايم الناس الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلى
 هذا المجلس حين اذن الموزن يقول باسمه عنهم من مقالتي اه وفي النهر من البعد ان يكره
 الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن مسامحة من فرقة ركانا وسلاوة تسبيح
 أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويسكت وفي شرح الزواهد لى بكره ما يجمع الخطبة
 ما يكره في الصلاة من كل وشرب وعبث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم
 في الصلاة حرم حال الخطبة ولو امر ايجز في الصلاة سيما سائر الخطبة من اولها الى آخرها
 واجب وان كان فيها ذكر لولاة وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطبة كخطبة النكاح
 والختام اه واختلف في الذوق من الامام ولجميع من الجواب انه افضل لى وقال كثير من

(و) يجب بمعنى يفترض (ترك
 اليسم) وكذا ترك كل شيء يؤدى الى
 الاشتغال عن السعي اليها أو يجل به
 كلبس ما شيا اياها الاطلاق الامر
 (بالاذن الاو) الواقع بعد الزوال
 (في الاصح) لحصول الاعلام لانه
 لو انتظر الاذان الثاني الذي عند
 المنبر فتوته السنية وما لا يدرك
 الجماعة له محله وهو اختيار شمس
 الآفة (واذ خرج الامام فلا صلاة
 ولا كلام) وهو قول الامام لانه نص
 الذى عليه الصلاة والسلام وقال
 أبو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام
 اذا خرج قبل ان يخطب واذا نزل
 قبل ان يكره واختلف في جلوسه
 اذا سلم فعند أبي يوسف يباح
 وعند محمد لا يباح

لان السكر لانه لا يتخلل به مرض الاستماع ولا استماع هذا والله الخلاق الا حرو اذا امر الخطيب بالاملاء الى التي صلى الله عليه وسلم
 يصلي صراحتا انه صلته به ويصدق نفسه انه طس الى الصحيح وفي التباين حكمة لا تتجوز في ذلك والقرآن هو الاملاء الى التي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة ويروي عن قيس بن عبيد الله ان كان يريده ان الامام يقرأ الله رأت روي عنه انه كان يصوت

شكته وبقره القرآن في فعل
 منه ولا ينفذ في يومه سبع تلاوته
 لا بأس به كالتنظير في الكتاب
 والكتابة وفيه خلاف روي عن
 أبي يوسف انه لا بأس به وقال
 الحسن بن زبدا دخل الرمان
 الحكة من الحكة نزع جروان
 الحكة كان يجلس مع أبي يوسف
 يوم الجمعة ينظر في كتابه
 ويصيح ما اقوم في الخطبة ولا يرد
 سلاسا ولا يشتط سلاسا
 لا شتطه سماعه راجع قال في
 الحكة كان أبو حنيفة يقرأ الله
 ويكره تشييعه لفاطمة روي السلام
 اذ خرج الامام (حتى يفرغ من
 صلاته) اسفدنا وليس منه
 الا انه روي انه خلق في أبي
 ومحمد الردى في يدها وفي حجة
 وغرب لان حق الذي مندم
 على ألا تمان حتى انه والدماء
 المحصب رقت الا فاسد يحصل
 بالثلب لا الحسنات (ذكر ما خسر
 الخليفة الا قل والشرب) وقال
 الكمال بدم وات سكان امرا
 به روي اونيجه اولا قل والشرب
 والكتابة انتهى يعني اذا كان
 يسمع اسفدناه ان كتابته من
 لا يسمع الخطبة غير منة (و) كره
 (الدين والا نقات) فيجتنب
 ما يجتنبه في الصلاة (ولا يسلم
 الخطيب على القوم) اذا استوى
 على المنبر (لا) يلطمهم الى ما تمرد
 منه والروي من سلاسه عندنا غير
 مقبول (ذكره) ان يجب عليه

العلم الذي جاءه ارقى كي لا يسمع من الخطبة والاداء حله من يحل له الصف الاول في الامام
 من غير اذنه (فوله لان السكر) في الامام لا يخلو في ولا حول في يومه يجره في المجلس
 أيضا (فوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا افرادا فيمنع في الشرح من الحماحي
 يصلي في نفسه وفي القوم من أبي يوسف في حق من كان ذلك مما لا يصلح من سماع الخطبة
 فكان امره ان لا يسمع من وهو المواب (فوله ويصعد في نفسه) واذ فرغ من الخطبة فبعد
 بلسانه كما يسمع الله في الامام لا يجب بلسانه واذا فرغ من بلسانه في الخطبة (فوله وفيه
 خلاف) والله من المندم في لولو الجيدة الثاني من الخطبة اذا كان يجب لا يسمع الخطبة
 لا يقرأ انما بل يمكن هو الخناز (فوله وفات الحسن الخ) عند ذلك التبع قال في الكثرة
 له يستمع ويصوت والتدنية كالقرب (فوله وان لم يكن) بكلمات (فوله ولا يرد سلاسا)
 مط لفا للسانه ولا يقره لاوله في الفرج لانه هذا اسلامي غير حاد وزيه شرابا بل يرتكب
 اسلامه انما لا يسمع به كلامه السامع من القوم (فوله ولا يسمع من الحماحي) وهل بعد
 اذ هو سله ليعصم في نفسه وان لم يسمع كلامه بلسانه ولكنه ان شارب اسفدنا روي عنه لا ربه
 منكره وحوا ما قل لا يكره في الصحيح كان في المنبر رافعه (فوله ما نه عنه) من قوله اذا
 خرج الامام الخ (فوله وليس منه) أي من الركلام المذكورة (فوله من الله) ذلك من الامام
 (فوله والصا) لم يكتب رقتا الا فاسد أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المصنوع في الصحيح
 ناسخا من خروج الامام الى قرا من الصلاة (فوله اذا كان يسمع) بأن كان قريبا (فوله من
 كتابة من الامام) أي البعيد (فوله في الجمعة) المتدا المنع (فوله لا يسمع من الامام) فانه
 روي الكلام من هذا التباين ان قوامان في الكثرة ما لو قبده باليد يروي فلا يظهر ان هذا
 احوى وهو لا يتخلل في ايانه كما حرص الامام في غير هذا حيث كثر من الخطبة جدا
 (فوله روي من سلاسه) أي الامام حيث يستقر على أنه في المنبر كما له سله الله عليه وسلم
 (فوله غير مقبول) اسفدنا اليه في اتع ليس يقرى وقال عبد الله في الاحكام لكثيري حرو
 مرسل روي ليس يجتنبه اذا شاع في حق الله فله في كيف يستدل به فله فوله من هذا
 منعلق بغير قول آفته على بقوله والروي في الحداد وجماعة من حنايخا حذوا انه يعلم (فوله
 وكما في حذو الجمة) اطلاق الكراهة فيكونه ربيعا يخرج من لا يجب عليه فلا كراهة
 في خروجه (فوله وقيل الثاني) هذا الخلاف متى في الخلاف وروح الله بالازل ار بالثاني
 (فوله بالمصلحة الجمعة) على الصحيح كما في شرح النجاة والاسرار اذا دخل مصر او لم يشوق منه
 نصف شهر لا يجتمع عليه رافعه في الامام في كونه في يومها بخلاف القروي العازم في خلق باهل
 المصر وان قوي الترويج من يومه بعد الزوال لا يلزم له الجمعة هكذا قاله التميمي وقيل ان دخل
 الوقت قبل خروجه من المصر حذو الجمعة مطلقا كراهة الخلافة فقالا قبره ان الحلي رقم يذكر
 فحذو فان الا عدم لزومه اذا انوى الخروج من يومه قبل الوقت ورواه كما اخبرنا ردا لا فقه
 أبي الباقع ان المختار عليه لامة اذ في اقامة ذلك اليوم في الحضر الحق بأهل بخلاف ما اذا لم
 يجره (فوله) ان اداه جاز من فرض الوقت قال في نفسه اني ان كان في الحضر حذو الحيات فرض
 الوقت حذو فقه روي حذو الحذو ورغيزه لانه ما سوا ساقط بأه الجمة حذو الحذو

الجمعة (الخروج) من المصر يوم الجمعة (بعد الله) في الا ان لا يرفل الثاني (عالم) الجمعة لانه فله الامر بالسعي
 قبل فقهه في السير اذا خرج قبل الزوال فلا بأس به ولا خلاف متداو كذا بعد الفراغ منها وان لم يركبها (ومن لا يجتمع عليه) كرمض
 وسافر روي في حذو امره في حذو وقت (ان اداهما من فرض الوقت) لان مقود الجمعة لانه في حذو الحذو في حذو الحذو
 وهو الجمعة جاز من ظهره كالمسافر اقام

وصح كلام الشراح يقل على ان
الافضل لهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة المتها عن
الجماعات (ومن لا عذر له) عن
عن حضور الجمعة (لو صلى الظهر
قبلها) أى قبل صلاة الجمعة نعم
ظهر لوجود وقت الاصل في حق
السكافة وهو الظهر ولكنه لما أمر
بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان
انقاده موقوف (فان سعى) أى
منى (اليها) أى الجمعة (و) كان
(الامام فيها) وقت انفصاله عن
داره لم ينعه أو أقمت بعد ما سعى
اليها (بطل ظهره) أى وصفه وصار
نفلا ~~وكذا~~ المذخور (وان لم
يدركها) في لا صح وقبل اذا مشى
خطوتين في البيت الواسع يبطل
ولا يبطل اذا كان مقارنا للراغ
منها كما بعده أو لم تتم الجمعة
أمسلا وقال لا يبطل ظهره حتى
يدخل مع القوم وفي رواية حتى
يتجهاد حتى لو أفسد الجمعة
قبل تمامها لا يبطل ظهره على
هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه
لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من
اقتدى به في الظهر (وسكره
للمذخور) كريض ورقيق ومساقر
(والمسجون اداء الظهر بجماعة
في المصر يومها) أى الجمعة يروى
ذلك عن علي رضي الله عنه
ويستحب تأخير الظهر عن الجمعة
فانه يكره صلاة اتمها فدا قبل
الجمعة في الصبح (ومن أدركها)
أى الجمعة (في التشهد او في
(حجود السهو) أو تشهد (أتم
جمعة) لما رويها وما تكلم فوضوا
وهذا عندنا وقال محمد ان أدركه
قبل رفع رأسه من ركوع الثانية
أتم جمعة والا أتم ظهره راوي
العديد عنه اتفاقا ويخبر في الجهر
والاخفاء وقال صلى الله عليه وسلم
لا يعتدل رجل يوم الجمعة

رخصة فلو لم يعتدل بدلا عن الظهر لان حقيقة البطلان هو ما به صار اليه عند ذلك الاصل وليس
هذا كذلك وليس الظهر بدلا عنها لانه هو فرض الوقت بل هو فرض مستعمل في ذلك اليوم يستط
به الظهر قال في الفتح وهذا الوجه يستلزم وجوب الظهر أو لا لا يجاب بما سطره بالجمعة وقاله
هذا الوجوب جواز لم يصير اليه عند انجز عن الجمعة اه (قوله وكلام الشراح يدل على) لا يقيم
ان الظهر لم يوم الجمعة رخصة فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا في الشرح (قوله غيراته
يستثنى منه المرأة) أى فصلاتها في بيتها أفضل ولعل هذا البحث لا يلائم من رجع الله تعالى
(قوله في حق السكافة) متعلق بالاصل أى وأما الجمعة فليست على السكافة (قوله حرم عليه
الظهر) أى صلاة الظهر وهذا بالنسبة لغيره المذخور كما هو الموضع أما المذخورا فاصلى الظهر بركب
الامام لا يكره بالاتفاق بحر (قوله وان سعى اليها) فيد بالى لانه لو كان ما سعى اليها لم يجد
بعد ما صلى الظهر لا يقبل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق كفى الجرح المقتضى لانه اذا لم
يشرع معه تبين انه لم يرغب في الجمعة تبين رقيده اليها لانه لو سعى الى غير هذا لا يبطل ظهره
الاتفاق كفى غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدركه فيها أو لم يدركه بعد
مسافة أو نحوه لان الادراك يمكن بتقدير الله تعالى عذابه قال في الفتح بهذا اقتصر على ما لم يخط من
الامام وهو الاصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يجرؤا دركها اه
(قوله وكذا المذخور) فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعى يبطل وانما الفرق من جهة حرمته
اداء الظهر قبلها وبعدها وقال زفر الشافعي لا يبطل ظهر المذخور بأداء الجمعة بعده ونقع
الجمعة نقلا (قوله في الاصح) تبين ان المبطل السعى بغيره لان اتصاله عن الدار على المختار
(قوله وقبل اذا مشى خطوتين) وار لم ينفصل عن الدار (قوله كما بعده) أى كالمسعى عند الفراغ
(قوله وقال لا يبطل ظهره) لان السعى الى الجمعة دون الظهر لا يبطل به الظهر والجمعة
موقفة فيبطل بها ولا امام ان السعى الى الجمعة من ختمها فصارا للاستعانة كالاتصال بركن
من اركانها فيؤثر في ارتفاع الظهور حتما (قوله وبقيته من السكافة عليه الخ) مثلا لو صلى
مسافر الظهر اماما ثم حضر الجمعة فصلاها هاهنا فرضه وجازن صلاتا ولتفريقه الامام
لسبق حدث جازن صلاة القوم لان ظهره ارتفع في حقه دون اركن الذين سعى بهم قبل دخول
المصر فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح بهما لفريقا في أى صلاة
فسدت على الامام ولم تعد على المأموم (قوله اداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة
أو بعدها وانما قيد بالامام ليعلم حكم غيره بالاولى ووجه الكراهة انها اقضى الى تقبل جماعة
الجمعة لا رعا تطرق غير المذخور للانداء بالمذخور لان فيه صورة العارضة بإقامة غيرها
(قوله في المصر) فيد به لا حرج على السواد فانه لا يكره له الجماعة لعدم الجمعة على أهلها
فلا يلزم ما ذكر (قوله فانه يكرهه سلاتها الخ) كذا في البحر وهذا لا يتناقض ما تقدمناه من
ان ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المتقدمة فيما سبق على التحريم وما هنا على الترخيم
لانها في مقابلة المستحب أو ذمه السيد (قوله ولانها) أى الظهور بانها باعترافها فريضة
(قوله وفي سجود السهو) ان قيل ان هذا بشرطه بان يسجد السهو في الجمعة واليه هو خلاف
لختار اوجب بان المختار عدم الوجوب فيه ما وان الاول تركه لانه لا يفتقر للناس في فنية لأن
لختاره عدم جواز اذ قد في الايضاح (قوله وما فيكم فاضوا) حان معناه اضوا ما فيكم
من صلاة الامام والذى فات من صلاة الامام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله ار ينال قوله والا
اتم ظهرا لانه ادركه مع أقلها فلا يعتبر بالكل من وجهه وصامه لانه با درا لا يقل منه بر جمعة
من وجهه باعتبار ما وجد من الشرط فيما أدركه كالتحرية والجماعة لا ما ظهر من وجهه
نعوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والامام وهو مشروط على خلاف القياس

ويكون له ضغطة يجدها في ذلك وهو المأثم كان ينتقم منه الله تعالى ولم يشكر الله تعالى
 كان عاصيا يكون له هذاب ومخطة القبر لكن بتقطع عنه العذاب يوم الجمعة وبسبب الجمعة
 ولا يعود العذاب الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة
 واحدة وضغطة ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من صبح الزوايا والفتنار خاتمة
 كذا في الشرح وناقش فيه المتأمل على وقال ان ذلك غير ثابت في الاحاديث (تكميل) ومن كمال
 النظافة قص ظهر وحلق شعر قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستحسان رجل رقت فلم
 انظره أو خلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان شعره في يوم الجمعة تأخير افادته في قديمه او الحذر
 لان من كان طفره طويلا يكون روضة ضيقا فان لم يجاوز الحذر أو غيره من كمال الاستحسان ومن سجد
 لما روت عائشة رضي الله عنها من فواعل قلم انظاره يوم الجمعة افادته من الصلاة الى الجمعة
 الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان الفهرست في صراها هدي يستحب ان يقرأ الطهارة
 وبقص شاربه ويحلق عاتقه ويتنظف بدنه في كل اسبوع من يوم الجمعة افضل ثم في خمسة
 عشرة يوما والاربعين ثم ١٥ وورد من قلم انظاره يوم الجمعة تخرج الله تعالى في شدة
 الداء وادخل عليه الدواء ١٥ وورد ان من استاك يوم الجمعة وقص شاربه وبلغ الطهارة ونف
 اذله واعتدل فقد اوجب وفاة من الثوري استحباب تعقيم الاظفار يوم الخميس وحله بعض
 العلماء من الغنى وأحاديث يوم الجمعة أكثر لا يعارضه هذه وظاهر الاحاديث يدل على ان
 العلم قبل الصلاة في بعض الكتب انه يدها ليشهده بالصلاة لا يعز عليه لانه تعلق
 وقوله ان من رقت بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراد لم يصح لا انه لم
 يثبت اصلا ولا في بعضهم ونقص على ترتيب التظلم الشهور

قوله اظفاره في نسخة اظفاره ١٥

قوله قلوا الخ لا يفي ما في البيت
 الاول قوله هكذا

وقلوا اظفاركم • ذاسنة وادب
 ادهم

• ومن شاء تنوير افق الوان نور •

لكن ذكر ان وجهان انه لا بأس
 به وأشار اليه بقوله

قلوا اظفاركم • بالسنة ولادب • بينه خونس • وسارها ونفس
 كذا في شرح الشريعة وفي نفع لباري الامام احمد قد نص على هذه السكينة ونقل الشرف
 له ما يلى عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لابرءه حري ذلك مدة طويلة ١٥
 لكن أنكر الميمنة المذكورة ان دقيق احيد فقال كل ذلك لا اصل له واحد فاستحب
 لا دليل عليه وهو قبيح عندى العالم نعم البداء يتبع البدن يسمى الرابح لما قبل وهو انه صلى
 الله عليه وسلم كان يحجبه النيام في ظهوره وترجله في شأنه كما مضى عليه كذا قد يسم البدن
 عن الزحليين قياسا على الوضوء وما به من النظم في قص الاظفار على رغبه باطل كظهور
 الاكالة في قص يوم السبت وذهب البركة في الاحد ودمولا من والجاء في الاثنين والامانة
 في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء وانحنى في الخميس والحلم والاسم في الجمعة ثم قص
 الاظفار هو الزمان يدها ما يلايس رأس الاصبع من الظفر بقص أو سكين أو غيرهما يكره
 بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة المجتابة وكذا قاله الشرح لما روى خالد بن وهان
 تنور قبل أن يغتسل جاءته كل شعرة فتقول يا رب سدد قلبى فبعتى ولم يغتسل كذا في شرح شريعة
 الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمضى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيسهل روث
 يتمى الى حد يمنع وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ويستحب المبالغة في إزالة الاظفار
 الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتع لباري وأما حلق الرأس في التنازل خاتمة عن الطحاوى
 انه سنة عندنا الثلاثة ١٥ وفي روضة الزندوبستى السنة في شعر الرأس اما لفرق حاشا
 الحلق ١٥ بمعنى حلق الكل ان اراد التنظف أو تركه الكل لانه من وجده ويرفلسا في
 داود والناسى عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى شيئا حلق به رأسه وترك
 بعضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله أو تركوه كله وفي الغرائب يستحب حلق الشعر في كل
 جمعة وفي شرح النفاية عن الامام بكره ان يحلق فناء الاهد الجلمة ١٥ قال الطحاوى يستحب

عبدًا أيضًا قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن من كل شهر أربعة أعياد أرخصها عيد الأضحى وعيد الأضحية
 الجمعة لغير بيتها وكثرة حروها وامل هب هودلا نمن العود يوم في الخروج فطنت الزا وباه
 اسكونه اوده كسرة كيزان وميمات وقيل من عيده فقهة بن ذا جمع وبجمع على اعياد درا اقباس
 على الاول احوالانه من العود الا انه يجمع هذا المثلث للزيم الاية في الاقد فله نظر الى الاصل
 وقيل للفرق بينه وبين احواد جمع هود الهو واما عود الخس فجمعه عيدان قال في الجهر ومهلا
 العبد شرعت في السنة الاولى من الهجرة كما رواه عودا وبعث اقدس قال قدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المدينة ولهم يومان يباحون فيه ما عفتان البومات قالوا كذا لم فم حافه
 الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد ابلىكم ما خيرا منهما يوم لانحسب و يوم
 العطر اه (قوله لان الله تعالى فيه وهود الاحسان) دينية تدبر بنأ ولاته بعدو دينه تكر
 بافرح والسرور وتفاؤلا بالعود على من أدركه كما عبت الله فله تناولا يقولها اى عوجوها
 اولاستماع الناس فيه ويطابق على كل يوم مسرور قلنا فيل

هيدروكلور و عید صرن محبتہ * ریحہ الحلیب و یوم الابدرا الحہ

وهذه الامام احمدان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العبد قال في متن المتنبي وشرحه
للشيخ منصور الحنبل يواد وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العبد ذلك اليوم سقط حضور
لا سقوط وجوب لانه صلى الله عليه وسلم صلى العبد في كل من شاء ان يجتمع فلجميع اقاربه السيد
(قوله وهي الاصح رواية) عن الامام وعليه الجمهور كافي وهو المختار خلاصه رقص عليه محمد في
الاصل (قوله وراية) لانه ثبت بالعقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلاة
العبيدين من حين شرعته الى ان قوفه الله تعالى من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والائمة
المجتهدون وهذا دليل الوجوب باشارة الكتاب العزيز وهو قوله تعالى ولتكبروا الله على
ما هداكم وقوله تعالى فصل ربك وانحر من الاولي اشارة الى صلاة العبد والخطبة والتابعة الى صلاة
الاخصى (قوله وتسميتهم في الجامع المتغير سنة مخ) عبارة عن عدا ناسخه على يوم واحد قالوا
سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اهـ قال في العناية هذا لا ينسأ في الوجوب الا ترى الى
قوله ولا يترك واحد منهما فان ثبت في الترك لا اخبار في عبارة الشافعي والائمة يغيب الوجوب كذا
في الحلبي على ان الوجوب قرب من السنة لان المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الاصح انه ينام
بتركها كواجب بحر وقال أبو موسى الضرير في محضره انما فرض كفاية كافي فخرجوا من ارضه
ومسكين وهو رواية عن الامام ابو احمد كافي البرهان (قوله ونسائط الصلوة) طاهره انه لا بد من
الجماعة المذكورة في الجمعة على خلاف فيها اوليس كذلك فان الواحد من صاحب الاحكام يجمعه كيف
يهن ان يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطها) لا نحرط النبي بسببه ويقارنه (قوله لو قدمت
الخطبة على الصلاة) اعلم ان الخطبة سنة وتأخيرها الى ما بعد الصلاة سنة ايضا فمنها الظهيرة
وكونه مسائلا بالتقديم لا يدل على ان في سنة اصلها مطلقة لان الاسماء قلتر سنة لنا خير وهي غير
اصل السنة وفي الدرر المنيرة لو خطب قبل الصلاة تركت الخطبة ولا تعاد منه في مسكن اهـ
(قوله ثلاثة عشر شيئا) فقد ذكر نحو الحصة عشر (قوله ان عا كل بعد الغبر) الحكمة فيه
المبادرة الى امتثال الامر به ولعلنا نسمع نحرى الخطر قبل صلاة العبد فانه كان يحرم قلبها
اول الاسلام والنسب كالا قل قال لم فعل ذلك قبل نحرجه بشي ان يبعثه في الطريق
أوفي المصلي ان تبس كمال شروح الحديث قال لم يفعل فلا كراهة في الاصح كذا في الحلبي (قوله
وما كلهم ورا) زاد ابن حبان ثلاثا أو خمسا أو سبعا وأنى من ذلك أرى أكثر بعد ان يكون وزا
قال شارحو الحكمة في تخصيص التمسك في الحديث لكونه في البصر الذي فيه الصوم
وتريق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثمة استحباب بعض التلويح من أن يطره على الحلو مطلقا

لان الله تعالى فيه عالم الاحسان
 الى عباده (صلاة العبدین واجبہ)
 وليست فرضاً يرتفع الوجوب عن
 الامام في رويته وهي الاصح رواية
 ودرية وبه قال الاكثر وتسميتها
 في الجامع الصغير نسخة لانه ثبت
 الوجوب بها المواقفة التي على الله
 عليه وسلم على صلاة العبدین من
 غير ترك فنجب (على من تجب عليه
 الجمعة بشرائطها) وقد علمنا فلا بد
 من شرائط الوجوب جميعها وشرائط
 الجمعة (سوى الخطبة) لانها لما
 ائتمت من الصلاة ترك شرطها لما
 بل سنة (فتجمع) صلاة العبدین
 (بذورتها) أي الخطبة لذكر (مع)
 الاساءة لترك السنة (كما يكون
 مسبباً) لو قد تمت الخطبة على
 الصلاة) لخالفه فعل التي على الله
 عليه وسلم (وتدب) أي ستنجب
 المصلي العبد (في) يوم (الفطر
 ثلاثة عشر شيئاً ان بدأ كل) بعد
 الفجر قبل ذهابه لأصلي شيئاً
 حلوا كالمسكر (و) غلب (ان يكون
 الماء كونه) ان وجد (و) ان
 يكون حده (وترا) لما روى
 البخاري عن أنس قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو
 يوم الفطر حتى يأكل تمرات
 يأكلهن وترا ولولم يأكل قبلها
 لأبأتم ولولم يأكل في يومه ذلك

أول الوقت أو قبله لأداء العبادتين (والا بتكلم) وهو المارعة إلى المصلي لينال فضيلة والصف الأول (رسالة الصبح في مسنده
لعبادة مخصوصة في قوله (ثم يخرج إلى المصلي) إشارة إلى

٢٩٠

حيه (لقد ضاع) وقد تمحض ذهابه
تقديم ما تقدم على الذهاب إلى
المصلي (ماشياً) يسكون وقد قال
وغض بصر روى أنه عليه الصلاة
والسلام خرج ماشياً وكان يقول
عند خروجه اللهم اني خرجت إليك
مخرج العبد الذليل (مكبراً) ا
قال عليه السلام خير الذي كثر الخفي
وخير الرزق ما يكتفي وعندهما جهرا
وهو رواية عن الامام وكان ابن
هريرة في مسنده ما تكبر
(وبقطعه) أي التكبير (إذا
انتهى إلى المصلي في رواية) حرم
بهائي للراية (روى) رواية إذا فتح
الصلاة) كذا في كافي وعليه
هل الناس قال أبو جعفر ربه فأخذ
(ورجع من طريق آخر) قداه
بأنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيراً
لأنهم (ويكره) لتفعل صلاة
أيدي المصلي) تعافا (و) في
(البيت) عند طائفة منهم وهو الأصح
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج فعلى بهم ليعيد لم يصل قبها
ولا بعدوها متفق عليه (و) يكره
التفعل (بعدوها) أي بعد صلاة
أيدي (في المصلي فقط) فلا يكره
في البيت (على اختيار الجمهور)
لقول أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يصلي قبل العبد شيئاً وإذا
رجع إلى منزله صلى ركعتين
(و) ابتداء (وقت) صلاة
العبد من ارتفاع الشمس قدر
أربعين) حتى تبيض لثمنى عن
الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي

(قوله أول الوقت) هو بعد الصبح فهو الثاني (قوله لينال فضيلته) أي فضيلة الأتباع
(قوله والصف) بالجر عطف على الصبح في فضيلته أي ولينال فضيلة الأتباع (قوله
رسالة الصبح) أي في جماعة (قوله لقضاء محقه) أي حق مسنده الخ في قوله (للملائكة أفضل
من الجامع على أحد قولين) (قوله ويستحب) بالنصب عطف على قضاء واللام ملطقة عليه
أي ويستحب ذهابه وقوله لعبادة متعلق بـ (قوله ثم يخرج إلى المصلي) بالتصديق عطف
على المنذوبات فإن خصوص التوجه إلى المصلي من ذواب وان وسهم المسجد عند حالة التوجه
وهو الأصح وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج له صلاة العبد البهيم وهو مضمم وهو روف
بالمدينة يتهرب بين باب المسجد إلى ذراع كماله يعني إلى المصلي وأما مطلق التوجه فواجب
اه (قوله وغض بصر) أي كفه عما لا ينبغي أن يبصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج
ماشياً) وروى أنه سار في عبيد ولا حنازة لا بأس بالركوب في الخروج لأنه غير جامد
قربة كذا في المراجيع هذا من قدر والافعال كواب أول وقتها الثاني (قوله يخرج العبد الذليل)
مفعول بمعنى الحدث لا المكان ولا الزمان (قوله مكبراً) قال الطحاوي ذكر ابن عمر
عن ابن عباس جعلاً من الله عندهم يوم الطراب بكبر في طريق المصلي وهو الأصح لقوله تعالى
واكبروا لله عسى ما هداكم (قوله وعندهما) ما جهرا) قال الحلي الذي في أن يكون
الحلاق في استعجاب الجمهور عدله في كراهته وعندهما فتعذر يستحب وعنده لا فاه
أفضل وذلك لأن الجمهور قد تنقل عن كثير من السلف كابن عمر وعلى وابن أمية لجهلي واختي
وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وإمام بن عثمان والحكم وحسان ومالك والشافعي
وأحمد وموافي ثوركا كره ابن المنذر في الأثراني اه (قوله وكان ابن عمر يركع من وراء الكبر)
جيب عنه من طرف الامام بأنه قول صحابي فلهذا ارضيه عزم الآية الظاهرة أي في قوله
تعاني واذا كررت في قوله ودون الجهر (قوله وتكثير التهور) لأن مكان القرية فيه ولصاحبه
ه صرح لا بأس ببناء منصرف المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم له ما تروى ما كان
يخطب وهو راقى وكذا الخلفاء الراشدين بعده وأول من أعاد من روات في الحديث المدينة
في خلافة معاوية كذا علم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقاً) قال الترمذي
عن المقهرات أنها لا تذكر في ناحية المسجد عند ابن مهثال وبكاه لم يمتدح خلافه والكره
تثبت عليها ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وروى من تحب عليه صلاة العبد وغيره حتى
بكره النساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الامام كذا في الترمذي وعنه الحافض (قوله لا
رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي مع حرمه على التوافل لم يولوا الكراهة له (قوله في
اختيار الجمهور) وطلق قاضي خان صاحب التحفة اباحة التطوع وذهبها أربع ركعات
في الجبابة وذكري زادوا خلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العبد أربع ركعات لم يثبت في
رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم بعد أربع ركعات كتب الله بكل نيت
نيت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح وحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر أربع) هو ما
عشر شبر أو ما راد وقت حل النية اه (قوله بل تعامرها) لوقوعه في وقت الطلوع بالمعامة
في النفل ويستحب تعجيل الامام الصلاة في أول وقتها أي الاضحية وتأخيرها قبلها عن أول وقتها
أي مضرباً كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمر بن خرم وهو بخبر أن يحل الاضحية
واخر نه طرقت ليزدي انه طرقت ليجل إلى التفصيحة زاهدي وحلي وابن أمير حاج (قوله يقول

بأسائه

العبد من ترقعه الشمس قدر أربع أو أربعين فلو سئل قبل ذلك لا يكون صلاة
عيد ولا يكره (في) أي شمس كما روي لآخر (أو بقية
صلاتها) أي عشرين بنوا عند ذلك مثل منهم صلاة العبد قبله ويقول

واجب وان أدركه بعد رفع رأسه
فتأمل لا يأتي بالتكبير لأنه يقتضي
الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح
القدير (ثم يخطب الإمام بعد الصلاة
خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم (يعلم فتح) ما أحكام
صدقة الفطر (لأن الخطبة شرعت
لجله فيذكر من يجب عليه وإن
يجب وحجب ومقدار الواجب
وقت الوجوب ويجلس بين
الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس لذلك عدد
في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي أن
يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الأضحي أكثر مما
يكبر في خطبة الفطر كذا في
قاضي خان ويبدأ الخطيب
بالتمهيد في الجمعة وغيره يبدأ
بالتكبير في خطبة العيدين
ويستحب أن يستفتح الأولى بتسبح
تقري والثانية بتسبح قول عبد الله
ابن مسعود والسنة ويكبر يقوم
معه ويصلون على النبي صلى الله
عليه وسلم في أنفسهم امتثالاً لأمر
رسول الانصات (ومن وثقه الصلاة
فلم يدركها (مع الإمام لا يقضيها)
لأنها لم تقع عرف قربة الإشرائط
لا تتم بدون الإمام أي السلطان
أو ما موره فان شاء أنصرف وان
شاء صلى تعلاً وان فضل أربع
فيكون له صلاة الفصحى لما روى
عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه
قال من قاتله صلاة العيد صلى
أربع ركعات يقرأ في الأولى
بسم الله الرحمن الرحيم وفي
الثانية والثالثة والأخيرة
الفاتحة والحمد لله رب العالمين وفي
الرابعة والفصحى وروى في ذلك

التنوير (قوله سقط من المقتدى سابق) أي أنه ان لم يكبر شيئاً ولا يأتي به في الثانية ولو
أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات تأدبه ونقض صلاته في الحال ثم تابع أصابعه وان أدركه
وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح وأتى بالركعة الأولى فغلبه لأنه مسنون ولو أدركه فأشأ
ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما ذكرناه في المخطط وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر
انقضاء ولو ركع الإمام قبل أن يكبر كبراً كما لا يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد
لا نفسه كما في شرح السيد (قوله لم ترك المأخوذ المرفوعة) فيه من المتابعة مقتاراً حجة (قوله
بعد الصلاة) هذا بيان الأفضلية (قوله يعلم فيها أحكام مهدة) لنظر (أي في أحداهما) وهي
الأولى وهذا في خطبة الفطر ومباني ميات الأضحية وكذا كل حكم احتجج إليه (قوله لأن
الخطبة شرعت لأجله) أي لأجل العلم والتعليم قال صاحب البحر المحمود في المنطوق أن يعلمهم
الأحكام في جمعة قبل العيد لأن المذهب في صدقة الفطر ما راد أو هاتفي المخرج إلى المصل
وابتداء تكبير التشريع من فجر يوم عرفه فلا يفيد هنا ما تعلم أنه قال والحمد لله أمانة في ذوق
العلماء اه ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انصل الله عليه وسلم كان بخطيب نبلي
العيد يومين خطبة يبر فيها أحكام مهدة الفطر اه (قوله من يجب عليه) وهو الحرام المملع المالك
للنصاب ولو غيرهم (قوله وإن تجب) هو مصرف الزكاة (قوله ومن يجب) من البرج سوبه
ودقة والشعر كذلك والنمر لزيب وما سواها بالقيمة (قوله ومقدار الواجب) هو مصرف
صاع من بر أو صاع من تمر أو شيء من الزبيب (قوله وقت الوجوب) هو طلوع الفجر من يوم
الاعط (قوله ويجلس بين الخطبتين) لا قبلهما ما عندنا كذا في الدر (قوله وليس ذلك) أي
للتكبير الواقع في انتهاء الخطبة عدد فلا ينافي قوله بعد وصحب أن يستفتح الخ (قوله ويكبرها)
هذا في خطبة الحج الثلاث مع أنه بدأ بها بالتكبير إلا أن التي بمكة وعرفه يبدأ فيها بالتكبير
ثم بالنسبة ثم بالخطبة كذا في الدر (قوله تروى) أي متداولة ويكبر قبل التزول أربعة
عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد أنهم يصرحون بما تقدم ولا يظهرون أنه متعلق
بالتكبير والصلاة لأنه يجب الانصات لحجتها وقوله سنة لأنصات الأول أن يقول ربنا
الانصات (قوله ومن وثقه الصلاة مع الإمام) أو يخرج وقتها سواء كن قدامه لا لأنه
بأنهم في الثاني دون الأول وكذا في المشرع أصلاً أو شرعاً نعم انه اتفاقاً على الأصح رويها عنه
أي رجل أفند صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قدر بعد الإفرا نصح الإمام على أدراكها مع
غيره فدل الاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو ما موره) أي إذا
صلاها الإمام أو ما موره فان كان ما مورا يافا متاهله أن يفهمها (قوله وان شاء صلى تعلاً) لأنه
محول على الصلاة في غير المصل إلى ما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله فيكون) أي
ما صلاها صلاة الفصحى قال في العناية فان قبل هي فاتحة بتمام صلاة الفصحى ولهذا ذكره صلاة
الفصحى قبل صلاة العيد في ذلك يخرج عنها يصر إلى العمل كالجبهة إذا فاقته فانه يصر إلى الظاهر
أجيب بأننا سلمنا ذلك لا يضرنا ما كن صلاة الفصحى غير واجبة فيه بخبر خلاف الظاهر في الجمعة
فانه فرض فيلزم أدائه ويلزم على ما ذكرناه لا يأتي بالفصحى فذا صلى المصلح المجمع
بين العوض والمعرض وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة الماعل وهو ما لا يثبت مسعود
(قوله روي بأجزيلا) في القوس تأتي من السعد فيعطى ثوابه بعد كل ما ثبت في هذه السنة اه
(قوله كان غم الحلال الخ) وكان طر وحموه كأي السراج وكما صلى بالخمسة على غير طهارت ولم
يعلم إلا بعد الزوال كأي الثانية (قوله وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث لا يمكن اجتماع
الناس برهان قال السيد في كونه قضاء أراد أن يقولان حكمهما القهسنا في وقته أن ينقض

عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جليلاً روي بأجزيلا (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ركعتين
غم الحلال) تشهدوا بعد الزوال أو صلوا في غم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر

وقيل كل بطاق على كل (قوله شرعته) أي لأجل التعاليم المأخوذة من بعلم (قوله ومنه) أي
 لصاحب البحر (قوله لأنهم مؤثرون في الأضحية) بذلك أن النضج بفقره تمتد بآب النحر
 وهي ثلاثة سلك الصلاة لأنهم أصالة لا يضي ولو أخرت صلاة إحدى في اليوم الأول أضرأ النضج
 إلى الزوال ولا تجزئهم إلا بعده وكذا في يوم الثاني لا غرض به قبل الزوال إلا إذا كانوا لأربعين
 من يصلي الإمام فينبغي تجزئهم (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعني الصلاة
 وإن وقت بوقت الأضحية نظرا إلى الأيام الثلاثة سكتها في أيامها بين الأربعة فاعلم إلى الزوال ولا
 تقع بعدها (قوله وهو التثنية بالواقفين) هذا هو المراد ههنا يدل على أن التثنية يذى عرف أي
 ربح طيبة وإنه إذا الضالة والوقوف يعرف أي تشبه الناس أنه ساهم بالوافين يعرف أن لا يرى
 انشيه (قوله بل بكرة في الصحيح) وظاهر كلامهم أنهم اتفقوا على أن الوقت في هذه مرة بكناب
 مخصوص فلم يمتزج له في غيره كطواف وغزوة لا ترى أنه لا يجوز الخوف حول هذه الوقت
 سوى الكعبة ثبت بها كفي غاية البيان وفي الكافي من طائف من يجدد سوي السكينة في حشيت طاه
 الكفر اه (قوله لا اخترع في الدين) لم يثبت منه في الله عليه وسلم خلاص من هو ضاوع
 لله تعالى علمهم ومنافق عن ابن عباس أنه قال ذلك باب من يعمل على الخروج إلى الصلاة
 نحو ولا تنبيه بأهل معرفت فاعطاه الخراساني أن استطعن أن تخلو به بعد صلاة عرفة
 وقوله اه (قوله رضع) وفي العاموس الرضاع كمنحباب الاحد في الوضوء وكمنحبابه في الصلاة
 ومن لا يؤدله ولا عقل اه وقال في مادة حدث والاحداث في مفاصل السنة ورجل حدث
 السرور ديت بها بين الحديث والحديث الجريدير الجهر اه والتماس في هذا هو اعادة
 من لا يؤدله ولا عقل وعلمه من المناصب أن يقول رعا عا لعا عا أي من لا عقل له من هم والمراد
 بالاحداث هنا التبيان أي الشبان (قوله رده المفسدة مقدم) أي قد دفع المفسدة من على جلب
 لمصلحة قول في الترح بعد ذكره هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب تكبير
 في التثنية) ويكفي الجهرية وقيل بس واه الله تعالى (قوله في اختيار الأكثر) وقيل
 بس ومنه جرحا في الدين في استقرؤوا بال السنة تطلق على الواجب نظرا إلى ما هنا قال في
 وهو طريقة (قوله قوله له لي وإن كرر الله في أيامه من يدان) انه لم يكن فرحا بهذه الآية
 اقبل ان الراد من كنهته في هذه من الحديث ما يدل على أن فينبغي في يومين الآية فيلم يذكر
 الله تعالى الله في هذا لو حوب لا أنقرض وقد واطى عليه أي على الله عليه وسلم
 من غير ترك وكذا الخ والرشور وأنها اجتمعون (قوله من بعد صلاة فجر مرة الخ) هو
 قول ابن مسعود أنه قال ولما أخذته الإمام رضي الله عنه لفعله عليه الصلاة والسلام انتار
 لا مني ما اختاره ابن ام عبيد وقيل ابتداء من بعد صلاة الفجر من أول يوم الفجر وبه أخذ مالك
 والثقة وهو رواية عن أبي يوسف (قوله لعف) انه لما دعا عقب لثمة نصيب من على الجمعة
 وبو حلف اتوهه ان تعاية في مدخله (قوله وبأى مرة) وما زاد به واستحب في الله عليه
 لعن في شرح المحمة رافقه في ذلك وفي الجوى عن القزحاصي لا يمان به من رتب خلاف
 السنة وفي جميع الاثر ان زاد في السنة اه واعلم بكل ما إذا ان به في امه سنة أو ما إذا
 في على انه ذكر مطلق فلا يجوز (قوله فو كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة
 فؤدى في حرمان من غير فاعلم يمنع لبناء كنهته وحلت في كلام طه فخرج من المسجد
 ربح نوزة الصوف في الصحراء وان لم يخرج منه أو لم يجزئ ما يكبر في حرمه الصلاة بقية كفي
 حاشية المواظف فصل يشي من هذه الاشياء سقط عنه لانه لم ينظم حرمه الصلاة لثمة ان فعل
 لما في هذا انم ولو سبعة حدث بعد السلام ان شاء كبير في الحال لبعث من من الصلاة ولا يشترط
 له لظاهرة كفي يمان في لا يؤدى في تحريم الصلاة واختاره المرحشي وان شاء فو ما أتى

شرعته وبني في الخطيب التنبيه
 عليها في خطبة الجمعة التي يلها
 العيد (رتو) صلاة العيد الأضحية
 (بعذر) لنفي الكراهة وبلا
 عذر مع الكراهة لمخافة التأخر
 (إلى ثلاثة أيام) لأنهم مؤثرون
 بوقت الأضحية فيمابين الأربعة
 إلى الزوال ولا تقع بعدها
 (والتمريض) وهو التشبه بالوقوف
 بعرف (ابن شني) من غير فلا
 يستحب بل يكره في الصحيح لانه
 اختراع في الدين ولا يفتي بما حصل
 من راع العامة بآبهم ما عهم
 واختلاطهم بالنساء والحدث
 في هذا زمان ودوره المفسدة مقدم
 (ويجب تكبير التثنية) في
 اختيار الاكثر لقوله تعالى
 وإن كرر الله في أيامه من يدان
 (من بعد) صلاة فجر عرفة
 (أي عاف) (عمر العبد) لأنه قد
 الإجماع على الأقل وبأى
 (مرة) بشرط أن يكون (فور كل)
 صلاة (فرض) تشمل الجمعة
 وخرج النفل والوتر صلاة الجذارة
 والعبد إذا كان الفرض (أدى)
 أي

وعنه وجدنا في مسند كرسوى
التكبيرات في أيام التشريق
والاوسطان منها من المعلومات
والعددوات لان المعلومات غير
التي والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر والمعدودات
سميت معدودات لقلتها وكذا روى
عن أبي يوسف انه قال اليوم
الاول من المعلومات واليومان
الاوسطان من المعلومات
والمعدودات (ولباس بالتكبير
عقب صلاة العيدين) كذا في
مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين
ذلك وكذا في الاسواق وغيره
(والتكبير) هو (أن يقول الله
أكبر الله أكبر) فهو مامرن
(لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
وقه الحمد) لما روى أنه صلى الله
عليه وسلم صلى صلاة الغداة
يوم حرفة ثم أقبل أصحابه بوجهه
فقال شجرة ما قلنا وقالت الانبياء
قبلنا في يومنا هذا الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر وقه الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول لا ثبت
له ويريد على هذا ان شاء يقول الله
أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله
وحده وصلى الله عليه وسلم
هبطه وأهزجته وهزم الاحزاب
وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
الهم صلى على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى أزواج محمد
وسلم تسليمًا كذا في صحيح الروايت
شرح القدوري

قوله الغالبون الثلاثة المفلحون

(قوله وعدم) بالجر عطف على مدح قول الامام وهو جواب عن سؤال كأنه قيل له اسألكم عما
على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان الأمر به قد لم يحدث في هذه الأيام وليس بمحدث فيها
الا هو (قوله والاوسط ان الخ) كذا يروى في بعض النسخ انك التعليل بقوله لا نأخذ ما نأخذ الخ
لا يناسبه لان الاوسط بين العشر والحادي عشر وأما الثاني عشر فليس من المعلومات بل هو
من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما ليس من المعلومات فالذي يخفى على حقد
منها هذه العبارة هي المصواب (قوله انه قال) بسلام من غير روى لكنه لا يلائم في المعنى
والاولى أن يجعل تعليلها على حذف اللام (قوله ليس الا اول من المعلومات) انه أرا به يوم
حرفة فهو ليس من المعلومات ولان المعدودات أما الاول فلا يلائم لغيره وأما الثاني فلا يلائم
ليس من أيام التشريق الا هم الا ذار يذهب ما يقع فيها تكبيرا فتشريق ذكرت من المعدودات ان
(قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدود وهي أيام النحر أما الرابع
فمعدود فقط وأما ما ذار يذهب أيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد ذلك أيام النحر فالمراد بالاول يوم
النحر وهو معلوم والاوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان ومعدودان ان هذا خبر معدود
لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيدين الخ) في الظاهرية عن النسخ
في جهر قال سمعت أن مشايخنا ككافوا برب التكبير في الاسواق في أيام التشريق في
البحر وفي الدارفة عن جمع التفسير في قول لا يثبت فيه شيء لاهل الكوفة وغيره أن يكبروا
أيام التشريق في المساجد والاسواق قال نعم وهذا كرايو الليث كان ابا هاشم بن يوسف يفتي
بالتكبير في الاسواق أيام العشر اه (قوله جهر سرتاب) وكذا التكبير في الآخرة مثله
فالجمل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل أن خمس من الدعوى التي يبيد بقوله في بعضها هذا
والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الاسود قال كان عبد الله بن عيسى ابن
معهود يكبر من صلاة الغدير يوم حرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ وكذا روى
من على بل عن الصحابة كلهم ما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن بعض منصور عن ابراهيم قال كانوا
يكبرون يوم حرفة وأحد منهم مستقبل القبلة في دولة لأمير الله أكبر الخ (قوله من جعل التكبيرات
ثلاثا الخ) أشاره الى من قال بذلك كالثاني في الله عنه (قوله ويريد في هذا الخ) ربما
يفيد التعديل على أنه لا يثبت في الصيغة المنقولة كان جعل التكبير ثلاثا كما يروي بعض
عليه قوله في قول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة (قوله كثيرا) مقتضاها من حذف أي حدة
كثيرا أي ثني على الله تعالى وأد كره يخبر ذكر كثيرا (قوله بكثرة وأصيل) والكثرة قول
النهار والاصيل آخره المنصود الاعتراف بالانتزاعية لله تعالى في جميع الاعترافان وهو منصوب
على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة (قوله ونصره مد) محمد صلى الله عليه وسلم عطف
تفسير على قوله صدق وعده يدل عليه ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في عز ويذرا لهم انهم لي
ما وعدتني أخاص ان أريد بالاول الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى مدته (قوله وأهزج
جندته) المسلمين ألا ان حزب الله هم الغالبون أو الراداهة في نواحيهم (قوله وهزم الاحزاب
وحده) في ونة الخندق فانهم هزموا من غير محاربة فتحصر الخرم لله تعالى من غير مشادة
سبب أو المراد الخرم مطلقا ان العقل لله وحده والمشا هدم الأسباب أمور دية (قوله مخلصين
له الدين) أي الطاعة (قوله ولو كره الكافرون) الوارثين (قوله اللهم صلى على محمد
الندوب السيادة كما قولوا في الصلاة (قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلقا الانبياء وعطف
الاصحاب من عطف الخاص لاهتمام بسبب الشرف (قوله) ذكر في الكشاف أن الخليل
لما أراد النجى ونزل جبريل ما قد اضاف عاها اليه فنادى من لم يؤمن بالله أكبر فسمعه
له يصح فقال لا اله الا الله والله أكبر فمال الخليل الله أكبر والله الحمد اه لكن لم يثبت ذلك عند

الشمس فقال ان هذه الايات تصوف
الله تعالى بها عباده فاذا رايتهم
فصلوا كما حدث صلاة سلمتهم
من المكتوبة قال السكندر وهي
الصبح فان كسوف الشمس كان
هندا رقعا فانه درمدين في السنة
انها ركوع واحد في كل ركعة
للكسوف ولا جماعة في الايام
الجمعة او ما مورس (لطان) دفعا
للمسح في صلواتهم (بلا اذان ولا اقامة
ولا جهر) في القراءة فيهما عنده
خلافا لهما (ولا خطبة) باجماع
العلماء بالعدم امره صلى الله عليه
وسلم بالخطبة (بل ينادي الصلاة
جماعة) ليحتموا (وسن تطويلهما)
بنحو سورة لقمر قال السكندر وهذا
مستثنى من كراهية تطويل
الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا
يكون مخالفا للسنة لان المنون
استجاب الوقت بالصلاة والدعاء
فاذا خفف احدهما طول الاخرى
ليبقى على التشوع والخوف الى
المجلاء الشمس (ر) سن (تطويل
ركوعهما وسجودهما) لما روى
ان الشمس انكسفت على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام فلم يكبر ركع ثم ركع فلم يكبر
ثم رفع فلم يكبر ثم سجد سجدة فلم يكبر
ثم رفع ففعل في الركعة الاخرى بمثل
ذلك فخرج الحاكيم وصحبه (ثم
يدعوا الامام) لان السنة تأخيره
عن الصلاة (جلساء) تقبل القبلة
ان شاء (او يدعو) قائما مستقبلا
الناس (قال شمس الائمة الخوفا
(وهو احسن) من استقبال القبلة
ولو اتمته قائما على عصا او قوس
كان ايضا حسنا ولا يصح عد المنبر
لدهاء ولا يخرج (ر) اذا دعا
(يؤمنون على دوائه) ويستمنون
كذلك (حتى يكمل المجلاء انهم)

ما كنت والشاقى را حديق المختار عنده في كل ركعة ركعتان لخبر ابن عباس وعائشة ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يركع ركوعين في كل ركعة سنة في عليه ما قاله كثير قال السكندر بعد ذلك
فهذه الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة امور منها ما فيه انه صلى الله عليه وسلم
الامر بان يجعلها كما حدث ما لم يوافق السكوني وهو الصحيح ومنها ما فيه انما هي فاجاد في صلواتها
ركوع واحد وما ذهبنا اليه روى كبار الصحابة قالوا لا يركع في كل ركعة ركعتين وانما هي فاجاد
وموافقة الاصول المعهودة لانهم يجدون شيئا من الصلوات لا ركوعا واحدا فيجب ان تكون صلاة
السكوف كذلك قال الامام محمد بن ابي وابل ما روى عن اركوعين انه صلى الله عليه وسلم لم يركع في كل
الركوع رفع بعض اليه قوف رؤسهم فلما انتمى الله عليه وسلم رفع راسه عن الركوع فرفع من
خلفه فلم يركعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ركعوا فرفع من خلفه هم قن كان خلفا عن انه
صلى الله عليه وسلم صلى ما كثر من ركوع فروي على حسب ما عنده من الاستنباه (نوهل ركوع
واحد) الاولى ركوعا واحدا بالنصب (نوهل كاحد صلاة) أي أن قرب صلاة (قوله وهي)
أي أحدث صلاة (قوله الايام الجماعة) أي امام الجماعة فقامت الجماعة فنه اشارة الى انه لا يركع
لها من غير انط الجماعة وهو كذلك سوى الخطبة كافي المراج والمعن في ذلك تحصيل كافي السنة
على الظاهر كافي التهور في السبع من الجهر في الصلاة الاسبغاني يستحب في كسوف الشمس
ثلاثة شيا الامام والوقت والموضع اما الامام فله لطان او القافى ومن له ولا يركع الجماعة
والعبدان واما الوقت فهو الذي يباح فيه لنظروا واحدا لموضع فهو الذي يصلي فيه صلاة العبد
او المسجد الجامع ولو لم يوافق موضع آخر احرأهم والاول افضل ولو لم يوافقا في منازلهم جاز
ويكره ان يجتمع في كل ناحية اه يعني الكراهة النفل بجماعة على النهاءى الاماخص بدليل
الاذا اذن الامام لا يركع كل مسجد ان يقبها كافي ابن ابي عمير جاز وفي القلبي يركع اذا احرام
الجمعة القوم بالصلاة جاز ان يصلوا بالجماعة في مسجد هم بوضع قبة امام حرمهم حوى من
البرخندى وفيه ايضا كذلك القصة يصلون صلاة السكوف فرائدى (قوله عنده خلافا)
الصحيح قول الامام كافي المصنف انما روى أصحاب السكوف محمد بن احمد بن حنبل والاعلام
عن سمره صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا تسلموا ولا تسلموا له ولا تسلموا له ولا تسلموا له
عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا تسلموا ولا تسلموا له ولا تسلموا له ولا تسلموا له
ما روى من الجهر انه جهر بالآية والابتساح (قوله ولا خطبة) وخبطته على الله عليه وسلم يوم
ما تسيبنا ابراهيم ابنه ليس الا لرد على من قومه انما كسفت لوتة لا أم من ردة له ولا خطب
بعد الانجلاء ولو كانت سنة له خطب قبله كاصلا انما روى (نوهل بل ينادي) بالابتداء للنعول
(قوله الصلاة جماعة) بالنصب على الاغراض اي احضروا الصلاة ويصعد الرفع في الصلاة الى الابداء
الخبر (قوله بنحو سورة البقرة) المعنى انه يقرأ في الاولى القامعة وسورة البقرة ان كان يصليها وما
بعد لها من غيرها ان لم يجد غيرها حوزة (قوله ولو خففها) ليس من كلام السكندر بل ذكر في
الفتح ما حاص له ان الحق ان السنة تطويل الصلاة والمدرج مجرد استجاب الوقت بجموع
الامر من مطلقا اه وأود شارح المسكاة ارجح هذا اذا كانت في غير وقت ركعة والا اتهم
على الدماء فقط اه (قوله لان السنة تأخيره) على الاقربان ثم المفيد للقرآن من المتقدم (قوله)
وهو احسن من استقبال القبلة) له لان السنة في الاستماع هذا كما كان يفعل النبي صلى الله
عليه وسلم عند الوضوء وذكر الامام اولان فيه خريف الا يستغفروا لا يتهاون في قومه اذا رادوا بها
رافعا كفي بمبتلا (قوله كان ايضا حسنا) لانه ربه بطول المجلس فيعجب عبد الله صلى الله عليه وسلم في رة ان
(قوله ولا يخرج) أي المنبر الاول عدم ذكره لانه مستغفرا عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد
لا يخرج (قوله حتى يكمل المجلاء الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رايتهم وهم قدامهم

وملوا حتى عند كنف ما يحكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى المجلد لم يصل وان المجلد
بعضها جار فان جنى الصلاة ذنبا فمما يجب اوصاله وفي كسوفه صلى الله عليه وسلم
الاصل جفاق وان غربت كاشفة امسك عن الصلوات واشتغل بالانابة قريب (قوله في منازلة المصطفى)
كذلك شرح الطحاوي وكتبين اورد به انه هو الا فضل حبسوا في صليح حمة هتاك وهو
الاحكام نكل امام ان صلى بجدة عاقبة فلا يتنزل المصطفى الا بسلطان حبسوا واهمهم الاول
وهو ظاهر الرابع لان صلاة الصلاة في صلاة من رقت باقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقربها
الاص هو ثم مقامه وانص صليحنا انما منه لغة ياله (قوله في عاقبة) الحلة بامه تمام
الناس ليل من السرة والصفى (قوله والمسلم اتم) وهو اسنان الصلاة انها تطلب لا يحدا
ونع (قوله ومحمد لا سراسي) كلهم متفقة في اسمهم يصلون فرادى وبعون في عموم الويل
والامر من فالى الله وهو شاهد لما هو من لا نواله اسم لكل مرض عام فاعرفه كانت
أوعبر ولا يه كس وان الدار يرعد كما ينفذ الشار في الجبل من روع وليس هذا اذا مرفع
النهار ولا يحاثره لا جنبه حتى انصار كالأمة المندوبة ذلت انه صلى الله عليه وسلم سأل العاقبة
انما انه فالحمل حذافه فله ابن حجر من اب الا جناح قلنا مرقعه بصفة اى حسنة فذا
اجتمعا صلى كل واحد من كسرين يترى محاربه وقال وهذا في سلة من حوادث الفتوى انه
وفي ما في الانب بانه كسر الطمار على مشكل الاحرف ناول من الدين لانا هرت ارسل على سلة
من عني امرا قبل فاذ اسمهم بارض فلا تقموا عليه واذا وقع بارض وانتم به لا تقموا حرا قرارا
عنه فالتات كان بمال لو دنى را بلى وقع صند انه ابنى بدوله ولو خرج فبازرع فذهدا فليجا
يخرجوه لا بدخل ومن يخرج صيانة لا صفة دهاما اذا كان يعلم ان كل شيء قدر الله تعالى وأنه
لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأسا من بدخل ويخرج انه رقيب المجرم ان يروج غرقا من
قط في الرمي في نفا الارض لان الناس اذ انواهم تطلن آخر لم واحد من عوت
منهم فبيل سبر لما طاروا لغير الذي لا يمد ما بينه على الطروج وقبل فرك ذلك (قوله التي بها
قدورهم) انك من اهلناك وطهرهم ما لا يمد (قوله واقرب احوال الدن الى السرح
لور به الامانة) لاهما في يدته بين وبه ولا تهم اعماد الدين ولا تهم بالفضل الى اعمالي العبد
(قوله الخ) هو ارفع من الجنة (قوله في العاقبة) اسم عام فذبح كل مكره (قوله في الجاه
سيد ريم صلى الله عليه وسلم) ختم به لا يردن ملوا ايمى فان جاعى هذا لله عظيم ويكون
صليح عليه صلى الله عليه وسلم لم في الحار هو من صنفان لا جابوا انه صليحانه وتبلى اهلهم
واستغفر الله العظيم

فمنها زاهم (أ) اذا صلاة
(المسوف) فرادى لان الله من
خدمه مر اراقى هبه الذي
الى الله عليه وسلم ولم ينقل اليه ان
الى الله عليه وسلم جمع الشاسه
دقه العتقة وكسوف القمر ذهب
فهو والمسوف ذهب داتونه
را لحكم اعم (أ) كالمسوف فرادى
لحصره انقلصة القهائله تبارا
والرجح لهدية لا لا كل انوم ارا
(والنزع) ان لا زك والاصواق
واقتناء الحكا كوالضرة الهائل
لبلازا للنج والامطار القداء وعموم
الامراض والخوف في العالاب من
لعد وقصود لكان انزعاع لاهوال
لا تهم آيات منيرة لعباد ليدركوا
العامى يرجعوا الى طاعة الله
نعم الى التي به اوزهم وصلاهم
واقرب احوال الله صلى الله عليه وسلم
الحزبه الصلاة تسأل الله من فضله
العففر الما في الجاه سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم

(باب العاقبة من)

هو طلب السقا أى طلب العباد
الدين من الله تعالى بالا مستغفار
والحمد لله الشاه

(باب الاستغفار)

مناسبتة لا كسوف اشها يؤدى حال الخوف جره (قوله هو طلب الدنيا الخ) فقد التهم
لانه الشرح في لسين وانما طلب الا صا من اساقه له درا الى مة وهو راسية بالضم لما
وذكر به ضم انه في لغة طلب المصلحة والطلب في الشرع على طلب الخير من الله تعالى الى
وهو مستوفى قد الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله اورد بنو انا را بارش بونه
صنوا بيقونه ما شيعهم وزودهم اوكال لهم ذلك لكن لا يكسبهم فان كل كلمة لا يستقون كذا
في القوم تلى قوله على طلب الخير من الله تعالى لا تلى ان بنا لطلب لما لهم طلب بزيادة
الانهار لاهله غير لا يكتبه كالمثل اذا كان لا يلقى وفي الخطا مع مقدار استايعنى واحد رجيل
استاذنا له واقسامه حلقة سبار قبل من استغفروا استغفروا استغفروا (قوله
يا استغفار) الى ايمى هو ليس له لطلب لان الوارد لطلب استغفروا اللهم استغفروا استغفروا

آخر ما يأتي ويحصل أن الطالب يكون بالاستغفار لأن الله تعالى رتب أدنى القسمة عليه فقال
تعالى استغفروا ربكم لا يبولوا في آفة من آفاتكم حتى يذوقوا عذابي ثم يذوقوا عذابي ثم يذوقوا عذابي
بالكتاب وهو قوله تعالى سكاية من نوح عليه السلام قلنا استغفروا ربكم لا يبولوا في آفة من آفاتكم حتى يذوقوا عذابي ثم يذوقوا عذابي ثم يذوقوا عذابي
نوح أتاك كذبه بعد طول تكريره الدهوة حبس عنهم لظفر رآفهم أرحام قسائم أخرى به سنة
وقبل سبعة من سنة ورواهم أنهم أن آمنوا رزقهم الله طوبى لغيرهم ما كفى إلهيه وشرع من
قبلنا شرح لنا إذا قصه الله ورسوله من غير انكار وهذا كذلك كذا في التشرح (قوله والسنة)
صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم استغفر وكذا الخلفاء بعده وقد استغفر صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وهو صغير أخرج ابن عساكر عن هريرة بن أبي عبد الله عن أبيه قال قال عبد الله بن مسعود
مكة وهم في حلق فقال فرأى بأبى طالب الخط الوادى وأجذب العيال فسلم فاستغفر فخرج أبو
طالب ومعه سلام كأنه شمس تجلت منها صياحة تتما وجوه أظلمة وأخذ أبو طالب والحضرة
ظهره بالكعبة ولذا الغلام بأصبعه رما في السماء قرعة فقليل السحاب من ههنا وههنا وأخذوا
وأخذوا وقد وانغمروا الوادى رأى حسب النادى والبادى رلى ذلك يقول أبو طالب

وأبيض يستغنى الغمام بروجه * ثمال الدنيا همه الادرامل

(قوله والاجماع) أجمعت عليه الأمة سلموا وخلفاء من غير فكير كذا في البحر (قوله ما تروى به
كراهته وليست سنة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه القمطر رفع يديه يستغفر ولم يترك
فيه صلاة ولا قنبر رداً فلم يزل في السنة اذ لم يوجده الواسية في أغلب الاحوال فالا مام بخبر ان
شاههها وان شاء تركها كذا في خاتمة البيان ص شرح مختصره للحمادى (قوله عمن استغنى)
روى عنه رضى الله عنه أنه خرج يستغنى في غار على الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس
اقبالاً رسول الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلة والمعنى لانه كان كذلك بعد الصديق رضى
الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها) المناسب زيادة ولا أسكر وأظلمه ليناسب قوله وبتركه
لم يتركها عليه ورواه للحال (قوله وقد ورد شاذاً من صلاة صلى الله عليه وسلم ثلاثاً) (قوله
ذكر الشهيد في السكاية الذي هو جمع كلام محمد قال لا صلاة في الاستغفار انما عليه الصلاة فغنا
عن النسي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعاو بغنا عن عمر أنه بعد الانه قدما واستغنى ولم يغنا
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الاحديث واحديثاً لا يؤخذ به اه ولم تشره ررواية
الصلاة في الصدر الاول بل هو من ابن عباس وعبد الله بن زيد على اسطرأ في كنيهتها والحاصل
لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدها على وجه لا يطلع به ثياب السنة لم يقل أبو حنيفة بمنزلة
ولا يلزم من عدم قوله بمنزلة قوله بأنها بقعة كما نلناه من بعض المشيخين بالنصب بل هو قائل
بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) الا أنه ليس فيها تكبيرات من ثلاثين ثم يخطب بعد
الصلاة امكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما قال أبو يوسف خطبة واحدة في غير جلة ثم يستقبل
القبلة ويقبل رداءه ويدعو بدعاء الاستغفار (قوله في الجوارح) أي في التكبيرات
(قوله قال شيخ الاسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لوملوا بجماعة من بكره عند الاسام قد ذكرها في
الشهيد في باب صلاة الذكر من السكاية ما يفيد الكراهة حيث قال بكرهوا لتطوع بجماعة
ما خلا قيام رمضان والكموف لكن كلام شيخ الاسلام في هذا المقام وفيه الجواز بدوهم وهو
متجه نظر الدليل فليكن عليه التحويل (قوله يرسل السماء عليكم مدراراً) قال في الخبر ان
السماء المطر والمدار كثير الدر اه (قوله ويسحب المخرج ثلاثاً) أي في المخرج المخرج
ولانه أقرب الى التواضع وأوسع للجمع ولا يتم يسألون الخط رفيع في أن يكون حين يهيم هو
المجنى والاولى أن يخرج الامام بالناس وان لم يخرج بنفسه وأسروهم بالحر وج جازوا بمرحوا
بغير اذنه جاز ايضاً في الخلاصة اذ فارت الاثم وانقطعت الامطار يستحب للامام ان يقرأ

وشرح بالكتاب والسنة والاجماع
(له صلاة) جائزة بلا كراهة وليست
سنة لعدم فعله رضى الله تعالى
عنه اهل الدين استغنى لانه كان أشد
الناس انبهاً رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد استغنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجميع الصحابة ولو ثبت صلواته
فيما لا شتهر نقله اشتهار واسعا ولم
يتركها رضى الله تعالى عنه
بتركه لم يتركها عليه وقد ورد شاذ
صلواته صلى الله عليه وسلم الاستغفار
فلنا يجوزها (من غير جماعة)
هذا الامام كما قال ان سألوا وحدها
فلا بأس به وقال أبو يوسف ومحمد
يجزى الاسلام ركعتين يجهر فيهما
بالقراءة كالعباد والابن عباس
رضى الله عنهم ما أنه صلى الله عليه
وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة
العبد في الجهر بالقراءة والصلاة
بلاذان واقامة قال شيخ الاسلام
فيه دليل على الجواز وهذا يجوز
بما لو اجماعه لكن ليس بسنة
(قوله استغفار) لقوله تعالى فقلنا
ستغفروا ربكم انه كان غفار يرسل
السماء عليكم مدراراً (ويسحب
المخرج له) أي للاستغفار (ثلاثة
أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها
يجزى جون (مشاة في ثياب خلفه
شميلة) غير مرقعة (أو مرقعة)

بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومعنا من عليه بان (يقول اللهم
استغنا غنيا) أي مطرا (غنيا) بضم
أوله أي منقذا من الشدة (غنيا) بالهمزة
والهمزة لا ينقصه شيء أو يبقى
الحبوان من الغمر ضرر (مرضا) بفتح
أوله وبالهمزة أي محمود العاقبة
والحق والتافع ظاهر والمرى التافع
باطنا (مرضا) بضم الميم وبالتحنية
أي آتيا بالربيع وهي الزيادة من
المرأة وهي الحصب بكسر الهمزة
ويجوز فتح الميم هنا أي ذار سم أي
غدا أو بالوحدة من أربع البعير
أقل الربيع أو الغزوة من رعت
الماشية أكلت ماشاة والمقصود
واحد (غذا) أي كثر الماء والخير
أو قطره كثر (بجلا) بكسر الهمزة
أي سترنا بالافق لعدم
أولاد أرض بالنبات كجمل العرس
(مضا) بفتح السين المهملة وتشديد
الحاء أي شديد الوقوع بالأرض من
مع جرى (مضا) بفتح أوله أي
يطبق الأرض حتى يعم (دشا)
أي انتهاء الحاجة إليه (د) يدهو
أي ياكل (ما شيه) أي أشبه الذي
ذكرناه ما يناسب المقام (مرا) أي
بجها) رقت من النبي صلى الله
عليه وسلم اللهم استغنا غنيا غنيا
ناقصا غير ضار حلا غير آجل اللهم
أسق عبادك رجاءك وانصر
رحمتك واسى بلدك الميت اللهم
أنت الله لا اله الا أنت الغني ونحن
الفقر أهزل علينا الغيث واجعل
ما أنزلت لنا قسطا وقسطا لغيرنا
فإذا أمطر وأقالوا استجبنا اللهم
تحياتنا وأطلب رقة من
الاما كن قالوا اللهم حوالينا

٣ (قوله أنت الله الغني) في نسخة
أنت الله لا اله الا أنت الغني اه

لا يصاويهم ما رأسه كان في ابتداء الرقع (قوله عبادك) متعلق بوجهه (قوله أي منقذا من
الشدة) فيغيثهم ويرويهم ويذهب عنهم (قوله أي محمود العاقبة) اما بان يفتح الاحشاء واما
بان يكون وقوعه على الطاعة واما بان تخرج فضله لانه سهل في تصرفه وقوله بان يفتح الاحشاء أي
أحشاء كل من تناول وقوله بان يكون قرة على الطاعة أي من المكسب وما تامله غيره كليم ثم
يرجع اليه وقوله واما بان تخرج الخ لتمامه من نعمه للمكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم
الميم (قوله أو بالقرينة) أي مع ضم الميم من أرقم المطر اذا أتت ما يرتفع (قوله عفا) عفا
الطل قوله السيد (قوله أي سترنا بالافق) الأولى التفسير باللام كما في الشرح وهو كذلك في
نسخ على أن سترته يدى بنفسه (قوله أولاد أرض بالنبات) أو هو الذي يملأ الأرض بالمطر أي
بهم أو أولاد السيد ونسبة التجليل بالنبات اليه من التسمية إلى السبب (قوله أي حشد) النوع
بالأرض في شرح السيد أي سائل من فوق اه ولما هو سر كل الهمم من فانه قال المصح
العبد والاميلان من فوق ثم قال والتدبير من المطر اه ولا شك أن التدبير يرجع إلى قول
المصنف أي شديد الوقوع بالأرض (قوله إلى انتهاء الحاجة) أشار به إلى أن القوام له الحديث
مفيدون المطلق مولك (قوله اللهم استغنا غنيا غنيا) وقافي حديث جابر بن عبد الله (قوله
وانت رحمتك) أي هم نعمك (قوله واسى بلدك الميت) بعدم الايمان بأظهارها (قوله
الهم أنت الله الخ) روي أبو داود عن عتبة بن ربيعة أنه سمع أسكنا النعمان في رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخطو المطر في موضع من الأرض ويضع يده على الأرض ويخضع يده في الأرض فيقول
أخرجني مني الله عليه وسلم حين بدأ حاجب الشمس فقلت له في ذلك يوم فقلت
أنتم شكوتم حطب دياركم واستخفوا المطر من أمان زمانه عنكم وقد أمركم الله سبحانه وتعالى
أن تدعوه ووهدهم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين
لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الذي رقت السماء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت
لنا بلاغا إلى خير ثم رفع يديه ثم رل في رقع حتى بدأ يباحض ابطينه ثم حول إلى اليمين ثم رل
أو حول رداءه وهو أقام يديه ثم أقبل على الناس وقول في ركة من قائلاته أنه في حياة
فرعته وبرقت ثم أمطرت أذن الله تعالى فلم يأن صلى الله عليه وسلم معجده حتى سالت السيوط
فلما رأى سره ثم إلى السك فحك حتى بدت نواحيه وقال قال الله على كل شيء يد رواق
عبد ورسوله (قوله إلى حين) الزايد بالهمزة والياء المنة من تحت والراء المهملة منه
الشتر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفعل محذوف أي اجعلهم بارا الصيب المطر وهو يشيد
الياء وفي رواية لنسائي اللهم اجعلهم صيبا نافعنا بفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطاطي أي
نافعا وفي رواية النسائي صيبا نفعنا فيهم بين الروايات كلها يقول مطر نافعنا لله ورحمته
لا يشك كذا انتهى منه ويحب الله عند نزول الغيث لما ورد من استحبابه للصلاة معه وانه
يكشف عن خير هورته لبعينه ويظهر منه وجهه تعالى لما عرفت أن ما بنا حطر ونحن مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم نحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم من في حنى أما به الخطر فقلنا
بارسول الله لم صنعت هذا أول لانه حدث عهد به اه أي تكون به وقوله ردت عن ابن عباس
كان اذا جاء المطر بارسول الله أن يخرج فراشه إلى المطر فقبله في ذلك فقال أما قرأت رأنا
من السماء ما مبارك كما أحب أن ينالني من ركنه ويستحب أن يمع الرعد أن يقول سبحان من
يسمع الرعد ويحمده والملائكة من حنيته فار من قاله عرف من الرعد ذلك ورد عن عمر بن الخطاب
عباس من هم صوت الرعد فقال ذلك وزاد وهو على كل شيء قدير فقرأ ما بينه صاعقة فعلى ربه
(قوله واذا طلب) بالبناء للمجهول والاول أن يقول ما قبلنا سب قوله قالوا (قوله اللهم حوالينا)
بفتح الهمزة أي اجعل حوالينا رقة بوقوله في الاكام أي اجعله على الاكام كذا في البصرها

بشورهم هذا (وجود المصباح في صلاة الخوف) من سبل (أخرى) من اد (وإذا قلنا في الصوم في الصلاة) امام واحد فيصليهم طائفتين و (٣٠٤) يقيم (احدة باراه) أي مقابل (العدو) القهر المستر (وبصل) الامام (ب) الطائفة

(الانحرى ركعة من) الصلاة (الثانية) الصبح والمقصورة بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة (ركعتين من الرباوية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بهاركة وبالثانية تنبئ بطلت صلاتهما لانصراف كل في غير اوانه (وتعني هذه) الطائفة (الى) جهة (العدو مشاة) فان ركعوا أو مشوا لغير جهة الاصل طفاق بمقابلة العدو وبطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم باقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شأوا (و) ان أرادوا (أنحوا) في مكائهم (بلاقراءة) لانهم لا حقون فهم خلف الامام حكما لا يقرؤون (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة (الانحرى) ان شأوا (واصلوا ما بقى) في مكائهم لفرار الامام ويقضون (قراءة) تتمهم مسبقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف وايات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم أربعة وعشرين مرة وكل ذلك جائز والاولى والاقر بمن ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان الله تدا الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم (صالحا ربانا) ولومع السير مطلوب لضرورة لاطالبت لعدوها في حقه (م) (فمرادى) اذ لا يصح الاقتداء باختلاف المسكن الا أن يكون ردفا لمامه

الكيفية مسقرا وحضرا كافي العيني على البخارى وفيه أيضا فرق بين ان تكون احدى الطائفتين أكثر عددا من الاخرى أو تساويا لان الطائفة تطلق على الاكثرير القليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جاز لاحدهم ان يصلى هو احدى جهر من واحد يتم صلى بالآخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بمضوء عدو) العدو يطلق على الواحد المذكور في المجموع كافي المصباح وسواء في ذلك المسلم الباقي أو الكافر الطائفي كما في صحيح الاخر وانما المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا يجوز صلاته كافي المرحدى (قوله وبخوف غرق) أشار به الى انه لا فرق بينه أي الأذى غير كسب من جهة خطيئته ولا فرق بين ما اذا كان العدو باراه القبلة أولا (قوله وذا قلنا راع الخ) فان لم يحصل قترع في الاصل أو صلى بكل طائفة امام على حدة ذكر في الفتح وسبأ في آخر الباب (قوله فيصليهم طائفتين) هم كلاهما لا يقيم خلاف المسافر حتى يقضى ثلاثا لافراة ان كان من الاول فيقرأ فان كان من الثانية را لم يقرأ ان أدرك ركعة من الشفع فهو من أهل الاول والاخرى الثانية تنهر واهل ان الطائفة التي سلت مع الامام اغتافى العدو في الثانية بعد ما رفع رأسه من العبادة الثانية وفي غير الثانية اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية كره السيد (قوله من الصلاة الثالثة) منها المصنف والعهود (قوله لان الشفع شرط الخ) أي لان صلاة الاولى لثمن من التلاني والى ما حقه رما أي شرط صحتها شرطها أي لتجزئتها بين الطائفتين لان تصيب الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى أولى بها السابق (قوله لا نصراف كل في غير اوانه) اما الاولى فظاهرا واما الثانية فلا تتم لم ادر كوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كهم الشفع الاول وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فنبطل كذا في الشرح (قوله بقا بله العدو) يتعلق بالام طائفي (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكائهم لم يبرحوا عنه فلاولى أن يقولوا رجوعوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله معطى بالصنف في حدة فلهذا بقوله ان شأوا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد وصلاست صفتا وبلغها بعضهم أحرر هؤلاء بالاراء واختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجها من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهذا هو المعتمد ٨١ وفي الدرر مع صلى الله عليه وسلم صلاها في أربعين ذات الرقاع و بطن تحتل و صفة ان رضى قرد (قوله والاقر من ظاهر الفرات) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلنقم طائفة منهم معك لرباخذوا أسلحتهم فاتمروا فليكونوا من رزائكم اثبات طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك لربوجه الاقرية أن قوله تعالى في ذ ذاعبدوا فليكونوا من رزائكم يفيد انصراف الاول بعد العبادة قبات الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل كالاولى وهذا من الصفة المذكورة (قوله في قتيبه) قال في المجتبى ويسجد لله في صلاة الخوف لعموم الحديث ويتابعه من خلفه يسجد للاحق في آخر صلاته وليس مشروعة للعاصي في السفر فلا تصح من البعائنا لعاصي في الاستسقاء والله في مشروعة لغيره عند حضوره أفادة السيد (قوله صلوا ربانا) بالاياء أو رجا لا واقبت كذلك أي الى أي جهة قدروا وانما صل فيه قوله تعالى فان ختمت رجلا أو ركبانا الصلاة كعبا انما تكون في غير المصر لان التنفل في المصر كما لا يصح فلهذا روى ان كان لضرورة كافي التبيين به مجمع الانحر في التنزيل والساج في البحر ان أمكنه ان يرسل أعضاء مساهمة صلى بالاياء لا لا تفع (قوله لضرورة) أي ضرورة الخوف والاولى أن يقول للضرورة بلاءه (قوله وفراى) جسم لورد على غير قياس وهو حال كما ان ركبانا كذلك من الاحوال المداخلة اذ لم يرد الله أفاده السيد (قوله اذ لا يصح الاقتداء) وقال محمد ويوز قال في الهداية وراى به مجمع اهدى المسكن ٨١

الله ايضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بما مررود بانه مسلم وانما المراد ختم كلامه ببلالة الا الله يحصل له ذلك الثواب واما الكافر فيلقم ما قطعنا مع أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا بهما انتهى فنذكر ان الشهادة عند المسلم المختصر (من غير الحاج) لان الحال صعب عليه فادقها ما مرة ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فربما يقول لا حوايا لغير الامر فيظن خلاف الخبر وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره مما على آية زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف وما ينبغي أن يقال له على جهة الاستتابة استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه سبحانه لا اله الا هو المحي القيوم لانه قد يستنصر بذكر ما يشهر أنه مختصر واما الكافر فيؤمر بما لا يدرى الجحاري من انس رضى الله عنه قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود ففقد عند رأسه فقال ألم فتنظر الى آية فقال له أأطع أم أأطيع فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي أقدّم من النار (وتلقينه) بعد ما وضع (في القبر مشرور) الحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله آخرجه الجماعة لا الجفاري ونسب الى أهل السنة والجماعة (وقيل لابن) في قبره ونسب الى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه) وكيفية أن يقال لابن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا

لا يلبس الا في حق الكافر) علة الاستبعاد من أدلة ما قبله الاجتناب المأخوذة من قوله تعالى لله ديث الصحيح (قوله في كلامنا) الاولى التبرير والقوار وهو في صحيحه (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع الفئتين (قوله قبلتها قطعا مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاج) أي كافر (قوله لان الحال صعب عليه) فيكره الحاج خوف أن يتخبر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له) ذكر في جنائز اخبر ان من المراحمة لو قال المسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كسر بانه تعالى وان اعتقد الايمان امة قبلته في التخر زمة حتى لا يحداه وان كان هذا الكلام آية من على الملاقاة في القيمة لو قيل المسلم قل لا اله الا الله فقال لا قول الابنة حضرت أو هل نية لا يبعد كبر ولو فوى الآن لا يكفر فعلى هذا القول لا أقول بقوله أو لاني معلوم الاسلام لا يكفر كما قد المذاهب في شرح البدر الرشيد وفي العناري هذه هي عن ثمانية الفين لو قيل له صل على الامة على بحتل أربعة أوجه أحدها الأصل في صليتين والثاني الأصل في أمرتك فقد أمرني من هو غير منك والثالث في ما وجدته في هذا فلا بد من كبره الرابع على أن ليس يجب على الصلاة أو لم يؤمر بها بكفر (قوله حوا بالغير الأسر) بالقرعة وذلك لانه يرى ما لا يرى الحاضر ون (قوله خلاف الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاه له موتى المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال الميت وان أريد به أنه يعتقد ما وقع منه ويعامل معاملة موتى المسلمين ردم في ما قبله (قوله لمذا لخوف) أي الخوف وهو الحسد بالكفر المعلوم من القسام (قوله وما ينبغي أن يقال الخ) أي ويكفي عن التلقين آية في الشرح في شدة التلقين بلطف (قوله على و... الاستتابة) تنبه من أي طلب التوبة وهي لا تشبه بالاحتضار لانها واجبة وهو على ذنب ولو لم يعرف الاحتضار قبول توبة الائمة دون ايمانها لاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجعل للاف الكافر لعدم الايمان بالغيب لانه يشاهد ملائكة لعذاب فيكون الايمان منه فهو ياسب المعاندة والمغالوب الايمان بالغيب ويكره بمعنى الموت فان كان ولا بد فليقبل أحسن ما امت الحياة خير الى وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا الى (قوله في معتبر) القس من الناس انما هو للصبر (قوله واما الكافر) أي ولو مختصر فمؤمر مما أي ما شهدته فهو مخالف للمعتبر المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود) أخذته حوار عبادة قال الائمة لا سيما اذا كان ير حواسه سلامه (قوله الذي انقذه من النار) أي فلا يدخاها أبدا لان الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشرور) قال في الفتح التلقين على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حتمه وراحته في نفسا لدن لا خلاف في عدم حتمه والاث اختل فوافيه وهو ما دالم ثم دفعه (قوله لعنوا موتاكم الخ) كان الميت حقيقة في... بل في الموت لانه من فور منه (قوله وقب الى المعتزلة) كذا في الفقه في ح السيد وهو ظاهر (رواه نهر اذا المراد بموتكم في الحديث من فرب من الموت فليحيى (قوله في الخواهر سئل القاضي محمد الكرماني عنه فقال ما رآه المسأوت حسنة فهو عند الله حسن كذا في القه تاني وكيف لا يفعل مع انه لا ضرر به بل فيه نفع للميت لا بد من أنس بالذكور على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم من عمرو بن العاص قال اذا دنت مني فقبوا عني فقبوا قدر ما ينكر جزور ويقسم لخمها حتى أستأنس بكم وأظفر مادأرأه حمره لرب ومن عشت قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفره رواه الله لا تخيم واسألوا الله له التثبيت فانه الآن سئل رواه أهودا ود واليه في باس ناد حسن ذكر الحلي (قوله يا ولان بن فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي المنع من الحواشي فيل يارسول الله دفن

قال بعض الأطباء ان كثيرين من
يموت بالسكتة فظاهره قنوت احياه
لانه يسر ادراك الموت الحقيقي
بها لا على افضل الاطباء فيمنع من
التأخير فيها الى ظهور الية بنفخ
التفبر وقدمات النبي صلى الله عليه
و- لم يوم الاثنين بخوة ودغرى
جوف الليل من ليلة الاربعاء
(في رضع كتاب) السكتى للاجاء
اذ اتبعن موته (على مري مجهر)
أى مجهر اخفاء لكره الزخمة
وتعظيم الملبت ويكون (وترا) ثلاثا
أرخا ولا يراود عليه قاله زياي
وفى السكتى والنهاية أوسما ولا
يزاد وكيفية أنه يدار بالجمرة
- ول الميرير (في رضع) المبت
(كيف اتفق على الاصح) قاله
فهم الاثنا عشر خصى وقيل مرضا
وقيل الى القبلة (وبسعر عورته)
ما بين سرته الى ركبته قاله الزياي
والنهاية هو الصبح وفى المداينة
يكفى بسعر العورة الغليظة هو
الصبح يسرا وهو وظاهر الرواية
ولبطلان الشهوة (ثم) بعد سرعورته
يا دخال الساتر من تحت الثياب
(جودس ثيابه) ان لم يكن خنثى
وتعمل عورته بخرقة ملفوفة تحت
الساتر ومن فوقه ان لم توجد خرقة
(وبسعره) (رضي) بسعد أبوجه
ويصح رأسه (فى الصبح) الا ان
يكون صغيرا يهمل الصلاة فلا
يوضأ (بلا مضغضة واستنثاق)
للعاشر ويصح فمؤافقة بخرقة عليه
عمل الناس

أصح في أمر المريض فانه يموت جل أن الاية داه السكتة (قوله فالى بعض الأطباء) أتى به
دليلا للاحتياط ولو حمل الدليل أولا ثم خرد فى النتي على الله عليه وسلم امكن أن يفسر (قوله
عن يموت بالسكتة) أى يظنون أنهم يموتون واليه أشار بقوله ظاهر (قوله ما) أى بسبب
السكتة فالموت لا يشبه الايمان فيه هذا الداء (قوله فيمنع من التأخير) ظاهره
وجوب التأخير وهو ينال في التحميل المطلوب الا أن يعمل ذلك الوضوء على من يه داه السكتة
وأصل هذا الداء يحدث من أكل الاوزا البيض والملوخية وقتلها بدهن ويحكى هذا الداء اشباب
ساعات وظاهر كلامهم ان التأخير مطلوبه طيلة المارواه من الحديث ولما ذكرنا خبر الى قيس
الموت فانه ربما مرض عليه هذا الداء وقد قال كيف يتأخر مع وجود العلاجات الله عليه
ويستحب تعجيل خسة أشباه جمعت فى هذه الایمات روى
وخسة قد رأتوا تعجيلها حسنا وفى سواها تأخيرها راسع المولى
ترويح نفسه وميت هالك فالتسها به دهم الدون وقد تلقى زالى
والخامس اضف اذ تأتى بك فى زل فقهله بمقتضى المدراحتين
(قوله في رضع كتاب) لثلاثة برهنة الارض وفيرة القدر يرى بها ادأر او اغسله وهو الذى
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير بل عارض كافى ابن امر حاج (قوله على مري) هو
لنخت الذى يعمل عليه فن لم يوح دفعل لوح أخرج من رضع لم يمسك غسله وقتل به كفى العيني
(قوله مجهر أى مجهر) بخوة ودغرى فدل ذلك قبر ومعه عليه وقيل عند ارادة غسله
اخفاء للراثة السكرية تعين وظاهر كلام المؤلف الثانى (قوله وقيل مرضا) أى كى موضع له
القبير (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلا اليها كالر يضى ادأر الصلاة بياها وله
التهمة تاتى عن المحيط وغبره انه السنة (قوله ويسعر عورته) وهو بالحرمة النظر اليها كعورة
الحى (قوله والنهاية) الاولى وفى النهاية (قوله هو الصبح) صحه فى التبيين رباطة اليان
اقوله صلى الله عليه وسلم لعل لا تكشف عورتك ولا تنظر الى عورتى ولا يمتدأ خرجة أبوداد
(قوله هو الصبح) كذا صحه فى المجتبى وخبر به مسكين والعبى وصاحب التتوير (قوله
ولبطلان الشهوة) عطف على يسرا وفيه نظر فانه يفتى عدم الاستئصال (قوله جودس
ثيابه) ليمكنهم التخليف وتغيبه صلى الله عليه وسلم فى صفة خصوصية ويسكن ان يسر
الموضع الذى يغسل فيه الميت فلا يراه الا العاسل روى عنه من راج وعرفه فرض كفاية لا لاجماع
كل صلاة عليه وتجهيزه ودفعه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك فلو لم يجر ونهر (قوله
ان لم يكن خنثى) والابان كان خنثى بم رقىل يغسل فى ثيابه (قوله ونعته) ل عورته بخرقة
ملفوفة الخ) فحذرنا من مسها لانه حرام كذا ذكر كذا فى البحر (قوله وبسعره) فهم
لاستنجاء رذ كره رضى الدين فى المحيط فها انه يستحب هذا دهم لان موضع الاستنجاء لا يصلح
عن نجاسة فلا بد من ازالته اتمه ارا جمال الحياء وصورة أن يغسل على يده خرقة لم يغسل حتى يظهر
الموضع لان من العورة حرام وعند أبى يوسف يستحبى وحشى عليه صاحب الخلافة لان
المسكة قد زالت وبالاستنجاء مما يزيل الاستنقاء فتخرج نجاسة أخرى فبكفى جودس لالحاقه
اه من التبيين لمخصا (قوله بسعد أبوجه) لانه لم يشر لذلك بغيره ولا يحتاج الى غسل يديه أو لا
بخلاف الحى ولا يؤخر غسل رجليه لانه ليس فى مستقيم الماء (قوله فلا يوضأ) لانه لم يكن من
أهل الصلاة قاله الحلوانى وهذا يقتضى أن من يصف بخرقة ولا يوضأ أيضا لم أره لم يوايه لا يوضأ
الا من بلغ سبه لانه الذى يؤمر بالصلاة كذا فى التمهيد لكان الحلوى وهذا التوجيه ليس
بقوى اذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المأمور بالبت لا ينعقد بكون الميت بحيث يصب على اولا
كفى المجنون اه (قوله ويصح فمؤافقة) قال فى التمع وغيره استحسب بعض العلماء أن يلبس

الصبى والصبي الذين لم يشتهوا الفاحش لانه في حكم الرجال من كل وجه (قوله ولا بأس بتقبيل الميت)
 الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضى الله عنها قالت اقبل ابو بكر على قبره من مسكنه المسج
 حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فتبى بها لنى صلى الله عليه وسلم وهو
 مسكى يرد حيرة فكشف عن وجهه ثم كب عليه وقبله ثم بكى ولم يقل ذلك الا قد روى صلى الله
 عليه وسلم لما روى قواد وداود الترمذى وابن ماجه والحاكم معاصم عائشة رضى الله عنها ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب عليه وقبله ثم بكى
 حتى رأيت الدموع تسيل على وجنتيه وفي النهييد لما قوفى عثمان كشف النسيء لى الله عليه
 وسلم لم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل دينه بيه فلما ارفع على السرير فالى محوى لك
 يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبرك) الواء يعنى اذ كان تقبله صلى الله
 عليه وسلم لم عثمان للعبه وقتة يلى ابي بكر الرسول الا كرم صلى الله عليه وسلم لهما معا (قوله
 خاصة عن محذور) هذا قد فى الجواز اما اذا كانت لشهوة فحرام ولو زوجة فبها يظهر لقولهم
 ان النكاح انقطع بموت الذهاب محله (قوله ودفعها) أى مؤنتها لم يبرج (قوله لو نأقت
 معه رة) هذا أحد درجته لاني يوسف والاولى ناخبره عن قوله رة معه رة وبجعله معا بلاله (قوله
 وهذا التخصيص) أى تخصيصه وحرب التجهيز على الزوج بما لا كانت معه رة (قوله ولى
 أبو يوسف) فى نسخة باوروى لحكاية الخلاف عن أبي يوسف رة اصحاب قال فى لة رة
 اختلاف النقل عن أبي يوسف لكان الظاهر ترجيح ما فى الخاتبة لانه كالكسوة قبله على كل
 حال اه فلقولان المذكوران عن أبي يوسف وليس لاسام فى عبارة الشرح ذكر زوجة وله
 انه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو قد كان أولى بايجاب الكسوة عليه على حياته اخرج
 على سائر الاجانب ولان الغرم بالغنم اه (قوله وقال محمد الخ) بقية فى ان يكون محل الخلاف
 ما اذا لم يقم بمأتم نعم الوحوب حالة الموت من تشرز أرضه غرم كبره ومحدود لثرائها لاسان فى
 الة منة وهى عن تركة فقها وكوتها ان يجب عليه تجهيزه كذا يحسنه ان أمر حاج قال ولم
 ارده مرطبه (قوله لانه طاع الزوجية) فصار الزوج كالا حتى (قوله ولا حال له) قبله لانه
 لو كان له مال فنه يجب فيه ويقدم على الدين والوصية والارث الى قد والسنة فاصل يتعل فى بعض ماله
 حق الغنم كراهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني فاه لاسب (قوله على من تركة من غنمه من
 اقاربه) أى الذين هم ذوو رحم محرم منه نسبا (قوله واذا قدم من وجبت عليه النفقة) كاخ
 وأخت (قوله فالكسوة على قدر ميراثهم) فلما نال على الاخ وتلته على الاخ (قوله ففعل معنقه)
 وجه هذا القول انه وارثه (قوله وقال محمد فى خاتمة) لانها رحم محرم منه (قوله وان لم يوجد
 يجب عليه نفقة) أو رة لانه معسر (قوله من أموال التركة) أى لاه غير ما كبنت المخرج
 وان لم يمس وال كز ولا حدهما الاستعراض من الآخر كما فصح محله (قوله وجعله) من عطف
 الدب أرض عطف المغاير بأن كان يدفع الى غيره من يستحق حقه الا فى نه حقه وجهه وهو من
 عطف المرادف (قوله فعلى الناس العاديين) أى يفترض على سائر الناس العاديين ان
 تجهزوه ويكفونوه (قوله غيره) بالنصب مفعول يسأل ونظامه راقى المحتبى حيث قاله فان عجزوا
 سألوا له ثوبا لانه لا يجب عليهم الا سؤال كفن ان ضرورة لا الكفاية قدر قال لم يوجد من يكفن غسل
 وجعل عليه الا ذرود فى وصلى على قبره وسأل معه الى معه واصل هذا التجهيز مفعول له رقية
 اذ لم يتخذ فاهل مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) فى الوجوب واما الجواز فظاهر جواز
 لانه من الامانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ) أى ان لم يكن عند الميت الا رجل
 واحد وليس له ثوب واحد ولا ثوب لليت فصاحبه أحد به لا لا فنه الميت قلت الظاهر انه
 ذا كان عنده الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط فاهلهم كذا فذا فاهل انه اذا كان له

(ولا بأس بتقبيل الميت) للعبه
 والتبرك توديعا خاصة من محذور
 (وهى الرجل تجهيز امراته) أى
 تكفينها ودفنها عند أبي يوسف
 لو كانت معسرة وهذا التخصيص
 مختار صاحب المغنى والمجيب
 والظهيرية انتهى وبلزمه أبو يوسف
 بالتجهيز مطلقا أى (ولو) كان
 الزوج (معسرا) وهى معسرة فى
 الاصح (وعليه المعنوى وقال محمد
 ليس عليه تكفينها لانقطاع
 الزوجية من كل وجه (ومن) مات
 و (لا مال له) فكفنه على من تركة
 نفقته (من) اقاربه واذا تعدد من
 وجبت عليه النفقة فلكفن على
 قدر ميراثهم كالفقعة ولو كاله
 مولد وخالة فعلى معنقه وقال محمد
 على خاتمه (وان لم يوجد من يجب
 عليه نفقته) فى بيت المال
 تكفينه وتجهيزه من أموال
 التركة لنى لا وارث لا صاحبها
 (فان لم يعط) بيت المال (عجزا)
 نخلوه من الاموال (او ظلم) بمتعه
 صرف الحق استحقه وجهه له
 (فعلى الناس) القادرين (و) يجب
 أن (يسأل له) أى للميت (التجهيز
 من) علم به وهو (لا يقدرد عليه) أى
 التجهيز (غيره) من القادرين
 بخلاف الخى اذا عسر لا يجب
 لسؤال له بل يسأل بنفسه ثوبا قدرته
 عليه واذا فضل منه عفى صرف
 لما لك وان لم يعرف كفنه به آخر
 والا نصدق به ولا يجب على من له
 ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده
 غيره واذا قل الميت سبع فلكفن
 لمن تبرع به لا وارث الميت واذا
 وحده أكثر البدن

بيض موهوبة يتفتح السجود بالضم
قريبة باليمن (و) الثاني كفن
(كفاية) للرجل (أزار ولفافة) في
الأصم مع قلة المال وكثرة الورقة
هو أدنى وعلى القلب كفن السنة
أولى (وقيل البياض من القطن)
لما رويته والخلق الغسيل والجديد
قبيح سواء (و) كل من الأزار
واللفافة (لأنه يكون) (من القرن)
يعني شعر الرأس (إلى القدم) مع
الزيادة للربط (ولا يجعل قميصه
كم) لأنه الحاجة إلى (ولا يخفى)
لا يفعل إلا الخي ليتسع الأسفل
للشيء فيه (ولا يجب) وهو الشق
التأذي على الصدر لأنه الحاجة إلى
ولو كفن في قميص حتى يقطع حجبته
ولبنته وكبته (ولا تكف أطرافه)
لعدم الحاجة إليه (وتكره العمامة
في الأصم) لأنها لم تكن في كفن
النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها
بعضهم لما روي أن ابن عمر رضي
الله عنهما كان يعمه ويحمله العذبة
على وجهه (و) تبسط اللفافة ثم
الأزاد فونها ثم يوضع الميت من مصا
ثم يعطف عليه الأزار (و) (الف)
الأزار (من) جهة (يساره) ثم من
جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى
ثم فعل باللفافة كذلك اعتبارا بحالة
الحياة (وقد) الكفن (أن خيف
انتشاره) صياقة للميت عن الكشف
(وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل
(في) كنفها على جهة (السنة)
خمار الوجه (و) رأسها (ومرقة)
هرضها ما بين الندي إلى الدرة
وقيل إلى الركبة كي لا ينتشر
الكفن بالغمد وقت المشي بها
(التربط نديها) فستة كفها درع
وأزار وخمار ولفة (و) (وتزاد

ولا يقال فيه) حتى لو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كفنًا وسطًا كذا في البحر من الأربعة
ويكون الباقي مما أوصى به ميراثًا كما في الجوى عن الخصاص وفي شهرته الإسلام ومن السنة أن
يحصن كفن الميت فينخذه من أطيب الثياب وأشدها إيضًا ولا يفضله من الثياب لانتشاره
سبب سلبها (و) (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى الزايمين (قوله فانه سلب سرها) قال
الطبيبي استعمل السلب إلى الثوب مبالغة في السرعة أي يسلب سرها (و) (قوله في ثلاثة
أثواب بيض) من كرسف كزاره الجماعه عر حائفة والكرف لاظن (قوله يتفتح
السنة) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكتفي به على الاستبراء دون
كراهة وهو اللفافة والواجب في القبر يكره الاقتصار على ثوب واحد حاله إلا خنثار ككناكره
الصلاة فيه حال الاختيار (و) (قوله في الأصم) وقيل قميص واقية وفي حواصيفه ليس
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة (و) قال الحلبي وهو يشعل السنة من حيث لا يدور من
حيث القيمة (و) (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أدنى أي كفن الكفاية أدنى حال
كور المال قليلا والورقة كثيرا وقد ذكر ذلك في المساقفة والخلاصة ونقل مثله في الإسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا أحسن عندنا ما ثبتنا أن لم يرد ذلك عن اللف
كما في الفتح والبحر والجلبي وابن أمير حاج وفيها (قوله من القطن) فخصيص القطن على
وجهه الأفضلية والأول ظاهر العموم لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد من ثيابكم البياض
فإنهم من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتا كم ومن خيرا كفنكم الله فانه يقبض الثوب ويحيط باليسر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن في
ثلاثة أثواب بيض أي من القطن (قوله والخلق الغسيل والجديد سواء) لما في عائشة
رضي الله عنها قالت قال أبو بكر لثوبيه الذين كان يعرض فيهما ما غسلاهما وكفنوا فيهما فقلت
عائشة ألا تشتري لك جديدًا قال الخي أخرج إلى الجديد من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن)
وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله وهو الشق التازل على الصدر)
فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق المرأة فانه من زيادة الصدرة بعضهم
فسر الجيب بالخزافة التي تكون في الشق كفن في الإسلام في شرح الجامع الصغير وفي القطن
في محبته وحافظ الدين في السكالك (قوله قطع حبيبه) هذا التام يظهر على تفسير الجيب بما قاله
في قبة الثوب من ديباج ولحم وفي نسخة وكيفية فقطع حبيبه بالبناء لله فعل (قوله ولا تكف
أطرافه) ولو كفت جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القسستاني (قوله لعدم الحاجة إليه) لأن
ذلك أصيانه ولا حاجة إليها (قوله وتكره العمامة في الأصم) كذا في المحتج لأنها لم تكن له
كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلها في البدائع بأنهم لو لم تاصار الكفن شهاها لسنة أن
يكون وترا (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخص في الظاهر به بالعلماء والأقرباء
دون الأوساط كما في النهر وغيره (قوله ولم الخ) عطف تسمية على قوله ثم يعطف عليه الأزار
(قوله أن خيف انتشاره) والأبان كان المدفن قريبًا لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد
المرأة) ولو أمه كما في الحلبي (قوله وقبل إلى الركبة) وقيل إلى الخخذ وخبره لا مورا وساطها
نهر رأى فأحسن الأقوال القول بالستر إلى الخخذ (قوله كي لا ينتشر) عطف القول الثاني وقوله
بالغمد وقع في نسخة من الشرح في الغمد المعنى انما أمر بكون الحرقعة إلى الركبة خوفا انتشار
الكفن عن الغمد وقت المشي بالجنائز (قوله لتربط نديها) أي وربطتها ككنا الجاهل الصغير
وتربط بالبناء للفاعل وضميره يرجع إلى الحرقعة وفي نسخة لتربط (قوله يكون ثلاثة) ربا

فصل في هو بالتدوين لما فرغ من الغلب والسكر شرح في الصلاة عليه اذا شرط بغيره
على المشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكون منكرها لا اجماع كذا في البدائع
والقنية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وتوجه صلى الله عليه وسلم ملو على كل بر وفاجر لا غنا
كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين سائر كلها
ولان في الایجاب أي العيني على الجميع استحالة وجوبها فاكفي باليخص حوى والجماعة فيها
ليست بشرط والصلاة على الكبير فضل منها على الصغيرة تهت في ويصح التذرع بها لتمامه
مقصود به لاف التكفين وتشييع الجنائز بحرق قبل هي من خصائص هذا الامم كالولاية
بالثلاث ورد بها آخر جه الحما كم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان آدم رجلا اشقر
طوالا كأنه نخلة محترق فلما حضر الموت نزل الملائكة بمحطوطه ركعتيه من الجنة لما مات عليه
الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسرور فلما وجد ملو في الثالثة سكاوا ركعتيه في رثر من الثياب
وسفر رثا له لحد او صلوا عليه وقالوا لولدك هذا سننك بعده فان صح ما يدل على الخلف ومعية تعين حملها
على أنه بالنسبة لجرد التكبير والكيفية في الواندي لم تذكر شعبة يوم موت خديجة وموتها
رضي الله عنها بعد النبوة بعشرين سنة على الاصح رقبته وحرق له لحد أي علة عند حوا عليه
السلام كما ذكر ابن اعماد وهو أحد أقوال وكاب جبريل هو الاسام باللائكة كذا في النهاية
وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مملوفاً للملائكة وقد ورد به رقبته يد كلام ابن اعماد
بأن شيئا كان لا يعلم الكيفية فإظهار أن الامام جبريل لم يعلم الكيفية شيئا منه كما وقع لشي
صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض بعد اقتراف الخمس (قوله مع عدم الانفراد بالخطاب)
فلما انفرد واحد بان لم يحضره الا هو ومن عليه تكفيمته ودفعه كذا في الضياء والشعني واليرسان
(قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أو اركب من غير عذر كذا في الدرر لان صلاة من وجده لوجود
الخبرة وكذا يشترط للصلاة ولو عذر التزلزل عن الدابة طين وشجر جار أن يصلي عليها أو اكبا
استحسانا (قوله ليس التكبير لاول الخ) اعلم ان السكال قول ان التكبير لاول شربة لانها
تتكبير احرام ولذا اختلفت برفع البدن وقعيته في البحر والنهر في المحيط من أنه لا يجوز نشاء
صلاة منارة على نخرة أخرى ولو كانت شرط الجرز كذا في الغاية أن الاربع تكبيرات وثمة
مقام الاربع ركعات وهذا يقتضي انها ركعتين مع المصنوب يتنهما بمثل الجمع ويؤيد هذا الجمع
ما في السكافي حيث قال الآن أبي يوسف يقول في التكبير الاولى صعيدا معنى الاختناح والقيام
مكة ركعة ومعنى الافتتاح يترج فيها ولهذا اختلفت برفع البدن اه ثم في تعقب الشيطان
لا يكال تأمل لانه لا يجوز بشاء العرض على تحريمه التفل او فرض آخر مع انها شرط لا ركعتي
السيد تعلقا عن حاشية المؤلف افضل صفة وفها آخرها في غيرها في الاظهار والنوامع لتكبروت
شفاعته أدهى الى القول اه وشبهه في القنية ونقله ابن مالك في شرح لوقاية عن الكرمات
اه فلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم خير معترف بالجل أوها
رشرها آخرها واظهار التواضع لا يتوقف على التناحلات كذا في آخرها الى الامانة في آخرها
الحقق والنواضع والخضوع وذلك ما للحجة ال بائنة لا بالناس خرقا فمفعول بالاطلاق ما لم يوجد له
مخصص صحيح كذا بعينه بعض الادبياء وقد علمت ما منه على المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر
عنوان الباطن (قوله أولها السلام الميت) اما بنده أو بالسلام أحد أو يمانية بعبه الدار
واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يوصفه ومات لا يصلي عليه حوى كذا في شرح البه (قوله
لانها شفاعته الخ) واموله تعالى ولا تصلي على أحد منهم مات أبدا كذا في الصريح (قوله
والثاني طهارته) من نجاسة حكمية وحقيقية في الجسد فلا تصح على من لم يغسل ولا على من

● (فصل في الصلاة عليه)
ككفنه ودفنه وقبضه (فرض
كفاية) مع عدم الانفراد
بالخطاب بهما ولو امرأة (واركانها
التكبيرات والقيام) ليس
التكبير مرة الاولى شرط باعتبار
الشرع بهما ركن باعتبار قيامها
مقام ركعة كذا في التكبيرات كذا في
المحيط (وشراؤها) ستة أو لها
(اسلام الميت) لانها شفاعته وليست
للكافر (و) الثاني (طهارته)

الامام اما المذوق في كون الوضوء شرطاً له أيضاً خلاف ذلك انما قيل ان يعقبي
 ما عليه من التكبير فانه يأتي به عالم يتبعه على قول ذكره السيد وعلى المنهور انه يأتي به
 بلا دواء ان شئ رقيق المبت على الاعتناق كما يأتي للسيد (قوله الامن مذكر) كانت كات
 بالارض وحمل لا يتأتى وضع المبت عليها (تنبيه) قال في الدرر في من الاشرط بلوغ
 الامام اه وفي من ان يجزى الامام جزءاً من المبت كما في الفقه في راجع عن الظاهر
 ان هذا فيما اذ لم تكثر الموتى اذ عند كثرتهم يجوز ان يجعلها مقاراً احد او يقوم عند افضلهم وفي
 من الشرط ستر عورته فقط وان كان القرض في السكن ستر جميع البدن لان هذا من حيث
 الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه وادامته كذا في بعض الافاضل (قوله وسنما اربع
 الخ) الاولى ان يذكر الواجب قبل السجدة وهو التسليم مرتين بعد الامة كما ذكر بعد (قوله
 بهذا صدر المبت) هو المختار وفيه يقوم للرجل بحذاءه اسلانه من العقل وفيه يقوم بحذاء
 الوسط منهما (قوله ذكر كرا كان المبت او اني) فيه اشارات الى انه لا فرق فيما ذكر بين الصغير
 والكبير كما في السيد (قوله ونور الايمان) بالمرأى وموضع نور الايمان زجاجة التشرح اولى
 حيث قال لان الصدر موضع القلب وقبيل نور الايمان فيكون القدماء عند اشارته الى ان الفاعل
 لا يمانه وهذا ظاهر الرأى وهو بيان الاستحباب كما سبق فلو وقف في غير الاجزاء كذا في البحر
 عن كافي المالك اه والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانت اصف ثلاثة ثم
 اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة فوق من الصلوات غيره اه من
 السيد فقد جعل الواحد صفاً وهل المصطف كذا فيهم اذا كانوا ثلاثة فيجعل كل واحد مقابلاً
 وسنأتي ما ذكره السيد للؤلؤ (قوله وهو سجدوا لله اللهم وسجدوا الخ) وفيه سجد الانهر
 والاولى ترك وحمل تناوذك الا في صلاة الجنازة اه (قوله رقى البخاري عن ابن عباس الخ) قال في
 شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من السنة كذا فيكون في حكم المرفوع في توجيهه ان
 سجد اه وفي العتي على البخاري واجاب عنه الطحاوي بان قوله هذا فائضة من الصحابة لعلها
 كانت في روحه الله لا على وجه التلاوة وقد قال مالك قراءة القاصصة ليس بعد الامام في بلادنا
 في صلاة الجنازة اه (قوله وقد قل غنا باباً) مراعاة الخلاف (مكتبة الخ) فيه نظر اذا ما ذكره
 من استحباب مراعاة الخلاف ليس على إطلاقه بل مفيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكره
 مذهباً يمكن الاعتقاد على ما هو معروف به في كتب المحدثين والحنابلة والولولجية
 وغيرها من ان قراءتها في القراءة لا تجوز ولا ما نقل المصنف دونه الا مراعاة كذا في السيد
 مختصراً (قوله فلا مانع من قراءتها في صلاة الخ) فيه تمهم صرحوا به في الجواهر فنسكت مكرهه
 تحريمه ولا تتأدى به نسبة فمكيف بهدب منه تلاوتها بعد الصلاة في صلاة (قائلة) في روى انه
 صلى الله عليه وسلم لما غسل وكس ووضع على السر بردخل أبو بكر وعمر وهما في الصف فبالي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما تهرص المهاجرين ولا نصار بقدر ما يسع القيت ففلا الاسلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرين ولا نصار كما سلم أبو بكر وعمر رحمهما الله
 نشهد انه بلغ ما نزل اليه ونصح لافته وجاهد في سبيل الله حتى أعزته ديبته وغت كذا في روى
 به ورواه لا شريك له فجعلنا له نعم يتبع القول الذي هو واجبه يتناول به حتى نعرفه بنسب
 ونعرفناه فانه كان يأمرونه في رؤوف رحيم لا يبتغي المالايمان بل لا يبتغي شئاً أبداً والناس
 يقولون آمين ويخبرون ويدخل آخرون في على الرجال والنساء ثم السيد ان وقد قيل انهم
 صلوا من بعد الزوال يوم الاثنين في مثل من يوم الثلاثاء وفيه انهم مكشوا قلعة انهم يصلون عليه
 وهذا الصنيع وهو لا تتم عليه قرادى لم يؤمنهم احداً في جميع عليه لا خلاف فيه اه من السيد
 عن الخصائص (قوله رضى المبت) فديق لان رضى المبت في الصلاة في الصلاة (قوله اللهم

الا ان كان (من مذكر) جاف
 النبيين (رسولنا اربع) الاولى
 (قيام الامام بهذا) مذكر (المبت
 ذكر كرا كان) المبت (أو اني) لانه
 موضع القلب وروى البخاري (و)
 الثانية (لثنا بعد التكبير الاولى)
 وهو سجدوا لله وسجدوا
 الى آخره وجازة قراءة المأخوذة قصد
 الله كذا في نص عليه عندنا وفي
 البخاري عن ابن عباس رضى الله
 عنهم انه صلى على جنازة فقرا
 بفاتحة الكتاب وقال اتعالموا انه من
 السنة وصححه الترمذي وقد قال
 الثنا بان مراعاة الخلاف مكرهه
 وهي فرض عند لثاني رحمه الله
 فلا مانع من قراءتها في غير الجنازة
 من الخلاف رضى المبت (و) الثانية
 (لانه على لثني صلى الله عليه
 وسلم بعد) تكبير (لثانية)
 اللهم

و بهذا نأخذ في علم من بعده وبسارته ويسمى من يلبسه وهو قول أبي حنيفة حال شامحه التلا على
يقول انتهى غير ارفع يدها وقتها بس في محلها ومحول على غير الامام أو على المبالغة ا هـ (قوله
في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر من المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس رآني هـ ربه
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على جنازة أرفع يده في أول تكبيرة ثم يركع ويدل على كل
تكبيرة قائم مقام ركعة وغيره كركعة الأولى لا رفع يده عند تكبيرة الجنازة وقالوا بعد هذا
ما بعد الصلاة وتكره في الأرواف المذكور وفيه فلو صلوها مرة تكبوا اللهم ولا صلاة عليهم
كأن الفتح والجهر وتكره في الخطبة كما في المغيرة وبكر تأخيرها إلى ذلك الوقت ليعتبر
عليها الناس كذا في ابن أبي عمير (قوله كما كان يرفع يده من ركعتي الفجر) الرأفة شبه
مضطربة فانه روى عنه وهو على أنه ما قال لا يرفع إلا هذه التكبيرة لا افتتاح يركع نفسه لا
تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كماله في رفع يديه والخطبة والشمى (قوله لا يرفع يديه) ولا متباعدة في المنسوخ
كثرت الفحريات التكمير فأمرها لا يرفع يده على الله عليه وسلم حاشا
عليه اجماع الصحابة (قوله ولكن ينظر سلامة في المختار) لأننا في حصة الصلاة بعد
الافراج منها ليس بخطا إنما الخطأ في المتابعة غير مختار في إبعاد ارادة في ثلاث تكبيرات فانه
يتبع لا يندمج فيه ولو جاز هذا الاحتمال لا نأبى من الخلاف فبما أنه مع التكمير من الامام فلو
من المبلغ تأبى اجماعا حوى ونوى الافتتاح بكل تكبيرة حتى يدعى لا يرفع يده على الله عليه وسلم
لا حاشا لشرعه قبل الامام اهـ من السيرة المحمدية (قوله كما كبر) استعمل الكلف في
المفاجأة أي بكبر إذا انتقل امامه إلى زائدة والاولى في (قوله كبر) أي الامام الرابعة
وبس لم يندمج في الجواب بل معجود الدهر ويحفل أن لا يرفع يده إلى الامام وهو يندلج
الامام إذا اقتصر على ثلاثة فنددت فيما يظهر وإذا فنددت على الامام فنددت على المأموم اتحرك
ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لمجتون) قالوا له هاهن الملبى ونفى أن يرفع يده إلا في الصلاة
بكل بخلاف المعارض فانه قد كاف وعرض الجثون لا يمسح يده بل هو كاسترا المراض
اهـ ويدل عليه من عمل الشرح بقوله فلا ذنب له اهـ (قوله ويقول في الدعاء الخ) أي بعد دعاء
قوله ومن توفيقه من اقنوه على الالباس كمال الملبى والتنوير غيرهما (قوله أي أحرار متقدمين)
ندم فيه مكينوا العبي وغيرهم ارز في الجهر بلز وما للتكرار في قوله واجعله لنا جراحا على
كأن السراج أن يعلل سابقا بهما المصالح المتقدمة وهو دواعي قايضة ذهني الحبر
لا سيما وقد فولو احدهما ثبات الصبي له لا لأبيه بل له ما هو الثواب التعليم قلتم تهمة المصالح المتقدمة
من الاجر المتقدم والسكر لا يفران المقام بطر فبهذا كاسترا بده في دعاءه وفي سننك
ثم ان عمل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهروا له انما هو فرط قوله به ويحرمه وقوله كذا يقال
في عمله أجزا واجب بان هذا مطلوب من الوالدان حتى التقدم له ورد بان هذا الصاحب مطلوب
من كل مصل وقد يكون الوالدان لا يتقدم قومه فاعلى أن رتبة الوالدان من رتبة عن غيرهما
من الولاة وقد قال ان المصلي به به رسالة ونعزبه بكتب له أجزا لعل الصبي أجزا أي سبها
في الاجر ظاهر لكل مصل وإذا كان الفطر يعني الاجر حالاً منظر طاهر اذ قال في الفطر ما قبل في
الاجر وان كان الفطر هو المتمدن الهوي للصالح لا يفيده الوالدان يكون طاهرا أيضا (قوله أي
نوابا) فاذ ان الاجر والثواب مترادفان وقبل الثواب هو المقام بل بالموتى الشرح والاجر هو
الحاصل بالكمالات لان الثواب لغة قبل العبد والاجر بل الشفعة وهي تابعة له حيث لا ينكر
اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما أهملت الحاجة وهو معنى قولهم في تفسيرها
خير باقيا (قوله واجعله لنا شافعا) أهم قائل من شفعتم لثلاثي وهو الذي ينشئ غيره (قوله
منشفها) بتثنية الماء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف الميت (قوله فيقول الله شافعا)

في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
بلغ اختاروا الرفع في كل تكبيرة كما
كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما (ولو
كبر الامام خصال يتبع) لانه منسوخ
(ولكن ينتظر سلامة في المختار)
ليس مع في الاصح وفي رواية بسلم
الأموم كما كبر امامه الزائدة ولو سلم
الامام بعد الثلاثة ناسبا كبر الرابعة
وبس لم (ولا يستغفر لمجتون وصبي)
اذ لا ذنب لهما (ويقول) في الاطراف
(اللهم اجعله فرط) القرب بفتح تين
الذي يتقدم الانسان من ولده أي
أجزا متقدما (واجعله لنا أجرا) أي
نوابا (وذخرا) بضم الذال: الجمعة
وسكون الخاء الجمعة الذخيرة
(وجعله لنا شافعا منشفها) بفتح
الفاء مقبول الشعاع

في الجوهرة (قوله له صلى الله عليه وسلم) فلو كان الأب جاهلاً بالابن عاصياً في قديم الأيام كان في الله رحمة على
 الأب ولو مات ابنه أب وجد لا يلايه وليه وليكن قديماً أباً جدياً الميت تعطيناه ٨١ (قوله رحمه
 الله تعالى) أي رحمه شايخه والمراد شيخه وهو المقدم على غيره نختصره الله تعالى بالانفراد (قوله
 هو أن المقصود) أي من الصلاة على الميت (قوله وروى) أي به دليله في قوله وهو متعجباً (قوله
 وهو المظلم) ولو كان كافر أقامه مسجداً يتلو به دين (قوله وهو دعوة السافر) أي سفر طاعة
 (قوله والسبب) أي من قريب هبده) لأنه مالك له (قوله والقريب مقدم على المعتق) لأنه قد خرج
 عن ملكه فتمتع بالقرابة وهي مقدمة هذا على مصوبته النسب (قوله في خروج) أي ما بينهما من المودة
 والرحمة (قوله ثم الجبران) أي من بعد في العرف جاراً وفي الحديث الجار إلى آذربيجان وأردنا
 ما بينهم من مزيد الحقوق المأمور به شرعاً دون غيرهم من الأجانب (قوله بل إن له حق التقدم)
 واليا كان أو غيره (قوله أن يأذن لغيره) وكذلك أن يأذن في الانصراف بعده ما قبل الذي
 اذ هو بدون الأذن مكرره أخاه السيد أخرج النجاشي له ما عليه والبخاري وأبو عبيد (قوله بل إن
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه رفعه ما عرفنا ما يعرفه من الرأفة مع القريب فله حق التقدم بل إن
 تطوف طواف الزبارة فليس لأحدهما أن ينصرف حتى يستأذنه والرجل يجمع الجنائز فله حق
 عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذنها كلها وفي سبب الآخر لو انصرف بدون إذن أولي قبل
 بذكره وقيل لا وهو الأول وفي الصحيحين من تبع جنازة مسلم حتى يصل إلى أهلها فله حق التقدم
 الآخر من اتبعها حتى تغسله فله حق التقدم والآخر ما قبل أحد (قوله وإن تعد ذلك إلى المنع)
 أي والتقدم رتبة ما قبل في التنوير وهو رحمه له إلا أن لا تغيره لأنه حق قبله لا يطاله إلا أنه إن
 كان هناك من يساويه فله أي ذلك المساوي ولو لم يفرسه المنع لشاركته في الحق ما قبله
 فليس له المنع قبل في الشرح وإذا كان له وليان فذات أحدهما لا يضيئها للآخر منه وإن قدم كل
 منهما رجلاً فله قدمه الأول لأنهما يضربان سقوطاً هماً كبيراً مستأزراً بالصلاة
 عليه فيكون أولى بالتقديم كذا في التمارح ٨٢ والمراد بالاصغر الأصغر من الأقران كان
 بالغاً لأنه لا ولاية للصبي (قوله فإن صلى غيره الخ) فعمل ما إذا صلى عليه ولي أقران بنزاع
 السلطان أن صلى عليه فله ذلك لأنه مقدم عليه كما في الجوهرة يعني إذا كان حاضراً وقت الصلاة
 ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلهم هل أنه لا حق للسلطان عند عدم حضوره ثم (قوله
 بالاذن ولم يتدبه) أما إذا اذنه أول لم يأذن وأمكن صلى خلفه فليس له أن يعيد الصلاة بعده
 بالاذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ولو صلى عليه الولي واليتيم أو لباة أو حرب بنته ليس لهم
 أن يعيدوا ولا ولاية الذي صلى متكاملة (قوله أعادها) وقوله في غيره كذا في الخبر (قوله هو)
 أعاد كذا الخبر لأنه لو حذفه اتهم هو الذي أعادها في الغير (قوله إن شاء) أي
 فلاعادة ليست بواجبة (قوله وإن تأدى لفرضها) أي بصلاة غيره أشار به بالخبر إلى
 ضعف ما في التقويم من أنه لو صلى غيره الحق كانت الصلاة بقية على ذي الحق والخبر ما في
 الاتفاق من أن الأمر موقوف أن أعاد ذاك الحق تبين أن الفرض ما صلى ولا سقط بالاولى (قوله
 لأن التنفل بها غير مشروع) وأهم حقه (قوله كما لا يصلح أحدهما بعد دعواته صلى الله عليه وسلم)
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد الصلاة لا تلي عليه حتى تقدمه مطعاً صلاة
 الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أو بأجاء خصوصية كما أن نأخذ من رفته من يوم الاثنين إلى ليلة
 الاربعاء كان كذلك لأنه مكرروا في حقهم بالاجتماع أو لانها كانت فرضاً على الصحابة
 لعظم حقهم صلى الله عليه وسلم فلهما والاصلي على غيره الشرع في يوم القيامة
 لبقائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طرياً بل هو خير من رزق ريتهم بأثر الملا والعبادان وكذا ما في
 الأعيان عليهم الصلاة والسلام وقد أجمعت الأمة على تركها كمال السراج والحمد لله والشرح

لفعله وقال شيخ شايخي العلامة
 نور الدين علي المقدسي رحمه الله
 تعالى لتقديم الأب وجه حسن هو
 أن المقصود الدعاء للميت وهو
 مستجاب فروى أبو هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلاث دعوات مستجابات دعوة
 المظلوم دعوة المأفوق دعوة الوالد
 لولده رواه الطيالسي والبيهقي
 من قريب عهد على الصحيح
 والقريب مقدم على المعتق فالتم
 يكن روى في خروج ثم الجبران (وإن
 له حق التقدم أن يأذن لغيره) لأن
 له إبطال حقه وإن تعدد ذلك في
 المنع والذي يقدمه الأكبر أولى من
 الذي يقدمه الأصغر (فإن صلى
 غيره) أي غيرهم له حق التقدم بلا
 إذن ولم يقتضه (أعادها) هو (إن
 شاء) لعدم سقوط حقه وإن تأدى
 الفرض بها (ولا يعيد معه)
 أي مع من له حق التقدم (من صلى
 مع غيره) لأن التنفل بها غير
 مشروع كما لا يصلح أحدهما بعده
 وإن صلى وحده (ومن له ولاية
 التقدم فيها الحق) بالصلاة عليها (أي
 أوصى له الميت بالصلاة عليه) لأن
 الوصية باطلة (على المفتي به) قاله
 الصدر الشهيد

١٠٠

(قوله ولو ان كان رستم) قال في الامور رستم فيم الرفع الشافعي وقوله تفهم امهم
جماعة من حديث الرستم جئناهم (قوله الوصية جئناهم) اي جمع ذلك فيهم من رستم
القديم (قوله واصل عليه السلام) خالف في القبح هذا (قوله واصل عليه السلام) انما
لما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
لكن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما في عدل من رستم في رستم (قوله واصل عليه السلام)
لا ينبغي في رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
اي واصل على قوله نائبا اذا صلى عليه اقول كان في رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
ذلك من قبح رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
لانما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
يقول على العتد وهو الاستدلال وصح في بيان من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
نشره من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
واصل عليه السلام جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
كذا في التبيين وهذا يؤيد تبديلا لكان با حادثة الراب ورب ما في الخلاصة (قوله واصل عليه السلام)
اي في رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
قوله واصل عليه السلام (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
شأنه من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
معان رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
الاصح اما بن ابي رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
ويظهر انه في شرح النكاح (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
تفصيلا لاصل عليه السلام (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم
جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
ممكن (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
ومقتضى كون الاخير فضل ان تكون الخلافة أمرا لا يجرى فيه جوارحه (قوله واصل عليه السلام)
اي معارضة فيه وهذا لا يجرى الا اذا كان له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
اي لا يجرى (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
بقي في رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
واحد كجئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
كان فيهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
شأنه من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
قد ام الامام (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
على التي دلت الاول (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
في رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
اي لكون الكلام موضوعا له (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
الفضل يجرى في الفذكر والامامين والامامات (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
الترتيب (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)
فانه قال (قوله واصل عليه السلام) انما لم يكن له من رستم جئناهم (قوله واصل عليه السلام)

[illegible]

وكتب الحرمه قديم على العبد في روابه المسماة دا كل : لهدا أصلح دم (لودنه رابجروا حب) الضرورة : (مستور) فيه : (ع) في هكس
هذا الترتيب بقدم الاله خل ولا فله في الفيلاد الا كثر قرأ نازح لما كان فصل في شمس انا أحد (لهدا بتدريه بالا حام

عطفه على ما قبله عطف مرادف أي يستحق الزجالة نظرا لما قبله القبلية أكثرهم في زمانهم وظاهره
 أنه لا يجري هنا ما ذكره المترادف في الامامة وحده نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات)
 اغاذا ذكره لا يقع أي ما قوله لا في بن تكبيرين لأن ظاهره يفيد أنه سبق بن تكبيرين لا في ذلك
 قال السيد وفي شرحه إلا أن يقول ما سبقه بعض التكبيرات اه ربه أمهلوا أقصره بل
 قوله بعض التكبيرات لم يفد أنه وجوده بين تكبيرتين وقد سبقه قد أحرمت تكبيرتين فلهذا
 عليه أنه وجوده بين تكبيرتين (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) لمصالح كل تكبير فانه مقام ركعة
 والمسبوق لا يبتدئ بما قبله قبل تسام الامام فلم ينظر في تكبير الامام بصرفه فاصباحا فلهذا
 إذا ما أدرك مع الامام وهو منسوخ رعاها في الشرح وما ذكره انهم ما هو ظاهر الزمان في الأمر
 وهو الصحيح قال المصنف رعاها الركني ترجيح قول أبي يوسف قال في الدرر عليه العتوى (قوله
 وقال أبو يوسف يكبر حين مضى) لأن الأولى لا فتتاح والمسبق وأن في مضى كان ماضيا
 وقت مضى لا أمام كذا في الشرح (قوله ومحمد) فلهذا لم يفت في تكبيره قبل مع الامام وهذا
 لو سبق بن تكبيرتين أو ثلاث بحسب له إلى أحررهما عند موعته في ما عداها كذا في الشرح (قوله
 ولا بحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما مضى لم ينظر لا فلهذا لا يمكن ما ذكره من غير هذا
 سلم امامه ففتى ما قبله مع التكبير التي فلهذا حال شرعه نكاح التكبيرتين قد من حيث صحة
 الشروع به الامن حيث لا كنهه حتى لو اعد بها ولم يعلها بعد فراغ الامام قد من صلاها
 عند الامام وفتى من أدرك الامام في السجود صح شرعه مع امه لا يغير ما لا يغيره من السجود
 مع الامام كما ذكره المحمدي (قوله كما سبق بركعات) أي فانه يفتى الجميع بعد قرائع الامام
 (قوله أي المسبوق امامه) لا لأن نفسه مضى من الفعل وإنما في نفسه المفعول (قوله لو لم يضره)
 هذا بالنسبة لمن لم يكبره مضى وقت شروعه الامام لأن من كان حاضر لم يحصل له الا لم يضره فلهذا
 بعض الأئمة لا يضره الله تعالى فيه عليه تسبيل لم أره حكمه إذا لم يضره لم يضره حتى على غلبة الظن
 أو يترك ويحرم (قوله على ما لا يضره الخ) أي حال كونه العلم أي ما في ما قبله من الخ (قوله
 مع الدعاء) المراد به ما من الثناء والاملاء وقار غيرهم الجهر مكرور ويحرم عن أبي يوسف أنه قال
 لا يجهر كل الجهر ولا يسر كل السر ويحرم أن يكون بسبب ذلك أفاده الشرح قلت وهو قريب من
 الأول (قوله ولا أكبر قبل رضاء على الاكتاف) فلهذا في الشرح والحاصل أنه إذا من الجائزة
 على الأرض والمسبوق يأتي بالتكبيرات فإذ رفعت اليك أكتافك لا كذا في الباقي بالتكبيرات
 وإذ رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهره رايته بأنه يأتي بالتكبيرات عن محمد
 إذا كانت الأيدي إلى الأرض أقرب فسكانهم على الأرض كانت الأكتاف أقرب
 فكانهم على الاكتاف فلا يكبر كذا في التتارخانية وقيل لا يقطعه حتى قبله كذا في القنبر
 والبرهان اه (قوله من مضى بركعته) ولم يجر معه فلهذا فلهذا في الآية فلهذا فلهذا
 كبر الامام لثانية أول يكبر كما في الجهر على ما قبله ظاهر الخالية حديث قال أول يكبر مع الامام
 حتى كبر الامام أربعا كبره ولا فتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثا بعد فراغها أما لا حق
 فيها فكذا لا حق في سائرهم لموات قال في الوقفات لو كبر مع الامام الأربعة ولم يكبر الأربعة
 والثالثة كبرها أولا ثم يكبر مع الامام ما بقي كذا في البحر (قوله من مضى بركعته) فلهذا
 الرابعة) اغاذا يفيد ضرورة بعد الرابعة لا بد لو كان حاضرا أو لم يكبر رضى ثلاثا بعد فراغ
 الامام وهو ظاهر كلام الخالية وفاته البيان رخص الأخيرة فإن كبر الامام أربعا والرجوع إلى ما مضى
 يكبر الرابعة لم يسلم الامام ويقف في الثلاث بعد سلام الامام لأنه كما أدرك التكبير كما هو
 المحذور من الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي في الدعاء العام رضى في إحدى الركعات
 عنه وبقوله بل قولهم قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه له أن يكبر وحده) الأول الاتيان

(من سبق ببعض التكبيرات
 ووجوده بين تكبيرتين) حسن
 محض (بل ينظر في تكبير الامام)
 فبدخل معه إذا كبر عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف يكبر حين
 مضى ويحسب له وعندهما بقية
 الجميع ولا يحسب له تكبير امرأته
 كما سبق بركعات (ويوافق) أي
 المسبوق امامه (في دعائه) لوعله
 بهما على ما قبله من الخ (تم
 السنة ان يسلم كل صف ما قبله
 يفتى) المسبوق (ما قبله) من
 التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع
 الدعاء أن رفع الجنازة والا كبر
 قبل رضاء على الاكتاف متابعها
 اتقاهن بطلانها أيها بها (ولا
 ينظر في تكبير الامام من مضى
 بركعته) فيكبر يكون مدر كذا في
 مع الامام (ومن مضى بعد التكبير
 الرابعة قبل السلام ففتى الصلاة)
 هدهما (في الصحيح) لانه لا وجه
 إلى أن يكبر وحده كما في البرازية
 وغيرهما عن محمد أنه يكبر كما قال أبو
 يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد سلام
 الامام قبل رفع الجنازة وعليه العتوى
 كذا في الخلاصة وغيرها

(قوله ومن استهل) من واقعته على جنبين كما في الشرح والاول ان تفرع ببولود واستهل بالبناء
للاعمال وأصل الاستهلال في اللغة رفع الصوت قال القريب يقال استهلوا الاستهلال اذ ارفعوا
أصواتهم عند رؤيته واستهل أي الملال بالبناء للتعول اذ انما يفسر ا هـ ولا يخفى انما المناسب
هنا المعنى الاول اذ ان خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد ههنا الشرح وهو ما ذكره
بقوله ان وحده الخ والاولى ان يقول أي بدل ان نفسه بالاسهلال (قوله يحركه أو صوت)
كخطا ورتة أو ثب على حياقة سنة فلا غير ويجرد نفس بدو سطرها لان هـ هذه الحركة
مذبوح ولا هـ جزئيا حتى لو نزع رجل خات أبوه وهو يتحرك لم ير أنه المذبح ولا هـ جزئيا لحر كذا
في هـ هذه الحالة في حكم الميت وهو هـ (قوله قد خرج كثر) الوالحال فيه انه لا يخرج
أبوه وهو يصح خات لم يرث لم يصل عليه كذا في الشرح وهو مذهبنا ذاك ففصل بنفسه
أما اذا انفصل بنفسه بل بان ضرب بطنه في لفت جثته بناها له يثربورت لان الشارح ا
وحده الفرة على الضارب فقه وحكم بحياته ثم (قوله وسدرة الخ) عطف نفسه بر على قوله
أثره كما في الشرح والاول وهو سدره (قوله مستقبلا) بدل في هذه المسألة مستقبلا كما
جعل له في مقابلة من كوساته للعامة والابن (قوله كما علمته) راجع الى الغسل والكن
يعني أنهم لا يحرك فيهما الى السنة السابقة (قوله حتى يستهل) مالبة الامام هل وهو آخر
الحديث والغير في رفته يرجع الى ما في سندنا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه
ترمذي وروى من في هـ من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الغسل لا يغسل على
حتى يستهل فذا استهل صلى عليه وعلى ورثه ولم يستهل لم يصل عليه ولم يرث ولم يستهل
واما من عدى في الكامل (قوله يقبل قول لسان) أي حسن النساء لسانا بالواحدة
الاول والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولنا لسانا في قولنا خير ما قبله
(قوله لانه لا يشهد له) (جان) يوضحه قول غرد لهما ان من ينفذ من ذلك لا يذوقه وما به
رجال فصار كمنس الولاد فانه قال لسانا وهو ارجح من لسانا في قولنا ان شهدا
النساء حتى في الميراث من قبولة لا لسانا لانه من قوله لا يزوج (قوله وانه كالتبايلة) أي في حق
الصلاة لا في غيرها (قوله وانه شق) قد في الدار والجنات لا يفسر قولنا بالعكس وخيف على
لأنه قطع بآخره ولو اقبلت مال غريمك ما لا يبق طنة على قول محمد وروى الجرجاني عن
عنه بنائه يبق قال الكل وهو اولي من لسانا احترامه من طنة وانه لا يبق في شقفه
مقبدا ان لم يترك ما لا يبق انما قاله السيد (قوله لا يزوج الاك) الا سمع في غير
ي لا يزوج غير ذلك أحد ويحتمل أن يفعل بسم ضمير يرجع الى معلوم من القام أي لا يزوج الحال
غير ذلك (قوله وان لم يستهل) مثله ما ذا استهل لسان قبل خروج كثره وأما الاستهلال الى
الطن فغيره من غير بالاولى (قوله وان لم يتم شق) في غسل وان لم يرع فقه الله في هذا مجمع بيت
من ثبت غسله وبين من فقه من أثبت اراد الغسل في الجملة ومن فقه من اراد الغسل المراهي فقه
وجه السنة وتوالت أدركته أنه ظهر فيه بعض خلقه ما زاد لم ينفذ فقهه خلقه أصلا في الظاهر
لا يغسل ولا يسمي آدم حشره حرره (قوله في المختار) وطاهر لرواه في منع الكل وكذا لا يرث
ولا يورث انه فلا يتركه الى كتاب الزباني والجرى وحاصل ما في المتن أنه بالنظر في كونه
في امر وجه يغسل ويصلى عليه وما نظر اكونه جزئي لا ولا أهلية الشهيدين فلما يغسل عملا
بالاول ولا يغسل عليه عملا مانا في وجهه اخلاف ظاهر الزاوية (قوله لا ينفق من وجهه) الاول
في ما في البخاري من قولنا كراما الى آدم وانما كان قفلا لانه يبعث وان لم ينفق فيه الروح في
حد القوامين (قوله ربه) أي من تم خلقه كما في الشرح عن الطحاوي (قوله وجهه شران
من بعض خلقه) هو الذي ينفق به مذهبنا لانه ينفق به حرمته في آدم بدليل ثبوت

(ومن استهل) ان وجدته حال
ولادته حية بجملة أو صوت وقد
خرج أثره صدره ان نزل برأسه
مستقبلا وموته اخرج وجهه
من كوسا (سعى وغسل) لو كان
كامله (وصلى عليه) وورث
وورث لسانه جابر برفعه الطفل
لا يغسل عليه رث يورث ولا يورث
حتى يستهل شهادة من ليس أو رجل
خروج وامر اثنين عند الامام وقلا
يقبل قول النساء فيه الا لام في
الميراث اجماعا لانه لا يشهد
الرجال بقول القائله مقبول في حق
الصلاة عليه وأمه كالتبايلة اذا
انصفت بالعدالة في الظاهر بركة
ماقت واضطرب الولد في بطنها يبق
ويخرج لابس الذل كذا في
شرح مقدمي (وار لم يستهل
غسل) وار لم يتم خلقه (في المختار)
لانه نفس من وجهه (وا درج في
خوة) ربه (ورفن ولم يصل عليه)
ويجوز ان بان بعض خلقه

النافع والمضار وان الاسلام هدى واتبعه خير له وأقل سن به تفرق فيها لتبعية لمسيح ستين (قوله
 لوصدق بوصف الايمان له) الاولى اذ تصدق به او هو عطف على انزله بتأويله اذا قرأها والقر
 ترتجج امرأتها واشترى جارية فاستوفى بها الاسلام فلم تعرفه لانكون مسلمة والراى من عدم المعرفة
 قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في جواب ما الاسلام كذا ذكرت من بعض القوم ذمنا
 نسمع من يقول لا أعرف وهو من التوسيع والخرق بمكان كفى القبح قال في النهر وعلى هذا لا
 ينبغي ان يستلزم الامم من الاسلام بل يذكركم حقيقته وما يجب الايمان به فمقال له أنت
 صدق بمذاق ان قال نعم كفى به اه (قوله لتبعية السابى اودار الاسلام) اختلط في قايى
 التبعية بعد تبعية الابوين في الهداية وغير هاتين تبعية الاربى القبط تبعية القيد قال في الفتح
 ولعله أولى فان من وقع في سهمه صبي من الغنمية في دار الحرب سلم عليه ويحمل حملها
 تبعا لصاحب اليد فلو كانت تبعية الادارى تمنع ذلك اه وتبعية في الجرح بار تبعية اليد في
 هذه الحالة متفق عليها لعدم صلاحية الدار اهل ان يرد عليه حافى كشف الامر او ولو سرق ذمى
 سببا واخرجه الى دار الاسلام فمات على يديه ولا اعتبار بالاخذ حتى وجب تخليصه من يده ولم
 يحمل فيه خلافا اه وذا كرا الحلبى ما وصلح جمع بين القولين بأنه تبعا لمسابى ان كان مسلما حلالا او
 ان كان ذميا اه أى فيدور مع الاسلام انتم اذ اريد ينشئ كلامه على حدائقه وتبعية
 لسابى أى ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن لسابى حلالا (قوله يجب تخليصه من يده
 أى بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفرة قال تعالى وان يحبب اليك الناس ولديهم سيلا
 كما لو اسلم واشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه بيده كذا في الترمذى (قوله وان كان
 الكافر) أى لم يثبت كافر (قوله قريب مسلم) أطلقه فمثل ما اذا كان له قريب فغيره كافر اولا
 غير انه ان كان قالا للمسلم تجنبه كفى المراج وشغل القريب ذوى الاوطام كذا في البحر
 فقه ولاولى له كافر اذ ما هو شرط لادلوله (قوله فله المسلم) وليس ذلك واجبا عليه لان
 من شرط الوجوب اسلام الميت حموى من البدائع (قوله لا يرعى فيه منته) أى التفسير من
 وضوحه بدلالة ما يمان والا صل فيه ما رواه ابو داود وغيره عن علي رضي الله عنه قال لما مات ابو
 طالب اطلقت الى النبی صلی الله عليه وسلم فقلت ان هذا لشيع الضال قد ضل قال اذهب
 فوارأبائك ثم لا تتحدث شيئا حتى تأتيني فدعيت فوارأبائه فجلسوا فقاموا فغسلوه ودفنوه في
 حديث الوافدى عن علي أن رسول الله صلی الله عليه وسلم جعل يسنة تغفره أياما لا يخرج من
 ربه حتى تزل عليه جبريل به هذه الآيات ما كان لاني والتين كاشحات يستغفروا له شرك
 الآية كذا في البرهان (قوله ليكون حجة عليه) لعل وجهه ان يقال أمر غررك بتطهيرك
 ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ما حجب) هذا عني على القول
 بأن نجاسة الميت نجاسة حيث والمسلم يطهر بالغسل تذكر بما رواه على القول بأن نجاسة الجحاش
 حدث فلا ينجسه حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة) أى فلا يمتنع فيه
 هدد ولا يحمل فيه حنوط ولا يحضر (قوله وألقاه في حفرة) أى يدين له ولا قوسه ويذقه
 طرحة كالخيفة لا وضعا (قوله وفيه اشارت) أى في قوله أهل ملته أى فاته نصيذا أنه كان
 أصلى (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته كذا في الترمذى (قوله والى ان
 الكافر الخ) هذا استفاد من قوله وان كان لكافر الخ فان هذا كذا (قوله لا يمكن من فريده
 المسلم) لما روى أن النبي صلی الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فتأوا في جودى وقد نشر
 النور اذ قرأ به عزى نه عن ابن له كمن من أحسن الغنم ذراعا فله رسول الله صلی
 الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة أهل تجدد في كتابك اذ صفتي وتحرقى بأشار برأسه
 لا فقال ابته المحضرأى والذي أنزل التوراة أنا النجدى كتابنا من فندك وبحر حلك وأشهادت

أوصدق بوصف الايمان له
 ولا يشترط ابتداء الوصف من
 نفسه ادلا يعرفه الا لخواص (أولم
 يسب أحدهما) أى أحد ابويه
 (مع) اللهكم يا سلامه لتبعية
 السابى اودار الاسلام حتى لو سرق
 ذمى سببا فأنخرجه لدار الاسلام
 ثم مات بصل عليه وان بقي حيا يجب
 تخليصه من يده أى بالقيمة (وان
 كان لكافر قريب مسلم) حاضر
 ولاولى له كافر (غسله) المسلم
 (كفيل خرقه نجسة) لاجراحي فيه
 مسنة عامة في بني آدم ليكون حجة
 عليه لا تطهره الله حتى لو وقع في
 ما حجب (وكفنه في خرقه) من غير
 مراعاة كفن السنة (وألقاه في
 حفرة) من غير وضع كالخيفة مراعاة
 لحق القرابة (أودعه) القريب
 (الى أهل ملته) ويتبع جنازته
 من بعده وفيه اشارت الى ان المرد
 لا يمكن منه أحد لقوله لانه لا مله
 له فيبقى كجيفة كلب في حفرة والى
 أن الكافر لا يمكن من قريبه المسلم

الناس كذلك بايدهم (وينبغي)
لكل واحد (حملها أربعين خطوة
يبدأ) الحامل (تقدمها الايمن)
فيضه (على يمينه) أى على طائفة
الايمن وبينها أى الجنائزة ما كان
جهة يسار الحامل لان الميت يلقى
على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن
عليه أى على طائفة الايمن (ثم)
يضع (مقدمها الايسر على يساره)
أى على طائفة الايسر (ثم يخطم)
الجانب (الايسر) بحملها (عليه)
أى على طائفة الايسر فيكون من
قلب جانب هشر خطوات قوله صلى
الله عليه وسلم من حمل جنازة
أربعة خطوات كفرت عنه أربعين
كبيرة ولقول أبي هريرة رضى الله
عنه من حمل الجنائزة يجوزها
الأربع فقد قضى الذى عليه
(ويستحب الأمرار بها) لقوله صلى
الله عليه وسلم امرهوا بالجنائزة
أى مادون الخيل كما فى رواية ابن
مسعود فان تلك الحنفية تقدمونها
اليه وان تلك الغيرة تشر تضعونه
من رقابكم وكذا يستحب الأمرار
بتجهيزه كما (بالاخب) بخلاف
مجهزوه وحدثت مفتوحات ضرب
من العدو ودون العنق والعنق
خطوف سبع فيمشون به دون مادون
العنق (وهو ما يؤدى الى اضطراب
الميت) فيكره للأزدراجه وانعليب
المتقدمين (والمشى خلفها أفضل
من المشى أمامها كفضل صلاة
الفرس على النقل) لقول صلى
والذى بعث محمد بالحق افضل
المنشى خلفها على المنشى أمامها
كفضل المكتوبة على التطوع
فقال أبو سعيد الخدري أربابك
يقول أم شىء سمعته من رسول الله

الحاملين (قوله وتعاشيا) أى تباعدوا عن تشييعه بعمل الامنة هذا انما يقرب كرامة حل
الواحدة لا مافوقه عما هذا الأربعة (قوله ويكره الخ) الأولى عبارة الشرح حيث قال ولذا
يكره على الظهر والدابة أى للتشبيع بعمل الامنة يكره الخ وعبارته بعض الأول من بعد ذكر
حمل الأربعة فيكره ان يكون الحامل أقل من ذلك أو أن يحمل على الدابة أو الظهر اهدم الأكرام
الا إذا كان رضى بهما أو طيفا أو فوق ذلك قبله لا فلا بأس أن يحمله واحد على يديه أو فى طبق
را كبا والافه وكالبالغ اه (قوله بلا عذر) أما إذا كان عذرا فإن كان المحل بعيدا ينق
حمل الرجاله أو لم يكن الحامل الواحد الحمله على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الأولى
حذفه أو حذف قوله بايدهم فان مؤداهما واحد (قوله بتقدمها) أى مقدم الجنائزة أى الميت
الايمن وهو يسار السرير كذا فى القهستانى فيجعل صنفه ركنه الايسر خارج مقدم الجنائزة
(قوله فيضه على يمينه) ايثارا للقبلى من (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا
لها أى فيجعل يساره خارج هو الجنائزة ويحمله على طائفة الايمن (قوله أى على طائفة الايسر)
وهنقه ركنه الايمن خارج الجنائزة والمؤخر والمؤخر بالغنى وغالبا فيه اوالكسر اقصم (قوله
ثم يخطم الجانب الايسر) الأولى زيادة المؤخر وبالحتم بالمؤخر يقع الفراغ خلف الجنائزة فيمشى
خلفها كما فى البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تقرىع على قول المصنف يبدأ الخ (قوله
كفرت عنه أربعين كبيرة) كفرت بالبناء لا بالمعنى انصب أربعين أى كبرت الجنائزة أى حملها
قوله السيد الذى نقله بعض الأفاضل عن عبارة الحلبي أن يعون بالواو فيكون ما بينه والوجه
وأربعون نائب فاعل وهو كذلك فى الشرح وفى الحديث لتفريق بان الكرامة تكبر بهذا العمل
ولا ينبغي مثل خبر (قوله فقد قضى الذى عليه) أى فقد أدى الى عليه من حق أخيه
المسلم لعل المراد أنه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب به الى القبر ولا يذره حتى
يقبر الا أن يأذنه الولي (قوله فيشرقه تقدم وتم اليه) ولأبى دم على خير الايمن كان من فلاختيار
وقوله فيقرأ أى ثواب تقدمون الجنائزة اليه أى الحبر الذى أسأله أى فينصب الايسر اعليه لئلا
ويستشربه ولم يقل فى الله فى فشرقه تقدم وتم اليه لا لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص الى الشرح
فضلا من يسرع به وانما المقصود مغارقه وهذا لا ينافى حصول الثواب فى حمله رأى أيضا فالت
الفضل عظيم فيمكن أن يقابل الميت وان كان من أهل العصيان بالعفو (قوله وان قل خبر ذلك)
أى عاصية وان لم يدكره استهجانا لذكركه ونكحزوم يسكورا النون المحذوفة فتقدمها (قوله من
رقابكم) أى عنكم فأراد بالرقاب الذرات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله وكذا يستحب
الأمرار بتجهيزه كله) أى من حين موته فلو جهز الميت بتجهيزه الجدة يكره تأخير الصلاة
عليه ليعلى عليه اللحم العظيم بعد الصلاة لجمعة ولو خاف وانفون الجدة فيسب دفنه يؤخر الدفن
من السيد (قوله مفتوحات) الأولى أن يقول هتو حنن أى الحسنة لباها الأولى وقد يجاب
بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفى نسخة مفتوحات والأولى مفتوحات (قوله من العدو)
بمعنى كون الدال وتخفيف الواو المشى (قوله والعنق خطوف سبع) العنق بفتح النون (قوله
فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الحبيب فيمشون به دون الخيل (قوله وهو
ما يؤدى الى اضطراب الميت) الأولى ما فى البحر حيث قال لوجه الأمرار المستون بحيث
لا يضرب الميت على الجنائزة فيحتمل أنه راجع الى الخيل المتقدم فى كلامه (قوله للأزدراجه)
به أى الاحتقار بالميت (قوله وانعاب التبعدين) جمع متبع (قوله أم شىء سمعته)
عبارة البرهان أم شىء بالباء وعلى حذفها فهو خبر محذوف أى أم شىء سمعته ويحتمل
عطاعا على رابك (قوله حتى عد سبعين) يعنى هذه أكثر من سبعين (قوله واتهما والقتل خبر

سلى الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل سمعته غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عد سبعين فقال أبو سعيد انى رأيت هذا

بكرهه هسان أمامها فقال صلى الله عليه وسلم لا يغفر الله لهما فقد جاء ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم كى سمعته وانما حواره للتحير

ولا بأس باليكاد مع (قوله بدمع) أي لا يصون فيه تكرره
 (قوله في مقول الميت) ليس بغيره فيما يظهر (قوله ويكره الخ) أي بغيره لما قد سمع من
 السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكرره كما في الآية (قوله ولم يرد) بضم الهمزة وكسر
 الراء والواو والهمزة (قوله قبل وضعها) أي من أخذ في الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع
 الجنائز لا يجلس حتى توضع وفي الجلس قبل وضعها فذكر أنها ١١ من الشرح ويكره القيام
 بعده كما في الدرر روى عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يجلس حتى
 يوضع الميت في اللحد فكان يقرأ مع أصحابه على رأس قبره فنفاه في حديثه هذا ما صنع في حديثنا
 الخامس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده من الاحتياط فلما
 كره كذا في البحر (قوله ويحفر القبر نصف قامة) في الجهر روى الحسن بن زياد عن الأمام
 رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح
 من التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرقة من
 الظهور (قوله ويحفر) يقال لحدا القبر أي جعل فيه لحدا لحدا الميت وضمه في اللحد يفتح اللام
 كهلم ويضمها كقفل وجميع الأول لحود والشاق الحاد وهو حفر فيجعل في جانب القبر طين
 القبر يوضع فيه الميت ويصعد عليه الثياب فيسقى والسنة أن يدخل الميت فيه بالأسفل ولا يدخل
 فيه من فوقه كسواه على رأسه لحدة السنة ولانه قد تنزل الأود والقطر فنه ولان فيه نسا وما ينزل
 أقول من منازل الآخرة من كسواه على رأسه كراهية الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها
 الميت) بعد أن يبنى حافته بالطين ويحفره ثم يوضع الميت فيه حارسة من حله بالطين ونخش
 ولا يسد السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرسوا في التراب من غير لحود لاني وقال
 ليس أحد دجنى أولى بالتراب من الآخر ويوفي وجهه التراب بلسنة من أزملائه (قوله ولا يخالط
 التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المال إذا كانت الأرض رثة أو رثة ويكره التابوت
 في غيرها بإجماع العلماء (قوله ويبرش فيه التراب) ويذكر أن يوضع تحت الميت في القبر
 مضربة أو شدة أو صر أو نحو ذلك في كتب الشافعية والحنفية ويجعل تحت رأس الميت لينة
 أرجو قال السروجي لم أوف عليه ولا صاحبنا ذكر ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب
 ما أحدثه بهضم من أنهم يأتون به لور وفي حديثه في الميت في قبره قال ذلك لم يرد من السلف
 رضي الله عنهم فهو يده فلديهم من الطيب عامر له وهو في البيت فحين من يعرف
 لا مبتدعون لحث وقف سلفنا وقنا ١١ (قوله والشق الخ) أي له من الحامين (قوله
 ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي ذبا (قوله ان أمدار) والآن يحسب المكان
 (قوله اشرف القبلة) هله لقوله ويدخل وقوله من قبل القبلة (قوله وهو أرك من السل) ورواه
 صلى الله عليه وسلم سل سلا رحل على حالة الضرورة لضيق المسكن أو لغيره أن يتم له اللحد ولا
 الأرض على أنه لا تعارض لافعل بعض الصحابة رخصة فدل على النبي صلى الله عليه وسلم والصل
 أن يوضع الجنائز على عین القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بأرضه موضع قدميه من
 القبر قبله الواف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي نقبا كجاء الدار (قوله
 وكان يقول) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وه في له رسول الله الخ)
 قل الأمام الماتريدي هذا ليس بدعائه لانه لا بد من دليل عن الذي ما ن عليه غير أن الماتريدي شهد
 الله في الأرض بشهودون يؤمنون على الأيمان ويخرجون له كذا في البحر (قوله ولا بأس من الله
 وبالله الخ) أي وصعناك متبركين بأسم الله وبه آمنا وفي رضا رضى الله عنك في ذات الله على الله
 ودينه فهو نافي (قوله ولا يغرد دخول رتر) في الحلي من اللذين في لابتة من عدها في لاضع من لال
 لمتبر حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم لم أر به عن والعباس رايه والعقل

ولا بأس باليكاد مع (قوله بدمع) أي لا يصون فيه تكرره
 (قوله في مقول الميت) ليس بغيره فيما يظهر (قوله ويكره الخ) أي بغيره لما قد سمع من
 السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكرره كما في الآية (قوله ولم يرد) بضم الهمزة وكسر
 الراء والواو والهمزة (قوله قبل وضعها) أي من أخذ في الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع
 الجنائز لا يجلس حتى توضع وفي الجلس قبل وضعها فذكر أنها ١١ من الشرح ويكره القيام
 بعده كما في الدرر روى عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يجلس حتى
 يوضع الميت في اللحد فكان يقرأ مع أصحابه على رأس قبره فنفاه في حديثه هذا ما صنع في حديثنا
 الخامس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده من الاحتياط فلما
 كره كذا في البحر (قوله ويحفر القبر نصف قامة) في الجهر روى الحسن بن زياد عن الأمام
 رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح
 من التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرقة من
 الظهور (قوله ويحفر) يقال لحدا القبر أي جعل فيه لحدا لحدا الميت وضمه في اللحد يفتح اللام
 كهلم ويضمها كقفل وجميع الأول لحود والشاق الحاد وهو حفر فيجعل في جانب القبر طين
 القبر يوضع فيه الميت ويصعد عليه الثياب فيسقى والسنة أن يدخل الميت فيه بالأسفل ولا يدخل
 فيه من فوقه كسواه على رأسه لحدة السنة ولانه قد تنزل الأود والقطر فنه ولان فيه نسا وما ينزل
 أقول من منازل الآخرة من كسواه على رأسه كراهية الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها
 الميت) بعد أن يبنى حافته بالطين ويحفره ثم يوضع الميت فيه حارسة من حله بالطين ونخش
 ولا يسد السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرسوا في التراب من غير لحود لاني وقال
 ليس أحد دجنى أولى بالتراب من الآخر ويوفي وجهه التراب بلسنة من أزملائه (قوله ولا يخالط
 التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المال إذا كانت الأرض رثة أو رثة ويكره التابوت
 في غيرها بإجماع العلماء (قوله ويبرش فيه التراب) ويذكر أن يوضع تحت الميت في القبر
 مضربة أو شدة أو صر أو نحو ذلك في كتب الشافعية والحنفية ويجعل تحت رأس الميت لينة
 أرجو قال السروجي لم أوف عليه ولا صاحبنا ذكر ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب
 ما أحدثه بهضم من أنهم يأتون به لور وفي حديثه في الميت في قبره قال ذلك لم يرد من السلف
 رضي الله عنهم فهو يده فلديهم من الطيب عامر له وهو في البيت فحين من يعرف
 لا مبتدعون لحث وقف سلفنا وقنا ١١ (قوله والشق الخ) أي له من الحامين (قوله
 ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي ذبا (قوله ان أمدار) والآن يحسب المكان
 (قوله اشرف القبلة) هله لقوله ويدخل وقوله من قبل القبلة (قوله وهو أرك من السل) ورواه
 صلى الله عليه وسلم سل سلا رحل على حالة الضرورة لضيق المسكن أو لغيره أن يتم له اللحد ولا
 الأرض على أنه لا تعارض لافعل بعض الصحابة رخصة فدل على النبي صلى الله عليه وسلم والصل
 أن يوضع الجنائز على عین القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بأرضه موضع قدميه من
 القبر قبله الواف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي نقبا كجاء الدار (قوله
 وكان يقول) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وه في له رسول الله الخ)
 قل الأمام الماتريدي هذا ليس بدعائه لانه لا بد من دليل عن الذي ما ن عليه غير أن الماتريدي شهد
 الله في الأرض بشهودون يؤمنون على الأيمان ويخرجون له كذا في البحر (قوله ولا بأس من الله
 وبالله الخ) أي وصعناك متبركين بأسم الله وبه آمنا وفي رضا رضى الله عنك في ذات الله على الله
 ودينه فهو نافي (قوله ولا يغرد دخول رتر) في الحلي من اللذين في لابتة من عدها في لاضع من لال
 لمتبر حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم لم أر به عن والعباس رايه والعقل

أن يحيى ثلاثاً لما أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم في القبر حتى عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً (وبتم القبر) ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه ويجعل له مرتبة معن الأرض قدر شبرا أو كثره يسيل ولا بأس برش له - حفظه (ولا يرفع) ولا يصحص انتهى انتهى صلى الله عليه وسلم من ترسيم القبور وتجهيزها (ويجوز رمي البناء عليه كزينة) لما روينا (ويكره) البناء عليه (لا يحكم به الدفن) فإنه لا يمازى قبره منه وأما قبل الدفن فلا بأس به في نوازل لا بأس بتجهيزه في حياته وعليه اقتضى (ولا بأس) أيضا (بالكتابة) في حجره بين القبر ووضع (عليه) ثلاثاً يذهب الآخر) فيحترم بعظم صاحبه (ولا يمتس) ومن في يوسف أنه كره أن يكتب عليه وذخريت القبور فلا بأس بتطيينه الآن رسر الله صلى الله عليه وسلم قبره بانه برهيم فسرأى به بحرا فسد وقال من عمل عملا قليلا فنه عن أنفس من الله صلى الله عليه وسلم أنه قل خفف الرياح وقصر المطر هو قبر المؤمن كما رواه لقوه (ويكره) الدفن في البوت لا خصاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام) قل لئلا يدفن صغير ولا كبير في الميت بذي ماب فيه فأن ذلك خاص بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام يدفن في مقابر المسلمين (ويكره) الدفن في الأماكن التي تسمى (نفس) وهي كبيت معقود بانه يوم جمعة في مخرجوه لئلا يتم نسبة ولا بأس بدفن

عبارة صحابنا في تسوية قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة فذهبنا إلى قوله (أنه يصنع هذا بالنساء) هو آخر الآثار (قوله ويصل التراب) في القبر بلا يديه وبالمساحي بكل ما يمكن (قوله ويستحب) أي لمن شهد دفن الميت أن يحيى في قبره ثلاث شياطين يديه جميعا من قبل رأسه وقوله في الأولى منها ما خلتا كقول الثانية وفيه انه يديه لثلاثة وهو المختار حكم نارة أخرى (قوله ويسمى القبر) تدعى قيل وجوز يار الأول أولى وهو أن يرفع غير مسطح كذا في القبر وقوله بعد ويجعله مرة على الأول تنبيه على قوله يكره أن يرفع الخ قوله قد رتب هو ظاهر الرواية وقيل قدراً بسم أما بغيره أجاز الزيادة على درسته في رواية كافي القهستاني (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه) لانهم ابتزوا البناء به وهو رواية الحسن عن الامام ومن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون منه وبالان الذي صلى الله عليه وسلم فعله قبر سعيد بن زيد وأبراهيم وأحمد بن عثمان ابن مظعون وفي كتاب النور يرمي أخذ من تراب القبر ويدهق بها في سورته القدر سبعة دنانير في القبر لم يعذب صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يرفع) قال الثوري واللبث ما لئلا أحد والجوهور وقال الشافعي التراب أفضل روى أن من شاهده قبره الشريف قال انه سئم (قوله لا يصحص) قال الثلاثة لقول جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحصص القبر وجوز وان يكتب عليها وأن يبنى عليها واهم لم وأبو داود والترمذي وصححه زادوا ونظما (قوله انتهى انتهى صلى الله عليه وسلم) يفيدان ما ذكره مكرهه تحريما (قوله لا بأس) من انتهى عن التخصيص والتراب مع فنه البناء (قوله ويكره البناء عليه) طاهر لانه كراهة اشتمال تحريمه قال في شريعتنا ما يفي عن تخصيص القبور وتكليفها انتهى التخصيص بالتحصيص والتمسك بالكمال الكمال هي افعال والصواعق التي في على القبر (قوله لا مانع) لدفع الخ أي فلا يكره لدفن في مكان في مكان في الامم كان في الشرح وقد اعتاد أهل مصر وضع الأجار فضالة قبره من النذر والنبش ولا بأس به وفي القدر لا يصحص ولا يطين ولا يرفع عليه بنا وقيل لا بأس به هو المختار اه (قوله وفي النوازل لا بأس) من احتج به وفي التحصيص والمزيد لا بأس بتطيين القبور ثلاثا لما في مختصر المكرهين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر ابنه ربهيم ففرق في به بحرا سقط فيه فسد وقال من عمل عملا قليلا فنه ورى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع قبر به ربهيم شبرا وطبت بطنه آخر اه (قوله ولا بأس) أيضا بالكتابة قال في خبر الحديث المتقدم منع الكتابة فليكن هو المعول عليه لكان فصل في المحيط فقل ان حتم في الكتابة حتى لا يذهب الآثار ولا يمتن بجارت فاحال السكا نه في قبره هذا الا اه (قوله رأى بحرا) أي سقط (قوله أنه قال خفف الرياح) كذا فيما رأته من تسخيف الصغار باله وفي الكبيره فف بالصاد وهو الذي رأته في تحريم بعض الأفعال صا إلى غاية الشهى قال في القاموس صفحت الرياح الاقبحا حركتها وفيه خفف الرياح خفف وفخففه شعفا وشمة فالحركة صارت وتحركت وخراقت السماء التي تخرج منها الرياح لا ربيع اه وكل أنى عني لغيره والمعنى أن تحرك التراب على قبره كما رواه لقوه (قوله ويكره الدفن في البوت) اه ضرورة ضمير (قوله ويكره الدفن في البوت) من وجوه الاعتقاد للام الثاني دون الجماعة لغير ضرر والاختلاف الرجال بالنساء غير جاز كما هو الواقع كثير منها الزاوية تخصيصها والنساء عليها قوله السيد الآن في حق قرأته من رايه يلقى للحدود في الجماعة للحق الضرورة وأما ما لا يقدّمه الاختلاف فيه وأما الاختلاف القافر وردة فاداء فعل الحاجز بين الاموات فلا كراهة توضح الصنف بعد يجوز دفن المتعددين في قبر واحد ضرورة (قوله ضرورة) قد وردت جازن لزيادته عليه فيقدم الاتصال بالانفصال الى جهة

وقد قال قبله لومات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب صلياً قال الله عليه ما من عمر واقبل الى الشام وسعدن أي وقاص ما من في ضيعة على أرباء فراع من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة فانت عليه السلام أوصى الله عنه لأمه من أحبها مكرهه في تغير الرأفة أرشدته اوتتقى ٣٣٨

الدارين (ولا يجوز نقله) أي الميت (بعد دفنه) بأن أهبل عليه التراب وأما قبله فيخرج (بالاجماع) بين أئمة طائفت مدة دفنه أو قصرت للنهي عن نبشه والنبش حرام حقا لله تعالى (الآن قد يكون الأرض مغموسة) فيخرج لحق صاحبها ان يطلبه وان شاء سواء بالأرض وانتمهم بأمر راعة أو غيرهما (أو أخفب الأرض) (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد الشراء ثم أخذت لشفعة لحق الشفيع فينتج كقولنا (وان دفن في قبر غير الغير) من الاحياء بأرض ليست على كذا (ضمن قبة الحفر) من تركته والاخر بيت المال أو المسلمين كإفادته فان كانت القبرة واسعة بكرة ذلك لان صاحب القبر يستوشش بذلك وان كانت الأرض ضيقة جازأى ولا كراهة قال العقبة أبو الليث رحمه الله لان أدام الناس لا يدري بأي أرض يموت وهذا كمن بسط بساطا أو صلى أي عبادة في المسجد أو المجلس فان كان الممكن واسعا لا يصلي ولا يجلس عليه غيره وان كان المكان ضيقا جازا غيره ان يرفع البساط ويصني في ذلك المكان أو يجلس ومن حفر قبره لنفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والرياس ابن خنم وغيرهما (ولا يخرج منه) لان الحق صار له وحرمة مقدمة (وينبش) القبر (للتعاقب) كثوب ودرهم (سقط فيه) وقبل لا ينبش بل يهفر من جهة المتاع ويخرج (و) ينبش (الكنف مغموس) لم يرض صاحبه الا بأخذ (و) (سالم الميت) (الخ)

يجوز ذلك الى مادون مدة لسفر وقيل في مدة السفر أيضا كذا في الحاشي ونهت كلام محمد طلق من قيد الضرورة وأيضا لا تطهر الكراهة في نقله من بلد الى بلد الا اذا كان المسافر كثر من ميلين (قوله وقد قال قبله) أي قاضي خان قبل نقله عبارة شمس الأئمة السرخسي (قوله فأت نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روي أن يعقوب الخ) وهو صبي عليه السلام نقل قابوس يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد وفاته (قوله قلت الخ) أصله لا يكال فانه قال في رده كلام صاحب الحديث في التحنيس انه لا يتم في النقل من بلد الى بلد لما نقل أن يعقوب الخ ما نصه ان ذلك شرع من قبله ولم يتوقره بشرط كونه من ثمره ولان أجساد الانبياء عليهم السلام أطيب ما يكون حال الموت كالباقية أو انهم كسهم رضى الله عنه ليسوا كغيرهم من حيثهم أشد تناسل حية لها ثم لا يكتفى بهم (قوله وأما قبله) أي قبل ما ذكر من أهالة الرباب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية البت قبل الاهالة وهو الذي في الزياحي والمخبر فقد قدم عن البرزبة والحلاصة بما ألفه (قوله لنهي عن قبشه) فلورفن ولدها بغير بلدها وهي لا تصبر وراثة نبشه ونقله الى بلد لا يباح لها ذلك فتجوز مني المتأخرين لا يلبثت اليه ولا يباح نبشه بعد الدفن أصلا كذا في الفتح وغيره (قوله الآن تكون لأرض مغموسة) في المضمرة القبل بعد الدفن على ثلاثه وده في حقه يجوز باقية في وجهه لا يجوز انفاق في وجهه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مغموسة أو كفن في ثوب مغموس ولم يرض صاحبه الا بنقله من ملكه أو ترعه أو جازان يخرج منه ما تعلق وأما الثاني فكلام إذا أردت ان تنظر الى وجهه ولدها ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز اتفاق وأما الثالث اذ غلب الساء على القبر فقل يجوز نقله ولده لما روي أن ما روى أن ما روى في الخاف عداقة في الخاف وهو يقول ولو في من قبري فقد آذاني الماء ثلاثا فظروا في الشفة الذي الى الماء قد أصابه الماء فآذني من عباس رضى الله عنهم ما نبشوا به وقال الفقيه أبو حنيفة يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله يخرج لحق صاحبها) لانه بلاك طاهر أو باطنها (قوله كقولنا) في الأرض المغموسة من الخواجة أو انتفاع المال بمزارعة وغيرها وسورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع لشرب لبنها أو جرح خدوش فيها بدمه وتعلم له الشفعة بطلبها إذا حذها بالشفعة وكذا لو شراها الوارث أو غيره (قوله ليست مملوكة لأحد) أما إذا كانت مملوكة لأحد فهي مغموسة وحكمها سبق (قوله ضمن قبة الحفر) بالبناء للمجهول والضامن اما الوارث أو رب المال أو غنيمة المسلمين (قوله أو المسلمين) أي ان لم يكن في بيت المملوك أو كان يظلم (قوله يستوشش) أي يفتنهم به وزن (قوله لا أدام الناس الخ) أي فيمكن ان لا يذخره فلم يكن له حق فيه (قوله والجاس) أي كجلس أهل تعلم (قوله أن يرفع البساط) أي ينجبه ولا يرفعه بهدالة لا يدخل في ضمانه اذا ضاع كانه في الترة (قوله كذا عمل محمديت عبد العزيز) وهو أبي بكر رضى الله عنه أنه رأى رجلا عند مسموحه يد أن يحفر لنفسه فنهى فقال لا تدع له سلفا واعلم نفسك لا تجر قال البرهان الحلبي ولذي يني في أنه لا يكره تنبيهه نحو الكفن لان الحاجة اليه تنفق غالباً بخلاف القبر فاوله تعالى وما تدرى نفس ياي أرض غرن والظاهر أن الانبياء بعدهم هذا يعني الاول ووجهه لا لوجوب وعدمه (قوله لذلك) أي اسألوه وقضيه بذهب وضع معه (قوله فقلت

بل يهفر من جهة المتاع ويخرج (و) ينبش (الكنف مغموس) لم يرض صاحبه الا بأخذ (و) (سالم الميت) (الخ) لان النبي صلى الله عليه وسلم أباح نبش قبر أبي رغال لذلك (ولا ينبش) الميت (بوضعه) لغير القبر (أو) (على يمينه) أو جعل رأسه موضع رجله ولو سوى العين عليه ولم يمل التراب نزع الابن وراحي السنة (نقطة) أي قال كثير من متأخري أئمة تناسلهم الله بذكر الاجماع عند صاحب الميت حتى يأتي اليه من يعزى بل اذا رجع الناس من الدفن قبله فقرأوا يستعملوا بأمرهم وسماحهم الحسين يأمره

[illegible]

ونكره الجملوسه الى وابه الار
للمدينه فذلك عمل أهل الجاهلية
ونهى تعالى الى اتقوا قلبه وسلم
من ذلك ونكره في الحديث وقد كره
اضباطه من أهل البيت ثم خرجت
في السرور لاني نمرور وفي بدعة
مستقيمة رقا عليه السلام

د عقر في الاسلام وهو الذي كان
 يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب
 لغير ان الميت والا باعد من آثاره
 ثم يقطع طعام لاهل الميت يشبههم
 يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه
 وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم ويبلغ عليهم في
 الاكل لان الحزن ينزعهم فيضعفهم
 والله ملهم الصبر وهو عرض الاجر
 وتستحب التعزية لرجال والنساء
 الا ان لا يفتن لقوله صلى الله عليه
 وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه
 الله من حلل الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى
 مصابا لله مثل أجره وقوله صلى الله
 عليه وسلم

تعد الاجتماع الى اهل الميت ومنهم الطهارة من التياحة اه يعق وهو فعل الجاهلية راعيا
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على انه قد صار له ما رواه الامام أحمد بن حنبل في صحيحه وأبو
 داود بن حاتم بن كليب بن أبيه من رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فحسبها وحى بالطعام فوضعه بمذبه ووضع مع القوم
 فأكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يملك القعدة في نيب الحديث هذا يدل على اباحة منع
 اهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البزامة ايضا من كتاب الاستبصار وان اتخذها
 للعقراء كان حسنا اه وفي الاستبصار الحاشية وان اتخذوا في الميت ما اكلوا ففرا كان حسنا
 ان يكون في الورثة صغر فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمنا ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لا عقر في الاسلام) بفتح العين قال ان الامر بهذا في اعادة الجاهلية وتخصير من فاتهم كلوا
 ينكرون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يعقرها للاضياف في حياته فبذلك فأنزلت
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبههم يومهم وليتهم) أي لاشتهائهم بالخزنة
 هذه المدة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاوى بفتحها (قوله والله ملهم الصبر) أي
 هذا تعليم من المؤلف لمن هذا الطعام أن يقول أظننا لاهل الميت من نسلته لهم (قوله وتستحب
 التعزية بالخ) ويستحب ان يعزى بهم جميع أقارب الميت الا ان يكونا حراً فشا بنوهم لما رآه
 بقوله الذي لا يفتن وهو بالنساء للفاضل ولا يحرف لفظ التعزية من أحسن ما ورد في ذلك ما روى
 من تعزيتهم صلى الله عليه وسلم لا حتى يناته وقد ما لمشارك فقال الله ما أخذ به ما أعطى
 وكل شيء عنده بأجل مسمى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن جزاءك وشغل قلبك وألحظ ذلك وقد
 معهم من قائل يومئذ صلى الله عليه وسلم ولم ير مقتصد قبل انه انصرف عليه السلام بقوله عز
 لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل
 ودر كسر كل فئت فبالله تعالى وثقوا وايما فزعوا فأن المصاب من حرم ان يروا لنا ففي
 الامور ذكره بأبصاره دليل على أن الحضر هو قوله الاكثر ذكره السكك من الصبر حتى
 والعزاء بالمصاب برا وحسنه وعزى وعزى من باب تعبه به على ما ناهى وعزته تعزيتة قاله
 أحسن الله تعالى عزاءك يروقك الصبر الحسن كما في القاصوس والمصابيح وقتها من حين يكون
 الى ثلاثة أيام وأولها أفضل ونكره بعده لانهم اتحدوا الحزن وهو خلاف المقصود ومنه ان لا المقصود
 منها ذكر ما يلي صاحب الميت ويخفف حزنه ويخففه على الصبر كما به الشارع على هذا المقصود
 في غير ما حديث (قوله من حلى السكرامة) أي الدالة على تكريم الله تعالى يا وقد حث
 الشارع المصاب على الصبر والاحتساب وطلب الخلف مما خلف فروى مالك في الموطأ من أم سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال من أصابته مصيبة فقال كما أمر الله تعالى والله وأنا اليه
 راجعون اللهم أجري في مصيبتى واعقبني خير أصبتها لأن الله تعالى لما حذر في رجليه يسكن
 المحنة والجيم فيها القيم والكمرة وقد عذبت المحنة مع كسر الجيم ولم لا أخلفه الله تعالى خبراً منها
 فيبقى لكل مصاب أن يفرغ الى ذلك وظاهراً لا حديث أن المأمو به قول ذلك من قراحة فورا
 لقوله صلى الله عليه وسلم اغتالتم عند المدة الأولى واهل اجتارى وخبر ولود كرهوا ولود
 أربعين عاماً فاسد ترجع كان له أجراً يوم ونوعه ازيدة فضل لا تنافي في الاحتساب فورد وقوع
 المصيبة كذا ذكره في شرح الموطأ وروى الطبراني رحمه الله ان المصاب أحدكم مصيبة
 فليذكر مصيبتة في فئتها من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه فليذكر مصيبتة في فئتها أحد من
 أمي لن يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من مصيبتى ربك برفق الفائل
 أصبر لكل مصيبة وتقبلها واعلم بان المصيبة لا يملكها
 واذا ذكرت مصيبتة تسليها فاذا ذكرت مصابك بالني محمد

افلدى خلوات فانه كتب مثله لنفسه وشرحه شرحا رسعا حتى هبل فوالله لو فارق قلب
غريبة وقدر أبنه مدشونا وخفت على ما فيه من الضياع لعدم إقبال الناس عليه هم تسدة
الاحتياج الى ما فيه فأحببت أن أقطف بهضامن أزهار على هذا الشرح المتداول بين الناس
لأنه لا يتنعم به المسلمون ولا يضيع سعيه فيه مكث المدة المديدة في تحريره وتقصيه فجز الله
أحسن الجزاء ووالى عليه جزيل الرحمة في كل داهيى وترحم على فليدع له ويترحم عليه
وهي المؤلف والسيد أولا وبالله تم بحمد الله في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ فانه ليس في هذه
التعديلات الا ما كان خطأ وما كان من جواب عن المنة ولا في رأسا لله تعالى أن يقرر
لنا العثرات انه بيده الخير وهو على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم ولا يستغفر الله العظيم

(باب أحكام الشهيد)

(باب أحكام الشهيد)

سمى به لانه مشهود له بالجنة
(المقول) بأى سبب كان (ميت
ب) انقضاء أجله لم يسبق من
(سأله) ولا رزق شي (عندنا)
معاصر أهل السنة والجماعة قاله في
الغاية (والشهيد) ثم ما هو (من
قتله أهل الحرب) مباشرة أو تسبيحا
بأى آلة كانت ولو عاه أو نار رموها
بين المسلمين (أو) قتله (أهل البغي
أو) قتله (قطاع الطريق) بأى
آلة كانت (أو) قتله (لصوص في
منزله ليل أو نهار) (أو)
وجد في المركة) سواء كانت معركة
أهل الحرب أو البغي أو قطاع
الطريق (وبه أثر) كجرح وكسر
وحرق ونزوح دم من أذن أو عين
لأنهم فم وانف يخرج (أو قتله مسلم
ظلم) لا به ذر فود (عمدا) لا خطأ
(محمدا) خرج به المقتول شبهه محمد
مقتل

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه متى فاعل لشهوده أى حضوره برزق عند ربه
على المعنى الذى يصح أولان عليه شاهدا يشهد له وهو دمه وجرحه وشبهه أولا نروجه شهد
دار لسلام وروح غيره لاقتلهما الا يوم القيامة أو لقيامه بنهاية الحق حين قتل أولا لا يشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى مفعول لما ناله شهوده بالجنة أو لانتهاك
شهوده كراماته كذا في حاشية الدر عن النهر (قوله لم يبق من أجله) بقية أياه وهو سبيل
قبله ولم يقتل لاحتمال أن يكون وأن يبقى وقاات المعترضة ان لا تقتل فطم على المقتول أو جلد ربه
للمقتول ببقى حيا (قوله والشهيد شرعا) أما لغة فقال في القاموس الشهيد ونكسر سبيل
الشاهد والأمين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقيد في سبيل الله لأن ملائكة
الرحمة تشهدون أو ناله تعالى وملائكة شهوده بالجنة أولا لا يشهدون ويستشهدون أقبيا مفعلى
الاعم الحالية أراسه قومه على الشاهدة أى الأرض أولا لا يشهدون به حاضر أولا لا يشهد
ملكوت الله وملكه اه وفقد كربعض المعاني الشرعية مع العوبة (قوله هو من قتله أهل
الحرب) هو حقيقة عرفية في كافل يدخل تحت أمثاله وأما انظر إلى البغى والى هو قتل من حارب
أهل حرب (قوله أو تسبيحا) بأن ألقوا حجرا في طريق المسلمين فهلكوا بها أو رموا
فاغرقوهم (قوله ولو عاه الخ) مثله ما لو طعن دانتهم مسلما أو نحررا دابة مسلم فزمنه أو رموا
من السور أو ألقوه عليه حائطا (قوله أو أهل البغي) مباشرة أو تسبيحا أيضا كقتل أهل الحرب
لانه لما كن العتال مع البغاة وقطاع الطريق مأمو رابا الحق يقتل أهل الحرب فعمد الآلة
كما عت هناك معراج وماقتل أهل البغي بعضهم بعضا كذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا
لا يبعد أن يعد المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأى آلة كانت) راجع الى أهل
الغنى وقطاع الطريق (قوله بلالو بمنزل) قال في البحر للوزن عليه القاموس بلالو بالمر
فقتل بسلاح أو غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المهر بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم
يختلف في هذه المواضع بل هو مال اه (قوله أو هارا) أى بسلاح كآلة فانه له التخرج (قوله كجرح
الخ) وكذا لو كان به أثر كدم أو دم حموى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية لسيده على مسكيت
(قوله لا من فم واقف ومخرج) لان الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عاده فن الاغصان
يمتلئ بالرطاف والخبان يقول دما احبانا رصاحب الباسور يخرج الدم من دبره (قوله أو قتله
مسلم) قبله بالقتل لانه لو تردى من موضع أو حرق بالدار أو حانجه دم أو غرق فانه لا يكون
شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظلمنا دخل فيه المقتول مداهن نفسه أو لاه
أو المسلمين وأهل لذة اه درمنق (قوله لا محمد ونود) محتررا التفتيد بالظلم والقضاء طى نقل
من يكون شهيدا ان لا يجب بنفس القتل مال أو لوقته سلم خطأ أو عمدا بالقتل قلبس شهيد

وَشَهِدَ مِنْ قَبْلِهِ أَبُو أَرْسَبَدَ (وَكَانَ) الْقَبُولَ (وَسَلَّمَ) بِالْعَدَا لِيَاءِ بْنِ حَبِيبٍ وَتَعَالَى وَخَتَابَةُ حُلُمَ (رَمَتْ) الْقَيْ سَامَ وَخَلْقَالَةَ الشَّهَادَةِ
كَالْقُرْبِ اتَّخَذَ هُوَ حُرُودَ رَفِيقٍ مِنْ حَرَا قِي (لِبَلَاءَةِ) (بَعْدَ) قَتْلِهِ أَمَّا لُطُفُ بْنُ يَحْيَى شَهِدَ أَحَدَهُ قِي (فِي كَلِمَةٍ) (بَعْدَ) قَتْلِهِ هُوَ مِنْ غَيْرِ
فَقَبِلَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَمِنْ لَوْ) (بَعْدَ) سَامَ (فِي) (لِ) (بَعْدَ) ٢٥

تدعى ابناء لون الله والى من هم المثل

(د) بکتن مع (ڈیاب) (الاسرین)

• كنهيد (للاصل) نسر عليه

الحمد لله الذي جعل العلم ركناً من أركان الدين والدار الآخرة

حزبك حزنتي على عابدي و أنت

تسلی 'قہر' و 'مہم' کی قتل ہو

سني الخصم يا احمدي الماتاق

وَبِشْرَعِ هَذِهِ أَيْ هِيَ الشَّهَادَةُ

١٠٠ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

باسمہ تعالیٰ

أحد أن يترع قسهم الحديده والجلود

ان اعمى باعديه من ذات السوء
انما يشق ان يزل الصدر الذي

نورثہ قاضی علی احمد (اوکرہ قزاق)

عليه السلام (وَقِيلَ) : اَشْفَقَ

سنگ. ابن راه. سنت. و سوم

ملاکات و ملوکات - ملوکات و ملوکات - ملوکات و ملوکات

الى الله المرجع

والله اعلم بما كان خائباً (أوارق)

[illegible]

١٠٠

بِالْبَيْتِ لِلَّهِ وَكَأَيِّ حُلٍّ حَلَّ فِي الْمَرْكَزِ قَدْ بَدَأَ أَيْ بِرِجَالِهِ حَرْفٌ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ مِنْ نَسَائِلِهِ

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

بما كلف به من أحكام الدنيا
ووصل اليه من منافعه (بعد
تفضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا
وهو ترك الغسل في غسل وهو شهيد
في حكم الآخرة الثواب الموهود
لله هدا ولوارث (بأن أثر أد
قرب أدنام) ولو قايلا (أو تدوى)
رفق الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدروا على
أدائها ذل يلزمه بدون فدره فغ
الجزل لا يغسل (أو تفل من المعركة)
حيما يمرض (لا لحوف وط الحبل)
أو الدوا - فانه بهذا لا يكون مرتنا
(أو أدهى) عطف على قوله أكر
سواء أوصى أمر الدنيا أو الآخرة
هذا وأبي يوسف وقال لا يكون
مرتة أبو حنيفة بأمو الآخرة وقيل
الخلاف في أمور الدنيا وقال الفقيه
أبو جعفر إن يكون مرتة إذا زاد
الوصية على كلمة بين أما بكلمة
أو والكلمتين فلا تبطل الشهادة
(أو ما ع أو الله - ترى أحكامكم بكلام
كثير) بخلاف القليل فمن
شهادته أحدهم نكاح كس - عدين
الرابع - وهذا كلاما كان بعد
انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر)
من الأكل ونحوه

٢ (قوله قوله وقيل لا خلاف)
لا وجود لذلك في الشرع الذي
بالماش كما ترى وإنما الموجود فيه
وقيل الخلاف في أمور الدنيا فاعلم
محرف عما ثبتته المحشى أو ما أثبتته
المحشى بخلاف من نسخة الشرح
التي طبع منها وأجبره

بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما لا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقا (قوله أو وصل اليه من منافعه) كما قل ومثرب (قوله وهو شهيد)
حكم الآخرة) عد السبوطى في التذيت شهداء الآخرة يقال عن صان بالطن واختلف في محل
المراد الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من الشيء أو الفرق أو الله دم أو بالطن وعلى
قروح تحدث في داخل الجنب يوحى شهيد أو بالجمع بالضم معنى المجموع كذا حرى في القذور والى
أيما مرأعات يجمع فهي شهيد أو بالجمع بالضم معنى المجموع كذا حرى في القذور والى
أنهم ماتت من شئ يجمع فيها غير منفصل عن من محل أو بكارة أو بالطن وهو لا يصيب الرقة
ويأخذ البدن منه في المقتضات والأصغر أو في القرية أو بالمعسر أو بالمحشى أو بدور أهله أو
ماله أو دمه أو مظلمة أو بالعشق مع العفاف والكم وإن كان سيده أو أبا أو شقيق أو بادر
لبيع أو يجبر سلطان ظلم أو بالضرب أو بتواريا ولا تقتضيه ماله أو أوصان على طيب العلم
لشئ أو مؤذنا محسبا أو تاجر أو صديق أو من سعى على أمره أو يقدّر ماله كنهه بينهم أو
لله تعالى ويطعمهم من حلال كان - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
أقامه والمثني ليجرى الذي حصل له غشيان والذي يصيد في له جر شهيد أى من من
ذلك ومن ماتت صابرة على الغيرة لها أبو شهيد ومن قال كل يوم شجرة ومثرب من الأمام يبارك في
في الموت وفيه بعد الموت ثم مات على مرأته أعطاه الله أجر شهيد ومن سعى فى صوام ثلاثة
أمن من كل شئ - هو ولم ترك الموتى - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
أعطى له أجر شهيد ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت - بها ذلك في كنت من الضالين
أعطى له أجر شهيد - هو ولم ترك الموتى - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
(قوله له الثواب الموهود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدوى) رفق الحياة (الاولى بينه شيئا من
مرافق الحياة كفى لشرح في الكلام - الذى مضاف (قوله ويقدروا على أدائها) إمام الميرقد
على أداء الصلاة مع العمل لا يصير مرتنا ذل يلزمه الصلاة بمرته - بينه لانه لا تدركه بالاداء
الامع القدرة على العمل ولو بالاجتهاد وهو من عدم ولم تحصل له حياة لا يقضى ما مضى مع العقل
والهجرة على طريق من أزمه - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
فذلك ظاهري عدم كونه مرتنا (قوله أو تدوى) رفق الحياة (الاولى بينه شيئا من
ولو نتقل بنفسه - يكون مرتنا بالاولى قوله لا يد (قوله ليد) - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
إدائه عمل العلة في ارتدائه ان نقله من المعركة يزبد من جوارح - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
مشار كالجراح في إثارة موت فليعلم بسبب الجراح - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
ورق بين ان ينقل ليد مرض أو لحوف وطه الحيوان وبعضهم - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
مرافق الدنيا فعل هذا بظهور وجه الفرق بين ما هو محل للنداء أو بالطن من رطه الحيوان قوله
أيد (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والاطهر انه لا خلاف في جواب أبي يوسف فإن يكون
مرتنا فيما إذا كان بأمر الدنيا وجوابه نعم - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
بكم منه ويجلس رقبته ويبرد حلقه من الأرويد خرو لفسه - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
لربيع) هو كفى رواية يزبد من ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
وقال ان ربه فأقره معنى السلام وقوله كيف نجدك قال فأصبه وهو آخر ورق ربه - فاعلى الله تعالى أن يجتمع مع الشهادته في دمر ما هم يوم
ضربة ما بين طعنة بريح وضربة سيف ودمية بينهم قتلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في
أنشروا الاحياء اتهم في الاموات فقال فى لا موت ما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى السلام وقل ان سعد بن ربيع يقول برك الله عنا خير ما يجرى بيننا منته وقل انى
رجح الجنة وأبلغ قولك فى السلام وقل لمن ان سعد بن ربيع يقول لكم لا هدر لى فند - فاعلى

العبادة) وهي الامساك عن المفطرات بقية العبادة ^{بقرينة قوله} من الامساك عن الاكل
على جرى عادته ومثلها الامساك حية (قوله من أهله) هو الاشتغال بخصوص المجتمع فيه
شرط الصحة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفاس والنية والعلم بالوجوب ان
كان بدا الحرب أو الكون بدارتا زمان لم يعلم بالوجوب فلا سلام ولا طهارة شرطا وجوبا وصحة
والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ فلا طهارة ولا طهارة من شرط
الصحة لصحة صوم الصبي ويثاب عليه والصحة صوم من جن أو أنثى عليه وهذه النية وانما هي مع
صومه ما في الغد اعدم النية (قوله احترازه عن الحائض والنفساء) أي ما دام عليه الحائض
والنفاس أما اذا طهرتاهما مع صومه ما وار لم تنقض سلامه بجر (قوله امساك عن المفطرات)
اعترض بلزوم الدور في هذا التعريف اذا المفطرات مفطرات الصوم فتوقف معرفتها على معرفة
الصوم لتوقف معرفته عليها فتداني وأحب بأن المراد بالمفطرات الماء كولات وبحرها (قوله
بأذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار الحاذ كور في التعريف الحاذل
(قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الأصل من رمض اذا احترق شيء لان الذوق تحتق
فيه وهو غير منصرف للعلية وقوله بأذنه والذوق وجب منصرف لا لب الأذنه
المقصورة ويعرف غيرهما وبه أن شعبان حكر رمضان فالجوهري جمع على أرضاء
ورمضان ورماضين كسلاطين منج بزيادة وأظفوا على ان العلم في ثلاثة أشهر بجمع المضاف
والمضاف اليه شهر رمضان وبيع الاقل والآخر لحذف شهر رمضان قيل حذف في بعض السكتة
الا أنهم جازوا لانهم أجروا مثل هذا العلم بجرى المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزاين
نهر من الكشاف والسبب هو في شرح المشارق لان ملك ربيع بالثنتين والاولى صفة واصله
الى الاقل غلط اه سيد (قوله يعني انقراض صومه) أشار به الى ان الوجوب يعني
الانقراض والى ان في العبارة مضافا محذوف (قوله شهري رمضان) هو ربيع الصالح) اعترض بأن الصبي
لذي بلغ أتمام الشهر شهرا من ربه جزءا منه فحق قضاءه وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ وأحب بأنه
لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بجر وحاصل ما ذكره المصنف أنهم اتفقوا على ان
رمضان انما يجب بشهري منه واختلفوا بعد فذهب الشرحي الى ان القسب مطلق مشهود
جزء من الشهر حتى استوى فيه الايام والليالي وذهب نحر الاسلام ومن رافقه الى انه الجزء الذي
يكن انشاء الله وم فيه من كل يوم كافي للرد وما كان من طالع فجر الصالح الى قيل
المنهولة الكبرى فما بعد ما الى الفجر لا يلزم بشهري شيء وغرة الخلف تظهر فيمن أوفى اول ليلة
من الشهر ثم من قبل الفجر جميع الشهر ثم أوفى بعد أوفى ليلة منه أو فيه ابعده الزوال لمن
يؤم منه ثم عوده الجنون قبل الفجر يلزمه القضاء على قول شمس الانة لا على قول غيره وهم في
المغنى قول نحر الاسلام وموافق به له الفتوى كما في المجتبى والنهر من الدراية رحمه الله
واحد وهو الحق كما في العاية واختار في الحيازية الا قوله فيهما قولان من محققان الآراء المعنوي
وأكثر التمهيد على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لا فناء الصوم فيه وهو من طلوع
الفجر الى قبيل المنهولة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر) الاولى فانه قال السبب مطلق
الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الاول الذي يمكن فيه انشاء الصوم من كل يوم
لا كله ولا يلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزاء المطلق والالوجوب صوم يوم يبلغ
فيه الصبي بعد الزوال كذا في تحفة الاخبار وهو عطف تقصير على قوله لا بد من صالح
فالمصنف اعتمده كلام نحر الاسلام ولم يدكر كلام شمس الانة واخلاق كره الشرح بقوله
خلاف الشمس الاثنية (قوله لتفرق الايام) قال في الشرح لان سببا الايام عبادة متفرقة
تتفرق الصلوات في الاوقات لشد لتخلل زمان لا يصلح الصوم أملا وهو الليل اه أي فيكون

العبادة من العادة من أهله
احترازه عن الحائض والنفساء
والكافر والمجنون واختصاره هذا
الحذف الصحيح امساك عن المفطرات
متمى لله تعالى بأذنه في وقته (وسبب
وجوب رمضان يعني) انقراض صومه
(شهر ربيع) صالح للصوم (منه) أي
من رمضان خرج الليل وما بعد الزوال
على ما قاله نحر الاسلام ومن وافقه
خلاف الشمس الاثنية ان السبب
مطلق الوقت في الشهر (وكل يوم
منه) أي من رمضان (سبب لادائه)
أي لوجوب أداه ذلك اليوم لتفرق
الايام من بلغ أو سلم يلزمه ما في منه

الخلو (مما يفعله) بطريقه عليه
(ولا يشترط) لعمدة (الخلو من الجنابة)
لقد رتبته على الازالة وضرورة حصولها
لله لاوطار والنهار وليس العقل
الافامة من شروط الصحة فان الجنون
اذا طرأ دق الى الغروب صح صومه
(وكانه) أي الصيام (الكف)
أي الامساك (من فضاء شهوة)
البطن (والمرجوح) (ما لم يلق
بهما) (عامة) كره (وحكمه سقوط
الواجب) أي الاكراه فمما كان أو
غيره (عن الامة) بإيجاب الله أو
العبد (والثواب) تكثر ما من الله
(في الآخرة) ان لم يكر منها عنه فان
كان منها كصوم المحصر فحكمه
الصحة والمردح من الهدية والاثم
بالاعراض عن ضيافة الله تعالى
وحكمة مشروعية الصوم منها أن
به سكون النفس الامارة بغاها
عن الفضول لاثم اذا جاءت شبع
جميع الاعضاء فتتقرب من البدن
والرحل والعين وباقى الجوارح عن
حركاتها اذا شبعت النفس جاءت
الجوارح بمعنى قويت على الطيش
والنظر وفعل ما لا ينبغي فبما يقباضها
يصفو قلب وتخلص الرافية ومنها
العطف على المساكين بالاحساس
والم الجوع لمن هو موصوفه أيا فحين
اليه ولذا لا ينبغي الافراط في الصوم
لعمدة الحكمة المقصودة والاتصاف
بصفة الملائكة ولا يدخل الرياء في
صوم الفرض

٢ قوله وهو متلبس بها بوجدها
في بعض النسخ زيادة قصه ووفق
بين الحصول والتحصيل فان
تخصيها طر والنهار مقصد فتأمل اه
٣ قوله ما في الشرح بوجدها في
بعض النسخ زيادة قصه ووفق
انه منصوب بالعطف على الحكمة اه

حيض ونفاس) فلتاوق من من شروط الوجوب أي وجوب الاداء بشرط الطهارة (اوله
لنا وتم) الاولى زيادة اياه (قوله بطريقه عليه) متعلق بفسده (قوله لتدبرته في الازالة)
أي بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرة ضرورة حصولها) أي رخصه وضرورة حصولها في
الانسان قد يفطر اليه البلا بطريقه عليه انما رأى بطلان عليه الفجر أي من غير عكس من الغسل
وايس القصد لتقيد بالضرورة أي بل المراد ان ذلك قد يصح في غير وقتها لانه لا يشترط في ذلك
حصل بغير ضرورة كما اعتمد الفرضية ههنا لم يكن فيه منة فانظر الى الاستدلال
بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يجمع بينهما وهو جنب (قوله حصولها) أي الجلبابة (قوله
وطر والنهار) أي مع طر والنهار فان الانسان لا يتكسر من الغسل لبلاب يظهر انما رأى اليوم
٢ وهو متلبس بها (قوله اذا طارأ) أي بعد الزينة والاول ذكر الصوم من الجنون (قوله وبها
الحق) (١) من نحو اللوا (قوله ركه) أي الصوم من حيث هو (قوله أو لا يعد) (٢) ايما به
بنذره أو الشرع فيه وهذا في صوم راجب أنزل (قوله تكثر ما من الله) أي ما لم يكون
الثواب تكثر ما من الله لا بطريق الايجاب ولا بطريق الوجوب (قوله والا ثم يلا اعراض عن
ضيافة الله تعالى) فيه أثر الاثم من جهة لا تاتي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى
ما قاله صاحب النعمان من ان انتهى لمتى يحاور لا بد في حصول الثواب فاقص لا في الارض
المغصوبة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم) الاول زيادة قوله كثر مرة (قوله يكون
النفس) أي من التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي بالبدن وقوله يامر الله ما احتفظ
بسكون والباء للجمعية (قوله عن الفضول) أي عن الامور الزائدة التي لا تفي المسكنات الحاصلة
من الجوارح (قوله تشبعت جميع الاعضاء) أي تشبعت عن التحرك فيها الارضية فان ذلك
ان الجوع يكثرها من التحرك في الطاعات أيضا حسب ما ليس المراد بالوجوع الجوع المفرط
المؤدي الى ذلك (قوله عن حركتها) أي البدن (قوله معنى قويت) فإيراد الجوع هنا للطلب
قد فهم هذا النفس ما يتوهم من أن الجوع يقتضي الاكتفاء (قوله وفعله لا ينبغي) من
عطف العام (قوله فيما يقباضها يصفو قلب) فإن الموصوفين لذكر رتبة فضول الجوارح فاذا
حسنت منها ما يوجب تبليغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتخلص الرافية) أي التكاثر
على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله رخصها العطف على المساكين) قال في الشرح قال الامام
لما ذاق لم الجوع في بعض الاوقات تذكر من هذا حاله في صوم الاوقات يسارع اليه بالرفقة
والرحمة وحقيقة تمناني حتى الانسان نوع كماله فينبغي له ان لا يفتقر الى ما عدا الله تعالى من حسن الجوع
ومنها وافتقارها مما يعمل ما يتحملون احياها وفي ذلك رفع ما عدا الله (قوله امن هو موصوفه
أبدا) الامم يعني على ومصدق من المساكين والارواح قدوة للاستغناء عنه بقرائه على المساكين
(قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في الصوم) بالفهم الفهم أي لا تكثر (قوله
والانصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٢ ما في الشرح (قوله بصفة الملائكة)
فانهم لا يكونون ولا بشر بون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء في صوم الفرضي)
وفي سائر الطاعات يدخل لان الشئ على الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى في الصوم رأنا اجزى
به في شركة لغيره وهذا الميز كفي سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه أن العرائض كلها لا رياء
فيها هل في الدرقيل باب صفة الصلاة ولا رياء في العرائض في حق اصناف العواجب وكذا ذكر
آخر المحظر فلا خصوصية للصوم اما اذا كان حسنها بين الناس وكن بحيث لو كان في الخلوة
لا يحسن فليس له ثواب الاحسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والتمهل لا في المساكين في خلوته
انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحديث في المظاهر لا في الصوم وقيل انه لم يعبه
به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأسنه ورامته العظيم

لا كل يوم بعشرة فكانت صام الله شهر كله ومن اعتاده اقله كان صام الله شهر كله (قوله يوم
 يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو لم يكن له الا نصفه الصوم قاله السيد (قوله قصر من الاحمال)
 أى بعرضها الحفظ على بعضه فما كان من غير أثره اقبحه وما كان من مباح أزاله (قوله
 ومنه صوم ست من شهر نول) قال في البحر السمن شوال صومها مكره عند الامام متفرقة
 أو متتابعة لكن عامة المتأخرين في رايه بأساها (قوله كنت كصيام الدهر) لان جملة
 ما صامه بمرضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثلثا ثمانين يوما حتى عدد أيام السنة
 والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم واز اختلاف الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر
 لان صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكره باضعاف كثيرة (قوله لظاهرة قوله عاتبه)
 أى والوصول فيه تحقيق تمام المناعة (قوله وقيل نهر بقها) قال في التمهيد شرحه ووثب
 تقريص صوم السن من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا لما في حارثي (قوله في التسمية)
 الأولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالجماعة (قوله راحبه) أى أن تتركها (قوله
 كان ينام الخ) في نسخة يوافي نسخ بمذاهب وهو الذي السيد والشرح (قوله وبنام
 سدسه) ليقوم اصله الفجر بنشاط ويقوم بوثاق الادكار بعده (قوله وكان يظفر يوما
 ويصوم يوما) لثلاثة اذ النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيه) أى ولا حطب
 صومه بخد صابون (قوله ومنه صوم أيام تشرى) هي ثلاثة ايام (قوله وكه
 افراد يوم الجمعة) الا أن يفهم اليه يوم ما قبله أو بعده كجاء الحديث وعلم أنه ثبت بالاستنباط
 صومه وانتهى عنه والاخر منه انتهى كجاء شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لان فيه
 رطاب فاعلمه اذا صامه ضعف عن فعلها واعد في المرد صومه من القدر برب المصداق (قوله
 وقصوا ليلة الجمعة) انتهى لانتقيره وانتهى انتهى عن الاستعداد لطايع خصوصها اذا كانت
 تفاقدا فلا ريم التعمد لا في الثواب (قوله الا أن يكون في صوم) أى مع صوم قبله أو بعده
 (قوله وكه افراد يوم السبت) لتسببه باليه ويحرم (قوله الا فيما افترض عليكم) منه لا صاد
 صم اليه غيره (قوله الجماعة غنة) أى فشرعية (قوله بله ضعفه) بفتح الباء واذا الجمعة
 (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فتوجه الى الجمعة وروزه معنى اليوم (قوله وهو يوم
 في طرف الربيع) هو اليوم الذي يحصل فيه الشمس بروج الحمل (قوله وهو يوم في طرف
 الحريف) المراد منه أول الحمل الشمس في الميزان وهذا اليوم واذا قبله قبله بعد ان للمرس (قوله
 الا أن يوافق ذلك اليوم) أى الصادق باليوم قبله واستثنى في صلاة التراويح من كراهة صوم
 لغيره وزواله رجاء ما اذا صام يوما فلا يكره كما في يوم اشك ١١ وحبب كراهة صومها
 في الدرجة بعده (قوله وكه صوم لومال) أى لغيره صلى الله عليه وسلم اما هو فلا يكره
 (قوله ولا يتكلم بشئ) أى معتقدا أن ذلك قريب مما اذا سكت بالاعتدال كراهة (قوله ولا
 صوم اراءه لا) اما العرض ولو علمه لا يتوقف على رضا لا نذر كحصىه ولا طاعة لمختلف

يوما وبصوم يومين واه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذي بينه (عنا) أى صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تغريها ومكروه تحرم بها الأثر) لذى كره تغرياً (كصوم) يوم (عاشوراء منفرداً عن التاسع) أو عن الحادى عشر (وأما) الذى كره تحريماً (صوم العبدن) العطر والكحل والخراص عن ضيافته الله ومخالفة (لامر) (د) منه صوم (أيام التشريق) لورود النسي عن صيامها هذا التسميذ كره لمحقق السكالكين إمام رحمه الله وقد صرح بحرمة صوم لعبدن وأمام التشريق فى البرهان (وكرر) أف راد يوم الجمعة (لصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الأيام ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون فى صوم يصومه أحدكم) وأمسلم (د) كره (أف راد يوم السبت) به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما عرض عليكم قبله لم يجد أحدكم إلا الحاء متبعة أو هو مشبهة فليضعه رواد أحمد وأصحاب السنن إلا أن ساقى (د) كره أفراد (يوم النوروز) أصله

فوز لسكر لم يكن في أوزان العرب فهو عول ابدلوا الواو يا وهو يوم في طرف الزبيد (أو) افراد يوم (الهرجال) مغرب في
 مهر كان وهو يوم في طرف الحريف لان فيه تعظيم أيام خميس انعظيها (الان يوافق) دلثا لثيوم (ما دنه) اموات على المكاره بصوم
 معتاد (وكر صوم الوصال ولو) واصل بين (يومين) فقط لثني عنه (وهو) أي الوصال (الان لا يفطر بعد الحرب) أصلا حتى يتصل صوم
 انغبالا مس. وكر صوم الصمت وهو ان بصوم ولا يتكلم بشي فعليه ان يتكلم بخبر ومحااجة دع اليه (وكر صوم الدهر) (لثني عنه
 أو يصير طبعه ان رميتي اعبد على محله) العادة ولا تصوم المرأة فلا يعبر رصاص وجهه ان يفطره القيام عنه واحتياجه والله الوفاق

كذا بعضهم وقال الميشتي * ما صام كاملا سوى شهر اهل
والده مري أنه شهران * وناقص سواء شق يسار

أهـ من شرح السيد مخلصا (قوله أربعم من رجب) انه مرقى بعم بعدوا الى شعبان أي أربعم
هلال شعبان من رجب فأكلت عدته فاد المرحلال رمضان بعم الشك في الثلاث من شعبان
أهـ الثلاثون فيكون رجب كاملا والحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصا واليوم لآنى أول
رمضان (قوله لحديث السرار) فإنه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لرجل هل صمت من ممرار شعبان قال لا قال فإذا أفطرت فممع يوما مكانه وفيه ان
محل في آخر شعبان الحق ويوم الشك يحتمل أنه من رمضان (قوله اذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا يكره (قوله ذلك) أي الصوم (قوله ليعتادوا) غلته ليقى وهو قوله صلى الله
عليه وسلم اذا علموا اعتادوا ولو قال ليعتادوا الخ أي اغتفر ما نذا لثلاثا ليعتادوا لكان أوضح
(قوله ظنا منهم) غلته لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) أي صوم يوم الشك (قوله لظاهر
المنهى) هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقوه وارضان بصوم يوم أربعم من الآن يوافق صوما
كان يصومه أحدكم رقى الشرح الكبير من ظاهرا لا يسي وهر لاولى (قوله وقيل في الصوم
الخ) هو الذي جزمه المصنف فيدل على انه صحيح والكلام الآن يدل على انه أفضل في حق
الخواص فقط وفي عبارة التتوير وشرحه والا يصومه الخواص ريقه غرهم بهذا ليرال به يفتى
نفيا لتهمة المنهى اهـ فأفاد الخلاف في أفضلية صومه للخواص قال في شرح السبوتة أي
من قوله الصوم نفل المتفقى عدم الكراهة يعلم ان ما استنبه من كلام المصنف من ان صوم
يوم الشك نفل لا يكره مطلقا سواء وافق صوما معتادا أم لا رسوا عما بها أفراد أم لا بأن
ضم اليه غيره وسواء كان ما ضمه اليه يوما واحدا أم لا بأن كذبوه بن فا كرمه لم لاخبار عليه
ولا ينافيه ما يأتي من قوله وكرهه صوم يوم أربعم من من آخر شعبان لانه مقيد به اذا كان المتقدم
على قصد أن يكون من رمضان اهـ (قوله الآن يكون مسائرا) هو مذهب الامام كماله حق
(قوله لدخول الاسقاط في عزية) أي في فيه صومه من وجه وهو ما اذ ظهرا ته من رمضان
فانه يزي عنه فمكانه لم يشرع ملتزما بل مسقط من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أتى به (قوله
وكرهه الواجب الخ) الاولى ما قبله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على انه من رمضان
ملقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد قضى آبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب
في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضان به أجزاء وان افطره فظهراته من شعبان لم يقضه
كالظهور لشرعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والعرق بين ظهر الجملة الذي يصلى بنية
الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبيت صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض
أن نية التعمين في الصلاة لازمة لكون وقتها ظاهرا فأيضاها وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة
لا يصح ولو في وقتها الا ان نواه على التعمين بخلاف وقت الصوم حاله معيار لا سبع غير معيده من
الجوى وهذا انما يرجع على مذهب أبي يوسف لا على المصنف بقى ان ما ذكره المصنف من حديث
من صام يوم الشك فقد قضى آبا القاسم لا أصل له كما قاله ابن بابي (قوله لصورة المنهى)
أي المنهى عنه يعني ان صورة الواجب كمسورة الفرض للقرن بينهما فلما كرهه ولو ظهر من
رمضان به في هذه الصورة أجزاء لو تم فيما ولوه مساقرة من الواجب هذه الامام ولو ظهر من
شعبان فعمانوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كراهة في أرض النهر) فان
الكراهة هنا للأرض الجوى وهو الاداء في ملك الغير فلا رضاء كما كره الواجب للأرض وهو
نصوره بصورة المنهى عنه (قوله لعدم التشبه) أي باهل الكتاب في الزيادة على مقدار
الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكره ونقربها ولوردد بين فرض وواجب كره فان ظهر

أربعم من رجب (وكرهه فيه)
أي يوم الشك (كل صوم) من
فرض وواجب وصوم رده به بين
نفل وواجب (الصوم نفل جزم
به بلا ترديد بينه وبين صوم آخر)
فانه لا يكره لحديث السرار اذا كان
على وجهه لا يعلم الصوم ذلك
ليعتادوا صومه ظنا منهم زيادته على
الفرض واذا وافق معتاده فصومه
أفضل اتفاقا واختلفوا في الأفضل
اذا لم يوفق معتاده قيل الأفضل
الظاهر احترازا لظاهر المنهى وقيل
الصوم اقتداء به صلى الله عليه وسلم
الله ههنا فانه ما كانا يصومانه (وان
ظهرانه) من (رمضان أجزاءه)
أي من رمضان (ما صامه) بأي نية
كانت الا أن يكون مسافرا أو نواه
من واجب آخر كما تقدم وان ظهر
من شعبان ونواه فعلا كان غير
مضمون لدخول الاسقاط في
هزيمته من وجهه وكرهه الواجب
لصورة المنهى كراهة في أرض
الغير وهو دون كراهة على أنه من
رمضان لعدم التشبه وأما كراهة
النفل مع التردد فلانه ناهى فرض
من وجه وهو أن يقول ان كان غدا
من رمضان فعنه والا فطوع
(وان ردد) الشخص (فيه) أي في
يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله
ان كان من رمضان فصائم والا
فمفطر

لا يكره ما شاء الله له لم يجز يعزبه فان كانت ردة الله ونفسا تم نزع في ان ذلكم ١٣٠ و من غير شك على هذه الاحتمالات

وقال (ركبوا صوماء) وهو من

[illegible]

استحبنا به نالان المسمى الذي يقول ٣٥٨ فبه ختم شعبان بالعبادة كما به تصب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان)

وحده (أو) هلال (القطر) وحده
ورده قوله (أي رده القاضي) (لزمه
الصيام) لقوله تعالى في شهر منكم
الشهر فليصمه وقد رآه ظاهر اقله
صلى الله عليه وسلم صومكم يوم
نصومون وفطركم يوم تفطرون
والناس لم ينفطروا فوجب أن لا يفطر
لا فرق بين كون السماء بهلة لم
يقبل لنفسه أو ردت به صومها
لأنه رآه وفيه إشارة إلى لزوم
صيامه وإن لم ينفذه عند الماضي
ولا فرق بين كونه من عرض الناس
أو الامام فلا بأس بالناس بالصوم
ولا بالفطر إذا رآه وحده ويصوم هو
(ولا يجوز له الفطر بمقتنه هلال
شوال) برؤيته منفردا بالمار ونا
كذا في الفقه والتأثير خافية عن المحيط
والخلاصة في الجوهر خلافة قال
الامام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده
ولا يصلي بهم العبد ولا يفطر لاهرا
ولا جهر انتهى فأخذ الاحتياط
في المحل بن وفي المحجة فل صاحب
الكتاب إذا استيقن بالهلال
يخرج ويصلي العبد ويفطر لانه
ثابت بالشرع وقد تيقن كذا في
التأثير خافية (وإن افطر) من رأى
الهلال وحده (في الوقتين) رمضان
وشوال (فرضي) لما نلتوا (ولا كرامة
عليه) ولا على صديق له رأى
شده عنده هلال الفطر وحده
فقط ولأنه يومه به عنده فيكون
شبهة وبرد شهادته في رمضان صار
مكذبا شرعا (و) بذلك لا كرامة
عليه (ولو كان فطره) قبل ما رده
القاضي في الصحيح (أقيم الشهادة
وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم

ومن الشهر آخر ليلة منه كمرار يومه رده وقال فله السر من شهر الا شهر آخره واستعمل الامام
أحمد على وجوب صوم يوم الشئ بهذا الحديث كما في المشح (أولاهي به) أي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لا نعلم كذا الخ) على ان تدب صومه القضي والقاضي ومن كان من
الحواص (قوله حمل تقدم) أي المنهي عنه (قوله على قبة العرض) أي على ما زاد
الصوم على رمضان زوايا انتم منه (قوله وحديث السر) أي الحديث لاله على طلب صوم
السر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله ورده قوله)
فذا لم يرد صامه بالاولى (قوله لزمه الصيام) وكذا يلزمه حقيقة داخيرة برؤيته ان صدقه
ولا يفطر وإن افطر لا كرامة عليه بجر (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ) دليل
المثلة الثانية (قوله يوم تطرون) بهتم لانه بديل الفطر ولو كان بضمه القال راطا ركم
وفي القاموس فطر الصائم كل شرب كأفطر وفطره شعبة لزمه داوا فطره اء وأورد في
الحديث في بيان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورده قوله وجب عليه
صومه مع ان الناس لم يصوموا واجب أن الصرم ثبت بديل خاص وهذا الآية القديمة (قوله
رفيه إشارة الخ) وجهها انه اذا لزمه الصيام بعد رده قوله لم يرد اذا لم يرد بالاولى والصوم
المراد منه حقيقة لا الامسالك على المعتمد في صورة رؤية هلال الفطر وحده لا يجب أو ينسب
قولان والمقدمة الاول والمراد بالوجوب الادعاء صاحب ردة الاحيار (قوله من
عرض الناس) بالضم أي عامتهم كما في القاموس (قوله اراء) أي هلال الصوم أو هلال
الفطر في التوزيع (قوله لا يجوز له الفطر) جعل كلام المقصد من جهة ما يقبله من مسألة
الامام فأخرج المتن عن العموم (قوله في الجوهرة) ومثله في المندرة عن السراج (قوله قال)
أي صاحب الجوهرة (قوله برؤيته) أي برؤية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العبد)
أي اذا رأى هلال شوال كما فصحه في السراج وكذا بعد فيه بعد (قوله ما خذ) أي
أخذه من قال هذا التمهيل (قوله في المحل) مما روية هلال رمضان بالصوم برؤية الفطر
بالصوم أيضا لاحتمال العاطفي الرؤية (قوله قال صاحب السكت) بحمد على أنه القيد على
(قوله اذا استيقن) أي الامام (قوله لانه ثابت بالذرع) أي برؤية الامام (قوله لما قلنا)
أي من قوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح والمقرر وأنا أي من قوله صلى
الله عليه وسلم صوموا الخ في نسخ من الصغير وبنا (قوله لانه يومه به عنده) هذا تحليل
لعدم الكرامة في الاطراف برؤية هلال الفطر (قوله وبرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذبا
وهو تعليل للفطر برؤية هلال رمضان (قوله وبذلك) أي بحمد الرحمن انما عليه (قوله
يوم نصومون) أي والناس لم يصوموا عند رؤية هلال رمضان وهذا من الاستعانة عنده بفطره
وبذلك لا كرامة عليه اعما يظهر في هلال رمضان وأما العلة في الفطر فلا يصوم به عنده أي
لرؤية المخففة عنده (قوله في الفطر) أي رؤية هلال الفطر رأى فانه افطر والناس
صائمون فنجب الكفارة (قوله للحقيقة الى عنده) أي للرؤية المخففة عنده في رمضان فاذا
افطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) وفي القاموس واليوم صار اصباحا بالفتح
أي ندى كالغيم أو صباب رفق كالغمام اه فلا كرامة عند لاؤفة فيه لان كلام العيم
والندى مذكور (قوله وندى) بالفصحى وكان القاموس الاثرى والتكم والطبر والبلى
والطلاوي في تطيب به كالبحر اه والماسب هنا المطر أو الدليل ولما كتبهما لا بهلان السماء
(قوله مجله) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد وبلا حكم رجاس

كعقق الامة وطلاق الزوجة واذا راي الهلال في الزستان ولي من هذا والاولا خاص فان كان من هذه بصوم النعمان مع قوله في المطران
 الخبير عدلان برؤية الهلال وبالسماوية لا بأس بأن يطرأ بلا دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسماوية فلا بد) لا يثبتون
 (شهادة) (جميع عظمه ترمضان والفطر) وغيرهما لان المطلم مكدق ذلك الحبل والواقع متفقوا لا بصار صليحة في اوصاف طلب
 رؤية الهلال مستقيمة في انفراد في مثل هذه الحلة بهم العلم فوجب التوقف في رؤية الملل حتى يراه الجميع السكندر لا حرق في ظاهر
 الرواية بين اهل المصرون ورد من خارج المصير (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل الحلة وعن أبي يوسف نخسوت كالتساع
 من شلف خمسة فيبلغ ثلثي وقال البهالي ألف بخاري قليل وقال السكندر الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أن الهـ بـة بنو اترهـ لمـجـر
 ويحتمل من كل جانب انتهى وفي التجميع ٣٦٠
 من محمد ان احرا الله والسكندر (مفوضا في رأي الامام)

(قوله كعقق الامة وطلاق الزوجة) أي فعل الشاهد أن يشهد به ما عنده القاضي وان لم تدع الامة
 والزوجة أما عتق العبد المذكور في شرط فيه الدعوى (قوله في الزستان) أي في القرى (قوله بصوم
 الناس بقوله) أي افتراضا قال في المنع وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان هذا لاهـ وعمله ما اذا
 كان بالسماوية (قوله لا بأس الخ) كذا عبر في المنع والهندية وظاهر التعدي به عدم وجوب
 الفطر (قوله للضرورة) أي انما فعلوا ذلك استغناء لا للضرورة وهي عدم الحاكم والظاهر ان ذلك
 يجري فيما اذا كان الحكم بعيدا عن (قوله وغيرهما) أي من بقية الامة (قوله ولا بصار صليحة)
 أي خاليها (قوله مستقيمة) أي متوقفة متبينة (قوله يوهم العلم) كذا في الفـرح وفي تسميـة لـتـوهم
 الغلط ولا رجـله (قوله مفوض الى رأي الامام) من غير تعدي به عدد كذا في التـوهم (قوله
 وتماوب الناس صدقا) أي من جهة الصدق أي فيمكن أن يظا صدق بعضا فانما عنده فبجـله
 (قوله وذلك والسماوية) خبر اسم الاشارة بخلاف أي وذلك كـنـ (قوله بمنزلة الاعيان) يكسر العين
 المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد الاعلى وصفا لـلـتحقيق لان حل
 الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لا يتعلق به من نفع العباد) علق لقوله فلا بد من نصاب الشهادة
 في كل كفة وقومهم (قوله وبشرط في الشوب الخ) لو قال المذهب مبدل قوله وهلالا لانحس كالفطر
 وجميع الامة كالفطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطعم قطرها) الاولى ان يقول له ذاتين
 لهلال في مطعم قطر الخ (قوله لم سائر الناس) في سائر اقطار الدنيا اذا ثبتت فـهـم الزوجة
 بطريق موجب كان يتحمل ثواب الشهادة اريدش دعاء على حكم القاضي أو يستفيض الحكم
 بخلاف ما اذا خبر اهل بلدة كدرا أو لاهـ بكتابة اهـ (قوله بصوم والروية) يدل من الخطأ
 انه علق الصوم بطلاق الزوجة وهي حادثة لرؤية قوم فثبت حكم المذهب (قوله واختاره
 صاحب التجريد) وهو لا شبهة وان كان الاول أصح كذا في السـيد (قوله كما اذا كان الخ) قال في
 شرح اسيدلان ان اتصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت
 ونزولها حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تغرب في المغرب وكذا طلوع العجور وهو رب
 الشمس بل كلما تحركت درجة فذلك طلوع البحارة ومطلوع الشمس لا تحزن وعروب بعض
 ونصف ليل لا تحزن وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة عتي وأقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة
 شهر كفي الجواهر اعتبارا بارتفاعه سلميات في زينا وعليه الصلاة والسلام فانه قل كل غسق
 رواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر فستاني وثلاثة الغسق هي السير من اول النهار
 الى الزوال والروح السير من الزوال الى العروب اهـ (قوله ثبتت رمضان وشوال بالعموى)

وهو الصحيح وفي السبرها (في
 الجمع) لان ذلك يختلف باختلاف
 الاوقات والاماكن وتفاوت
 الناس صدقا (واذا اتم العدد) أي
 عدد رمضان ثلاثين (شهادة فرد)
 برؤيته (ولم ير هلال الفطر) ذلك
 و (السماوية لا يحل الفطر)
 اتفاقا على ما ذكره مشر الائمة
 ويعز ذلك لشاهد كذا في الدرر
 وفي التجميع اذ لم ير هلال شوال
 لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر
 وقال زباني والاشبه أن يقال ان
 كانت السماوية محمية لا يفطرون
 اظهره لطلوعه وان كانت متغيمه
 ففطرون لعدم ظهور الغسق (واختلف
 الترجيح) في حل الفطر (فما اذا
 كان) ثبت رمضان (شهادة
 هذين) رتب العدد ولم ير هلال شوال
 مع الصوم صحيح في الدراية والخلاصة
 والبرزخية حل الفطر لا بشهادة
 الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة
 الاعيان وفي مجموع التوازل لا يفطرون
 وصححه كذلك السيد الامام الاحـل
 ناصر الدين لان عدم الزوجة مع
 الصوم يدل الغلط فتبطل شهادتهم
 (ولا خلاف في حل الفطر راذ) تم
 العدد (كان بالسماوية ولو)

وصليته ثبت رمضان بشهادة الفرد اعدل كما دللنا انه قال في التحقيق (وهلال الاصحى) في الحكم (كالعطر) اغا
 فلا بد من نصاب الشهادة مع اهل والجمع له عليهم مع الصوم على ظاهر الرواية وهو الاصح لما علق به من نفع العباد خلافا لما روى عن
 أبي حنيفة أنه كالهلال رمضان وحى رواية التواتر وصححه في التمهيد والمذهب ظاهر الرواية (بشرط في التعيوت) (البقية الالهة)
 اذا كان بالسماوية (شهادة رجلين) (لي أو) شهادة (حريتين غير محرودين في قذف) والجميع عظيم (واذا ثبت) (الهلال في) بلدة
 و (مطعم قطر) ها (لزم سائر الناس) في ظاهر المذهب وعليه الدعوى (وهو قول) أكثر المشايخ ولزم به يوم على أهل بلدة ما صاوة تسعة
 وعشرين يوما لعدم الخطأ بصور الزوجة وقبيل صحة ثبوته باختلاف المطالع واختار صاحب الخبر يد غير حكما ذار الت الشمس
 عند قوم وغيره بت عند غيرهم في الظاهر على الزواجر لا المغرب لعدم انعقاد السبب في صحتهم (تنبيه) (ثبتت رمضان وشوال بالعموى)

الاولى عدم تكبره لما فيه من قطع الرزق والطف به سواء كان شيطانا او نبيا (او انزل بمظهر) الى تخرج امر الله نفسه (او فكره) من
دام النظر والفكر) حتى انزل لانه ٣٦٢ لم يوجد منه صورة الجسد اعلا معناه وهو الانزال عن صابرة ولا عازله من الحيرة

لا قطار رفعة بل المرأتين بلا انزال
منهما لا يفسد أودهن لم يفسد
صومه كالأغسل ووجد برد الماء
في كبده (أو اكتمل ولو وجد طعمه)
أي طعم السكر (في حلقه) أولونه
ببزاقه أرفقاهنه في الفصح وهو قول
الأكثر وسواء كان مطيباً أو غيره
ياثم إذا دام عليه وسئل الإمام
عن ذلك الفعل فقال رأس برأس
يقبل ويؤخر إذا خاف الشهوة كذا
في الكتابة الخ اه وتقدم مسألة
الا كتمال ودهن الشارب الآتية
انه لا يكره لاسا ثم شير الحنة المسك
والورد ونحوهما لا يكون حوهرًا
متصلاً كدخان فانهم قالوا لا يكره
الا كتمال بهال وهو شامل للطيب
وغيره ولم يخصوه نوع منه وكذا
دهن الشارب ولو وضع في عينه
لجناؤدوا مع الدهن فوجد طعمه
في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عبرة بما
يكون من المسام ولو ابتلع نحو عذبة
مربوطة بخصيط ثم أخذه لم يضر أو
أدخل أصبعه في فم حبه ولم يكن
مبولاً بما اردهن لم يفسد على
الختار (أو احتجيم) لم يفسد لانه على
الله عليه وسلم لم احتجيم وهو حرم
واحتجيم وهو سائم (أراختاب)
وحدث أن أظفر الحاسم والحججوم
مؤثر بذهب الجبر (أو فوى العطر
ولم يضر) لعدم الفعل (أو دخل
حلقه دخان بلا صمغه) آدم قدرته
على الامتناع منه فصار كالبقي
في فم يفسد المغضة لدخوله من
الانف إذا تطبق القم وفيما ذكرنا
إشارة إلى أنه من أدخل صمغه دخاناً
حلقه به أي صوره كان لا دخال

بأن لا كل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات فمن أجل ذلك إذا هم لم يسمع في قلبه صدقاً خبيراً ما
أذ لم يسمع فهو في حكم الناهي فما يظهر ولم يتكلموا على حكم الحاكم ولو الظاهر عدم وجهها
لعدم تغاضي الجناية بعدم التذكر ولأن ابتداءه إلا كل كان السابح ومنعاً (قوله لا يرى
عدم تذكرة) عبارة الفتح وسعه أن لا يحتمل (قوله ما فيه) أي في التذكير (قوله والخطب)
عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) فيد بالانظر لأن الأثر بالمرسوقين توحده
لحرارة نفس ولو استعني بكفة فعادة المشايخ اقتربا فساد الصوم وهو الخطب أن كل القوم ساقط
وفي الخلاصة لا كراهية عليه ولا يحل هذا العمل خارج مضات أيضاً لأن قد قضاة الشهادة كذا
في الكتابة عن الواقعات أه من الشرح (قوله وهو أنزل) الفصحى إلى المعنى (قوله ولا يلزم
من الحرمة) أي حرمة استدامة النظر والذكر (قوله وفيه المراتب) أي صحاحها ما بالانزال
أما بالانزال فسد وعليها القضاء (قوله لم يفسد صومه) لعدم المقتضى له والداخل من المسام
لا ينافيه كداني الشرح (قوله كالأغسل الخ) وأما كراهة الإمام رضي الله عنه لا دخول في
المسح والتلف ما يوجب البطلان ما فيه من إظهار الخطب في إقامة العبادات لآلته فربما
الإفطار منيع (قوله أو كحل الخ) لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله
عليه وسلم الكحل وهو سقم ولم يمسح به العين والداغ منه فقال لا والله مع مخرج بالشرع كالمق
والداخل من المسام لا ينافيه أه من الشرح (قوله أو تخاف منه) حدثت الخوف (قوله وتزيد
الخ) ما ذكره لا يفيد ثلثاً لأنه غامض في فيها الفساد وهو لا ينافي كراهة نعم قوله فسمع قالوا الخ
وبعد عدم الكراهة (قوله ومن الشارب الآية) أي في باب ما يحبس به السكران (قوله
كاللحان) غثيل للذي وهو ما يكون حراماً (قوله فسمع قالوا) حلة أقوله وتزيد الخ وحاصله
أنه عمل باطلا وهم الأكحال والأدهان (قوله كذا من الشارب) أي لم يفسد صومه من
الدهن (قوله مع الدهر) الأولى مع السكك (قوله ولو لم يفسد صومه) من كل ما كوله لم يفسد
منه شيء (قوله أو أدخل أصبعه في فرجه) عبارة النسخ وكذا إذا أدخل أصبعه في أنثى والمراد
في فروجه على المختار لأن سكوت مبتدئة الماء أو الدهن أه وهي أولى وأرادياً فخرج في
كلامه كل من فرج (قوله وخميم وهو صائم) ورواه البخاري وقال الإمام أحمد باطوره ونكره
الجماعة لا يصح ثم إذا كانت تضعفه من الصوم أما إذا كان لا يفسد فلابأس به بحسب (قوله
أو اغتصاب) قال السبكي في شرحه العيبة أن تذكر خالف بما يذكره قبل أن تب أن كل في أخى ما قول
قال أن كان فيه ما تقول فقد اعتبه وإن لم يكن فيه ما تقول فقد تم من الماحصل أن من كل من خالف
إنسان من ترويع ما يفعله لو سمعه أن كان صدقاً يعني فيجبة وإن كان كذا يسمى به تارة ما المتجاهر
فلا غيبة فوج أفندي (قوله وحديث أظفر الماحم والمجسوم) الأولى قد عجم (قوله أو فوى الفطر
ولم يفطر) ولا تخم عليه أيضاً إلا إذا عزم ونظم بعض مراتب النص فقال
مراتب النص خمس هاجم ذكرها * فطر طين النفس فاستمعها
عليه هدم فعزم * سألها رفعت * سوى إلا ترفع به إلا فذوقها
والهاجم هو الذي يجرح على القلب ولا يكتسب والخطا الذي ينزحده أما وحديث النفس
ما تكتسبه والهم الإرادة والعزم التحميم والذي يكتب في العزم على السببية ثم لعزم لا قول
الموصية والعلامة للثبات على العزم هي المسنة والخطبية وفي السببية خيفة أقامه
بعض المشايخ (قوله لا دخوله من الأنف الخ) أه لا قوله له عدم قدره (قوله عاصفة بقل)

575

[illegible]

وهم لم يلبس عليه المصداق، سدا على قلبه من (و) كذا لا يعطروا (هـ) حارسه (ب) بياض
 من هذا المصداق لم يجرده من العطر وهو لا يتلوه ولا يعناه لأنه لا يتلوه طبعه عادة (أ) واستفاد
 من (هـ) في (الخرج) وقد أتى به حسن وقد لم يجد به وهو لا يرا به (هـ) حارسه (ب) بياض
 من المروج حكار لا ينقص الطها ونو قال الكمال وهو المختار عند بعضهم لعدم المروج شر
 (و) فإنه من (ب) يوسف لا لأن ماريونا (أ) أو كل ما به استغناء (ب) سابق نفسه من مصدرة

(وكان دون الحصة) لانه تبع
 لربه وهذا القدر لا يمكن
 الاحتراز عنه عادة أو بغيره وقال
 السكال من المشايخ من جعل العامل
 بين القليل والالكثير ما يحتاج في
 ابتلاعه الى الاستعانة بالربيق والا
 يحتاج الاول قليل والثاني كثير وهو
 حسن لان المانع من الحكم بالافطار
 بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل
 الاحتراز عنه وذلك لا يجري بنفسه
 مع الربيق لافيمائه في ادخاله
 لانه غير مضطرب فيه انتهى (او مفع
 مثل معة) أي قدرها وقد تنافوا
 (من خارج معة) حتى تلاشت ولم يجد
 لها طعم في حلقه (كذا في السكالي
 وقال السكال وهذا حسن جدا فيمكن
 الاصل في كل قليل مضغ انتهى
 باب ما يقسده الصوم وتجب به
 الكفارة مع القضاء
 (وهو اثنان وعشرون شباً) تعريفا
 (اذ فعل) المكلف (الصائم)
 مبتدأ النية في أداء رمضان ولم
 يطأ ما يبيح الفطر بعده كمرض
 أو قبله كسفر وكان فعله (شيئاً منها)
 أي المفسدات (طائعا) احترازا
 عن المكروه ولو أكرهه زوجته
 في الأصح كما في الجوهرية وبه يفتي
 فلا كفارة ولو حملت الطواحية
 في أثناء الجماع لانها بعد الافطار
 مكمرة حتى الابتداء (معه) (أو)
 احترازه عن النامى والخمى
 (غير مضطر) اذا مضطرا لكفارة
 عليه (لزمه) القضاء استدراكا
 للمصلحة العاقبة (و) لزمه
 (الكفارة) السكالية الجزائية (وهي
 الجماع في أحد السبعين) أي
 سبيل

السبب (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلاه أو مضغه أو سواه فصار ابتلاؤه أم لا كافي في النهي وهذا هو
 المشهور وفي خزائن الاكل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نفعها السيدوا لحد منه كسر الحما وقد يد
 الميم مفتوحة ومكة سورة (قوله الاول قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة وبطل
 عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال الدوسي هذا للتقريب والتخفيف فان الكثير ما يحتاج
 في ابتلاعه الى الاستعانة بالربيق واستحسنه في الفتح ١٤ ولعله في النهي (قوله ذلك) أي
 عدم سهولة الاحتراز (قوله ما يجري بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهي والسيد
 في شرحه فيما يجري وهو الاول لانه اسبب قوله لافيمائه معة أي الصائم في ادخاله بحيث يحتاج
 الى معة فيه (قوله أو مضغ مثل معة) قيد بالضعف لانه لو ابتلاه لم يسهل بعده وهو في وجوب
 الكفارة قولان معهما ان ذكره السيد (قوله وهذا) أي احترازه وجود الأهم في الحلق وهو
 (قوله فليكن) أي وجود الحلق في الحلق وهو معة الاصل أي الضابط في كل قليل مضغه والله
 سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

باب ما يقسده الصوم وتجب به الكفارة

الاولى أن يذكر هنا ما يخطر ولا تجب به الكفارة فيكون صومه حتى سبيل الترفي كما هو في
 التنوير (قوله ميتة التوبة) فنوى نهارا ثم افطر فلا كفارة لانه شبهة خلاف النامى رضى الله
 عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشتط أيضا التبعين من الامام الثاني شرطه كذا في
 تحفة الاخبار وقال ابن قنبر نهارا وافطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كمرض) أي يعجز عنه
 واختلف فيه المومض يجرح نفسه أو سقوف به مكرها أو المعتد كمره هو اختلاف في المنادى
 وحضاوا الميقن قتال مدهد ولو افطر ولم يحصل العذر أو المعتد سقطها ولو تكرر فطر ولم يكفر
 الاول مكفه واحدا وقول في رمضان عند محمد وعليه الاهتمام بدارية رجحني وقدرها واختار
 مضمهم لانه متى ان العطران كان بغير الجماع تدخلت الاول كل معة شهرا ولا عذر يقتل
 وتماه في شرح لوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) ناسا فطر حال أو فطر ثم
 سافر طائعا وتفتت الزوايا على عدم سقوطها (قوله لانها) أي الطواحية والمرأة كالحل
 في وجوب الكفارة فاد او ثم مطاوعة مدهد واجب على كل منها ما انقضت الكفارة قطعا ولا
 يحملهما الزوج أفاده السيد (قوله احترازه عن النامى) أي فاته لا يطرأ سلا وقوله
 والمخطيء أي فاته يفتى ولا كفارة عليه (قوله استدراكا) السيد والفتا حاشا له وقوله
 للمصلحة العاقبة هي الصوم (قوله السكالية الجزائية) أي في فطره مدهد حصره بذل الصوم
 الذي عين الله تعالى له زمنا وأطلق المصنف في الكفارة فهم السلطان وغيره قال في القمارة
 اذا زمت الكفارة السلطان وهو مومر بماله الحلال وليس عليه توبة لا حدين حتى ما غشاق
 الرقبة وقول أبو نصر محمد بن سالم يفتى بصيام شهرين لان المصنف من الكفارة والاحتراز
 ويسهل عليه افعار شهر واحدة قرينة ولا يحصل الزجر بحر والسكالية رهنده ابراهيم الفخري صوم
 ثرئة الا في يوم رهنده مضمهم لا يخرج من الامهدة ولو صام الدهر كله اياه الله تعالى ودف
 الافطار مدهد لا يرفع بالتوبة بل لا بد من الكفارة مدهد مدهد بهو كجناية السرقة والناحية
 لا يرتفع عن مجرد التوبة بل بالمدهد مدهد يفتى عدم الارتفاع طائرا رافيا مدهد وبين الله تعالى
 يرتفع بمجرد التوبة أما لماضي بعد ما رجع اليه الزاني لا يقبل منه الا توبة يقب عليه المدهد
 وقد قبل التوبة عن الزاني بحرا كلام عااد المكن للزنى ما خرج فان كان حلالا يهد من اطلاقه
 لانه حق مدهد ولا بد من ابره مدهد قال السيد في شرحه وليس الرادع الا في خصوص قوله اني
 فعلت بزوجتي كذا بل ان يذكره كلاما آخر قوامه لان يجب على من حال حوت به لكفارة

أوبطي قل ذقير نصف اصع من براد من (دقية أو) من (سوية) أي القبر (أو) بطنى كل فقيص (صاع غراو) صاع (شعير) أرتيب (أو) بطنى (قيمت) أي قيمته النصف من: ٣٦٨ البر أو الصاع من غمر من شبر المدهوص عليه رطلون أو زان من صفر قلدهم والواحد

أَوْ يُعْطَى كُلُّ فُقْرَةٍ رُصْفَ صَاعٍ) وَقَدْ رُصِفَ الصَّاعُ بِرُوحٍ وَحَدَّ مَرِيَا صُرِي قَالَ بَعِ الصُّرِي بِأَقْبَى
مَرِ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ يَادْفَهْ (قَوْلُهُ مِنْ غَرَمِهِ) أَيِ غَيْرِ الرُّ (قَوْلُهُ مِنْ فَيْرِ الْمَوْصُ طِيَهْ) صَبْطًا فِيهِ عَطَى
(قَوْلُهُ لَوْ لِي أَرْقَاتٌ مَتَفَرِّقَةٌ) فَلَا يَنْتَرِطُ التَّحَادُّ لَوْ قَدْ وَلَوْ أَمَّا حِ وَاحِدًا قُلْ الطَّهَامُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ
دَقِيقَةً أَوْ زَيْنًا مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ فَطِيقَةً وَأَوْ كَذَا إِذَا مَلَكَهَا الطَّهَامُ بِدَقِيقَاتٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَلَى الْأَمْعِ
ذَكَرَهُ الرَّايِ لِقَوْلِهِ الْقَدَّارُ دَقِيقَةً وَحِكْمًا مِنْ الْأَرِ (قَوْلُهُ عَلَى الْعَجْمِ) وَصَلَبُ الْأَعْيُنِ الْقَدَّ
بِرَازَةِ وَرُحْظِهِ أَهْلُ الرِّوَايَةِ تَعْدُدُ وَاحْتِدَارَ بَعْضِهِمْ لَهُمْ نَوِيٍّ إِنْ كَانَ الْفُطْرُ يَفْرُجُ الْجَمَاعَ تَخَاضَتْ
رَالَا وَتَقْدُمُ (قَوْلُهُ يَبْعُدُ) بِالْوَهْلِ لِسَبِيحَةِ إِيَّانِ الرِّجْلِ بِحَصْلِ سَبَبٍ أَنْعَادَ بَعْدَ التَّكْفِيرِ
بِالْوَهْلِ فِي الْمَرْهَانِ بَابِ التَّخَاذُلِ اغْيَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ لِالْإِدَاءِ لِابْعَدُ وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ
وَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿باب ما عدا الصوم ويوحى القضاء﴾

عظم لازم (قوله من غير كفاية) صابطا بطريق الكفاية به ان ما ليس فيه شدة قهرا ولا معناه
اوفيه واسكن حمة عذ شري أو تصور أو وصل الى حوة أو دابة وما ليس به كماله والافرج
لا كفاية وعليه القضاء (قوله اقصوره نداء) كما اذا أمدا لاقية المضروعة لسفر حدة
وابتلعه ذله فطار قاصر في الغد ثبة لان النفوس نوافه (قوله أو اء لزر) كالمزج وحض
(قوله أو عينا) عند ما يوسع وبه أخذ العقبه أو اللبث خلافا لما دفاته بلونه الكفاية وإذا
كان أكله هذا المذكور انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفاية قل لم البتة (قوله
ودبس) بالكسر وبكسر تن عمل التمرد من النحل قاموس (قوله دفتي حنطة ربحير)
يقال في الشرح دفتي لثرة ذالته بالسمن والديس يجب الكفاية وأراد أن دفتي الحاروس
والأرز لثمة الكفاية اه فتعبيده هنا يدعي الخطأ والاعتراف (قوله فان كته) أي
ول يوجد الا في ملتبعا بما تقدم من خط السمن أو اللبس أو به يذكر (قوله دمة) أما اذا
كأ بدفوات نب و لدفة قليلة يجب القضاء والكفاية (قوله ولم يعتدأ كاه) أما اذا اعتدأ
أو كل الطير أو من يارب الكفاية مطلقا (قوله أو ابتاعر به) من غير احتفرا وعقرة أي لانه
بلمع الصبيغ (قوله الأبريسم) يفتح السين ووجه الحارير فاموس (قوله وهوذا كقصوه)
لاولى حذوه لانه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يقطع لم يعلج) فاما ذار حدة حمة
بلزم الكفاية كما يؤخذ من فهو لانه بمؤ كل عادة (قوله أرجو رطبة لم يس هالب)
فاما إذا كان الحالب وضعها فعدى المصنف في الشرح آتقاء من صاحب التجسس ما قدمه قال
مشيخنا ان وصل القشر أولا الى حمة ولا كفاية عليه وان وصل الى لاقية الكفاية لان
لوجه الأول الطرح حصل بالقشر وفي الأصل لثاني حصل بالقالب (قوله ولو ابلغ لثمة رطبة لثمة
لكفاية هذا اذا كان لم يكن الحالب عليه القضاء دون الكفاية لثمة رطبة لثمة
به سواء ذكر في الشرح آتقاء (قوله اختلف في لزوم الكفاية) فمن محمد بن أبي يوسف يجب
ظفا من غير تفصيل ومقابل الاطلاق تفصيل المناجاة المذمومة (قوله ولو وردا) بالهمال
لدار ومجاها كما في العاموس وغا حمة لانه بتدوى ببر دنة (قوله لثمة رطبة لثمة رطبة)
هما باب بناء للمال ولا يصح بنا وهما للمعول نمر (قوله والسعوط) يضع السين افعول به
المتعاطية (قوله صبه) أي الدرا في الافن هذا معناه اتقوا الحمة لا يخلص حبة الدواء بل
استثنى المفعول ودماغه أقطر أفرد السيد (قوله وقصره الخ) أي فسر الايج والذلى

(وقت كماره واحدة عن جماع
وأكل) عدد (معدود في أيام) كثيرة
(لا يحصى) أي الجماع أو الأكل
عدد (تكفير) لأن الكماره للزجر
وبواحد يحصل (ولو) كانت
الأيام (من رمضان على الصحيح)
لقد داخل بقدر الأكل (وإن
تقل) التكفير بين الوطنين أو
الكلتين (لا تنافي كماره واحدة
في طاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بعده

(باب ما يقصد الصوم) و هو حر الفضا

(مرغمر كفرة) تقصو ورمناه او
له مذرو وروسه وخنور شيئا
تقر يباوحي (اذا كل اصائم) في
ادام رمضان (أررا) فيأر أرغينا و
دقيقا) على الصبح ادم عايط بهي
أردوس أولم بسل بسكر ديق
حطة وشعير فان كان به لومته
الكفارة (أو) أكل (الحا كشر
وفه) (أو) أكل (طينا غير مني)
و (لم متدا كله لانه ليس دراه) (أو)
كل (نوة أوقطنا) أو ابتلع ريقه
من غير يخفزه أو صفة من عمل
الابريسم ونحوه وهذا كرا صومه
(أو) أكل (كفدا) ونحوهما
لا يؤكل حادة (أو صفر حلا) أو نحوه
من الف زالتي لا تؤكل قبل
انتضج (ولو بطيح) لم يعلج و حوزة
رطبة) ليس لها طيب ابتلع اليه
بها لا كفارة عليه ولو ابتلع لوز
رطبة تازمه الكفارة لانم تؤكل
هاتمه القشر و بعض اتبا سة مع
قشره و اصول الخسوخ الى جوه
اختار في لزوم لكفارة أو ابتلع

صاحبا وحديدا) وثقاسا وذهباً وفضة (أو تراباً زجاجاً) ولور مرد لم الزمة الحكمة قصوداً لجنائز عليه القصاص لمودة
القصر (أو احتسبوا منعت) الزوايا لا تتعق فيها خفية صلب الذراع في اللبر و اسعوط صلب في الانث (أو عريس) ونه رقة له (بمعنى شئ)
في حله وقبله (على الاصح) متعق بأن جنعا ومابعده وهو احتراص فولاني يوسف بوجوب الحكمة زوجه الصحيح ان الحكمة

ما ذكره (أو كل) وشرب وجامع هذا (بعد ما نوى) متشابهة (نهاراً) أو كونه (ولم يثبت نيته) فتدرك الامام قال النسفي لا يجب التكبير بالاقطار اذا نوى الصوم من النهار شيمة عدم صيامه عند الشائعي رحمه الله وينبغي على هذا الاذني بهت القرصني في هذا (أو أصبح مسافراً) وكان قد نوى الصوم ليلاً ولم يفته من عزيمته (فنوى الإقامة ثم كل) لا تلزمه الكفارة وان حرم أو كونه (أو مسافراً) أي أثناء السفر (بعد ما أصبح مقبلاً) بأول ما من الليل ٣٧٠ (أو كل) في حالة السفر وجامع عند الشيعة السفر وان لم يجهل له الفطران يرجع الى

أن جماعه الاول يفطره أم لا هل المعتمد (قوله لا ذكرنا) أي من قيام الشيعة فنظروا على فطره قياساً على الخ والعلة لاسقاط الكفارة (قوله وشرب رجاء) لا لو فيه صابغني أو (قوله لا شيء) عدم صيامه) فكانه افطر وهو فطر صائم أي لمضان اما ان لم يصبغني شيمة من النهار عند (قوله) وكان قد نوى الصوم ليلاً) فاذ لم ينو قدم الكفارة حينئذ لا في ذلك في انما في قوله لم ينقص عزيمته (قوله فنوى الإقامة ثم كل) ولا في اذا كل فنوى الإقامة (قوله تأويل من الليل) يقول فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو يعني أو (قوله شيمة السفر) هذه لفظة الكفارة في الصورتين (قوله لا تنقض القرار بالرجوع) هذا تعليل للذي لم يثبت أن يرا ذلك عدم تحقق الشرط فيكون تعدل الثانية (قوله بما كاملاً) قص على التحريم واحداً من الشرطين يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لا يفسد شرط الجمعة) أي هو الذي يوجب قضاء الشرط بقضاء المشرط والكفارة غائبة على شخص افطر بعد ان كان غائماً لم يوجد له الصيام هناك لا (قوله بغيره) السنين اسم للما كولي) ويصحها اسم للفعل أي لا كل (قوله لا شيء) أي لا دار فله ان لا يخله في الامر على الاصل فلم تسكن الجنابة وذكر الفهم تالي انه يتحقق بقوله لا يفسد الطبول واشتد في ذلك وأما الاقطار فلا يجوز بقوله واحد بل الثاني حطاً من الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلاً كما في الزاهد ولواقطار أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء فأن انه يوم العيد وهو غيره لم يكفر ولا كماله المنية اه (قوله مع الشك) أي كذا للشك (قوله جنابة الاقطار) الاضافة للبيان (قوله واذ لم يثبت له شيء) مقابل قول المصنف وهو طالع (قوله أو أساء بالاك) كل مع الشك اذا كان الخ) هذا لا ينافي ما قبله لاحتمال جعل الاثم جاحداً تقدم اذا قدمت هذه الاشياء لان الشك لا موجب له ولا غنا فيه بل لا ينافي ان لا يثبت له شيء (قوله دع ما يريبك) يفتح الياء وضاهرا استدلال الامام بأن الامر بالهدب (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد انه لا يشترط في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم حق الغلبة منه في هذا اذا غلب على طئه الغروب أما لم يغلب لا يفطرون أذن المؤذن اه برباد يربو أي بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة اليقين لا يزول بالشك ما نصه اب الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا يثبت بر يدرن به ا ترددين وجود الشيء وعدمه سواء استوى أو ترجح أحداهما لذا قالوا في كتابه الاقرار لوقال له على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عند هم لحق باليقين وهو الذي ينبغي عليه الاحكام يعرف ذلك من قصفهم كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الصوم والاعقاب كالتحقق من حوائف الطلاق بأنه اذا ظن انوفع لم يقع واد غلب على طئه رفق اه (قوله بخلاف الشك في طيلوع الغير) أي قوته في سقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لا ذكرنا) أي من الشيعة وهو انه في الامر على دخول الليل فلم تسكن الجنابة (قوله لم يثبت الخ) بل يوم الكفارة عند النبيين بالانوار وافاد الشرح في قوله فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة انما في الروايات ان فيه روايتين أيضاً (قوله سواء تبين الخ) مهمومه نه اذا ثبت بوجوده الليل لا شيء عليه من قضاء وكفه لانه لا عبرة بغيره ان لم يثبت له شيء فثبت ثابت في الجميع (قوله لقصور الجنابة)

وطئه غناحة نسيفاً كل في منزله هذا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تنقض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوماً كاملاً (بلانية صوم ولا نية طهر) لا تعد شرط الجمعة (أو تسهر) أي أكل السجود بفتح السين اسم للما كولي في السجود وهو السنين الاخير من الليل (أو جامع) شاك في طيلوع الغير (قوله في الصورتين) وهو أي والحال أن الغير (طالع) لا كفارة عليه لا شيء لان الاصل بقاء الليل وبأنه اثم ترك التثبت مع الشك لا اثم جنابة لا فطر واذ لم يثبت له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك وروى عن أبي حنيفة أنه قال أساء بالاك كل مع الشك اذا كان يصبر على ذلك أو كانت الليلة مرة مرة أو متعبة أو كان في مكان لا يثبت فيه الغير لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما يريبك (أو افطر بر بن الغروب) أي غلبة الظن بحجود الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على إحدى الروايتين بخلاف الشك في طيلوع الغير هل بالاصل في كل محل (و) كانت (الشهر) حال فطره (بأنية) لا كفارة عليه اه ا ذكرنا أما لو شك في الغروب لم يثبت له شيء ففي لزوم الكفارة روايتان ومختار العقبة أي جعفر

لزمه اه اذا غلب على ظنه أنهم لم تعرب فأفطر عليه الكفارة سواء قين انه أكل قبل الغروب ولم يثبت له شيء لان الاصل بقاء النهار وعلمية الظن كاليقين (أو أنزل بوطه مينة) أو يمينه لقصور الجنابة (أو أنزل بونخب) أو بنه طين أركبته بالكف (أو أنزل من) (قوله أو لمس) لا كفارة عليه ٣ قوله كما في النسخ اه من اشرح بوجه في بعض النسخ هذا زيادة في (ولا فرق في هذا وجوب الكفارة بين ما اذا ظن أن الاكل لغيره فطره لم يظن خلافه اذ كرهه فلا مسكين حيث اشترط ذلك ذكره السيد وملا مسكين قبيل في ذلك صاحب الهداية اه

موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كونه جهوريا بل سرا كذا في الشرح (قوله لم يرد الوقت) قوله
لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطأ عند طلوع القمر) أي الذي هو أول وقت
الامساك في نعمة الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما هو هذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاءها اذا
بلغ أو أتى لم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزئية التي يتصل به الاداء وقد وجدت
اهلية عند ذلك الجزئية اخذوا السيد رقيه أن الجنون اذا أتى بطلوع القمر في الوقت الصالح
بجزءه قضاءه مع عدم الخطأ عليه أو أن أجيب عنه بما قاله السيد وهو ان الجزئية الصالحة بقدر
لانه موقوف فيما (قوله وعلم الخلاف في اقالة الجنون) أي انه هل يشترط في لزوم القضاء
اقالته في وقت يصلح لانشائية الصوم وهو موقوف على القبر القليل الضعيف والضعف فالتعدي في
أي وقت من موافقة سبحانه وتعالى اعلم وأسته غر الله العظيم

(فصل فيما يكره للصائم) ظاهر اطلاق الكراهة في هذه المراتب المذكورة (قوله
دوق شي) مثله فساؤه أو ضارطه في الماء وصوم المرأة فوجبه - بر ادت زوجها الا أن يكون
مريضا أو سائما أو محرما بجم أو حرمة وإسره منع الزوجة في هذه الحال وليس العبد خالعا من
بصومنا تطوعا لا باذن المولى وله منه ما ولو لم يرضها أو صامها أو حرما والخروج أن يفطر المرأة
وللمولى أن يفطر العبد والامة وتنفذ المراءاة أدن لها زوجها أو باتت برفق في العبد اذا اذن
له المولى أراعتي ولا يصوم الاجير تطوعا لا باذن المصاحب كان صومه بضره في الخدمة
وان كان لا يضره فله أن يصوم بغير اذنه وقامته ان الرجل راها واخته في تطوعه بغير اذنه وظاهر
اطلاق الكراهة التحريم (قوله سابقه) من نهى عن الصوم الفاسد (لان الجاذبة قوية فلا
يؤم أن تجذب منه شيئا الى الباطن فمأية (قوله لقوله لا على المذهب) ومن قيد بالضرر
كشمس الائمة المحلواني وفي كراهة الذوق في النفل انما هو على رواية جواز الاطوار في النفل
ولا يحد كذا في الشرح (قوله من يضع) بفتح الضاد الصيغة (قوله واختلف فيما اذا نهى
الغني الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم الفريضة غاي كرهه في ذوق شي اذا كان له
منه بدأ ما لم يكن له مان احتج الى شرهما كولي وخاف انه ان لم يذوقه يفتن فيه أو لا يوافقه
لا يكره أي فانه لم يكره الا في (قوله سبي الخلق) أي فيه ما يتعلق بذلك ولا يقال في
الشرح سبي الخلق يضاعتها في ملوحة الطعام وقلة ملحه اما لو كان سبي الخلق في غير ذلك
لا يباح لها (قوله فلا يجل لها) بعيدا عن الكراهة تحريمية (قوله كراهية) كراهية (أي
للطبخ (قوله الذي لا يصل منه شي) أما اذا كان يصل منه شي بان كان اسود مطلقا مضطرا لا
لان الاسود يذوب بالمضغ أو كان أبيض غير مضغ أو كان مضغونا وهو غير ملتبس فانه يفسد وربما
بشم منه رائحة البول بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لاص الجسم فان الرائحة الكريهة قد
لون العضة والورد اذا وضع في ماء غير مجع ولم يفصل من حوره شي (قوله لانه يتهم بالافطار)
علة الكراهة أي ولا يجوز الوقوف موافق التهمة (قوله اياك الخ) أي احذر لفعله (قوله وان كان عندك
اعتذاره) أي الاعتذار عنه (قوله يستحب النساء) لقبحه تمام السواك في حقهن نصف
بقية ففقد لا تحتل السواك فيختص على القلعة والسنة كماله التبع وظاهره أنه يقوم مقام
السواك ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل لمن التواب المرفوع على السواك
الابائية كما أنه في السواك كذلك (قوله وكراهية الرجال) وظاهره ان التمتع اسما كراهية تحريم
وعبارته والاولى الكراهة للرجال الالهة لان الدليل اعني التمشية بالنساء يقتضيها في حقه
خاليها عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرع قدر حال كراهية لا تنفي في الاقضية من الخلوة
والاعتذار كرهيل ورجح وتقليل بخبره (قوله وقبل يباح لهم) قاله المحرر لا سلام فان راكن

لحرمة الوقت بالقدر المأكل (وله لم يرد
القضاء الا الاخيرين) الصبي اذا
بلغ والكافر اذا أسلم لعدم الخطأ
عند طلوع القمر عليهم ما علمت
الخلاف في اقالة الجنون

(فصل فيما يكره للصائم
وما يكره وما يستحب) له (كره
للصائم سبعة أشياء ذوق شي) لما
فيه من تعريض الصوم لعدم ولو
نقله الى المذهب (و) كره (مضغه
بلا عذر) كراهة اذا وجدت من
يضغ الطعام لصبيها كعطرية لمض
أما ذالم تجد يداه فلا بأس بضعفها
الصيانة الولد واختلف فيما اذا
خشى الفتن لشره ما كولي يذوق
وللمراة ذوق الطعام اذا كان زوجها
سبي الخلق لتعلم ملوخته وان كان
حسن الخلق فلا يجل لها وكذا الامة
قلت كذا الاجير (و) كره (مضغ
العلك) الذي لا يصل منه شي الى
الجوف مع الرين العلاء هو
المصطكي وقيل اللبان الذي هو
السكندر لانه يتهم بالافطار بضعفه
سواء المرأة والرجل قال الامام علي
رضي الله عنه اياك وما يسمي الى
العقول انكاره وان كان عندك
اعتذاره وفي غير الصوم يستحب
لنساء كرهه للرجال الا في خلوة وقيل
يباح لهم

(قوله أومبولو بالماء) وقيل يكره بله بالماء ولا ربه له لانه يستمنع من الماء كمن يكره له استعمال العود الرطب وليس فيه من الماء قد وما يوق في فمه من البخل من آخر المغضة يوق الهندية من الخمانية أن السواك الرطب الأخضر لا بأس به عند الكل اهـ (قوله لا حلاق مارو بنار) أي من الأحاديث السابقة (قوله لمافيه من ظهار الفجر الخ) وأجيب بأن فيه الظهار نصف شية وعجز يثرية فإن الانسان خلق فيه عيفا وليس المقصد راحة راحة والتفجير في أصر العادة (قوله حصول التقوى) خبر لشد التحذوف أي والرسالة حصول التقوى بالصور والتفجير بفتح لثاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو المكسورة ولا بأس بالحق لكل واحد من الذين حرصوا على السلام بعد النوم فشرعه بعد ذلك فدل فعله على البركة والانتفاع كما شام ولو وقع في الوقت الذي يستجاب فيه إلا ما أتى فإذا قام وتكبر بما بعده بعد عوان فيه تجاب له وما يقع من التمهين من الذكر والاستغفار والمكسور يفهم السبوت هو الكل مورا والمأ كول يعني مكسور بفتح السين وفي شرح المتن في المكسور بالفتح ما يجرى في القدر من الأخير من الليل وبما قسم جمع مكسور (قوله لا خلة من المراد) وهو ذوق حرارة بعض الجوع لحرارة المساكين وليكون أجره على قدر مشقة (قوله كما في قوله المتزهدون) أي المتزهدون (قوله وتأخير المكسور) ونكره تأخير الوقت يقع فيه الشك عند (قوله ويجعل الفطر) ويستحب لأفطار قبل الصلاة في البحر التحجيل المستحب التحجيل قبل التنبأ في التنبؤ من السنة عند الإفطار أن يقول اللهم لك صمت وملك آمن وعليك توكلت وعلى الله فطره وصوم العبد من شهر رمضان فثبت فافغفر لي ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استغفار اليوم) أي ظهرها وتبين كل نجم بانفراد وهو بالفاء والحاء المهملة ويقال له يليل ليل لا تله النجوم كالحل فانه اذا قرع الابل اعتزلما أفاده في القاموس (قوله ولأوت يجمع قاحد كجوه ماء) قال في القاموس الجرعة مثله من الماء حسوة منه أو يافغ وبما قسم الامم من جرح الماء كسبح ويقع بانه وبالفهم ما استرعت اهـ (قوله صلون على المتكبرين) أي الله يرحم واللائكة تستنصر لهم أو يراد بها العطف وهو في كل عناية الله سبحانه وتعالى أعلم واستنصر قرات العظيم

(فصل في العوارض) هي جديرة بتأخير جميع عارض وهو كل ما استغنى عنه من عارض في غير ما هو والسحاب والعارض الباب والخدوع عارض له عارض في آفة من كبر في مرض كذا في ضياه الخلود ولما كان افساد الصوم بغيره فربما يوجب التأخير به احتيج الى بيان الاضرار المسقطه له نهر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيع العطر وانما يبيع هدم الشروع في الصوم اذ لو كان السهر يبيع الفطر لم يزل أصبح مقبلا ثم سار العطر مع ما لا يجوز رجبتذ فالمراد بالعوارض هنا ما يبيع عدم الصوم بطريق الكل أفاده الاستدراك بالطرفي قوله بما يباح الفطر ما أباح عدم الصوم سواء أأحضر أو لم يضر أو بعد الشروع فيه (قوله وهو مريض) أو أدان الصحيح الذي غلب على ظنه المرض بمصومه ليس له أن يخطر وأخذا أسبقا في ذلك خلاف فالمراد على إباحة العطر والعلامة مسكين على عدمه وقد نفع فيه ما حب الأخرى وجرى على إباحة العطر في الدرود كرفي القهستاني أن المرض ملحق بالمرض (قوله بكم) المراد بالكم ان ينشأ بالصوم مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام ولا تكرار صومه أو خاف بطل البره (قوله أو كيم) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض الأعظم (قوله والمرض معنى الخ) قاضي القاموس المرض ظلام الطبيعة وانطرايم بعد صائمات عند الحاء اهـ ويقال في أهم المعامل مريض ومريض اهـ (قوله ويحدث قولا في الباطن الخ) قال في القاموس المرض بانفخ لعلاب خاصة بالتحريك وكلاهما الشك والنفاس والغنود والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفسادا عضو (قوله فيجب الاحترازه) قد ابتغى وجوب

(التلف بشوب معتل) قصد ذلك (لتجريد) ودفع الحر (على المتق به) وهو قول أبي يوسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولا ربه هذه وناعلى العبادة ودفع الفجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لمافيه الظهار المكسور في إجابة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء المكسور) لقوله صلى الله عليه وسلم تكسروا فان في المكسور بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا ياتر منه لا خلافة من المراد كما يفعله المتزهدون (و) يستحب (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير المكسور ورضع الصائم على النخال في الصلاة (وتعجيل الفطر من شهر يوم غيم) وفي الغيم بمنطاط حفظ الصوم من الفساد والتعجيل المستحب قبل استعمال الخبوم ذكره قاضيخان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم المكسور بركة فلا تدعه ولو أن يجمع أحدكم جوه ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتكسرين رواه أحمد رحمه الله

(فصل في العوارض) جمع عارض المرض والسفر والأكراه والحبل والرضاع والجوع والعطش والمهر بما يباح الفطر فيكون (من خاف) وهو مريض (زيادة مرض) بكم أو كيف لو صام والمريض معنى يوجب تغير الطبيعة الى الفساد يحدث أولاف الباطن فيظهر أثره وسواء كان لوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو خاف) بطل

(لبره) ما هو وجبه الفطر لانه قد يفيض الى الحلال فيجب الاحتراز منه ما غارى اذا كان به لم يقينا أو بخلة الطن القتال الإفطار

بكونه باراً والحدود بيني الذنوب
 من القتال ولا من صاقره القطر
 في الحرب ومن توبه نسي حربه
 حياض لا باب بنظره في دن
 وحده فبأمر جده غلب في يوم
 الكهنة رزق لاصح عدم الحره اعلم به
 وكذا دل السنات لمحمود الطويل
 يوم الثلاثين فظنوه به أنا فظروا
 ثم تبين أنه القبر لا كهنة عليهم (و)
 يجوز الخطر لما لم يرض خات
 من قنصها [نقصان العقل أو
 الهلاك أو الرضخ] سواء كانت على
 نفسها أو غيرها (ان كان أحد من
 ولها تريب الدواء ذال خبر الطيب
 أنه يجمع استطلاق بطن الزنجير
 وتطويعه في القدر وله صل في
 عليه ولعلم أن وضع من الماء في
 الموم وشطر الصلاة ومن المصل
 الموم الموم ومن ينه بالسناء جرة
 في رضع فهو من دود (والنحو)
 في غير (لا يباحه العطر طريف
 معرفته من أن أحد ههنا كان
 مستندة) فيه (الغلبة الظن) في
 حيلة البق (بشرة) ما يقو الثاني
 قوله (أخاير الطيب) سلم حانق
 من دل بقاء كذا في الأبرههات
 الكل حلي حانق برنا هرا فستق
 وقيل هذا الشرط (و) جازا فطر
 (ان حصل له شئ شديد أو روح)
 مفرط (يخاف منه الهلاك) أو قسمان
 العقول أو خدساب بعض الحواس
 وكان ذلك لا يذهب عنه ان لو كان
 تلزمه الكهنة وقيل لا (ولم يقرر)
 الذي قننا القدر بل بلويع الخبر
 ان لا يباح له القطر ما يشاء به
 القبر ما لا يباح ما يشاء في مالو
 حل به مرض به به (القطر)
 لقوله تعالى في كان تكلم من يضا
 أو على سفره من أيامه أو ولد
 ربه (وصوه) أي الماقر (أمر
 ان يضره)

لا يطار وهو ينافي التعميم بالدم في قوله لا في فوبكس الجمع وأن الموزع منه دم تصحق
 لهلاك حواله وجوبه من كثرة رسياني في الماء فترطه (قوله بكونه) أي بسبب وجوده في قابل
 لمدن (قوله ينافي الذنوب من التنازع) أي الموم (قوله وليس مسافرا) أي ماله مسافر
 خيموله الطور وغيره (قوله ومن الخ) بهم الذكر ولا نفي والذكرة كبرية فطر اللطمن
 (قوله لا يبار بنظره) أي فاقا لا يركب أن يطر حتى يصنع ما هو في الشرح موزا لا يطر مات
 ما ذكر يحكم العلية كالسكن (قوله والاصح عدم) وبها هما (وكذا هرا المنصدي لغاري
 كما في الدر) (قوله وكذا دل السنات) أي القري (قوله هو مومون مطبوع) أي بعد بنية التنازع
 السنات على ما جرت عادتهم أنهم يضره يوم العيد (قوله أنه لغيرة) أي أن يضر باب الطويل
 لغيره ليدخل كل امرح (قوله لا يبار خياطهم) لأنهم لم يضره بالبنية (أو يجرى
 له طر حائل) هي التي في بطنا حائل يضر الحوائط ولولا الحائل التي دل رأها أو طوره
 حائل يكرس لها من (قوله ورضخ) حتى ينفذ شاطئها لاصراع قنصه في وقت غير ما يضره
 والرضخه التي هي في حال لا يرضخ مائة من دماء الصبي ذكره صاحب الكتاب (قوله خات
 نقصان الخ) خاص م أو أسخوف الهلال والرضخ فينقص في مرفق الولد (قوله نسيان كان
 أو رضخا) أساخفه لانه واجب عليهم ما يتدولوكا نال عند في رمضان كلب البهنة دونه خلافا
 لما في صدر الشريعة من تعيب دخول الأقطار بها إذا صدرت الأجرة قبل صفاء ما بالام
 بل هو عليهم دابة تطلقا ونصا إذا كان لا يضره وكان في الولد يرضخ من غير حائل أما إذا
 أكره على لا فاقهم لاله ابنه فلا يجوز له أن التعريف الا كراهية من فعل من لا يضر
 ولا يضره بقرصا بغيره غير بخلاف المائل والموم مع كذا في البحر (قوله ونظره في القدر)
 أحاده وان فهم ما تقدم لم يصدق عليه وجوبه بل أنه راد على في قبله نظر وقوله أو الماخ
 لا يضره (قوله ورضخه) بالحدوث المسابق ويا نال اصراع واجب على الموم يابا نسيان
 إذا كان اليب يضره كذا في الشرح (قوله يضره) ولو كانت من غير القدر من غير حائل
 الموم ذكره السبب في الحاشية وروا في البحر غلبة الظن له ادرك ما من غيرة به باسناد
 والاحتياط في غير مجرد التوهم (قوله ملى) جري على التنبيه في السلام في الظاهر في
 قال وهو يضره على الموم دون الكاهن كما هو في الموم في الصلاة بالنيهم فهو موم كاهن
 لا يقطع له لغرضه فسادا لصد لاه عليه في كذا في الموم وربه ما في آية في وإن يسترط
 بالكاهن فيما ليس به بطلان بعبادة بحر ونهر (قوله ما ذق) أي له عمر فتأخذه في الأطر فلا
 يجوز قتله من أحاقى بغيره (قوله يضره) جمع يشترط له الدلالة في باقي مواضع حاله
 في ردا لغيره كالتعق ضربه (قوله يخاف منه الهلاك) ذكر الهمة في صخره فمائه مات
 في نسيان أو أله أله بلسا انهم ذكره ذاك شتت الحروف في قوله يهلك في الاقطار
 كرهة أو مائة منه من اللجج أو غسل ثوب (قوله ملى) (قوله كان ذلك الخ) ان طاهرات القبيح
 لا سقط الكهنة أو أحاد القطر لا عدو والتكوير في قوله ملى طوله ما كذا حلي حارة
 القهنة في (قوله لاند) أي سمر شرعي وهو ليس بضره به أصلا ولو لم يضره لأن القبح
 والمجادل به من الموم ووجهه وأشار إلى الموم شرعي أصوم والقطر ليس القهنة موم
 والصوم من يتركه أفضل الا إذا كان الهلاك فلا يطره واجب كذا في (قوله فلا يباح
 له القطر بانه الخ) لكن إذا اضطرر كراهة عليه فله السبب وقد قدم (قوله غلة من أيام
 الخ) أي قاطره لم يضره لا يوم التي أضره من أيام الخ (قوله لم يضره) أي من نوره
 على الله عليه وسلم استرضى من الموم (قوله لم يضره) أو بالقطر والضره التي
 ليس به موم لاله لأن ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم فلا يطره من له واجب لا لأنه

فان كانوا مشتركين او مظهرين
فلا تفضل فطره (أي المسافر) موافقة
للجماعة) كافي الحوذية ولا يجب
الا بصاه بكفارة ما افطره (على
من مات قبل زوال عذره) عرض
وسفر ونحوه كانه قدم من العذار
المبيحة للفطريات ادراك عذره
من ايام آخر (و) ان ادرك العذرة
(قضا ما قدره على قضاءه) وان لم
يقضوا الزمهم الا بصاه (بأنه قد
من السفر والعذرة) من المرض
وزوال العذرات افاقه على الصحيح
والخلاف فيمن نذر أن يصوم شهرا
اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الا بصاه
بأنه طعام لجميع الشهر فتدبرها
وهذا محقق في ما صح فيه (ولا
يشترط التتابع في القضاء)
لاطلاق النص لكن المستحب
التتابع وعدم التأخير عن زمان
القدره مساهمة الى الخير وبراءة
الذمة (تنبيه) في أربعة متتابعة
بالنص اداء رمضان وكفارة
الظهار والقتل واليمين والمخير
فيه فضاء رمضان وفدية الخلق لادى
برأس الحرم والمنعة وقرآن وحزاء
الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن
وثبت بالاختيار صوم كفارة الا بطار
هعداني رمضان وهو متتابع
والنطوع مخير فيه والنذر وهو
على اقسام امان ينذر اياها متتابعة
معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه
ما لم ينذر الا متكا في وهو متتابع
وان لم ينص عليه اذ ان يرح
بعد التتابع في النذر (فان جاء
رمضان آخر) ولم ينص المائت
(قدم) الاداء (على القضاء) شرعا
حتى لو نواه من القضاء فيقع الامر
الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير
اليه) لاطلاق النص (ويجوز الفطر لشيخون وعجوز فدية) معنى فانيا

افضل بحر (قوله لقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم) ولا بد رمضان فضل الوقتين لسكان الاداء
أفضل رأيا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في شهر رمضان مالم يحل على ما فرضه
الصوم زمني قل في الدرر والمخبر بمعنى البر لا فعل تفصيل أي لا تتضاعف ان الاطراف في شهر
مع له مباح رفقته نظره كونه في حاشية لدر (قوله وهذا اذا لم تكن عامة رفقته مظهرين) قيد
بالعامة ما قد ان القليل لو افطر لا يكون المظهر افضل (قوله فان كانوا مشتركين) أي افطروا
أي وان لم يكونوا مشتركين وفيه المصلحة في الدرعشة افطاره على رفقته (قوله أرخصه) أي
وان لم يكونوا مشتركين في النعمة (قوله موافقة للجماعة) هذا ليد من قول ما من البحر
اذا كانت النعمة مشتركة ذل فطر افضل لما تضرر المال كضرر النفس لما تهاه في المهران
النعيل موافقة الجماعة أولى واما ما لا يضر المال بغيرها فله وجه فمستوعف في نعمة
الاخبار أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويبيع به ويكون صحا فيهما وزمن قصيده (قوله لقوات)
هالة اقول المصنف لا يجب (قوله قضا ما قدره) ينبغي أن يستثنى الايام المنهية عنه كحجر
القضاء فيه شهر ما بر جدي فلو كان عشرة أيام وقدر على خمسة ايام ففقط روزه لزم القضاء
وحوب الوصية بالاطعام وينفذ ذلك من الثلاث بشرط أن لا يكون في الترك من حيث وجوب العباد
حتى لو كان ينفذ ذلك من ثلاث الباقي الا اذا لم يكن له وارث فحينئذ ينفذ من جميع ما بقي ولو
أرضى ولم يترك ما لا يستقرض نصف صاع ويعطيه لمن يملك ثم تصدق المسكين عليه أو يهبه
ثم يتم إلى أن يتم لكل صوم نصف صاع ودين الوصية لا يلزم الوارث الا طعام فسد أو تفرغ
ولو في كفارة قتل الصيد أربعين جزءا لا العتق فيه من الزام الوارث على الميت والصلاة كالصوم
استحسانا لونه بمر كل صلاة ولو تروا بصوم يوم والوارث والجنس في جزاء النحر سواء ولو صام
وليه عنه أو صلى لا يصح الحديث لا يصوم أحدهم أحد ولا يصلي أحدهم أحدا أو ذكرا أو أنثى (قوله
وزوال العذر) عطف على الاقامة (قوله اتفاقا) أي بين الشيعتين ومحمد (قوله الخلاف بين
الخ) مبتدأ وخبر أي لا خلاف في المسئلة سابقا والخلاف في صفة النذر (قوله ثم يرى
بوما) حكم ما زاد على اليوم كالصوم (قوله بعدم التأخير) أي بعد زوال العذر (قوله وبراءة
الذمة) عطف على الخير (قوله القتل) أي الخطأ (قوله واليمين) انما اشترط فيها لتتابع
لأن ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة هي فرائضهم وهو خير زعمها الزيادة في الكتاب
(قوله وفدية الخلق لا ذى برأس الحرم) أي حال كونه لا ذى حصل برأ من الحرم قال تعالى
ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام
أو صدقة أو بذل (قوله راتبة وقرآن) ما رفع خطاه على قضاء أي صوم التمتع والقرآن
لم يجد دم السكر فيرمي المضاف قيم المضاف اليه مناه (قوله جزاء الصب) القتل
حل الاحرام أو في الحرم (قوله ما رتبه اياها امتناعا) هو بكسر لا يرضها كافي الغاموس
وسبأ في الشرح واما انذر بربهي فهو عني أسلم وروخرف (قوله أرخصه معينة بخصوصها)
بمعنى ان المداين ذكر التتابع وهو معين كغيره من اياها امتناعا مثلا ولم يرضها كغيره متتابع
مثلا لكن ان افطر يوما في الاو رتضا به لا استعفاء لا يقع كافي غير الوقت وفي الثاني سنة قبله
لأنه اخل بالوصف كافي التتو ير شرحه من هو ارض الصوم وفي شرح القسيدة وقدمت ان كل
كما تفرع فيها لعقن كان التتابع شرعا في صومها وما لا خلاف في وجوب التتابع
في كفارة رمضان كما لا خلاف في نذر التتابع في ما لم يشترط فيه وهو صوم النعمة وكما لا خلاف
وجزاء الصيد وقضاء رمضان (قوله كانه قدم) من انه يصار لاتباع غيره (قوله لا طلاق
النص) وهو قوله تعالى فدية من أيام أخر (قوله لنسج فان) هو الذي كل يوم في نقص إلى أن يكون
دائما لزمته باعتباره هو لانه واجب للخروج إذا قد قهه تاني عن الكراهي أن الرضا اذا

75W

فقد قار بالباس من العفة أى عفة بقدر عده أهل الصوم فقليله لئلا يفوت السبيل يوم أو يومين بقدر
على الصوم لئلا يكثر القطر ويتضرره في الشتاء كما في له لغير (قوله لا يصوم في الغناء) فيه
على الأول (قوله أوفى ما فيه) أى الذى يمكن من الصيام ومثله هو حقه (قوله)
ولم يره ما لا يفهم ثم إن شاء أهلى فى أو حرمه من وإن شاء أهلى فى آخره ولا يشترط فى
الحقوق إلا لئلا يند (قوله ركنا من كذا) الأول حديثه لأن المصنف يذكره بخاصة
ومعناه أنه عز من أنما الصوم الذى هو بقدره لا بقدره لغيره من تروى الأهل
والمرض والمريض والساقر فاتهم لا بقدره من عدم ردتهم فيه ما لا يولى حقه إلا من لا يحق
لا يلزم غيرهم (قوله كل يوم نصف صاع) لوقالوا في صومهم أنه لا بد من أن يكون
واحد من (قوله بشرط دوام غير الغنى والغلبة) ففى قولهم (قوله) وبما لا يلى (ما)
أما إذا لم يتفقوا على ما سبق التفصيل أن أهام شهره وحسين عليه الصلاة والسلام بقدره وإن أقام أقل منه
ومثله دره (قوله لا يصوم عليه العبد) لأنه تعالى فى قوله لا يلى التخلط كذا
الشرح وقال فى الدر فى وجوبه بقدره فى الخائف إذا الصوم أقل منه وهو بطل بآدائه حتى
يؤزمه الصوم إن عارة بينه أو تملحج من كذا الغنى لأن الصوم هنا بل من غير حوله كذا من
كذلك نيل الأمانة لم يجب إلا بما (قوله فنه) وكذا لو طرا بإمام القدرة فالتقضى وغير
صناته فإنه قد به بالضعف اتفقوا فيما يظهر (قوله أى يطلب منه أو أى يطلبه) فإنه قاله
على ترك الواجب بقدره (قوله هو أصل منه) أى كالصومين الذى يقين (قوله لا بد من)
غيره) لأن البطل لا بد له (قوله آو تمل) أنه قتل نفس خطأ (قوله من) أى عام لا يحد
لأربيع وقوله را طام وكذا من بكمارة اليمين أما القتل فلا طام عليه كذا كذا وأما
الظهار فيه إلا طام لكن بعد الصيام وكذا الإطعام (قوله أرم) أى بعم (يقال قوله وهو شيخ من
أى أنه فرق فى عدم القدر حتى للصوم الذى ليس إسلاما من بعم عليه وهو قال عليه من ترقى
فيه حتى فى ريت أن به درم وحب من طامه أو من تلافى ما صناته (قوله لئلا يلى) أى
لكون الصوم نابل لا (قوله أكلت ثمنين) بضع الحرة ثمنين أو كذا قالوا واحد من لا يلى
لأبى الفهم لا نأى الله (قوله للوم) أنه لئلا يلى كل يوم (قوله بالخطاطم) كذا
الطاهر والخطاطم (قوله أو الخطاطم) وهو جرح الصبي فأنه لا يلى الحرام أو من أضافه
تعالى فى أن كذا خطاطم مما كتبت (قوله بالخطاطم) كذا قاله الله تعالى فى أن كذا
(أو أو الإدام) كذا فى كذا الخطاطم وقد ورد أن من كذا خطاطم صاع من
أوصاها من مشير (قوله لئلا يلى) أى من (مريح) كذا فى كذا الخطاطم كذا
(قوله منى السباحين) وهو نزع فوار يدق مع الخطاطم يجر تان بالسمن ثم يلى باليه وحتى
يقى كذا من هو فى الأصل مصدر يقال ما من لرجل ما إذا أخذ ذلك له لئلا يلى السباحين
من الصباح والخطاطم منى وكذا كذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى
من اللى أى كذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى
المحبة لئلا يلى كذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى
من اللى أى كذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى وكذا منى

(۴۸ - ططاری)

ليس قطعي الدلالة وان لم القضاء
واذا عرض هذر اربع للأنطوع الفطر
انما (والضيق هذر على الاظهر
الضيق والضيق) فيما قبل الزوال
لا بعده الا ان يكون في عدم فطره
بعدمه عقوق لاحد الابوين لا غيرهما
لأن كد ولو حلف شخص بالطلاق
ليفطرن فالاعتماد على انه يفطر
ولو بعد الزوال ولا يحنث له عليه حتى
أخيه (وله البشارة ٣- هذه العائدة
الجليلة) قال في التخصيص والمزيد
رجل أصبح صائما متطوعا فدخل
على اخ من اخوانه فسأله ان يفطر
لا يأس بأن يفطر اقول النسي على
الله عليه وسلم ان يفطر لحق أخيه
يكتب له ثواب يوم ألف يوم حتى
قضى يوما يكتب له ثواب يوم ألفي
يوم وقوله أيضا في التتارخانية
والحيط والاسوط (واذا فطر)
المتطوع (على أي حال) كان (عليه
القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في
وجوب صيانة ما قضى من البطلان
(الاذا شرع متطوعا) بالصوم
(في خمسة أيام يومى العيدين وأيام
التثريق فلا يلزمه قضاء أو فسادها
في ظاهرها راية) من أبي حنيفة
رحمه الله لان صومها أمور بنقضه
ولم يجز انعامه لانه بنفسه الشرع
ارتكب المنهي منه الا عراض
عن ضيافة الله فأمر بقطعه وعن أبي
يوسف رحمه الله عليه القضاء يعني
وان وجب الفطر وفيما ذكرنا الإشارة
الى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه
شرعه

(قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال ان يكون المعنى والله تعالى أعلم ولا تبطل لوقوع أحكام
بمحوه بأدسمه (قوله والضيق هذر على الاظهر) لما رواه الطبراني في كبيره عن ابن عمر
قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأن راد أن يفطر فليطعمه الا ان يكون
صوم ذلك رمضان أو فطره رمضان أو فطره رمضان أو فطره رمضان (قوله على
الاظهر) وقبل هذر مطلقا وقيل ليست بهذر مطلقا وقيل هذر ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان
لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الافطار أخيه المسلم فاسمى الاثمة الخلواني وهو واحد حسن
ما قيل في هذا الباب وهو قيد صاحب التنوير العذر بما إذا كان صاحبها عن لا يرضى بمجرد
حضره ويتأدى بترك الافطار والافلا قال في الدرر المنيرة وهو الصريح من المذهب (قوله
الضيق) يقال لا واحد والجمع ويجمع في أنصاف وصيق وضيقان (قوله والضيق) بالغ
الميم أمه مضيق وفي عبارته الساموس ما يفيد انه يقال مضاف (قوله الا ان يكون في عدم فطره
بعدمه عقوق لاحد الابوين) فيه فطره بعد الى العصر لا بعده كذا في الدرر (قوله لانا كذا) أي
أ كد حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد انه لافله لقوله لا بعده وعبارته ووجه العرق ان المومني
أول اليوم لا يتأ كد عادة لما عرف انه لا يشتد على البدن ولا كذلك بعد الزوال ١١ بنصرف
فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي فانه يتأ كد ١٢ (قوله بالطلاق) أطلقه نعم الرضي وهل
اعتق مثله بغير (قوله فالاعتماد على انه يفطر) ولو كان صائما فاضا تنويره رحمه (قوله
ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة صاحب التهرات ذلك انه ما إذا كان قبل الزوال لا بعده
(قوله ولا يحنث) احد تشكك بما هو مصرح به من انه في الحالف على ما لا يملك بغيره لا يفرق
بقوله افطر ويكفي التوفيق بجهل مائة سابقة قضى انما لم يفطر يحنث على حاله ان كان الحالف
بطريق التتابع أو جهل على ما ذالم بأمره بالفعل قاله السيد حامشة المشاء (قوله لرعاية
حق أخيه) هل لقوله يفطر (قوله قال في التخصيص) بيان للعائدة (قوله فسأله) لما مره ولو كان
السؤال بغير بين وكذلك قوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله ثواب يوم) أي صبرا لالاف
السابقة (قوله واذا فطر على أي حال كان) سواء كان الفطر عذرا أم لا سواء أو قصد الام لا
وهذا اذا شرع قصد الفطر شرع فيه فله اناته عليه فقد كره انه ليس عليه شيء فاحذر فور افلا قطعه
عليه أما لو قضى ساعة لزمه القضاء لانه بعضها صار كانه قوى في هذه الساعة أفاده في البحر المراء
بالساعة لقطعة من الزمن وانظر ما لو تكرر عليه ليس عليه برفق قطعه الا أنه لم يمتطع فطره على
يكون شارحا مقتضى قولهم انه بنية الفطر لا يكون مفطرا لأنه لا يدر افطارا أو يكون مشر واهو حذر
(قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائفة قطوعا عرض عليها المذم في القضاء خلاف
والاصح الوجوب (قوله صيانة ما قضى) أي من الشرع عن البطلان قاله لما آتت القضاء
كان غير باطل بخلاف ما ذالم بعبه (قوله ومن أبي يوسف رحمه الله عليه القضاء) لان الشرع
لزم كانه ذم كالمشروع في الصلاة في الارواح المكر وهه عروجه الفرق للاسام أن القضاء
المشروع يمتنى على وجوب الانعام وهو مختلف لانه بنفسه الشرع يكون مرتكب المنهي وأمر
بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصر مرتكب المنهي بغيره والنفذ لانه انتم طاهة الله تعالى وانما
المعصية بالفعل وبخلاف الشرع في الصلاة في المكر وهه حيث لم يصر مرتكب المنهي
بغيره الشرع ولهذا لا يحنث به ان حلف لا يصلي ما لم يجهد والشرع هو الواجب للقضاء دون
الصلاة فصار كالمشروع ولانه يمكنه الاداء بذلك الشرع في الصلاة لا على وجه السكر انه يأن يحلف
حتى تبيض الشمس زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لا يحنث بنفسه الشرع ارتكب
المنهي عنه الخ فانه لا يقال في الصلاة انه بنفسه الشرع فيها ارتكب المنهي عنه بل انما يكون

(ولا يصح نذر الواجبات) لان
 ايجاب الوجوب محل (نذرهما)
 لما بينا (وصح) النذر بالعنف
 بعني الاعتاق لا فراض التحريم
 في الكفارات نصا (والاعتكاف)
 لان من جنسه واجبا هو الفعدة
 الاخيرة في الصلاة واصل المكث
 بهذه الصفة له نظير في الشرع
 والاعتكاف انتظار الصلاة فهو
 كالمس في الصلاة فاذن صبح نذر
 والحج ماشيا لان من قرب من مكة
 يلزمه ماشيا فاشي بصفة مخصوصة
 له نظير في الشرع يصح نذر العبد
 والمرأة الاعتكاف وللبدن الزوج
 المتعقبه بعبادة العتق والابنة
 وليس للولي منع المكاتب (و)
 كذا يصح نذر للصلاة غير المفروضة
 والصوم) والتصدق بالمال والذبح
 لظهور وجوبه شرعا مثل الاضحية
 (فان نذر) مكلف (نذر) بشي عا
 يصح نذر وكان (مطلقا) غير مقيد
 بوجوبه بشي كقوله الله على ان نذرته
 على صلاة ركعتين (او معاقبا بشرط)
 بربك كونه كقوله ان رضى الله غلاما
 فعلى اطعام عشرة عساكين (ووجد)
 الشرط (لزمه الوفاء به) لما تلونا
 ورد بنا وما اذا هلق النذر بما
 لا يربك كونه كقوله ان كنت زيدا لله
 على عتق رقبة ثم كلفه فانه يتخير بين
 الوفاء بما نذر من العتق وبين
 كفارة عي على الصبح وهو المنهي
 به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة
 التذكرة اربعة ايام ومن حمل على
 ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يوم
 (الاثنين) وأيام التشريق لان
 المنهي عن صومه لا يقتضي تصور الصوم
 منهيا ضروريه منهي بغيره لا نفي
 لمشروعية

من اجل رد كرا الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر والمستحبة لا انما يلزم به باطنه او صفة
 فيجوز هذا الاعتبار اذ مصرف النذر الفقرة او قد وجب ولا يجوز ان يصرف لثاني غنى عن
 يحتاج اليه ولا لشرى منصف لانه لا يحمل له الاخره فاما لم يكن كمنما جازعهم او لا الذي تسب لاجل
 نفسه مالم يكن فقيرا ولا الذي علم لاجل علمه مالم يكن فقيرا بل يثبت في الشرع حوارا لمصر
 للاغتيا لا لاجماع على حرمة النذر للمخوف ولا بغيره قد نزل به لثمة وانما هو ام لا يمكن
 (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى ان يقول ولا يلزم الواجبات ونول المصنف بعده نذرهما
 راجع الى ما قبله ايضا لانه يصدق تعدا لما يلزم بالنذر وان كان عدم المصنف به (قوله لان
 ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى لا ينفردا شرعا كذا في
 الشرح (قوله لما بينا) أي من الشروط والمال المذكورة في كل (قوله وهو الفعدة) لا تتم
 في الصلاة لانها ثابتة منهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف والوفاء بعبادته
 السيد ومنه يعلم ان المراد من قوله ان يكون من جنسه واجب الجنسية بمسبب الإطلاق أي وان لم
 يتحد بصورة فالاعتكاف لا يلزمه الجلود بخلاف الفعدة الاخيرة (قوله فاصل المذات)
 قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث اذ كانا غايه في الهم الان بآية الاقامة (قوله حمزة
 الصفة) أي بصفة الوجوب (قوله والاعتكاف انتظار الصلاة) أي ان ذلك ليس بعبادة ص
 به كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجره ط على قوله بالعنف (قوله فاشي
 بصفة مخصوصة) وهو المذون الحج (قوله بعبادته) أي اربعة ايام من ايامها (قوله
 وليس للولي منع المكاتب) أي من الاعتكاف لانه في تصرفه كالحرس (قوله وهو الفعدة
 بالمال) أي بقره ماني يده وهو ماله كالمز (قوله والذبح) قال في الذبور رفره ولو قال ان
 رقت من مرضي هذا ذبحت شاة أو على شاة اذبحها فبري لا يلزمه بشي لان التبع ليس من جنسه
 فرض بل واجب كالاضحية فلا يصح لادارة اذ ذبحه تصديق بعبادته لا ان الصدقة من جنسها
 فرض وهي الزكاة فتح وجبها في كلام المصنف على إطلاقه ليس مما يشي (قوله لظهور
 جنسها) الاولى لزوم جنسها (قوله بربك كونه) أي حمله ووجوده (قوله لما تلونا) أي من الكنة
 (قوله وروينا) أي من الحديث وقد ذكرهما قول الباب (قوله وله صلى الله عليه وسلم الحج)
 ولا نذر بظاهره بعبادته لان مراده المنع فيغيره رورة قال في البحر بعد قوله انه لم أت هذا
 التفصيل وان كان قول المحققين ليس له أصل في الرواية لان المذكور في ظاهره والاعتكاف والوفاء
 بالمذوق محجوزا ووجه لقافي رواية النواذر يتخير فيها بين كفارة الفدية وبين الوفاء قال في الخلاصة
 وبه يفتي فتحصل ان الفتوى على التخيير مطلقا كذا بخط بعض الفضلاء قوله أبو القاسم عروفي
 حاشية الاشياء وأما قبله ان التخيير بالنسبة لماله كان صحيحا وصوم أو صدقة بعني ما اذا كان
 بنحو تعليق طلاق وعتق وإيلاء فيقع المعلق فقط ولا تخيير (قوله رحل على ما ذكرناه) أي من
 لنذر المعلق على شرط لا يربك كونه (قوله بحق قصور الصوم فيها ضرورة) وذلك لانه اذا
 كان المنهي عنه لا يتصور ان الشخص لا يكون للمني عنه وجه لانه ليس في مقدوره الإبقاء
 للعبودية لا تزد ولا للاهي لا تبصر لعدم تأني العمل المنهي عنه منها (قوله ولا لئس تعبيرة)
 انتهى مصدره يعني اسم المفعول ومصدره هنا الصوم في هذه الايام ومصدره في غيرها لا يحرم
 عن السيادة والمعنى والمنهي عنه لغيره أي لا لذاته لا ينافي منعه بذلك المنهي (قوله لا ينافي
 المشروعية) أي لا يمنع المحقق كالبيع عند الاذان الا قبل يوم الجمعة فانه يمتنع منه ولا حلال
 بالسبي ومع ذلك اذا عهده يكون صحيحا وليس المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعا ان الصوم هذا
 منهى عنه ولا يلزم من صحة النذر كونه عبادة يشاب عليها فانه يصح بالعنف وهو ليس بعبادة وهو
 بدليل صحة من الكافر والمشرط في صحة النذر كونه بغيره منه بعبادته لا يلزمه التواهي بصحة العمل

الشريف عملاً بالإشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة صلاة في مسجد هذا خير من ألف صلاة في غيره (قوله صلاة في مسجد هذا) ظاهره مع النفل والسنة خلافه (قوله فإنه يزيد عليه) أي فإن الصلاة في المسجد الحرام تزيد في الصلاة في غيره صلى الله عليه وسلم بمائة ألف صلاة منصفة إلى الألف التي بسبب الصلاة فيه (قوله إن قيل يفسر الامتياز فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله على هذا الخ) لا يظهر إلا في النذر العلوي أما غير العلوي لا يختص بمكان محله من غير ما (قوله من مسجد) صحيح الجيم (قوله على ما في قوله زمر) أما على قول غيره يخرج منه به الاتجاه أي مكان كان رتبة أن زفر قول بالتعبد من غير نظر لكثرة الشواب كما هو المتبادر منه (قوله لا يجوز فيه فتنة ما عليه قيل وجود شرطه) بقي ما لو وجد الشرط هل يمتنع الزمان والمكان والاعتبار والظهور قد تم لما في التنوير ثم إن حلة بشرط يزيد كذا قدم غائبي بوقاات وحدد اه فانه لا يكرت موقفاً لا إذا كان على الوجه المذكور في نذر حقيقة النذر لا بد من تحت الحكم ولو بعنى رتبة على ملكه نذر أن يذبح ولده فله به شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن تصدق بغيره قدر أهم من الميز فتصدق بغيره جازان سواي العشرة كصدقة بثاء فله على نذر ولم يرد عليه ولا قد له بغيره كفارة بين فإن وصل به المنة بطل لاسم النذر كل ما على ما قول عبادة أو ما حله قال لا بد من نذر لعله فعلى كذا فذهب ثم عاب لا يلزم مني ما من النذر من قرص من الأبنار وقيمه من عوارض الصوم واعلم أن صفة النذر تحتل اليمين فلذا كانت مستصورة ذكرها بقوله فإن لم ينذر الصوم شيئاً أو فوى النذر فقط أي من غير تعرض لليمين أو فوى النذر حتى أن لا يكون حينما كان في هذه الصورة نذراً فقط أجماعاً على أن لا يصح نذر أن يوقى اليمين وإن لا يكون نذراً كان يميناً أجماعاً وعليه كراهة عين أن أفطر وإن أفطره أو يوقى اليمين من غير تعرض للنذر كان طهراً مريضاً حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والافطارة اليمين عملاً بصوم الجواز لا لاختلاف الثاني والله سبحانه رقيب على أعلم وأستغفر الله العظيم

صلاة في حديث وشهر رمضان في مسجد هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام ذراه البهقي وهذا دليل لاهل السنة والجماعة أن له بعض الامتياز فضيلة على البعض وكذا الزمعة وما مثل صلى الله عليه وسلم من أفضل صلاة المرأة تفعل في أشده مكان من بيتها ظلمة على هذا ينبغي أن إذا التزم الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصلى في أشده مكان من بيتها ظلمة يخرج عن موجب نذره على ما في قوله زفر رحمه الله (وان لم يلق) الناذر (النذر شرط) كقوله أن قدم زيد لله على أن تصدق بكذا (لا يجب زبده) ما في قوله قبل وجود شرطه) لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذي علق النذر به والله المانع بهضه

باب الاعتكاف

باب الاعتكاف

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشترط الصوم في بعضه والاطلاق لا كيد في الغير الاخير رمضان وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن أطعوا بيني وبينكم ولما كنتم في الشهر (قوله هو لغة البيت) بفتح لام ومعهم المكث اه درر (قوله هو) أي الاعتكاف في حله دانه لا بالاعتكاف المتقدم لانه يناسب الزم والمثني ان فعله بلقي لازماً يستعد به (قوله يتعدى) فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلبه ذكره السيد (قوله واليه) معكوف أي محبوساً أي حبسه ومنعه الكهارة سنة في المهيبة من أن يبيع محله وهو الحرم (قوله لانه حبس النفس) أي على طاعة الله تعالى ولا تارة منه وقوله رسته أي عن المروج من المسجد وعن المعاصي (قوله وشرها هو الاتهام) هذا معنى اللازم وهو محل الاعتكاف في المسجد من المتعدى والظاهر انه اعترفيه حبس النفس يأتي من المتعدى وان اعتكافه فيه البيت والاقامة يكون من اللازم (قوله نية) سبغني أن النية شرطه فلا يعمل له قوله ولا يخرج عن واجبه بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون الميم لها المعتكف وهو عبادتنا لتو برصه شره ولدت ذكر في مسجد هو مال امام ومؤذن أدب الحرم فيه أو لا وعن الاحكام شرط طراد الحرم فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد صححه السروجي وإنما الجماع فيصعب فيه مطلقاً اتفاقاً اه فإذ قره المزل أهد قولين عن الامام (قوله ولا نية فلتأمر الصلاة الخ) أي يختص بمكان يصلى فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على أكل الورد) متعلق بمحذوف

هو لغة البيت والاداء على الشيء وهو متعدى فله معنى معكوف ولازم المصدر المعكوف فله معنى محبوس والمنع ومنه قوله تعالى واليه محبوس ولازم الاعتكاف في المسجد ولانه حبس النفس ومنه ما هو اللازم الاقبال على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على أصنام لهم وشركاء هو الاقامة بنية أي نية الاعتكاف في مسجد تنقام فيه الجماعة بالفعل (قوله الصلاة الخمس) أقول على وحذيفة رضي الله عنهم الاعتكاف في مسجد جماعة ولانه انتظار لصلاة على أكل الوجوه بالجماعة (قوله لا يصح في مسجد لا تنقام فيه الجماعة فصلاة في الاوقات الخمس

545

[illegible][illegible]

كانت طشت وانما اخفيت ليجهت في طلبها فينال بذلك اجر المجتهد في العبادة كما ان في الله سبحانه الساعة التي يكون فيها رجل من قباها وقتها والله سبحانه ونعالى اهل (د) لقدم

٢٨٤

فمن قام ليلة ادركه يومها (قوله كانت طشت) بالذين اتجهوا الى الله من بفتح الطاء وكسر هاء فيها ما وقد تبدل التامس بنا وتذغم في الدين الله من ففتح الطاء وكسر هاء في سنة لغات (قوله وانما اخفيت الخ) كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليجهت في جميعه بالعبادة وكما خفي الولي في الخلق ايمن الظن بكل مسلم وبتهرك به (قوله ليجهت) بالبناء للفاعل أي المكتاب مثلا لقوله بعد قتال (قوله سوى الفجر الاخير) أي من رمضان فانه فيه ستة رهوه في حذف أي تفريغهم في سواء (قوله والصورة ط لحة الا عتك في المذور) فلو قال الله على ات عتك كس شهر ابراهيم صوم عليه أن به تكف ونصوم بجر (قوله لانه من متعلق بالسان) بكسر اللام أي لان الذرعا يتعلق بالسان أي بطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا ان يجعله الخ) أي يوجهه بالذنر (قوله لتدبره) أي الفسل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله في محدودة) دفع يذكروهم الساعة العلكية (قوله أي ما راغب جالس الخ) لانه لا بد فيه من اثبت ولو قلبه لابن الخطوان (قوله وهو) أي الاعتكاف بفتح حاء الخ (قوله فانه لا يجوز) أي جعله طريقا (قوله لانه تبرع) علة لقوله لانه تبرع أقله لعلامة قدسية (قوله والعبد ين) فيه أن العبد ينكر صوره وخالصه عاوا جيب بان الواجب عليه عدم الصوم بقضية في غير ما لو كان له صوم خراج عن العبد فاذن خرج حينئذ اهذرا لا يفسد (قوله فيخرج في ركن عكاه اذوا كها مع صلاته من قبلها) بهكم في ذلك لانه ويسين بعد ما ارعوا وسما على الخلاف در (قوله وكذا) والرجوع الى الاول افضل لان الاعمال في محل واحد أشق على النفس ثم يرى له باب فيها أكثر وتبعه العبد في رفع حاله ما قدمه من البر حتى من أ المسجد بغيره من الشرع عليه وليس له أن يقتل الى المسجد حرص غير عذر اه الان ية لخروجه لصلاة الجمعة هو العذر المبيح لا لانه قال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله حاجة ضمنية) أي هو اليها طمعا انسان ولو ذهب بعد أن يخرج اليها لعمادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك قصد جاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث به فخرج فانه يفتقض عنه كانه عند الامام بصر (قوله راغسل من جنابة ما حلت له) أما جنابة الوضوء فسد ربه أن الوصل من الحوائج الشرعية وأهل عدم ما يصح لطبيعة ما يعتبر بسببه كقافي كتابه الدروفي الذي ارضا ندمت عن الحجة فو شرط وقت السراة يخرج لعبادة مريض وصلاة الجنازة وحضر مجلس علم جاز ذلك فليحفظ اه در (قوله أو طاعة ضرورية الخ) قول السيد في شرحه علم ان ما ذكره السيد من عدم فساد الصلاة كافي بالخروج لاجل انعدام المسجد وما بعده من الاعذار التي ذكرها هذا لصاحبين رأ ما عند الامام فيفسد لار العذر هذه المائل لا يملك وقوعه اه وله الدار المختار وانما ملا يملك ونجاسة قرينة وانعدام مسجد فسد في الاثم لا للبدل ولا لاسكان التمسبات او في عدم الفساد كما حققه المكل لا لا لما فيه الباع وغيره لكن في التمر وغيره جعل عدم الفساد لانه ما ربه لار ساعة واخرجه كرها استحضانا اه (قوله واذا مشاة فبنت عليه) فيها هذا من الحوائج الشرعية (قوله له واد ما هو المعصومة) على عدم افساد في هذه المسألة يعني ثم لم يفسد كانه بل يخرج الى غيره من المفسود فله تكف وهو اذاعة الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد فاب (قوله من المكابر يس) أي الكبر من الكبر يعني العجز (قوله يريد أن لا يكون الخ) أي وليس المراد اذاعة الساعة حقيقة لاحتمال في هذا المسألة بين المجتهدين (قوله ولا يلهو معتبر) أي في عدم الفساد فليرجى لينة محترمة وزجته قبل لانه وان كان عذرا

يكن من ذورا (والصوم شرط للصحة) الا عتك في (المذور) ولا تذرا الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف الذببة فان محلها لسان (فقط) وليس شرطا في لفعل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجده على نفسه ومن بني الفعل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لانه ابراهيم باليوم كانه ذورا قوله يوم له يوم (و) المكل المعتكف ان (أقوله فلا مدة يسيرة) غير محدودة فخصه ليجهت المكتش مع ليلة (ولو كذا) سوى فواء (ما شيا أي ما راغب ج من في المسجد ولو لا وهو حله من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يصحله طريقا فانه لا يجوز (على المقتضى) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من الليث عبادة من الذببة فلا انضمام الى آخر ذلك لم يلزم التهل فيه بالشرع لانه لا يشرع بالشرع (و) لا يخرج منه) معتكفه يشمل المراد المعتكفة مسجد بيتا (الاحاد شرعية) كالجمة من العبد فيخرج في وقت عكاه اذوا كها مع صلاته من قبلها ثم يعود ان أتم كتكاف في الحام وهو (و) (حاجة طمعية) كقول العاقل واره نجاسة راغتماه من بناء باحة لازم انه هذه السلام ان لا يخرج من معتكفه لا حاجة الا ان (اد) حاجة (ضرورية) ثم هو ام المسجد واد مشادة فبنت عليه واخراج ظ لم كرها (قوله) افترات وهو المصوم ومنه ودر في على نفسه

الا

قوة عهه بكرين د ل مسجد اخر من ساعته يريد ان لا يكون مروج الا ليعتكف في غير ذلك لا يذهب الى المسجد الآخر (فمن خن ساعة بالهذر) معتبر (فسد الواجب)

فالحق في المس والقبلة لان
الجماع محظور فيه فيتمدى الى
دواعيه كأي الاحرام والظهار
والاستبراء بخلاف الصوم لان
الكف عن الجماع هو الركن فيه
والحظر يثبت ضمانا لا يقوت
الركن فلم يمتد الى دواعيه من
ما ثبت بالضرورة بقدرية درهما
(وبطل) الاعتكاف (بواسطه)
وبالانزال بدراعيه) سواء كان
عامدا او ناسيا او مكرها لئلا يؤثر
لان حاله مذكورة كاصلاة والنجس
بخلاف الصوم ولو امكن بالتفكير
أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته)
اليالي أيضا) أي كإزمتها الايام
(بأن اعتكاف ايام) لان ذكر
الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما
بإزمتها من الليالي ويدخل الليلة
الاولى فيدخل المصحف قبل
الغروب من أول ليلة وضريحه
بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته)
الايام بنذر الليالي متتابعة وان لم
يشترط المتتابع على ظاهر الرواية
لان معنى الاعتكاف على المتتابع
وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه
لا يجب الوصل فيه الا بالانحصار
وما كان متصل الاجزاء لا يجوز
تفريقه الا بالانحصار (ولزمته)
ليمتان بنذر يومين فيدخل عند
الغروب كما ذكرنا ان المثنى في
معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطاً
(وصحفة النهر) جمع نهار (خاصة)
بالاعتكاف اذ نوى تخصيصه
بالايام (دون الليالي) اذ انذر
اعتكاف دون شهر لانه نوى
حقيقة كالأمة فتعمل بنية كعوله
نذرت اعتكاف شهرين يوماً ونوى
ببعض النواحي خاصة منها صحت بنية
(وان نذرت اعتكاف شهر) معين
أو غير معين (بنوى الشهر خاصة أو
اليالي خاصة) لان من نوى نية الايام
يصرح بالاستثناء اتفاقاً

فيحرم عليه لان اعم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حصة لوطه اسكرتم باق
المسجد فأنما الاعتكاف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في نفسها لا لزوج فيمكن
الوطه في غير المسجد وحينئذ يطل اعتكاف الزوجة حتى من البر حتى (قوله) فالتصريح به
(المس والقبلة) وجه ذلك ان حصة الوطه ما ثبتت به من انفس نوبات فبعد ما انزل الداعي
بخلاف الحبس والصوم حيث لا تحرم الداعي قيمه اذ كانت حصة الوطه لم تثبت به من انفس نوبات
ولا كثرة الوقوع فلو حرم الداعي لزم المخرج وهو مدفوع (قوله) لان الجماع محظور من أي
نصارا لا يزل يادته والظهر في نفسه الى الاعتكاف (قوله) فتعدي الدواعي لان سببه
وسبب المحرم محرم (قوله) والحظر) أي النعم من الجماع بين شخصين في لوطه او حماره فالتصريح في
الركن (قوله) لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لجعل تصديق الركن (قوله) عتقه
بعد دراهم لا يمتد الى الداعي فانه يكفي في تصديق الركن الكس من الجماع عتقه (قوله)
وبطل بوطئه) مطلقاً قبل ودبر (قوله) اناسيا) بخلاف ما لو قلنا ناسيا بحيث لا يفسد
اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل
الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه الشهر والعدد والليل والنهار كالجوامع وكذا الخروج
وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم بخلافه العتق والفسح والليل
والنهار كالاكل والشرب فتنهله السبع من حاشية المأكل والجماع وان منع منه لاجل الصوم
لم يكن كالمسح لاعتكاف فانه يخص النهار (قوله) أو مكرها) الخ) الا ان كان مكرها (قوله)
لان حاله مذكورة) وهي كونه في المسجد وقوله كاصلاة الذكر فيها كونه محرم ما قال فاستغنى
والمد كرى الحج التجرد عن اللباس وتجنب الطيب (قوله) رائج) قوله مطلقاً احرامه بالوطه
وبالانزال بدراعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بغير ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله)
ولزمته اليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد الاطمين بلفظ الجمع يدخل ما بازمتها من الايام قال تعالى
ذُرِّيَّةَ اَيَّامٍ اَرَضْرَأَ اَقْوَالُ تَعَالَى ثَلَاثَ اَيَّامٍ لِيَسْأَلُ السَّوِيَّاءُ اَلْاَمْرَةَ وَآلِهَا اَيَّامَ رَحْمَةِ بَالِ اِلَى
فعل لم ان ذكر أحد ههنا بلفظ الجمع يمتد الى الآخر وحده له أنه ما ثبت في بلفظ المفرد والثنائي
أو لجمع وكل منهما اما ان يكون في الايام اوليالي فهي سنة وفي كل منها اياماً بنوى الحقيقة
أو الجوار أو بنويهما اذ لم تكن له نية فهي أربعة عشر من حكم المصباح من كورن البحر
(قوله) متتابعة) حال من الايام وحده حذف نظيره من الجملة السابقة (قوله) وتأثيره) لو حال
وضابطه لكان أوضح وتوضيح ما في الحديث من الصريح قال لان الاطلاق في الاعتكاف
كالصريح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف يدرم بالليل والنهار
بخلاف الصوم فانه لا يدرم بالليل اهـ فالتفريق في نفسه للصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس بحلاله
وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف فانه يمتد الى الليل والنهار (قوله) كما ذكرنا) أي في
الجمع (قوله) لان المثنى في معنى الجمع) ومن أبي جعفر في التثنية والجمع لا يتركب لانه
لا يلى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الا بعد الغروب واليومين الايام ولا حاجة لاحفال ليلة
الاولى لانه في الوصل بدونها ومن جعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زبني (قوله) رصم
نية النهر) أي فيها اذ ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اخذني تخصيصه بالايام (قوله) اذا
نذرت الاعتكاف دور شهر) مفهوماً صريحاً به المصنف بعد (قوله) لانه قوى - في نفسه كالأمة -
اعترض باللفظ كالايام مثلاً ينصرف الى الحقيقة بدون نية اذ هي في نواحيه هذا لتبديل
قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين هاتين النواحيين والوقت واحد
معني المشترك بينهما الى ذلك لانه عين الالة لانه نفس الالة وقها في الالة بنوى في نواحيه
بنوى الله الى لا تصح البنية ولم يدره كلاهما كما في التور بر حشر (قوله) الا أن يصرح بالاستثناء

مبادئہ) وہ تقرب الیہ لیتقرب
من رحمۃکما سائر الیہ فی
حیث من تقربہ ملائکہ انوار
(فی بیتہ) سبحانہ تعالیٰ لا یتق
بما فی الخلق اکرام تالی: غرض لا
طاعت لہ نہ رعب و عز نہ زنا عیدہ ونمبرہ
والا لامتنکافی ہوائت نظر التقر ۱۱

وردة واحدة، ومنه (الجنة) واليه من به صفة [لا يملك الله غيره] يكبره وردة واحدة
في الجنة يسون أنفسهم على به بساطهم

مَرْيَمُ لَمَّا يَأْتِيهِمْ مِنْ أَفْئِذِهِمْ عَلَى الْوَلَدِ بِمَا لَمْ يَحْضَرُوا

وهو فرد منهم ويحذفون في خدمته والقيام اذ بين يديه اذ مضى ما رآهم في عطف عليهم فاحسنه وبعدهم من بعدهم بعزته وكرمه وسلطانه وفدنيه على حصول المراد وازيل حجاب ٣٨٨ الوهم وأما العطاء فأظهر الحق بفيض العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال)

هذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه فضلاً ولا ينعزل عنها بحال (قوله العطاء) ما رآهم) يحفل بالجمع والافراد والاول أنسب لفظاً لما ياب (قوله بعزته وكرمه) أي السلطان والاول حذف ذلك لأن مثل هذا التعبير لا يتفق بالله تعالى (قوله وعزته) أي المنصب (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد حصول الامتنان (قوله وزال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالحجاب أي الوهم الدائمي من بعض الناس في شدة الاعتكاف (قوله وأما العطاء) عطف على نية المراد بالعطاء الحجاب الدائمي من الوهم (قوله وأظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذوق العطاء أو بالعطاء الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقدحاً ما عساه من الاربعه اظهر وهم بعده (قوله أكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاختيار) يكسر هـ من اعلام فبما يظهر (قوله قال) اعاده بعد العمل الاول (قوله يركنه) أي يكثر ذميره (قوله ومعه) أي المدد المعطى له من الخبرات (قوله مثل) بالتخريف أي صفة (قوله أراهم) يشتمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان فله) أي قوله وهو من قبيل إضافة الخلق الى المال (قوله من السكر) هو ما يأخذ الله من الغم والخمر (قوله وصار) أي السكر الذي تزل به وهو المقصود باسم الإشارة بعد (قوله بل عين قرائي) أي أقريهم (قوله ونزل مصاحبي) قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم وهذه هي كثر (قوله بما يليق بأهليته) فإنه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله أكرام من التجا) أنه بكرمى أكرامه كآكرام من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافعاله كلف في منيع المرز (قوله وسماوية) أي التجا الى الحياة الحاصلة بسبب الحرم أو الى حرمة ذوق الحياة والمراد بالحرم ما يحتمل لخصوص أحد الحرمين (قوله وهذه الخ) إشارة الى ما دخله في خلال كلام عطاء (قوله الى أنه العبد) أي المرافق (قوله الجامع لهذه المسائل) متناشراً (قوله موقف) أي وقوف العبد (قوله عارياً عن الاعمال الخ) أي متجرداً عن وقوع الاعمال الصالحة منه وعارياً عن نسبة الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكرم الافئدة الخ) الاضافة لادنى حلاصة أو كذبى الانتقاد والافتقار الى ما بلغ من العز (قوله ملها بالدعاء) الالتجاء بالدعاء مأثور به غير أنه لا يعتد به ولا يعتد طبعه الا بالاجابة (قوله سطر حيا) بطاء مشددة (قوله على أعتاب باب الله تعالى) فيه استعارة تشبيهية (قوله مرتبة شفاعته) أي شفاعته الله تعالى فإنه ورد أنه يشفع بعدد قتها شفاعته الشافعين والخير بر جمع الى أعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانشاء بربيه لقريبه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى ويشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً أو بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لنضفيح أجرهم أحسن حسلاً (قوله وهو كل خير كافي) أي ضامن (قوله وهذا ما تبصر) الإشارة الى ما نقضه من الشرح أو الى ما في الذهن وتزله منزلة المحسوس فأشار الى به (قوله من انتخاب) أي اختيار الشرح أي من المختار من الشرح الكبير (قوله البشير) أي أي لم يحذف كثير من الشرح الكبير وفيه أن هذا الاختيار في غاية فائدة (قوله كذا كثير) (قوله كتيسير) أي تيسيراً كتيسير المثل والشرح الكبير (قوله المقبر) الحفرة المظلمة كالمقبرة بالشم والظلمة المظلمة منة فأموس (قوله الذي عدنا) أي أو ملنا (قوله هذه) أي لنا ألبس (قوله لولائنا هذا المنة) أي لولاهداه الله موجوده لنا كما أنه تدي (قوله وقرينه) وردان الله تعالى جعل ذريته في صلب علي ويطس فاطمة ونسب كل ابن انثى لآبيه الاما كانت من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم

الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي فليقن عباس رضي الله عنهما أحد مشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو - ثبينة ما رأيت أفعه من حماد ولا اجمع للعلوم من عطاء من أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم أبي حنيفة - من عطاء يسمع ابن عباس وابن عمر وابا هريرة وابا سعيد وجابر وصنفه رضي الله عنهم توفي سنة ثمان وخمسة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاختيار قل رحمه الله تعالى ونعنا بركته ومعه (مثل المعتكف مثل رحل يختلف) أي يتردد ويقف (على باب) ملاك أورد في عظمه (باب عظيم الحاجة) يقدر على قضاءها عادة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان فله (لا ابرح) قائماً بباب مولاي سائله بجميع ما أرى وكشف ما نزل بي - من السكر وصار مصاحباً وتجنبي لذلك اخواني بل عين قرائي (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزول مصاحبي ثم يفيض بجنه على بما يليق بأهليته وكرمه أكرامه من التجا الى منيع حرز وسماوية حرم وهذه إشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولاه عارياً عن الاعمال ونسبة الفضائل متوجهاً اليه سبحانه بأعظم الوسائل ماذا أكف الافتقار ملها بالدعاء والمسائل مطر حيا على أعتاب باب الله تعالى مرتبة شفاعته غداً عنده بما وعد به وهو كل خير كافي (وهذا ما تبصر) من انتخاب الشرح واختصاره البشير كتيسير المثل وشرحه (لما جز الحقيير) ولم يكن الا (بغاية مولاه القوي القدير) الذي هو هذا الملهوما كما أنه تدي لولاً أن الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين فأنتم أقباه على أنه ربه ووزنه

هي ثمنك مال) هو ما عليه المحققون من أهل الأصول لا يخافون من أن يكون الذي هو من صفات
 الافعال وموضوع علم العقدة فعل المكلف حرمي والمال له من النقد الخارج بجزء من ثمنه
 تعالى رأوا أن كونه من المراد آخرها من العلم بالوجود كونه أنه هو الصلاة وله ما عليه
 السيد الاية أي الذي هو الثمن بمعنى مصدرى أو امرى به من الحاصل بالمصدر أن المعنى
 المصدرى هو لا يقع والمعنى الحاصل بالمصدر هو القيمة الموقفة اه رأي جاهل بالاباح
 فلا تسكن فيها فلما فهم يتبعها زوايا كذا لا تخزيه الا اذا رجع اليه المخطوم كما هو شرط أن
 يدفع القبط من المال ما ينمو أو يدخر للمحاجة وهو ما لا يعين بل يخرج المال المقتطع
 فلو اسكن فقير ادره سنة نال بالزكاة لا يحزبه دور (قوله مخصوص) وهو ربع عشر النصاب
 أو ما يقوم مقامه من مدقات السواثم (قوله اشخص مخصوص) هو أن يكون في غير محله من
 بقية المصارف غير هاشمي ولا مولاه بشرط نظام المنفعة عن الملك بن كل وجهه تعالى (قوله
 في حر) خرج العبد ونحوه (قوله مسلم) خرج الكافر ولو سرت له على أنه غير محظوب
 بفروع الشرعية فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من العبادات أو يادونه ولو ارتد بعد رجوعها
 سقطت بغير (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلاز كان على سبي فقال المذاكر في الحديث لا زكاة
 على المجنون اذ احسن السنة كها نداد في الحول اختلعه وقبضه والصحيح عدم الاحكام لا انحراف
 الا فاقه أول لسنة لا نفقة يقول وآخره ليغلب بالاداء ونفقه (قوله مالك لصاحب)
 دخل فيه ما ماله به بسبب تبيث كعصوب خلطه الا اذا كان له غيره منه فله من يوجب منه قدر
 ولا بد أن يكون الملك تاردا يخرج ما ملكه المكنة (قوله أرسلها) وهو ما يملك به من الذهب
 والفضة سواء كان مباح لا ستمع ل أولاد ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للزكاة صاحب
 الدروري الدرأ فاده وحب الزكاة في الدية دين ولو كانا للجملة لا دخل فيهما ما شاء ما
 فبز كيهما كيف كانا (قوله أو ما يدعى قبة) الأولى أسباسب رية قبة والغير يرجع
 الى النصاب لان النصاب بوزن ولا يوزن (قوله فارغ من الدين) أي الذي له من النصاب
 حقه لعماد سواء كان لله كزكاة وخارج أولاد ولو كفاة أو زكاة ولو سداق زوجته الموصول
 بخلاف دين نذر كفاة لعدم المطالب وضرر الدين كمالا كعند محمد بن يحيى (قوله
 ومن حاجته الأصلية) كسبابه المحتاج اليه الدفع الحول والبرد كالمقتدة ودور الكسبي رأيت
 الحرب والحرفة رأسا من المنزل ودواب الحر كسب العبد لاهله فإذا كان منه درهم
 أعده الله ان شاء حال عليها الحول لا تجب فيها الزكاة كسب العبد لاهله ليهن من الحول
 الأصلية وان كنت الزكاة لا تجب على صاحبها بدين التجارة بغير بنصف حقه وكالعه
 لازكاة فيها ولو حال عليها الحول قل فيه وهو محظوب على العراج واليه انزع إلى أن تجب في
 النقد كيف أمسه لا نفقة أرلقة اه (قوله رام ولو نة دبرا) والتمتع المقتة في يكون بالنوال
 والتنازل والتجارات والتقديري يكون بالتمسك من الاستغناء بأن يكون في بدو أو يملكه در
 (قوله وشرط وجوب ادائها) أي اقتراضها (قوله حولا الحول) وهو ملكة أي وثنية
 المال كالأهمل والناهي أو السوم أو ثنية التجارة في العرض (قوله التي بجانبه) التقدير
 في الزكاة خمس واحد فما استعاده من أحدهم انضم الى ما عنده منها وما استعاده من الثاني
 يضم اليه الايهما (قوله أرغبره) كهيئة رمية (قوله ولو سداق) وهو ما يملكه من النصاب
 صورته له ثلثة دراهم ودرهم منها ثمنه الماقتين اشترين سنة جاز بشرط أن يكون منه
 النصاب الذي يحجب عنه كالأصو ولو كان في ملكه قل منه فجل خمسة من مائة من وزن
 الحول والنصاب نام لا يجوز أن لا يقطع جميع النصاب انما الحول وان يكون النصاب
 كاملا في آخر الحول ونما في كناية الدر للمحجب انما يرأى يسر قبل عدم الحول أو سداق وارتد

هي ثمنك مال مخصوص لشخص
 مخصوص فرضت على حرمه لم يكف
 مالا لنصاب من نقد ولو تبرأ أو حليا
 أو آنية أو ما يساوي قيمته من عروض
 تجارة فارغ عن الدين وعرضه
 الأصلية نام ولو تفرغ يراه وشرط
 وجوب ادائها حولا الحول على
 النصاب الأصلي وأما المستغنى
 اقتناه الحول فيضم الى سببه
 ويتركى بتمام الحول الأصلي سواء
 استغنى بمجارة أو ميراث أو غيره ولو
 جمل ذو نصاب اثنين مع وشرط
 جهاد ثمائية مقارنة لادائها لغير

ان كل في طريقه فان تلك مرضا
 بنية التجارة وهو لا يساوي نصابا
 وليس له غيره ثم بلغت قيمة نصابا
 في آخر الحول لا تجب زكاته لذلك
 الحول ونصاب الذهب عشرون
 مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم
 من الدراهم التي كل عشرة مثقالا وزن
 سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب
 وبلغ خمسار كاه بحسابه وما غلب
 على الغش فكان الخالص من النقيدين
 ولا زكاة في الجواهر والآلات الا
 ان يقلد كهل بنينة التجارة كساو
 العروس ولو تم الحول على مكمل أو
 موزون فغلاسه ورخص فأدى
 من حينه ربعه من اجزأه وان
 أدى من قيمته يعتبر يوم الوجوب
 وهو تمام الحول عند الامام وقال يوم
 الاداء لمصرقها ولا يفهم الزكاة
 مفرط غير متلف فهلاك المال بعد
 الحول بسقط الواجب وهلاك
 البعض منه وبصر في المالك
 الى الغفوة ان لم يجاوزه قالوا يجب على
 حاله ولا تؤخذ الزكاة جبر او لا من تركته
 الا ان يوصى بما افته كون من ثلثه
 ويخير أبو يوسف الحيلة لافهم وجوب
 الزكاة فذكرها محمد رحمه الله تعالى

مائة رار يكون ثوب ستة عنده وخمسة هذا مصاد (قوله ان كمال في طريقه) بشرط كماله في
 الايتداء لا نعناد في الانتهاء لوجوب راوله كماله بطل الحول واما الذين فلا قطع راوله مستفها
 در (قوله لا تجب زكته) لعدم كماله ازل الحول (قوله ونصاب الذهب انا) الذهب هو الحجر
 الاصفر والزرين مضر وبا كان اضره وانما يسمى به لانه يكونه ذاهبا بلا عفاء فهو سنان في والناسيب
 تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما كثرة تداوله ورجا
 الا ترى ان المهر ونصاب السرة وقيم المستهلك كان قد هرجم باو اسلم ان الدرهم الشرعي أربعة
 عشر قيراطا والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وان زنة الريال بالدرهم المتعارف عند راهم
 وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة عشر قيراطا ويكون مقدار
 النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاقلان في رباط زنة كل واحد من
 البندق والفضة على وان تجر لي ثمانية عشر قيراطا فمقدار النصاب منها اثنتان وعشرون دينار
 ونسعا دينار وزنة الحبوب أربعة عشر قيراطا فيكون النصاب من النجاسة وعشرين دينار او نصف
 دينار ونصف سبع دينار هذا هو المشهور وقيل بتدويره كل باء درهم وانتي بذلك جماعة من
 المتأخرين قال في الفتح وهو الحق في هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى
 الاول مائة وخمسة وسبعين منها كذا حره بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة مثقالا وزن سبعة
 مثاقيل) اعلم ان الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه ثمانية عشر دراهم على وزن
 عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأنقذه عمر رضي الله عنه من كل
 نوع ثلثا كيلا تظهر الخصومة في الاخذ والاداء فثلث عشرة مثقالا وثلاث ستة اثنان وثلاث
 الخمسة درهم وثلثان في المجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين مثقالا
 المجموع سبعة وثلاثا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب الميراث والار
 وتقدير الديات اه منج (قوله وما غلب على الغش فكان الخالص) لان الدرهم لا يتلفون
 قليل غش لانهم لا تطبيع الابه بخلنا الغلبة فاصلة غير ومثلها لذلك واما ما غلب عشه ان كنت
 ثمارا تجا اعتبر قيمته فان يلمت نصابا وجبت زكاته والا لا وان لم يكن ثمارا تجا كانت له حكم
 العروس ان نوى التجارة فيه وان لم ينفوها اعتبر بها كالميراث منه فان بلغ نصابا يخلص قمايا ريجت
 والا لا هكذا يستفاد من الريالي واليخى والنسب وتتمام بيانه في كتابه الدرر اختلف في الغش
 المساوي والمختار لزمه احتياطادر (قوله ولا زكاة في الجواهر والآلات) قال في الدرر الاصل
 ان ما عدا الحجرين والموثم انما يركب بنبة التجارة عند العدة فلو نوى التجارة بعد العدة واشترى
 شيئا لتقنية ناويا انه ان وجد رجحا باه لا زكاته عليه اه مخلصا (قوله على مكمل او موزون)
 اى للتجارة (قوله ورخص) هو ككرم الرخص بالضم ضد الاعلاء وبالفصح التي لانهم (قوله
 غير متلف) لو ائله فانه بضمن لوجود التعدى واستبدال مال التجارة بمال التجارة فانه لا يملك
 وبغير مال التجارة استملا كآفاده في الدرر باب زكاة العنم (قوله بسقط الواحد) لتعلقه
 بالعين لا بالذمة (قوله وهلاك البعض منه) اى وبسقط طهالك البعض حصه المالك (قوله
 ولا من تركته) اى لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) الا ان يجزأ الورقة في الكل وبغير
 حوله بالاه لانه هو قري لا شمسى (قوله ويخير أبو يوسف الحيلة الخ) قال في الجواهر اعلم انه لو
 رهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع لاوله بعد الحول به ضاه
 أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كان النجاسة وهي من حيل اسقط التي كانت قبل الوجوب ولو
 امر اج ولو باع السواثم قبل تمام الحول يوم فرار عن الوجوب قال محمد بكري وقال أبو يوسف
 لا يكره وهو المعقول باعها للثقة لا يكره بالاجماع واو احتمال لاسقاط الواجب بكره بالاجماع
 ولو فر من الوجوب لا لا نأنا يكره بالاجماع والله سبحانه وتعالى اعلم وأسته الله العظيم

كثر في اللغة المعدل قبل لغة تعالى ولم يجدوا منها غير ما في نسخة لا يخرج من ضياء الجوارح وعرفة
 القهستاني اصطلاحاً بقوله هو من يصح في الشرع به ضريبة الصدقة اليه فالمصروف باسم مكان اه
 (قوله وهو من يملك مالا يبلغ نصيباً) أو على كونه مستغرق في حاجته فنحقق فيه هذا أثر هذا
 وهو فقير ومن له دين مؤجل على الإنسان إذا استعاج في النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر
 كفايته إلى أجل الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسر يجوز له أخذ
 الزكاة في أي شيء الأقاليل لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المدين معسر معترف بالأجل له أخذ
 الزكاة (قوله ولو لم يجدوا من يملك مالا) الأولى عدم الأخذ من مسدود من هم كذا في البدائع (قوله
 والمساكين) من السكون فسكانه مساكن من الجهد غير قصره وهو موقوف بل يستوي فيه المالك
 والمؤثوق قد يقال مسكيناً اه قهستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب لقوله تعالى
 أوه كذا إذا عتبه وآية السبعة للترحم ور وقيل تعريفهم أهل عكس ماذ فخر هذا (قوله
 والمساكين) هو معنى قوله تعالى وفي الزكاة عكساً كثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير
 إلا في القيمة الجداوى بالكبر كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب الغنى والفقير على
 الأصح ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف ما دفع اليه في غير ذلك من قيمته
 في ما غنم من كلام صاحب البحر (قوله والمدين) هو السرفاء بالغارم وفي الظاهرية الدفع
 للمدين أي إلى من له الحق المراد المدين غنى هو الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي وفي سبيل
 الله في المال في الشخص (قوله وهو من قطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جسم العاري أي
 الذين يفتروا من الله وفي جيش الاسلام لفرهم بهلاك النفقة أو الدابة أو غيرهما فحصل لهم
 الصدقة وإن كانوا كاسين إذا اكتسب بقدرهم من الجهاد قهستاني وهم بالاستحفاق ارمض
 وأول زكاة الحاجات بالغير والاتطاع زباني وهذا التفسير اختار أبو يوسف قال في غاية البيان
 وهو الظاهر (قوله والحاج) أي منقطع الحاج وهو قولهم وقيل طلبه العلم وعليه اقتصر في
 الظاهرية وقيل حمله القرآن الفقهرة فمرات والطلاق في التفسير لا يجوز الدفع إلى
 الجاهل مع شرطه (قوله وسبيل السبيل) هو المسافر وإضافته لادنى ملازمة وكل من كان مسافراً
 يعني أن السبيل في (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يملكه لوطنه لا يجوز الدفع
 إليه وكذلك لو كان كذا وباعلى ما روى عن أصحابنا كذا في القهستاني عن الكرماني والأولى أن
 تستقرض إذا قدر وإذا قدر على ماله لا يلزمه التصديق بما فضل كذا في غير ذلك من مكاتب
 إذا جبر أي فإن السيد يجوز له أخذ ما يبدد من الصدقة كذا في سبب الانحر (قوله والعامل)
 أي إذا كان شرطاً شامياً مشتق من العمل وهو فعل الإنسان بقصد فهو أخس من الفعل ولذلك
 يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعني قدر ما يسعه أهواؤه) بالوسط مدة ذهابهم وإيابهم
 مادام المأوى لا يجوز له أن يقبض شئ بهونه في المأوى كل والمشارب والملابس فهو حرام لكونه
 أهراً فإنه يضارب إلى الإمام أي بهت مريض بالوسط وإذا استعرت كفايته الزكاة فلا يزال
 على الصدقة لأن القهستاني يذهب إلى أن الصدقات يجوز للعامل الأخذ وإن كان غنياً لأنه فرغ
 نفسه لهذا العمل ثم أجاب عن السكافين قال في المنع وجهاً التعليل بقوى مانسب للواقعات من أن
 المال لم يجرؤ له أحد الزكاة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لأفاد العلم واستغفاره ليجزئه من المكسب
 والحاجة داعية إلى ما لا بد منه اه وسكت المؤلف عن المؤلفين قلوبهم لأن الأقطار لهم نسخ
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا ذى آخر إلا من غنم من أغنيائهم وردها في فقرائهم (قوله وله
 الاقتصار على واحد) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال من الصدقة فأعطاه للمؤلفة
 لم يمسهم وأتاه مال آخر فأعطاه للغارم يجر وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين ثم

(باب المصروف)

هو الفقير وهو من يملك مالا يبدد
 نصاً بأدلا قيمته من أي مال كان وأ
 جميعاً مكسباً ما كان المسكين وهو معسر
 لا شيء له والمساكين والمدينون الذين
 لا يملك نصاً بأدلا قيمته أي المسكين
 دينه وفي سبيل الله وهو من قطع
 الغزاة أو الحاج وابن السبيل وهو
 من له مال في وطنه وليس معه مال
 والعامل عليه أعطى قدر ما يسعه
 وأهواؤه ولا زكاة الدفع إلى كل
 الاصناف وله الاقتصار على واحد
 مع وجود باقي الاصناف

كالمصالح المكتسبة وبأنهم يعتقدون أن علمهم لا ينافي ما في الشريعة من الوصايا والسنن والآثار
من الكتب بالجهاد أو طاب العلم بالزهد والعبادة (قوله ذكره في نظرها) أي في خبرها ولو لم يكن
مادون من جهة النص (قوله بعد تمام الحول) أي ما لا يملكه من جهة الحول وهو من جهة الحول
السكرانة في الجاهل ولا ينفذ في دفعه إلى علم الله في نفسه أي في معرفته أو معرفة وقال أبو حفص الكبير
أنه لا يصر فها إلى لا يصلح إلا أحيانا وإن أجزأه كذا في سكك الأثر (قوله الغبر فرب) أي أنقلها
لأنه لا يصر فلا كرامة فيه لأن الدفع إلى الله من جهة الصدقة (قوله واحد) لأن المقصود منها
سد ثلثه يحتاج في كل أحوج كان أولى بصر (قوله وانعم للمسلمين بتعليم) قال في المهرج
التصدق على العالم الفقير بأصله أي من الجاهل الفقير فهو مستحق ولا يكره نقلها من دار
الحرب إلى دار السلام أي رولوم وجود المصروف هناك (قوله والأفضل صرعه إلا قرب فلا قرب
الح) قال في الهبر والأول صرعه إلى أخوته لفقراء ثم أولادهم ثم أهله والعقراء ثم أخواته ثم
دوى الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ريعه اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يثاب
عليه وإن سقط المرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتابه الدرر (قوله) المعترى الزكاة
مقرانه كمال المال وفي الوصية مكان الموصى وفي العطرية مكان المؤدى عند صدقة وهو الأصح لأن
فيهم تبسم لرأسه ورأسه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب صدقة الفطر)

المطراطة إسلامي والفطرة مولد وأمرهم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان صلى
الله عليه وسلم يحط بقل الفطر بيومين بأمر بأخواجه لا تسقط ماله المال بعد الواجب
بجدة في الزكاة (قوله تجب على حرمي) أي ما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في شطنته أودا
عن كل حرمي بعدد غيره أو كبر نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو خبز أو بواحد
رثم مرسى في العمر عند الحاجة أو هو الأصح بجر كالزكاة قبل مضية في يوم الفطر عينها
به مد تسكون قضاء واشتار السكال في تحرير ربيع في تنوير البصائر (قوله مالك لأصحاب)
علم أن النصب ثلاثة نصاب بشرط فيه الفاء وتعلق به الزكاة سائر الأحكام المتعلقة بالمال
أي أن النصب تجب به أحكام أربعة من جهة الصدقة ووجوب الأضحية وصدقة الفطر ونفقة
الأقارب ولا يشترط فيه الفقه بالتجارة ولا حولان الحول ونصاب ثبت به حصة السؤال وهو ما إذا
كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خمسة دراهم كره العلامة نوح (قوله
عند طلوع فجر يوم الفطر) في مات قبله أو ولد له أو أسلم لا تجب عليه كما سألني (قوله ولم يكن
للتجارة) أي وإن لم يكن للتجارة (قوله والمعتبة بغيرها) أي في حوائجها وحوائج عياله (قوله رأثانه)
الاثبات ما عدا البت فأوجب (قوله وإن كانوا أغنياء بغيرها من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب
على الأغنياء غير العتيق ومثل ذلك في غير الأغنياء في الجنون والكبر والعنف والمعنوية كافي
الهندية وفطرة رقيقة في السبع والثمانين وفي الجهر ونفقة الطفل العتيق في ماله اه ولولم يخرج رولى
الصغير والجنون والغني من جهة الواجب إلا إذا علم ما بعد البلوغ والافاقة (قوله واختبر أن الجد
والاب) أعلم أنهم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأيا ونبه على أنه لا يملكه مطلقا كما أن
التغذية عليه وأورد عليه الجدا إذا كان نوا له صغارا في عياله لموت الأب أو فقره حيث يجب
عليه إلا أن لا يطهر الزكاة فقد صدق السبب ولم تجب وما قيل في دفع الإرادة من انتفاء
السبب لأن الزكاة غير تامة في تقاطعها من السبب وكانت كبرالية نهى غير سديد إذا الوصى
لا يجوز من ماله جدا لا في الجد لم يكن له مال ولا كالأب قال السكال ولا يخص من الأيراد إلا بترجيح
رواية الحسن من أنما إلى الجدا فصح السببية كما ذكره واختاره على الاختيار برعى عليها

وكره نقلها بعد تمام الحول بل قد
آخر لغير قريب وأحوج وأدفع
وأمر للمسلمين بتعليم ولا فضل
صرها إلا لأقرب فالأقرب من كل
ذو رحم بمراتبه ثم جيرانه ثم
أهل بلدته ثم أهل حوزته ثم
أهل بلده وقال الشيخ أبو حفص
الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة
الرجل وقربته بحدود حتى
يبداهم فيسدا حاجتهم

(باب صدقة الفطر)

تجب على حرمي لم يكمل مالك لأصحاب
أوقية منه وإن لم يجعل عليه الحول عند
طلوع فجر يوم الفطر لم يكن للتجارة
فأرخ من الدين حاجته لا ضيقة
وحوائج عياله والمعتبة فيها السكالية
لا التقدير وهي مسكنه وأثاثه وثيابه
وفرسه وسلاحه وهيبته للخدمة
فيخبر بها عن نفسه وأولاده الصغار
الفقراء وإن كانوا أغنياء بغيرها
من مالهم ولا يجب على الجد في ظاهر
الرواية واختبر أن الجد كالأب عند
فقره أو فقره وهو مالكم للخدمة
ومدبره وأم ولد ولو كعازرا

لا الأباد والامار الغير اني الكفون

تصريحوهم بالسكاهة يدل على عدم الوجوب اذ لو كان واجبا لا يتصرف
 بالكرهة وتسامح فيها (قوله لا الاية) فلو وجب له اذنه ما لا يجزى به لم يجب قبوله لان شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير اهل مكة) مرتبط بقوله والقدره على راحة (قوله اذا مكثتم
 ماشى) فيجب عليهم لشحه بالشيء الى الجمعة (قوله الى حين هود) وقبل بعد يوم وقيل بشهر
 (قوله كما نزل) أي وممرته ولا يلزم بيع ماله غني عن غيره من بعض منزله ليعم به نعمه وانما فضل
 وكذا لا يلزمه لو كان عنده ما لا يشتري به مسكنه وشاهه الا في هذه ما يكفي للرجوع كافي الخلاصة
 وقالوا ولم يجز حتى انقلب ماله وسدعه أن يسهل قرض ويبيع ولو غير قادر على دفعه وبرجى أن
 لا يؤاخذ به الله بذلك أي او انوار يارؤاه او اقدر كفاية معه في الظاهرية (قوله او اذا كان يدار
 الاسلام) وان لم يسهل لم فيكون وجوده في دار الاسلام علماء وكهسا وانما على الاسلام أو لا
 ذكره السيد (قوله حصة المدين) أي مع البهر (قوله وزوال المانم المحسى من لذائب)
 كالمبوس وكذا يشترط ان لا يكون خائفا من سلطان يجمع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون
 اهاب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحجاج عند (قوله ويهدم قيام العدة) من طلاق
 ماثن أو رجعي أو فاذنقوله تعالى لا تهرجوه من يوتنم والجمع بمن أدق في وقت آخر غاه
 ايمان (قوله وخروج محرم) وأوجب ما أوجب الامارة ولو يجوز فبثبته المحرم على الاية
 محبوس على ايام ليس لزومها عند هجرته حتى الاسلام ولو تبيها لا تحرم جازم الى اربعة (قوله
 عسلى) الاول أن يقول غير محرمى كفى الذنوب ما سار انه يأتى الى (قوله ما عاون) حرج
 الفاسق فنه لا يهبط كالمحرمى (قوله بالغ) المراهق كالبالغ حورة (قوله أو روج لامراه
 في سفر) اشترط في اربعة اوجه أو أخرجه ط الوجوب أو شرط الاداء على حسب اختياره لا في
 من آمن بالزنى وقتلهم ثم غلب الخلف في وجوب الوصية ووجوب نفقة المحرم وراحته الى
 أن يجتمع معها الا بزيادة الزاحلة ووجه الترتيب بينها مع ما لم يثبت في حال
 هو شرط الوجوب وهو في الآية قوله لا يشترط الوجب ان يجتمع
 ولذا لا يوجب له المال كن له الا منافع من الآلة ولا يوجب له عليه وهو واجب شرط الاداء
 أوجب عليها جميع ذلك (قوله هم شرطان) أي العدة (قوله بشره اهدم الجاه) قوله يكرما
 بان فعل ذلك فسد بتجديده عليه أن يعفى فيه كذا مع وأن يعفى من قابل (قوله هو ثم اوافق
 الاقاصه) وهو اربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة بعد موتها بالدم (قوله وهو ما عدا طويع
 في غير النحر) الى آخر العمر والواجب على ايام النحر (قوله الى ان توفى العادة) ان توفى
 المعيلان الواجب ادراك لحظة من الليل ان زحف نهار (قوله والحق) أي أو انقصم (قوله
 وقصصه) أي الملقى (قوله ونفقه ديم الرضى) أي عند الايام (قوله رضى) أي بين الرضى
 والخلق فهو رضى في نيب محرف رزح (قوله وحصوله) أي الذي (قوله ويدفعه أي من لدها)
 فلو بدأ بالمزنا بعدة بالنيوط الاول في الاصح (قوله رضى الرضى) أي لا يرد (قوله
 ويبدأه قل ما وافى بالبيت من الحجر لاسود) أي فرغ من الطولية رضى رضى (قوله اقامه
 من المحدثين) على المذهب قبل والمحبية من ثوب بدن ومكس طرد لا يرضى على اتم استيف
 أي مؤكدة (قوله وبه العورة) وبكف ربيع العصورا كترتيب الدم ومن الواجب سلامه كعتقه
 بكل اسبوع من أي ما وافى كان فله رضى كما فعله دم رضى رضى به يومه كونه الطواف
 وراء الحطيم (قوله وسرك الحظوظ اباح) الا باط أن كل ما يجب به كذا هو واجب (قوله
 كلبس الى الحنيط) رضى للرأى (قوله وسركه) هو ما بعد الحنيط (قوله على ليس
 قوله والرضى) رضى ما عجزه الفداء (قوله وله سدوا) أي حرج عن طاعة الله رضى

مطلقاً وان تلك القدرة فائضة عن
نعمته ونفقه عياله الى غير حدود
وما لا يمتنع كالتزل والمأكل والآلات
المستقرين وقضاء الدين ويشترط
العلم بفرضية الحج الى اسلم يدار
الحجرب أو المكون بدار الاسلام
(وقه طوب الاداء) خمسة على
الاصح (حصة البدن وزول المانم)
الحسي (هن الذهاب للحج وأمن
الطريق وعدم قيام العدو وتخرج
بمحرم) ولومن رضاع أو مصاهرة
(مدلم مأمن هاتل بالغ أو زوج
لامرأة في سفر) والعبرة بقاية
السلامة براو جرح الى المفقته
ويصح أدائه من الحج بأربعة أشباه
للحر الاحرام والاسلامه - شرطان
ثم الانباء بركنه وهما الوقوف بشرما
بعرفات لحظة - زوال يوم التاسع
الى الجحروم المحر بشرط عدم الجلاء
عنه محرماً والى كذا الذي هو أكثر
طوائف الافاضة في وقته وهو ما بعد
طلوع فجر المحرم - واحسان الحج
انشاء الاحرام من المقات وهـ
الوقوف بعرفات الى الغروب
والوقوف بالزلة فيما بعد جحروم
المحرم قبل طلوع الشمس ورمى
الجمار وذيح القارن والمتمتع
والحلق وقصصه بالمحرم وایام
المحرم وتقديم الرمي الى الحلق ونحر
القارن والمتمتع بينهما وايقاع
طواف الزبارة في أيام النحر والى
بين الصفا والمروة في أشهر الحج
وحصوله بعد طواف بعثه والمسي
فيه على قدر له وبهذه الی من
الصفا وطواف الوداع وبهذه كل
طواف بالبيت من المحرم الاسود
واعتبار فيه واثني فيه على لا حذر
لرأه هارقه من المحرمين و

العورة وأقل الاشواط بعد فعل الا أهم من طواف الزائرة ترك المطورات
كل يوم الرجل الجيطة مرة واحدة يومه ومرتبة الأجر كما في قوله تعالى

کتابیں الیہ لکھ کر دے کہ اس کے لئے (میں نے) تم کو لکھا ہے کہ تم اس کو

والجهد والجدال (قوله والجدال) أي المحجة مع الكافرين والرفقة (قوله والاشارة) أي
 في الماضر (قوله والدلالة عليه) أي في الغائبات (قوله ولولا الأرض ونفسه) أي في الغائبات
 والتبصير عند الجزايس عشر وعينوي به الاحرام ليحصل الاجور التام بشرط انيل الستة أن
 حررم وهو على طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله وأبى ازارورده) أي في الغائبات (قوله
 وثانيهم الستة الستة من الصلوة مع كنفهما أو كشف أحدهما مكره ومفلاهي (قوله
 حديدن) تشبيهاً بكنف الميت وهذا أفضل من الغسلين وقوله أبيضين هو أفضل من لون آخر
 وهذا بيان للثبوت في الصلاة كنف (قوله والتعاقب) أي لا بد منه لا فقه وله أن ينطبق
 في اتبقي هيئته بعد الاحرام فلا يلزم (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيهما سنة الاحرام لحرز
 أفضل له (قوله) أي فيهما ما لا يكفران والاخلاص الحديث ورد بذلك ولا فيهما ما لا يكفران
 الله لثبوت في الله حيد وبقول الصلاة اللهم في أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة
 وحرمه الموقوتة ما ينوي في الأفراد في رد (قوله رافعا أصوته) أي رافعا صوته (قوله
 تذكر بها) أي ثلاثا وقوله كذا في الصلاة (قوله والصلوة) عطف على التلبية
 (قوله وصحة الاجرار) أي في سنة التميم (قوله ودخولها من باب المعلقة) أي من ثنية كداء
 لا تمنع الدار الثانية العلاء على مكة عند المتبرة ولا ينصرفي للعالية والبايت وتسمى تلك الجهة
 المثلث من سباج كرى السجد وفي نسخ على وهي الأولى وترتلك الحاج ذلك في هذه الأيام
 (قوله والصلوة في ر) أي من مشاهد البات المكرم ومعناه الله كبر من السكينة
 في الموضع ثلاثا في نوع شرك در (قوله ورافع القدم) أي لا يرفعي (قوله والاضطباع)
 وهو يعمل قبل شروعه فيه مرداه تمت ابطة الايمن ملقيا طرفه على كتفه الايمن وهو سنة
 (قوله والرمي) هو المشي بسرعة مع تعارب الخطا وهز لسكتة من في الثلاثة الأولى استثنائا
 ولوتر كذا في ثنية في الثلاثة الأولى لم يرمي في الباقي ولوزجه الناس وقف حتى يجد فرجة (قوله
 السبي بعده) طاهره أنه لا يطلب الرمل في طواف القدوم الا لمن أراد ان يبعده وسباني له
 ذلك في الفصل الآتي (قوله في الطلوع الاضطراري) المتخذين في جدار البيت (قوله لا رجال)
 من الرمل في الحرم (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه للقيم بالحرم من المرمم وفي غيره
 في فصل له الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله في الخطبة) الخطب تخص الامام أو نائبه
 (قوله وسلاطة لغيره) وكراهة في قدر (قوله والخروج) يظفر على السنن (قوله يوم التروية)
 من الرمل في الحرم (قوله إلى عرفة) من طريق بوض (قوله مجموعة) حاله من العصر
 (قوله خطبة) من الرمل في الحرم (قوله في الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدادة
 والذات من صاورة بحجرة العقبة يوم النحر والجمع وطواف الزياره الخلق (قوله في الجمعة من)
 من الرمل في الحرم (قوله والاحتياط الخ) (قوله والنزل بمزدادة) وكلها موقوف الا بطن محرم وهو معلوم
 (قوله قرب جبل فزح) يضم فمنع لا ينصرف للعاب والعدل من فازح بمعنى مرتفع والاصح
 المشعر الحرام (قوله وكراهة تديم ثقله) به من متاعه وخدمه وكذا يكره للصلي جعل نحو
 في الرمل في الحرم (قوله وهذا إذا لم يبق إبقائه في مني رافلا كراهة أي في تقديمه (قوله اذ ذلك)
 أي أم الرمي والمبيت بها وطاهر كلامهم أن كراهة الاقربيم تحريرة لان حرم ادب عليه ولا يؤوب
 في الرمي فيها (قوله السجدة) (قوله إلى تلي المسجد) أي مسجد الحيف (قوله)

والاستعاذه عن النار والغسل
 لدخول مكة ودخولها من باب المعلقة
 ثم ازار التكبير والتبديل لتفاه البيت
 الشريفة والدعاء بما أحب عند
 رقبته وهو مستجاب وطواف القدوم
 ولوني غير أشهر الحج والاضطباع فيه
 والرمي أن سبي به في أشهر الحج
 والحركة فيمابين المبلين الاضطراريين
 للرجال والمشي على هيئته في باقي
 السبي والاكتار من الطواف وهو
 أفضل من صلاة النفل الا في
 والخطبة به رسالة الظهر يوم سابع
 الخطبة وهي خطبة واحدة بلا
 جلوس يعلم الناس فيها والخروج
 به وطلوع الشمس يوم التروية من
 مكة إلى والمبيت بها في الخروج منها
 بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى
 عرفات فيخطب الامام بعد الزوال
 قبل صلاة الظهر والعصر مجتمعة
 جميع تقديم مع الظهر وخطبة من
 يجلس بينهما أو لا يجتمع في التفرع
 والخشوع والبكاء بالموع والدعاء
 للنفس والوالدين والاشوان
 المؤمنين بما شاء من أمر الدارين
 في الجمعة من الدفع بالسكينة والوقار
 بعد الغروب من عرفات والنزول
 بمنى لعمرة متفعا عن بطن الوادي
 بقرب جبل فزح والمبيت بمكة ليلة
 النحر والمبيت بمعنى أيام منى مجتمعة
 أمتعته وكراهة تديم ثقله إلى مكة اذ
 ذلك ويجعل منى عن يمينه ومكة عن
 يساره حالة الوقوف لرمي الجمار
 فيكونه راكعا في جرة العقبة
 في كل الأيام وما شأ في الجمرة الأولى

في كل الأيام وما شأ في الجمرة الأولى
 في كل الأيام وما شأ في الجمرة الأولى
 في كل الأيام وما شأ في الجمرة الأولى

التي تلي حرفه) أي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمعدة والقران) أي الا تلي منها (قوله فقط) اما هدى الجنائيات فلا بد قل منه (قوله لزمه ربه) وان قدم الرمي فيه على الزوال بان رقت الرمي فيه من العجز الى العزوب واماني الثاني الثالث في الزوال الى طلوع الشمس في (قوله بالحبس) بضم ففتحين الابطح وليست المقبرة منه وهو موضع بقرب مكة يقال له الابطح ذو حصى والحبس النزول به وذ كوفي الميسوط انه سنة عندنا حتى لو تركه يصير سنة ملامسكين (قوله وانضلم) أي الالةامة فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والنظر اليه) أي طاء الشرب (قوله التزم التزم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتثبت) أي التعلق بالاستمرار كالتحيز المشغف بها والله سبحانه وتعالى اعلم وأوسع عظم الله العظيم

(التي تلي حرفه) أي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمعدة والقران) أي الا تلي منها (قوله فقط) اما هدى الجنائيات فلا بد قل منه (قوله لزمه ربه) وان قدم الرمي فيه على الزوال بان رقت الرمي فيه من العجز الى العزوب واماني الثاني الثالث في الزوال الى طلوع الشمس في (قوله بالحبس) بضم ففتحين الابطح وليست المقبرة منه وهو موضع بقرب مكة يقال له الابطح ذو حصى والحبس النزول به وذ كوفي الميسوط انه سنة عندنا حتى لو تركه يصير سنة ملامسكين (قوله وانضلم) أي الالةامة فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والنظر اليه) أي طاء الشرب (قوله التزم التزم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتثبت) أي التعلق بالاستمرار كالتحيز المشغف بها والله سبحانه وتعالى اعلم وأوسع عظم الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب أعمال الحج) (قوله كرايع) هو بكسر الموحدة واداء الحرتين قر ب من الحجر وهو قبل الجحفة شئ يقال على سائر الاله الى مكة (قوله ولو طميطا) ولا يضر بقاء اثر الطميط بعد (قوله لا يراه) بأزوايه وقوله ولا يعقده بأن يعقد طرفه به طميطا وقوله ولا يخله بخروج يده من لاله (قوله تنوي بها الحج) بيان لا ككل الا فيصح الحج عطاء في النية ولو بقله بشرط معارضة الا كى يقصده العظيم كسبيج وتم لم يل ولو بالمرسفة وان احسن العربية والتلبية على المذهب در (قوله وهي ليك) أي أفت يباك إقامة بعد أخرى وأجبت ندائك مرة بعد أخرى مخلصا على والتننية للتذكير وانصاه به على مضمر ما خوذ من ألب بالمكان وان اذا أقام به (قوله ان الجسد) بكسر الهمزة وفتح حدر (قوله ولا تنقص من هذه الا لفاظ شيا) فانه مكره وكونه مشابها بترك رفع الصوت بها (قوله وسهيدك) أي طميطا على اطاعة بعد اطاعة (قوله والرغي اليك) أي الضراعة والمسئلة فاموس (قوله ولا ياد سنة) في النهر انهم اندروني فان أريد بالسنة مطلقا فلا تنافي فاداء السند (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين) الا ان لا يجذعين فيقطعهما أسفل من الكعبين عند عقدة الشراك (قوله بالخمعة والحجل) من غير اصابة لوجهه برأسه فلو اصاب أحدهما كره (قوله وشهد الحميان) بكسر الهمزة ما وقع فيه الدراهم ومنه المنطق والسيف والسلاح والختم والا كتمال بغير مطيب والختان والعصا والحجامة (قوله متى صليت) ولو تغلا (قوله أولعت ركبنا) أو مشاة (قوله فانه مستحب عند روية) عن عطاء الله صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى

فينبوي عنه خروجه من مكة من باب سبيكة من الثانية السفلى وسند كراية الزبارة فصلا على حديثه ان شاء الله تعالى

(فصل في كيفية تركيب أعمال الحج) (قوله كرايع) هو بكسر الموحدة واداء الحرتين قر ب من الحجر وهو قبل الجحفة شئ يقال على سائر الاله الى مكة (قوله ولو طميطا) ولا يضر بقاء اثر الطميط بعد (قوله لا يراه) بأزوايه وقوله ولا يعقده بأن يعقد طرفه به طميطا وقوله ولا يخله بخروج يده من لاله (قوله تنوي بها الحج) بيان لا ككل الا فيصح الحج عطاء في النية ولو بقله بشرط معارضة الا كى يقصده العظيم كسبيج وتم لم يل ولو بالمرسفة وان احسن العربية والتلبية على المذهب در (قوله وهي ليك) أي أفت يباك إقامة بعد أخرى وأجبت ندائك مرة بعد أخرى مخلصا على والتننية للتذكير وانصاه به على مضمر ما خوذ من ألب بالمكان وان اذا أقام به (قوله ان الجسد) بكسر الهمزة وفتح حدر (قوله ولا تنقص من هذه الا لفاظ شيا) فانه مكره وكونه مشابها بترك رفع الصوت بها (قوله وسهيدك) أي طميطا على اطاعة بعد اطاعة (قوله والرغي اليك) أي الضراعة والمسئلة فاموس (قوله ولا ياد سنة) في النهر انهم اندروني فان أريد بالسنة مطلقا فلا تنافي فاداء السند (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين) الا ان لا يجذعين فيقطعهما أسفل من الكعبين عند عقدة الشراك (قوله بالخمعة والحجل) من غير اصابة لوجهه برأسه فلو اصاب أحدهما كره (قوله وشهد الحميان) بكسر الهمزة ما وقع فيه الدراهم ومنه المنطق والسيف والسلاح والختم والا كتمال بغير مطيب والختان والعصا والحجامة (قوله متى صليت) ولو تغلا (قوله أولعت ركبنا) أو مشاة (قوله فانه مستحب عند روية) عن عطاء الله صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى

وهو الجذع وقتل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل البيت صيد البر والاشارة اليه والذلالة عليه وليس الخيطة والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومن الطيب وحلق الرأس والشعر ويحوز الاغتسال والاستظلال بالخمعة والحجل وغيرهما وشهد الحميان في الوسطوا أكثر التلبية حتى صلت أو علوت قمر فالأوهبط واذا أولعت ركبنا وبالأحجار واقفا وتلك بلاجه ومغبر واذا وصلت الى مكة يستحب أن تعقل وتذخلها ثم ارامن باب المعلى لتكون مستقبلا في دخولك باب البيت الشريف تعظيما واستحباب أن تكون ملبسا في دخولك حتى تأتي بابا له الام فتدخل المسجد الحرام منه فتواضعا شاعرا بسلامة الخطا حلاله المكان مذكرا له الام لا معلى النبي صلى الله عليه وسلم منطلقا بالمرحوم داعيا بما أحبت فانه مستحب عند روية البيت المكرم ثم استقبل الحجر الأسود كما به الا ان افعا يدك كأي الصلاة رضى معلى الحجر وقوله بالصوت فنحزن ذلك ألا يذاهم كرم من الحجر بشئ وقيله ارشاد رايه من بعيد كبرا من لا طامع ما سبعا على النبي صلى الله عليه وسلم

حطفت اخذت من تحتها من الباب فطعت ما وراءه وان جعل الراد تحت الابطال من وتلى طريقه على الاسير من هذه الاشياء ما فيها
 مما شئت وما في وراء الخطم والاربعون من بين الصفات المربعة الطواف فارمل في الثلاثة الاشياء الاول وهو الذي يسمونه
 هم من النكبات كالمسار من تحت من الصفين والاربعون من الناس وقد فادوا حرة من لا يملك له من صفته حتى يبعثه على الوجه
 الذي يتولى بخلافه استلام الحجر الاسود لا يملكه ولا وهو اسبقه الى السلم الحجر كالمسار من تحت الطواف وهو كنعين في مقام ابراهيم عليه
 السلام اذ حيث يسر من المسجد ثم فادوا فاستلم الحجر وهذا الطواف القديم وهو سنة الاقوي ثم خرج الى الصفات فصعد وتقوم عليه حتى يرى
 البيت فاستبق له مكبره ولا يملكه ما يملكه اعداء منوع يدرك في وسطه من ثم يخط نحو الموضع الذي هيته فاذا وصل بطن الوادي سعى بين
 المينر الاثني عشر من سبعين سنة فاذا اثار اوطان الوادي مشى على هيته حتى ياتي المرو فيقبض عليهم ليرفعل كاقبل على الصفات من قبل
 البيت مكبره ولا يملكه ما يملكه اعداء باسطا يديه نحو السماء وهذا شوط ثم يعود فاقصد الصفات فاذا وصل الى المينر الاثني عشر سعى ثم
 مشى عن هيته حتى ياتي الصفات فبعد عليهم او يرفعل كاقبل اول وهذا شوط ثلث ٥٠١ فيطوف بسبعة اشواط مبتدئ بالصفاء ويختم
 بالمروة ويسعى في بطن الوادي في

التيبت يقول هو ذوب البيت من الدين والعقرو من ضيق الصدر رزق عذاب القبر ياتي في المنع
 من اهم الادعية طلب دخول الجنة بلا حساب ارضي الامام رجلا ان يذهب عنه مشاهدة البيت
 بالتحجاة وطافه ايصير من تحجج الدعوة قوله ثم طاف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله آخذ
 عن يمينك) فتسكون السكينة عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم
 عليه عند نزوله عن الابل وركوبه عند اتيانه هاجم وولد مظهر فيه اثره عليه (قوله فاستلم الحجر)
 واستلام الركن اليماني حسن ولا ين في ظاهر الرواية ولا يستلج غيرهما من العرق والشامي
 (قوله ثم يخرج الى الصفات) من أي باب شئت واغناخرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب حتى
 مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفات لانه اقرب الابواب الى الصفات لانه سنة (قوله على هيته)
 الهيته بكسر الهاء من المرون يفتح الهاء وهو السكينة فاصلا لها هوة فالت الوادي اسكونها
 وانكسار ما قبلها ذكر العلامة فوح (قوله يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان ولا فقد حال
 البناء بين المرو والبيت الآن لانه يقف مستقبلا (قوله ويطوف بالبيت كلبا له) من
 غير مولى ويسعى (قوله فيه صلى مع الامام الاعظم او ثابته الخ) هو شرط عند الامام لا عند غيره
 فعلا لا يشترط ائمة جميع الظهور والاضحى الا الاحرام فيه قالت الثلاثة وهو الاظهر رها (قوله
 ولا يقبل بين الصلاتين من الفقه) أي غير سنة الظهور كافي من لا مسكين في الصلاة فخير من الخط
 والسكافي وهو ثنائي اطلاقهم التطوع والاطلاق ظاهر الرواية اقله في الظهر وكذا لا يقبل بعد
 صلاة العصر (قوله وان لم يدرك الامام) هذا عند الامام (قوله الا ان مرفة) فلا يجزئ
 الوقوف فيه وهو واجب اذا عرف ان عن يسار المرو فوقه رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه
 وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله كالتحطم) أي كالذي يطلب الطعام وهيته كالتحامي (قوله
 ما لم يطعم القبر) فان طلع عادت الى الجواز (قوله محصر) يضم الميم وفتح الهاء وتشديد
 السين المكسورة معي لان القيل محصر وايضا فيه فلا يجوز الوقوف فيه (قوله كما اتته
 اسير محمد صلى الله عليه وسلم) أي دعاه بغير ان الدعاء المظالم لامه (قوله مثل حصا الخرف)

بالمروة ويسعى في بطن الوادي في
 كل شوط منها ثم يقبض بمكة تحسرا
 ويطوف بالبيت كالمسار وهو
 أفضل من الصلاة فلا لا في
 فاذا صلى التحريم كما نمن ذى الحج
 ناهب للزوج الى متى فيخرج منها
 بعد طلوع الشمس ويصحب أن
 يصل الظهر على ولا يترك التلبية
 في أحواله الا في الطواف ويكث
 حتى الى أن يصل الفجر ثم يلبس
 ويتقرب بمكة تحسرا
 طلوع الشمس يذهب الى حصار
 فيقيم ثم فاذا زالت الشمس ياتي
 مسجد مرفة صلى مع الامام الاعظم
 او ثابته الظهور والعصر بعد ما يخطب
 خطبتين يجلس بينهما ويصلي
 الفرضين بأذان واقامة ولا يجمع
 بينهما الا في غير طين الاحرام والامام
 الاعظم ولا يقبل بين الصلاتين
 بفاصلة وان لم يدرك الامام الاعظم
 صلى كل واحدة في وقتها المعناد فاذا
 صلى مع الامام يتوجه الى الموقف

(٥١ - طحاوي) وعرفات كلها موقف الا بطن مرفة ويغتسل بعد الزوال في عرفات للوقوف ويقف بقرب جبل الرحمة
 مستقبلا مكبرا ولا يملكه ما يملكه اعداء كالتحطم ويحتمل في الدعاء لنفسه ووالديه واخوانه ويحتمل على أي يخرج من هيته فطيران من
 الدم فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء مع قوة رجاء الاجابة ولا يصير في هذا اليوم اذ لا يمكنه تداركه سيما اذا كان من الآفاق والوقوف
 على الرحلة افضل والاقام على الارض افضل من القاعة فاذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه على هيته ثم اذا فرغ من فرفة
 يصرع من غير أن يؤذي أحدا او يصرع ما يقوله الجلالة من الاشد اذى السير والازدحام ولا يذبحه فانه حرام حتى ياتي من دلة فينزل
 بقرب جبل الرحمة - زح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمارين يصل فيهما المغرب والعشاء بأذان واحد واقامة واحد ولو تطوع بينهما
 أو تشاغل أعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه اقامته ما لم يطعم القبر وليس الميت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام
 بالناس الفجر بغسل ثم يقف والناس معه المزدلفة كلها موقف الا بطن محصر ويقف بمكة في دعائه ويدعو الله أن يسهل مراده وسووله
 في هذا الموقف كما اتته لسهل زنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر رجلا أقاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي الى منى وينزل
 بها ثم ياتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصا الخرف ويستحب أخذ الحمار في المزدلفة أو في الطريق

ويكره من الايام هذه الجمعة ويكره الرمي من اهل العقبة لا يذبح الا بالناس وبلقطة النخاط ولا يكسر بهراجر او يطسها اليثيق طهارتها
فانها يقيم بها قبر بطور ينجسه عزاء وكره ويقطع التلبية هم اول حصاة رميها وكيفية الرمي ان يأخذ الحصاة بطرف اجماعه وسبابه
في الاصح لانه اسررا كثر اهانت للشيطان واليه دون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر اجماعه ويستعين بالمسحوق ويكون بين الرمي
وموضع السقوط خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رسل او حمل وثبتت اعاها وان سقطت على ستهن ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح
المقر بياض ان احبه ثم يخلق او يقهر والخلق افضل ويكفي فيه ربع الرأس والنقص بران يأخذ من رزم شعره مقدار الاغلة وقد جعل له
كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك اومن الغدا وبعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة تسعة اشواط وحلاته النساء وافضل
هذه الايام او لها وان اخبر عنها الزم شاة اخير الواجب ثم يعود الى منى فيقضي حوائجها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رمي
الجمر الثلاث يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد النيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عند هذا اجماعا صاحب امدا
لله تعالى صاحب اعلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية الى ثلثها مثل ذلك
ويقف عند هذا اجماعا ثم يرمي جمره العقبة راكبا لا يفتنه عند هذا اذا كان اليوم الثالث من ايام النحر رمي الجمر الثلاث بعد ازال
كذلك اذا اراد ان يتجه الى مكة ٤٠٢ قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع ربه

بالزاد المجهدة كل ما حل من طين وشوي بالنار حتى يكون نفاذا فاه وس والذى في الذنوب ورمي
بحرة العقبة من بطن الوادي سبع اذفا اه قال في القاموس المذوق بالذال المجهدة والغرب
رمي كل حصاة او فوة او فوهما تاذيب سببا بئيل في ذفبه والمراد الرمي بوس الاصابع كما في
الذوق يذ كره المصنف (قوله وكره من الذي عند الجمعة) لانهم اردوا ذلك لانهم اردوا ذلك لانهم
تمرفت جمرته در (قوله واكثر اهانت للشيطان) لانهم لم يذبحوا اليه حيث لم يرمي به
لحقه ولم يذبحه في رماه اطراف اسبابه (قوله ويضع الحصاة الخ) هذه كيفية اخرى في
الرمي (قوله وان سقطت على ستهن ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب الجمره والا لانه لانه وقع بعيد
وماد ثم اقرب جمرته (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الخ) أي وهو يومه وسما (قوله
أضطوا ان الصدر) يقع الدال الرجوع ومثله الصدر بضو الال (قوله ويضع فيه)
أي حال الشرب (قوله ما يترجم لما يقرب له) فينفي ان يشرب بذه طعم ماء يوم العطش الا ان
كان الماء حارهم (قوله وهي خمسة عشر حصة لها الكيل في هذا الخ) ويدد كراهة انما
الاعلان العصامي قد اختلفوا في ما بينه وبينه من راد فيها من رادها لم يذ كره تلك الرسالة
وقال مرادها ما يذ كره ما بينه وبينه

بني في الرابع اجماع الرمي وجاز قبل
الزوال والافضل بعده وكره طلوع
الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه
فانما المذبح وسبعة والاراك المذبح
هذه بلادها وكره البيت بغيره
اي ان الرمي يتم ارحل الى مكة
والجانب ساعة ثم يذبح له مكة
ويطوف بالبيت وسبعة اشواط بلا
رمي به ان قذفها وهذا طواف
الوداع يسمى ايضا طواف الوداع
وهذا واجب الا على اهل مكة
اقام بها ربه في يومه وكذا يرمي
الى رزم فيشرب من ماء
ويستخرج الماء من اذن وان دور
فيه تعبد البيت ويذبح فيه
ويشرب فيه من ماء اذ يرفع حره
كل مرة فيطوف الى البيت يصحب على
حده ان يسيروا مع وجهه
ورأسه ويتركون شرب الماء ومن

قد روي عن النضر بن السهمي
ان الذي سبعة اذفا اه
في المذبح والاراك المذبح
وقال في وقت الله
بحت ورا له وقت الله
في المذبح والاراك المذبح

ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
رسلم من رزمه ما يذبح
سبعة اذفا اه
الذي سبعة اذفا اه
بسم الله يا ارحم الراحمين
رسالة الحسن بن سعيد
الروية الى
ايضا عن
رهة قبل
تبعه عليه
مناذير

من ان المروءة الوقت في وهو مريض حال فاجبر دار البيت بدعة باطله لا اصل لها والمسلم الى في وسط البيت يشهدونه قدرة الدليبا يكشف
احدهم دورته وسرته وبضوه عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كقوله السكيا واذا اراد العود الى اهله ينبغي ان يتصرف بعد طوافه
لاداع وهو عشي الى ورائه ووجهه الى البيت با كذا ومتبا كذا متسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب
بغضبيكة من النذبة السد في والمراف في جميع افعال الحج كالرجل غير انه لا تكشف رأسها وتسدل على وجهها شيئا فتحته هيدان كالقبة
تتمم سد به بالطاء ولا ترفع وتما بالانلبية ولا تزل ولا تهرول في السجى من المياين الاخضرين بل تسمى على هينها في جميع السجى بين
الصغار المروءة ولا تهاق وقصره تلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام الحجر ١٠٣ وهذا تمام حج الفرد وهو دون المتمتع في

الفضل والقرآن افضل من التمتع
 (فصل) في الثرائ وان يصوم بين
 احرام الحج والعمرة فية ول بعد صلاة
 ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة
 والحج فبسم الله والي وتقبلوا مني ثم
 يلبي فاذا دخل مكة بدأ بطواف
 العمرة سبعة اشواط يرمل في الثلاثة
 الاولى فقط ثم يصلي ركعتي الطواف
 ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه
 واهيا مكبرا مولانا عليه الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمشي
 نحو المروة ويسمي بين الميادين فيتم
 سبعة اشراط وهذه افعال العمرة
 والعمرة سنة ثم

الندوم للبحر فبم آه
فاذا رمى يوم النحر
وحب عليه ذبح شاة أو سمع بدنة فاذا

لم بعد فصيام ثلاثة أيام قبل مجي يوم
النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد
العراغ من الحج بلوعة بعد مضي
أيام التشريق ولو فرقه أطار

﴿فصل﴾ في التتمه هوان يصرم بالعلمه
من الميقاته فيقول بعلمه لانه كعتق
الاحرام اللهم اني اريد العسرة
فيصره الى وقتها ما في ثم يلبى حتى
يدخل مكة فيطوف لها ويقطع
التلبية بازل طوافه ويرمل فيه ثم
يصلي ركعتي الطواف ثم يسي

في الهدى وحلاله كل شيء من الجماع
يخرج المني فأنزحها بجمرة العتبة يوم
الزمن قال لهم ثلاثه حتى جاء يوم النحر
ويوم عرفة ويوم النحر وأيام التضرع
لله مكة فحرم اذا قصدوا من الميقات شيء

تخلى الجبار والمزده * هـ طالع الشمس ثم هـ
ثم الصفا ومروة والمهي * بوقت هـ فهو قيد يرحى
كذا في ليلة البدر اذا * ستة نصف الليل نفاها تذا
وعند بز زمره رب الفول * آذنت شمس النهار لا قول
يقف عديم غيب الشمس فل * تخلى السدرة ظهرا وكل
ودروى هذا الوقت مارا * من شـير نقيدها دما
والعلوم الحسن البصري من * خير الورى ذات اوصاف وستى
صلى الله عليه وسلم * وآله والعقب ما ثبت على

(قوله من ان العرو الرثي الخ) الاولى حذف ان او حذف الواو من قوله وهو وضع (قوله
 اومنا) أي متشبه بالبابي (قوله ولا ترفع وتها) بل تسمع نفسها اللقنة (قوله وتلبس
 الحيا) والمغين والحيل وجيزه الا يجمع نسكا الا الطوافي رثي بها، وتعالى أعلم واستغفر
 الله اذ لم

(فصل) القرآن هو مصدق لفرقة بن النج والعمره اذا جيم بينهما (قوله ثم يظوف الخ) فان
 اذ باراد ان يقرر البين ثم يسي سبعين لما اجاز واساء ولادم عليه فان وقف القارئ بعرفة قبل
 اكثر احواف لما بطت عمرته وقضيت ويحب دم الرض وسعة دم القـ ران (قوله فصيام
 ثلاثة ايام) آخرها يوم عرفة فان ذلت الثلاثة عين الدم والله سبحانه وتعالى اعلم واسـ بقدر

الله العظيم (قوله التمتع) هو من المتاع أو المتعة لانه يتمتع أى يرتقى بارتداف الحلال بين التمتع
والج (قوله هو أن يحرم بالعمرة) ويحافظون كالأشياء وأطعمها في أشهر الحج (قوله وإن ساق
الهدى) أى هدى المتعة ردوله لا ليحتمل من عمرته أى لا بعد الفراغ من الحج (قوله يحرم
الح) أى في سفر واحدة حقيقة أو كذا أن يلبسها، الماشية صحيح وأحرامه يكون يوم الترويه
وقد لا أنى (قوله ليعذب الله) شكرا الماشية أن الله تعالى عليه حيث وفق لاداء المنكبين (قوله
ساق الهدى) بعد الحرف فى أشهر الحج وتأخير بحيث يكون آخرها يوم عرفة أفضل رجاء
وسود الهدى رتبة سبحانه وتعالى علم واستغفر الله العظيم

وَقَالَ الْمَوْلَانَا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَذْهَبُ رَيْبًا فِي الْجَوَاهِرِ وَجَوَاهِرُ الْأَحْوَاجِ وَطَوَافِ
الْوَحْيِ وَحَالِ أَنْ تَصِيرَ لِأَحْوَاجِ شَرْعًا وَمُعْظَمُ الطَّوَاقِفِ أَنْ يَنْبَغِيَ عَوَاجِبُ هَوَا الْخُنْزَارِ وَبَقِيلِ
فِيهَا أَنْفَلُ الْحَاجِ (أَوَّلُهُ يَوْمَ مَرْقَةِ) وَجَازَتْ فِي شَرْعِهِ مَا ذَكَرْتُ فِي رِضْوَانِ (قَوْلُهُ)

وَأَمَّا الْيَوْمَ الْاِبَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ اذْاُ وُاقِفِ يَوْمِ الْحِمَةِ

أوترك شوطا من طواف الصلوة وكذا لكل شوط من أقله أو حقه من أحدى الجمار وكذا السكك
دما فيه قص ما شاء أو حاق رأس شهيرة أو قص أظفار أو قنطير أو لبس أو سلق ٤٠٥

أوترك شوطا من طواف الصلوة وكذا لكل شوط من أقله أو حقه من أحدى الجمار وكذا السكك
دما فيه قص ما شاء أو حاق رأس شهيرة أو قص أظفار أو قنطير أو لبس أو سلق ٤٠٥

لأنه لا يدخل في الصدقة في العمرة (قوله أوترك شوطا من طواف الصلوة) عطف على ما قبله
عليه صدقة (قوله وكذا لكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا لكل شوط من السعي (قوله
فيما لم يبلغ رمي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو حاق رأس شهيرة) محرما كان ذلك
الغير أو حلالا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله
فهو ما لو قتل ثلاثة) من بدنه أو أظفاره أو ألقى ثوبه في الشمس ليموت ويجب في الكثير منه وهو
ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزاء في القمل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في
الحرم (قوله وتصديق به) أي أن شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله
أوصام من طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أوصام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من
الصدقة ابتداء (قوله وتجب قيمة ما نقص بنتفريشه) فيقوم الصيد بصدقه ما وجب فيه غير
ما بين القيمة وبين وهذا إذا برى وبقي أثره والأفلايق من لوزال الموجب (قوله وتنفريشه) أي
الذي يخرج به من حر الانتعاج (قوله وكسر بيضه) أي غير المذر (قوله يقتل السبع)
المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزير أو فيلة (قوله النبات بنفسه) لكن أنه كان ذلك في غير
ملك وجبت قيمة واحدة والأفلايق من قيمة المسكوك وأغرى لحق الشرع وتجب القيمة الأفيما
جفت أو انكسر أو ذهب بغير كفون أو ضرب فسطاط ورأى أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة
منها يحصل قطعها والانتعاج بها الجوز واحد منها لا يحصل قطعها ولا الانتعاج بها بدون الجزاء
أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبتة الناس وكل شجرة أنبتة الناس
وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس وكل شجرة رقت بنفسه وهو من جنس ما ينبتة الناس وأما
الواحدة فهي كل شجرة رقت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس ذكره السيد (قوله
وليس ما ينبتة الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رمي حشيش الحرم) أي
بدابة (قوله وقطعه) أي بمحرمه (قوله والسكاة) لأنها كالشجر الجاف والله سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

أصوع على ستة مساكين أو صيام
ثلاثة أيام والتي توجب أقل من
نصف صاع فهي ما لو قتل قلة
أو جراد في تصدق بمشاة والتي
توجب القيمة فهي ما لو قتل
صيدا فيقومه عدلان في مقتله
أو قرب منه فان بلغت هديا فله
الخيار أن شاء اشتراه وذبحه
أو اشترى طعاما وتصديق به لكل
فقير نصف صاع أو صام من طعام
كل مسكين يوما وإن فضل أقل من
نصف صاع تصدق به أو صام يوما
وتجب قيمة ما نقص بنتفريشه
الذي لا يطير به وشعره وقطع عضو
لا ينعجه الانتعاج به وتجب القيمة
بقطع بعض قوائمه وتنفريشه
وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة
بقتل السبع وإن سال لا شيء بقتله
ولا يجزى الصوم بقتل الحلال
صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم
وشجرة النبات بنفسه وليس لها
قيمة الناس بل القيمة وحرم رمي
حشيش الحرم وقطعه إلا الأذن
والسكاة

(فصل) في ولاشي يقتل غراب
وحدة وعقرب وفأرة وحية وكناب
هقور وبعوض وغل وبرغوث وقراد
وسلحفاة وما ليس بصيد
(فصل) في الهدى أدناه شاة وهو
من الإبل والبقر والغنم وما جاز
في الضحايا جاز في الهدايا والشاة
تجوز في كل شيء إلا في طواف
الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل
الحناء ففي كل منهما بدنة وخص
هدى المنعة والقران بيوم النحر
فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم
إلا أن يكون تطوعاً وتعيب في

(فصل) في (قوله ولاشي يقتل غراب) إلا العتق دز (قوله وحدة) بكسر فتيمة (قوله
دغل) لكن لا يحصل قتل ما لا يؤذى وقولوا لا يحصل قتل السكك إلا على أذن المذبح والامر يقتل
السكك من دواخ (قوله وسلحفاة) بضم ففتح فسكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل
جميع هوام الأرض شيء لا تنهال يست بصيد ولا متولدة من البدن ومثله الفراش والذباب والوزغ
والزبور والله أعلم بالصواب والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
(فصل) في الهدى (قوله الهدى) هو في الغنم ما عدا ما يهدى إلى الحرم (قوله أدناه شاة) بنت سنة (قوله
وهو من الإبل) ويكون ذبحه على خمسة من من من البقر ما عدا ما يهدى إلى الحرم (قوله وسنتان ولو قال
وأعلاه إبل ويقر اسكان أولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا
من الإسلام من العرب التي تقع الجواز كالغور والعرج بشرط هناد كره السيد (قوله يوم
النحر فقط) أي وقت النحر وهو أيام الثلاثة (قوله بالحرم) ولا يشترط له معنى (قوله
ولا يأكله حتى) لأن حصل الكل من هدى التطوع بشرط بلوغه محله (قوله وفقير الحرم
وغيره سواء) لكن فقير أفضل وغيره بالجر (قوله وتقلد بدنة التطوع) نذر ما مثله بدنة النذر
وقيمة بالبدنة لأن الشاة لا تنهال (قوله والمنعة والقران فقط) لأن الأنهار بالعبادة ألبق
والسمر غيرها أحق (قوله وخطاه) أي زمامه (قوله ولا يعط أجر الجزاء منه) فلو أعطاه
فهو أهمل وتصديق عليه باز (قوله ولا يركبه بلا ضرر) فأن دعت الضرورة إليه ونقص

الطريق في نحره ولا يأكله ولا يبيعه وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع والمنعة والقران فقط
ويمنع في جلاله وخطاه ولا يعط أجر الجزاء منه ولا يركبه بلا ضرر وركبه لا يوجب له إلا بعد الحلق

وعلى ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى اجمعين واغفر لي ذنوبي واغفر لي ايوب رحمتك فضلك ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي فبنيته عند منبره ركعتين ويقف بحديث يكون محمودا من البشر بفهمه ذاك منه كعبه الايمن فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وبانيه قبره ونهره روضة من رياض الجنة كما اخبر به صلى الله عليه وسلم فقال مشي على حوضي فمسجد يشكر الله تعالى باذنه ركعتين فيرقيده المسجد يشكر الملائكة والجنه فكما ان الله تعالى ومن عليل بالوجه واليه ثم يدعو بما شئت ثم تنفض متوجها الى القبر الشريف فتقف بقدر اربع اذرع بعبداهن المفصولة الشريفه بقاية الادب مستدبر القبلة محذرا بالأس النسي صلى الله عليه ٤٠٧ وسلم ووجهه الاكرم ملاحظا نظره السعيد

وعلى ذلك رسول الله (أى عقدت ذبي على اتباعها) (قوله رب ادخاني) (قوله مدخل صدق) (أى ادخلا امرضا لا أرى فيه ما كره) (قوله وأخرجنى مخرج صدق) (أى أخرج امرضا لا يصح لي أن يكون على فيه) (قوله من ذلك) (أى من عندك) (قوله سلطنا لنصبرا) (أى قوتهم منى بها على أعدائنا) (قوله الخ) (أى إلى آخر صلاة التشهد) (قوله واقف على أبواب رحمتك) (أى هي إلى الأسباب المنتضية للرحمة والاحسان) (قوله روضة من رياض الجنة) (أى أنه يصير كذلك يوم القيامة) (أى أنه لما يحصل فيه من الثواب والاجر كان ذلك أول ما يحصل اليها) (قوله وقال منبرى على حوضي) (أى ما نفع من حمله على الحقيقة) (قوله شكر الما وقل) (بدل من شكر الاول) (قوله ثم تمض) (أى تقوم بالادب والمراد أنه لا يترسخ وإن كان بالثاني والتسهل) (قوله مستدبر القبلة) (أى كما هو السنة في زيارة الاموات) (قوله ملاحظا نظره السعيد اليك) (أى تلاحظ أنه ناظر اليك) (قوله يا منزل) (أى دعت السماء في الراي أى المتلطف بما به حين شئ الوحي له خرقا منتهى بريقه) (قوله لا يزل المدثر) (أى قوله وعلى أصولك) (قوله لا كوا والانات) (قوله الرجس) (أى الأثم) (قوله وأديت الامانة) (أى الصلابة وغيرها) (أى فى فعله ثواب وتركه عقاب أى بلغت ذلك) (قوله وأرضخت الحجة) (أى بالضم الجهمان قاموس) (قوله حق جهاده) (أى جهاده الحق أو أعظم جهاده) (قوله حتى أتاك اليقين) (أى الموت) (قوله بعلم الله) (أى متعلق بيبكون وحذف من كان نظيره) (قوله لا مدها) (أى بفتح الميم للغاية المنتهى قاموس) (قوله نحن وفدك) (أى الوافدين والواردون عليك) (قوله شاسعة) (أى بعيدة يقال شسع انزل كسع شسعا وشسوعا بعد فهو شاسع قاموس) (قوله السهل) (أى من الأرض ضد الحزن) (قوله والوعر) (أى ضد السهل كالوعر والواعر والوعير) (قوله انى مأترك) (أى جمع مأثرة وهى المدركة المتواترة) (قوله ومعاهدك) (أى جمع معاهد المنزل المعهودة به الشئ) (قوله قصصك) (أى القصص الدامس مع الابانة أو عدها) (قوله كواهلنا) (أى جمع كاهل الحمارك أو مقدم أهل الظهور على العنق وهو الثالث الأعلى وفيه ست فقر أو بابين السكتين أو موصول العنق فى الصليب قاموس) (قوله المشفع) (أى قول الشفاعة) (قوله والقام المحمود) (أى عطف مرادف) (قوله والوسيلة) (أى منزلة فى الجنة لا تكون الا له) (أى الله عليه وسلم) (قوله واستغفر لهم الرسول) (أى فيه التفات من الخطاب تنفيح ما شأنه على الله عليه وسلم) (قوله على منك) (أى على موافقة طريقته) (قوله فى زمرك) (أى فوجدك وجاهتك) (قوله بكاسك) (أى الكأس الاناء الذى يشرب فيه أو مادام الشراب فيه والمراد كأس حوضك) (قوله الشفاعة) (أى تطلب منك الشفاعة) (قوله خلا) (أى حقا) (قوله وبلغه سلام من أوصالك) (أى كروا أن تبليغ السلام واجب لأنه من اداء

[illegible]

2350

S/A

